

بُيُوتُ الشَّيْخَةِ الشَّرِيفَةِ الرَّضْوِيِّ



کتابخانه شریفی رادی
تهران - مسجد شریفی



کتابخانه شریفی رادی
تهران - مسجد شریفی

الْمُنْعُ فِي الْغَيْبَةِ وَمُلْحَقَاتُهُ

الشَّرِيفُ الرَّضْوِيُّ

عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَمُ أَهْلِ هُدًى

(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

تَحْقِيقُ

مَهْدِي الْمَرْزَبَانِيِّ

الْمَوْصَلِيُّ لِلذِّكْرِ الْفَيْدَةِ الشَّرِيفِ الرَّضْوِيِّ

المُفْنَعُ فِي الْغَيْبَةِ وَمُلْحَقَاتُهُ

الشَّرفُ المُرْتَضَى
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ المَوْسَوِيِّ، عِلْمُ الْهَدَى
(٣٥٥-٤٣٦ هـ)



تَحْقِيقُ
مَهْدِي المَهْرَبِيِّ

مَوْلَانَا الشَّرفُ المُرْتَضَى / ١٨



سرشناسه:	سید مرتضی، علی بن حسین، ۳۵۵ - ۴۳۶ ق.
عنوان و نام پدیدآور:	المقنع في الغيبة وملحقاته / الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، علم الهدى، تحقيق: مهدي المهريري.
مشخصات نشر:	إشراف: محمد حسين الدرايتي؛ إعداد: مركز المؤتمرات العلمية والبحوث الحرة التابع لمؤسسة دار الحديث.
مشخصات ظاهري:	مشهد المقدسة: الأستانة الرضوية المقدسة، مجمع البحوث الإسلامية، ۱۴۴۱ق. - = ۱۳۹۸ - . ۴۲۳ ص.
فروست:	المؤتمر الدولي لذكرى أئمة الشريف المرتضى. مؤلفات الشريف المرتضى، ۱۸.
شابک:	۹۷۸-۶۰۰-۶۰۴۱۱-۰۶.
وضعت فهرست نویسی:	فيا.
موضوع:	محمدين حسن (عج)، امام دوازدهم، ۲۵۵ق. - - غيبت.
موضوع:	مهدويت - - انتظار.
شناسه افزوده:	مهریزی، مهدي، ۱۳۴۱ -
شناسه افزوده:	بنیاد پژوهشهای اسلامی.
رده بندی دیویی:	۲۹۷/۴۶۲.
رده بندی کنگره:	BP ۲۲۴/۴.
شماره کتاب شناسی ملی:	۵۹۴۶۸۷۸.



المؤتمر الدولي لذكرى أئمة الشريف المرتضى - مؤلفات الشريف المرتضى / ۱۸ المقنع في الغيبة وملحقاته

الشَّريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، علم الهدى

تحقيق: مهدي المهريري

إشراف: محمد حسين الدرايتي

الإخراج الفني: محمد كرم الصالحي

تصميم الغلاف: نيمنا نقوي

الطبعة الأولى: ۱۴۴۱ق / ۱۳۹۸ش / ۴۰۰ نسخة، وزيري / الثمن: ۵۷۰۰۰۰ ريال إيراني

الطباعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضوية المقدسة

مجمع البحوث الإسلامية، ص.ب: ۳۶۶- ۹۱۷۳۵

هاتف وفاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلامية: ۰۵۱- ۳۲۲۳۰۸۰۳

مؤسسة العلمية-الثقافية في دار الحديث، قم: ص.ب: ۸۱۶- ۳۷۱۸۵

هاتف مركز المبيع في مؤسسة العلمية-الثقافية في دار الحديث: ۰۲۵- ۳۷۷۴۰۵۴۵

www.islamic-rf.ir

info@islamic-rf.ir

الفهرس الإجمالي

٧	مقدمة التحقيق.....
٨	الفصل الأول: الدراسات المهدوية بين المسلمين؛ تاريخها و مناهجها.....
٥٠	الفصل الثاني: الشريف المرتضى و منهجه في الأبحاث المهدوية.....
٦٦	الفصل الثالث: التعريف بكتاب المقنع.....
٨١	نماذج من تصاویر النسخ.....

المقنع في الغيبة

١٣٣	الزيادة المكمل بها كتاب «المقنع».....
-----	---------------------------------------

الملحقات..... ١٥١

١٥٣	١ - ما ذكره في كتابه «الشافى في الإمامة».....
٢٠٩	٢ - ما ذكره في الديوان.....
٢١٥	٣ - ما ذكره في كتاب «تنزيه الأنبياء».....
٢٢٣	٤ - ما ذكره في رسالة «جواب المسائل التبتائيات».....
٢٣٧	٥ - ما ذكره في كتاب «الفصول المختارة من العيون و المحاسن».....
٢٦٧	٦ - ما ذكره في كتاب «الأمالى».....
٢٦٩	٧ - رسالة في غيبة الحجة.....
٢٧٥	٨ - ما ذكره في كتاب «الذخيرة في علم الكلام».....

- ٩ - ما ذكره في كتاب «جمل العلم والعمل» و شرحه ٢٨٩
- ١٠ - ما ذكره في «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث وغيره» ٢٩٧
- ١١ - ما ذكره في رسالة «جوابات المسائل الرازية» ٣٠٥
- ١٢ - ما ذكره في رسالة «جواب المسائل الطرابلسيات الثانية» ٣٠٧
- ١٣ - ما ذكره في رسالة «شرح القصيدة المذهبة للسيد الحميري» ٣٢٥
- ١٤ - ما ذكره في رسالة «جوابات المسائل الموصليات الثالثة» ٣٢٩
- ١٥ - ما ذكره في مقدمة كتاب «الانتصار» ٣٣٧
- ١٦ - ما ذكره في رسالة «الرد علي أصحاب العدد» ٣٤١
- ١٧ - ما ذكره في «رسالة في إبطال العمل بأخبار الآحاد» ٣٤٣
- ١٨ - ما ذكره في رسالة «جوابات المسائل الرسية الأولى» ٣٤٥
- ١٩ - ما ذكره في كتاب «الذريعة إلى أصول الشريعة» ٣٥١
- ٢٠ - ما ذكره في رسالة «جواب المسائل الميفارقيات» ٣٦٣
- الفهارس العامة ٣٦٥

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

طرق الشريف المرتضى أنواع العلوم و المعارف، حتّى حاز من أمجاد التأليف التليد و الطارف، و أنهل من معينه كلّ واردٍ و غارف، و عرفت جملةً من مصنّفاتهِ بالزيادة، و قد بلغت المنى و زيادة.

و من آثارهِ الجليلة: كتاب المقنع في الغيبة، و الذي يعدّ من أقدم المصنّفات في بابهِ، و أوائل التصنيف في مجالهِ، و ممّا يزيد في نفاستهِ معاصرته للحقبة الأولى من الغيبة الكبرى، و سوف يلي الكلام عن الكتاب و موضوعه في ثلاث فصول:

الأوّل: الدراسات المهدويّة بين المسلمين: تاريخها و مناهجها.

الثاني: الشريف المرتضى و منهجه في الأبحاث المهدويّة.

الثالث: التعريف بكتاب المقنع.

الفصل الأول

الدراسات المهدوية بين المسلمين؛ تاريخها و مناهجها

تعدّ مسألة المهدويّة من المسائل التي حظيت باهتمام المسلمين منذ القرون الأولى؛ نظراً لكثرة ورودها في كلمات النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، والأنمة من بعده عليهم السلام، واحتوائها على مسائل تعدّ بعضها من أهم مخاوف البشرية في جميع العصور التاريخية (نحو العدالة ومستقبل البشرية)؛ وبعضها الآخر تشتمل على مسائل إعجازيّة (نحو طول عمر الإمام وغيته).

ولقد وضع الكثير من الكتب والرسائل لجمع هذه الأحاديث في مواضيع مختلفة، من قبيل: المهدي عجل الله تعالى فرجه، الغيبة، أشراف الساعة، الدجال، الفتن والملاحم، صاحب الزمان، وآخر الزمان، وغير ذلك. كما اختصّ جزء من المصادر الحديثيّة القديمة عند الشيعة والسنة لجمع هذه الأحاديث، ويمكن لنا أن نشير إلى المصنّفات التالية:

- [١] ١. المصنّف، لعبد الرزاق (م ٢١١هـ)، باب المهدي، ج ١١، ص ٣٧١.
- [٢] ٢. المصنّف، لابن أبي شيبة (م ٢٣٥هـ)، القسم الثاني من المجلد الثاني، ص ٣٢١ - ٣٢٢.
- [٣] ٣. سنن ابن ماجه (م ٢٧١هـ)، باب خروج المهدي، ج ٢، ص ١٣٦٦ - ١٣٨٦.
- [٤] ٤. سنن أبي داود (م ٢٧٥هـ)، كتاب الفتن، كتاب المهدي، كتاب الملاحم، ج ٦، ص ١٠٦ - ١٠٩.

- [٥] ٥. سنن الترمذي (م ٢٩٧هـ)، باب ما جاء في المهدي، ج ٤، ص ٥٠٥ - ٥٠٦.
- [٦] ٦. صحيح ابن خزيمة (م ٣١١هـ)، ج ١، ص ١٤.
- [٧] ٧. صحيح ابن حبان (م ٣٥٤هـ)، ص ٢٦٦، وص ٢٩٣ - ٢٩٤.
- [٨] ٨. الكافي للكليني (م ٣٢٩هـ)، ج ٢، ص ١١٣ - ٣٤٩، وص ٦٤٥ - ٦٧٧.
- تظهر في القرن الثالث مصنفات مستقلة في موضوع المهدوية بين جميع الفرق الإسلامية، وقد طبع البعض من هذه المصنفات، والبعض الآخر لا يزال مفقوداً أو مخطوطاً. وإليك قائمة سردية بهذه الأعمال، مع التفريق بما صنف حتى زمن الشريف المرتضى:

المصنفات المهدوية في القرن الثالث

الف) المصنفات الموجودة:

١. الفتن، مجلدان، للحافظ أبي عبد الله نعيم بن حماد المروزي (م ٢٢٨هـ). وهو من مشايخ البخاري ومن علماء أهل السنة.
- وقد طبع هذا الكتاب عدة مرّات في القاهرة وبيروت، ولها مخطوطات عديدة. اتخذ المصنف المنهج الحديثي في كتابه هذا، وقد جمع في مصنفه ٢٠٠١ حديثاً، يشتمل المجلد الأول على ١٢٥٤ حديث، والمجلد الثاني على ٧٤٧ حديثاً، في المواضيع التالية: علائم الظهور، السفيناني، اسم المهدي ونسبه، سيرة المهدي، خروج الدجال، نزول عيسى عليه السلام، خروج دابة الأرض.^١

ب) المصنفات المفقودة:

- [٩] ٢. كتاب الغيبة، لعلي بن حسن الجرمي المعروف بالطاطري (م ٢٠٥هـ).

١. كتابنامه حضرت مهدي عليه السلام [ما كتب عن الإمام المهدي عليه السلام]، ج ٢، ص ٥٤٦ -

و هو من رؤساء فرقة الواقعة.^١

[١٠] ٣. الملاحم، لمحمد ابن أبي عمير (م ٢١٧هـ).^٢

و هو من كبار الرواة الشيعة الإمامية الاثنا عشرية.

[١١] ٤. الصفة في الغيبة على مذهب الواقعة، لعبد الله بن جبلة بن حيان الكناني (م ٢١٩هـ).

و هو من فقهاء الواقعة.^٣

[١٢] ٥. كتاب الغيبة، لعباس (عبيس) بن هشام الناشري الأسدي (م ٢١٩ أو ٢٢٠هـ).^٤

و هو من الشيعة الاثني عشرية، ومن أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

[١٣] ٦. الملاحم، للحسن بن علي بن فضال (م ٢٢٤هـ).^٥

و هو من الرواة الشيعة الإمامية.

[١٤] ٧. أخبار المهدي عليه السلام، لعباد بن يعقوب الرواجني (م ٢٥٠هـ).

ذكره الزركلي بعنوان: أخبار المهدي المنتظر عليه السلام،^٦ وقد عدّه البعض من

العامّة (أهل السنة).^٨

[١٥] ٨. الرجعة.^٩

[١٦] ٩. إثبات الرجعة.^{١٠}

١. الفهرست للنجاشي، ص ٢٥٩، الرقم ٦٧٩. ٢. نفس المصدر، ص ٣٢٦، الرقم ٨٨٧.

٣. نفس المصدر، ص ٢١٦، الرقم ٥٦٣. ٤. نفس المصدر، ص ٢٨٠، الرقم ٧٤١.

٥. نفس المصدر، ص ٣٦، الرقم ٧٢. ٦. الفهرست للطوسي، ص ١٤٩، الرقم ٥٤٢.

٧. الأعلام، ج ٣، ص ٢٥٨.

٨. الفهرست للطوسي، ص ١٩٢، الرقم ٥٤٠؛ معالم العلماء، ص ١٢٣، الرقم ٦١٢.

٩. الفهرست للنجاشي، ص ٣٠٧، الرقم ٨٤٠.

١٠. نفس المصدر.

- [١٧] ١٠. الغيبة.^١
- [١٨] ١١. كتاب الملاحم.^٢
- [١٩] ١٢. حذو النمل بالنمل.^٣
- [٢٠] ١٣. الحجّة في إبطاء القائم.^٤
- و قد احتمل الشيخ آقا بزرگ الطهراني أنّ هذه المصنّفات هي التي سوف تذكر فيما يلي بعنوان: كتاب القائم.
- [٢١] ١٤. كتاب القائم.^٥
- و هذه المصنّفات كلّها من تأليف الفضل بن شاذان النيسابوري (م ٢٦٠هـ)، و هو من أعلام الشيعة الاثني عشرية، و من أصحاب الإمام الجواد و الإمام الهادي، و الإمام العسكري عليهم السلام.
- [٢٢] ١٥. كتاب الغيبة، للحسن بن محمّد بن سماعة (م ٢٦٣هـ).^٦
- و هو من كبار فرقة الواقفة.
- [٢٣] ١٦. كتاب الغيبة، لإبراهيم بن إسحاق الأحمرّي النهاوندي (كان حيّاً سنة ٢٦٩هـ).^٧
- و هو من علماء الشيعة.
- [٢٤] ١٧. صاحب الزمان،^٨ أبو العنيس محمّد بن إسحاق ابن أبي العنيس (م ٢٧٥هـ).

١. الفهرست للنجاشي، ص ٣٠٧، الرقم ٨٤٠.

٢. نفس المصدر؛ الذريعة، ج ١٦، ص ٧٨.

٣. نفس المصدر.

٤. نجم الثاقب، ص ٥؛ ربحانة الأدب، ج ٨، ص ٤١؛ الذريعة، ج ٦، ص ٢٥٥.

٥. نفس المصدر.

٦. نفس المصدر، ص ٤١.

٧. الفهرست للنجاشي، ص ٢٩، الرقم ٢١؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٩، الرقم ٩.

٨. الفهرست للنديم، ص ١٦٩.

و هو من ندماء المتوكّل العبّاسي.

[٢٥] ١٨. رسائل في الجواب عن أبي الحسن عليّ بن أحمد بشار؛ و كتاب الأشهاد لأبي

زيد العلوي،^١ لمحمّد بن عبد الرحمن ابن قبة الرازي (م قبل ٢٨٥هـ).

و هو من كبار متكلمي الإماميّة.

[٢٦] ١٩. جمع الأحاديث الواردة في المهديّ عليه السلام،^٢ للحافظ أبي بكر ابن أبي

خثيمة (م ٢٧٩هـ).

و هو من فقهاء و محدّثي السنّة.

[٢٧] ٢٠. الملاحم،^٣ لمحمّد بن الحسن الصفّار القمي (م ٢٩٠هـ).

و هو من محدّثي الشيعة الإماميّة.

[٢٨] ٢١. الفتن،^٤ لأبي يحيى زكريّا بن يحيى البزار (م ٢٩٨هـ).

و هو من محدّثي أهل السنّة.

[٢٩] ٢٢. الملاحم،^٥ لحسين بن سعيد بن حماد بن مهران الأهوازي.

و المؤلّف شيعيّ إماميّ اثنا عشري.

[٣٠] ٢٣. الغيبة،^٦ لأبي الحسن عليّ بن محمّد بن عليّ السواق.

و هو شيعيّ واقفي.

[٣١] ٢٤. الملاحم،^٧ محمّد بن عبد الله بن مهران الكرخي.

١. كمال الدين، ص ٥٧.

٢. الإذاعة، ص ١٣٧؛ مجلة تراثنا العدد ٣، ص ٤٤.

٣. كتاب نامه حضرت مهدي [ما كتب عن الإمام المهدي]، ج ٢، ص ٦٧٤.

٤. نفس المصدر، ص ٥٤٨.

٥. الفهرست للنجاشي، ص ٥٨، الرقم ١٣٦ - ١٣٧.

٦. نفس المصدر، ص ٢٥٩، الرقم ٦٧٩.

٧. الذريعة، ج ٢٢، ص ١٩٠.

و هو من علماء الشيعة الإمامية.

[٣٢] ٢٥. مسائل أبي محمد والتوقيعات.^١

[٣٣] ٢٦. قرب الإسناد إلى صاحب الأمر.^٢

[٣٤] ٢٧. الغيبة والحيرة.^٣

[٣٥] ٢٨. الغيبة ومسائله.^٤

و هذه المصنّفات كلّها لعبد الله بن جعفر الجُمَيْرِي (قرن ٣ و ٤)، و هو من أعلام الشيعة الاثني عشرية، و من أصحاب الإمام الرضا و الإمام الهادي و الإمام العسكري عليهم السلام.

[٣٦] ٢٩. كتاب الغيبة، لإسماعيل بن صالح الأنماطي.

و هو من الشيعة الاثني عشرية، و من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

[٣٧] ٣٠. كتاب الغيبة.^٥

[٣٨] ٣١. كتاب الملاحم.^٦

و كلاهما من مصنّفات عليّ بن حسن بن فضال (م ٢٢٤هـ).

و هو من الشيعة الفطحية، و من أصحاب الإمام الهادي و الإمام العسكري عليهما السلام.

[٣٩] ٣٢. دلائل خروج القائم و ملاحم،^٨ لحسن بن محمد بن أحمد الصفار.

١. الفهرست للنجاشي، ص ٢٢٠، الرقم ٥٧٣.

٢. نفس المصدر.

٣. نفس المصدر، ص ٢١٩، الرقم ٥٧٣.

٤. الفهرست للطوسي، ص ٢٩٤، الرقم ٤٤٠.

٥. نفس المصدر، ص ٩، الرقم ١٢.

٦. الفهرست للنجاشي، ص ٢٥٨، الرقم ٦٧٦.

٧. نفس المصدر.

٨. الفهرست للنجاشي، ص ٤٨، الرقم ١٠١.

و المؤلف شيعيٍّ إمامي.

[٤٠] ٣٣. كتاب القائم.^١

[٤١] ٣٤. كتاب الملاحم.^٢

و كلاهما لعليّ بن مهزيار الأهوازي، و هو من أعلام الشيعة الاثني عشرية، و من أصحاب الإمام الرضا و الإمام الجواد و الإمام الهادي عليهم السلام.

[٤٢] ٣٥. كتاب الملاحم.^٣

[٤٣] ٣٦. كتاب صاحب الزمان.^٤

[٤٤] ٣٧. كتاب وقت خروج القائم.^٥

و هذه المصنّفات الثلاثة لمحمد بن الحسن بن جمهور (م ٢١٠هـ)، و هو من الشيعة الإمامية الاثنا عشرية، و من أصحاب الإمام الكاظم و الإمام الرضا عليهما السلام.

[٤٥] ٣٨. الملاحم،^٦ لإسماعيل بن مهران.

من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

[٤٦] ٣٩. الملاحم،^٧ لمحمد بن أورمة (م ٢٤٧هـ).

و هو من الشيعة الإمامية.

[٤٧] ٤٠. سيرة القائم،^٨ لمعلّى بن محمد البصري.

و هو من الشيعة الإمامية، و من أصحاب الأئمة المتأخرين.

١. الفهرست للنجاشي، ص ٢٥٣، الرقم ٦٦٤. ٢. نفس المصدر.

٣. الفهرست للطوسي، ص ٤١٣، الرقم ٦٢٧؛ معالم العلماء، ص ١٣٨، الرقم ٦٨٩.

٤. الفهرست للطوسي، ص ٤١٣، الرقم ٦٢٧.

٥. نفس المصدر.

٦. الفهرست للنجاشي، ص ٢٦، الرقم ٤٩.

٧. نفس المصدر، ص ٣٢٩، الرقم ٨٩١.

٨. نفس المصدر، ص ٤٨١، الرقم ١١١٧.

- [٤٨] ٤١. كتاب الغيبة.^١
- [٤٩] ٤٢. كتاب القائم الصغير.^٢
- [٥٠] ٤٣. كتاب الرجعة.^٣
- [٥١] ٤٤. كتاب الفتن، وقد ورد أيضاً بعنوان: كتاب الملاحم.^٤
- وهذه المصنّفات الأربع لحسن بن عليّ بن أبي حمزة البطائني، وهو من كبار فرقة الواقفة.
- [٥٢] ٤٥. الغيبة،^٥ لعليّ بن عمر الأعرج.
- وهو من الشيعة الواقفة.
- [٥٣] ٤٦. التوقيعات،^٦ لمحمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين.
- وهو من محدّثي الشيعة الإمامية.
- [٥٤] ٤٧. كتاب التنبيه،^٧ لأبي سهل إسماعيل بن عليّ النوبختي.
- وهو من كبار متكلمي الإمامية.
- [٥٥] ٤٨. كتاب الملاحم،^٨ لأبي حيّون.
- شيعيٌّ كان خادماً للإمام الرضا عليه السلام.
- [٥٦] ٤٩. الملاحم،^٩ لأبي محمّد العمركي بن عليّ البُوفكي.
- وهو من أعلام الشيعة.

١. الفهرست للنجاشي، ص ٣٧، الرقم ٧٣. ٢. نفس المصدر.

٣. نفس المصدر.

٤. كتاب نامه حضرت مهدي [ما كتب عن الإمام المهدي]، ج ١، ص ٦٧١.

٥. الفهرست للنجاشي، ص ٢٥٦، الرقم ٦٧٠. ٦. منهج المقال، ص ٢٣٩.

٧. كمال الدين، ص ٩٠. ٨. الفهرست للنجاشي، ص ٤٥٨، الرقم ١٢٥٠.

٩. نفس المصدر، ص ٣٠٣.

- [٥٧] ٥٠. الملاحم،^١ لأحمد بن ميثم بن أبي نعيم.
و هو من الشيعة الاثني عشرية.
- [٥٨] ٥١. الملاحم،^٢ لأبي عبد الله محمد بن عباس بن عيسى الغاضري.
و هو من الشيعة.
- [٥٩] ٥٢. الرجعة،^٣ لأبي يحيى أحمد بن داود بن سعيد الفزاري الجرجاني.
و هو من كبار محدثي أهل السنة.

المصنفات المهدوية في القرن الرابع

(الف) المصنفات الموجودة:

- [٦٠] ١. الملاحم، لأبي الحسن أحمد بن جعفر بن محمد ابن المنادي (م ٣٣٦هـ).^٤
ذكره السيد ابن طائوس في كتاب الطوائف، و منه مخطوطة في مكتبة المسجد
الأعظم بقم المقدسة، برقم: ١٩١٧،^٥ و نسخة أخرى في مكتبة مجلس الشورى
الإسلامي في طهران برقم: ١٢٧٤.^٦
- طبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ عبد الكريم العقيلي في بيروت سنة ١٤١٨هـ، من
منشورات دار السيرة، و المؤلف من كبار علماء أهل السنة.
- [٦١] ٢. كمال الدين و تمام النعمة، للشيخ الصدوق (م ٣٨١هـ)، طبع هذا الكتاب عدة

١. الفهرست للطوسي، ص ٥٣، الرقم ٦٧. ٢. الفهرست للنجاشي، ص ٢٤١.

٣. الفهرست للطوسي، ص ٣٣، الرقم ٩٠؛ معالم العلماء، ص ٢٢.

٤. في الطوائف ورد مرة بعنوان المناري، و أخرى بعنوان: المناوي، و في كتاب نامه حضرت مهدي
[ما كتب عن الإمام المهدي] (ص ٢١٦)، بعنوان: المناري.

٥. فهرس مخطوطات مكتبة مسجد الأعظم، ص ٣٤٨؛ كتاب نامه حضرت مهدي [ما كتب عن الإمام
المهدي]، ج ٢، ص ٦٧٥.

٦. فهرس مخطوطات مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، ج ٤، ص ٥٠.

مرّات، و ترجم أيضاً مرّات عديدة إلى الفارسيّة.^١

و قد تمّ فهرسة ما يربو على ١١٥ منه نسخة على أقلّ تقدير في المكتبات الإيرانيّة.^٢

تعرّض الشيخ الصدوق في كتابه هذا إلى غيبة الأنبياء، و روايات الغيبة عن الأئمّة الاثني عشر، و التوقيعات، و المعمرين، و مسائل أخرى.

و يشتمل الكتاب على ٥٨ باباً، و لم يكتفِ الشيخ الصدوق بنقل الروايات فحسب، بل أورد في بدايات الأبواب و نهاياته توضيحات و تعليقات حول الأحاديث الواردة فيها. مضافاً إلى ذلك يشتمل الكتاب على مقدّمة مسهبة حول مباحث الإمامة، و الإجابة عن الشبهات في أكثر من مئة صفحة.

[٦٢] ٣. الغيبة، للشيخ محمّد بن إبراهيم بن جعفر النعماني (كان حيّاً سنة ٣٤٢هـ).^٣

يوجد من هذا الكتاب عشرة نسخ في مكتبات إيران،^٤ و قد طبع هذا الكتاب عدّة مرّات، و ترجم إلى الفارسيّة أكثر من مرّة.^٥

تمّ تأليف الكتاب سنة ٣٤٢هـ، و قد جمع فيه مصنّفه خمس مئة حديث حول الإمام المهدي عليه السلام.

١. كتاب نامه حضرت مهدي [ما كتب عن الإمام المهدي]، ج ١، ص ٢٣٨ - ٢٣٩، و ص ٢٣٧، ص ٣٩٢، ص ٣٩٣، و ص ٣٩٤، و ص ٤٠٤، و ص ٤٠٥؛ و ج ٢، ص ٣١٠.
٢. راجع: فهرستگان نسخ خطي حديث و علوم حديث، ج ٢، ص ٣١٠.
٣. ذكر وفاته جواد عليّ الطاهر في كتاب المهدي المنتظر عند الشيعة الاثني عشرية (ص ٢٤) سنة ٣٢٨هـ، و في ختام البحث عن مسألة غيبة إمام العصر في القرآن و الحديث (ص ٢٠٢) ذكر وفاته سنة ٣٠٣هـ. و لم يرد في المصادر القديمة أيّة إشارة إلى هذين التاريخين.
- و يرى المؤلّف في كتابه (ص ٢٠٣، الهامش ١) استناداً إلى عبارة النعماني أنّ سنة تأليف الكتاب بعد سنة ٣٣٥هـ.
٤. راجع: فهرستگان نسخ خطي حديث و علوم حديث، ج ٥، ص ١٣٢.
٥. كتاب نامه حضرت مهدي [ما كتب عن الإمام المهدي]، ج ١، ص ٢٣٦ - ٢٣٧؛ و ج ٢، ص ٥٣٧ - ٥٣٨.

(ب) المصنّفات المفقودة:

- [٦٣] ٤. أخبار المهدي.^١
- [٦٤] ٥. ذكر كلامه في الملاحم.^٢
- كلاهما لأبي أحمد عزيز بن يحيى بن أحمد بن عيسى الجلودي (م ٣٠٢هـ أو ٣٣٢هـ).
و هو من محدّثي الشيعة الإماميّة، و من أصحاب الإمام الجواد عليه السلام.
- [٦٥] ٦. كتاب الغيبة.^٣
- [٦٦] ٧. كتاب الرجعة.^٤
- [٦٧] ٨. كتاب الملاحم.^٥
- كلّهما لمحمّد بن مسعود العياشي (م حدود ٣٢٠هـ).
و المؤلّف من كبار أعلام الشيعة.
- [٦٨] ٩. الغيبة^٦، لمحمّد بن عليّ بن أبي العذافر (م ٣٢٣هـ).
و هو من علماء الشيعة.
- [٦٩] ١٠. جزء في المهدي عليه السلام،^٧ لأبي الحسن أحمد بن جعفر بن محمّد
المنادي (م ٣٣٦هـ).
- [٧٠] ١١. كتاب الغيبة.^٨

-
١. الفهرست للنجاشي، ص ٢٤٢، الرقم ٦٤٠.
٢. نفس المصدر، ص ٢٦١، الرقم ٦٨٤.
٣. نفس المصدر، ص ٣٥٢، الرقم ٩٤٤.
٤. نفس المصدر.
٥. الفهرست للطوسي، ص ٣٩٩، الرقم ٦٠٥.
٦. الغيبة للطوسي، ص ٣٩١، ح ٢٦٥.
٧. كتاب نامہ حضرت مهدي [ما كتب عن الإمام المهدي]، ج ١، ص ٢٦٥.
٨. الفهرست للنجاشي، ص ٨٥، الرقم ٢٠٦.

- [٧١] ١٢. كشف الحيرة.^١
- و كلاهما لسلامة بن محمّد بن إسماعيل (م ٣٣٩هـ).
- و هو من أعلام الشيعة.
- [٧٢] ١٣. إيّان حكم الغيبة،^٢ لأبي القاسم عليّ بن أحمد الكوفي (م ٣٥٢هـ).
- و هو من أعلام الشيعة.
- [٧٣] ١٤. كتاب في ذكر قائم آل محمّد،^٣ لأبي سعيد أحمد بن رميح المروزي (م ٣٥٧هـ). و المؤلف من علماء الشيعة.
- [٧٤] ١٥. الهداية في تاريخ النبيّ و الأئمّة، لأبي عبد الله الحسين بن حمدان الجنبلائي (م ٣٥٨هـ).
- و يختصّ الجزء الثاني من هذا الكتاب بالإمام المهدي عليه السلام.^٤
- و هو من جملة المصنّفين الذين أدرج ترجمتهم الشيخ الطوسي في الفهرست.^٥
- [٧٥] ١٦. كتاب في الغيبة.^٦
- [٧٦] ١٧. كتاب الأشفية في معاني الغيبة.^٧
- و كلاهما للحسن بن حمزة العلوي الحسيني (م ٣٥٨هـ)، و المؤلف من علماء الشيعة.
- [٧٧] ١٨. كتاب الغيبة و ذكر القائم،^٨ للحسن بن محمّد بن يحيى (م ٣٥٨هـ).
- و المؤلف من الشيعة.

١. الفهرست للنجاشي، ص ١٩٢، الرقم ٥١٤.

٢. نفس المصدر، ص ٢٦٦، الرقم ٦٩١.

٣. معالم العلماء، ص ٢٠.

٤. الذريعة، ج ٢٥، ص ١٦٤.

٥. الفهرست للطوسي، ص ٤٦، الرقم ٢٢.

٦. الفهرست للنجاشي، ص ٦٤، الرقم ١٥٠؛ معالم العلماء، ص ٣٦.

٧. الفهرست للنجاشي، ص ٦٤، الرقم ١٥٠؛ معالم العلماء، ص ٣٦.

٨. نفس المصدر، الرقم ١٤٩.

- [٧٨] ١٩. حذو النعل بالنعل.^١
- [٧٩] ٢٠. المصباح.^٢
- [٨٠] ٢١. الرسالة الأولى في الغيبة.
- [٨١] ٢٢. الرسالة الثانية في الغيبة.
- [٨٢] ٢٣. الرسالة الثالثة في الغيبة.^٣
- [٨٣] ٢٤. الرجعة.^٤
- [٨٤] ٢٥. كتاب السرّ المكتوم إلى الوقت المعلوم.^٥
- [٨٥] ٢٦. كتاب علامات آخر الزمان.^٦
- [٨٦] ٢٧. الغيبة. ذكر هذا الكتاب السيّد هاشم البحراني، و صاحب رياض العلماء، و صرّح الأخير بأنّه غير كمال الدين.^٧
- و هذه المصنّفات التسع كلّها للشيخ الصدوق (م ٣٨١هـ)، و ليس لها مخطوطات.
- [٨٧] ٢٨. أخبار الدولة في ظهور المهدي عليه السلام،^٨ لأحمد بن إبراهيم بن جرّار القبرواني (م ٤٠٠هـ).
- و هو طبيب مغربيّ، و من أتباع المذهب المالكي.

-
١. الفهرست للنجاشي، ص ٣٩٢، الرقم ١٠٤٩.
٢. نفس المصدر، ص ٣٩١، الرقم ١٠٤٩.
٣. نفس المصدر، ص ٣٨٩، الرقم ١٠٤٩.
٤. نفس المصدر، ص ٣٩٠، الرقم ١٠٤٩.
٥. نفس المصدر، ص ٣٩٢، الرقم ١٠٤٩.
٦. نفس المصدر، ص ٣٩٠، الرقم ١٠٤٩.
٧. رياض العلماء، ج ٥، ص ٣٠٣؛ كتاب نامه حضرت مهدي [ما كتب عن الإمام المهدي]، ج ٢، ص ٥٣٨.
٨. هدية العارفين، ج ١، ص ٧٠.

- [٨٨] ٢٩. كتاب المهدي عليه السلام،^١ لعيسى بن مهران.
- [٨٩] ٣٠. الملاحم،^٢ لأبي القاسم علي بن الحسن بن القاسم الشكري، المعروف بابن الطُّبَّال.
- و هو من مشايخ التَّلَعْكَبَرِي فِي الكُوفَةِ، و من علماء الشيعة.
- [٩٠] ٣١. الملاحم،^٣ لأبي جعفر محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري القمي.
- من علماء الشيعة.
- [٩١] ٣٢. الملاحم،^٤ لإبراهيم بن حكم بن ظهير الفزاري.
- و هو من علماء الشيعة.
- [٩٢] ٣٣. الملاحم،^٥ لأبي الحسن علي بن أبي صالح الكوفي.
- و هو من علماء الشيعة.
- [٩٣] ٣٤. كتاب الغيبة،^٦ لعلي بن محمد بن عمر بن رباح.
- و هو من علماء الشيعة.
- [٩٤] ٣٥. الغيبة،^٧ لمحمد بن قاسم، أبي بكر. و هو من متكلمي الإمامية.
- [٩٥] ٣٦. أخبار القائم،^٨ لأبي الحسن علي بن محمد بن إبراهيم الكليني الرازي، المعروف ب: علان.
- و هو من علماء الشيعة.

١. الفهرست للنجاشي، ص ٢٩٧، الرقم ٨٠٧؛ إيضاح المكنون، ج ٢، ص ٣٤١.

٢. الذريعة، ج ٢٢، ص ١٨٨.

٣. الفهرست للنجاشي، ص ٣٤٩، الرقم ٩٣٩.

٤. الفهرست للنجاشي، ص ١٥، الرقم ١٥؛ معالم العلماء، ص ٥.

٥. الفهرست للنجاشي، ص ٢٥٧، الرقم ٦٧٥؛ إيضاح المكنون، ج ٢، ص ٣٣٦.

٦. الفهرست للنجاشي، ص ٢٥٧، الرقم ٦٧٥.

٧. نفس المصدر، ص ٣٨١، الرقم ١٠٣٥.

٨. نفس المصدر، ص ٢٦١، الرقم ٦٨٢.

[٩٦] ٣٧. كتاب الغيبة،^١ لحنظلة بن زكريا التميمي.

و هو من الشيعة.

[٩٧] ٣٨. كتاب الشفاء و الجلاء في الغيبة،^٢ لأحمد بن علي بن خضيب.

و هو من علماء الشيعة.

[٩٨] ٣٩. الغيبة و كشف الحيرة.^٣

[٩٩] ٤٠. الكشف و الحجّة.^٤

و يحتمل اتّحادهما، و هما لمحمّد بن أحمد بن عبد الله قضاة. و هو من علماء الشيعة.

[١٠٠] ٤١. ترتيب الأدلّة في ما يلزم خصوم الإماميّة دفعه عن الغيبة و الغائب،^٥ لأحمد بن

حسين بن عبد الله المهراني الآبي.

و هو من علماء الشيعة.

[١٠١] ٤٢. إزالة الداء عن قلوب الإخوان في معنى الغيبة.^٦

[١٠٢] ٤٣. كتاب التحير.^٧

و كلاهما لمحمّد بن أحمد بن جنيد، من علماء الشيعة.

[١٠٣] ٤٤. في ذكر من روى من طرق أصحاب الحديث أنّ المهدي من ولد الحسين عليهما

السلام، و فيه أخبار القائم،^٨ لأبي علي أحمد بن محمد بن أحمد الجرجاني.

١. الفهرست للنجاشي، ص ١٤٧، الرقم ٣٨٠.

٢. الفهرست للنجاشي، ص ٩٧، الرقم ٢٤٠؛ الفهرست للطوسي، ص ٧٦، الرقم ٩١.

٣. الفهرست للنجاشي، ص ٣٩٣، الرقم ١٠٥٠.

٤. الفهرست للطوسي، ص ٣٩١، الرقم ٦٠٠.

٥. معالم العلماء، ص ٦٠، الرقم ١١٣.

٦. الفهرست للطوسي، ص ٣٩٢، الرقم ٦٠١؛ الفهرست للنجاشي، ص ٣٨٨، الرقم ١٠٤٧.

٧. الفهرست للنجاشي، ص ٣٨٦، الرقم ١٠٤٧.

٨. نفس المصدر، ص ٩٧، الرقم ٢٤٠.

و هو من علماء الشيعة.

[١٠٤] ٤٥. الفتن،^١ لأبي صالح أحمد بن عيسى السليبي، من علماء السنة، و قد روى

عنه ابن طائوس في كتابه الملاحم و الفتن.

[١٠٥] ٤٦. أخبار أبي عمرو و أبي جعفر العَمَرِيِّين،^٢ لأبي نصر هبة الله بن أحمد بن

محمّد الكاتب (كان حيّاً ٤٠٠هـ)، من علماء الشيعة. قال النجاشي:

رأيتُ أبا العباس بن نوح قد عوّل عليه في الحكاية في كتابه أخبار الوكلاء،

و كان هذا الرجل كثيراً لزيارات و آخر زيارة حضرها معنا يوم الغدير سنة

أربع مئة بمشهد أمير المؤمنين عليه السلام.

المصنّفات المهدوية في القرن الخامس

(الف) المصنّفات الموحودة:

[١٠٦] ١. الفصول العشرة في الغيبة، للشيخ المفيد (٤١٣هـ).

طبع أولاً في النجف الأشرف سنة ١٣٧٠هـ، ثمّ طبع في مصنّفات الشيخ المفيد

سنة ١٤١٣هـ.

و قد أجاب الشيخ المفيد في كتابه هذا عن عشرة أسئلة حول الإمام المهدي عليه

السلام، نحو: فلسفة الغيبة، طول عمره، علامات الظهور، و اللقاء معه، و غير ذلك.

لهذا الكتاب مخطوطات كثيرة، و قد ترجم إلى الفارسيّة بعنوان: «ده انتقاد و پاسخ».

[١٠٧] ٢. الرسالة الأولى في الغيبة، للشيخ المفيد (٤١٣هـ).

طبع أولاً في النجف الأشرف سنة ١٣٧٠هـ، ثمّ طبع ضمن خمس رسائل في إثبات

الحجّة في قم المقدّسة في ضمن عدّة رسائل للشيخ المفيد، كما طبع في ضمن

١. كتاب نامه حضرت مهدي [ما كتب عن الإمام المهدي]، ج ٢، ص ٥٤٨.

٢. الفهرست للنجاشي، ص ٤٤٠، الرقم ١١٨٥.

مصنّفات الشيخ المفيد سنة ١٤١٣هـ في المجلّد السابع.

تختصّ هذه الرسالة حول حديث: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة الجاهليّة».

[١٠٨] ٣. الرسالة الثانية في الغيبة، للشيخ المفيد (م ٤١٣هـ).

طبعت هذه الرسالة نظير سابقتها في النجف الأشرف و قم المقدّسة، و ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، و قد ذكرها المحقّق الطباطبائي بعنوان: كتاب الجوابات في خروج المهدي^١.

[١٠٩] ٤. الرسالة الثالثة في الغيبة، للشيخ المفيد (م ٤١٣هـ).

طبعت هذه الرسالة في المجلّد السابع من مجموعة مصنّفات الشيخ المفيد أيضاً، و هي حول أصحاب الإمام المهدي عليه السلام.

[١١٠] ٥. الرسالة الرابعة في الغيبة، للشيخ المفيد (م ٤١٣هـ).

تختصّ هذه الرسالة في الإجابة عن الشبهة حول علّة غيبة الإمام المهدي عليه السلام، و هي أنّه لو كان العلّة في غيبته عليه السلام هي كثرة أعدائه و خوف القتل، فقد عاش آباؤه عليهم السلام في ظروفٍ أصعب بكثيرٍ لم يمنعهم عن الحضور في المجتمع.

طبعت هذه الرسالة في ضمن مجموعة مصنّفات الشيخ المفيد سنة ١٤١٣هـ، و لها مخطوطات عديدة، منها ما في المكتبة المرعشية، برقم: ١٧ / ١٢٨٠٧، و ٢٥ / ٢٥٥؛ و ١٦ / ٢٤٣؛ و ٥ / ١٢٨٠٧.

و هذه المصنّفات الخمس الأخيرة للشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي، المعروف بـ: الشيخ المفيد (م ٤١٣هـ).

[١١١] ٦. مسألة في الغيبة، للقاضي عبد الجبار المعتزلي (م ٤١٥هـ)، من أعلام متكلمي

أهل السنة، توجد نسخة منه في الفاتيكان، برقم: ١٢٠٨.^١

[١١٢] ٧. الأربعون حديثاً في المهدي عليه السلام، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الإصفهاني (م ٤٣٠هـ)، من علماء أهل السنة.

لهذه الرسالة نسخ خطية في النجف الأشرف و قم المقدسة، وقد أدرجها جملة من المؤلفين كاملةً في مصنفاتهم، كالسيوطي، والإربلي، والبحراني، وغيرهم.

و قد ترجمها إلى الفارسية في القرن العاشر الهجري المقدس الأردبيلي (م ٩٩٣هـ)، و أبو الحسن علي بن حسن الزوارهي (م حدود ٩٤٧هـ)، و من المعاصرين حجّت البلاغي.^٢

طبع هذا الكتاب بتحقيق علي جلال باقر في مجلة تراثنا (العدد ٧٧).

ب) المصنفات المفقودة:

- [١١٣] ٨. أخبار وكلاء الأئمة الأربعة.^٣
- [١١٤] ٩. ما نزل من القرآن في صاحب الزمان.^٤
- كلاهما لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن عيَّاش الجوهري (م ٤٠١هـ)، من علماء الشيعة، و قد عدّهما جواد علي كتاباً مستقلاً.^٥
- [١١٥] ١٠. النقض على الطلحي في الغيبة.^٦
- [١١٦] ١١. مختصر في الغيبة.^٧

١. كتاب نامہ حضرت مہدی [ما کتب عن الإمام المہدی]، ج ٢، ص ٦٤١.

٢. نفس المصدر، ج ١، ص ٢٢٨، و ٢٤١.

٣. الفهرست للنجاشي، ص ٨٦، الرقم ٢٠٧.

٤. نفس المصدر.

٥. المہدی المنتظر، ص ٣١.

٦. الفهرست للنجاشي، ص ٤٠٠، الرقم ١٠٦٧.

٧. نفس المصدر، ص ٣٩٩، الرقم ١٠٦٧.

احتمل بعضهم أن يكون هذا الكتاب إحدى رسائل الشيخ المفيد في الغيبة.^١

[١١٧] ١٢. مسألة في الرجعة.

لهذا الكتاب نسخة في مكتبة آية الله المرعشي.^٢

[١١٨] ١٣. جوابات الفارقيين في الغيبة.^٣

ذكر هذا الكتاب بأسماء أخرى، نحو: «جوابات الفريقين في الغيبة، جوابات

الميفارقين».^٤

وهذه المصنّفات الأربع للشيخ المفيد (م ٤١٣هـ).

[١١٩] ١٤. أخبار الوكلاء الأربعة.^٥

[١٢٠] ١٥. أخبار الأبواب.^٦

عدهما جواد عليّ كتاباً واحداً.^٧

وهما لأبي العباس أحمد بن عليّ بن نوح السيرافي (م بعد ٤١٣هـ)، من علماء

الشيعة.

[١٢١] ١٦. أخبار المهدي عليه السلام.^٨

[١٢٢] ١٧. صفة المهدي عليه السلام.

روى عنه يوسف بن يحيى المقدسي ٢٩ حديثاً في عقد الدرر.^٩

١. كتاب نامه امام مهدي [ما كتب عن الإمام المهدي]، ج ٢، ص ٣٣٥.

٢. نفس المصدر، ج ٢، ص ٣٧٨.

٣. الفهرست للنجاشي، ص ٤٠٠، الرقم ١٠٦٧.

٤. كتاب نامه حضرت مهدي [ما كتب عن الإمام المهدي]، ج ١، ص ٢٧٩.

٥. الفهرست للنجاشي، ص ٨٦، الرقم ٢٠٩؛ الذريعة، ج ١، ص ٣٥٣.

٦. الفهرست للطوسي، ص ٨٤، الرقم ١١٧.

٧. المهدي المنتظر، ص ٣٠.

٨. الطرائف، ص ١٧٩.

٩. عقد الدرر، ص ٢٧.

[١٢٣] ١٨. نعت المهدي عليه السلام.

نقل عنه الحافظ أبو عبد الله الكنجي في كتابه البيان في أخبار صاحب الزمان.^١

[١٢٤] ١٩. ذكر المهدي ونعوته.^٢

أورده السيّد ابن طائوس في الطرائف، و فهرس أبوابه، وعدّ أحاديثه، فكانت ١٥٦ حديثاً.

[١٢٥] ٢٠. مناقب المهدي عليه السلام.

نقل عنه الحافظ أبو عبد الله الكنجي في كتابه البيان في أخبار صاحب الزمان خمسة عشر حديثاً،^٣ كما نقل عنه يوسف بن يحيى المقدسي الشافعي ثلاثة عشر حديثاً في كتابه عقد الدرر.^٤

[١٢٦] ٢١. الفتن.^٥

[١٢٧] ٢٢. كتاب المهدي عليه السلام.^٦

وهذه المصنّفات السبع الأخيرة كلّها للحافظ أبي نعيم الإصفهاني (م ٤٣٠هـ)، وهو من علماء أهل السنّة البارزين و المكثّرين في التّأليف. و من الجدير بالذكر أنّ حركة التّأليف كانت و لا تزال مستمرة على هذا النحو إلى العصر الحاضر، و المصنّفات التي دُوّنت تضاعف حجمها.

و في يومنا هذا فإنّ مسألة المهدويّة دُرست من جهات مختلفة و بأغراض شتى، و مناهج متعدّدة، و غنيت بأنظار الباحثين و المؤلّفين، و اتّسع العمل عليها بشكلٍ

١. البيان في أخبار صاحب الزمان، ص ٨٣.

٢. الطرائف، ص ١٨٣.

٣. البيان في أخبار صاحب الزمان، ص ٨٣.

٤. عقد الدرر، ص ١٤١.

٥. الذريعة، ج ١٦، ص ١١٢.

٦. كشف الظنون، ج ٢، ص ١٤٦٥؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٧٥.

مضاعف بالنسبة للقرون الماضية.

و يمكن لنا أن نقسم الدراسات المعاصرة إلى الأقسام التالية:

الأول: تدوين الرسائل والكتب الكثيرة.

الثاني: تدوين المصنّفات الانتقاديّة تارةً، و المغرّضة أُخرى.

الثالث: تدوين الرسائل و الأطاريح الجامعيّة.

الرابع: نشر المجالات الموضوعيّة - التخصصيّة.

الخامس: تدوين المعاجم و دوائر المعارف.

السادس: الدراسات الاستشراقيّة.

المناهج في الدراسات المهدويّة

تبيّن القراءة التحليليّة في الدراسات و الأبحاث المنشورة حول المهدويّة الاختلافات في نوع البحث و طريقة التعامل مع المسألة، وإنّ هذه الاختلافات كسائر المجالات البحثيّة في العلوم البشريّة تارةً تنشأ من الاختلاف في المباني و المناهج، و أخرى تنشأ من الاختلاف في الملكات، و سائر العوامل الفرديّة، و الجدير بالتأمّل من بين هذه الاختلافات هو النوع الأوّل الناشئ من الاختلاف في المباني و المناهج.

فإنّ جملة من المحقّقين اعتمدوا في الأغلب على التعاليم الوحيانيّة، و بناءً عليه سوف نطلق عليهم: المنهج النقلي. و البعض الآخر يستفيد من العلوم العقليّة مع الاعتماد على التعاليم الوحيانيّة، و هو ما نطلق عليه: المنهج النقلي - العقلي. و قسم ثالث يجعل المشاهدات الشهوديّة أصلاً في الأبحاث المهدويّة، و سوف ندرس هذا المنهج في ضمن الكلام عن: المنهج العرفاني - الصوفي.

و سوف نسعى في هذه الدراسة - مضافاً على التعريف الإجمالي بهذه المناهج - إلى بيان الشواهد، و العصور التاريخيّة و التطوّرات، و التعريف بأعلامها، و ما تركوه من مصنّفات، و الأهمّ من ذلك الأفكار و النظريّات لكلّ واحدة منها.

الأول: المنهج النقلي

إن أقدم المناهج في التعامل مع المسألة المهدوية هو المنهج النقلي. وكان جمع الأحاديث و تبويبها أولى الجهود الفكرية التي بذلت في هذا الموضوع. وما ورد في المصادر الأولية للشيعه والسنة كالكافي والصالح الستة في باب المهدوية هو من هذا القبيل.

يعتمد هذا المنهج اعتماداً أساسياً على التعاليم الوحيانية، ولعله يرجع إلى أن أصحاب هذا المنهج يرون المهدوية من الأسرار الإلهية والأمر الغيبية. وكانت لهذا المنهج النصيب الأكبر من الرواد منذ بداية التأليف فيه إلى العصر الحاضر، فقد ألقت في القرون الأولى مصنفات كثيرة، وحتى قبل مولد الإمام المهدي عليه السلام، وهي التي تربو على ثمانين مصنفًا، وإن كتاب الغيبة للشيخ النعماني وكمال الدين للشيخ الصدوق هما أقدم المصنفات الواصلة إلينا من القرن الرابع حتى يومنا هذا. وكانت اهتمامات المصنفين في تأليف الكتائين هو تبين عقائد الشيعة حول الإمام الثاني عشر، و دفع الحيرة، وإزالة الشبهة عنها، وإليك التعريف بهما:

الكتاب الأول: كتاب الغيبة للنعماني

يقول الشيخ محمد بن إبراهيم بن جعفر النعماني، المعروف ب: ابن أبي زينب (م حدود ٣٦٠هـ) في مقدمة كتابه، بعد الحمد لله والصلاة على نبيه وآله:

أما بعد: فإننا رأينا طوائف من العصابة المنسوبة إلى التشيع، المنتمية إلى نبيها محمد وآله - صلى الله عليهم أجمعين - ممن يقول بالإمامة التي جعلها الله برحمته دين الحق، ولسان الصدق، و زينا لمن دخل فيها، و نجاة و جمالا لمن كان من أهلها، و فاز بذمتها، و تمسك بعقدتها، و وفي لها بشروطها، من المواظبة على الصلوات، و إيتاء الزكوات، و المسابقة إلى الخيرات، و اجتناب الفواحش و المنكرات، و التنزه عن سائر المحظورات، و مراقبة الله تقدس ذكره في الملأ و الخلوات، و تشغل

القلوب وإتاعاب الأنفس والأبدان في حيازة القربات -، قد تفرقت كلمها، وتشتت مذهبها، واستهانت بفرائض الله عز وجل، وخفت إلى محارم الله تعالى، فطال بعضها علواً، وانخفض بعضها تقصيراً، وشكوا جميعاً إلا القليل في إمام زمانهم، وولي أمرهم، وحجة ربهم التي اختارها بعلمه، كما قال جل وعز: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾^١ من أمرهم للمحنة الواقعة بهذه الغيبة التي سبق من رسول الله صلى الله عليه وآله ذكرها، وتقدم من أمير المؤمنين عليه السلام خبرها، ونطق في المأثور من خطبه والمروي عنه من كلامه وحديثه، بالتحذير من فتنتها، وحمل أهل العلم والرواية عن الأئمة من ولده عليهم السلام واحداً بعد واحد أخبارها، حتى ما منهم أحد إلا وقدم القول فيها، وحقق كونها، وصف امتحان الله تبارك وتعالى اسمه خلقه بها بما أوجبه قبائح الأفعال ومساوئ الأعمال، والشخ المطاع، والعاجل الفاني، المؤثر على الدائم الباقي، والشهوات المتبعة، والحقوق المضیعة التي اكتسبت سخط الله عز وتقدس.

فلم يزل الشك والارتياب قادحين في قلوبهم - كما قال أمير المؤمنين عليه السلام في كلامه لكميل بن زياد في صفة طالبي العلم وحملته: «أو منقاداً لأهل الحق لا بصيرة له، ينقدح الشك في قلبه لأوّل عارض من شبهة - حتى أذاهم ذلك إلى التيه والحيرة والعمى والضلالة، ولم يَبَقَ منهم إلا القليل النزر الذين ثبتوا على دين الله، وتمسكوا بحبل الله، ولم يحدوا عن صراط الله المستقيم».

و تحقّق فيهم وصف الفرقة الثابتة على الحق التي لا ترزعها الرياح، ولا يضرها الفتن، ولا يغرها لمع السراب، ولم تدخل في دين الله بالرجال فتخرج منه بهم.^٢
وقد قام الشيخ النعماني بتبويب كتابه إلى ٢٦ باباً، وقد ذكر أسانيد الروايات

١. القصص (٢٨): ٦٨.

٢. الغيبة للنعماني، ص ٢٠.

بصورة كاملة، و أشار في مقدّمة الكتاب بصورة ضمنيّة إلى أنّ الروايات الواردة في هذا الكتاب صحيحة.^١

الكتاب الثاني: كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق

لقد ذكر الشيخ الصدوق في مقدّمة كتابه أنّ الغرض من تأليف الكتاب أمور ثلاث:

الأول: دفع الحيرة عن شيعة نيسابور في مسألة إمام العصر.

الثاني: لقاءه بالشيخ نجم الدين أبي سعيد محمّد بن الحسن بن الصلت القمّي، و هو من أسرة شيعيّة عريقة، و قد جاء من بخارى إلى قم، و قد أصيب بالحيرة في طول الغيبة من سماع كلمات الفلاسفة و أهل المنطق.

الثالث: أمر الإمام الحجّة له في عالم الرؤيا أن يكتب كتاباً في الغيبة.^٢

يشتمل الكتاب على خمسة أبواب، و مقدّمة مسهبة في ١٢٦ صفحة، تكلم فيها عن لزوم وجود الحجّة، و نقد نظريّات سائر الفرق حول موضوع المهدويّة خاصّة الزيدية، و الجواب عن بعض متكلّمي الشيعة، كابن قبة الرازي في هذا المجال. و الشيخ الصدوق مضافاً إلى إirاده أسانيد الأحاديث بصورة كاملة، يؤكّد في أكثر من مرّة أنّ اعتماداه واستناده في هذه المسألة على الأحاديث الصحيحة فحسب.

١. حيث يقول: «و إذا تأمل من وهب الله تعالى له حسن الصورة، و فتح مسامع قلبه، و منحه جودة الفريضة، و أتخفه بالفهم و صحّة الرواية بما جاء عن الهداة الطاهرين صلوات الله عليهم على قديم الأيام و حديثها من الروايات المتّصلة فيها، الموجبة لحدوثها، المقتضية لكونها ممّا قد أوردناه في هذا الكتاب حديثاً حديثاً، و روي فيه، و فكر فكراً معنّاً، و لم يجعل قراءته و نظره فيه صفحاً دون شافي التأمل، و لم يطمح ببصره عن حديث منها يشبه ما تقدّمه دون إمعان النظر فيه و التبيين له، و لما يحوي من زيادة المعاني بلفظة من كلام الإمام عليه السلام بحسب ما حمّله واحد من الرواة عنه علم أنّ هذه الغيبة لو لم تكن و لم تحدث مع ذلك و مع ما روي على مرّ الدهور فيها لكان مذهب الإمامة باطلاً». الغيبة، ص ٢٤.

٢. كمال الدين، ص ٣.

و يقول في ختام المقدمة حيث يشير إلى فصول الكتاب: «ثمَّ صَحَّحْنَا النُّصُوصَ عَلَى الْقَائِمِ الثَّانِي عَشَرَ مِنَ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ وَ مِنْ رَسُولِهِ وَ الْأُئِمَّةِ الْأَحَدِ عَشَرَ...»^١.

و يقول في موضع آخر:

ليس هذا الحديث و ما شاكله من أخبار المعمرين و غيرهم ممَّا اعتمد في أمر الغيبة و وقوعها؛ لأنَّ الغيبة إِنَّمَا صَحَّتْ لِي بِمَا صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ وَ الْأُئِمَّةِ مِنْ ذَلِكَ بِالْأَخْبَارِ الَّتِي يُمَثِّلُهَا صَحَّ الْإِسْلَامُ وَ شَرَائِعُهُ وَ أَحْكَامُهُ.^٢
و هو يؤكِّد في هذه العبارات - مضافاً إلى صحَّة هذه الروايات - على منهجه في تحقيق مسألة الغيبة، و الأمور المتعلقة بها، المبتنية على السَّنة الصادرة من النَّبيِّ و الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. و بعبارة أخرى: يصرِّح أنَّ منهجه هو الاعتماد على المصادر الروائية و النقلية.

و بعد القرن الرابع و ما تلاه من القرون كان هذا المنهج سائداً بين المحقِّقين من الشيعة و السَّنة في موضوع المهدويَّة إلى يومنا هذا، و نشير هنا إلى جملة من المصنِّفات التي أُلِّفَتْ على هذا الأساس:

١. البيان في أخبار صاحب الزمان، لمحمَّد بن يوسف الكنجي الشافعي (م ٦٥٨هـ).
٢. عقد الدرر في أخبار المنتظر و هو المهدي عليه السلام، ليوسف بن يحيى المقدسي الشافعي السلمي (م ٦٨٥هـ).
٣. العرف الوردي في أخبار المهدي عليه السلام، لجلال الدين السيوطي (م ٩١١هـ).
٤. القول المختصر في علامات المهدي المنتظر عليه السلام، لابن حجر الهيتمي (م ٩٧٤هـ).

١. كمال الدين، ص ٣.

٢. نفس المصدر، ص ٦٣٨ - ٦٣٩.

٥. تلخيص البيان في أخبار مهدي آخر الزمان، لعلي بن حسام الدين الهندي (م ٩٧٥هـ).

٦. المشرب الورد في المهدي عليه السلام، لنور الدين علي بن سلطان محمد القاري الهروي، المشهور بالملا علي القاري (م ١٠١٤هـ).

٧. المحجة في ما نزل في القائم الحجة، للسيد هاشم البحراني (م ١١٠٧هـ).

٨. بحار الأنوار، المجلدات (٥١ - ٥٣)، للشيخ محمد باقر المجلسي (م ١١١١هـ).
و تم تأليف مصنفات كثيرة في العصر الراهن، اعتماداً على الروايات، وبصبغة نقلية، ومن أهمها كتاب منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر، لآية الله الشيخ لطف الله الصافي الكلبايگاني، وقد تم تأليفه سنة ١٣٧٣هـ. ومن خصائص هذا الكتاب هو الالتفات إلى الشبهات المعاصرة حول مسألة المهدوية كشبهات الفرقة البهائية، والتتبع في مصادر متعددة هو الآخر من خصائص هذا الكتاب، كما أن من مميزاته الهوامش التوضيحية في شرح الأحاديث.

و يذكر في مقدمة الكتاب إلى هذا المنهج واعتباره قائلاً:

و ليس في المسائل النقلية التي لا طريق لإثباتها إلا السمع ما يكون الإيمان به أولى من الإيمان بظهور المهدي عليه السلام لو لم نقل بكونه أولى من بعضها؛ لأنّ البشارات الواردة فيه قد بلغت مرتبة التواتر، مع أنّ الأحاديث المنقولة في كثير مما اعتقده المسلمون و غيرهم لم يبلغ تلك المرتبة، بل لا توجد لبعض ذلك إلا رواية واحدة، و مع ذلك يعد عندهم من الأمور المسلّمة، فإذا كيف يصحّ للمسلم المؤمن بما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وأخبر به أن يرتاب في ظهوره عليه السلام مع هذه الروايات الكثيرة؟ و لا تخدش هذه الأخبار بضعف السند في بعضها و غرابة المضامين و استبعاد وقوعها في بعض آخر؛ فإنّ ضعف السند في بعضها لا يضرّ بغيره

مما هو في غاية الصّحة والمتانة سنداً ومتناً، وإلا يلزم رفع اليد عن جميع الأحاديث الصحيحة لمكان بعض الأخبار الضعيفة، مع أنّ اشتهاها بين كافة المسلمين، وكون أكثر مخزّجيهما من أئمة الإسلام وأكابر العلماء وأساتذة فنّ الحديث موجب للقطع بمضمونها، هذا مضافاً إلى أنّ ضعف السند إنّما يكون قادحاً إذا لم يكن الخبر متواتراً وما في المتواتر منه، فليس ذلك شرعاً في اعتباره.^١

وقد تمّ تدوين الكتاب على عشرة فصول، يشتمل كلّ فصلٍ على أبواب.

الثاني: المنهج النقلي - العقلي

وهو الثاني من مناهج علماء المسلمين في التعامل مع المسألة المهدوية، وقد بدأ في القرن الخامس، ومن حوزة بغداد العلمية. ويعتبر من رواد هذا المنهج متكلموا بغداد، كالشيخ المفيد (م ٤١٣هـ)، والشيخ الطوسي (م ٤٦٠هـ)، وقد دام هذا المنهج في القرون اللاحقة، ففي القرن السابع كان الخواجة نصير الدين الطوسي (٥٧٩ - ٦٥٣ق)، وفي القرن الحادي عشر الشيخ صدر الدين الشيرازي (٩٧٩ - ١٠٥٠) سلكا نفس المنهج.

كما سلكه في العصر الحاضر علماء، كالشهيد السيّد محمّد باقر الصدر (١٣٥٣ - ١٤٠٠ق)، وآية الشيخ عبد الله الجوادى الآملي. إلا أنّ القواعد والأصول العقلية المستفادة منها في هذا المجال قد تطوّر في مرور الزمن.

وفي هذا المسلك تمّ الاعتماد على العقل الكلامي المحض تارةً، وأخرى على العقل الفلسفي المحض، وثالثة بما فوق ذلك وهو العلوم التجريبية البشرية والبيانات العقلانية.

١. منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر، ص ٢.

و سوف نبين فيما يلي جهود ستة من أعلام هذا المنهج خلال ألف عام.

١. الشيخ المفيد (م ٤١٣هـ)

يعدّ الشيخ المفيد من أول متكلمي الشيعة ممّن واجه مسألة المهدوية بهذا المنهج من خلال رسائله وكتبه. فهو على خلاف من سبقه من العلماء كالنعماني والصدوق، اتخذ المنهج النقلي - العقلي الذي كان متداولاً في سائر المسائل الدينية آنذاك. وقد خلف لنا خمس مصنفات في موضوع المهدوية. وإن أكبرها حجماً هو كتاب الفصول العشرة في الغيبة، التي تمّ تأليفه في خلال سنتي ٤١٠ - ٤١١هـ، يعني في أواخر عمره الشريف. وقد طرح في كتابه هذا عشر مسائل من البحوث المهدوية، وبحثها كمنهج المتكلمين اتكالاً على الأدلة العقلية، والآيات القرآنية، والشواهد التاريخية.^١

٢. الشريف المرتضى (م ٤٣٦هـ)

وهو ثاني الشخصيات التي تابع هذا المنهج بقوة، وبحث عن منهجه في الفصل الثاني:

٣. الشيخ الطوسي (م ٤٦٠هـ)

وقد استفاد الشيخ الطوسي في كتابه الغيبة من النقل، كما استفاد من الأدلة العقلية الكلامية، وقد أشار إلى منهجه في مقدمة كتابه قائلاً:

أما بعد، فإنّي مجيبٌ إلى ما رسمه الشيخُ الجليل، أطال الله بقاءه من إملاء كلام في غيبة صاحب الزمان، و سبب غيبته، والعلة التي لأجلها طالت غيبته، وامتداد استتاره، مع شدة الحاجة إليه، وانتشار الحيل، و وقوع الهرج والمرج، وكثرة الفساد في الأرض، وظهوره في البرّ والبحر، ولِمَ لم يظهر: وما المانع منه، وما المحوج إليه، والجواب عن كلّ ما يسأل في ذلك من شبه المخالفين، ومطاعن المعاندين.

وأنا مجيبٌ إلى ما سألته، وممثل ما رسمه، مع ضيق الوقت، وشعث الفكر، وعوائق الزمان. و صوارف الحدثان، وأتكلّم بجمل يزول معها الريب وتتحسم به الشبه، ولا أطول الكلام فيه فيمل، فإنّ كتبي في الإمامة وكتب شيوخنا مبسّطة في هذا المعنى في غاية الاستقصاء، وأتكلّم عن كلّ ما يسأل في هذا الباب من الأسئلة المختلفة، وأردف ذلك بطرفٍ من الأخبار الدالة على صحّة ما نذكره، ليكون ذلك تأكيداً لما نذكره، وتأييلاً للمتمسّكين بالأخبار، والمتعلّقين بظواهر الأحوال، فإنّ كثيراً من الناس يخفى عليهم الكلام اللطيف الذي يتعلّق بهذا الباب، وربما لم يتبينه، وأجعل للفريقين طريقاً إلى ما نختاره ونلتمسه، ومن الله تعالى استمدّ المعونة والتوفيق، فهما المرجّوان من جهته، والمطلوبان من قبله، وهو حسبي ونعم الوكيل.^١

٤. صدر الدين الشيرازي (٩٧٩ - ١٠٥٠هـ)

و قد استدللّ الملاً صدرا في كتابه شرح أصول الكافي بعدّة قواعد عقلية على إثبات الإمامة، و قد سرى هذا الاستدلال والاستفادة من القواعد العقلية في بحث الإمامة إلى مسألة المهدوية، و قد روج بعد ذلك؛ بحيث تمّ الاستدلال بالأدلة العقلية مع ملاحظة ما أفاده الملاً صدرا.

فتارةً يطرح برهان العلة الغائية، و يطبق عليه بعض الأحاديث قائلاً:

دلّ هذا الحديث على حقيقة ما مرّ ذكره ممّا، من أنّ وجود النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام ليس بمجرد أنّ الخلق محتاجون إليه في إصلاح دينهم و دنياهم، وإن كان ذلك أمراً مترتباً على وجوده ضرورةً، بل إنّما قامت بوجوده الأرض و من فيها؛ لكون وجوده الكوني علة غائية لوجودها، فلا تقوم الأرض و من فيها لحظةً إلّا بوجود الإنسان الكامل.^٢

١. الغيبة، ص ٢.

٢. شرح أصول الكافي، ج ٢، ص ٥٠٢.

و يقول في شرح حديث «لو أن الإمام رفع من الأرض ساعة لساخت بأهلها»: وذلك لما مرّ ذكره من أن وجوده سبب لوجودها، وبقاؤه سبب لبقائها، ولا يبقى المسبب بدون سببه، كما هو قاعدة العلة والمعلول.^١

و القاعدة الثانية التي يستند إليها الملاح صدرها هي قاعدة برهان الأشرف، حيث يشرحه قائلاً:

قد علمت أن ترتيب سلسلة الوجود الصادرة من الأول سبحانه إنما يكون أبداً من الأشرف إلى الأخس ومن الأعلى إلى الأدنى، ومن نظر في أحوال الموجودات ونسبة بعضها إلى بعض عرف أن الأدنى والأنقص لا يوجد إلا بسبب الأعلى والأكمل سبباً ذاتية، وتقدماً طبيعياً، وإن كان وجود الأدنى والأنقص يصير مبدأً متهياً للمادة لفيضان الأعلى والأكمل، فالحيوان سبب ذاتي لوجود النطفة متقدّم عليها تقدماً بالذات، وكذا النبات للبذر، أمّا النطفة فهي سبب معدّل لوجود الحيوان متقدّمة عليه تقدماً بالزمان لا بالذات، وكذا البذر للنبات

وقد علمت الحال في باب التقدّم والتأخّر في الوجود بين النوع الشريف والنوع الخسيس كما وصفناه، قال تعالى مخاطباً للإنسان: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾^٢ لكونه أشرف الأكوان الأرضية، فصار سبباً لوجودها وغاية ذاتية لخلقها، فلو ارتفع الإنسان عن الأرض أرتفع سائر الأكوان من الجماد والنبات والحيوان، فكذلك لو ارتفع الحجّة عن الأرض ارتفع الناس كلّهم، فثبت قوله عليه السلام: «لو لم يبق في الأرض إلا

١. نفس المصدر، ص ٤٨٨.

٢. البقرة (٢): ٢٩.

اثنان لكان أحدهما الحجّة»^١.

٥. الشهيد السيّد محمّد باقر الصدر (١٣٥٣ - ١٤٠٠هـ)

و في العصر المتأخّر فإنّ من أوّل العلماء ممّن استفاد من العلوم العقليّة في تبين التعاليم الوحيانيّة في مسألة المهديّة هو الشهيد آية الله السيّد محمّد باقر الصدر في كتابه بحث حول المهدي عليه السلام، حيث يجيب في هذا الكتاب عن سبع أسئلة حول المهديّة، وهي:

١. كيف تأتّى للمهدي عليه السلام هذا العمر الطويل؟

٢. لماذا كل هذا الحرص على إطالة عمره؟

٣. كيف توجّ بالإمامة في الصغر؟

٤. كيف تؤمن بأنّ المهدي عليه السلام قد وجد؟

٥. لماذا لم يظهر القائد إذن؟

٦. هل للفرد كلّ هذا الدور؟

٧. ما هي طريقة التغيّر في اليوم الموعود؟

و قد أجاب السيّد الصدر عن هذه الأسئلة السبع في ثمان مباحث، و في الحقيقة إنّ الإجابة عن السؤال الأوّل طرح في بحثين. و قد استفاد في كلّ واحدة من هذه المواضيع من الفلسفة و التاريخ و الطبيعة و الاجتماع و القوانين الحاكمة على التاريخ و المجتمع... كلّ ذلك حسب تناسب الموضوع.

و يشير في بحث وجود المهدي - حيث استفاد من الأخبار - إلى ثنائيّة منهجه في البحث قائلاً:

و أمّا تجسيد هذه الفكرة في الإمام الثاني عشر عليه الصلاة و السلام فهذا ما توجد مبرّرات كافية و واضحة للاقتناع به. و يمكن تلخيص هذه المبرّرات في دليلين:

١. شرح أصول الكافي، ج ٢، ص ٥٠٣ - ٥٠٤.

أحدهما إسلامي.

والآخر علمي.

فبالدليل الإسلامي ثبت وجود القائد المنتظر. وبالدليل العلمي نبرهن على أنَّ المهدي ليس مجرد أسطورة وافتراض، بل هو حقيقة ثبت وجودها بالتجربة التاريخية.

أما الدليل الإسلامي:

فيتمثل في مئات الروايات الواردة عن رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم والأئمة من أهل البيت عليهم السلام، والتي تدلّ على تعيين المهدي عليه السلام، وكونه من أهل البيت... ومن ولد فاطمة... ومن ذرّيّة الحسين... وأنّه التاسع من ولد الحسين... وأنّ الخلفاء اثنا عشر.

فإنّ هذه الروايات تحدّد تلك الفكرة العامة وتخصّصها في الإمام الثاني عشر من أئمة أهل البيت عليهم السلام، وهي روايات بلغت درجة كبيرة من الكثرة والانتشار على الرغم من تحفّظ الأئمة عليهم السلام واحتياطهم في طرح ذلك على المستوى العام، وقاية للخلف الصالح من الاغتيال أو الإجهاز السريع على حياته.

ولست الكثرة العددية للروايات هي الأساس الوحيد لقبولها، بل هناك إضافة إلى ذلك مزايا وقرائن تبرهن على صحتها، فالحديث النبوي الشريف عن الأئمة أو الخلفاء أو الأمراء بعده وأنهم اثنا عشر إماماً أو خليفة أو أميراً - على اختلاف متن الحديث في طرقه المختلفة - قد أحصى بعض المؤلفين رواياته فبلغت أكثر من مئتين وسبعين رواية مأخوذة من أشهر كتب الحديث عند الشيعة والسنة بما في ذلك البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود ومسند أحمد ومستدرک الحاكم على الصحيحين.

و يلاحظ هنا أنّ البخاري الذي نقل هذا الحديث كان معاصراً للإمام الجواد و

الإمامين الهادي والعسكري، وفي ذلك مغزى كبير، لأنه يبرهن على أن هذا الحديث قد سجل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يتحقق مضمونه، وتكتمل فكرة الأئمة الاثني عشر فعلاً، وهذا يعني أنه لا يوجد أي مجال للشك في أن يكون نقل الحديث متأثراً بالواقع الإمامي الاثني عشري وانعكاساً له، لأن الأحاديث المزيّفة التي تنسب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهي انعكاسات أو تبريرات لواقع متأخر زمنياً لا تسبق في ظهورها وتسجيلها في كتب الحديث، ذلك الواقع الذي تشكّل انعكاساً له.

فما دُمنا قد ملكنا الدليل المادّي على أن الحديث المذكور سبق التسلسل التاريخي للأئمة الاثني عشر، وضبط في كتب الحديث قبل تكامل الواقع الإمامي الاثني عشري، أمكننا أن نتأكد من أن هذا الحديث ليس انعكاساً لواقع وإنما هو تعبير عن حقيقة ربّانية نطق بها من لا ينطق عن هوى، فقال: «إن الخلفاء بعدي اثنا عشر». وجاء الواقع الإمامي الاثني عشري ابتداءً من الإمام عليّ و انتهاءً بالمهدي، ليكون التطبيق الوحيد المعقول لذلك الحديث النبوي الشريف.

و أمّا الدليل العلمي:

فهو يتكوّن من تجربة عاشتها أمة من الناس فترة امتدّت سبعين سنة تقريباً، وهي فترة الغيبة الصغرى. ولتوضيح ذلك نمهد بإعطاء فكرة موجزة عن الغيبة الصغرى....^١

٦. آية الله الجواديّ الآملي

وفي العصر الراهن فقد تعرّض آية الله الجواديّ الآملي إلى مسألة المهديّة بهذا المنهج أيضاً، فقد قال في مقدّمة كتابه: إمام مهدي موجود موعود [الإمام المهدي عليه السلام الموجود الموعود] ما ترجمته:

١. بحث حول المهدي، ص ١٠٤ - ١٠٨.

إنَّ إثبات كون الشخص هو المهدي لا يتمّ بالعقل الصرف؛ لأنَّ الحكمة والكلام يبيّنان الخطوط العامّة للإمامة وأوصافه و شرائطه و ما يتعلّق به، و لم تتعهّد بإثبات سمة خاصّة لشخصٍ مخصوص؛ كما أنَّ الفقه في تعيين مرجع التقليد يبحث عن ضرورة أصل وجود المرجع من جهة، و خصائصه و أوصافه و شروطه من جهة أُخرى، إلّا أنَّ يتعيّن من قبل الثقات من أهل الخبرة أولاً، و رجوع عموم الناس ثانياً.

و هذا الكتاب بالاستعانة من العقل و الاستمداد من النقل يثبت أنَّ فكرة المهدويّة الشخصية متمثّلة بالإمام الحجّة ابن الحسن المهدي الموجود الموعود.^١

يشتمل الكتاب على ثلاثة أقسام:

الأوّل: الإمامة.

الثاني: الانتظار.

الثالث: من الظهور و حتّى المدينة الفاضلة للإمام المهدي عليه السلام.

و كلّ قسم يشتمل على فصول، و مجموعها في الكتاب تسع فصول.

مع أنَّ منهج الكتاب الظاهري هو المنهج العقلي -النقلي، و لكن يبدو بوضوح الركون إلى أسس الحكمة المتعالية، و بعض المباحث العرفانيّة في الكتاب خاصّة الفصل الثالث من القسم الأوّل، كما يمكن ملاحظة مباحث أُخرى من قبيل الإنسان الكامل و وحدة الإنسان الكامل في هذا المجال.^٢

١. إمام مهدي موجود موعود [الإمام المهدي الموجود الموعود]، ص ١٨ - ١٩.

٢. نفس المصدر، ص ١٠٦ - ١٢٠.

الثالث: المنهج العرفاني - الصوفي

وكما أسلفنا سابقاً فإن أحد المناهج في البحث عن المسألة المهدوية بين المسلمين هو المنهج العرفاني - الصوفي، والذي ظهر في القرن السابع، وقد طرح العرفاء والفلاسفة مسألة المهدوية عن طريق التعاليم الأصلية في العرفان والتصوف، من قبيل تعاليم الإنسان الكامل وختم الولاية.

وقد اختلف رواد هذا المنهج فيما بينهم في الاعتقاد بالمهدوية النوعية والشخصية، مما سوف نشير إلى ذلك لاحقاً، وإليك نظريات خمسة من شخصياتهم:

١. محيي الدين ابن عربي (٥٦٠ - ٦٣٨هـ):

وابن عربي مؤسس العرفان النظري بين المسلمين هو أول من تعرّض من هذه الجهة إلى مسألة المهدوية، وقد طرحها في أكثر من موضع من مصنفاته.^١ وفي عبارات ابن عربي تصريح منه بأن الإمام المهدي عليه السلام الموعود هو خاتم الأولياء، حيث يقول في معرفة وزراء المهدي عليه السلام الظاهر في آخر الزمان:

اعلم - أيّدنا الله - أنّ لله خليفة يخرج وقد امتلأت الأرض جوراً وظلماً، فيملؤها قسطاً وعدلاً لو لم يبق من الدنيا إلا يومٌ واحد طوّل الله ذلك اليوم حتّى يلي هذا الخليفة من عترة رسول الله صلى الله عليه وآله من ولد فاطمة يواطئ اسمه اسم رسول الله صلى الله عليه وآله جده الحسين بن علي بن أبي طالب يبايع بين الركن والمقام يشبه رسول الله صلى الله عليه وآله.^٢

١. منها في الفتوحات المكيّة، الباب ٢٤، ٧٣، ٣٦٦؛ فصوص الحكم، الفصل الشيعي؛ و مصنفات مستقلة أخرى، لاحظ الفصل الخامس: بليوغرافيا المهدوية.

٢. الفتوحات المكيّة، ج ٣، ص ٣٢٧، طبعة عثمان يحيى، القاهرة، وفي بعض الطباعات (الحسن)

ثمَّ يقوم بوصف الإمام المهدي عليه السلام، و ذكر شمائله و فضائله، و وصف أعوانه و أنصاره، و كيفية خروجه، ثمَّ يختم كلامه بهذين البيتين:

أَلَا إِنَّ خَتَمَ الْأَوْلِيَاءِ شَهِيدٌ وَ عَيْنُ إِمَامِ الْعَالَمِينَ فَاقِدٌ
هُوَ السَّيِّدُ الْمَهْدِيُّ مِنْ آلِ أَحْمَدٍ هُوَ الصَّارِمُ الْهِنْدِيُّ حِينَ يُبِيدُ
هُوَ الشَّمْسُ يَجْلُو كُلَّ غَمٍّ وَ ظُلْمَةٍ هُوَ الْوَابِلُ الْوَسْمِيُّ حِينَ يَجُودُ^١
و قال في موضعٍ آخر:

و أمَّا ختم الولاية المحمّدية فهي لرجلٍ من العرب من أكرمها أصلاً و يداً، و هو في زماننا اليوم موجود عرفت به سنة خمس و تسعين و خمس مئة، و رأيت العلامة التي له قد أخفاها الحقّ فيه عن عيون عباده، و كشفها لي بمدينة فاس، حتّى رأيت خاتم الولاية منه، و هو خاتم النبوة المطلقة لا يعلمها كثير من الناس.^٢

٢. العطار النيشابوري (م ٦١٨هـ)

و يرى العطار النيشابوري أنّه كما ختم الله النبوة برسوله المصطفى صلى الله عليه و آله، كذلك ختم الولاية بعد عليّ المرتضى بالإمام المهدي عليهما السلام، و هو الهادي و المرشد إلى دين الله، حيث يقول:

از جميع انبياي هر زمان شد نبوت ختم بر احمد بدان
بعد از آن ختم ولايت بر عليّ است نور رحمت از كلام او جلي است

« بدل (الحسين) و هو تصحيح لا يتوافق مع عقيدة الشيعة الإمامية، و مرويات أهل السنة. و قد ورد في كثير من مخطوطات الكتاب في مكتبات تركيا و إيران و شمال أفريقيا كما في المتن. و من الجدير بالذكر أنّ هذه العبارة مع وجودها في مخطوطاته القديمة تمّ حذفها من بعض الطباعات المتأخّرة.

١. الفتوحات المكيّة، ج ١، ص ١٥٠، الباب ١٤؛ و ج ٢، ص ٤٩، الباب ٧٣، و ج ٤، ص ١٩٥، الباب ٥٧٧.

٢. الفتوحات المكيّة، ج ٢، ص ٤٩؛ و للمزيد راجع: دائرة المعارف بزرگ اسلامي، ج ٤، ص ٢٨٢.

بعد حیدر ختم بر مهدی بود آن که در دین خدا هادی بود^۱
و يقول في موضع آخر:

صد هزاران اولیا رو بر زمین از خدا خواهند مهدی را یقین
یا الهی! مهدی ام از غیب آر تا جهان عدل گردد آشکار
مهدی و هادی و تاج انبیا بهترین خلق و برج اولیا^۲

۳. المولوي (۶۰۴ - ۶۷۲هـ)

و يرى المولوي أنَّ الولاية شأنٌ من شؤون الحقِّ الذاتية، و منشأ الظهور، و مبدأ التعيّنات و بروز الحقائق الخلقيّة، كما أنَّ حضوره بين عالم العين، و بين الأمّة سببٌ لاتّحادهم و وحدتهم. و يعتقد المولوي أنَّ لكلِّ برهّة من تاريخ البشريّة وليٌّ من أولياء الله.

إنَّ وجود هذا الولي موجبٌ لامتحان الناس، امتحاناً يستمرّ إلى يوم القيامة، و إنَّ هذا الامتحان الذي يجري بيد أولياء الله، ينجو منه من كان خلوقاً متواضعاً مسلماً لأولياء الله، و على خلاف ذلك فمن ضعفت نفسه و لم يتحمّل وجود أولياء الله سوف يتكسر كما تتكسر الزجاجّة. و إنَّ قائد الحقّ و قائمه هو وليّ الله.

پس به هر دوری ولی ای قائم است تا قیامت، آزمایش دائم است
هر که را خوی نکو باشد برست هر کسی کاو شیشه دل باشد شکست
پس امام حی قائم آن ولی است خواه از نسل عمر، خواه از علی است
مهدی و هادی وی است ای راه جو هم نهان و هم نشسته پیش رو

۱. دیوان عطّار، مظهر العجائب، حکایت در تمثیل حال نادانان که به خود گمان دانائی برزند....، بیت ۱۶۳ - ۱۶۵.

۲. دیوان عطّار، مظهر العجائب، در نعت اولاد مرتضی علیهم السلام که قرّة العین رسولند، بیت ۸۵ - ۸۷.

او چو نور است و خرد جبريل اوست آن وليّ كُـم از او قـنـدیل اوست
وان كه زين قنديل كم مشكـات هـاست نور را در مرتبت ترتيب هـاست^١
و قد ذكر عدّة من شراح المثنوي في شرح هذه الأبيات استناداً إلى آيات القرآن
الكريم، ومنها الآية السادسة من سورة الأحزاب، والآية ١٢٤ من سورة الأنعام في
تقسيم الولاية إلى تكوينيّة وتشريعيّة، والتكوينيّة إلى الوجوديّة والتعينيّة، وقالوا إن
كان مراد المولوي من كلامه هذا الولاية التكوينيّة الوجوديّة فمعنى هذه الأبيات
صحيحة خالية عن الإشكال، و توافق مع عقائد الشيعة الإماميّة، وإن كان مراده
الولاية التكوينيّة التعينيّة فالكلام مشكل.

و كذلك إن كان مقصوده من قوله: «مهدي و هادي وي است اي راه جو...» إن كان
مقصوده من المهدي و الهادي هو الإنسان الإلهي المتّصف بالهداية، فكذلك يتفق مع
الولاية التكوينيّة، و هو ما ذكرناه من أنّ لله أولياء هم حججه على الناس سواء كانوا
ظاهرين أو مستورين.

و إن كان مقصوده الإمام المهدي عليه السلام الوارد في الأخبار و مصادر جميع
الفرق الإسلاميّة، فهذا الكلام غير صحيح، لأنّه متشخص بناءً على ما ورد في
المصادر، و أنّ له ظهور كظهور نبيّ الإسلام.^٢
و هذه الأبيات و إن لم تكن صريحة في الإمام المهدي عليه السلام بذاته،^٣ إلّا أنّ
أبياته الأخرى التي وردت في ديوان الشمس التبريزي لهي صريحة في تشخيص
الإمام المهدي، و هي قوله:

١. مثنوي معنوي، ص ١٩٢.

٢. تفسير، نقد و تحليل مثنوي، ج ٣، ص ٤١٦ - ٤١٧.

٣. و إن حاول بعض الشراح تأويل كلامه هذا، و تطبيقه على الإمام المهدي، لاحظ: نفس
المصدر، ص ٤٠٦ - ٤٠٧.

موسی تقی آی و نقی	در مهر او عهدی بخوان
با عسکری رازی بگو	اللّٰه مولانا علی
مهدی سوار آخرین	بر خصم بگشاید کمین
آن شاه چون پیدا شود	اللّٰه مولانا علی
اقرار کن اظهار کن	مولای رومی این سخن
هر لحظه سِرِّ من لَدُن	اللّٰه مولانا علی ^۱

٤. نور الدین عبد الرحمن الجامی (٨١٧ - ٨٩٧ هـ)

یرى الجامی أنَّ الولاية باطن النبوة وأنَّ «صاحب الزمان» هو مظهر الولاية.

و من الواضح أنَّ صاحب الزمان هو ما يعتقدّه الشيعة أنّه المهدي الموعود، يقول الجامی ما ترجمته:

إنَّ صاحب الزمان هو الولي الذي اذا خرج تظهر الولاية، و تتبين الحقائق، و ينكشف الغطاء، و إلى الآن البحث في المدارس قائم على العلم الظاهر، و الحقائق مخفية، لأنّه كان عصر النبوة، و النبوة تضع الصور، و الآن دور ظهور الولاية، و إذا ظهرت الولاية تظهر الحقائق و تستر الصور. و الآن في المدارس بحث الحقائق، حقيقة الإسلام، حقيقة الإيمان، حقيقة الصلاة، حقيقة الصوم و الحج، حقيقة الجنة و البرزخ و الصراط و الثواب و العقاب.

گر سِرِّ قَدَر طعمه ابدال شود این جمله قیل و قال، پامال شود
هم مفتی شرع را جگر خون گردد هم خواجه عقل را زبان لال شود^۲

٥. علاء الدولة السمنانی (القرن السابع و الثامن)

و قد ورد في بعض تراث علاء الدولة السمنانی حول إمام الزمان و الإمام المهدي

١. دیوان شمس تبریزی، مخطوطة مدرسة سپهسالار في طهران، برقم ٢٣٧ و ٧١١٤.

٢. مقصد اقصى، ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

ما لا يتوافق مع سائر مصنفاته. ولكن فذلكة القول وبقريته ما ورد في كتاب بيان الإحسان يمكن أن نستنتج أن السمناني يعتقد بخاتمية الولاية بالإمام المهدي عليه السلام، حيث يصفه ب: الإمام و قطب الأقطاب، وهما من صفات العامة والمشهورة للولي الخاتم عند الصوفية.^١

إيماء العرفاء إلى روايات المهدوية

لقد اعتنى العرفاء و الصوفية إلى المسألة المهدوية - مضافاً على طريق ختم الولاية - إلى التعاليم الدينية و النبوية و هي الروايات، وإليك نماذج من ذلك:

١. فقد عقد ابن العربي باباً في الفتوحات (الباب ٣٦٣)، بعنوان: (الباب الثالث و الستون و ثلاث مئة في معرفة منزل وزراء المهدي الظاهر في آخر الزمان الذي بشر به رسول الله صلى الله عليه و آله و هو من أهل البيت). و ذكر فيه مضمون الروايات المنقولة عن النبي صلى الله عليه و آله في اسم المهدي و سيرته.^٢

٢. كما عقد عمر بن شجاع الموصلي (م بعد ٦٦٠هـ) - الصوفي الكبير في الموصل، و مرشد أتاك بن لؤلؤ الزنكي - في كتابه النعيم المقيم فصلاً بعنوان: «الإمام محمد المنتظر ابن الإمام الحسن العسكري»، و ذكر فيه روايات عن سيرته، و مولده و كلماته، و صرح بكونه حياً و من المعمرين، و أنه الإمام و المهدي و الهادي لأمة رسول الله.^٣

٣. و من العرفاء الذين اعتنوا بأخبار الإمام المهدي عليه السلام هو نور الدين الجامي في كتابه شواهد النبوة، فقد عقد فيه باباً بعنوان: «ذكر محمد بن حسن بن علي بن محمد بن علي الرضا، لقبه الإمامية بالحجة و القائم و المهدي المنتظر و صاحب

١. العروة لأهل الخلوة و الجلوة، ص ٣٣ - ٣٤.

٢. الفتوحات المكية، ج ٦، ص ٥١، الطبعة القديمة؛ و ج ٣، ص ٣٢٧، طبعة دار صادر.

٣. النعيم المقيم لعنة النبا العظيم، ص ٤١١، و ٤٤٣ - ٤٦١.

الزمان، وهو عندهم خاتم الاثني عشر إماماً»^١.

٤. ومن العامة الصوفيّة هو عبد الوهّاب الشعراني (م ٩٧٣هـ)، في كتابه اليواقيت و الجواهر، حيث بحث فيه عن علامات و وقائع ما قبل الظهور، و كيفيّة خروج الإمام المهدي، و نزول عيسى عليه السلام، و اسمه و اسم أبيه، و كيفيّة مولده، و أنّه على مذهب الإماميّة. ثمّ ينقل عن الفتوحات (الباب ٣٦٣)، و الذي يحتوي على كثير من الروايات التي وردت في كتب الخاصّة و العامة^٢.

٥. و المولى علاء الدولة السمناني كسائر علماء الصوفيّة، يطرح العقيدة الإسلاميّة عن الموعود، من طرق الصوفيّة، كما يبحث عن مضمون الأحاديث النبويّة و سائر أئمّة أهل البيت عليهم السلام حول الإمام المهدي عليه السلام^٣.

و من الجدير بالذكر أنّ السمناني يؤكّد على أنّ الإمام المهدي عليه السلام قد ورث من النبيّ صلّى الله عليه و آله ووارثه الخلقية و الخلقية و المعنويّة، و أنّه - حسب تعبيره - ولده الصلبي و القلبي و اللساني، و صاحب سرّ رسول الله صلّى الله عليه و آله، ممّا لم يعتقدّه في سائر الأئمّة ممّن سبق الإمام المهدي عليهم السلام. كما يورد السمناني معتقده عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام في المجلس الثالث

١. شواهد النبوة، ص ٤٠٤.

٢. اليواقيت و الجواهر، ص ٥٦٣ - ٥٦٦.

٣. و من الجدير بالذكر أنّ كثيراً من متصوّفي أهل السنّة كالقشيري، و السنائي، و العطار، و المولوي، و روزبهان البقلي، و عبد القادر الجيلاني، و السيوطي، و السخاوي، و المناوي يرون للأئمّة الاثني عشر منزلة سامية و مكانة رفيعة، حتّى عرف بعضهم ب: السني الاثني عشري، من قبيل إبراهيم الحموي صاحب فرائد السمطين، و معين الدين الحويني (صاحب نكراستان)؛ و عمر بن شجاع الموصلي مؤلف النعم المقيم، و الشبراوي صاحب إتحاف الإشراف، و غيرهم من العلماء ممّن يرون أهل البيت عليهم السلام أئمّة و معصومين، و إن عدّوا الخلافة و الحكومة شأناً آخر غير الإمامة. راجع: تاريخ الشيع في إيران، ص ٨٤١.

والعشرين في كتابه،^١ و يرى أنَّ الإمام المهدي عليه السلام صاحب علوم غربية،
وله جميع مقامات الأئمة الاثني عشر عليهم السلام.^٢

١. العروة لأهل الخلوة والجلوة، ص ٣٥.

٢. لمعرفة المزيد من نظرات ومعتقدات العرفاء والصوفيَّة عن الإمام المهدي عليه السلام، راجع مقالة: «گونه شناسي اندیشه موعود در عرفان و تصوّف اسلامي»، [مناهج فكرة الموعود في العرفان و التصوّف الإسلامي]، المطبوع في كتاب گونه شناسي اندیشه منجي موعود در اديان [مناهج فكرة الموعود في الأديان]، ص ٣٦١ - ٤٠٨، وقد استفدت منه في هذه المقدمة.

٣. لملاحظة المنهج العرفاني - الصوفي في موضوع المهدويَّة راجع مثلاً:

- علامات المهدي، لصدر الدين القونوي.

- مثنوي عجائب أو علامات الظهور، لشاه نعمة الله الولي.

- الرسالة المهدية، لشاه نعمة الله الولي أيضاً.

الفصل الثاني

الشريف المرتضى و منهجه في الأبحاث المهدوية

لقد تعرّض الشريف المرتضى رحمه الله في اثني و عشرين موضعاً من تراثه و مصنّفاتهِ المتبقّية، و الواصلة إلينا إلى الأبحاث المهدوية و ما يتعلّق بها كالغيبة. من هذه المواضيع ثلاث منها تصانيف مستقلة، و سائرُها وردت في طيّات كتبه.

أمّا المصنّفات المستقلة فهي كالتالي:

١. المقنع في الغيبة، و هو الكتاب الذي بين يديك.

٢. تكملة المقنع.

٣. رسالة في غيبة الحجّة عليه السلام.

و كلّ المصنّفات التي وردت فيها الأبحاث المهدوية، سواء الأبحاث المستقلة (الثلاثة السابقة) أو الأبحاث الضمنية، فهي - حسب تاريخ التأليف - كالتالي:

١. الشافي (سنة ٣٩٨هـ).

٢. الديوان (سنة ٤٠٣هـ).

٣. تنزيه الأنبياء و الأئمّة (بعد سنة ٤٠٦هـ).

٤. المسائل التبتانيات (بعد سنة ٤٠٦هـ).

٥. الفصول المختارة (قبل سنة ٤١٣هـ).

٦. الأمالي (سنة ٤١٣هـ).

٧. رسالة في غيبة الحجّة عليه السلام (قبل كتاب المقنع).

٨. المقنع في الغيبة (سنة ٤١٥هـ).
 ٩. تكملة المقنع (بعد كتاب المقنع).
 ١٠. الذخيرة (بعد سنة ٤١٥هـ).
 ١١. جمل العلم والعمل، مع شرح جمل العلم (بعد سنة ٤١٥هـ).
 ١٢. أجوبة مسائل متفرقة (بعد سنة ٤١٥هـ).
 ١٣. المسائل الرازية (بعد سنة ٤١٥هـ).
 ١٤. الطرابلسيات (بعد سنة ٤١٥هـ).
 ١٥. شرح قصيدة الحميري (بعد سنة ٤١٧هـ).
 ١٦. المسائل الموصليات الثالثة (سنة ٤٢٠هـ).
 ١٧. الانتصار (سنة ٤٢٠ - ٤٢٧هـ).
 ١٨. أصحاب العدد (بعد سنة ٤٢٧هـ).
 ١٩. رسالة في إبطال العمل بأخبار الآحاد (بعد سنة ٤٢٧هـ).
 ٢٠. المسائل الرسيّة الأولى (سنة ٤٢٩هـ).
 ٢١. الذريعة (٤٣٠هـ).
 ٢٢. المسائل الميافارقيات (غير معلوم).
- و لمعرفة المواضيع التي تعرّض إليها الشريف المرتضى من الأبحاث المهدوية نشير إجمالاً إلى محتوى ما ورد في هذه المصنّفات الاثنتي عشرة حسب الترتيب التاريخي؛ وفي هذه النظرة العابرة يتبيّن لنا تاريخ البحث و السير التاريخي لفكر الشريف المرتضى من جهة، و الأجواء الفكرية و الثقافية للشيعية في تلك الحقبة الزمنية من أخرى:
١. الشافي في الإمامة (سنة ٣٨٩هـ)
- بحث الشريف المرتضى موضوع الغيبة في كتابه الشافي في ما يقارب المئة

صفحة، ويحتوي المجلد الأول على أكثر المطالب من المجلدات الأربع،^١ ثم المجلد الثالث،^٢ والمجلد الرابع باختصار.^٣

و يمكن أن نلخص هذه المطالب في النقاط التالية:

(أ) أهم وأكثر أبحاث الشريف المرتضى يدور حول بيان فلسفة غيبة الإمام عليه السلام، وفي الإجابة عن شبهات القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتاب المغني، و يبين أن سبب الغيبة هو الخوف من الظالمين.

(ب) يرى إمكانية انتفاع الشيعة ووصولهم إلى الإمام عليه السلام، دون الإشارة إلى طريقه وسبيله.

(ج) يشير إلى مسألة الحدود في عصر الغيبة، و يرى أنه لا حرج على المكلفين في عدم إقامة الحدود، و يبحث عنه جديلاً، و لم يورد رأيه بوضوح.

(د) كما يشير إلى دخول الإمام عليه السلام في الإجماعات، و يرى أن عدم تعيين قوله لم يكن مخللاً للإجماع.

٢. الديوان (سنة ٤٠٣هـ)

ينشد الشريف المرتضى في رثاء جدّه الإمام الحسين عليه السلام بمطالبة الإمام الحجة بثأره، كغيره من الشعراء. تشتمل هذه القصيدة على ٥٤ بيتاً، و مطلعها:

قَفَّ بِالْذِّبَارِ الْمُقْفِرَاتِ
لَعِبَتْ بِهَا أَيْدِي الشَّتَاتِ^٤

٣. تنزيه الأنبياء والأئمة (بعد سنة ٤٠٦هـ)

يتعرّض في كتابه هذا إلى أربع مسائل من الأبحاث المهدوية في حدود ست

١. المجلد الأول، ص ١٠٦-١٠٩، و ١٤٣-١٩٣؛ و ص ٢٠٦-٢١٢؛ و ص ٢٧٧-٢٨٤؛ و ص ٣٠١-٣٠٢؛ و ص ٣٠٦-٣٠٧. (المجموع ٨٧ صفحة).

٢. المجلد الثالث، ص ١٠٦-١٠٩؛ و ص ١٤٢-١٥١ (المجموع عشر صفحات).

٣. المجلد الرابع، ص ٤٧.

٤. ديوان الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٩١-٢٩٥.

صفحات، يمكن تلخيص كلامه بما يلي:

(أ) إِنَّ عِلَّةَ الْغَيْبَةِ هُوَ الْخَوْفُ مِنَ الظَّالِمِينَ، ويقول:

... و لم تكن الغيبة من ابتدائها على ما هي عليه الآن، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي

ابتداء الأمر كان ظاهراً لأوليائه، غائباً عن أعدائه و لما اشتدَّ الأمر و قوي

الخوف و زاد الطلب، استتر عن الوليِّ و العدو.^١

(ب) الفرق بين الإمام المهدي و بين من سبقه من الأئمة عليهم السلام هو أن جاز

لهم النقيّة، و لم تجز له.

(ج) إِنَّ الْمُسَبَّبَ فِي الْغَيْبَةِ هُوَ مُسَبَّبٌ فِي تَعْطِيلِ الْحُدُودِ وَ عَلَيْهِ ذَنْبُهَا.

(د) لا يمتنع على الإمام عليه السلام الظهور لبعض أوليائه.

و يرجع الشريف المرتضى في كتابه هذا إلى كتابه في الإمامة - أي الشافي -، كما

يوعد القارئ بتأليف كتابٍ مستقلٍّ في الموضوع نفسه.

٤. جواب المسائل التَّبَائِيَّاتِ (بعد سنة ٤٠٦هـ)

يتعرّض في هذه الرسالة إلى حجّة الإجماع، ودخول الإمام فيه، و كيفية

الكشف عن قول المعصوم في عشر صفحات، و أصل المسألة هو الإجماع في عصر

الغيبة، و عدم تحيز و تعين الإمام. و كذلك البحث عن فلسفة الغيبة و حفظ الشريعة

من قبل الإمام الغائب، و قد أرجع في هذا البحث إلى كتاب الشافي، و جواب مسائل

أهل الموصّل.^٢

٥. الفصول المختارة (قبل سنة ٤١٣هـ)

يطرح في كتابه هذا مسألة المهدوية، و الرجعة، و افتراق الشيعة بعد استشهاد

الإمام العسكري عليه السلام.

١. تنزيه الأنبياء و الأئمة، ص ٢٧٧.

٢. رسائل الشريف المرتضى (المسائل التَّبَائِيَّاتِ)، ج ١، ص ١٣ - ٢٠؛ و ص ٨٢ - ٨٦.

و في بحث الغيبة يرى أن تقيّة الإمام من أعدائه وأوليائه الجهلاء، وأنّه لا تقيّة له عن أوليائه غير الجهلاء.

و يعتقد إن مسألة الرجعة أمرٌ توقيفيٌّ، و يوضح بعض فروعها.

و في باب افتراق الشيعة بعد الإمام العسكري عليه السلام يذكر أربع عشرة فرقة، انقرضت كلّها إلى زمانه، و هو سنة ٣٧٥هـ.

و في آخر البحث يطرح بعض الشبهات عن الغيبة، و يجيب عنها، و يرى أن الغيبة أمرٌ إلهيٌّ، لا يعلم مصلحته سوى علام الغيوب.^١

٦. الأمالي (سنة ٤١٣هـ)

يشتمل الأمالي على مسألة في تفضيل الأنبياء على الملائكة، و هي مطبوعةٌ مستقلةٌ أيضاً في رسائل الشريف المرتضى، و يرى أن الدليل على أفضلية الأنبياء على الملائكة هو إجماع الشيعة، و يقول: و إجماعهم حجةٌ؛ لأنّ المعصوم من جملتهم... و يضيف قائلاً: «و بيّنّا كيف الطريق مع غيبة الإمام إلى العلم بمذاهبه و أقواله و شرحنا ذلك، فلا معنى للتشاغل به هاهنا».^٢

٧. رسالة في الغيبة (قبل المقنع)

و هي رسالةٌ مختصرة، في حدود خمس صفحات، لم يتبيّن زمن تأليفها، و لم يُشر فيها إلى سائر مؤلفاته، و ليس في أولها و آخرها ما يشير إلى ذلك.

و يشبه منهج هذه الرسالة في أولها و آخرها المنهج المتّبع في كتاب المقنع، و عبارتهما شبيهة بالأخرى. و من المظنون قوياً أنّها ألّفت قبل كتاب المقنع؛ حيث لم يُشر فيها إلى كتاب المقنع، كما هو مسلك الشريف المرتضى في الإرجاع إلى سائر مصنفاته في كتبه، خاصّة وأنّه قد وضع كتاباً مستقلاً في البحث عنها. و أحال إليه في

١. الفصول المختارة، ص ١١٠ - ١١٧؛ و ص ١٥٣ - ١٥٧؛ و ص ٣١٨ - ٣٣٠.

٢. الأمالي، ج ٢، ص ٢٨٠ - ٢٨١؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٥٦.

كُلٌّ من: الذخيرة، و شرح الجمل، و الطرابلسيات.

و في ديباجة الرسالة يرى أنَّ البحث عن الغيبة بحثٌ من فروع الإمامة، و أنَّ فلسفة الغيبة هو إخافة الظالمين. و أنَّ فائدة الإمام في غيبته هو لقاءه ببعض أوليائه من جهة، و تأثير التربوي من جهة أُخرى.

٨. المقنع في الغيبة (٥٤١٥هـ)

يعتبر كتاب المقنع مصنفاً مستقلاً و منسجماً للشريف المرتضى حول موضوع الغيبة، بالنسبة إلى تراثه.

يبدأ البحث عن الغيبة باعتباره من فروع الإمامة و القول بالعصمة، و عليه يشرع في ردِّ سائر الفرق الكليساينة و الناووسية في مسألة المهدوية.

ثمَّ يشرع في بحث علّة الغيبة و فلسفته، و يرى ابتداءً أنَّ عدم علمنا بفلسفة الغيبة لا ينفي أصل الغيبة، و يشبهها بالآيات القرآنية المتشابهة التي لا يمكن لنا الوقوف على العلم التفصيلي بها.

ثمَّ بعد ذلك يختار الخوف من الظالمين سبباً للغيبة، و يبيّن الفرق بينه و بين سائر الأنمة و النبي عليهم السلام.

و يتعرّض إلى الفرق بين عدم وجود الإمام و غيبته، و أنَّ الأول راجعٌ إلى الله بخلاف الثاني الذي يرجع إلى ظلم العباد.

كما يطرح مسألة الحدود في عصر الغيبة، و أنَّها تبقى على رقبة المستحقين، و هو ليس بمعنى نسخ الحدود، لعدم توفرِّ شروط إقامة الحدود.

و في مسألة غيبة الإمام عليه السلام عن أنظار أوليائه يطرح عدّة أجوبة، ثمَّ يقوم بنقدها، و طرح رأيه في المقام.

٩. تكملة المقنع (بعد المقنع)

و هذه التكملة عبارةٌ عن بحثٍ آخر يطرحه الشريف المرتضى قد انكشف فيه

رأيه فيما بعد تأليف الكتاب، وهي مسألة تأثير الإمام الغائب عليه السلام على شيعته وأتباعه، وهو أن وجود الإمام وأطلاعه على أحوالهم وأفعالهم يوجب زجرهم عن نواهيهم وامتثال أوامره، وفيه يتم الانتفاع الحاصل منه عليه السلام في عصر الغيبة، ولا يشترط في الانتفاع الظهور، مع ذلك لا يمتنع ظهوره على بعض أوليائه، ثم يطرح عدّة تفصيلات وأسئلة وأجوبة في المقام.

وأن الفرق بين الانتفاع من وجود الإمام عليه السلام في غيبته وبين وجوده في حضوره هو أن الأول يختص بأوليائه وشيعته، بخلاف الثاني فهو انتفاع عام. وأن ظهور الإمام - برأي الشيعة - مبني على علوم بلغته عن الأئمة عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، وأن الطرق العقلية لعلم الإمام عليه السلام مفتوحة برفع الموانع وتهيئ الشرائط.

١٠. الذخيرة (بعد سنة ٤١٥هـ)

أشار الشريف المرتضى في كتابه هذا إلى الأبحاث المهدوية فيما يقارب (١٢ صفحة)، ويتعرض ابتداءً إلى دليل الغيبة، ومسألة الاستتار خوفاً من الضرر. ثم يطرح مسألة غيبة الإمام، وأنها وإن كانت موجهة بالنسبة لأعدائه، فما توجيه غيبته عن أنظار شيعته، ويجب عن هذا السؤال: أن الإمام له تأثيره على الشيعة حتى في الغيبة؛ لأنه يعلم أحوالهم، ويطلع على أفعالهم، وهو بحد ذاته زاجر عن النواهي، وموجب للإطاعة والانقياد، وظهوره ينتقم من الظالمين، وهي منفعة دنيوية... هذا أولاً، وثانياً: إمكان لقائه بالشيعة في حال غيبته.

وقد أرجع في كتابه هذا إلى الشافي والمقنع.

وفي موضع آخر من الكتاب يشير إلى تواتر النص على الأئمة الاثني عشر، وغيبة ثاني عشرهم عليهم السلام.^١

١١. جمل العلم والعمل و شرح جمل العلم (بعد سنة ٤١٥هـ)

في مجموع كل من هذين الكتائب تختص ما يقارب (٢٣ صفحة) إلى الأبحاث المهدوية، ويمكن لنا أن نلخص مسائله فيما يلي:

(أ) إمامة الإمام الثاني عشر، والأدلة على إمامته.

(ب) فلسفة الغيبة، ومسألة الخوف من الأعداء.

(ج) إن حفظ الشريعة في غيبة الإمام، ولولاه لظهر عليه السلام، وإن الحدود التي عطلت في غيبته تبقى في ذمة المستحقين.

(د) إن طول الغيبة علته الخوف أيضاً.

(هـ) إن طول عمره عليه السلام ليس خارقاً للعادة، ولو كان كذلك فهو من باب المعجزة، ويستشهد بذكر بعض المعمّرين في التاريخ.

(و) تسقط ثلاثة أسهم من مستحقّي الزكاة في عصر الغيبة، وهم: المؤلفة قلوبهم، العاملين عليها، وما يتعلق بالجهاد. وعلى المكلف إيصال الزكاة إلى سائر المستحقين مع مراعاة الشروط.^١

١٢. أجوبة مسائل متفرقة (بعد سنة ٤١٥هـ)

تختص ثلاث من هذه المسائل المتعددة المعارف، بمسألة المهدوية، واحدة منها ضمنية في طيات البحث عن الرجعة، والأخرتين فصلان مستقلان، بعنوان: فصل في الغيبة، وفصل عن الحال بعد إمام الزمان في الإمامة.

أما في موضوع الرجعة فيشير إلى إجماع الشيعة إلى إحياء جملة من شيعة الأئمة وأعدائهم في عصر الظهور، كما يرى أن أصل الرجعة أمرٌ ممكنٌ تحدث بالقدرة الإلهية.

١. جمل العلم والعمل، ص ٤٤ - ٤٥؛ شرح جمل العلم، ص ٢١٩ - ٢٣٥؛ و ص ٢٦٠ - ٢٦٢، ص ٢٧٠.

و في مسألة الغيبة يتعرّض إلى فلسفة الغيبة، و أنّ تأثيرها أقوى على أفعال المكلفين حيث إنّ المكلف إذا لم يعرف الإمام بشخصه و لم يعلم مكانه، يحتمل كلّ شخص أن يكون هو الإمام فيراقب على أفعاله و أحواله و في المورد الثالث يبحث مسألة الإمامة بعد الإمام الثاني عشر و لم يمتنع أن يكون أئمة بعد الإمام الثاني عشر و لا ينافي ذلك الاعتقاد بالأئمة الاثنى عشر.^١

١٣. المسائل الرازية (بعد سنة ٤١٥هـ)

يطرح الشريف المرتضى في المسألة الثامنة موضوع الرجعة، و يطرح هذا السؤال هل يرجع الله ثلّة من المؤمنين في دولة الأئمة في أيام القائم عليهم السلام، من غير أن يرجع أجسامهم؟

ثمّ يجيب أنّ الشيعة تعتقد أنّ الله يحيي ثلّة من أوليائه عند ظهور الإمام عليه السلام ليثيبهم، كما يحيي بعض أعدائه لينتقم منهم، و الدليل عليه: إمكانه ثبوتاً، و إجماع الشيعة عليه إثباتاً.

و على هذا الأساس يردّ بعض التأويلات من الرجعة، نحو الرجعة من دون أجساد.^٢

١٤. الطرابلسيات (بعد سنة ٤١٥هـ)

ففي الطرابلسيات الثانية يتعرّض الشريف المرتضى إلى الأبحاث المهدويّة في حدود (١٨ صفحة)، و يبحث فيها المسائل التالية:

١. وجوب وجود الإمام في كلّ عصر.
٢. الحجّة على من لم يعرف الإمام أو اشتبه عليه الأمر.
٣. كيفيّة تحصيل الأحكام في عصر الغيبة.
٤. كيفيّة العمل بالأحكام المختلف فيها في عصر الغيبة.

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣٥ - ١٣٩؛ وص ١٤٤ - ١٤٦.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٢٥ - ١٢٦.

٥. فلسفة غيبة الإمام عليه السلام.

و يرجع في هذه الرسالة إلى كتاب المقنع، وكتاب الذخيرة.

١٥. شرح قصيدة السيد الحميري (قبل سنة ٤١٧هـ)

يشير الشريف المرتضى عند شرحه البيت الرابع والسبعين إلى طهارة مولد الأئمة، وأم الإمام المهدي عليه السلام.^١

١٦. جواب المسائل الموصليات الثالثة (سنة ٤٢٠هـ)

موضوع هذه الرسالة الصغيرة هو الإجماع، ويتعرض ضمناً إلى إمام العصر عليه السلام وغيبته. ويتبنّى في هذه الرسالة أنّ إجماع الطائفة الحقّة في عصر الغيبة وعدم رؤية شخص الإمام عليه السلام أحد الطرق إلى الوصول إلى الأحكام، وأنّ من مقدّمات إثبات حجّة الإجماع في عصر الغيبة هو وجود الإمام بين شيعته.^٢

١٧. الانتصار (٤٢٠ - ٤٢٧هـ)

تعرض في مقدّمة كتاب الانتصار إلى حجّة الإجماع اختصاراً، وأنّ الوجه في ذلك دخول الإمام في المُجمّعين، وعدم خلوّ أيّ عصرٍ عن الإمام، وقد أرجع تفصيل المطالب إلى أجوبة المسائل الثبائيات، وجوابات مسائل أهل الموصل.^٣

١٨. الردّ على أصحاب العدد (بعد سنة ٤٢٠هـ)

وفي هذه الرسالة يرى الشريف المرتضى أنّ أهمّ دليل على ردّ نظرية أهل العدد هو إجماع المسلمين، وحجّة هذا الإجماع لدى الشيعة لدخول الإمام عليه السلام في المُجمّعين.^٤

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ١٠٨ - ١٠٩.

٢. نفس المصدر، ج ١، ص ٢٠٥ - ٢١٠.

٣. الانتصار، ص ٨١ - ٨٢.

٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٧ - ١٩.

١٩. إبطال العمل بأخبار الآحاد (بعد سنة ٤٢٠هـ)

أشار في هذه الرسالة أيضاً إلى حجّة الإجماع عند الشيعة، لدخول الإمام عليه السلام في المُجمّعين.^١

٢٠. جواب المسائل الرسية الأولى (سنة ٤٢٩هـ)

تختصّ المسألة الحادية والعشرون بمسألة حجّة الإجماع عند الشيعة، ويبحث في هذه المسألة عن كيفية دخول الإمام الغائب عليه السلام ضمن المُجمّعين، ويردّ الشبهات بالتفصيل.^٢

٢١. الذريعة إلى أصول الشريعة (سنة ٤٢٠هـ)

يشرح الشريف المرتضى في كتابه الأصولي هذا، كيفية دخول الإمام عليه السلام في ضمن المُجمّعين في مبحث حجّة الإجماع في عصر الغيبة و يجب عن الشبهات والأسئلة، ويرجع إلى سائر مصنفاته.^٣

٢٢. جوابات المسائل الميافارقيات (غير معلوم)

يطرح في هذه الرسالة باختصار مسألة المهدوية في موضعين: أولهما: في المسألة الثانية والعشرين، في الإجابة عن وقت الظهور، وكيفية مشاهدته لنا، ويجب: إن يوم الظهور غير معلوم، وأنّه يظهر متى ما ارتفع الخوف والتقية، وأنه يشاهدنا ويطلع على أحوالنا.^٤

وثانيهما: في المسألة السّتين، في الإجابة عن الرجعة وما يقع فيه؟ فيجب: أنّ الله يرجع ويحيي جماعة من المؤمنين؛ ليفوزوا بثواب نصرته الإمام عليه السلام.^٥

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣١٢ - ٣١٣.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٦٦ - ٣٧٠.

٣. الذريعة، ج ١، ص ٤١٩ - ٤٢١، و ص ٤٣١ - ٤٣٦.

٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٨٣.

٥. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٣٠٢ - ٣٠٣.

إلى هنا ما استقصيناه من الأبحاث المهدوية في مصنفات الشريف المرتضى رحمه الله.

فهرسة الأبحاث المهدوية في مصنفات الشريف المرتضى

و فيما يلي فهرسة الأبحاث المهدوية، و ترتيب العناوين المطروحة في المصنفات المتقدمة حسب تواريخ تأليفها:

١. فلسفة الغيبة: (١، ٣، ٤، ٥، ٧، ١٠، ١١، ١٢، ١٤).^١
٢. الانتفاع من الإمام الغائب عليه السلام: (١، ٣، ٧، ٩، ١٠، ١٢).
٣. تعطيل الحدود في عصر الغيبة: (١، ٣، ٧).
٤. دخول الإمام في الإجماع: (١، ٤، ٦، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١).
٥. استنهاض الحجة و الأخذ بثأر الإمام الحسين عليهما السلام: (٢).
٦. الفرق بين الإمام الحجة و سائر الأئمة عليهم السلام: (٢).
٧. الرجعة: (٥، ١٢، ١٣، ٢٢).
٨. افتراق الشيعة بعد الإمام الحسن العسكري عليه السلام: (٥).
٩. الغيبة من فروع الإمامة: (٧، ٨، ١١).
١٠. الإمامة بعد إمام العصر: (١٢).
١١. كيفية تحصيل الأحكام في عصر الغيبة: (١٤).
١٢. كيفية العمل بالأحكام المختلفة في عصر الغيبة: (١٤).
١٣. أم الإمام الحجة عليه السلام (٥).
١٤. وقت الظهور: (٩، ٢٢).

منهج الشريف المرتضى في الأبحاث المهدوية

لا يختلف منهج الشريف المرتضى في الأبحاث المهدوية عن سائر المباحث

١. هذه، أرقام المصنفات المتقدمة حسب الترقيم الموجود.

الكلامية خاصة ما يرتبط بمبحث الإمامة، حيث يمارس الأبحاث الكلامية بالمنهج العقلي اعتماداً على النقل، ويتضح هذا المنهج في البحث المهدوي جلياً. وبيّن الشريف المرتضى في مقدّمة كتاب المقنع منهجه العام بكلّ وضوح في البحث المهدوي حيث يقول:

إنّ العقل قد دلّ على وجوب الإمامة، وإنّ كلّ زمانٍ - كلّ فيه المكلفون الذين يجوز منهم القبيح والحسن، والطاعة والمعصية - لا يخلو من إمام، وأنّ خلوه من إمام إخلالٌ بتمكينهم، وقادحٌ في حسن تكليفهم. ثمّ دلّ العقل على أنّ ذلك الإمام لا بدّ من كونه معصوماً من الخطأ والزلل، مأموناً منه فعل كلّ قبيح.

وليس بعد ثبوت هذين الأصلين إلّا إمامة من تشير الإمامية إلى إمامته، فإنّ الصفة التي دلّ العقل على وجوبها لا توجد إلّا فيه، ويتعرّى منها كلّ من تدعى له الإمامة سواه، وتنساق الغيبة بهذا سقواً حتّى لا تبقى شبهة فيها. وهذه الطريقة أوضح ما اعتمد عليه في ثبوت إمامة صاحب الزمان، وأبعد من الشبهة.

فإنّ النقل بذلك وإن كان في الشيعة فاشياً، والتواتر به ظاهراً، ومجيؤه من كلّ طريق معلوماً، فكلّ ذلك يمكن دفعه وإدخال الشبهة فيه، التي يحتاج في حلّها إلى ضروب من التكليف.

والطريقة التي أوضحنها بعيدة من الشبهات، قريبة من الأفهام. وبقي أن ندلّ على صحّة الأصلين اللذين ذكرناهما.^١

وفي كلامه هذا تصريحٌ منه بمنهجه العقلاني والإقناعي في الموضوع.

و هو وإن أشار إلى المرجعية العامة للأحاديث في طيّات الكتاب إلا أنه لم يستشهد بالأحاديث هنا.

و يشير في تكملة المقنع في كيفية علم الإمام عن عصر ظهوره إلى الأخبار المنقولة عن الأنمة عن النبي عليهم السلام بصورة عامة قائلاً:

فإن قيل: إذا علقتم ظهور الإمام بزوال خوفه من أعدائه، وأمنه من جهتهم: فكيف يعلم ذلك؟ وأي طريق له إليه؟

وما يضره أعداؤه أو يظهره - وهم في الشرق والغرب والبر والبحر - لا سبيل له إلى معرفته على التحديد والتفصيل!

قلنا: أما الإمامية فعندهم: أن آباء الإمام عليه وعليهم السلام عهدوا إليه وأذروه وأطلعوه على ما عرفوه من توقيف الرسول صلى الله عليه وآله على زمان الغيبة وكيفيتها، وطولها وقصرها، وعلاماتها وأماراتها، ووقت الظهور، والدلائل على تيسيره وتسهيله.

و على هذا، لا سؤال علينا؛ لأنّ زمان الظهور إذا كان منصوفاً على صفته، والوقت الذي يجب أن يكون فيه، فلا حاجة إلى العلم بالسرائر والضمائر^١ و يشير إلى المنهج العقلي فيما بعد ذلك قائلاً:

و غير ممتنع - مضافاً إلى ما ذكرناه - أن يكون هذا الباب موقوفاً على غلبة الظنّ وقوة الأمارات، وتظاهر الدلالات.

و إذا كان ظهور الإمام إنّما هو بأحد أمور: إمّا بكثرة أعوانه وأنصاره، أو قوتهم ونجدتهم، أو قلة أعدائه، أو ضعفهم وجورهم، وهذه أمور عليها أمارات يعرفها من نظر فيها وراعاها، و قربت مخالطته لها، فإذا أحسّ

الإمام عليه السلام بما ذكرناه - إمّا مجتمعاً أو متفرّقاً - و غلب في ظنّه
السلامة، و قوي عنده بلوغ الغرض و الظفر بالإرب، تعيّن عليه فرض
الظهور، كما يتعيّن على أحدنا فرض الإقدام و الإحجام عند الأمارات
المؤمّنة و المخيفة.^١

كما أشار في كتابه الذخيرة إلى تواتر النصّ على الأئمة الاثني عشر حتّى الإمام
الحجّة عليهم السلام، حيث يقول:

الذي يدلّ على إمامة الأئمة عليهم السلام من لدن حسن بن عليّ بن
أبي طالب إلى الحجّة بن الحسن المنتظر صلوات الله عليهم نقل الإماميّة
و فيهم شروط الخبر المتواتر المنصوص عليهم بالإمامة، و أنّ كلّ إمامٍ
منهم لم يمضِ حتّى ينصّ على من يليه باسمه عنه، و ينقلون عن النبيّ
صلّى الله عليه و آله نصوصاً في إمامة الاثني عشر صلوات الله عليهم،
و ينقلون زمان غيبة المنتظر صلوات الله عليه، و صفة هذه الغيبة عن كلّ
من تقدّم من آبائه.

و كلّ شيءٍ دلّلنا به على صحّة نقلهم لما انفردوا به من النصّ الجليّ
على أمير المؤمنين عليه السلام يدلّ على صحّة نقلهم لهذه النصوص،
فالطريقة واحدة.^٢

و من ذلك يبدو أنّ الشريف المرتضى قد التزم بما بنى عليه و صرّح به في كتابيّه
الشافعي و الذخيرة في منهجه الكلامي، و أبلغ ما يمكن أن يستشهد به، يمينه في آخر
كتابيّه هذين، فقد قال في آخر كتابه الشافعي:
و نحن الآن قاطعون كتابنا على هذا الموضع؛ لوفائنا بما شرطناه و قصدناه،

١. المقنع في الغيبة، ص ٨٥.

٢. الذخيرة، ص ٥٠٢ - ٥٠٣.

و لم نألُ جهداً و تحريراً للحقّ فيما اشتمل عليه هذا الكتاب من كلامنا بحسب ما بلغته أفهامنا، و اتّسعت له طاقتنا، و نحن نقسم على من تصفّحه و تأمله لا يقلّدنا في شيءٍ منه، و أن لا يعتقد بشيءٍ ممّا ذكرناه، إلّا ما صحّ في نفسه بالحجّة، و قامت عليه عنده الأدلّة.^١

كما قال في آخر كتابه الذخيرة:

و نقسم بالله على من تأمله أن لا يقلّدنا في شيءٍ من مذاهبه أو أدلّته، و يحسن الظنّ بنا، فيلقي النظر و التصفّح و التأمل تعويلاً على أنّا قد كفيناه ذلك، و أرحناه بما تكلفناه من تعب و نصبه، بل ينظر في كلّ شيءٍ نظر المستفصح المبتدي، مطرحاً للأهواء المزيّنة للباطل بزينة الحقّ المشبهة للكذب بالصدق، معادلاً فيما ينظر فيه و يتصفّحه في نفسه من أحواله، غير مائلٍ إلى أن يكون بحقّ من أحدهما دون صاحبه، حتّى يكون ميله إلى جهة و انحرافه إلى أخرى، بعد العلم الذي يثمره نظره و ينتجه فكره، و أن يكثر عند انتفاعه بشيءٍ منه من الدعاء لنا، و الترحّم علينا في حياةٍ و موت، و رجاءٍ و فوت.^٢

١. الشافعي، ج ٤، ص ٣٦٥ - ٣٦٦.

٢. الذخيرة، ص ٦٠٧.

الفصل الثالث

التعريف بكتاب المقنع

اسمه و نسبته

لا مجال للشك في نسبة الكتاب إلى الشريف المرتضى رحمه الله، بعد أن نسبه إليه كل من ذكر مصنفاته، وهو وإن لم يكن أشهر مصنفاته، إلا أنه يعدّ من أشهرها، مضافاً إلى إحالته فيه إلى كتابيه الشافعي و تنزيه الأئبياء و الأئمة عليهم السلام. وهذا سوى أسلوب الكتاب و منهجه الذي يتطابق مع منهج و أسلوب الشريف المرتضى تماماً.

و أمّا اسم الكتاب فهو وإن لم يرد في ديباجته، إلا أنه قد ورد بهذا الاسم - مضافاً إلى مخطوطاته - في جميع المصادر، فقد ذكره البصروي في فهرس مصنفات الشريف المرتضى،^١ و قد أجازها إيّاها.

و قد ذكره تلميذه الآخر شيخ الطائفة الطوسي في الفهرست،^٢ و النجاشي في فهرسته،^٣ و ابن شهر آشوب في معالم العلماء،^٤ مضافاً إلى سائر المصادر المعروفة،

١. المتبقّي من التراث المفقود للشريف المرتضى، ص ٣١١، الرقم ٣٤.

٢. الفهرست للشيخ الطوسي، ص ١٦٤، الرقم ٤٣١.

٣. رجال النجاشي، ص ٢٧١، الرقم ٧٠٨.

٤. معالم العلماء، ص ١٠٥.

كأمل الآمل،^١ والدرجات الرفيعة،^٢ ورجال السيّد بحر العلوم،^٣ وغيرها من مصادر التراجم والرجال، إن لم نقل كلّ من ترجم للشريف المرتضى. كما نصّ عليه من كتب العامة: الياقوت الحموي في معجم الأدباء،^٤ والصفدي في الوافي بالوفيات،^٥ وغيرهم.

وقد نقل عن المقنع بعض الأعلام كالشيخ الطوسي في الغيبة، والطبرسي في إعلام الوري، وعده من مصادره العلامة المجلسي في موسوعة بحار الأنوار،^٦ كما اعتمد عليه، ورجع إليه غيره من العلماء، خاصة فيما يرتبط بالمباحث المهدوية.

لمن صنّفه؟

قال الشريف المرتضى رحمه الله في ديباجة كتابه عن الأمر الذي بعثه إلى تصنيف هذا الكتاب قائلاً:

جرى في مجلس الوزير السيّد - أطال الله في العزّ الدائم بقاءه، وكتب حسّاده وأعداءه - كلام في غيبة صاحب الزمان الممت بأطرافه؛ لأنّ الحال لم تقتض الاستقصاء والاستيفاء، ودعاني ذلك إلى إملاء كلام وجيز فيها يطلع به على سرّ هذه المسألة، ويحسم مادّة الشبهة المعترضة فيها، وإن كنت قد أودعت الكتاب الشافي في الإمامة وكتابي في تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام من الكلام في الغيبة ما فيه كفاية وهداية لمن أنصف من نفسه واناقد لإلزام الحجّة، ولم يحر تحيراً عانداً عن المحجّة.^٧

وقد يظهر من هذه العبارة أنّه قد صنّفها للوزير المغربي، بل قد نصّ عليه

٢. الدرجات الرفيعة، ص ٤٦٢.

١. أمل الآمل، ج ٢، ص ١٨٢.

٤. معجم الأدباء، ج ١٣، ص ١٤٦.

٣. الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٤٢.

٦. بحار الأنوار، ج ١، ص ١١.

٥. الوافي بالوفيات، ج ٢٠، ص ٢٣٣.

٧. المقنع في الغيبة، ص ٣٢.

ابن شهر آشوب في معالم العلماء،^١ وغيره من العلماء كالشيخ آقا بزرگ الطهراني في الذريعة.^٢

وإن كان قد تمّ تأليف الكتاب على إثر بحث جرى في مجلس الوزير أبي القاسم المغربي، فقد ألّف الشريف المرتضى رسالةً في جواز الولاية عن الظالمين نتيجة للبحث في مجلس الوزير المغربي أيضاً حول الولاية من قبل الظلمة، وكيفية القول في حسننها وقبحها، وذلك سنة ٤١٥هـ. و لمعرفة أحوال الوزير المغربي هذا نورد سطوراً من ترجمته فيما يلي.

ترجمة الوزير المغربي

هو أبو القاسم الحسين بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن محمد بن يوسف، العالم الامامي الأديب، المعروف بالوزير المغربي (٣٧٠ - ٤١٨هـ).

من ولد بهرام جور، وأمّه فاطمة بنت المحدث الكبير أبي عبد الله محمد بن إبراهيم النعماني صاحب الغيبة.

ولد في حلب سنة سبعين و ثلاث مئة، وحفظ القرآن الكريم، وعدّة كتب في النحو واللغة وكثيراً من الشعر، وأتقن الحساب والجبر والمقابلة، وذلك كلّ قبل استكمالها أربع عشرة سنة.

وكان جدّه وأبوه من كتّاب سيف الدولة الحمداني، وبعد وفاة سيف الدولة استمرّ أبوه في خدمة ابنه سعد الدولة أبي المعالي، وشاركه الرأي في إدارة الدولة، ثمّ حصلت بينهما نبوة، فترك حلب، ودخل مصر ومع ابنه المترجم في سنة إحدى وثمانين و ثلاث مئة، فلقى أبو القاسم بها عدداً من الشيوخ، فسمع منهم، وأخذ عنهم العلم. حدّث عن: أبيه عليّ، والوزير جعفر بن الفضل بن الفرات المعروف بابن حنّابة،

١. معالم العلماء، ص ١٠٥.

٢. الذريعة، ج ٢٢، ص ١٢٢، الرقم ٦٣٦٢.

و القاضي أبي الحسن علي بن محمد بن يزيد الحلبي، وأبي القاسم ميمون بن حمزة الحسيني، وعلي بن منصور الحلبي المعروف بدَوْخَلَة، والقاضي أبي أحمد محمد ابن داود بن أحمد العسقلاني، وأبي جعفر الموسوي قاضي مكة، وآخرين.

و ذكر في رسالة له بخطه أنه سمع الموطأ من شيخين له، كما سمع صحيح البخاري و مسلم و جامع سفيان و عدة مسانيد عن التابعين.

روى عنه: ابنه أبو يحيى عبد الحميد، وأبو الحسن بن الطيب الفارقي، وأبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب التميمي، وأبو غالب محمد بن أحمد بن سهل بن بشران النحوي، وعلي بن السكن الفارقي، وآخرون.

وأملى عدة مجالس في تفسير القرآن والاحتجاج في التنزيل بكثير من الأحاديث المسموعة له.

وقيل: إنه كان يسأل النحوي عن الفقه، والفقيه عن التفسير، والمفسر عن العروض، وأمثال ذلك.

و كان المترجم قد هرب من مصر بعد قتل أبيه من قبل الحاكم الفاطمي في سنة ٤٠٠ هـ، و لجأ إلى الشام، و استجار بحسان بن المفرج الطائي، ثم انتقل إلى بغداد، و منها إلى الموصل، فأتصل بأميرها قرواش بن المقلد، و كتب له، و تقلبت به الأحوال إلى أن استوزره مشرف الدولة البويهبي ببغداد عشرة أشهر و أيام، و اضطرب أمره فلجأ إلى قرواش، فكتب الخليفة إلى قرواش بإبعاده، ففعل، فسار الوزير المغربي إلى ابن مروان بديار بكر، و أقام بميافارقين إلى أن توفي.

و للوزير المغربي تصانيف كثيرة، منها: خصائص علم القرآن، رسالة في القاضي و الحاكم، اختصار إصلاح المنطق لابن السكيت، اختيار شعر أبي تمام، اختيار شعر البحري، الايناس، أدب الخواص، و رسالة فيها أسئلة من عدة فنون.

و من شعره:

أَقُولُ لَهَا وَ الْعَيْسُ تُخْدِجُ لِّلْسُرَى أَعْدِي لِفَقْدِي مَا اسْتَطَعْتَ مِنَ الصَّبْرِ

سَأْتَفِقُ رَيْعَانَ الشَّيْبَةِ أَنْفًا
 أَلَيْسَ مِنَ الْخُسْرَانِ أَنْ لَيَالِيَا
 وَقَالَ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ :
 عَرَفْنَا عَلِيًّا بِطَيِّبِ النَّجَارِ
 تَطَّلَعَ كَالشَّمْسِ رَأْدَ الضُّحَى
 فَكَانَ الْمُقَدَّمُ بَعْدَ النَّبِيِّ
 وَقَالَ:

وَأَفْضَلُ أَخْلَاقِ الْفَتَى الْعِلْمُ وَالْحِجَا إِذَا مَا صُرُوفُ الدَّهْرِ أَخْلَقْنَ مِرْطَهُ
 فَمَا رَفَعَ الدَّهْرُ إِمْرَأً عَنْ مَحَلِّهِ بِغَيْرِ التَّقَى وَالْعِلْمِ إِلَّا وَحَطَّهُ
 وَلَهُ قَصِيدَةٌ فِي رِثَاءِ الشَّرِيفِ الرُّضِيِّ (م ٤٠٦ هـ).
 تَوَفَّى بِمِيفَارِقِينَ سَنَةَ ثَمَانٍ عَشْرَةَ وَأَرْبَعِ مِئَةٍ وَحُمِلَ تَابُوتُهُ إِلَى النِّجْفِ الْأَشْرَفِ
 بِوَصِيَّةٍ مِنْهُ، فَدُفِنَ بِجَوَارِ مَشْهَدِ الْإِمَامِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
 وَرِثَاءُ أَبُو الْعَلَاءِ الْمُعَرِّي بِأَبْيَاتٍ مَوْجُودَةٍ فِي لَزُومِيَّاتِهِ، وَكَانَتْ بَيْنَهُمَا مَوْدَةٌ
 وَصَدَاقَةٌ وَمُرَاسَلَاتٌ^١.

تاريخ تأليفه

لم يرد في الكتاب آية إشارة إلى تاريخ تأليفه، وقد مضى عليك أنَّ المصنَّف قد

١. رجال النجاشي، ص ٦٩؛ معجم الأدباء، ج ١٠، ص ٧٩، برقم ٥؛ بغية الطلب في تاريخ حلب، ج ٦، ص ٢٥٣٢؛ وفيات الأعيان، ج ٢، ص ١٧٢، برقم ١٩٣؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٣٩٤، برقم ٢٥٧؛ لسان الميزان، ج ٢، ص ٣٠١، برقم ١٢٤٥؛ مجمع الرجال، ج ٢، ص ١٨٩؛ جامع الرواة، ج ١، ص ٢٤٨؛ شذرات الذهب، ج ٣، ص ٢١؛ أمل الأمل، ج ٢، ص ٩٧، برقم ٢٦٤؛ تنقيح المقال، ج ١، ص ٣٣٨، برقم ٢٩٩٦؛ أعيان الشيعة، ج ٦، ص ١١١؛ الأعلام، ج ٢، ص ٢٤٥؛ معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٤٤، برقم ٣٥٢١؛ قاموس الرجال، ج ٣، ص ٣٠٦؛ معجم المؤلفين، ج ٤، ص ٣٠.

أرجع في كتابه هذا إلى كتابَيْهِ الشافِي (في موردين: ص ٣١ و ٣٦) و تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام (ص ٣١).

و هذا يعني أَنَّهُ قد صَنَّفَ الكتاب بعد هَذَيْنِ الكتابَيْنِ، كما قد تأمَّل في كتابه تنزيه الأنبياء و الأئمة أَن يُوَفَّقَ لتأليف كتابٍ عن مسائل الغيبة؛ فقد قال:

و لولا أَن استقصاء الكلام في مسائل الغيبة يطول ويخرج عن الغرض بهذا الكتاب لأشبعناه هاهنا. و قد أوردنا منه الكثير في كتابنا في الإمامة، و لعلنا نستقصي الكلام فيه، و نأتي على ما لعلَّه لم نورد في كتاب الإمامة في موضعٍ نفرد له، إن أَرَّ الله تعالى في المدَّة و تفضَّل بالتأييد و المعونة، فهو المؤول ذلك و المأمول لكلِّ فضلٍ و خيرٍ قريباً من ثوابه، و بعداً من عقابه.^١ و من ذلك يعلم أَن الشَّريف المرتضى لم يصنَّف في الغيبة قبل الشافِي و تنزيه الأنبياء و الأئمة كتاباً، و أَنَّ المقنع قد صَنَّف بعدهما.

و لمَّا كان تأليف كتاب تنزيه الأنبياء و الأئمة قد تمَّ بعد سنة ٤٠٦هـ، فيكون تأليف الكتاب بعد هذه السنة.

و من جهةٍ أُخرى فقد ورد اسم الكتاب في فهرس البصري الذي أَعَدَّه لمصنَّفَاتُ أستاذه الشَّريف المرتضى سنة ٤١٧هـ، فهذا يعني أَنَّهُ قد تمَّ تأليف الكتاب بعد سنة ٤١٧هـ.

و يمكن لنا أَن نحدِّد تاريخ تأليفه بنحوٍ أدق، فقد ذكر الشَّريف المرتضى أَنَّهُ قد صَنَّفَه بناءً على ما جرى في مجلس الوزير المغربي رحمه الله، و من المعلوم أَن وزارته لآل بويه كانت لمدَّة عشرة أشهر في سنة ٤١٥هـ،^٢ و هو عام تأليف الكتاب تحديداً.

١. تنزيه الأنبياء و الأئمة، ص ٢٨٢.

٢. راجع أطروحة: «وزير مغربي وروش شناسي المصباح في تفسير القرآن»، رسالة دكتوراه، مرتضى كريمي نيا.

حول تكملة المقنع

كانت حركة التأليف مستمرة عند الشريف المرتضى رحمه الله منذ ريعان شبابه إلى آخر أيام حياته، ولذلك فقد قام بتكملة بعض مصنفاته و الزيادة عليها، و من مصنفاته تكملة المقنع، و هذه التكملة و إن لم يعلم تاريخ تأليفها بالضبط، فهي قد ألفت بعد سنة ٤١٥هـ، سنة تأليف المقنع، كما قد أحوال في هذا الذيل إلى المقنع نفسه و كتاب الشافي.

و من جهة أخرى لم يرد ذكر هذه التكملة في فهرس البصري لمصنفات الشريف المرتضى، الذي أُلّف سنة ٤١٧هـ، و لكن يحتمل أن البصري عدّها من المقنع، و قد ذكره في الفهرس.

و على أيّ تقدير، تصنيف التكملة لم يكن بعيداً عن تصنيف أصله تاريخياً.

بين المقنع و رسالة في الغيبة

إنّ هذا الكتاب هو غير رسالة في الغيبة قطعاً، و قد طبعت هذه الرسالة أولاً في بغداد في ضمن سلسلة نفائس المخطوطات، تحت عنوان: «مسألة وجيزة في الغيبة»، بتحقيق المرحوم الشيخ محمد حسن آل ياسين. ثمّ طبعت في رسائل الشريف المرتضى في ضمن المجموعة الثانية، تحت عنوان: «رسالة في غيبة الحجّة عليه السلام».^١

ثمّ طبعت في مسائل الشريف المرتضى أيضاً، تحت عنوان: «مسألة في الغيبة»، و قال الناسخ في أولها: «وجدت في كتبه رحمه الله مسألة وجيزة في الغيبة، لا أعلم من كلام من هي، فكتبتها على وجهها».^٢

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٩١.

٢. مسائل الشريف المرتضى، ص ١٥٤.

و إذا قارنًا بين المطبوع من المقنع، و المطبوع في رسائل الشريف المرتضى، لوجدنا تقارباً شديداً في المطالب، حتّى نحتمل أنّ هذه الرسالة ليس إلّا تلخيصاً لكتاب المقنع، قام به الشريف المرتضى أو أحد أعلام الإماميّة.

جهود حول الكتاب

(أ) الردود

١. يظهر من كلام ابن المرتضى في طبقات المعتزلة أنّ أبا الحسين البصري قام بنقض هذا الكتاب، مضافاً إلى نقضه للشافي، فقد قال عند تعداد كتب أبي الحسين البصري: و له كتب كثيرة، منها: تصفّح الأدلّة، و نقض الشافي في الإمامة، و نقض المقنع في الغيبة.^١

٢. كما كتب أحد علماء الزيدية ردّاً على المقنع، و سمّاه: الردّ المكتفي على من يقول بالإمام المختفي، و مؤلفه من علماء الزيدية في منتصف القرن الخامس في نيسابور، اسمه أبو القاسم محمّد بن أحمد بن مهدي العلوي الحسني النيسابوري، و هو من تلاميذ أبي طالب الهاروني، و من شيوخ الحاكم الجشّمي.

و هو و إن لم يصرح في هذا الردّ بأنّه يردّ على المقنع، إلّا أنّه قام بتقطيع نصّ المقنع، و نقل أكثر عباراته و ردّها.

(ب) الترجمة

تمّت ترجمة الكتاب إلى الفارسيّة بعنوان: «امامت و غيبت از دیدگاه علم كلام»، من قبل قسم التحقيقات و الترجمة و التأليف في مسجد جمكران، منشورات مسجد جمكران، قم المقدّسة، سنة ١٣٧٥ ش، ١٢٨ ص.

١. طبقات المعتزلة، ص ١١٩.

(ج) المقالات

١. المعالم المنهجية في البحث المهدوي عند الشريف المرتضى، نور الساعدي، مجلة العقيدة، العدد الخاص بالشريف المرتضى، السنة الأولى، العدد الثالث، ربيع الأول، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م، ص ٧ - ٧٢.

(د) الرسائل الجامعية

١. بررسى مهدويت در فلسفه و كلام اسلام، (دراسة المهدوية في فلسفة الاسلام و كلامه)، ماجستير، سنة ١٣٨٣هـ، مؤسسة پژوهش حكمت و فلسفه، الطالب: اصغر پور بهرامي، المشرف: علي أفضلي، المساعد: شهرام پازوكي.

و قد بحث في هذه الرسالة عن آراء متكلمي الشيعة و المعتزلة، و قارنها بآراء الفلاسفة في مجال الاعتقاد بالمنجي، و من متكلمي الشيعة: الشيخ المفيد و الشريف المرتضى و الخواجة نصير الدين الطوسي، و عن المعتزلة: القاضي عبد الجبار و ابن أبي الحديد، و من الأشاعرة: الفخر الرازي و المير شريف الجرجاني، و من الفلاسفة: الفارابي، و ابن سينا، و شيخ الاشراف السهروردي، و المير داماد و الملا صدرا.

٣. شيوه برخورد علما «شيخ صدوق، شيخ مفيد، سيد مرتضى، شيخ طوسي» با مدعيان مهدويت، (منهج مقابلة العلماء «الشيخ الصدوق، الشيخ المفيد، و السيد المرتضى، الشيخ الطوسي» مع مدعي المهدوية، سنة ١٣٨٨هـ. ش، رسالة السطح الثالث في الحوزة العلمية بقم، فرع الكلام، المشرف، رسول رضوي، الطالب: مهدي رسولی نيا.

(هـ) جهود أخرى

١. امام مهدی و منتظران: نکاتی پیرامون آفاق مهدویت: برگزیده از مجموعه رسائل سيد شريف مرتضى، (الإمام المهدي و المنتظرون: ملاحظات حول آفاق المهدوية: مختارات من مجموعة رسائل الشريف المرتضى)، محمد حسين

صفاخواه، طهران، منشورات كتابچی، ۱۳۷۶هـ. ش، ۸۰ص.

۲. موسوعة تراث السيد المرتضى في علم الكلام و ردّ الشبهات، العتبة العباسية المقدسة، ۱۴۳۶هـ، ج ۳، ص ۳۵۸-۳۹۷.

طبعا ته

طبع هذا الكتاب مراراً، و هي كالتالي:

۱. طبع أولاً سنة ۱۳۱۹هـ طبعة حجرية، على هامش كتاب درر الفرائد في شرح الفوائد.

۲. و طبع في مجلة تراثنا (العدد ۲۷)، مع تكملة في قم المقدسة سنة ۱۴۱۲هـ، بتحقيق المرحوم السيد محمد علي الحكيم.

۳. و طبع مستقلاً مع التكملة سنة ۱۴۱۶هـ في قم.

۴. و أُعيد طباعته مستقلاً سنة ۱۴۱۶هـ في بيروت.

۵. ثم أُعيد طباعته أيضاً سنة ۱۴۳۳هـ، في ضمن موسوعة الشريف المرتضى، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.

مخطوطاته

لم يكن للمقنع نصيباً وافراً من المخطوطات، إلا أن ما عثرنا عليه هي المخطوطات التالية:

ألف. النسخ المعتمدة

۱. مخطوطة مكتبة جامعة طهران، برقم: ۸۲۷۲؛ استنسخها الشيخ إبراهيم بن محمد الحرفوشي العاملي رحمه الله، بخط النسخ، و فرغ من نسخها يوم الإثنين ۸ شعبان سنة ۱۰۷۰هـ. كتب عناوينها بالشنجرف، و عليها تملك السيد محمد باقر بن محمد حسين الحسيني المنجم الإصفهاني رحمه الله، و هي من مخطوطات الشيخ

محمّد عبده البروجردي رحمه الله، التي أهديت إلى تلك المكتبة، و هي نسخة كاملة تشتمل على كتاب المقنع و الزيادات المكملّة لها، إلّا عدّة أسطر منه (الفهرس، ج ١٧، ص ٩٥).

و قد رمزنا لهذه النسخة ب: «ألف».

٢. مخطوطة مركز إحياء التراث الإسلامي، برقم: ٢٧٦٠ / ٣؛ و هي نسخة مصحّحة و عليها تعليقات، مبتورة الآخر، لعلّها من مخطوطات القرن الثاني عشر (الفهرس، ج ٧، ص ٢٣٤).

و قد رمزنا لهذه النسخة ب: «ب».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد البروجردي رحمه الله بقم المقدّسة، برقم: ٤ / ٥٠٣؛ بخطّ النسخ، و هي نسخة مغلوطة، فرغ منها في غرة ذي الحجة سنة ١٢٧٩ هـ (الفهرس، ج ٢، ص ٣٢١).

و قد رمزنا لهذه النسخة ب: «ج».

٤. مخطوطة مكتبة الشيخ آقا بزرگ الطهراني رحمه الله، غير مرقّمة؛ و هي بخطّه الشريف، في ضمن استنساخه لرسائل الشريف المرتضى رحمه الله كتب في آخرها: «استنسخته من نسخة سقيمة ناقصة وحيدة؛ لعلّ الله يهديني إلى نسخة أخرى صحيحة كاملة لأتمّمها إن شاء الله تعالى». توجد مصوّرتها في مكتبة جامعة طهران (فهرس المصوّرات، ج ١، ص ٥٧٤ - ٥٧٥).

و قد رمزنا لهذه النسخة ب: «د».

٥. مخطوطة مكتبة الآستانة الرضويّة المقدّسة، برقم: ١٥٦٧٧؛ بخطّ النسخ، و هي من موقوفات السيّد محمّد باقر السبزواري رحمه الله، و هي نسخة مغلوطة مبتورة الآخر.

و قد رمزنا لهذه النسخة ب: «ط».

٦. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، برقم: ٢ / ١٣١٧٤؛ بخط النسخ، و هي نسخة ناقصة لا تشمل إلا على جزء من كتاب المقنع، إلى منتصفه تقريباً (الفهرس، ج ٣٦، ص ٢٦٦).

و قد رمزنا لهذه النسخة ب: «س».

٧. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، في النجف الأشرف، برقم: ١٦٥؛ استنسخها السيّد محمّد صادق بحر العلوم رحمه الله و فرغ منه في صباح يوم الجمعة ٢٧ شهر صفر سنة ١٣٩١هـ عن نسخة الشيخ آقا بزرگ الطهراني رحمه الله (الفهرس، ص ١٢٥).

و قد رمزنا لهذه النسخة ب: «ص».

ب. سائر النسخ

٨. مصوّرة مؤسّسة كاشف الغطاء في النجف الأشرف، برقم: ٧٧٩٠؛ استنسخها المحدث الشيخ حسين بن محمّد تقي النوري (دليل المخطوطات، ج ١، ص ٤١٦).
٩. مصوّرة تحتفظ بها مكتبة العباسيّة بالعراق، برقم ٥٠٣؛ و لم يُعلم اسم ناسخها و تاريخ نسخها.

١٠. خطوط مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في طهران، برقم: ٥٣٩٢، و هي نسخة مبتورة الأول و الآخر (الفهرس، ج ١٦، ص ٢٩٩).

١١. مخطوطة مكتبة الأستاذ الدكتور عبد الرزاق محيي الدين (أدب المرتضى، ص ١٤٢ - ١٤٣).

١٢. مخطوطة استنسخها الشيخ شير محمّد الهمداني رحمه الله في النجف الأشرف (الذريعة، ج ٢٢، ص ١٢٢).

١٣. مخطوطة استنسخها السيّد أبو القاسم الإصفهاني رحمه الله في النجف الأشرف (الذريعة، ج ٢٢، ص ١٢٢).

مخطوطات الزيادة المكملّة

توجد مخطوطة مستقلة فريدة للزيادة المكملّة فقط، و تحتفظ بهذه المخطوطة مكتبة آية الله السيّد المرعشي النجفي في قم المقدّسة برقم: ١٣٧٣٢ في ضمن مجموعة رسائل الشريف المرتضى رحمه الله، بخطّ محمّد بن إبراهيم بن عيسى البحراني.

و قد رمزنا لهذه النسخة ب: «م».

و لها نسخة أخرى ضميمة إلى النسخة المذكورة الأولى لكتاب المقنع قبيل هذا، وهي مخطوطة مكتبة جامعة طهران، برقم ٨٢٧٢، استنسخها الشيخ إبراهيم بن محمّد الحرّفوشي العاملي رحمه الله بخطّ النسخ في ٨ شعبان من سنة ١٠٧٠هـ؛ و رمزنا لها ب: «ألف».

فاعتمدنا في تحقيق هذه الزيادة بالنسختين المذكورتين فقط.

عملنا في التحقيق

اتّبعنا في تحقيق الكتاب الخطوات التالية:

١. مقابلة نسخ الكتاب مقابلة دقيقة، وكذلك المطبوعة (بتحقيق السيّد محمّد عليّ الحكيم)، معتمدين أسلوب التلفيق بين النسخ، وإثبات الأصحّ والأرجح في المتن، والإشارة إلى الاختلافات عدا الإملائية و رسم الخطّ والأخطاء المطبعية.
٢. تخريج الآيات والأحاديث والأقوال، و غير ذلك.
٣. ضبط النصّ على أقرب ما أراه المصنّف، و وضع علائم الترقيم لتقويم النصّ.
٤. تحريك الكلمات تحريكاً نسبياً، ممّا يسهّل فهم الكتاب و يصحّ مغالقه.
٥. توضيح اللغات المشكّلة والألفاظ الغريبة، و ترجمة الأعلام الواردة في المتن.
٦. وضع العناوين بين معقوفين، للفصل بين مطالب الكتاب.

٧. تدوين ملحقات للكتاب، و هي تشمل على الأبحاث المهدوية للشریف المرتضى من سائر كتبه.
٨. استخراج الفهارس الفنيّة للكتاب؛ لغرض تسهيل الوصول إلى مطالبه.

كلمة الشكر

و ينبغي في الختام أن نشكر السادة الأعزاء و الأساتذة الكرام الذين ساعدونا في مراحل التحقيق، و هم:

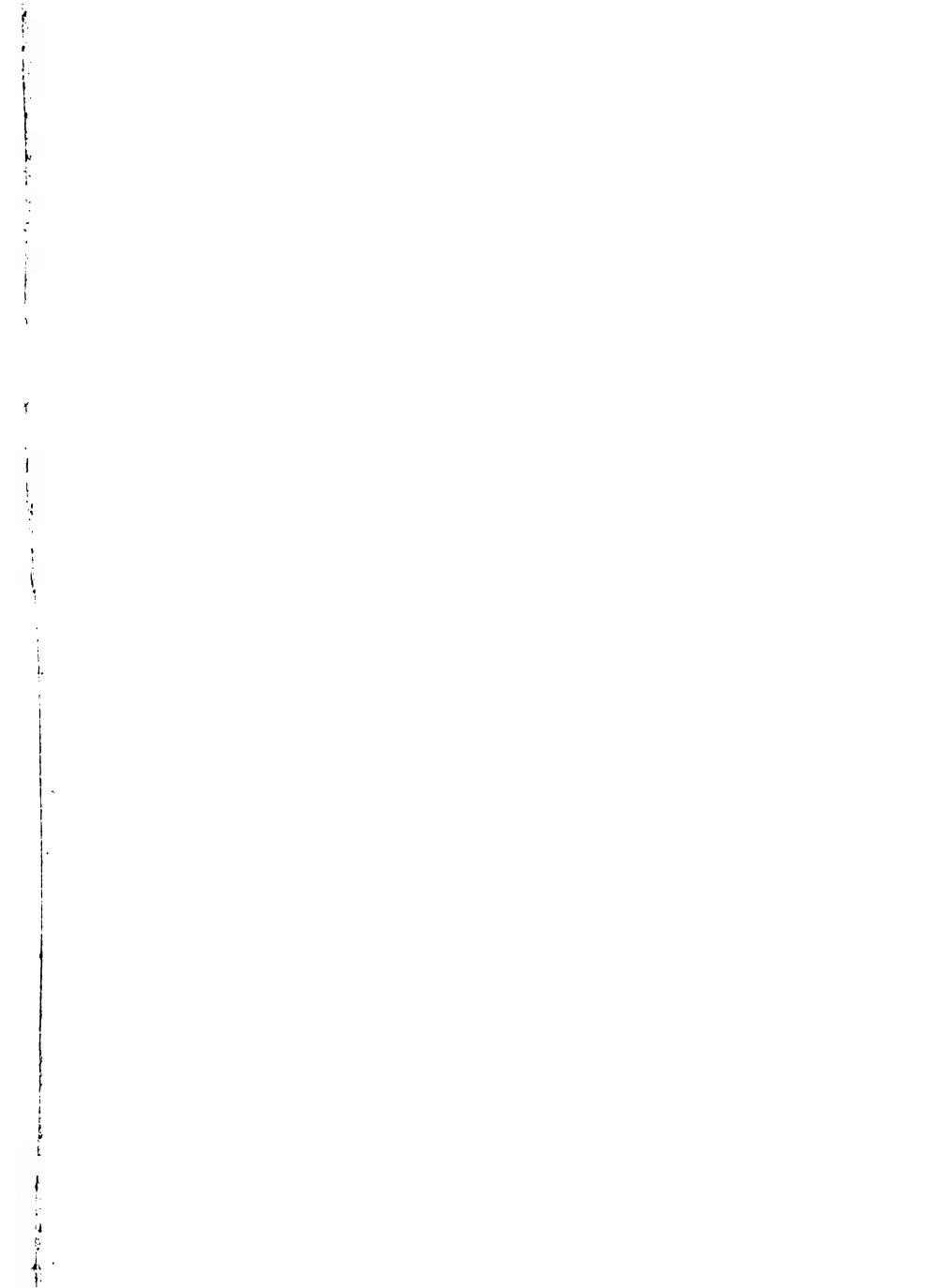
١. الشيخ حسين محموديان، لمساعدته في مقابلة المخطوطات.
٢. الشيخ حميد الأحمدى الجلفائي، لمساعدته في تقويم النص و التخريجات.
٣. الشيخ حبّ الله النجفي، لوضع الحركات على الكلمات.
٤. الشيخ مصطفى بارگاهي، لمساعدته في استخراج الملحقات و تنظيمها.
٥. الشيخ محمد حسين الواعظ النجفي، لتبويب المقدمة و المساهمة فيها.
٦. الصديق محمد كريم الصالحي لنضد الحروف و الإخراج الفني للكتاب.
٧. الشيخ محمد حسين الدرايتي، لإشرافه و متابعته مراحل العمل.

مهدى المهريزي

٢٠ اسفند ١٣٩٧ش

٤ رجب ١٤٤٠هـ

١١ مارس ٢٠١٩م



نماذج من تصاویر النسخ

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى سيدنا محمد وآله
 والصلوة والسلام على من لا نبي بعده
 بعد في مجلس الغيبة السيد اقبال الله في الغيبة الدائم بقاؤه وحياته
 واعداءه كلام في غيبة صاحب الايمان الخت باطرافه لان الخصال تقف
 الاستقصاء والاستيفاء ودعا في ذلك الى املاء كلام وجيز في ما يلزم به
 على سبيل المسئلة ونظم مادة البهجة المعترضة فيها وان كنت قد
 ادعت الكتاب الثاني في الامامة في كتابي في تنزيه الانبياء والائمة
 عليهم السلام من الكلام في الغيبة ما فيه كفاية وهداية لمن اصف من نفسه
 وانتقاد انذار الخلة ولم يختر عامدا عن الخلة فادري الا مودة اهلها
 عن من الجاهل على مقتضى ما في المعاني على السرايع الى اول كتابها
 بشايت فظنت ان اجماعها نظاما من عن علم واسكت عن جهة عدم من
 يرى من علمه وفقد من يهدي اليه وما سكت نظرا او تشا عند من لا يرضى
 بين السابق واللاحق والجلي والمخفي الا كان خائب جدا او حاديا
 وادري من سبق هذه الحظن العاليه ادام الله ايامها الى ابد لمعا في راسخ
 من عن امتهاد تقيتها من شؤله بها وثيقها في اماكنها ما ينبغي ان كانت
 الحقيقة دون كي الغيوب الجديدة ويحلو العلم والا داب في انما من
 امرت في لغواته وسخطت عن خطواته ونسق عليه ارتدادها واعتقادها
 مضار اكبر هذا العالم والادب واسعد اهل ان يرى من نفسه
 اكبرها ومقتبة داب لها وان مقتضى ما عليه نأقد انتفايل فلا يبرحها
 ويربثها وان شئت في السوق التي لا ينفق فيها الا الثمن ولا يكسب منها
 الا المومن ونال الله تعالى في هذه الشعة الدوام فهي اكبر واوفر من
 الاستغناء اليها والا سخطها بغيرها وهد في الاجابة برحمته
 والي لا وى من اعتقادنا لنبينا صعبه الكلام في الغيبة وسرورته ملنا
 وقوله

على كبر عظيم الحق بالكلية لا معقولة ما من مستوعب بما يوجب عظمة
 الامام عنه ونقصه في نفسه ما من مستوعب فقد خلق الله في هذا
 بالعدو ليس يجب في العظمة ان ياترنا اليه ان يكون
 كبر اوله وبناء عظمه لا في هذه الحال الحاضرة اعقد في الامام انه
 ليس بامام خاص على نفسه وانما صفته في بعض المعلوم بغيره كما
 كالسبب في انه علم من حاله انه ذكر يهدي الى ان الشك في الامامة يقع منه
 مستقبلا وان ليس بواقع بغيره لا في هذا العظمة ان يكون من له
 ما يعطي اية مما في المعلوم انه سيكونه غير ان ان لم يعلم ان يكون من له
 ولا جاري في تلك بامام وان الشك في هذه فهو ثبت وحقق
 ولا يتبين الايمان والاستحباب وان الحق الذي الهدى
 على هذا الشك لان العدو في الحال معقود في الامامة ما هو كفى
 وكبره والذي خلاف ذلك والذي يبين ما ذكرناه من ان ما هو
 كالسبب في الكفر لا يعلم ان يكون في الحال كذا انه لا عقدة معقود
 في الفاعل مما يقتضيه انه يقع ان يتصل في غيره من الاجسام من عيني
 حاسة فهذا خطأ وجعل ليس بكن ولا يتبع ان يكون المعلوم من
 حال المعقود لا لوطنه في يد عدو الى بؤنة وجعل يحرق ان بعض
 على يد غيره فلا يجتنب لانه لا يهل اليه اسباب البشر وهذا الخطأ
 علم محض انه كان كذلك فلا يوضح به ويحتمل ان يكون ان كان
 يعتقد ما سبق من اعتقاده في معدود العذر كالسبب في هذا
 اوله يعلم ان يجري بحراه في الكبر والعظمه من جهة الكلام في الغيبة
 يطلع بها على اصولها ومن وعها ولا يبقى بعدها الا ما هو كالمستغنى عنه
 ومن امه تستمد المعونة وحسن التوفيق لا ادق الحق وطاعة وحافظ
 الباطل دجائمه وهذا السمع الجيب بلطف وصحة وحسنه امه ونم اذ قيل
 ثم كذب المصنف والحمد لله اوله واحضاره وظاهره والحق
 بعلم الغيبة وهم من عذر في بي بي في اليوم
 الفتيان من شهر شبان المبارك
 سنة سبعين والتمت

كتاب الزيادة المجل بها كتاب المفنع للسيد المرتضى
عالم الهدى علي بن الحسين الموسوي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال السيد المرتضى عالم الهدى قدس سره رحمه الله وعنه عن والده
قد ذكرنا في كتابنا الثاني في الامامة ثم في كتابنا المفنع في الغيبة
السبب في استثناء امام انما كان عليه السلام عن اعدائهم واوليائهم وفاقنا
بين السبب وبين ان عدم الاستماع من الجميع به لشي يرجع اليهم لا اليه
واستقينا ذلك وبقنا فيه بعد غاية ثم استألفنا في المفنع طريقتين
عن جهة لم سبق اليها ودلنا على انه لا يجب علينا بيان كسب في عينه
على المؤمنين بل يكفي في العلم بحسن الغيبة منه علينا بعمامة وان من
لا يهمل فيحتاج ولا يتذكر واجبا ومن بنا ذلك الا مثال في الاموال
وان مثل ذلك مستعمل في مواضع كثيرة وخطير بالثبات مالا يد
من ذكره يعرف هو في بي سليم من السوء المطاعن وحملت ان
اوليا امام انما كان عليه السلام وجميعه ومعونتي امامته يلقون
به في حال عينه النسخ الذي يقول انه لا بد في التكليف منه لا لهم
مع علم بوجوهه وقطعهم على وجوب طاعته عليهم ولذا ومما
قد لا بد من ان يعاين ويخاف في كتاب الغيبة والمختارات
والاستقامة وما حذرت وبسطت فيكثر منهم فدل الواجب ويقبل
ان كتاب البيع او يكمن ذلك اقرب واليق وهذه جهة الحامة
العقليه الى الامام وكما في بن سحر من المؤمنين وعما عجب وقال اي
سلطان لا يملك مستقر خائف من عورته اي استقام تخفى من لا بد له
يا سلطان لا من اعداء ولا سلطان قاهر وكيف يدرب من لا يعرف
ولا يمين ولا يدري مكانه والجواب عن هذا ان النبي بغير حجة

في حقه وفيما رجع اليه وان جات ان يكمنه حكم غيره في هذه الحادثة
 فذلك حكمه اذا خالعه في غلبه الفتن ومن هذه حجة وعليها عمد كيف
 يستجيب عليه ما ذكرناه في غلبه الفتن للامام بالسلامة والظفر والاول
 بالمصنف ان ينشخصه كما ينشخصه ويفتح به من نفسه فان كان
 كمن الامام لخطا ولا يبره في احوال عينته وان اجرا لهم عن فعل
 البتة وبما عشا على فعل الاما جب على الحد الذي يكمنه عليه من ظهور
 وهذا كان ظاهرا من قاعلي مزور سطوة وعقله واذا كان
 عابيا مستثلا على ذلك بالدلائل المنطوق عليها من ذوب البشائر
 وهل الجمع بين الامرين الا دفع للفتن قلنا هذا سواله بعد
 من ما مل لان الامام وان كان مع ظهوره فيعلم وجوده من ذوبه
 بقرينة مشاهدته فالعلم بان الامام المقتضى الطاعة المسحق للمدعيين
 والاعتراف لا يعلم الا بالا استدلال الذي يثبت اعدا من البشائر فيه
 والحق في العلم بان اسم اعظم

وهنا وقد تعلقت بها مناسا لا سيما التي من من شهر

سببان الميا وك من شهر سنة لبعين

والف الغيرة كثيرا لمعنا للذنب

والضعيف ابراهيم بن محمد

الحرف في العايلي

عالمه الله بطبع

وملأه

محمد

والله

عليه

كتاب المقنع في الغيبة تصنيف السيد لأجل الشيخ علم الهدى

دي المحمدين التي انقسم عليهن المومنين

رضي الله عنهما

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين وسلاماً على عباده الذين اصطفى سيدنا محمد وآله الطاهرين و
بوعدي جري في مجلس الوزير السيد آقا الله في الغالبين بقاؤه وليت حساده واعدائهم
كلام في غيبة صاحب الزمان المحت باخراً فإن للعالم يقتدر الاستقصاء والاستيفاء
ودعاني ذلك إلى ملأ الكلام ونشر فيها يطالع به سر هذه المسئلة ويحسم مادة السبهة للفتنة
وان كنت قد اودعت الكتاب الشافي في اماعة وكثا في نشره لا نبيا ولا نبيا
عليهم السلام من الكلام في الغيبة ما في كتابه وهذا من النص من تفسيره وانقاد
لا لزام له في عدمه عن الحق فاو في الامور واجها عرض الجور على
منتهىها والمعلق على السمع لو اذركها العايش شاف فستدركها اعماما
فطالما اخبر عن علم او سكت عن محبة عدم من يعرض عليه وقد من يدرك اليه
وما سكتوا نظر او شرعندس لا يمين بين السابوق والحق والمجمل والمصلي
الكن خاطب حماد اوجا ورموا تا واري من سبق هذه الحصة العالي دام الله
ايامها الى ايجار المعالي واستخرج بها من عوانصها ونصفيها من سوابها
وترتيبها في امكنها ما ينتج الافكار العقيمة ويترك القلوب البليدة ويجلي العترة
والاداب في افواه من امرنا في لهواته وشحطت عن خطواته وشوق عليه
الظواهرها واعتلها وها فصار اكر حقا العالي والادب واستعد احوالنا في
منه فضيلة الكتبها ونقبة داب لها وان يتقدما عليه فاذ للفضائل فلا
فلا يعجزها ويؤمنها وان تنفق في السوق التي لا ينفق فيها الا الثمن ولا يكيد فيها

الحمد لله

في الغيبة في الامور
في الامور في الامور
في الامور في الامور

ابن الجليل الذي من الذي
وهو من الذي

دعهم زعماني دي

الذي

الى افعال علي ان هذا انقلب عليه في استتار النبي عليه السلام فيقال لهم اي فرق بين ^{جوده}
 مستز او بين غيره فاي شئ قالوا في ذلك اجبتاهم بمثلهم وليس لهم ان يعرفوا بين ^{الامرين}
 بان النبي عليه السلام ما استتر من كل احد وانما استتر من اعدائهم وامام الزمان علي السلام
 من الجميع وذلك ان النبي صلى الله عليه واله استتر في الغاي كان استتر من اوليائه وعلم
 ولم يكن معه الا ابو بكر وحده وقد كان يجوز عندنا وعندكم ان يستتر بحيث لا يكون
مواحد من ولي ولا عدو اذا اقتضت المصلحة ذلك واذا رضوا لانفسهم بهذا الوعد
 قلنا لا نأقربينا ان الامام يجوز ان يلتقيه في حال الغيبة جماعة من اوليائه وان
 ذلك مما يقطع عن ثقته فان قيل ان كان خوفي من اعدائه هو الموجب للغيبة
 فالأظهر الله تعالى في السحاب بحيث لا يصل اليه الذي اعداءه فينجي الظهور
 والامان من الضر قلنا هذا سؤال من لا تفكر فيما نورد لان الحاجة من العباد
 اعانته على اتمام بنود عقاب جناتهم وقسمه احوالهم وسد ثغورهم وبيان
 تدبير امورهم ويكون بحيث يحل ويعقد ويرفع ويضع وهذا لا يتم الا مع ^{الحاجة}
 والملازمة فاذا جمل بحيث لا وصول اليه ارتفعت جهة الحاجة الموصلة لظهور
 العين لظهور الحزم الذي لا يسد منا خلا ولا يرفع زلاوا من احتياج في الغيبة
 الى مثل هذا السؤال فقد افسد ولم يفر فيه مسكة وان قيل فالحدود في حال الغيبة
 ملحمها فان سقطت عن فاعلي ما يوجبها فهذا اعتراف ينسخ الشريعة وان
 كانت ثابتة فمن يقبها مع الغيبة قلنا الحدود للتحقق ثابتة في جنات
 ما يوجبها من الافعال فان ظهر الامام والمستحق لهذه الحدود باق اقامها عليه
 بالبينه والاقران فان ذلك جوتهم كان الاثم في تقويت اقامتها عما من اخفق
 الامام والمجاهد الى الغيبة وليس هذا ينسخ لاقامة الحدود لان الحد اعاجب اقائمة
 مع التمكن قال الموانع ويسقط مع الخيلولة وانما يكون ذكر نسخ الوعد عرض

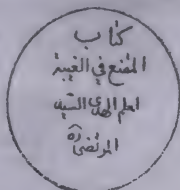
اقامة

ان يكون بمنزلة ما يصح اليه ما العلوم انه سيكون غير انه وان لم يلزم ان يكون كذا
ولا يابا في كذا سبب الامم والشك في صدق فهو ذنب وخطاه ولا ينافيان الا ما
استحقاق الثواب وان يستحق العبد هذا التقدير لان العبد في الحال معتقد
في الامور كذا وكبرية والاولى بخلاف ذلك والذي بيننا ذكرنا من ان ما هو
السبب في الكفر لا يلزم ان يكون في الحال كذا ان لو اعتقد معتقد في العقائد ما بقدره
ان يصح ان يفعل في غيره من الاجسام من غير سبب في هذا خطأ وجعل ليس كذا ولا
ان يكون المعلوم من حال المستقد ان لو ظهر نبي يدعو الى نبوته وجعل بعجزه ان يفعل
ما يدعي فلا بحيث لا يصل اليه اسباب البشر وهذا لا ماله علم بعجزه ان كان كذا به
فلا يلزم به وبهوان وقد ان كان بقتله وما سبق من اعتقاده في مقدور القدرة
السبب في هذا ولم يلزم ان يجري مجراه في الكبر والعظم هذا اجملة من الكلام في القضية
ينطلق بها اصولها وفروعها ولا يبق بعد هذا الا ما هو كالمستغنى عنه ومن الله سبحانه
وتعالى وتبيها هل يثبت الظاهر من نسخة الدعوة وحسن التوفيق لما وافق الحق
وعا بقدره والكلف الباطل وما فيه فهو السبب الجيب بالعلم ورحمة وحسبنا الله
ونعم الوكيل ثم كتاب المنهج والحق والاولا واخرها واطارها واطارها مصنف السيد الاجل
علم الهدى ذي القامدين ابي القاسم علي بن الحسين المعروف بالسيد المرتضى قدس سره
استنبطه من نسخة سقيمة ناقصة وحيدة لعل الله يهديه الى نسخة اخرى
صحيحة كاملة لا تمينا انشاء الله تعالى

كتاب جبل العلم والعمل للسيد المرتضى علم الهدى ابي القاسم علي بن
الحسين الموسوي قدس سره

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعله مستحقا لحياتنا والانبيا دمه ودمته الأبرار الانبياء
لانقطاع لدها ولا انهارا لدها وسلم وكرمها بما بعد فقد اجبت الى ما سألته
لاستاد اوامم الله ان يهدي من الخلاء فيصير محيطا بها سببا اقتفاده من جميع اصول الدين
ثم ما يجب عليه من الشرعيات التي لا يتكافؤ المكلف من وجوبها عليه لعدم الجواز بها
ولم يغفل شيئا مما يجب اقتفاده من اشارة الى الجلب ونبه عليه في صفة العلم وشدة
الاقتضار لمن يستغنى عن هذا الكتاب بشدة تطيانا وبصرة ونسبه تنبيهه وذكره



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى سيدنا محمد وآله
 الطاهرين (جري) في مجلس الوزير السيد اطل الله في العز الدائم بقاءه
 وكبت حساده وأعداده كلام في غيبة الإمام الميت بأطرافه لأن الحال
 لم يقض الاستقصاء والاستبصار، ودعا في ذلك إلى إكمال وجيز فيها
 بطلع به على سنده المسائل ويحسم مادة الشبهة المعترض فيها وإن كنت
 قد أودعت الكتاب الثاني في الإمامة وكذا في تنزيه الأنبياء والأئمة
 عليهم السلام من الكلام في الغيبة ما فيه كتابه وهذا من أنصف من نفسه
 وإيجاد لإلزام الحجة، ولم يجهز عامة عن الحجة، فأولى الأمور وأهمها
 عرض الجواهر على منصفها والمعا في التبرج إلى إدراكها، القاصص شاف
 فطنه إلى أعاقبا، فطالما أفرس عن علم، وأسكت عن تجهل عدم من يعرض

وله بنى بعد ما أملا ما هو كالسيفى عنه ، ومن الله سبحانه وتعالى ونبيه وأهل بيته
 الطاهرين - عليهم السلام - نسخت المعون وعمن التوفيق لما وافق الحق وطايعه
 وخالف الباطل وجانبه ، فهو السميع الجيب بلطفه ورحمته وحسبنا ونعم الوكيل
 ثم كتاب المفتح والمجد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً مصنف
 السيد الأجل علم الهدى ذي الجلال أبي القاسم علي بن الحسين المعروف بالسيد الخميني
 قدس سره ، وقد استغنى عن نسخ بخطه شيخنا المغفور له المحجة صاحب
 كتاب (الذريعة) الشيخ آغا بزرگ الطهراني القروي - قدس سره - وقد كتب
 في آخرها ما هذا النص : (استغنى عن نسخ نسخة نافعة وحيدة لعل الله
 يهدى نبي إلى نسخة أخرى صحيحة كاملة لا يتمها إن شاء الله تعالى) .
 وأنا المأول محمد صادق بن الحسن البحر العلوم

الطباطبائي الحسيني النجفي

عفا الله عن جرائم

وكان ذلك صباح يوم الجمعة (٢٧) شهر صفر سنة (١٣٩١) هجرته واليه

وجهه والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين

ما طلع الغرغرة والنار

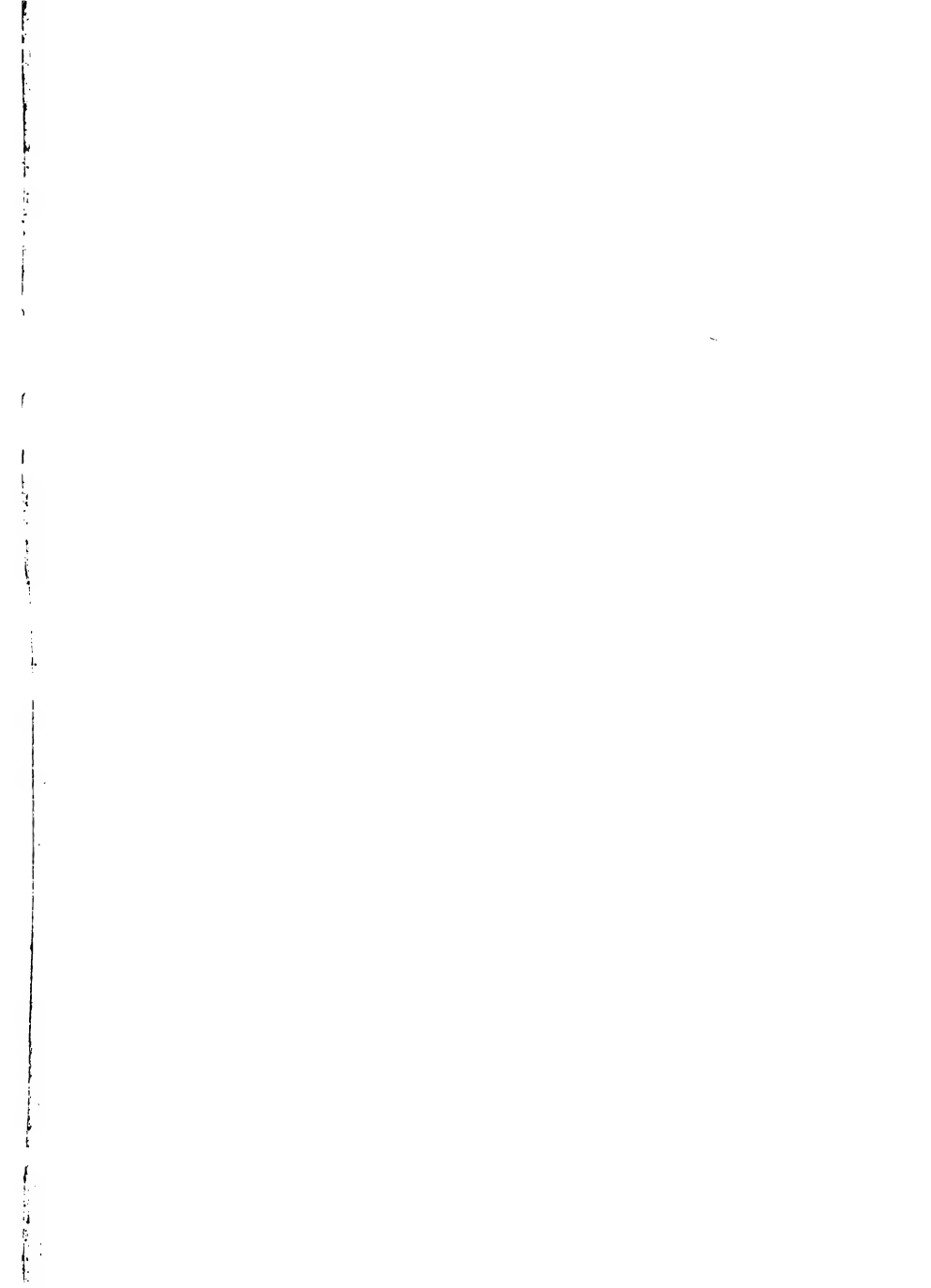
حرف إلى حرف بحيث يكون بعض السطور والكلمات والحروف
تأخر عليه وبعضها ما يستمر من بعد يكون عالمًا بما فيه على
وجه جزئي شمل على ما خرج إلى العقل وعلى ما هو
بعد مقبلا بل هو والحكم ما يتفقيه العقل الصريح دون التوسم
والخيال هذا ما فهمته من قولهم علم البعد الأول بالجزئية
يكون على وجه كلي لا على وجه جزئي رغب في ذلك
ما أدت إرادته واجهده

والله اعلم
بما ليس من العلم

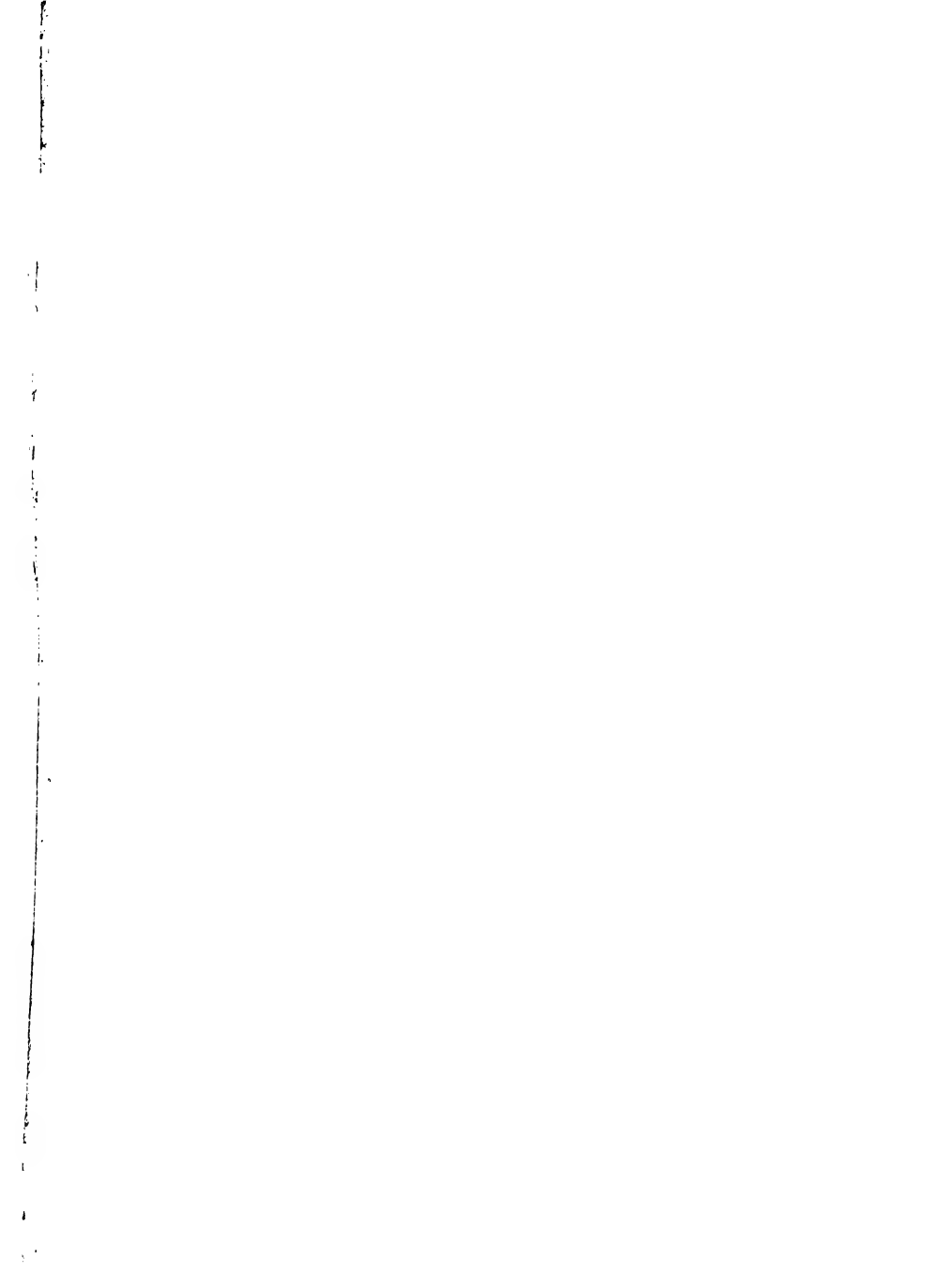
الزيادة المكملة لكتاب المقنع

بسم الله الرحمن الرحيم قال السيد المرتضى قدس سره رحمه الله تعالى وارضاه الله ذكرنا في كتابنا السابق
في الامامة محبة كتابنا المقنع في الغيبة في اثنا عشر كتابا من كتابنا عن اعدائنا واوليائنا وعالمينا
انفسنا واما ان هم الامام في الحجج بل في سراج النبوة لا اله الا الله واستقصيا ذلك ومقنا فيه غائبا
استأنفنا في المقنع طرية عن علم سبب البها ودفن على ان لا نكتب عليها بيان السبب في غيبة علي بن الحسين
في العلم بحسن الغيبة من علمنا بعبثه انه من لا يقبل هيب ولا نيك واجبا ومنزلة كتابنا في الامام في الغيبة
في العلم بحسن الغيبة من علمنا بعبثه انه من لا يقبل هيب ولا نيك واجبا ومنزلة كتابنا في الامام في الغيبة
في العلم بحسن الغيبة من علمنا بعبثه انه من لا يقبل هيب ولا نيك واجبا ومنزلة كتابنا في الامام في الغيبة
في العلم بحسن الغيبة من علمنا بعبثه انه من لا يقبل هيب ولا نيك واجبا ومنزلة كتابنا في الامام في الغيبة

المنقح



المُقْنَعُ فِي الْغَيْبَةِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَ سَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى؛ سَيِّدِنَا^٢ مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الطَّاهِرِينَ^٣.
جَرَى فِي مَجْلِسِ الْوَزِيرِ السَّيِّدِ - أَطَالَ اللَّهُ فِي الْعِزِّ الدَّائِمِ بَقَاءَهُ، وَ كَبَّتْ^٤ حُسَادَهُ
و أَعْدَاءَهُ - كَلَامٌ فِي غَيْبَةِ الْإِمَامِ^٥، أَلَمَّتْ^٦ بِأَطْرَافِهِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ لَمْ تَقْتَضِ^٧
الِاسْتِقْصَاءَ وَ الِاسْتِيفَاءَ، وَ دَعَانِي ذَلِكَ إِلَى إِمْلَاءِ كَلَامٍ^٨ وَ جِيزٍ فِيهَا يُطْلَعُ بِهِ عَلَى سِرِّ
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَ يُحَسِّمُ^٩ مَادَّةَ الشُّبْهَةِ الْمُعْتَرِضَةِ فِيهَا^{١٠}، وَ إِنْ كُنْتُ قَدْ أَوْدَعْتُ الْكِتَابَ
الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ^{١١} وَ كِتَابِي فِي تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ وَ الْأئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^{١٢} مِنَ الْكَلَامِ فِي

١. فِي «ب»: + «رَبِّ يَسِّرْ وَ لَا تَعْسِرْ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

٢. فِي «ج، ط»: - «سَيِّدِنَا».

٣. فِي «ب»: + «و بَعْدَ».

٤. «الْكَبْتُ»: الصَّرْفُ، وَ الْإِذْلَالُ. يُقَالُ: كَبَّتِ اللَّهُ الْعُدُوَّ أَي: صَرَفَهُ، وَ أَذَلَّهُ. رَاجِعٌ: لِسَانِ الْعَرَبِ،
ج ٢، ص ٧٦ (كَبَت).

٥. فِي «أَلْف، ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «صَاحِبُ الزَّمَانِ» بِدَلِ «الْإِمَامِ».

٦. كَذَا فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ، وَ الْأَنْسَبُ: «فَأَلَمَّتْ».

٧. فِي «ب، ج، د، ص، ط»: «لَمْ يَقْتَضِ». وَ «الْحَالُ» يُذَكَّرُ وَ يُؤنَّثُ. رَاجِعٌ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١١،
ص ١٩٠ (حَوْل).

٨. فِي «ج، د، س، ص، ط»: - «كَلَامٌ».

٩. «الْحَسِّمُ»: الْمَنْعُ، وَ الْقَطْعُ. رَاجِعٌ: كِتَابِ الْعَيْنِ، ج ٣، ص ١٥٣ (حَسَم).

١٠. فِي «ب»: - «فِيهَا».

١١. رَاجِعٌ: الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ، ج ١، ص ٤٤ - ٥٤.

١٢. رَاجِعٌ: تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ، ص ١٨٠.

الغَيْبَةُ ما فيه كفايةٌ وهدايةٌ لِمَنْ أَنْصَفَ مِنْ نَفْسِهِ و انقادَ لِإِلْزامِ الْحُجَّةِ، و لم يُجِرْ^٢ مُحِيرٌ^٣ عامداً^٤ عن المَحَجَّةِ.

فأولى الأمور وأهمها عَرَضُ الجواهرِ على مُتَنَقِّدِها، و المَعاني على السريعِ إلى إدراكِها، الغائِصِ بِثاقِبِ فِطْنَتِهِ إلى أعماقِها؛ فطالما أحرَسَ عن عِلْمِ، و أَسَكَّتْ عن حُجَّةٍ، عَدَمٌ مَنْ يُعَرِّضُ عليه، و فَقَدْ مَنْ يُهْدِي^٥ إليه، و ما^٦ مُتَكَلِّفٌ نَظْماً أو نَثْراً عِنْدَ مَنْ لا يُمَيِّزُ بَيْنَ السَّابِقِ و اللاحِقِ و المُجَلِّي^٧ و المُصْلِي^٨ إِلَّا كَمَنْ خَاطَبَ جَماداً أو جَاوَرَ مَواتاً.

و أرى مِنْ سَبَقِ هذه الحَضرةِ العالِيَةِ - أدامَ اللهُ أَيْامَها^٩ - إلى أبكارِ المَعاني، و استخراجِها مِنْ غَوامِضِها، و تَصَفِيَّتِها مِنْ شَوائِها، و تَرْتِيبِها فِي أَمكانِها، ما يُنتِجُ^{١٠}

١. في «ألف»: «إلزام». ٢. في «ألف، ب، د، ص»: «و لم يجز».

٣. في «د، ص»: «مجيز». و في «س»: «مخير». و في المطبوع: «تَحْيِرٌ [أ]»، و أحر عليه جوابه: رَدَّه. و أحرَّتْ له جواباً، و ما أحر بكلمة. و المحاورَة: المجابوَة. و التَّحَاوَر: التَّجَاوَب. و يقال: ما أحرَّزَ إلَيَّ جواباً؛ أي: ما رَدَّ جواباً. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٢١٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٥٨ (حور). ٤. في المطبوع: «عانداً». و في هامشه احتمل أن يُقرأ الكلام: «و لم يحر تحير عانداً»؛ لكن لا تساعده النسخ الموجودة. و ما أثبتناه صحيح بشرط أن يكون «عامداً» بمعنى «قاصداً إلى الحق»، و يكون المعنى هكذا: و لم يَزُدْ رادُّ قاصداً (إلى الحق عن الطريق المستقيم. و إن كان الأولى و الأنسب بسياق الكلام أن تقرأ العبارة هكذا: «و لم يعد عامداً عن المحجة»؛ أي: لم ينحرف عن الطريق المستقيم متعمداً.

٥. في «ج» و المطبوع: «تهدي». ٦. في «ج، ط»: «- ما».

٧. «المُجَلِّي»: السابق الأول من الخيل. راجع: المصباح المنير، ص ٧٠٨ (جلي).

٨. «المُصْلِي»: من الخيل: الذي يجيء بعد السابق؛ لأنَّ رأسه يلي صلا المتقدّم، و هو تالي السابق. و هو مأخوذ من الصَّلَوَيْنِ لا محالة، و هما مُكْتَنَفَا ذَنْبِ الفَرَس. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٦٦ (صلو). ٩. في «د، ص»: «بقاء».

١٠. في «ج، د، س، ص، ط»: «سنح». و يقال: سنح لي رأي في كذا؛ أي: عرض لي. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٤٩١ (سنح).

الأفكار العقيمة، و يُزَكِّي القلوب البليدة، و يُحَلِّي العلوم و الآداب في أفواه من أَمَرَتْ في لَهَوَاتِهِ^١، و شَحَطَتْ^٢ عن خُطَوَاتِهِ، و شَقَّ عليه ارتقاؤها و اعتلاؤها. فصَارَ أَكْبَرُ حَظِّ الْعَالِمِ و الْأَدِيبِ و أَسْعَدُ أَحْوَالِهِ أَنْ يُرْضَى^٣ مِنْهُ فَضِيلَةُ اكْتَسَبَهَا وَ مَنَقِبَةُ دَابِّ لَهَا، و أَنْ يَنْتَقِدَهَا^٤ نَاقِدُ الْفَضَائِلِ، فَلَا يُبْهَرِجُهَا^٥ و يُزَيِّفُهَا، و أَنْ تَنْفَقَ في السوقِ التي لَا يَنْفَقُ فِيهَا إِلَّا الثَّمِينُ^٦، و لَا يَكْسُدُ فِيهَا إِلَّا الْمَهِينُ.

و نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى في هذه النعمة الدوامَ، فَهِيَ أَكْبَرُ و أَوْفَرُ مِنَ الْإِسْتِظَافَةِ إِلَيْهَا و الْإِسْتِظْهَارِ بغيرِها، و هو وَلِيُّ الْإِجَابَةِ بِرَحْمَتِهِ.

و إِنِّي لِأَرَى^٧ مِنْ اعْتِقَادِ مُخَالَفِنَا «صُعُوبَةَ الْكَلَامِ فِي الْغَيْبَةِ عَلَيْنَا و سَهُولَتَهُ عَلَيْهِمْ^٨، و قُوَّتَهُ^٩ فِي جِهَتِهِمْ و ضَعْفَهُ مِنْ جِهَتِنَا» عَجَبًا!

١. «اللَّهَوَات» جمع اللُّهَاء، بمعنى الهَيَّة المطبقة في أقصى سقف الغم. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٨٧ (لها).

٢. «الشَّحَطَ»: البُعد. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٣٣٧ (شحط).

٣. في المطبوع: «أَنْ تَرْضَى».

٤. في «ألف ب» و المطبوع: «+ عليه».

٥. «الْبَهْرَجُ»: الرديء من الشيء، و الباطل. و بَهْرَجَهُ: أي: أبطله. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٢١٧ (بهرج).

٦. في «د، س، ص، ط»: «اليمين».

٧. في «ص»: «أرى».

٨. في جميع النسخ التي قبلت و المطبوع: «و سهولته علينا» بدل «علينا و سهولته عليهم»، و لم نجد له وجهًا، و الظاهر أَنَّهُ مِنْ سَهْوِ النَّسَاحِ، و نظير الكلام عن المصنّف رحمه الله في رسالة له في غيبة الحجّة (المطبوعة ضمن رسائله، ج ٢، ص ٢٩٣) هكذا: «و بعد: فَإِنَّ الْمُخَالَفِينَ لَنَا فِي الْإِعْتِقَادِ يَتَوَهَّمُونَ صُعُوبَةَ الْكَلَامِ عَلَيْنَا فِي الْغَيْبَةِ و سَهُولَتَهُ عَلَيْهِمْ، و لَيْسَ بِأَوَّلِ اعْتِقَادِ جِهَلِ اعْتَقَدُوهُ، و عِنْدَ التَّأَمُّلِ يَبِينُ عَكْسُ مَا تَوَهَّمُوهُ...».

٩. في «ج، د، س، ص، ط»: «- قُوَّتَهُ».

و الأمرُ بالصدِّ من ذلك و عكسه عند التأملِ الصحيح؛ لأنَّ الغيبةَ فرْعٌ لأصولٍ^١ متقدِّمة؛ فإنَّ صَحَّتْ تلكَ الأصولُ بأدلتها، و تَقَرَّرَتْ بِحُجَّتِهَا، فالكلامُ في الغيبةِ أسهلُّ شيءٍ و أَقْرَبُهُ و أَوْضَحُهُ؛ لأنَّها تَبَيَّنَتْ على تلكَ الأصولِ و تَرَتَّبَتْ عليها، فَيَزُولُ^٢ الإشكالُ. و إنْ كَانَتْ تلكَ الأصولُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ و لَا ثَابِتَةٍ، فَلَا مَعْنَى للكلامِ في الغيبةِ قَبْلَ إْحْكَامِ أصولها، فالكلامُ فيها مِنْ غَيْرِ تَهْيِيدِ تلكَ الأصولِ عَبَثٌ و سَفَهٌ.

فإنْ كَانَ الْمُخَالِفُ لَنَا يَسْتَضَعِفُ^٣ و يَسْتَبْعِدُ الكلامَ في الغيبةِ قَبْلَ الكلامِ في جَوَابِ الإمامَةِ في كُلِّ عَصْرٍِّ و صِفَاتِ الإمامِ، فَلَا شَكَّ في أَنَّهُ صَعْبٌ، بَلْ مُعْوِزٌ مُتَعَدِّدٌ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ إِلَّا عَلَى السَّرَابِ. و إنْ كَانَ لَهُ مُسْتَصْعِبٌ مَعَ تَمْهِيدِ تلكَ الأصولِ و ثُبُوتِهَا فَلَا ضُعُوبَةَ و لَا شُبْهَةَ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ يَنْسَاقُ سَوَاقًا إِلَى الغيبةِ ضَرُورَةً إِذَا تَقَرَّرَتْ أَسْوَاقُ الإمامَةِ.

[دَلَالَةُ الْعَقْلِ عَلَى وَجُودِ الْإِمَامِ وَ اتِّصَافِهِ بِالْعِصْمَةِ]

و بَيَانُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ: أَنَّ الْعَقْلَ قَدْ دَلَّ عَلَى وَجُوبِ الإمامَةِ، و أَنَّ كُلَّ زَمَانٍ - كُتِّفَ فِيهِ الْمُكَلَّفُونَ الَّذِينَ يَجُوزُ مِنْهُمْ الْقَيِّحُ^٥ و الْحَسَنُ، و الطَّاعَةُ و الْمَعْصِيَةُ - لَا يَخْلُو مِنْ إِمَامٍ، و أَنَّ خُلُوءَهُ مِنْ إِمَامٍ^٦ إِخْلَالٌ بِتَمَكِينِهِمْ، و قَادِحٌ فِي حُسْنِ تَكْلِيفِهِمْ.

١. في «ألف»: «الأصول».

٢. في «د، س، ص، ط»: «يزول» بدون الفاء.

٣. في «ج» و المطبوع: «يستصعب».

٤. في «س، ط»: «مصر».

٥. في «ألف»: «القيح».

٦. في حاشية «ص»: «و إلا هو» بدل «و أنْ خُلُوهُ مِنْ إِمَامٍ».

ثُمَّ دَلَّ الْعَقْلُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْإِمَامَ لَا بُدَّ مِنْ^١ كَوْنِهِ مَعْصُومًا مِنَ الْخَطَا وَالزَّلَلِ، مَأْمُونًا مِنْهُ فِعْلُ كُلِّ قَبِيحٍ.

وَلَيْسَ بَعْدَ ثُبُوتِ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ إِلَّا إِمَامَةٌ مِنْ تَشْيِيرِ^٢ الْإِمَامِيَّةِ إِلَى إِمَامَتِهِ؛ فَإِنَّ الصِّفَةَ الَّتِي دَلَّ الْعَقْلُ عَلَى وَجُوبِهَا لَا تَوْجَدُ إِلَّا فِيهِ، وَيَتَعَرَّى مِنْهَا كُلُّ مَنْ تُدْعَى^٣ لَهُ الْإِمَامَةُ سِوَاهُ^٤، وَتَنْسَاقُ الْغَيْبَةُ بِهَذَا سَوَاقًا حَتَّى لَا تَبْقَى^٥ شُبْهَةٌ فِيهَا^٦.

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ أَوْضَحُ مَا اعْتَمَدَ^٧ عَلَيْهِ فِي ثُبُوتِ إِمَامَةِ صَاحِبِ الزَّمَانِ، وَأَبْعَدُ مِنَ الشُّبْهَةِ؛ فَإِنَّ النِّقْلَ بِذَلِكَ^٨ وَإِنْ كَانَ فِي الشَّيْعَةِ فَاشِيًا، وَالتَّوَاتُرُ بِهِ^٩ ظَاهِرًا، وَمَجِيئُهُ مِنْ كُلِّ طَرِيقٍ مَعْلُومًا، فَكُلُّ ذَلِكَ يُمَكِّنُ دَفْعَهُ وَإِدْخَالَ الشُّبْهَةِ فِيهِ، الَّتِي يُحْتَاجُ فِي حَلِّهَا إِلَى ضُرُوبٍ مِنَ التَّكْلِيفِ^{١٠}. وَالطَّرِيقَةُ الَّتِي أَوْضَحْنَاهَا^{١١} بَعِيدَةٌ مِنَ الشُّبْهَاتِ، قَرِيبَةٌ مِنَ الْأَفْهَامِ.

وَبَقِيَ أَنْ نَدُلَّ^{١٢} عَلَى صِحَّةِ الْأَصْلَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا.

١. فِي «د، س، ص، ط»: - «مِنْ».

٢. فِي «ب، د، س، ص، ط»: «يَشِيرُ». وَفِي «ط»: + «إِلَى».

٣. فِي «أَلْف، ب، د، س، ص، ط»: «يُدْعَى».

٤. فِي «أَلْف، ب»: «سِوَاهُ».

٥. فِي «د، س، ط»: «لَا يَبْقَى».

٦. فِي «د، س، ص، ط»: «مِنْهَا».

٧. فِي «ب»: «اعْتَمَدْنَا».

٨. فِي «ص»: «فِي ذَلِكَ» بَدَلَ «بِذَلِكَ».

٩. فِي «ط»: «فِيهِ».

١٠. فِي «أَلْف، ج» وَالْمَطْبُوعُ: «التَّكْلِيفُ».

١١. فِي «د، س، ص، ط»: - «فِيهِ، الَّتِي يُحْتَاجُ فِي حَلِّهَا إِلَى ضُرُوبٍ مِنَ التَّكْلِيفِ، وَالطَّرِيقَةُ الَّتِي أَوْضَحْنَاهَا».

١٢. فِي «د، س، ص، ط»: «أَنْ يَدُلَّ».

[تفصيل دلالة العقل على وجوب الإمامة]

أما الذي يدل على وجوب الإمامة في كل زمان، فهو مبني على الضرورة، ومركوز في العقول الصحيحة؛ فإننا نعلم علماً - لا طريق للشك عليه ولا مجال - أن وجود الرئيس المطاع المهيب مدبراً و متصرفاً^١ أردع^٢ عن القبيح وأدعى إلى الحسن. وأن التهارج بين الناس والتباغي إما أن يرتفع عند وجود من هذه صفته من الرؤساء، أو يقل وينز. وأن الناس عند الإهمال وفقد الرؤساء وعدم الكبراء يتتابعون في القبيح، وتفسد^٣ أحوالهم، ويختل^٤ نظامهم.

وهذا أظهر وأشهر من أن يدل عليه، والإشارة فيه كافية. وما يسأل عن هذا الدليل من الأسئلة قد استقصيناه وأحكمناه في الكتاب^٥ الشافي^٦، فليرجع فيه إليه عند الحاجة.

[دلالة العقل على وجوب عصمة الإمام]

وأما الذي يدل على وجوب عصمة الإمام^٧، فهو: أن علة الحاجة إلى الإمام هي أن يكون^٨ لطفاً للرعية في الامتناع من القبيح وفعل الواجب، على ما اعتمدناه^٩

١. في «ب، س، ط»: «أو متصرفاً».

٢. خبر «أن».

٣. في «د، س، ط»: «ويفسد».

٤. في «ألف، ب، ج» والمطبوع: «وينحل».

٥. في «د، ص»: «كتاب بدون الألف واللام».

٦. راجع: الشافي، ج ١، ص ٥٥ - ٧١.

٧. في «د، س، ط»: - «وأما الذي يدل على وجوب عصمة الإمام».

٨. في «ب، س، ط»: «أن تكون».

٩. في «د، س، ص»: «اعتمدنا». وفي «ط»: «اعتمد».

و نَبَّهْنَا عَلَيْهِ. فَلَا يَخْلُو مِنْ: أَنْ تَكُونَ عِلَّةُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ثَابِتَةً فِيهِ، أَوْ تَكُونَ مُرْتَفِعَةً^١ عَنْهُ. فَإِنْ كَانَتْ مَوْجُودَةً فِيهِ فَيَجِبُ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى إِمَامٍ كَمَا احتِجَّ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقْتَضِيَهَا فِي مَوْضِعٍ دُونَ آخَرَ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَنْقُضُ كَوْنَهَا عِلَّةً. وَ الْقَوْلُ فِي إِمَامَتِهِ كَالْقَوْلِ فِيهِ فِي الْقِسْمَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا. وَ هَذَا يَقْتَضِي إِمَّا الْوُقُوفَ عَلَى إِمَامٍ تَرْتَفِعُ^٢ عَنْهُ عِلَّةُ الْحَاجَةِ، أَوْ وَجُودَ أَثْمَةٍ لَا نِهَآيَةَ لَهُمْ، وَ هُوَ مُحَالٌ. فَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ هَذَا إِلَّا أَنْ عِلَّةَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ^٣ مَفْقُودَةٌ فِيهِ، وَ لَنْ يَكُونَ ذَلِكَ إِلَّا وَ هُوَ مَعْصُومٌ، وَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْقَبِيحِ.

و الْمَسْأَلُ - أَيْضًا - عَلَى هَذَا الدَّلِيلِ مُسْتَقْصَى جَوَابُهَا بِحَيْثُ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ.

[طَرِيقُ تَمْيِيزِ الْإِمَامِ الْغَائِبِ عَنْ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَدَّعِي الْإِمَامَةَ]

وَإِذَا ثَبَتَ هَذَانِ الْأَصْلَانِ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِمَامَةٍ صَاحِبِ الزَّمَانِ بَعِيْنِهِ، ثُمَّ لَا بُدَّ - مَعَ^٤ فَقْدِ تَصَرُّفِهِ وَ ظُهُورِهِ - مِنْ الْقَوْلِ بِغَيْبَتِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَدَّعُونَ أَنَّ ثُبُوتَ الْأَصْلَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْتُمَاهُمَا يُثْبِتُ إِمَامَةَ صَاحِبِكُمْ بَعِيْنِهِ، وَ يَجِبُ الْقَوْلُ بِغَيْبَتِهِ، وَ فِي الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ - أَيْضًا^٥ - مَنْ يَدَّعِي إِمَامَةَ مَنْ لَهُ الصِّفَتَانِ اللَّتَانِ ذَكَرْتُمَاهُمَا وَ إِنْ خَالَفَكُم فِي إِمَامَةِ صَاحِبِكُمْ؛ كَالْكَيْسَانِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِإِمَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ، وَ أَنَّهُ صَاحِبُ الزَّمَانِ، وَ إِنَّمَا^٦، غَابَ

١. فِي «د، س، ص، ط»: «مَنْ نَفَعَهُ» بَدَل «مُرْتَفِعَةً».

٢. فِي «د، س، ص، ط»: «يَرْتَفِعُ».

٣. فِي «د، س، ص، ط»: - «إِلَيْهِ».

٤. فِي «د، س، ص، ط»: «لَا يَدْفَعُ» بَدَل «لَا يَدَّعِي».

٥. فِي «د، س، ص، ط»: - «أَيْضًا».

٦. فِي «د، س، ص، ط»: «وَ أَنَّهُ».

في جَبَلٍ^١ رَضَوِيٍّ^٢ انتظاراً للفرصة وإمكانها، كما تقولون في قائمكم^٣؛ و
 كالناوسية القائلين بأن المهدي المنتظر أبو عبد الله جعفر بن محمد عليهما
 السلام؛ ثم الواقعة القائلين بأن المهدي المنتظر^٤ موسى بن جعفر عليهما السلام^٥!
 قلنا: كُلُّ مَنْ ذَكَرْتَ لَا يَلْتَقِ إِلَى قَوْلِهِ، وَلَا يُعْبَأُ بِخِلَافِهِ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ ضَرُورَةً،
 وَكَابَرَ مُشَاهِدَةً؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِمَوْتِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ كَالْعِلْمِ بِمَوْتِ أَبِيهِ وَإِخْوَتِهِ
 - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ بِوَفَاةِ^٦ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَالْعِلْمُ بِوَفَاةِ^٧ أَبِيهِ
 مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْعِلْمُ بِوَفَاةِ^٨ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَالْعِلْمُ بِوَفَاةِ كُلِّ مُتَوَفٍّ^٩
 مِنْ آبَائِهِ وَأَجْدَادِهِ وَأَبْنَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. فَصَارَتْ مُوَافَقَتُهُمْ فِي صِفَاتِ الْإِمَامِ غَيْرَ
 نَافِعَةٍ مَعَ دَفْعِهِمُ الضَّرُورَةَ وَجَحْدِهِمُ الْإِيَّانَ.

وَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُدْعَى: أَنَّ الْإِمَامِيَّةَ الْقَائِلِينَ بِإِمَامَةِ ابْنِ الْحَسَنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَدْ
 دَفَعُوا - أَيْضاً - إِيَّاناً فِي ادِّعَائِهِمْ وَلَادَةً مَنْ عِلْمَ فَقْدِهِ وَأَنَّهُ لَمْ يُولَدْ!

١. في «ألف، ج» والمطبوع: «جبال».
٢. جبل بالمدينة. راجع: معجم البلدان، ج ٣، ص ٥١.
٣. في «د، س، ص، ط»: «صاحبكم». وللمزيد في تعرف ما عند الكيسانية راجع: فرق الشيعة، ص ٢٣؛ الفرق بين الفرق، ص ٣٨، الرقم ٥٢؛ الملل والنحل، ج ١، ص ١٤٧.
٤. للمزيد في تعرف ما عند الناوسية راجع: فرق الشيعة، ص ٦٧؛ الفرق بين الفرق، ص ٦١، الرقم ٥٧؛ الملل والنحل، ج ١، ص ١٦٦.
٥. في «د، س، ص، ط»: - «المنتظر أبو عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام...» إلى هنا.
٦. للمزيد في تعرف الواقعة راجع: فرق الشيعة، ص ٨٠ و ٨١؛ الفرق بين الفرق، ص ٦٣، الرقم ٦١؛ الملل والنحل، ج ١، ص ١٦٩.
٧. في «د، س، ص، ط»: «بموت».
٨. في «د»: «بموت».
٩. في «ص»: «بموت».
١٠. في «ط»: «من توفى» بدل «متوفى».

وذلك أنه: لا ضرورة في نفى ولادة صاحبنا عليه السلام، ولا علم؛ بل ولا ظنٌ صحيحاً. ونفي ولادة الأولاد من الباب الذي لا يصح أن يعلم ضرورة في موضع من المواضع. وما يمكن أحداً أن يدعي فيمن لم يظهر له ولد أنه يعلم ضرورة أنه لا ولد له^١، وإنما يرجع ذلك إلى الظن والأماره، وأنه لو كان له ولد لظهر أمره وعرف خبره.

وليس كذلك وفاة الموتى؛ فإنه من الباب الذي يصح أن يعلم ضرورة حتى يزول الريب فيه؛ ألا ترى: أن من شاهدناه حياً متصرفاً، ثم رأيناه بعد ذلك صريعاً^٢ طريحاً، وقد فقدت حركات عروقه، وظهرت دلائل تغيره وانتفاخه، نعلم يقيناً أنه ميت؟ ونفي وجود الأولاد بخلاف هذا الباب^٣.

على أننا لو تجاوزنا في الفصل بيننا وبين من ذكر في السؤال عن دفع المعلوم لكان كلامنا واضحاً؛ لأن جميع ما^٤ ذكر من الفرق قد سقط خلافه بعدم عينه وخلو الزمان من قائل بمذهبه.

أما الكيسانية، فما رأينا قط منهم أحداً، ولا عين لهذا القول، ولا أثر. وكذلك الناوسية.

وأما الواقعة^٥، فقد رأينا منهم نقرأ شذاً جهالاً، لا يعد مثلهم خلافاً. ثم انتهى

١. في «د، س، ص، ط»: - «أنه يعلم ضرورة أنه لا ولد له».

٢. «الصريع»: الطريح، وهو المطروح. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٥٢٨ (طرح)؛ و ج ٨ ص ١٩٧ (صرع).

٣. في «ألف، ب، ص، ط»: «فقد». وفي «ج» والمطبوع: - «فقد».

٤. في «د، س، ص، ط»: «يعلم».

٥. في «د، ص»: - «الباب».

٦. في «ج» والمطبوع: «من».

٧. في «ب»: «الواقعة».

الأمر في زماننا هذا وما يليه إلى الفقد الكلي، حتى لا يوجد هذا المذهب -إن وجد- إلا في اثنين أو ثلاثة على صفة من قلة الفطنة والعبادة يقطع بها على^١ الخروج من التكليف، فضلاً أن^٢ يجعل قولهم خلافاً يعارض به الإمامية الذين طبقوا البر والبحر والسهل والجبل في أقطار الأرض و أكنافها، و يوجد فيهم من العلماء والمُصنِّفين الألوف الكثيرة.

ولا خلاف بيننا وبين مخالفينا في أن الإجماع إنما يُعتبر فيه الزمان الحاضر دون الماضي الغابر.

وإذا بطلت إمامة من أثبت له الإمامة بالاختيار والدعوة^٣ في هذا الوقت؛ لأجل فقد الصفة التي دلَّ العقل عليها، وبطل قول من راعى هذه الصفة في غير صاحبنا؛ لشذوذه^٤ وانقراضه، فلأمندوحة عن مذهبننا، ولا بد من صحته، وإلا خرج الحق عن جميع^٥ أقوال الأمة.

[عِلَّةُ غَيْبَةِ الْإِمَامِ وَالْوَجْهَ الَّذِي يُحَسِّنُهَا]

وأما^٦ الكلام في عِلَّةِ الْغَيْبَةِ وَسَبَبِهَا وَالْوَجْهَ الَّذِي يُحَسِّنُهَا: فواضح بعد تقرر ما تقدّم من الأصول؛ لأننا إذا علمنا بالسياقة التي ساق إليها الأصول المتقرّان في العقل أن الإمام ابنُ الحَسَنِ عليهما السلام دون غيره، و رأيناه غائباً عن الأبصار،

١. في «د، س، ص، ط»: «في».

٢. في «د»: «ولا» بدل «فضلاً أن». وفي «ص»: «لا» بدله.

٣. في «د، س، ص، ط»: «و الدعوى».

٤. في «د، س، ص، ط»: - «وبطل قول من راعى...» إلى هنا.

٥. في «د، س، ص، ط»: - «جميع».

٦. في «ألف، ب، ج» و المطبوع: «فأما».

عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَغِبْ - مع عِصْمَتِهِ وَتَعَيَّنَ فَرَضُ الْإِمَامَةِ فِيهِ وَ عَلَيْهِ - إِلَّا لِسَبَبٍ اقْتَضَى ذَلِكَ، وَ مَصْلَحَةٍ اسْتَدْعَتْهُ، وَ ضَرُورَةٍ قَادَتْ إِلَيْهِ، وَ إِنْ لَمْ يُعْلَمْ الْوَجْهُ عَلَى التَّفْصِيلِ وَ التَّعْيِينِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَلْزَمُ عِلْمُهُ.

و جَرَى الْكَلَامُ فِي الْغَيْبَةِ وَ وَجْهِهَا وَ سَبَبِهَا عَلَى التَّفْصِيلِ مَجْرَى الْعِلْمِ بِمُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَةِ فِي الْقُرْآنِ، الَّتِي ظَاهِرُهَا بِخِلَافِ مَا ذَكَتْ عَلَيْهِ الْعُقُولُ؛ مِنْ: جَبَرٍ، أَوْ تَشْبِيهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. وَ كَمَا^١ أَنَا وَ مُخَالِفِينَا لَا نَوْجِبُ الْعِلْمَ الْمُفْصَّلَ بِوُجُوهِ هَذِهِ الْآيَاتِ وَ تَأْوِيلِهَا، بَلْ نَقُولُ كُلُّنَا: إِنَّا^٢ إِذَا عَلِمْنَا حِكْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى، وَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْبِرَ بِخِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَاتِ، عَلِمْنَا - عَلَى الْجُمْلَةِ - أَنَّ لِهَذِهِ الْآيَاتِ وَ وَجُوهَهَا صَحِيحَةً^٣ بِخِلَافِ ظَاهِرِهَا تَطَابُقٌ^٤ مَدْلُولٌ أَدَلَّةُ الْعَقْلِ، وَ إِنْ غَابَ عَنَّا الْعِلْمُ بِذَلِكَ مُفَصَّلًا؛ فَإِنَّهُ لَا حَاجَةَ بِنَا^٥ إِلَيْهِ، وَ يَكْفِينَا الْعِلْمُ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَ أَنَّهُ مُطَابِقُ الْعَقْلِ^٦. فَكَذَلِكَ لَا يَلْزَمُنَا وَ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْنَا الْعِلْمُ بِسَبَبِ الْغَيْبَةِ، وَ الْوَجْهِ فِي فَقْدِ ظُهُورِ الْإِمَامِ عَلَى التَّفْصِيلِ وَ التَّعْيِينِ، وَ يَكْفِينَا فِي ذَلِكَ عِلْمُ الْجُمْلَةِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا. فَإِنْ تَكَلَّفْنَا وَ تَبَرَّعْنَا بِذِكْرِهِ فَهُوَ فَضْلٌ مِنَّا، كَمَا أَنَّهُ^٧ مِنْ جَمَاعَتِنَا فَضْلٌ وَ تَبَرُّعٌ إِذَا تَكَلَّفْنَا ذِكْرَ وَجْهِهِ الْمُتَشَابِهِ وَ الْأَغْرَاضِ فِيهِ عَلَى التَّعْيِينِ.

١. في «ج» و المطبوع: «فكما».

٢. في «ألف» - «إنا».

٣. في «د، ص»: «وجهاً صحيحاً» بدل «وجوهاً صحيحة».

٤. في «د، ص»: «يطابق».

٥. في «ب»: «هنا».

٦. في «ب»: «للعقل».

٧. في «ألف، ب، د، س، ص، ط»: «أن».

[الجهل بحكمة الغيبة لا ينافي صحتها]

ثُمَّ يُقَالُ لِلْمُخَالِفِ فِي الْغَيْبَةِ: أَتَجَوُّزُ^١ أَنْ يَكُونَ لِلْغَيْبَةِ^٢ وَجْهٌ صَحِيحٌ اقْتِضَاهَا،
و وَجْهٌ مِنَ الْحِكْمَةِ اسْتِدْعَاهَا، أَمْ لَا تَجَوُّزُ^٣ ذَلِكَ؟
فَإِنْ قَالَ: أَنَا لَذَلِكَ مُجَوِّزٌ؛ قِيلَ لَهُ: فَإِذَا كُنْتَ لَهُ مُجَوِّزاً، فَكَيْفَ جَعَلْتَ وجودَ
الْغَيْبَةِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لَا إِمَامَ فِي الزَّمَانِ، مَعَ تَجْوِيزِكَ^٤ أَنْ يَكُونَ لِلْغَيْبَةِ سَبَبٌ^٥ لَا يُنَافِي
وجودَ الإِمَامِ؟!

و هَلْ^٦ تَجْرِي^٧ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَجْرَى مَنْ تَوَصَّلَ بِإِبْلَامِ الْأَطْفَالِ إِلَى نَفْيِ حِكْمَةِ
الصَّانِعِ تَعَالَى، وَهُوَ مُعْتَرِفٌ بِأَنَّهُ يَجَوُّزُ أَنْ يَكُونَ فِي إِبْلَامِهِمْ وَجْهٌ صَحِيحٌ لَا يُنَافِي
الْحِكْمَةَ؛ أَوْ مَجْرَى مَنْ تَوَصَّلَ بِظَوَاهِرِ الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَاتِ إِلَى أَنَّهُ تَعَالَى مُشَبَّهٌ^٨
لِلْأَجْسَامِ، وَخَالِقٌ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ، مَعَ تَجْوِيزِهِ أَنْ يَكُونَ لِهَذِهِ الْآيَاتِ وَجْهٌ صَحِيحٌ
لَا يُنَافِي^٩ الْعَدَلَ وَالتَّوْحِيدَ وَنَفْيَ التَّشْبِيهِ؟!

و إِنْ قَالَ: لَا أُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ لِلْغَيْبَةِ سَبَبٌ صَحِيحٌ مُوَافِقٌ لِلْحِكْمَةِ، وَكَيْفَ أُجَوِّزُ
ذَلِكَ وَ أَنَا أَجْعَلُ الْغَيْبَةَ دَلِيلًا عَلَى نَفْيِ الإِمَامِ الَّذِي تَدْعُونَ غَيْبَتَهُ؟!

١. فِي «أَلْف»: «أُجَوِّزُ».

٢. فِي «د، س، ص، ط»: «أُتَجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ لِلْغَيْبَةِ».

٣. فِي «أَلْف، د، ص»: «لَا يَجَوِّزُ».

٤. فِي «د، س، ص»: «نَجَوِّزُ».

٥. فِي «ب»: «تَجْوِيزٌ عَلَى» بَدَلَ «تَجْوِيزُكَ».

٦. فِي «د، ص»: «تَجْوِيزُ أَنْ تَكُونَ الْغَيْبَةُ سَبَبًا» بَدَلَ «تَجْوِيزُكَ أَنْ يَكُونَ لِلْغَيْبَةِ سَبَبٌ».

٧. فِي «ص»: «فَهْلُ».

٨. فِي «أَلْف، ب، د»: «يَجْرِي».

٩. فِي «د، ص»: «مُشَابَه».

١٠. فِي «د، س»: «لَا يُنَافِي».

قُلْنَا: هَذَا تَحْجَرُ مِنْكَ شَدِيدٌ فِيمَا لَا يُحَاطُ بِعِلْمِهِ وَلَا يَقْطَعُ عَلَى مِثْلِهِ؛

فَمِنْ أَيْنَ قُلْتَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْغَيْبَةِ سَبَبٌ صَحِيحٌ يَتَضَيَّعُ بِهَا؟!

وَمَنْ هَذَا الَّذِي يُحِيطُ عِلْماً بِجَمِيعِ الْأَسْبَابِ وَالْأَغْرَاضِ، حَتَّى يَقْطَعَ عَلَى

انْتِفَانِهَا؟!

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلآيَاتِ الْمُتَشَابِهَاتِ وَجُوهٌ

صَحِيحَةٌ تُطَابِقُ أُدْلَةَ الْعَقْلِ، وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ^١ عَلَى مَا اقْتَضَتْهُ ظَوَاهِرُهَا؟!

فَإِنْ قُلْتَ: الْفَرْقُ بَيْنِي وَبَيْنَ مَنْ ذَكَرْتُمْ أَنِّي أَتَمَكَّنُ مِنْ أَنْ أَذْكَرَ وَجُوهَ هَذِهِ الْآيَاتِ

الْمُتَشَابِهَاتِ وَمَعَانِيهَا الصَّحِيحَةَ، وَأَنْتُمْ لَا تَتَمَكَّنُونَ مِنْ ذِكْرِ سَبَبٍ صَحِيحٍ لِلْغَيْبَةِ!

قُلْنَا: هَذِهِ الْمُعَارَضَةُ إِنَّمَا وَجَّهْنَاهَا عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى الْعِلْمِ عَلَى

التَفْصِيلِ بِوُجُوهِ الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَاتِ وَأَغْرَاضِهَا، وَإِنَّ التَّعَاطِي لَذِكْرِ هَذِهِ الْوُجُوهِ

فَضْلٌ وَتَبَرُّعٌ، وَإِنَّ الْكِفَايَةَ وَاقِعَةً بِالْعِلْمِ بِحِكْمَةِ الْقَدِيمِ تَعَالَى، وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ

يُخَيَّرَ عَنْ نَفْسِهِ بِخِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ. وَالْمُعَارَضَةُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ لَازِمَةٌ.

فَأَمَّا مَنْ جَعَلَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ مَا حَكَيْنَاهُ فِي السُّؤَالِ مِنْ «تَمَكُّنِهِ مِنْ ذِكْرِ

وُجُوهِ الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَاتِ، فَإِنَّا لَا نَتَمَكَّنُ مِنْ ذَلِكَ» فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ لَهُ: قَدْ تَرَكْتَ

بِمَا صِرْتَ إِلَيْهِ مَذَاهِبَ شُيُوخِكَ، وَخَرَجْتَ عَمَّا اعْتَمَدُوهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْوَاضِحُ

الْلَاخِثُ. وَكَفَى بِذَلِكَ عَجْزاً وَتُكُولاً.

وَإِذَا قَنَعْتَ لِنَفْسِكَ بِهَذَا الْفَرْقِ -مَعَ بَطْلَانِهِ وَمُنَافَاتِهِ لِأُصُولِ الشُّيُوخِ- كِلْنَا

عَلَيْكَ مِثْلَهُ، وَهُوَ: أَنَا نَتَمَكَّنُ أَيْضاً أَنْ نَذْكَرَ فِي الْغَيْبَةِ الْأَسْبَابَ الصَّحِيحَةَ

وَالْأَغْرَاضَ الْوَاضِحَةَ، الَّتِي لَا تُنَافِي الْحِكْمَةَ، وَلَا تَخْرُجُ عَنْ حَدِّهَا. وَسَنَذْكَرُ

١. فِي «ب، د، س، ص»: «أَنْ يَكُونَ».

ذَلِكَ فِيمَا يَأْتِي مِنَ الْكَلَامِ، بِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَ عَوْنِهِ، فَقَدْ سَاوَيْنَاكَ وَ ضَاهَيْنَاكَ بَعْدَ أَنْ نَزَّلْنَا عَلَى اقْتِرَاحِكَ وَ إِنْ كَانَ بَاطِلًا.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تَجْتَمَعَ^١ صَحَّةُ إِمَامَةِ ابْنِ الْحَسَنِ عَلَيْهِمَا السَّلَام - بِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ سِيَاقَةِ الْأُصُولِ الْعَقْلِيَّةِ إِلَيْهَا - مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْغَيْبَةَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهَا سَبَبٌ صَحِيحٌ يَقْتَضِيهَا؟!

أَوْ لَيْسَ هَذَا تَنَاقُضًا ظَاهِرًا، وَ جَارِيًا فِي الْإِسْتِحَالَةِ مَجْرَى اجْتِمَاعِ الْقَوْلِ بِالْعَدْلِ وَ التَّوْحِيدِ مَعَ الْقَطْعِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلآيَاتِ - الْوَارِدَةِ ظَوَاهِرُهَا بِمَا يُخَالِفُ الْعَدْلَ وَ التَّوْحِيدَ - تَأْوِيلٌ صَحِيحٌ وَ مَخْرَجٌ سَدِيدٌ يُطَابِقُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ؟! أَوْ لَا تَعْلَمُ: أَنَّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ وَ قَطَعَ بِهِ عَلَى صَحَّتِهِ يَقُودُ وَ يَسُوقُ إِلَى الْقَطْعِ عَلَى أَنَّ لِلآيَاتِ مَخْرَجًا صَحِيحًا وَ تَأْوِيلًا لِلْعَقْلِ مُطَابِقًا وَ إِنْ لَمْ تُحِطْ عِلْمًا بِهِ، كَمَا يَقُودُ وَ يَسُوقُ إِلَى أَنَّ لِلْغَيْبَةِ وَجْهًا وَ أَسْبَابًا صَحِيحَةً وَ إِنْ لَمْ تُحِطْ بِعِلْمِهَا؟!

[تَقْدُمُ الْكَلَامِ فِي الْأُصُولِ عَلَى الْكَلَامِ فِي الْفُرُوعِ]

فَإِنْ قَالَ: أَنَا^٢ لَا أُسَلِّمُ^٣ ثُبُوتَ إِمَامَةِ ابْنِ الْحَسَنِ وَ صَحَّةَ طَرِيقِهَا، وَ لَوْ سَلَّمْتُ ذَلِكَ لَمَا خَالَفْتُ فِي الْغَيْبَةِ؛ لَكِنِّي أَجْعَلُ الْغَيْبَةَ - وَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهَا سَبَبٌ صَحِيحٌ - طَرِيقًا إِلَى نَفْيِ مَا تَدَّعَوْنَهُ مِنْ إِمَامَةِ ابْنِ الْحَسَنِ.

قُلْنَا: إِذَا لَمْ تَتَبَّثْ^٤ لَنَا إِمَامَةَ ابْنِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامَ فَلَا كَلَامَ لَنَا فِي الْغَيْبَةِ؛ لِأَنَّا

١. فِي «أَلْف، ب»: «أَنْ يَجْتَمِعَ».

٢. فِي «أَلْف» - «أَنَا».

٣. فِي «أَلْف، ب»: «لَا نَسَلِّمُ».

٤. فِي «أَلْف، ب»: «لَمْ يَثْبُتْ».

إِنَّمَا نَتَكَلَّمُ فِي سَبَبِ غَيْبَةٍ مِّنْ تَبَيَّنَتْ^١ إِمَامَتُهُ وَعُلِمَ وجودُهُ، وَالكَلَامُ فِي وَجْهِهِ غَيْبَةٍ مِّنْ لَّيْسَ بِمَوْجُودٍ هَذَايَا.

وَإِذَا لَمْ تُسَلِّمُوا إِمَامَةَ ابْنِ الْحَسَنِ، جَعَلْنَا الْكَلَامَ مَعَكُمْ فِي صَحَّةِ إِمَامَتِهِ، وَاشْتَغَلْنَا بِتَشْيِئِهَا وَإِضَاحِهَا، فَإِذَا زَالَتِ الشُّبْهَةُ فِيهَا سَاغَ الْكَلَامُ حِينَئِذٍ فِي سَبَبِ الْغَيْبَةِ، وَإِنْ لَمْ تَبَيَّنْ لَنَا إِمَامَتُهُ وَعَجَزْنَا عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى صَحَّتِهَا، فَقَدْ بَطَلَ قَوْلُنَا بِإِمَامَةِ ابْنِ الْحَسَنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَاسْتَغْنَى -مَعَنَا- عَنْ كُلْفَةِ الْكَلَامِ فِي سَبَبِ الْغَيْبَةِ.

وَيَجْرِي هَذَا الْمَوْضِعُ مِنَ الْكَلَامِ مَجْرَى مَنْ سَأَلْنَا عَنْ إِيْلَامِ الْأَطْفَالِ، أَوْ وَجْهِهِ الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَاتِ، وَجِهَاتِ الْمَصَالِحِ فِي «رَمَى الْجِمَارِ، وَالتَّوَافُ بِالْبَيْتِ، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ» عَلَى التَّفْصِيلِ وَالتَّعْيِينِ.

وَإِذَا عَوَّلْنَا فِي الْأَمْرَيْنِ عَلَى حِكْمَةِ الْقَدِيمِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ قَبِيحًا، وَلَا بُدَّ مِنْ وَجْهِ حُسْنٍ فِي جَمِيعِ مَا فَعَلَهُ، وَإِنْ جَهِلْنَاهُ بَعَيْنِهِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ بِخِلَافٍ مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَلَا بُدَّ فِيمَا ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي خِلَافَ مَا هُوَ تَعَالَى عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَجْهٌ صَحِيحٌ، وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْهُ مُفْصَلًا؛ قَالَ لَنَا: وَمَنْ سَلَّمَ لَكُمْ حِكْمَةَ الْقَدِيمِ، وَأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ، وَإِنَّا إِنَّمَا جَعَلْنَا الْكَلَامَ فِي سَبَبِ إِيْلَامِ الْأَطْفَالِ وَوَجْهِهِ الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَاتِ وَغَيْرِهَا طَرِيقًا إِلَى نَفْيِ مَا تَدَّعَوْنَهُ مِنْ نَفْيِ الْقَبِيحِ عَنْ أَفْعَالِهِ تَعَالَى!؟

فَكَمَا أَنَّ جَوَابَنَا لَهُ: أَنَّكَ إِذَا لَمْ تُسَلِّمْ حِكْمَةَ الْقَدِيمِ تَعَالَى دَلَّلْنَا عَلَيْهَا، وَلَمْ يَجْزِ أَنْ نَتَخَطَّاهَا إِلَى الْكَلَامِ فِي أَسْبَابِ أَفْعَالِهِ. فَكَذَلِكَ الْجَوَابُ لِمَنْ كَلَّمْنَا فِي الْغَيْبَةِ وَهُوَ لَا يُسَلِّمُ إِمَامَةَ صَاحِبِ الزَّمَانِ وَصَحَّةَ أَصُولِهَا.

[لا خِيَارَ فِي الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى الْفُرُوعِ قَبْلَ الْأُصُولِ]

فإن قيل: ألا كَانَ السَّائِلُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي إِمَامَةِ ابْنِ الْحَسَنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامَ لِيَعْرِفَ^١ صَحَّتْهَا مِنْ فُسَادِهَا، وَبَيْنَ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي سَبِّ الْغَيْبَةِ، فَإِذَا بَانَ أَنَّهُ لَا سَبَبَ صَحِيحاً لَهَا انْكَشَفَ بِذَلِكَ بُطْلَانُ إِمَامَتِهِ؟

قُلْنَا: لَا خِيَارَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَنْ شَكَّ فِي إِمَامَةِ ابْنِ الْحَسَنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مَعَهُ فِي نَفْسِ إِمَامَتِهِ، وَالتَّشَاغُلُ فِي جَوَابِهِ بِالذَّلَالَةِ عَلَيْهَا. وَلَا يَجُوزُ مَعَ هَذَا الشَّكِّ - وَ قَبْلَ ثُبُوتِ هَذِهِ الْإِمَامَةِ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي سَبِّ الْغَيْبَةِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْفُرُوعِ لَا يَسُوعُ إِلَّا بَعْدَ إِحْكَامِ الْأُصُولِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي سَبِّ إِيْلَامِ الْأَطْفَالِ إِلَّا بَعْدَ الدَّلَالَةِ عَلَى حِكْمَتِهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ^٢ لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ؟! وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ^٣ فِي الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَاتِ. وَلَا خِيَارَ لَنَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ^٤.

[اعْتِمَادُ شُيُوخِ الْمُعْتَزِلَةِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ]

وَمِمَّا يُبَيِّنُ صَحَّةَ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ وَيُوضِّحُهَا^٥: أَنَّ الشُّيُوخَ كُلَّهُمْ لَمَّا عَوَّلُوا فِي إِبْطَالِ «مَا تَدْعِيهِ الْيَهُودُ مِنْ تَأْبِيدِ شَرْعِهِمْ وَأَنَّهُ لَا يُنْسَخُ مَا دَامَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ - عَلَى مَا يَزَوِّنُهُ - وَ يَدْعُونَ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ أَنَّ شَرِيعَتَهُ لَا تُنْسَخُ» عَلَى أَنَّ نَبِيَّنَا

١. فِي «أَلْف»: «لَعَرَفَ».

٢. فِي «ب»: «أَنَّهُ» بِدُونِ وَاوِ الْعُطْفِ.

٣. فِي «ب»: - «الْقَوْلُ».

٤. فِي «ب»: «هَذَا الْمَوْضِعُ» بِدَلِ «هَذِهِ الْمَوَاضِعُ».

٥. فِي «د، س، ص»: «وَمُوضِحُهَا».

- عليه وآله أفضل الصلاة والسلام، وقد قامت دلائل ثبوته، ووضحت بينات صدقه - أكذبهم في هذه الرواية، وذكر أن شرعه ناسخ لكل شريعة تقدمته؛ سألوا^١ نفوسهم - لليهود - فقالوا: أي فرق بين أن تجعلوا دليل النبوة مبطلاً لخبرنا في نفي النسخ للشرع، وبين أن نجعل^٢ صحة «الخبر بتأييد الشرع وأنه لا ينسخ» قاضياً على^٣ بطلان النبوة؟!

ولم نقلوننا عن الكلام في الخبر وطرق صحته إلى الكلام في معجز النبوة، ولم يجز^٤ أن نقولكم عن الكلام في النبوة ومعجزها إلى الكلام في الخبر وصحته؟! أو ليس كل واحد من الأمرين إذا ثبت قضى على صاحبه؟!

فأجابوهم عن هذا السؤال بأن الكلام في معجز النبوة أولى من الكلام في طريق صحة الخبر؛ لأن المعجز معلوم وجوده ضرورة، وهو القرآن، ومعلوم صفته في الإعجاز بطريق عقلي، لا يمكن دخول الاحتمال فيه والتجاذب والتنازع، وليس كذلك الخبر الذي تدعونه؛ لأن صحته تستند إلى أمور^٥ غير معلومة، ولا ظاهرة، ولا طريق إلى علمها؛ لأن الكثرة التي لا يجوز عليهم التواطؤ لا بد من إثباتهم^٦ في رواية هذا الخبر، في أصله وفرعه، وفيما بيننا وبين موسى عليه السلام، حتى

١. في «الف»: «وصحة».

٢. قوله: «سألوا نفوسهم... متعلق بعبارة «لما عولوا...».

٣. في «ب»: «أن يجعل». وفي «د، س»: «أن تجعل». وفي «ص»: «أن تجعلوا».

٤. قوله: «قاضياً على بطلان النبوة» هنا: أي: دليلاً قاطعاً على بطلانها، كقول الله تعالى في المصحف الشريف: ﴿قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾ [سبا (٣٤): ١٤]؛ أي: قَطَعْنَا بموته. راجع: المفردات، ص ٦٧٥ (قضي).

٥. في «د، س، ص»: «و لم نجر نحن» بدل «و لم يجز».

٦. في «الف»: «الأمر».

٧. في «د، ص»: «إثباتها».

يُقَطَّعَ عَلَى أَنَّهُمْ مَا انْقَرَضُوا فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ وَلَا قُلُوبًا، وَهَذَا مَعَ بُعْدِ الْعَهْدِ وَتَرَاخِي الزَّمَانِ مُحَالٌّ إِدْرَاكُهُ وَالْعِلْمُ بِصَحَّتِهِ؛ فَضَوْا حَيْثُذِ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي مُعْجَزِ النَّبَوَّةِ - حَتَّى إِذَا صَحَّ قُطِّعَ بِهِ عَلَى بُطْلَانِ الْخَبَرِ - أَوَّلَى مِنَ الْكَلَامِ فِي الْخَبَرِ وَالتَّشَاغُلِ بِهِ.

وَهَذَا الْفَرْقُ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَنْ قَالَ: كَلَّمُونِي فِي سَبَبِ إِيْلَامِ الْأَطْفَالِ قَبْلَ الْكَلَامِ فِي حِكْمَةِ الْقَدِيمِ تَعَالَى، حَتَّى إِذَا بَانَ أَنَّهُ لَا وَجْهَ يُحَسِّنُ هَذِهِ الْأَلَامَ بَطَلَتْ الْحِكْمَةُ. أَوْ قَالَ بِمِثْلِهِ فِي الْآيَاتِ الْمُشَابِهَاتِ.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ حِكْمَةَ الْقَدِيمِ تَعَالَى فِي «وَجُوبِ تَقَدُّمِ الْكَلَامِ فِيهَا عَلَى أَسْبَابِ الْأَفْعَالِ وَوَجْهِ تَأْوِيلِ الْكَلَامِ» بِخِلَافِ مَا قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي نَسْخِ الشَّرِيعَةِ وَذَلَالَةِ الْمُعْجَزِ؛ لِأَنَّ حِكْمَةَ الْقَدِيمِ تَعَالَى أَصْلًا فِي نَفْيِ الْقَبِيحِ عَنْ أَعْمَالِهِ، وَالْأَصْلُ لَا يُدَّ مِنْ تَقَدُّمِهِ لِفَرْعِهِ^٢.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي النَّبَوَّةِ وَالْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا لِصَاحِبِهِ، وَإِنَّمَا رَجَحَ الشُّيُوخُ الْكَلَامَ فِي النَّبَوَّةِ^٣ عَلَى الْخَبَرِ وَطَرِيقَهُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَبَيَّنَّوْا أَنَّ أَحَدَهُمَا مُحْتَمِلٌ مُشْتَبِهٌ، وَالْآخَرُ وَاضِحٌ يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ بِمُجَرَّدِ دَلِيلِ الْعَقْلِ إِلَيْهِ.

[الْكَلَامُ فِي الْإِمَامَةِ أَصْلٌ لِلْكَلَامِ فِي الْغَيْبَةِ]

وَالْكَلَامُ فِي الْغَيْبَةِ مَعَ الْكَلَامِ فِي^٤ إِمَامَةِ صَاحِبِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَجْرِي - فِي

١. فِي «د، س، ص»: «وَدَلَالِ».

٢. فِي «د، ص»: «عَلَى فَرْعِهِ» بِدَلِ «لِفَرْعِهِ».

٣. فِي «أَلْف، ب»: «فِي الْغَيْبَةِ مَعَ الْكَلَامِ». وَفِي «د، س، ص»: «فِي الْغَيْبَةِ مَعَ الْكَلَامِ» بِدَلِ قَوْلِهِ: «وَالْخَبَرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا لِصَاحِبِهِ...» إِلَى هُنَا.

٤. فِي «أَلْف، ب، د، س، ص»: «- الْغَيْبَةِ مَعَ الْكَلَامِ فِي».

أنه أصل و فرغ - بمجرى الكلام في «إيلاام الأطفال، و تأويل المُتَشَابِه» و الكلام في حِكْمَةِ الْقَدِيمِ تَعَالَى، فواجبُ تَقَدُّمِ الكلام في إمامته على الكلام في سبب غيبته، من حيث الأصل و الفرغ اللذان ذكرناهما في سبب إيلاام الأطفال و غيره.

[مَزِيَّةٌ فِي اسْتِعْمَالِ تِلْكَ الطَّرِيقَةِ فِي بَحْثِ الْغَيْبَةِ]

ثُمَّ يَجِبُ تَقَدُّمُهُ مِنْ وَجْهِ التَّرْجِيحِ وَ الْمَزِيَّةِ - عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشُّيُوخُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْكَلَامِ فِي النُّبُوَّةِ وَ الْكَلَامِ فِي طَرِيقِ خَبَرٍ^٢ نَفِي النِّسْخِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ؛ لِأَنَّ^٣ الْكَلَامَ فِي سَبَبِ الْغَيْبَةِ وَ وَجْهَهَا فِيهِ مِنَ الْإِحْتِمَالِ وَ التَّجَاذُبِ مَا لَيْسَ فِي الطَّرِيقَةِ^٤ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي إِمَامَةِ ابْنِ الْحَسَنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ^٥ عَلَى اعْتِبَارِ الْعَقْلِ^٦ وَ سَبَرٍ^٧ مَا يَقْتَضِيهِ. وَ هَذَا بَيِّنٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ.

[التَّأَكُّدُ عَلَى الْمَحَافَظَةِ عَلَى الْمَنْهَجِ الْمَوْضُوعِيِّ لِلْبَحْثِ]

و بَعْدُ، فَلَا تَنْسُوا مَا لَا يَزَالُ شُيُوخُكُمْ يَعْتَمِدُونَهُ، مِنْ: رَدِّ الْمُشْتَبِهِ مِنَ الْأُمُورِ إِلَى وَاضِحِهَا، وَ بِنَاءِ الْمُحْتَمَلِ مِنْهَا عَلَى مَا لَا يَحْتَمَلُ، وَ الْقَضَاءِ بِالْوَاضِحِ عَلَى الْخَفِيِّ، حَتَّى أَنْتَهِمُ يَسْتَعْمِلُونَ ذَلِكَ وَ يَفْرَعُونَ إِلَيْهِ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَ فُرُوعِهِ فِيمَا طَرِيقُهُ

١. فِي «د»، ص: «مجرى» بدون الباء الجارة.

٢. فِي «د»، ص: «-» - «خبر».

٣. فِي «د»، ص: «لأن من المعلوم أن» بدل «لأنه من المعلوم. لأن».

٤. فِي «د»، ص: «الطرق».

٥. فِي «د»، ص: «مبنية».

٦. فِي «د»، ص: «+ وهذا واضح».

٧. فِي «ألف»: «سيره». وَ فِي «ب»: «سير». وَ «السبر» بالباء الموحدة: امتحان غور الشيء، وَ التجربة، وَ الاختبار. راجع: تاج العروس، ج ٦، ص ٤٩٠ (سبر).

العقلُ وفيما طريقه الشرُّ. فكيف تمنعوننا في الغيبة خاصة ما هو دأبكم ودينكم،
وعليه اعتمادكم واعتضادكم؟!

ولو^١ لا خوف التطويل لأشرنا إلى المواضع والمسائل التي تعولون^٢ فيها على
هذه الطريقة، وهي كثيرة، فلا تنقصوا -بدفينا في الغيبة عن النهج الذي سلكناه -
أصولكم بفروعكم، ولا تبلغوا في العصبية إلى الحد الذي لا يخفى على أحد.

[بيان سبب الغيبة وحكميتها على التفصيل]

وإذا كنّا قد وعدنا بأن نتبرّع^٣ بذكر سبب الغيبة على التفصيل - وإن كان لا
يلزمنا، ولا يحل^٤ الإضراب عن ذكره بصحة مذهبنا^٥ - فنحن نفعل ذلك، ونُتبعه
بالأسئلة التي تُسأل^٦ عليه^٧ ونُجيب^٨ عنها. فإن كان كل هذا فضلاً منّا اعتمادنا
استظهاراً في الحجة، وإلا فالتمسك بالجملة المتقدمة مغبى كافٍ.

أما سبب الغيبة فهو: إخافة الظالمين له عليه السلام، وقبضهم يده عن التصرف
فيما جعل إليه التصرف^٩ والتدبير له؛ لأن الإمام إنما يُنتفع به إذا كان مُمكنًا^{١١}

١. في «ج، ط» والمطبوع: - «لو».

٢. في «د، س»: «يعولون».

٣. في «ب»: «بأن نتبرّع». وفي «د، ص»: - «بأن نتبرّع».

٤. في «ألف، س»: «لا يحل» بالحاء المهملة.

٥. في «د، ص»: «مذهبنا».

٦. في «ألف، ب»: «يُسأل». وفي «ص»: «نسأل».

٧. في «ب، ص»: «عليها».

٨. في «ألف، ب»: «ويجب».

٩. في «ب»: «وإن». ولا يخفى أن التفرع ليس له محل.

١٠. في «د، س، ص»: - «فيما جعل إليه التصرف».

١١. في «ب»: «ممكنًا». وفي «د»: «مكنًا» بدل «كان ممكنًا». وفي «ص»: «مكن» بدلها.

مُطَاعاً، مُحَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَغْرَاضِهِ؛ لِيَقُومَ الْجُنَاةُ^١، وَيُحَارِبَ الْبُغَاةَ، وَيُقِيمَ الْحُدُودَ، وَ يَسُدَّ الثُّغُورَ، وَ يُنْصِفَ الْمَظْلُومَ مِنَ الظَّالِمِ. وَكُلُّ هَذَا لَا يَتِمُّ إِلَّا مَعَ التَّمَكِينِ، فَإِذَا حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُرَادِهِ سَقَطَ عَنْهُ فَرَضُ الْقِيَامِ بِالْإِمَامَةِ، فَإِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ وَجَبَتْ غَيْبَتُهُ وَ لَزِمَ اسْتِتَارُهُ.

وَمَنْ هَذَا الَّذِي يُلْزِمُ خَائِفاً أَعْدَاءَهُ عَلَيْهِ وَهُمْ حَنِقُونَ أَنْ يَظْهَرَ لَهُمْ، وَأَنْ يَبْرُزَ بَيْنَهُمْ؟!!

وَالْتَحَرُّزُ مِنَ الْمَضَارِّ وَاجِبٌ عَقْلاً وَ سَمْعاً، وَ قَدْ اسْتَتَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ فِي الشَّعْبِ مَرَّةً، وَ أُخْرِي فِي الْغَارِ^٢، وَ لَا وَجْهَ لَذَلِكَ إِلَّا الْخَوْفُ مِنَ الْمَضَارِّ الْوَاصِلَةِ إِلَيْهِ.

[الْفَرْقُ بَيْنَ اسْتِتَارِ النَّبِيِّ وَ غَيْبَةِ الْإِمَامِ]

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ^٣ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ مَا اسْتَتَرَ عَنْ قَوْمِهِ إِلَّا بَعْدَ أَدَائِهِ إِلَيْهِمْ مَا وَجَبَ أَدَاؤُهُ، وَ لَمْ تَتَعَلَّقْ^٤ بِهِمْ إِلَيْهِ^٥ حَاجَةٌ، وَ قَوْلُكُمْ فِي الْإِمَامِ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ وَ إِنَّ^٦ اسْتِتَارَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ مَا تَطَاوَلَ وَ لَا تَمَادَى، وَ اسْتِتَارُ إِمَامِكُمْ قَدْ مَضَتْ عَلَيْهِ الْعُصُورُ، وَ انْقَضَتْ دَوْنَهُ الدُّهُورُ!

قُلْنَا: لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ إِنَّمَا اسْتَتَرَ

١. فِي «أَلْف»: «الْخَنَاة».

٢. فِي «د، ص»: «فِي الْغَارِ أُخْرِي» بِدَلِّ «أُخْرِي فِي الْغَار».

٣. فِي «أَلْف، ب، ج، س» وَ الْمَطْبُوعُ: - «إِنَّ».

٤. فِي «ب، د، س، ص»: «يَتَعَلَّقُ».

٥. فِي «أَلْف، ب، د، س، ص»: - «إِلَيْهِ».

٦. فِي «أَلْف، ب، ج، ط» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَلَا أُنْ».

في الشَّعْبِ والغارِ بِمَكَّةَ وَ قَبْلَ ١ الهِجْرَةِ، وَ مَا كَانَ أَذَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ جَمِيعَ الشَّرِيعَةِ؛ فَإِنْ أَكْثَرَ الْأَحْكَامِ وَ مُعْظَمَ الْقُرْآنِ نَزَلَ بِالْمَدِينَةِ، فَكَيْفَ ادَّعَيْتُمْ أَنَّهُ كَانَ بَعْدَ الْأَدَاءِ؟!

و لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ٢ زَعَمْتُمْ مِنْ تَكَامُلِ الْأَدَاءِ قَبْلَ الْإِسْتِثْنَاءِ، لَمَا كَانَ ذَلِكَ رَافِعاً لِلْحَاجَةِ إِلَى تَدْبِيرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ سِيَاسَتِهِ وَ أَمْرِهِ فِي أُمَّتِهِ وَ نَهْيِهِ. وَ مَنْ هَذَا الَّذِي يَقُولُ: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بَعْدَ أَدَاءِ الشَّرْعِ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ، وَ لَا مُفْتَقَرٍ إِلَى تَدْبِيرِهِ» إِلَّا مُعَانِدٌ مُكَابِرٌ؟!

وَ إِذَا جَازَ اسْتِثْنَاءُ عَلَيْهِ السَّلَامُ -مَعَ تَعَلُّقِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ- لَخَوْفِ الضَّرَرِ، وَ كَانَتْ التَّبِعَةُ فِي ذَلِكَ لَازِمَةً لِمُخِيفِهِ وَ مُحَوِّجِهِ إِلَى التَّغْيِيبِ، سَقَطَتْ عَنْهُ اللَّائِمَةُ، وَ تَوَجَّهَتْ إِلَى مَنْ أَحْوَجَهُ إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَ أَلْجَأَهُ إِلَى التَّغْيِيبِ. وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي غَيْبَةِ إِمَامٍ ٤ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فَأَمَّا ٥ التَّفَرُّقَةُ بِطَوْلِ الْغَيْبَةِ وَ قَصَرِهَا فَغَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ: بَيْنَ الْقَصِيرِ الْمُنْقَطِعِ ٦ وَ الْمُتَمَدِّدِ الْمُتَمَادِي، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ لَائِمَةً ٧ عَلَى الْمُسْتَثْنَى إِذَا أُحْوِجَ إِلَيْهِ جَازَ أَنْ يَتَطَاوَلَ سَبَبُ الْإِسْتِثْنَاءِ، كَمَا جَازَ أَنْ يَقْصُرَ زَمَانُهُ.

١. في «د، س، ص»: «قبل» بدون واو العطف.

٢. في «ص»: «كما» بدل «على ما».

٣. في «د، س، ص»: «معانده و مكابره» بدل «معانده مكابره».

٤. في «د، س، ص»: «الغيبة لإمام» بدل «غيبة إمام».

٥. في «د، س»: «فإن قيل» بدل «فأما».

٦. في «ج، ط» و المطبوع: «+ بين».

٧. في «د، ص»: «لائم».

[عَلَّةُ عَدَمِ اسْتِتَارِ الْأَثْمَةِ السَّابِقِينَ ١]

فإن قيل: إن كَانَ الْخَوْفُ أَحْوَجَهُ إِلَى الْإِسْتِتَارِ، فَقَدْ كَانَ أَبَاؤُهُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عِنْدَكُمْ فِي تَقِيَّةٍ وَخَوْفٍ مِنْ أَعْدَائِهِمْ، فَكَيْفَ لَمْ يَسْتَتِرُوا؟! قُلْنَا: مَا كَانَ عَلَى آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ خَوْفٌ مِنْ أَعْدَائِهِمْ مَعَ لُزُومِهِمُ التَّقِيَّةَ وَالْعُدُولَ عَنِ التَّظَاهُرِ بِالْإِمَامَةِ وَنَفْيِهَا عَنْ نَفْسِهِمْ. وَإِمَامُ الزَّمَانِ كُلِّ الْخَوْفِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَظْهَرُ بِالسَّيْفِ، وَيَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ، وَيُجَاهِدُ مَنْ خَالَفَ عَلَيْهِ. فَأَيُّ نَسْبَةٍ بَيْنَ خَوْفِهِ مِنَ الْأَعْدَاءِ وَخَوْفِ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنْهُمْ لَوْلَا قَلَّةُ التَّأَمُّلِ؟! ٢

[الْفَرْقُ بَيْنَ الْغَيْبَةِ وَعَدَمِ الْوُجُودِ]

فإن قيل: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ وَجُودِهِ غَائِبًا لَا يَصِلُ إِلَيْهِ أَحَدٌ وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ بَشَرٌ وَبَيْنَ عَدَمِهِ؟! ٣

وَأَلَا جَازٍ أَنْ يُعَدِمَهُ ٤ اللَّهُ تَعَالَى، حَتَّى إِذَا عَلِمَ أَنَّ الرِّعْيَةَ تُمَكِّنُهُ وَتُسَلِّمُ لَهُ أَوْجَدَهُ، كَمَا جَازٍ أَنْ يُبَيِّحَهُ الْإِسْتِتَارَ ٥ حَتَّى يَعْلَمَ مِنْهُمْ التَّمَكِينَ لَهُ فَيُظْهِرَهُ؟! وَإِذَا جَازٍ أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِتَارُ سَبَبُهُ إِخَافَةُ الظَّالِمِينَ، فَلَا جَازَ أَنْ يَكُونَ الْإِعْدَامُ سَبَبُهُ ذَلِكَ بَعِيْنَهُ؟! قِيلَ: مَا يَقْطَعُ - قَبْلَ أَنْ تُجِيبَ عَنْ سُؤْلِكَ - عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ أَحَدٌ ٦ وَلَا

١. في «ج، ط» والمطبوع: «آبائهم».

٢. في «د، ص»: - «لَوْلَا قَلَّةُ التَّأَمُّلِ».

٣. في «د، س، ص»: «أَنْ يَكُونَ».

٤. في «د، س، ص»: «بَسْبِيهِ».

٥. في «د، س، ص»: «فَإِذَا».

٦. في «د، ص»: «بِأَنَّ» بدل «عَلَى أَنَّ».

٧. في «ألف، ب، س»: - «أَحَدٌ».

يَلْقَاهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ مُعَيَّبٌ عَنَّا، وَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى الشَّكِّ وَالتَّجْوِيزِ.

وَالْفَرْقُ بَعْدَ هَذَا بَيْنَ^٢ وَجُودِهِ غَائِباً مِنْ أَجْلِ^٣ التَّقِيَّةِ وَخَوْفِ الضَّرَرِ مِنْ أَعْدَائِهِ - وَهُوَ فِي أَثْنَاءِ ذَلِكَ مُتَوَقِّعٌ أَنْ يُمَكِّنُوهُ وَيُزِيلُوا خِيفَتَهُ فَيُظْهَرَ وَيَقُومَ بِمَا فُؤِضَ إِلَيْهِ مِنْ أُمُورِهِمْ - وَبَيَّنَّ أَنْ يُعِدِّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى جَلِيٍّ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْدُوماً كَانَ^٤ مَا يَفُوتُ الْعِبَادَ مِنْ مَصَالِحِهِمْ وَيُعِدِّمُونَهُ مِنْ مَرَاشِدِهِمْ^٥ وَيُحَرِّمُونَهُ مِنْ لُطْفِهِمْ وَانْتِفَاعِهِمْ بِهِ^٦ مَنَسُوباً إِلَيْهِ تَعَالَى وَمَعْضُوباً^٧، لَا حُجَّةَ فِيهِ عَلَى الْعِبَادِ، وَلَا لَوْمَ يَلْزَمُهُمْ وَلَا دَمَّ^٨. وَإِذَا كَانَ مَوْجُوداً مُسْتَتِراً بِإِخْفَاتِهِمْ لَهُ كَانَ مَا يَفُوتُ مِنَ الْمَصَالِحِ وَيَرْتَفِعُ مِنَ الْمَنَافِعِ مَنَسُوباً إِلَى الْعِبَادِ، وَهُمْ الْمَلُومُونَ عَلَيْهِ الْمُواخَذُونَ بِهِ. فَأَمَّا الْإِعْدَامُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُهُ إِخْفَاةَ الظَّالِمِينَ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَ قَدْ يُلْجِئُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً إِلَى أَفْعَالِهِ.

١. فِي «أَلْف» ب، د، س، ص: «بَيْن».

٢. فِي «د، س، ص»: «وَبَيْن».

٣. فِي «د، س، ص»: «لِأَجْلِ» بَدَلُ «مِنْ أَجْلِ».

٤. فِي «أَلْف»: «وَكَانَ». وَفِي «د، ص»: «فَمَا كَانَ». وَفِي «س»: «وَمَا كَانَ».

٥. فِي «أَلْف»: «مَوَاسِدَتِهِمْ».

٦. فِي «أَلْف»: «- بِهِ».

٧. «الْعُصْبُ» بِالضَّادِ الْمَهْمَلَةِ: الْقَطْعُ. وَرَجُلٌ مَعْضُوبُ اللِّسَانِ، إِذَا كَانَ مَقْطُوعاً عَيْنِيّاً خَدِماً.

وَالْمَعْضُوبُ مِنَ الرِّجَالِ: الضَّعِيفُ. وَعُصَبٌ فَلَانٌ عَنْ حَاجَتِهِ: رَدُّهُ وَمَنْعُهُ عَنْهَا. رَاجِعٌ: الصَّحَاحُ،

ج ١، ص ١٨٤؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٦٠٩ (عُصْب).

٨. وَالْعِبَارَةُ فِي رِسَالَةِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْغَيْبَةِ هَكَذَا: «عَلَى أَنَا نَقُولُ: الْفَرْقُ بَيْنَ وَجُودِ

الْإِمَامِ مِنْ أَجْلِ الْخَوْفِ مِنْ أَعْدَائِهِ - وَهُوَ يَتَوَقَّعُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَنْ يُمَكِّنُوهُ فَيُظْهَرُ وَيَقُومَ بِمَا

فُؤِضَ إِلَيْهِ - وَبَيْنَ عَدَمِهِ جَلِيٍّ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْدُوماً كَانَ مَا يَفُوتُ الْعِبَادَ مِنْ مَصَالِحِهِمْ

وَيُعِدِّمُونَهُ مِنْ مَرَاشِدِهِمْ وَيَحَرِّمُونَهُ مِنْ لُطْفِهِمْ مَنَسُوباً إِلَى اللَّهِ سَبْحَانَهُ، لَا حُجَّةَ فِيهِ عَلَى الْعِبَادِ

وَلَا لَوْمَ».

على أن هذا يَنْقَلِبُ عليهم في استتارِ النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- فيَقَالُ لهم: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ وَجُودِهِ مُسْتَتَرًّا وَبَيْنَ عَدَمِهِ؟! فَأَيُّ شَيْءٍ قَالُوا فِي ذَلِكَ أَجَبْنَاهُمْ بِمِثْلِهِ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَا اسْتَتَرَ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا اسْتَتَرَ مِنْ أَعْدَائِهِ؛ وَإِمَامُ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُسْتَتَرٌّ مِنَ الْجَمِيعِ! وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمَّا اسْتَتَرَ فِي الْغَارِ كَانَ مُسْتَتَرًّا مِنْ أَوْلِيَائِهِ وَأَعْدَائِهِ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَبُو بَكْرٍ وَحَدَهُ. وَقَدْ كَانَ يَجُوزُ عِنْدَنَا وَعِنْدَكُمْ أَنْ يَسْتَتِرَ بِحَيْثُ لَا يَكُونُ مَعَهُ أَحَدٌ مِنْ وَلِيِّيَّ وَلَا عَدُوٌّ إِذَا اقْتَضَتْ الْمَصْلَحَةُ ذَلِكَ. وَإِذَا رَضُوا أَنْفُسَهُمْ بِهَذَا الْفَرْقِ قُلْنَا مِثْلَهُ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْإِمَامَ يَجُوزُ أَنْ يَلْقَاهُ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَوْلِيَائِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَقْطَعُ عَلَى فَقْدِهِ.

[إمكانُ ظُهورِ الإمامِ بِحِفْظِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ مِنَ الْآفَاتِ]

فَإِنْ قِيلَ: إِنْ كَانَ خَوْفُ ضَرَرِ الْأَعْدَاءِ هُوَ الْمَوْجِبُ لِلْغَيْبَةِ، أَفَلَا أَظْهَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي السَّحَابِ وَبَحِثٍ^٢ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ أَيْدِي أَعْدَائِهِ، فَيَجْمَعُ الظُّهُورَ وَالْأَمَانَ مِنَ الضَّرَرِ؟!

قُلْنَا: هَذَا سُؤَالٌ مَنْ لَا يُفَكِّرُ فِيمَا يُوْرِدُهُ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ مِنَ الْعِبَادِ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِإِمَامٍ: يَتَوَلَّى عِقَابَ جُنَاتِهِمْ، وَقِسْمَةَ أَمْوَالِهِمْ، وَسَدَّ ثُغُورِهِمْ، وَيُبَاشِرُ تَدْبِيرَ أُمُورِهِمْ، وَيَكُونُ بِحَيْثُ يَحُلُّ وَيَعْقِدُ، وَيَرْفَعُ وَيَضَعُ؛ وَهَذَا لَا يَتِمُّ إِلَّا مَعَ الْمُخَالَطَةِ وَالْمُلَابَسَةِ. فَإِذَا جُعِلَ بِحَيْثُ لَا وَصُولَ إِلَيْهِ ارْتَفَعَتْ جِهَةُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، فَصَارَ

١. فِي «أَلْفِ ب»: «فَالَا» بَدَل «أَفَلَا».

٢. فِي «ب»: «بَحِث» بِدُونِ «وَ» الْعُطْفِ.

ظهوره للعين كظهور النجوم الذي لا يسدُّ مِنَّا خللاً ولا يرفع زللاً. ومن احتاج في الغيبة إلى مثل هذا السؤال فقد أفلس ولم تبق فيه مسكة^١.

[كيفية إقامة الحدود في زمن الغيبة]

فإن قيل: فالحدود في حال الغيبة ما حكمها؟ فإن سقطت عن فاعلي ما يوجبها، فهذا اعتراف بنسخ الشريعة! وإن كانت ثابتة، فمن يقيمها مع الغيبة؟! قلنا: الحدود المستحقة ثابتة في جنوب الجناة بما يوجبها من الأفعال، فإن ظهر الإمام والمستحق لهذه الحدود باقٍ أقامها عليه بالبينّة أو الإقرار، وإن فات ذلك بموته^٢ كان الإثم في تفويت إقامتها على من أخاف الإمام وأجأه إلى الغيبة. وليس هذا بنسخ لإقامة الحدود؛ لأنَّ الحدَّ إنما تجب إقامته مع التمكن و زوال الموانع، ويسقط مع الحيلولة. وإنما يكون ذلك نسخاً لو سقط فرض إقامة الحد مع التمكن و زوال الأسباب المانعة من إقامته.

ثمَّ يقلب هذا عليهم، فيقال لهم: كيف قولكم في الحدود التي تستحقها الجناة في الأحوال التي لا يمكن فيها أهل الحل والعقد من اختيار الإمام ونصه؟! فأبي شيء قالوه في ذلك قيل لهم مثله.

فإن قيل: كيف السبيل مع غيبة الإمام إلى إصابة الحق؟! فإن قلتم: لا سبيل إليه، فقد جعلتم الناس في حيرة وضلالة وريب في سائر أمورهم، وإن قلتم: يُصاب الحق بأدليته، قيل لكم: هذا تصريح بالاستغناء عن الإمام بهذه الأدلة ورجوع إلى الحق!

١. «المسكة»: شيء يتمسك به في الجدل، أو أصل يعول عليه. راجع: المصباح المنير، ص ٥٧٣

(مسك).

٢. في «ب»: «بموتهم».

قلنا: الحقُّ على ضربين: عقليٍّ، وسمعيٍّ. فالعقليُّ يُصابُ بأدليته، ويدرِّكُ بالنظرِ فيها. والسمعيُّ عليه أدلَّةٌ منصوبةٌ، من أقوالِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وآله ونُصُوصِهِ وأقوالِ الأئمةِ مِنْ وُلْدِهِ عَلَيْهِمُ السَّلام. وقد بَيَّنَّا ذلكَ وأَوْضَحُوهُ، ولم يَتْرُكُوا مِنْهُ شَيْئاً لا دليلاً عليه. غيرَ أنَّ هذا - وإنْ كانَ على ما قلناه - فالحاجةُ إلى الإمامِ ثابتَةٌ لازمةٌ؛ لأنَّ جهةَ الحاجةِ إليه - المُستَمِرَّةُ في كُلِّ زمانٍ وعلى كُلِّ وجهٍ - هي كونه لطفاً لنا في فعلِ الواجبِ وتَجَنُّبِ القبيحِ، وهذا ممَّا لا يُغْنِي عنه شيءٌ، ولا يَقُومُ مقامه فيه غيره.

فأمَّا الحاجةُ إليه المُتعلِّقةُ بالسمعِ والشرعِ، فهي أيضاً ظاهرةٌ؛ لأنَّ النقلَ وإنْ كانَ وارداً عن الرسولِ صَلَّى اللهُ عليه وآله وعن آباءِ الإمامِ عليهمُ السَّلام بجميع ما يُحتاجُ إليه في الشريعةِ، فجائزٌ على الناقلين أن يَعدِّلُوا عن النقلِ - إمَّا اعتماداً، أو اشتباهاً - فيَنَقْطَعِ النقلُ، أو يَبْقَى فيَمَن لَيْسَ نَقْلُهُ حُجَّةً، فيُحتاجُ حينئذٍ إلى الإمامِ؛ ليَكشِفَ ذلكَ، ويوضِّحَهُ، ويُبَيِّنَ مَوْضِعَ التَّقْصِيرِ فيه.

فقد بانَّ: أنَّ الحاجةَ ثابتَةٌ على كُلِّ حالٍ، وإنْ أمَكَّنَتْ إصَابَةُ الحقِّ بأدليته.

[الحالُ فيما لو احتيجَ إلى بيانِ الإمامِ الغائبِ]

فإن قيل: أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَتَمَ^١ الناقِلُونَ بَعْضَ مُهِمِّ الشَّريعةِ واحتجَّ إلى بيانِ الإمامِ، وَلَمْ يُعَلِّمِ الْحَقَّ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ، وَكَانَ خَوْفُهُ الْقَتْلَ مِنْ أَعْدَائِهِ^٢ مُسْتَمِرّاً؛ كَيْفَ يَكُونُ الْحَالُ؟ فَأَنْتُمْ بَيِّنْ أَنْ تَقُولُوا: إِنَّهُ يَظْهَرُ وَإِنْ خَافَ الْقَتْلَ. فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ

١. في «ب، ج، د، س، ص، ط» - «إِنْ كَتَمَ».

٢. في «ب، ج، د، س، ص، ط»: «فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ» بدل «مِنْ أَعْدَائِهِ»، وَلَمْ نَجِدْ لَهَا وَجْهاً، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا سَهْوٌ مِنَ النَّسَاجِ.

يَكُونُ خَوْفُ الْقَتْلِ غَيْرَ مُبِيحٍ لِلْغَيْبَةِ، وَ يَجِبُ ظَهْوُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ! أَوْ تَقُولُوا: لَا يَظْهَرُ، وَ يَسْقُطُ التَّكْلِيفُ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ الْمَكْتُومِ عَنِ الْأُمَّةِ. فَتَخْرُجُوا بِذَلِكَ مِنَ الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ شَرَّعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ أَوْصَحَهُ فَهُوَ لَازِمٌ لِلأُمَّةِ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ. وَ إِنْ قُلْتُمْ: إِنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَسْقُطُ، صَرَّحْتُمْ بِتَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ، وَ إِيْجَابِ الْعِلْمِ بِمَا لَا طَرِيقَ إِلَيْهِ.

قُلْنَا: قَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا السُّؤَالِ وَ فَرَّعْنَاهُ إِلَى غَايَةِ مَا يَتَفَرَّعُ فِي كِتَابِنَا الشَّافِي^١، وَ جُمْلَتُهُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ عَلِمَ أَنَّ النِّقْلَ لِبَعْضِ الشَّرِيعَةِ الْمَفْرُوضَةِ يَنْقَطِعُ - فِي حَالٍ تَكُونُ تَقْيَّةُ الْإِمَامِ فِيهَا مُسْتَمِرَّةً، وَ خَوْفُهُ مِنَ الْأَعْدَاءِ بَاقِيًا - لَأَسْقَطَ ذَلِكَ التَّكْلِيفَ عَمَّنْ لَا طَرِيقَ لَهُ إِلَيْهِ. وَ إِذَا عَلِمْنَا - بِالْإِجْمَاعِ الَّذِي لَا شُبْهَةَ فِيهِ - أَنَّ تَكْلِيفَ الشَّرَائِعِ مُسْتَمِرٌّ ثَابِتٌ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ، يُتَبَيَّنُ لَنَا هَذَا الْعِلْمُ أَنَّهُ لَوْ اتَّفَقَ أَنْ يَنْقَطِعَ النِّقْلُ بِشَيْءٍ مِنَ الشَّرَائِعِ لَمَا كَانَ ذَلِكَ إِلَّا فِي حَالٍ يَتِمَكَّنُ فِيهَا الْإِمَامُ مِنَ الظُّهُورِ وَ التَّبَرُّزِ وَ الْإِعْلَامِ وَ الْإِنْذَارِ.

[عِلَّةُ عَدَمِ ظَهْوِ الْإِمَامِ ﷺ لِأَوْلِيَائِهِ]

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَتْ الْعِلَّةُ فِي غَيْبَتِهِ عَنْ أَعْدَائِهِ خَوْفَهُ مِنْهُمْ، فَمَا بَالُهُ لَا يَظْهَرُ لِأَوْلِيَائِهِ، وَ هَذِهِ الْعِلَّةُ زَائِلَةٌ فِيهِمْ؟! فَإِذَا لَمْ يَظْهَرْ لِلأَوْلِيَائِ - وَ قَدْ زَالَتْ عَنْهُمْ عِلَّةُ اسْتِتَارِهِ - بَطَلَ قَوْلُكُمْ فِي عِلَّةِ الْغَيْبَةِ!

قُلْنَا: قَدْ أَجَابَ أَصْحَابُنَا عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِأَنَّ عِلَّةَ غَيْبَتِهِ عَنْ أَوْلِيَائِهِ لَا تُمْنَعُ أَنْ يَكُونَ خَوْفُهُ مِنْ أَنْ يَلْقَاهُمْ فَيُشِيعُوا خَبْرَهُ، وَ يَتَحَدَّثُوا، سُرُورًا بِاجْتِمَاعِهِ مَعَهُمْ،

١. فِي «أَلْف»: «يَوْم» بِدَلِّ «أَنْ تَقُومَ».

٢. رَاجِعُ: الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ، ج ١، ص ١٤٤ - ١٥٠.

فيؤدّي ذلك - وإن كان ذلك غير مقصود - إلى الخوف من الأعداء.

و هذا الجواب غير مرضي؛ لأن عقلاء شيعة لا يجوز أن يخفى عليهم ما في إظهار اجتماعهم معه من الضرر عليه و عليهم، فكيف يُخبرون بذلك مع العلم بما فيه من المصرة الشاملة؟! وإن جاز هذا الذي ذكره على الواحد و الإثنين لم يُجز على جماعة شيعة الذين لا يظهر لهم. على أن هذه العلة توجب أن شيعة قد عُدِموا الانتفاع به على وجه لا يتمكّنون من تلافيه و إزالته؛ لأنه إذا علّق الاستتار بما يُعلم من حالهم أنهم يفعلونه فليس في مقدورهم الآن ما^١ يقتضي ظهور الإمام، و هذا يقتضي سقوط التكليف - الذي الإمام لُطّف فيه - عنهم.

و قد أجاب بعضهم عن هذا السؤال: بأن سبب الغيبة عن الجميع هو فعل الأعداء؛ لأن انتفاع جماعة الرعية - من وليّ و عدوّ - بالإمام^٢ إنما يكون بأن ينفذ أمره، و تنبسط^٣ يده، و يكون ظاهراً متصرفاً بلا دافع و لا مُنازع، و هذا من المعلوم أن الأعداء قد حالوا دونه، و منعوا منه. قالوا: و لا فائدة في ظهوره سراً لبعض أوليائه؛ لأن النفع المُبتَغى من تدبير الأئمة عليهم السلام لا يتم إلا بالظهور للكل و نفوذ الأمر، فقد صارت العلة في استتار الإمام و فقد ظهوره - على الوجه الذي هو لُطّف و مصلحة للجميع - واحدة.

و هذا أيضاً جواب غير مرضي؛ لأن الأعداء إن كانوا حالوا بينه و بين الظهور

١. في «ألف، د، س، ص»: «مما».

٢. في «د، ص»: - «بالإمام».

٣. في «د، س، ص»: «و يبسط».

٤. في «ألف، د، س، ص»: - «لا».

٥. في «ألف، ج» و المطبوع: «مما».

على وجه التصرف والتدبير، فلم يحولوا بينه وبين من شاء^١ من أوليائه على جهة الاستتار. وكيف لا ينتفع به من يلقاه من أوليائه على سبيل الاختصاص، وهو يعتد طاعته وفرض اتباع أوامره، ويحكمه في نفسه؟! وإن كان لا يقع هذا اللقاء لأجل اختصاصه، ولأن الإمام^٢ معه غير نافذ الأمر في الكل، ولا مقوض إليه تدبير الجميع، فهذا تصريح بأنه لا انتفاع للشيعة الإمامية^٣ ببقاء أئمتها من لدن وفاة أمير المؤمنين عليه السلام إلى أيام الحسن بن علي أبي القائم عليهم السلام؛ للعلة التي ذكرت، ويوجب^٤ أيضاً أن أولياء أمير المؤمنين عليه السلام وشيعته لم يكن لهم ببقائه انتفاع قبل انتقال الأمر إلى تدبيره وحصوله في يده! وهذا بلوغ من قائله إلى حد لا يبلغه متأمل. على^٥ أنه إذا سلم لهم^٦ ما ذكروه - من أن الانتفاع بالإمام لا يكون إلا مع ظهوره لجميع الرعية، وتفوذ أمره فيهم - بطل قولهم من وجه آخر، وهو: أنه يؤدي إلى سقوط التكليف الذي الإمام لطف فيه عن شيعته؛ لأنه^٧ إذا لم يظهر لهم لعلة لا ترجع^٨ إليهم، ولا كان في قدرتهم وإمكانهم إزالة ما يمنعونهم من الظهور، فلا بد من سقوط التكليف عنهم. ولا يجرون في ذلك مجرى أعدائه؛ لأن الأعداء وإن لم يظهر لهم فسبب ذلك من جهتهم، وفي إمكانهم أن يزيلوا المنع

١. في «د، س، ص»: «بشاء».

٢. في «د، س، ص»: «- معه».

٣. في «ألف، د، س، ص»: «- الإمامية».

٤. في «د، ص»: «و موجب».

٥. في «د، س، ص»: «حتى».

٦. في «د، س، ص»: «+ على».

٧. في «س، ص»: «لأنهم».

٨. في «ألف، د، س، ص»: «لا يرجع».

مِنْ ظُهورِهِ فَيُظْهِرُ، فَلَزِمَهُمُ التَّكْلِيفُ الَّذِي تَدْبِيرُ الْإِمَامُ لُطْفٌ فِيهِ، وَ لَوْ لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ شِيعَتَهُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ.

و لَوْ جَازَ أَنْ يَمْنَعَ قَوْمٌ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ غَيْرَهُمْ مِنْ لُطْفِهِمْ، وَ يَكُونَ التَّكْلِيفُ- الَّذِي ذَلِكَ اللَّطْفُ لُطْفٌ فِيهِ - مُسْتَمِرًّا عَلَيْهِمْ، لَجَازَ أَنْ يَمْنَعَ بَعْضُ الْمُكَلَّفِينَ غَيْرَهُ - بِقَيْدٍ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ - مِنَ الْمَشْيِ عَلَى وَجْهِ لَا يَتِمُّكَ ذَلِكَ الْمُقَيَّدُ مِنْ إِزَالَتِهِ، وَ يَكُونَ الْمَشْيُ مَعَ ذَلِكَ مُسْتَمِرًّا عَلَى الْمُقَيَّدِ!

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْقَيْدِ وَ فَقْدِ اللَّطْفِ، مِنْ حَيْثُ كَانَ الْقَيْدُ يَتَعَدَّرُ مَعَهُ الْفِعْلُ وَ لَا يُتَوَهَّمُ وَقُوعُهُ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ فَقْدُ اللَّطْفِ؛ لِأَنَّ الْمَذْهَبَ الصَّحِيحَ - الَّذِي نَتَفَقَّحُ نَحْنُ عَلَيْهِ - أَنَّ فَقْدَ اللَّطْفِ يَجْرِي مَجْرَى فَقْدِ الْقُدْرَةِ وَ الْآلَةِ، وَ أَنَّ التَّكْلِيفَ مَعَ فَقْدِ اللَّطْفِ - فِي مَنْ لَهُ لُطْفٌ - مَعْلُومٌ قُبْحُهُ، كَالتَّكْلِيفِ مَعَ فَقْدِ الْقُدْرَةِ وَ الْآلَةِ وَ وَجُودِ الْمَانِعِ، وَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ بِهِ اللَّطْفَ - مِمَّنْ لَهُ لُطْفٌ مَعْلُومٌ - غَيْرُ مُتِمِّكِنٍ مِنَ الْفِعْلِ، كَمَا أَنَّ الْمَمْنُوعَ غَيْرُ مُتِمِّكِنٍ.

وَالَّذِي يَجِبُ أَنْ يُجَابَ بِهِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ الَّذِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ فِي عِلَّةِ الْاسْتِتَارِ مِنْ أَوْلِيَائِهِ، أَنْ نَقُولَ أَوَّلًا - غَيْرًا قَاطِعِينَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ لِجَمِيعِ أَوْلِيَائِهِ؛ فَإِنَّ هَذَا مُغَيَّبٌ عَنَّا، وَ لَا يَعْرِفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا إِلَّا حَالَ نَفْسِهِ دُونَ حَالِ غَيْرِهِ. وَ إِذَا كُنَّا نُجَوِّزُ ظُهورَهُ لَهُمْ كَمَا نُجَوِّزُ خِلَافَهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْعِلَّةِ فِيْمَا نُجَوِّزُهُ^٢ مِنْ غَيْبَتِهِ عَنْهُمْ - وَ أَوَّلَى مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ وَ أَقْرَبُهُ إِلَى الْحَقِّ - وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيْمَا سَلَفَ أَنَّ هَذَا الْبَابَ مِمَّا لَا يَجِبُ الْعِلْمُ بِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وَ أَنَّ الْعِلْمَ عَلَى وَجْهِ الْجُمْلَةِ فِيهِ كَافٍ أَنْ نَقُولَ: لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ عِلَّةُ الْغَيْبَةِ عَنِ الْأَوْلِيَاءِ مُضَاهِيَةً لِعِلَّةِ الْغَيْبَةِ عَنِ الْأَعْدَاءِ، فِي أَنَّهُ لَا

١. فِي «أَلْف»، س، ص: - «غَيْر». وَ فِي «ج»: + «لَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: + «[لَا]».

٢. فِي «د»، س، ص: «يَجَوِّز».

تَقْتَضِي^١ سقوطَ التكليفِ عنهم، ولا تُلْحِقُ^٢ اللائمةَ بِمُكَلِّفِهِمْ تَعَالَى، ولا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونُوا مُتَمَكِّنِينَ مِنْ رَفْعِهَا وَإِزَالَتِهَا فَيُظْهِرَ لَهُمْ. وهذه صفاتٌ لا بُدَّ مِنْ أَنْ تَحْصَلَ لِمَا تُعَلَّلُ بِهِ الْغَيْبَةُ، وَإِلَّا أَدَّى إِلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنَ الْفَسَادِ.

وَإِذَا ثَبَّتَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، فَأُولَى مَا عُلِّلَ بِهِ التَّغْيِبُ عَنِ الْأَوْلِيَاءِ أَنْ يُقَالَ: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْعِلْمَ بِإِمَامِ الزَّمَانِ عَلَى سَبِيلِ التَّعْيِينِ وَالتَّمْيِيزِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْمُعْجِزِ؛ فَإِنَّ النِّصَّ -فِي إِمَامَةِ هَذَا الْإِمَامِ خَاصَّةً- غَيْرُ كَافٍ فِي تَعْيِينِهِ، وَلا بُدَّ مِنَ الْمُعْجِزِ الظَّاهِرِ عَلَى يَدِهِ حَتَّى تُصَدِّقَهُ فِي أَنَّهُ ابْنُ الْحَسَنِ عَلَيْهِمَا السَّلَام. وَالْعِلْمُ بِالْمُعْجِزِ وَدَلَالَتُهُ عَلَى الظُّهُورِ طَرِيقُهُ الْإِسْتِدْلَالُ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ تَعْتَرِضَ فِيهِ الشُّبْهَةُ. وَمَنْ عَارِضَتْهُ شُبْهَةٌ فِي مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ مُعْجِزٌ، فَاعْتَقَدَ أَنَّهُ زُورٌ وَمَحْرَقَةٌ^٣، وَأَنْ مَظْهَرَهُ كَذَابٌ مُتَقَوِّلٌ، لَحِقَ بِالْأَعْدَاءِ فِي الْخَوْفِ مِنْ جِهَتِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ تَقْصِيرٍ وَقَعَ مِنَ الْوَلِيِّ الَّذِي لَمْ يَظْهَرْ لَهُ الْإِمَامُ لِأَجْلِ هَذَا الْمَعْلُومِ مِنْ حَالِهِ؟

وَأَيُّ قُدْرَةٍ لَهُ عَلَى فِعْلِ مَا يَظْهَرُ لَهُ الْإِمَامُ مَعَهُ؟

وَالِىَّ أَيْ شَيْءٍ يَفْزَعُ فِي تَلَاْفِي سَبَبِ غَيْبَتِهِ عَنْهُ؟

قُلْنَا: مَا أَحَلَّنَا -فِي سَبَبِ الْغَيْبَةِ عَنِ الْأَوْلِيَاءِ- إِلَّا عَلَى مَعْلُومٍ^٤ يَظْهَرُ مَوْضِعُهُ^٥ التَّقْصِيرُ فِيهِ وَإِمَّاكَانُ تَلَاْفِيهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ^٦ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَعْلُومِ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ مَتَى

١. فِي «س»: «لَا يَقْتَضِي».

٢. فِي «أَلْف»، د، س، ص: «وَلَا يَلْحَقُ».

٣. فِي «د، ص»: «وَمَحْرَقَةٌ».

٤. فِي «د، ص»: «مَا».

٥. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «مَوْضِعٌ».

٦. فِي «د، س، ص»: «غَيْرٌ».

ظَهَرَ لَهُ الْإِمَامُ قَصَرَ فِي النَّظَرِ فِي مُعْجَزِهِ، وَ أُنْمَا أُتِيَ فِي ذَلِكَ لَتَقْصِيرِ النَّاضِرِ فِي الْعِلْمِ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْمُعْجَزِ وَالْمُمْكِنِ وَالْإِدْلِيلِ مِنْ ذَلِكَ وَ مَا لَيْسَ بِدَلِيلٍ، وَ لَوْ كَانَ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ عَلَى قَاعِدَةٍ صَحِيحَةٍ وَ طَرِيقَةٍ مُسْتَقِيمَةٍ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَشْتَبَهَ عَلَيْهِ مُعْجَزُ الْإِمَامِ عِنْدَ ظُهُورِهِ لَهُ. فَيَجِبُ عَلَيْهِ تَلَا فِي هَذَا التَّقْصِيرِ وَ اسْتِدْرَاكُهُ، حَتَّى يَخْرُجَ بِذَلِكَ مِنْ حَدٍّ مَنْ يَشْتَبَهُ عَلَيْهِ الْمُعْجَزُ بغيرِهِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: هَذَا تَكْلِيفٌ^١ مَا لَا يُطَاقُ، وَ حَوَالَةً عَلَى غَيْبٍ لَا يُدْرِكُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْوَلِيَّ لَيْسَ يَعْرِفُ مَا قَصَرَ فِيهِ بَعَيْنُهُ مِنَ النَّظَرِ وَ الْاسْتِدْلَالِ فَيَسْتَدْرِكُهُ حَتَّى يَتِمَّهَدَ فِي نَفْسِهِ وَ يَتَقَرَّرَ، وَ نَرَاكُمْ تُلْزِمُونَهُ عَلَى مَا لَا يُلْزَمُهُ!

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ: أَنَّ مَا يُلْزَمُ فِي التَّكْلِيفِ قَدْ يَتِمَّزُ وَ يَنْفَرِدُ^٢، وَ قَدْ يَشْتَبَهُ بغيرِهِ وَ يَخْتَلِطُ، وَ إِنْ كَانَ التَّمَكُّنُ مِنَ الْأَمْرَيْنِ حَاصِلًا ثَابِتًا. فَالْوَلِيُّ عَلَى هَذَا إِذَا حَاسَبَ نَفْسَهُ وَ رَأَى إِمَامَهُ لَا يَظْهَرُ لَهُ، وَ أَفْسَدَ^٣ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ فِي الْغَيْبَةِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْوُجُوهِ الْبَاطِلَةِ وَ أَجْنَاسِهَا، عَلِمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ سَبَبٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ. وَ إِذَا رَأَى أَنَّ أَقْوَى الْأَسْبَابِ مَا ذَكَرْنَاهُ، عَلِمَ أَنَّ تَقْصِيرًا وَاقِعًا مِنْ جِهَتِهِ فِي صِفَاتِ الْمُعْجَزِ وَ شُرُوطِهِ، فَعَلَيْهِ حِينَئِذٍ مُعَاوَدَةُ النَّظَرِ فِي ذَلِكَ، وَ تَخْلِيصُهُ مِنَ الشَّوَابِ، وَ تَصْفِيَّتُهُ مِمَّا يَقْتَضِي^٤ الشُّبْهَةَ وَ يُوْجِبُ الْإِلْتِبَاسَ؛ فَإِنَّهُ مَتَى اجْتَهَدَ فِي ذَلِكَ حَقَّ الْاجْتِهَادِ، وَ وَفَّى النَّظَرَ نَصِيْبَهُ غَيْرَ مَبْخُوسٍ وَ لَا مَنْقُوصٍ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ وَقْعِ الْعِلْمِ بِالْفَرْقِ^٥ بَيْنَ الْحَقِّ وَ الْبَاطِلِ. وَ إِذَا وَقَعَ الْعِلْمُ بِذَلِكَ، فَلَا بُدَّ مِنْ زَوَالِ سَبَبِ الْغَيْبَةِ عَنِ الْوَلِيِّ.

١. فِي «د، س، ص»: «التكليف».

٢. فِي «د، س، ص»: «و يتفرّد».

٣. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ اعتقد».

٤. فِي «د»: «يقتضيه». وَ فِي «ص»: «تقتضيه».

٥. فِي «ألف، ج، س» وَ الْمَطْبُوعُ: «بالفرق».

و هذه المَوَاضِعُ الْإِنْسَانُ فِيهَا عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ، وَ لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُؤَمَرَ فِيهَا بِأَكْثَرِ مِنَ التَّنَاهِي فِي الْاجْتِهَادِ وَ الْبَحْثِ وَ الْفَحْصِ وَ الْاسْتِسْلَامِ لِلْحَقِّ.

وَ مَا لِلْمُخَالَفِ لَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا مِثْلُ مَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ النَّظَرَ فِي الدَّلِيلِ إِنَّمَا يُوَلِّدُ الْعِلْمَ عَلَى صِفَاتٍ مَخْصُوصَةٍ وَ شُرُوطٍ كَثِيرَةٍ مَعْلُومَةٍ، مَتَى اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْهَا لَمْ يَتَوَلَّدِ الْعِلْمُ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ.

فَإِذَا قَالَ لَهُمْ مُخَالَفُهُمْ^١: قَدْ نَظَرْنَا فِي الْأَدِلَّةِ - كَمَا تَنْظُرُونَ - فَلَمْ يَقَعْ لَنَا الْعِلْمُ بِمَا تَذْكُرُونَ أَنْكُمْ عَالِمُونَ بِهِ! كَأَنَّ جَوَابَهُمْ: أَنْكُمْ مَا نَظَرْتُمْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي نَظَرْنَا فِيهِ^٢، وَ لَا تَكَامَلَتْ لَكُمْ شُرُوطُ تَوْلِيدِ النَّظَرِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهَا كَثِيرَةٌ مُخْتَلِفَةٌ مُشْتَبِهَةٌ.

فَإِذَا قَالَ لَهُمْ مُخَالَفُهُمْ: مَا تُحِيلُونَنَا فِي الْإِخْلَالِ بِشُرُوطِ^٣ تَوْلِيدِ النَّظَرِ إِلَّا عَلَى سَرَابٍ، وَ مَا تُشِيرُونَ إِلَى شَرْطٍ مُعَيَّنٍ أَخْلَلْنَا بِهِ وَ قَصَرْنَا فِيهِ! كَأَنَّ جَوَابَهُمْ: لَا بُدَّ - مَتَى لَمْ تَكُونُوا عَالِمِينَ كَمَا عَلِمْنَا - مِنْ تَقْصِيرٍ وَقَعَ مِنْكُمْ فِي بَعْضِ شُرُوطِ النَّظَرِ؛ لِأَنَّكُمْ لَوْ كَمَلْتُمْ الشُّرُوطَ وَ اسْتَوْفَيْتُمُوهَا لَعَلِمْتُمْ كَمَا عَلِمْنَا، فَالتَّقْصِيرُ مِنْكُمْ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ وَاقِعٌ، وَ إِنْ لَمْ يُمَكِّنَا الْإِشَارَةُ إِلَى مَا قَصَرْتُمْ فِيهِ بَعِيْنَهُ. وَ أَنْتُمْ مَعَ هَذَا مُتَمَكِّنُونَ مِنْ أَنْ تَسْتَوْفُوا شُرُوطَ النَّظَرِ وَ تَسْتَسْلِمُوا لِلْحَقِّ وَ تَخْلُقُوا قُلُوبَكُمْ مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ وَ الْأَسْبَابِ الْمَانِعَةِ مِنْ وَقْعِ الْعِلْمِ، وَ مَتَى فَعَلْتُمْ ذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَعْلَمُوا، وَ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ.

وَ إِذَا كَانَ هَذَا الْجَوَابُ مِنْهُمْ صَحِيحاً، فَبِمِثْلِهِ أَجَبْنَاهُمْ.

١. فِي «د، س»: «قِيلَ لَهُمْ مُخَالَفُونَ» بَدَلَ «قَالَ لَهُمْ مُخَالَفُهُمْ». وَ فِي «ص»: «قِيلَ لَهُمْ مُخَالَفُونَا» بَدَلَهَا.

٢. فِي «أَلْف، د، س، ص»: - «فِيهِ».

٣. فِي «د، س، ص»: «يَخْتَلُونَنَا فِي الْإِخْتِلَالِ شُرُوطَ» بَدَلَ «تَحِيلُونَنَا فِي الْإِخْلَالِ بِشُرُوطَ».

[عدمُ الظهور ليسَ دليلاً على كُفْرِ المُكَلَّفِ و فسادِه]

فإن قيل: فيجِبُ على هذا أن يكونَ كُلُّ وَلِيٍّ لَمْ يَظْهَرْ له الإمامُ يَقْطَعُ على أَنه على كبيرةٍ عظيمةٍ تَلْحَقُ^١ بالكُفْرِ؛ لأنَّه مُقَصِّرٌ - على ما فَرَضْتُمُوهُ - فيما يوجبُ غَيْبَةَ الإمامِ عنه، وَ يَقْتَضِي تفويته ما فيه مَصْلَحَتُهُ^٢، فَقَدْ لَحِقَ الوليُّ على هذا بِالْعَدُوِّ! قلنا: لَيْسَ يَجِبُ في التقصيرِ - الذي أَشَرْنَا إليه - أن يكونَ كُفْرًا ولا ذَنْبًا عَظِيمًا؛ لأنَّه في هذه الحالِ الحاضرة ما اعتَقَدَ في الإمامِ أَنه لَيْسَ بِإِمَامٍ، ولا أَخافُه على نفسه، وإنَّما قَصَّرَ في بعضِ العلومِ تقصيرًا، كانَ كالسببِ في أَنه عِلْمٌ مِنْ حالِهِ أَنَّ ذلكَ يُوَدِّي إلى أَنَّ الشكَّ في الإمامَةِ يَقَعُ مِنْهُ مُسْتَقْبَلًا وَالْآنَ لَيْسَ بِوَاقِعٍ. فغَيْرُ لَازِمٍ في هذا التقصيرِ أن يكونَ بِمَنْزِلَةِ ما يُفْضِي إليه ممَّا المَعْلُومُ أَنه سَيَكُونُ. غيرَ أَنه وإن لَمْ يَلْزَمْ أن يكونَ كُفْرًا، ولا جاريًا مَجْرَى تكذيبِ الإمامِ والشكِّ في صِدْقِهِ، فهو ذَنْبٌ وَخَطَأٌ، لا^٣ يُنَافِيانِ الإيْمَانَ واستحقاقَ الثوابِ، وأنَّ يَلْحَقَ الوليُّ بِالْعَدُوِّ على هذا التقديرِ؛ لأنَّ الْعَدُوَّ في الحالِ مُعْتَقَدٌ في الإمامَةِ ما هو كُفْرٌ وَكَبِيرَةٌ، والوليُّ بِخِلَافِ ذلكَ.

و الذي يُبَيِّنُ ما ذَكَرْنَاهُ - مِنْ أَنَّ ما هو كالسببِ في الكُفْرِ لا يَلْزَمُ أن يكونَ في الحالِ كُفْرًا - أَنه: لو اعتَقَدَ مُعْتَقِدٌ في القادرِ مِنَّا بِقُدْرَةٍ أَنه يَصِحُّ أن يَفْعَلَ في غيره مِنْ الأَجْسَامِ مِنْ غيرِ مُمَاسَّةٍ، فهذا خطأٌ وَجَهْلٌ لَيْسَ بِكُفْرٍ. ولا يَمْتَنِعُ أن يكونَ

١. في «ألف، د، س، ص»: «يلحق».

٢. في «ألف»: «تقتضي تفويته ممَّا فيه مصلحة» بدل «يقضي تفويته ما فيه مصلحته». وفي «د، ص»: «يقضي تفويته فيما فيه مصلحة» بدلها.

٣. في «ألف، د، س، ص»: «ولا».

٤. في المطبوع: «+ [لا]»، ولست له ضرورة؛ لأنَّ الكلامَ عطف على قوله: «وإن لم يلزم أن يكون كفراً...»: أي: وإن لم يلزم أن يلحق الولي بالعدو.

المعلوم من حال المعتقِد أنه لو ظهر نبي يدعو إلى نبوته، وجعل معجزه أن يفعل الله على يديه فعلاً بحيث لا تصل^١ إليه أسباب البشر - وهذا محالة علم معجز -: أنه كان يكذِّبه، فلا يؤمن به، ويجوز أن يُقدَّر أنه كان يقتله، وما سبق من اعتقاده في مقدور القادر كالسبب في هذا، ولم يلزم أن يجري مجراه في الكبير والعظم. وهذه جملة من الكلام في الغيبة يُطلَّع بها على أصولها وفروعها، ولا يبقى بعدها إلا ما هو كالمستغنى عنه.

و من الله^٢ تستمد المعونة وحسن التوفيق لما وافق الحق وطابقه وخالف الباطل وجانبه، وهو^٣ السميع المجيب بلطفه ورحمته، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

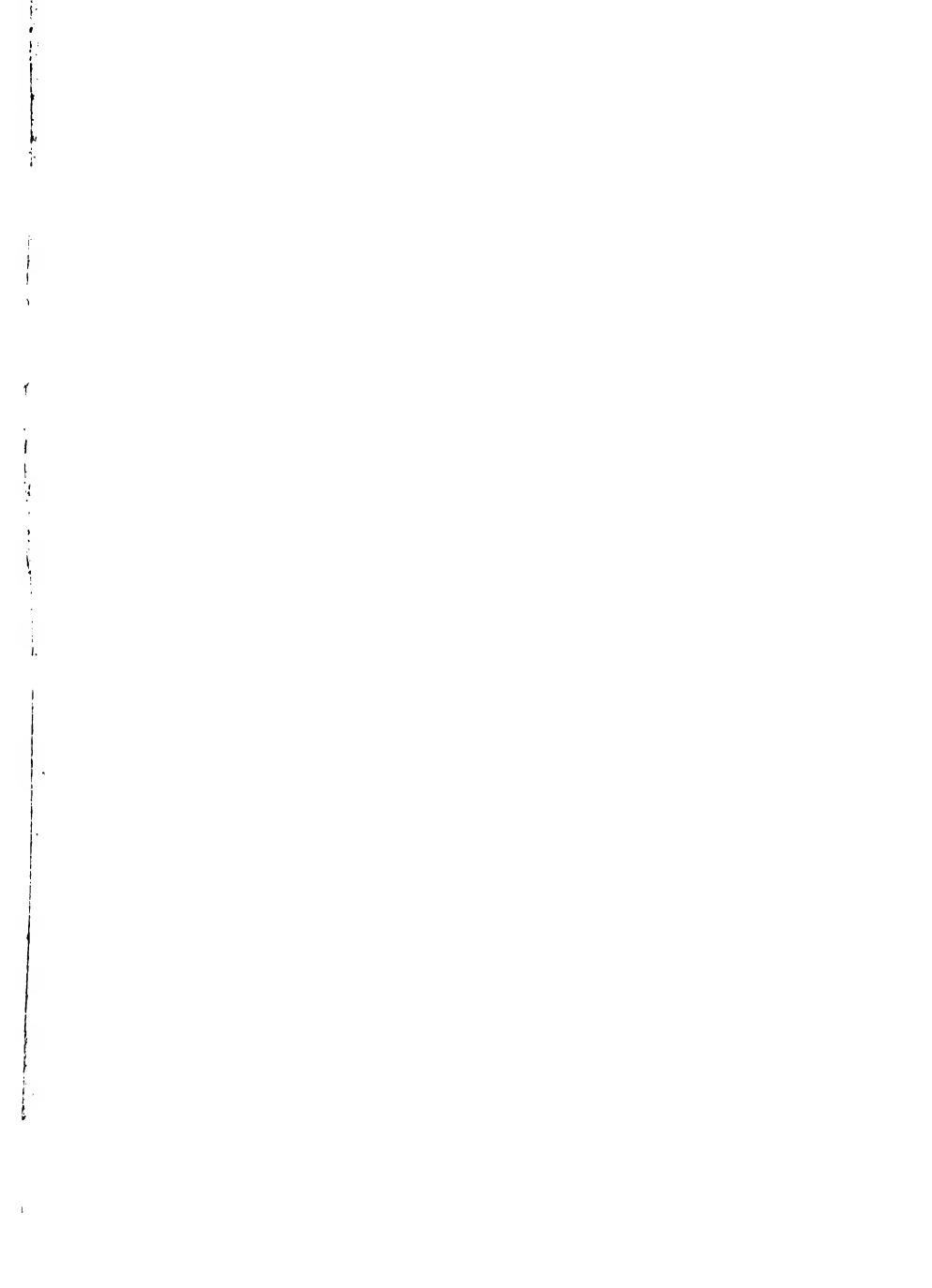
تم كتاب المفنع، والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

١. في «الف، د، س، ص»: «لا يصل».

٢. في «د، س، ص»: «+ سبحانه وتعالى ونبه وأهل بيته الطاهرين عليهم السلام».

٣. في «د، س، ص»: «فهو».

الزيادةُ المُكَمَّلُ بِهَا كِتَابُ «المُقْنَعِ»



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى عَلَّمَ الْهُدَى^١ - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ، وَرَضِيَ عَنْهُ، وَارْضَاهُ :-
قَدْ ذَكَرْنَا فِي كِتَابِنَا الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ ثُمَّ فِي كِتَابِنَا الْمُقْبِعِ فِي الْغَيْبَةِ السَّبَبَ فِي
اسْتِثَارِ إِمَامِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَعْدَائِهِ وَأَوْلِيَائِهِ، وَخَالَفْنَا بَيْنَ السَّبِيحِينَ. وَبَيَّنَّا أَنَّ
عَدَمَ الْإِنْتِفَاعِ مِنَ الْجَمِيعِ بِهِ: لَشَيْءٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ، لَا إِلَيْهِ، وَاسْتَقْصَيْنَا ذَلِكَ، وَبَلَّغْنَا
فِيهِ أَبْعَدَ غَايَةٍ.

ثُمَّ اسْتَأْنَفْنَا فِي الْمُقْبِعِ طَرِيقَةً غَرِيبَةً لَمْ تُسَبِّقْ إِلَيْهَا، وَذَلَّلْنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْنَا
بَيَانُ السَّبَبِ فِي غَيْبَتِهِ عَلَى التَّعْيِينِ؛ بَلْ يَكْفِي فِي الْعِلْمِ بِحُسْنِ الْغَيْبَةِ مِنْهُ عِلْمُنَا
بِعِصْمَتِهِ، وَأَنَّهُ مَمَّنْ لَا يَفْعَلُ قَبِيحًا، وَلَا يَتْرُكُ وَاجِبًا. وَضَرَبْنَا لَذَلِكَ الْأَمْثَالَ فِي
الْأَصُولِ، وَأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ.

وَحَظَرْنَا بِأَلَانَا الْآنَ مَا لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ لِيُعْرَفَ، فَهُوَ قَوِيٌّ سَلِيمٌ مِنَ الشُّبُهَةِ وَالْمَطَاعِنِ.

[اسْتَلْهَامُ الْأَوْلِيَاءِ مِنْ وَجُودِ الْإِمَامِ وَلَوْ فِي الْغَيْبَةِ]

وَجُمْلَتُهُ: أَنَّ أَوْلِيَاءَ إِمَامِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَشِيعَتَهُ وَمُعْتَقِدِي إِمَامَتِهِ يَتَنَفَّعُونَ بِهِ
فِي حَالِ غَيْبَتِهِ النَّفْعَ الَّذِي نَقُولُ: إِنَّهُ^٢ لَا بُدَّ فِي التَّكْلِيفِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُمْ مَعَ عِلْمِهِمْ

١. فِي «م» :- «عَلَّمَ الْهُدَى».

٢. فِي «م» :- «إِنَّهُ».

بوجوده بَيْنَهُمْ وَقَطَعَهُمْ عَلَى وَجوبِ طَاعَتِهِ عَلَيْهِمْ وَلَزُومِهَا لَهُمْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَهَابُوهُ
وَيَخَافُوهُ فِي ارتكَابِ الْقَبَائِحِ، وَيَخْشَوْنَ تَأْدِيبَهُ وَانتِقَامَهُ وَمُواخَذَتَهُ وَسَطَوَتَهُ،
فَيَكْثُرُ مِنْهُمْ فِعْلُ الْوَاجِبِ، وَيَقِلُّ ارتكَابُ الْقَبِيحِ. أَوْ يَكُونُ ذَلِكَ أَقْرَبَ وَالْيَقِيْنُ.
وهذه هي^١ جهة الحاجة العقلية إلى الإمام.

[هَلِ الْغَيْبَةُ تَمْنَعُ الْإِمَامَ مِنَ التَّأَثُّرِ وَالْعَمَلِ؟]

وَكَأَنِّي بَمَنْ سَمِعَ هَذَا مِنَ الْمُخَالِفِينَ رُبَّمَا عَجِبَ وَقَالَ: أَيُّ سَطْوَةٍ لِغَائِبٍ مُسْتَتِرٍ
خَائِفٍ مَذْعُورٍ؟! وَأَيُّ انتِقَامٍ يُخْشَى مِمَّنْ لَا يَدُّ لَهُ بَاسِطَةٌ، وَلَا أَمْرٌ نَافِذٌ، وَلَا سُلْطَانٌ
قَاهِرٌ؟! وَكَيْفَ يَرْهَبُ مَنْ^٢ لَا يَعْرِفُ وَلَا يُمَيِّزُ وَلَا يُدْرِي مَكَانَهُ؟!

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا: أَنَّ التَّعَجُّبَ بغيرِ حُجَّةٍ تَظْهَرُ وَبَيِّنَةٌ تُذَكِّرُ هُوَ الَّذِي يَجِبُ
الْعَجَبُ مِنْهُ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَوْلِيَاءَ الْإِمَامِ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفُوا شَخْصَهُ وَيُمَيِّزُوهُ بِعَيْنِهِ،
فَإِنَّهُمْ يُحَقِّقُونَ وَجُودَهُ، وَيَتَيَقَّنُونَ^٣ أَنَّهُ مَعَهُمْ بَيْنَهُمْ، وَلَا يَشْكُونَ فِي ذَلِكَ، وَلَا
يَرْتَابُونَ بِهِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنْ لَمْ يَكُونُوا عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ لَحِقُوا بِالْأَعْدَاءِ، وَخَرَجُوا عَنْ
مَنْزِلَةِ الْأَوْلِيَاءِ، وَمَا فِيهِمْ إِلَّا مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْإِمَامَ بِحَيْثُ لَا تَحْفَى عَلَيْهِ أَخْبَارُهُ، وَلَا
تَغِيبُ عَنْهُ سَرَائِرُهُ فَضْلاً عَنْ ظَوَاهِرِهِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَعْرِفَ مَا يَقَعُ مِنْهُمْ مِنْ قَبِيحٍ
وَحَسَنِ، فَلَا يَأْمَنُونَ أَنْ يَقْدِمُوا عَلَى الْقَبَائِحِ، فَيُؤَدَّبُ بِهِمْ عَلَيْهَا.

وَمَنْ الَّذِي يَمْتَنِعُ مِنْهُمْ - إِنْ ظَهَرَ لَهُ الْإِمَامُ، وَأَظْهَرَ لَهُ مُعْجِزَةً يَعْلَمُ بِهَا أَنَّهُ إِمَامٌ

١. فِي «أَلْف»: - «هِيَ».

٢. فِي «م»: «مِمَّنْ».

٣. فِي «أَلْف»: «وَيَتَقَنُونَ».

٤. فِي «م»: «أَنْ يَظْهَرُ».

الزمان، وأراد تقويمه و تأديبه وإقامة حدّ عليه - أن يبدّل ذلك من نفسه،
و يستسلم^١ لما يفعلُه إمامه به، و هو يعتقِدُ إمامته و فرض طاعته؟!

[لا فرق في الاستلهاً من وجود الأئمة بين الغيبة و الظهور]

و هل حاله مع شيعته غائباً إلا كحال ظاهراً فيما ذكرناه خاصّة و في وجوب طاعته و التحرُّز من معصيته و التزام مراقبته و تجنُّب مخالفتيه؟! و ليس الحدُّز من السُّطوة و الإشفاق من النُّقمة بموقوفين على معرفة العين و تمييز الشخص و القطع على مكانه بعينه؛ فإن كثيراً من رعية الإمام الظاهر لا يعرفون عينه، و لا يُميِّزون شخصه، و في^٢ كثير من الأحوال لا يعرفون مكان حلّوله، و هم خائفون متى فعلوا قبيحاً أن يؤدّبهم و يُقوّمهم. و يستفَعون بهذه الرّهبة حتّى يكفّوا عن كثير من القبائح، أو يكونوا أقرب إلى الإنكفاف. و إذا كان الأمر على ما أوضحناه، فقد سقط عنا السؤال المتضمن لأن الإمام إذا لم يظهر لأعدائه لخوافه منهم و ارتياحه بهم فلا ظهر لأوليائه؟! و إلا فكيف حرم الأولياء منفعتهم و مصلحتهم بشيء جرّه الأعداء عليهم؟! و أن هذا شيء ينافي العدل مع استمرار تكليف شيعته ما الإمام لطّف فيه.

لأننا قد بيّنا أنهم بإمامهم عليه السلام مع الغيبة مُستفَعون، و أن الغيبة لا تُنافي الانتفاع الذي تَمَسُّ الحاجة إليه في التكليف. و بيّنا أنه ليس من شرط الانتفاع الظهور و البروز، و برئنا من عهدة هذا السؤال القوي الذي يعتقِدُ مخالّفونا أنه لا جواب عنه و لا مَحِيص منه.

١. ظاهر «م»: «و بسده فعلم» بدل «و يستسلم».

٢. في «م»: «في» بدون واو العطف.

[الظهور للأولياء ليس بواجب]

ومع هذا، فما نَمَنَعُ^١ مِنْ ظُهُورِهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ لِبَعْضِهِمْ؛ إِمَّا لِتَقْوِيمٍ، أَوْ تَأْدِيبٍ، أَوْ عَظٍّ وَتَنْبِيهِ وَتَعْلِيمٍ. غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ، فَيُطَلَّبُ فِي قُوَّتِهِ الْعِلَلُ، وَتُتَمَحَّلُ^٢ لَهُ الْأَسْبَابُ. وَإِنَّمَا يَصْعَبُ الْكَلَامُ وَيَشْتَبِهُ إِذَا كَانَ ظُهُورُهُ لِلْوَلِيِّ وَاجِبًا؛ مِنْ حَيْثُ لَا يَنْتَفِعُ أَوْ يَرْتَدُّعُ إِلَّا مَعَ الظُّهُورِ. وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ سَقَطَ وَجُوبُ الظُّهُورِ لِلْوَلِيِّ؛ لِمَا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ مِنْ حَصُولِ الْإِنْتِفَاعِ وَالْإِرْتِدَاعِ مِنْ دُونِهِ، فَلَمْ تَبَقْ شُبْهَةٌ.

[طُرُقُ عِلْمِ الْإِمَامِ حَالِ الْغَيْبَةِ بِمَا يَجْرِي]

فَإِنْ قِيلَ: وَمِنْ أَيْنَ يَعْلَمُ الْإِمَامُ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ وَالِاسْتِتَارِ بَوَاقِيعَ الْقَبَائِحِ مِنْ شِيعَتِهِ حَتَّى يَخَافُوا تَأْدِيبَهُ عَلَيْهَا، وَهُوَ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ مِمَّنْ لَا يَقْرَأُ عِنْدَهُ مُقَرَّرٌ، وَلَا يَشْهَدُ لَدَيْهِ شَاهِدٌ، وَهَلْ هَذَا إِلَّا تَعْلِيلٌ بِالْبَاطِلِ؟!

قُلْنَا: مَا الْمُتَعَلَّلُ^٣ بِالْبَاطِلِ إِلَّا مَنْ لَا يُنْصَفُ مِنْ نَفْسِهِ، وَلَا يَلْحَظُ مَا عَلَيْهِ كَمَا يَلْحَظُ مَا لَهُ! فَأَمَّا مَعْرِفَةُ الْإِمَامِ بَوَاقِيعَ الْقَبَائِحِ مِنْ بَعْضِ أَوْلِيَائِهِ فَقَدْ يَكُونُ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ الَّتِي يُعْلَمُ مِنْهَا وَقُوعُ ذَلِكَ مِنْهُمْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ نَافِذُ الْأَمْرِ بِاسْطِ الْيَدِ.

فَمِنْهَا: أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُشَاهِدَ ذَلِكَ فَيَعْرِفَهُ بِنَفْسِهِ، وَحَالُ الظُّهُورِ فِي هَذَا الْوُجُوهِ كَحَالِ الْغَيْبَةِ، بَلْ حَالُ الْغَيْبَةِ فِيهِ أَقْوَى؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا لَمْ تُعْرِفْ عَيْنُهُ وَيُمَيَّزُ شَخْصُهُ، كَانَ التَّحَرُّزُ مِنْ مُشَاهَدَتِهِ لَنَا عَلَى بَعْضِ الْقَبِيحِ أَضْيَقَ وَأَبْعَدَ، وَمَعَ الْمَعْرِفَةِ لَهُ بِعَيْنِهِ

١. فِي «أَلْف» وَظَاهَرُ «م»: «يَمْنَعُ».

٢. فِي «م»: «وَيَتَمَحَّلُ».

٣. فِي «م»: «فَالْمُعَلَّلُ» بَدَلُ «مَا الْمُتَعَلَّلُ».

يَكُونُ التَّحَرُّزُ أَوْسَعَ وَأَسْهَلَ.

و معلوم لكل عاقل الفرق بين الأمرين؛ لأننا إذا لم نعرفه جَوَزنا في كل من نراه ولا نعرف نسبه أنه هو، حتى أننا لا نأمن أن يكون بعض جيراننا أو أضيافنا أو الداخلين^٢ والخارجين إلينا. وكل ذلك مُرتفع مع المعرفة والتمييز.

وإذا شاهد الإمام منا قبيحاً يوجب تأديباً وتقويماً أدب عليه وقوم، ولم يحتج إلى إقراره وبينة؛ لأنهما يقتضيان غلبة الظن، والعلم أقوى من الظن.

و من الوجوه أيضاً: «البيئة». والغيبة أيضاً لا تمنع من استماعها والعمل بها؛ لأنه يجوز أن يظهر على بعض الفواحش من أحد شيعته العَدَدُ الذي تقوم به الشهادة عليها، ويكون^٣ هؤلاء^٤ العَدَدُ ممن يلقي الإمام و يظهر له - فقد قلنا: إننا لا نمنع من ذلك، وإن كنا لا نوجب -، فإذا شهدوا عنده بها، ورأى إقامة حدّها، تولاه بنفسه أو بأعوانه؛ فلا مانع له من ذلك، ولا وجه يوجب تعدّره.

فإن قيل: ربّما لم يكن من شاهد هذه الفاحشة ممن يلقي الإمام، فلا يقدر على إقامة الشهادة!

قلنا: نحن في بيان الطُرُقِ المُمكنَةِ المُقدَّرة في هذا الباب، لا في وجوب حصولها، وإذا كان ما ذكرناه ممكناً فقد وجب الخوف والتحرز، وتم اللطف. على أن هذا بعينه قائم مع ظهور الإمام وتمكّنه؛ لأن الفاحشة يجوز - أولاً - أن لا يُشاهدّها من يشهد بها، ثم يجوز أن يُشاهدّها من لا عدالة له فلا يشهد، وإن شهد

١. في «م»: «أمر».

٢. في «ألف»: «وأضيافنا والداخلين» بدل «أو أضيافنا أو الداخلين».

٣. في «م»: «يكون» بدون واو العطف.

٤. في «م»: «هو».

لَمْ تَقْبَلْ شَهَادَتُهُ، وَإِنْ شَاهَدَهَا مِنَ الْعُدُولِ مَنْ تَقَبَّلَ مِثْلَ شَهَادَتِهِ يَجُوزُ أَنْ لَا يَخْتَارَ الشَّهَادَةَ. وَكَأَنَّا نَقْدِرُ عَلَى أَنْ نُحْصِيَ الْوُجُوهُ الَّتِي تَسْقُطُ مَعَهَا إِقَامَةُ الْحُدُودِ! وَمَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ فَالْزُهْبَةُ قَائِمَةٌ، وَالْحَذَرُ ثَابِتٌ، وَيَكْفِي التَّجْوِيزُ دُونَ الْقَطْعِ.

[الإقرار عند الإمام]

فَأَمَّا الْإِقْرَارُ، فَيُمْكِنُ أَيْضاً مَعَ الْغَيْبَةِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْأَوْلِيَاءِ الَّذِينَ رُبَّمَا ظَهَرَ لَهُمُ الْإِمَامُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَوَاقِعَ فَاحِشَةً فَيَتُوبُ مِنْهَا، وَيُؤَثِّرُ الطَّهِيرُ لَهُ بِالْحَدِّ الْوَاجِبِ فِيهَا، فَيُتَرَّبُّ بِهَا عِنْدَهُ.

فَقَدْ صَارَتْ الْوُجُوهُ الَّتِي تَكُونُ مَعَ الظُّهُورِ ثَابِتَةً فِي حَالِ الْغَيْبَةِ.

[إحتمال بُعد الإمام وقربه]

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ مَا أَحَدٌ مِنْ شِيعَتِهِ إِلَّا وَهُوَ يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ بَعِيدَ الدَّارِ مِنْهُ، وَأَنَّهُ يَحِلُّ إِمَّا الْمَشْرِقُ أَوْ الْمَغْرِبُ؟ فَهُوَ آمِنٌ مِنْ مُشَاهَدَتِهِ لَهُ عَلَى مَعْصِيَتِهِ، أَوْ أَنْ يَشْهَدَ بِهَا عَلَيْهِ شَاهِدٌ^١. وَهَذَا لَا يَلْزَمُ مَعَ ظُهُورِ الْإِمَامِ وَالْعِلْمِ بِبُعْدِ دَارِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْعُدُ مِنْ بَلَدٍ إِلَّا وَيَسْتَخْلِفُ فِيهِ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ؛ مِمَّنْ يُرْهَبُ وَيُخْشَى وَيُنْفَى انتقامه. قُلْنَا: كَمَا لَا أَحَدٌ مِنْ شِيعَتِهِ إِلَّا وَهُوَ يُجَوِّزُ بَعْدَ مَحَلِّ الْإِمَامِ عَنْهُ، فَكَذَلِكَ لَا أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا وَهُوَ يُجَوِّزُ كَوْنَهُ فِي بَلَدِهِ وَقَرِيباً مِنْ دَارِهِ وَجَوَارِهِ، وَالتَّجْوِيزُ كَافٍ فِي وَقُوعِ الْحَذَرِ وَعَدَمِ الْأَمَانِ.

وَبَعْدُ، فَمَعَ^٢ ظُهُورِ الْإِمَامِ وَانْبِسَاطِ يَدِهِ وَتَفُؤْذِ أَمْرِهِ فِي جَمِيعِ الْأُمَمِ لَا أَحَدٌ مِنْ

١. فِي «أَلْفِ م»: «شَاهَدَ عَلَيْهِ» بَدَلِ «عَلَيْهِ شَاهِدٌ».

٢. فِي «م»: «وَمَعَ».

مُرْتَكِبِي الْقَبَائِحِ إِلَّا وَهُوَ يُجَوِّزُ خَفَاءَ ذَلِكَ عَلَى الْإِمَامِ وَلَا يَتَّصِلُ بِهِ، وَ مَعَ هَذَا فَالرَّهْبَةُ قَائِمَةٌ، وَاللُّطْفُ بِالْإِمَامِ ثَابِتٌ. فَكَيْفَ يَنْسَى هَذَا مَنْ يُلْزِمُنَا بِمِثْلِهِ مَعَ الْغَيْبَةِ؟!

[إمكان استخلاف الإمام لغيره في الغيبة والظهور]

فَأَمَّا مَا مَضَى فِي السُّؤَالِ مِنْ: أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا كَانَ ظَاهِرًا مُتَمَيِّزًا، وَ غَابَ عَنْ بَلَدٍ، فَلَنْ يَغِيبَ عَنْهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَسْتَخْلَفَ عَلَيْهِ مَنْ يُرْهَبُ كَرَهْبَتِهِ، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ التَّجْوِيزَ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ لِأَنْ يَكُونَ قَرِيبَ الدَّارِ مِنَّا، مُخَالِطًا لَنَا، كَافٍ فِي قِيَامِ الْهَيْبَةِ وَ تَمَامِ الرَّهْبَةِ؛ لَكِنَّا نَنْزِلُ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ فنَقُولُ: وَمَنْ الَّذِي يَمْنَعُ مَنْ قَالَ بِغَيْبَةِ الْإِمَامِ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ؟ فنَقُولُ^١: إِنَّ الْإِمَامَ لَا يَبْعُدُ فِي أَطْرَافِ الْأَرْضِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَسْتَخْلَفَ مِنْ أَصْحَابِهِ وَ أَعْوَانِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَ فِي صُحْبَتِهِ أَعْوَانٌ وَ أَصْحَابٌ عَلَى كُلِّ بَلَدٍ يَبْعُدُ عَنْهُ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي مُرَاعَاةِ مَا يَجْرِي مِنْ شِيعَتِهِ، فَإِنْ جَرَى مَا يَوْجِبُ تَقْوِيمًا وَ يَقْتَضِي تَأْدِيبًا تَوَلَّاهُ هَذَا الْمُسْتَخْلَفُ كَمَا يَتَوَلَّاهُ الْإِمَامُ بِنَفْسِهِ.

فَإِذَا قِيلَ: وَ كَيْفَ يُطَاعُ هَذَا الْمُسْتَخْلَفُ؟

و مِنْ أَيْنَ يَعْلَمُ الْوَلِيُّ الَّذِي يُرِيدُ تَأْدِيبَهُ أَنَّهُ خَلِيفَةُ الْإِمَامِ؟
قُلْنَا: بِمُعْجَزِ يُظْهِرُهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى يَدِهِ؛ فَالْمُعْجَزَاتُ عَلَى مَذَاهِبِنَا تَظْهَرُ عَلَى أَيْدِي الصَّالِحِينَ، فَضْلًا عَمَّنْ يَسْتَخْلَفُهُ الْإِمَامُ وَ يُقِيمُهُ مَقَامَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا يُرْهَبُ خَلِيفَةُ الْإِمَامِ مَعَ بُعْدِ الْإِمَامِ إِذَا عَرَفْنَاهُ وَ مَيَّزْنَاهُ!
قِيلَ: قَدْ مَضَى مِنْ هَذَا الزَّمَانِ^٢ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ. وَ إِذَا كُنَّا نَقْطَعُ عَلَى وَجُودِ الْإِمَامِ فِي

١. فِي «م»: «القيح».

٢. فِي «م»: «و من الذي يمنع من قال بغيبة الإمام من مثل ذلك؟ فنقول».

٣. فِي «ألف، م»: «الزمان».

الزمانِ و مُراعَاةِهُ لأمُورِنَا، فحَالُهُ عِنْدَنَا مُنْقَسِمَةٌ إِلَى أَمْرَيْنِ، لَا ثَالِثَ لَهُمَا: إمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَا فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ، فَيُرَاعِي أُمُورَنَا بِنَفْسِهِ، وَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى غَيْرِهِ؛ أَوْ بَعِيداً عَنَّا، فَلَيْسَ يَجُوزُ مَعَ حِكْمَتِهِ أَنْ يَبْعُدَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَسْتَخْلِفَ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، كَمَا يَجِبُ أَنْ يَفْعَلَ لَوْ كَانَ ظَاهِرَ الْعَيْنِ مُتَمَيِّزَ الشَّخْصِ. وَ هَذِهِ غَايَةُ لَا شُبُهَةَ بَعْدَهَا.

[الْفَرْقُ بَيْنَ الْغَيْبَةِ وَ الظُّهُورِ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِوُجُودِ الْإِمَامِ]

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا تَصْرِيحٌ مِنْكُمْ بِأَنَّ ظُهُورَ الْإِمَامِ كَاسْتِثْنَاءِهِ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهِ وَ الْخَوْفِ مِنْهُ وَ تَبِيلِ الْمَصَالِحِ مِنْ جِهَتِهِ، وَ فِي ذَلِكَ مَا تَعْلَمُونَ!

قُلْنَا: إِنَّا لَا نَقُولُ: إِنَّ ظُهُورَهُ فِي الْمَرَافِقِ بِهِ وَ الْمَنَافِعِ كَاسْتِثْنَاءِهِ. وَ كَيْفَ نَقُولُ ذَلِكَ وَ فِي ظُهُورِهِ وَ انْبِسَاطِ يَدِهِ وَ قُوَّةِ سُلْطَانِهِ انْتِفَاعَ الْوَلِيِّ وَ الْعَدُوِّ وَ الْمُحِبِّ وَ الْمُبْغِضِ، وَ لَيْسَ يَنْتَفِعُ بِهِ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ -الانْتِفَاعَ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ- إِلَّا وَلِيُّهُ دُونَ عَدُوِّهِ؟! وَ فِي ظُهُورِهِ وَ انْبِسَاطِهِ أَيْضاً مَنَافِعُ جَمَّةٍ لِأَوْلِيَائِهِ وَ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ يَحْمِي بَيْضَتَهُمْ، وَ يَسُدُّ ثُغُورَهُمْ، وَ يُؤْمِنُ سُبُلَهُمْ، فَيَتِمَكَّنُونَ^١ مِنَ التَّجَارَاتِ وَ الْمَكَاسِبِ وَ الْمَغَانِمِ، وَ يَمْنَعُ مِنْ ظُلْمِ غَيْرِهِمْ لَهُمْ، فَتَتَوَفَّرُ أَمْوَالُهُمْ، وَ تَدِيرُ مَعَاشُهُمْ، وَ تَتَضَاعَفُ مَكَاسِبُهُمْ. غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ مَنَافِعُ دُنْيَاوِيَّةٍ لَا يَجِبُ^٢ -إِذَا فَاتَتْ بِالْغَيْبَةِ- أَنْ يَسْقُطَ التَّكْلِيفُ مَعَهَا، وَ الْمَنَافِعُ الدِّينِيَّةُ الْوَاجِبَةُ فِي كُلِّ حَالٍ بِالْإِمَامَةِ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهَا ثَابِتَةٌ مَعَ الْغَيْبَةِ، فَلَا يَجِبُ سَقُوطُ التَّكْلِيفِ لَهَا.

وَ لَوْ قُلْنَا -وَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ -: إِنَّ انْتِفَاعَهُمْ بِهِ عَلَى سَبِيلِ اللَّطْفِ فِي فِعْلِ الْوَاجِبِ، وَ الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْقَبِيحِ - وَ قَدْ بَيَّنَّا ثُبُوتَهُ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ - يَكُونُ أَقْوَى فِي

١. فِي «م»: «فَيَتِمَكَّنُونَ».

٢. فِي «ألف»: «لَا تَجِبُ».

حال الظهور للكُلِّ و انبساط اليد في الجميع، لجاز: لأنَّ اعتراض^١ ما يُفَوِّت قُوَّةَ اللطف مع ثبوت أصله لا^٢ يَمْنَعُ مِنَ الانتفاع به عَلَى الوجه الذي هو لُطْفٌ فيه. ولا^٣ يوجبُ سقوطَ التكليف.

[هَلْ يَقُومُ شَيْءٌ مَقَامَ الْإِمَامِ فِي أدَاءِ دَوْرِهِ؟]

فإن قيل: أَلَا جَوَزَ أَنْ يَكُونَ أَوْلِيَاؤُهُ غَيْرَ مُتَنَفِّعِينَ بِهِ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْعَلُ لَهُمْ مِنَ اللُّطْفِ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ مَا يَقُومُ فِي تَكْلِيفِهِمْ مَقَامَ الْإِنْتِفَاعِ بِالْإِمَامِ، كَمَا قَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الشُّيُوخِ فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ إِذَا فَاتَتْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْعَلُ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا فِي التَّكْلِيفِ؟!

قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ أَوْلِيَاءَ الْإِمَامِ يَنْتَفِعُونَ بِهِ فِي أَحْوَالِ الْغَيْبَةِ عَلَى وَجْهِ لَا مَجَالَ لِلرَّبِّ عَلَيْهِ، وَبِهَذَا الْقَدْرِ يَسْقُطُ السُّؤَالُ.

ثُمَّ يَبْتَطُلُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ: أَنَّ تَدْبِيرَ الْإِمَامِ وَتَصَرُّفَهُ وَاللُّطْفَ لِرَعِيَّتِهِ بِهِ مِمَّا لَا يَقُومُ عِنْدَنَا شَيْءٌ مِنَ الْأُمُورِ مَقَامَهُ. وَلَوْلَا أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى ذَلِكَ لَمَا وَجَبَتِ الْإِمَامَةُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَفِي كُلِّ مُكْلَفٍ، وَكَانَ تَجْوِيزُنَا قِيَامَ غَيْرِهَا مَقَامَهَا فِي اللُّطْفِ يَمْنَعُ مِنَ الْقَطْعِ عَلَى وَجُوبِهَا فِي كُلِّ الْأَزْمَانِ.

وَهَذَا السُّؤَالُ طَعْنٌ فِي وَجُوبِ الْإِمَامَةِ، فَكَيْفَ نَتَقَبَّلُهُ؟ وَنُسْأَلُ عَنْهُ فِي عِلَّةِ الْغَيْبَةِ؟! وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْحُدُودُ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ لُطْفًا، وَلَمْ يَمْنَعْ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ وَلَا سَمْعِيٌّ

١. فِي «م»: «الاعتراض».

٢. فِي «م»: «و لا».

٣. فِي «م»: «لا» بدون واو العطف.

٤. فِي «ألف»: «نقبله».

من جوازِ نظيرِ لها و قائمٍ في اللطفِ مَقَامَها، جازَ أن يُقالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْعَلُ عِنْدَ فَوْتِها ما يَقُومُ مَقَامَها. وهذا على ما بَيَّنَّاهُ لا يَتَأَتَّى في الإمامية.

[كَيْفَ يَعْلَمُ الْإِمَامُ بَوَقْتِ ظُهُورِهِ؟]

فإن قيل: إذا عَلَّقْتُمْ ظُهُورَ الإمامِ بِزَوَالِ خَوْفِهِ مِنْ أَعْدائِهِ وَ أَمْنِهِ مِنْ جَهِتِهِمْ، فَكَيْفَ يَعْلَمُ ذَلِكَ؟ وَ أَيْ طَرِيقَ لَهُ إِلَيْهِ؟ وَ ما يُضْمِرُهُ أَعْدَاؤُهُ أَوْ يُظْهِرُونَهُ - وَ هُمْ فِي الشَّرْقِ وَ الْعَرَبِ وَ الْبَرِّ وَ الْبَحْرِ - لا سَبِيلَ لَهُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ عَلَى التَّحْدِيدِ وَ التَّفْصِيلِ! قُلْنَا: أَمَّا الْإِمَامِيَّةُ، فَعِنْدَهُمْ أَنَّ آبَاءَ الْإِمَامِ - عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - عَهِدُوا إِلَيْهِ، وَ أَنْذَرُوهُ، وَ أَطْلَعُوهُ عَلَى ما عَرَفُوهُ مِنْ تَوْقِيفِ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَى زَمَانِ الْغَيْبَةِ وَ كَيْفِيَّتِها وَ طَوْلِها وَ قَصَرِها، وَ عَلَامَاتِها وَ أَمَارَاتِها، وَ وَقْتِ الظُّهُورِ، وَ الدَّلَائِلَ عَلَى تَسْيِيرِهِ وَ تَسْهِيلِهِ.

وَ عَلَى هَذَا لا سَوَالَ عَلَيْنَا؛ لِأَنَّ زَمَانَ الظُّهُورِ إِذَا كَانَ مَنْصُوصاً عَلَى صِفَتِهِ وَ الْوَقْتِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْعِلْمِ بِالسَّرَائِرِ وَ الضَّمَائِرِ. وَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ - مُضَافاً إِلَى ما ذَكَرْنَاهُ - أَنْ يَكُونَ هَذَا الْبَابُ مَوْقُوفاً عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ وَ قُوَّةِ الْأَمَارَاتِ وَ تَظَاهِرِ الدَّلَالَاتِ.

وَ إِذَا كَانَ ظُهُورُ الْإِمَامِ إِنَّمَا هُوَ بِأَحَدِ أُمُورٍ - إِمَّا بِكَثْرَةِ أَعْوَانِهِ وَ أَنْصَارِهِ^١، أَوْ قُوَّتِهِمْ وَ نَجْدَتِهِمْ، أَوْ قِلَّةِ أَعْدَائِهِ، أَوْ ضَعْفِهِمْ وَ جَوَرِهِمْ، وَ هَذِهِ أُمُورٌ عَلَيْها أَمَارَاتٌ يَعْرِفُها مَنْ نَظَرَ فِيها وَ راعاها وَ قَرَّبَتْ مُخَالَطَتَهُ لَها - إِذَا أَحَسَّ الْإِمَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِما ذَكَرْنَاهُ - إِمَّا مُجْتَمِعاً أَوْ مُتَفَرِّقاً - وَ غَلَبَ فِي ظَنِّهِ السَّلَامَةُ، وَ قَوِيَ عِنْدَهُ بُلُوغُ الْغَرَضِ

١. في «م» - «له».

٢. في «ألف» - «و نصّاره».

و الظفرُ بالأَرَبِ^١، تَعَيَّنَ عليه فرضُ الظهور، كما يَتَعَيَّنُ على أَحَدِنَا فرضُ الإقدامِ والإحجامِ عندَ الأماراتِ المؤمِنَةِ والمُخِيفَةِ.

[هَلْ يَتَعَمَّدُ الْإِمَامُ عَلَى الظَّنِّ فِي أَسْبَابِ ظَهْوِهِ؟]

فإن قيل: إذا كَانَ مَنْ غَلَبَ عِنْدَهُ ظَنُّ السَّلَامَةِ، يُجَوِّزُ خِلَافَهَا، وَلَا يَأْمُرُ أَنْ يُحَقِّقَ ظَنَّهُ، فَكَيْفَ يَعْمَلُ إِمَامُ الزَّمَانِ وَمَهْدِيُّ الْأُمَّةِ عَلَى الظَّنِّ فِي الظَّهْوِ وَرَفْعِ التَّقِيَّةِ، وَهُوَ مُجَوِّزٌ أَنْ يُقْتَلَ وَيُمْنَعُ؟!

قُلْنَا: أَمَّا غَلْبَةُ الظَّنِّ، فَتَقْوَمُ مَقَامَ الْعِلْمِ فِي تَصَرُّفِنَا وَكَثِيرٍ مِنْ أَحْوَالِنَا الدِّينِيَّةِ وَالدُّنْيَاوِيَّةِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِمَا تَتَوَلَّى إِلَيْهِ الْعَوَاقِبُ، غَيْرَ أَنَّ الْإِمَامَ خَطْبُهُ يُخَالَفُ خَطْبَ غَيْرِهِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَاطِعاً عَلَى النَّصْرِ وَالظَّفْرِ. وَإِذَا سَلَكْنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الطَّرِيقَ الثَّانِي مِنَ الطَّرِيقَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا، كَانَ لَنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَعْلَمَ إِمَامَ الزَّمَانِ مِنْ جِهَةٍ وَسَائِطَ عِلْمِهِ، وَهُمْ آبَاؤُهُ وَجَدُّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - أَنَّهُ مَتَى غَلَبَ فِي ظَنِّهِ الظَّفَرُ وَظَهَرَتْ لَهُ أَمَارَاتُ السَّلَامَةِ فَظُهُورُهُ وَاجِبٌ وَلَا خَوْفَ عَلَيْهِ مِنْ أَحَدٍ، فَيَكُونُ الظَّنُّ هَاهُنَا طَرِيقاً إِلَى الْعِلْمِ، وَبَاباً إِلَى الْقَطْعِ.

و هَذَا كَمَا يَقُولُهُ أَصْحَابُ الْقِيَاسِ إِذَا قَالَ لَهُمْ نَافَوْهُ فِي الشَّرِيعَةِ وَمُبْطَلَوْهُ: كَيْفَ يَجَوِّزُ أَنْ يُقَدِّمَ مَنْ يَظُنُّ أَنَّ الْفَرْعَ مُشَبَّهً لِلْأَصْلِ فِي الْإِبَاحَةِ وَمُشَارِكٌ لَهُ فِي عِلَّتْهَا عَلَى الْفِعْلِ، وَهُوَ يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِخِلَافِ ظَنِّهِ؟ لِأَنَّ الظَّنَّ لَا قَطْعَ

١. «الأرب»: البُغْيَةُ وَالْأُمْنِيَّةُ؛ يُقَالُ: بَلَغَ أَرْتَهُ، وَنَالَ أَرْتَهُ. رَاجِعُ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ١١؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٢٠٨ (أرب).

٢. فِي «م»: «مَنْ».

معه، و التجويزُ بخلاف ما تناوله ثابت، أَوْ لَيْسَ هذا موجباً أَنْ يَكُونَ الْمُكَلَّفُ مُقَدِّماً عَلَى مَا لَا يَأْمُرُ كَوْنَهُ قَبِيحاً؟! و الإقدامُ عَلَى مَا لَا يُمْرُنُ قُبْحُهُ كَالِإِقْدَامِ عَلَى مَا يُعْلَمُ قُبْحُهُ.

لأنَّهم يَقُولُونَ: تَعَبَّدُ الْحَكِيمُ سُبْحَانَهُ بِالْقِيَاسِ يَمْنَعُ مِنْ هَذَا التَّجْوِيزِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا تَعَبَّدَ بِالْقِيَاسِ فَكَأَنَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- قَالَ: «مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ بِأَمَارَاتٍ، فَظَهَرَ لَهُ فِي فِرْعَ أَنَّهُ يُشَبِّهُ أَصْلًا مُحَلَّلًا، فَيَعْمَلُ عَلَى ظَنِّهِ، فَذَلِكَ فِرْضُهُ، وَ الْمَشْرُوعُ لَهُ»، فَقَدْ أَمِنَ بِهَذَا الدَّلِيلِ وَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ الإِقْدَامُ عَلَى الْقَبِيحِ، وَ صَارَ ظَنُّهُ -أَنَّ الْفِرْعَ يُشَبِّهُ الْأَصْلَ فِي الْحُكْمِ الْمَخْصُوصِ- طَرِيقًا إِلَى الْعِلْمِ بِحَالِهِ وَ صِفَتِهِ فِي حَقِّهِ وَ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَ إِنْ جَازَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ غَيْرِهِ فِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ بِخِلَافِ حُكْمِهِ إِذَا خَالَفَهُ فِي غَلْبَةِ الظَّنِّ.

وَ مِنْ هَذِهِ حُجَّتُهُ، وَ عَلَيْهَا عُمْدَتُهُ، كَيْفَ يَشْتَبِّهُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي غَلْبَةِ الظَّنِّ لِلْإِمَامِ^١ بِالسَّلَامَةِ وَ الظَّفَرِ؟! وَ الْأُولَى بِالْمُنْصِفِ أَنْ يَنْظُرَ لَخَصْمِهِ كَمَا يَنْظُرُ لِنَفْسِهِ، وَ يَقْنَعُ بِهِ مِنْ نَفْسِهِ.

[كَيْفَ يُسَاوِي بَيْنَ حُكْمِ الظُّهُورِ وَ الْغَيْبَةِ]

مَعَ أَنَّ مَبْنَى الْأَوَّلِ الضَّرُورَةُ، وَ مَبْنَى الثَّانِي النَّظَرُ؟]

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَكُونُ الْإِمَامُ لُطْفًا لِأَوْلِيَائِهِ فِي أَحْوَالِ غَيْبَتِهِ^٢ وَ زَاجِرًا لَهُمْ عَنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ وَ بَاعِثًا عَلَى فِعْلِ الْوَاجِبِ، عَلَى الْحَدِّ الَّذِي يَكُونُ عَلَيْهِ مَعَ ظُهُورِهِ -وَهُوَ: إِذَا كَانَ ظَاهِرًا مُتَصَرِّفًا، عَلِمَ ضَرُورَتُهُ، وَ خِفَّتْ سَطَوْتُهُ وَ عِقَابُهُ مُشَاهِدَةً؛ وَ إِذَا كَانَ غَائِبًا

١. فِي «م»: + «عَلَيْهِ السَّلَام».

٢. فِي «م»: «الْغَيْبَةُ».

مُسْتَتِرًا، عُلِمَ ذلك بالدلائلِ الْمُتَطَرِّقِ عَلَيْهَا ضُرُوبُ الشُّبُهَاتِ -؟ و هَلِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ إِلَّا دَفْعًا لِلْعَيَانِ^١!

قُلْنَا: هذا سؤالٌ لَمْ يَصْدُرْ عَنْ تَأْمُلٍ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ وَإِنْ كَانَ مَعَ ظُهُورِهِ نَعْلَمُ وَجُودَهُ ضَرُورَةً، وَ نَرَى تَصَرُّفَهُ مُشَاهِدَةً، فَالْعِلْمُ بِأَنَّهُ الْإِمَامُ الْمُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ الْمُسْتَحَقُّ لِلتَّدْبِيرِ وَ التَّصَرُّفِ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالِاسْتِدْلَالِ الَّذِي يَجُوزُ اعْتِرَاضُ الشُّبُهَةِ فِيهِ. وَ الْحَالُ - فِي الْعِلْمِ بِأَنَّهُ^٢ الْإِمَامُ الْمَفْرُوضُ الطَّاعَةِ، وَ أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَيْهِ لِلدَّلِيلِ - فِي الْغَيْبَةِ وَ الظُّهُورِ وَاحِدَةٌ^٣. فَقَدْ صَارَتْ الْمُشَاهِدَةُ وَ الضَّرُورَةُ لَا تُغْنِي فِي هَذَا الْبَابِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُمَا مِمَّا لَا يَتَعَلَّقَانِ إِلَّا بِوُجُودِ عَيْنِ الْإِمَامِ، دُونَ صَحَّةِ إِمَامِيَّتِهِ وَ وَجُوبِ طَاعَتِهِ. وَ اللَّطْفُ إِنَّمَا هُوَ - عَلَى هَذَا - يَتَعَلَّقُ بِمَا هُوَ غَيْرُ مُشَاهِدٍ وَ لَا مَعْلُومٍ ضَرُورَةً، بَلْ طَرِيقُهُ الدَّلِيلُ؛ فَقَدْ اسْتَوَتْ حَالُ الْغَيْبَةِ^٤، وَ حَالُ الظُّهُورِ - فِي كَوْنِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لُطْفًا لِمَنْ يَعْتَقِدُ^٥ إِمَامَتَهُ وَ فَرَضَ طَاعَتِهِ، وَ سَقَطَتِ الشُّبُهَةُ. وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ.

١. فِي «م»: «دفع العيان» بدل «دفعاً للعيان».

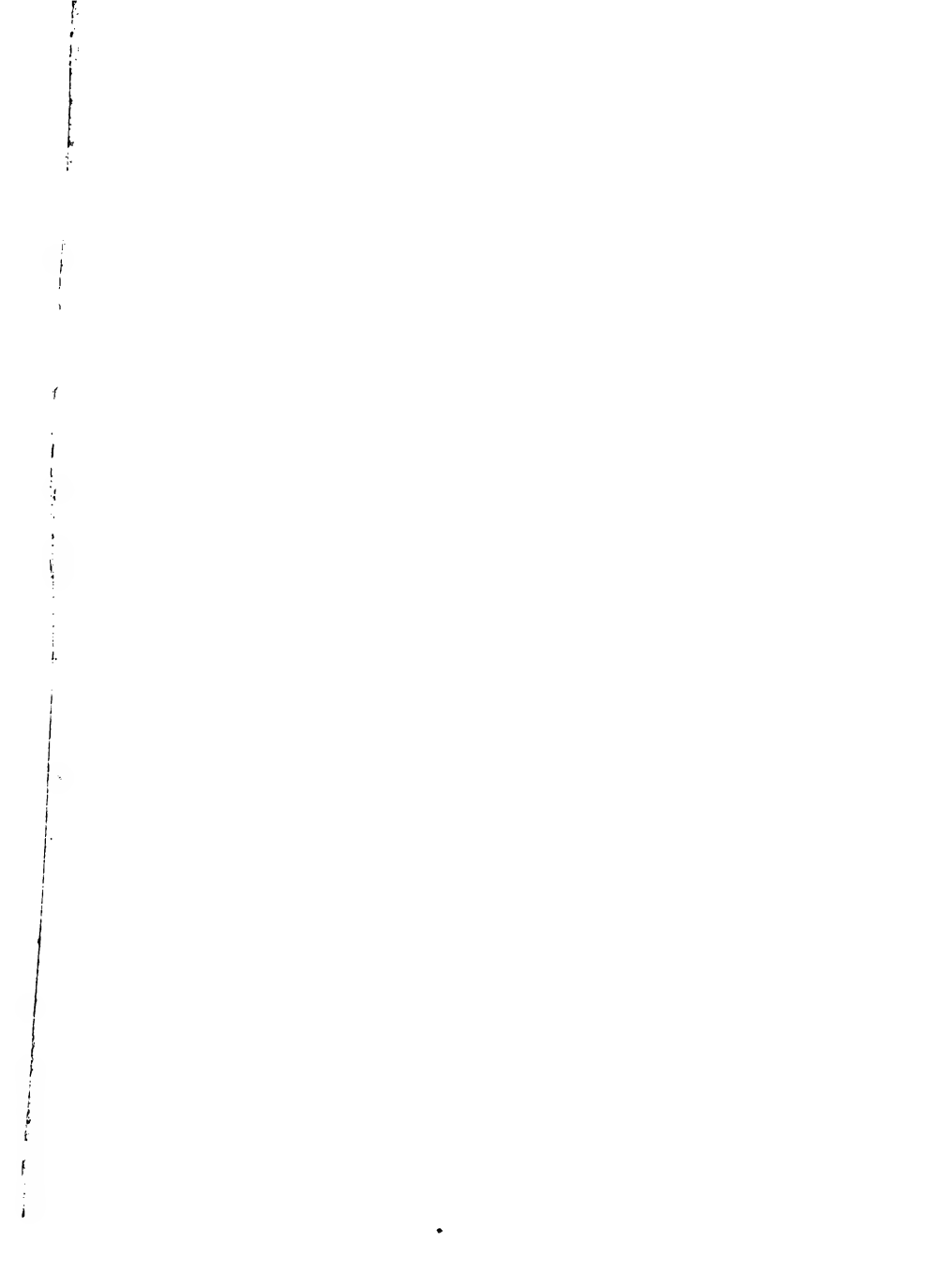
٢. هَاهُنَا تَمَّتْ نَسْخَةُ «أَلْف»، وَ وَرَدَتْ بَدَلِ الْعِبَارَاتِ التَّالِيَةِ فِي الْمَتْنِ كَلِمَاتُهَا: «وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِبَقِيَّةِ النُّسخَةِ إِلَى هُنَا».

٣. فِي «م»: «واحد».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَلَا مَعْلُومٍ ضَرُورَةً، بَلْ طَرِيقُهُ الدَّلِيلُ؛ فَقَدْ اسْتَوَتْ حَالُ الْغَيْبَةِ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَعْتَدُ».

الملحقات



المقدمة

تعرّض الشريف المرتضى في اثني و عشرين مصنّف (بين كتاب و رسالة) إلى الأبحاث المهدويّة و المسائل المرتبطة بها، كما مضت الإشارة إلى ذلك في مقدّمة الكتاب، من بين هذه الموارد استقلّت ثلاث مصنّفات بصورة مستقلة بالأبحاث المهدويّة، و ١٩ منها في ضمن كتب أو رسائل عامّة.

و قد سعينا في هذه الملحقات أن نتّم كتاب المقنع و تكملته باستخراج هذه الأبحاث المهدويّة و ترتيبها و تنظيمها حسب الترتيب التاريخي. أشرنا في مقدّمة الكتاب إلى خلاصة هذه الأبحاث و فهرستها، فلما وجب لتكرارها، و لكن نشير في هذه المقدّمة إلى ملاحظات في كيفة جمع هذه الملحقات:

١. نصوص هذه الأبحاث محقّقة حسب التحقيق المنشور في أعمال مؤتمر الشريف المرتضى، و لكن تحاشياً للاستقلال حذفنا اختلافات النسخ و التعليقات و اكتفينا بهوامش التخرّيج.

٢. جعلنا للنصوص المطوّلة عناوين لموضوعاتها بين معقوفين، للفصل بين مطالب الكتاب.

٣. في أبحاث الرجعة و الإجماع اكتفينا بما يرتبط بالإمام المهدي عليه السلام و المهدويّة خاصّة، و لم نقل سائر الموارد.

مصادر الملحقات

و أمّا النصوص الواردة في الملحقات، فقد استقيناها من المصادر التالية حسب

الترتيب التاريخي، وهي:

١. الشافي (سنة ٣٩٨هـ).
٢. الديوان (سنة ٤٠٣هـ).
٣. تنزيه الأنبياء و الأئمة (بعد سنة ٤٠٦هـ).
٤. المسائل التبتانيات (بعد سنة ٤٠٦هـ).
٥. الفصول المختارة (قبل سنة ٤١٣هـ).
٦. الأمالي أو غرر الفوائد (سنة ٤١٣هـ).
٧. رسالة في غيبة الحجّة عليه السلام (قبل المقنع).
٨. الذخيرة (بعد سنة ٤١٥هـ).
٩. جمل العلم و شرح جمع العلم (بعد سنة ٤١٥هـ).
١٠. أجوبة مسائل متفرقة (بعد سنة ٤١٥هـ).
١١. المسائل الرازية (بعد سنة ٤١٥هـ).
١٢. الطرابلسيات (بعد سنة ٤١٥هـ).
١٣. شرح القصيدة المذهبة (قبل سنة ٤١٧هـ).
١٤. الموصليات الثالثة (٤٢٠هـ).
١٥. الانتصار (٤٢٠ - ٤٢٧هـ).
١٦. رسالة في الردّ على أصحاب العدد (بعد سنة ٤٢٧هـ).
١٧. إبطال العمل بأخبار الأحاد (بعد سنة ٤٢٧هـ).
١٨. المسائل الرسيّة الأولى (٤٢٩هـ).
١٩. الذريعة (٤٣٠هـ).
٢٠. الميافاريقات (غير معلوم).

١ - ما ذكره في كتابه «الشافى فى الإمامة»

قد تعرّض صاحب المغنى فى مواضع من كتابه لما يتعلّق بالإمام الثانى عشر فنقضه الشريف، وهى ستّة مواضع، نقتصر على نقل موضع الحاجة منها:
ألف: ما ذكره فى وجه الانتفاع به عليه السلام فى زمن الغيبة وما يتعلّق به:

قال صاحبُ الكتاب:

ثمّ يُقالُ لهم: قد علّمنا أنّ الإمامَ لا يصحُّ أن يُغيّرَ حالهم فى القدرة والآلة والعقليّ وسائرِ وجوه التمكين، فلا بُدَّ من كونها حاصلّةً، وكذلك فالأدلة على ما كُلفوه منصوبةٌ مع فقدِ الحُجّة؛ فإذا صحَّ ذلك فما الذى يَمنعُ من أن يستدلّوا بها فيعلّموا ما كُلفوه ويقوموا به مع فقدِ الإمام؟ وهَلّا كان حالهم مع فقدِهِ كحالهم مع وجودِهِ؟ لأنّه مع وجودِهِ إنّما يستفيدون بالنظرِ فى الأدلّة، وذلك مُمكنٌ مع عدمِهِ....^١
فيُقالُ له: هذا توهمٌ منك علينا «إيجاب الإمامة ووجود الإمام فى كلّ زمانٍ؛ ليُعلّم عند وجودِهِ ما لا يصحُّ أن يُعلّم عند فقدِهِ، وإن كانت الأدلّة على المعلوم

١. فى بعض النسخ: «خاصّة».

٢. المغنى، ج ٢٠ (القسم الأوّل)، ص ٥٧.

موجودة في الحالين». وقد تقدّم أننا لا نذهب إلى ذلك ولا نعتّمده، وبيّنا كيف القول فيه.

فأما قولك: «فما الذي يمتنع من أن يستدلّوا ويعلموا ويقوموا بما كُلفوا؟» فقد ذكرنا ما في العلم. فأما القيام بجميع ما كُلفوه، فهو وإن كان مقدوراً - على ما ذكرت - فالإمام لطّف في وقوعه على ما دلّلنا عليه، ومُحال إذا كان لُطفاً أن يكون حالهم مع وجوده كحالهم مع فقده في القيام بما كُلفوه من العبادات التي بيّنا أن وجود الإمام لطّف في وقوعها وفقده داع إلى ارتفاعها.

ثمّ يقال له: هكذا يقول لك نافي اللطف: قد عرفنا أن جميع الألفاظ لا تُغيّر حال المكلف في قدرة وآلة إلى سائر وجوه التمكين؛ لأنّ المكلف متمكّن من الفعل مع عدم اللطف كما أنّه متمكّن منه مع وجوده، فألاً جاز الاستغناء عن الألفاظ والاقصاء بالمكلفين على قدرهم وتمكّنهم؟ وجميع ما يبطل به هذا القول ويوجب - مع القدرة والتمكّن - الحاجة إلى الألفاظ، بمثله يبطل قولك.

قال صاحب الكتاب:

ثمّ يقال لهم: فيجب على زعيمكم إذا لم يظهر الإمام حتى يزول النقص به، أن يكون الحال فيه كالحال ولا حجة في الزمان؛ لأنّ النقص لا يزول بوجود الإمام، وإنما يزول بما يظهر منه ويُعلم من قبّله. وهذا يوجب عليهم في هذا الزمان وفي كثير من الأزمنة أن يكون المكلف معذوراً، أو التكليف ساقطاً....^٢

١. قوله: «حتى يزول» متعلّق بالمنفي، لا النفي.

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٥٨.

فَيُقَالُ لَهُ: لَيْسَ يَجِبُ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ الْإِمَامُ فَفَاتَ النِّفْعُ بِهِ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ عِنْدَ عَدَمِ ظُهُورِهِ كَالْحَالِ عِنْدَ عَدَمِ عَيْنِهِ^١؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ لِإِخَافَةِ الظَّالِمِينَ لَهُ وَلِأَنَّهُمْ أَحْوَجُوهَ إِلَى الْغَيْبَةِ وَالِاسْتِتَارِ، كَانَتْ الْحُجَّةُ فِي قَوْتِ الْمَصْلَحَةِ بِهِ عَلَيْهِمْ، فَكَانُوا هُمُ الْمَانِعِينَ أَنْفُسَهُمْ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ، وَإِذَا عُدِمَتْ عَيْنُ الْإِمَامِ فَفَاتَ الْمَكْلُفِينَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، كَانَتْ الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْ قَوَّتَهُمُ النِّفْعُ بِهِ وَهُوَ الْقَدِيمُ تَعَالَى، وَإِذَا أُوجِبَتْ^٢ إِزَاحَةُ عِلَلِ الْمَكْلُفِينَ عَلَيْهِ تَعَالَى، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَوْجِدَ الْإِمَامَ وَيَأْمُرَ بِطَاعَتِهِ وَالِانْقِيَادِ لَهُ؛ سِوَاءَ عِلْمٍ وَقَوَّاعِ الطَّاعَةِ مِنَ الْمَكْلُفِينَ، أَوْ عَلِمَ أَنَّهُمْ يُخَيِّفُونَهُ وَيُلْجِئُونَهُ إِلَى الْغَيْبَةِ. وَهَذَا بِخِلَافِ مَا ظَنَّنَاهُ مِنْ كَوْنِ الْمَكْلُفِينَ مَعْذُورِينَ، أَوْ سَقُوطِ التَّكْلِيفِ عَنْهُمْ.

فَإِنْ قَالَ: إِنْ كَانَ الْمَكْلُفُونَ غَيْرَ مَعْذُورِينَ وَ قَدْ أَخَافُوا الْإِمَامَ عَلَى دَعَوَاكُم، وَأَحْوَجُوهَ إِلَى الْكَوْنِ^٣ بِحَيْثُ لَا يَنْتَفِعُونَ بِهِ، وَ لَا يَصِلُونَ إِلَى مَصَالِحِهِمْ مِنْ جِهَتِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَسْقُطَ عَنْهُمْ التَّكْلِيفُ الَّذِي أَمَرَ الْإِمَامُ وَنَهْيُهُ وَ تَصَرُّفُهُ لُطْفَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُمْ بِمَا فَعَلُوهُ قَدْ مَنَعُوا^٤ مِنْ هَذَا اللَّطْفِ^٥، وَ جَرَوْا فِي هَذَا الْوَجْهِ مَجْرَى مَنْ قَطَعَ رِجْلَ نَفْسِهِ فِي أَنَّ تَكْلِيفَهُ بِالصَّلَاةِ قَائِمًا لَا يَلْزَمُهُ وَ يَجِبُ سَقُوطُهُ عَنْهُ. وَ لَا يَفْتَرِقُ فِي سَقُوطِ التَّكْلِيفِ عَنْهُ حَالُ قَطْعِهِ لِرِجْلِ نَفْسِهِ، وَ قَطْعِ اللَّهِ تَعَالَى لَهَا.

قِيلَ لَهُ: لَيْسَ يُشَبَّهُ حَالُ الْمَكْلُفِينَ الْمَانِعِينَ لِلْإِمَامِ مِنَ الظُّهُورِ وَالْقِيَامِ بِأَمْرِ

١. عين الشيء: نفسه، والمراد: عند عدم وجوده.

٢. في بعض النسخ: «وجب».

٣. في بعض النسخ: «السكوت».

٤. في بعض النسخ: «لأنهم ما فعلوه و قد منعوا».

٥. يعني: أن تركهم لذلك التكليف إنما وقع في حال فقدانهم اللطف فيه.

الإمامة بحال القاطع لرجل نفسه في سقوط تكليف الصلاة مع القيام عنه؛ لأن من قطع رجل نفسه قد أخرج نفسه عن التمكّن من الصلاة قائماً؛ لأنه لا وصول له إلى هذه الصلاة بشيء من أفعاله و مقدوراته. وليس كذلك حال الظالمين المخيفين للإمام؛ لأنهم قادرون و متمكّنون من إزالة إخافته و ما أحوّجه إلى الغيبة، و يجرون في هذا الوجه مجرى من شدّ رجل نفسه في أن تكليفه للصلاة قائماً لا يسقط عنه و إن كان في حال شدّها غير متمكّن من الصلاة؛ لأنه قادر على إزالة الشدّ، فيصحّ منه فعل الصلاة.

فإن قالوا: فما هذا الأمر الذي فعّله الظالمون فمَنَعوا به الإمام من الظهور؟ بيّنوه لنعلّم صحّة ما ادّعىتموه من تمكّنهم من إزالته و الانصراف عنه.

قيل له: المانع في الحقيقة عندنا من ظهوره هو: إعلام الله تعالى له أن الظالمين متى ظهروا أقدموا على قتله و سفك دمه، فبطل الحجة بمكانه. و ليس يجوز أن يكون المانع من الظهور إلّا ما ذكرناه؛ لأنّ مجرد الخوف من الضرر و ما يجري مجرى الضرر - ممّا لا يبلغ إلى تلف النفس - ليس يجوز أن يكون مانعاً؛ لأنّا قد رأينا من الأنمة عليهم السلام [ممن] تقدّم^٢ ظهر مع جميع ذلك.

و ليس يجوز أن يجعل المانع من الظهور علم الله تعالى من حال بعض المكلفين أو أكثرهم أنهم يفسدون عند ظهوره في بعض الأحوال؛ لأنه إن قيل أنّه يعلم ذلك على وجه يكون ظهوره مؤثراً فيه^٣، وجب سقوط ما عولنا عليه في أصل الإمامة من كونها لطفاً في الواجبات و ارتفاع المُقَبِّحات، و لزم فيها ما ناباه

١. في المطبوع: «قائماً».

٢. أي من تقدّم على الإمام الغائب.

٣. أي في فساد بعض المكلفين أو أكثرهم.

مِنْ كَوْنِهَا اسْتِفْسَاداً فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظُهُورُهُ مُؤَثَّراً فِيمَا يَقَعُ مِنَ
الْفَسَادِ، لَمْ يَلْزَمْ الاسْتِتَارُ لِأَجْلِهِ، كَمَا لَمْ يَلْزَمْ اسْتِتَارُ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأَنْمَةِ عَلَيْهِمُ
السَّلَامُ وَلَا تَرَكُ بَعْثُهُ كَثِيرٌ مِنَ الرُّسُلِ لِأَجْلِ مَا وَقَعَ مِنْ بَعْضِ الْمَكْلُفِينَ مِنَ الْفَسَادِ
فِي حَالِ الْإِمَامَةِ لَهُوْلَاءِ وَالنَّبُوَّةِ لِأَوَّلَتِكَ. وَهَذَا يَبَيِّنُ أَنَّ الْوَجْهَ الصَّحِيحَ الَّذِي
ذَكَرْنَاهُ، دُونَ غَيْرِهِ.

فَإِنْ قَالَ: إِذَا كَانَ الْمَانِعُ هُوَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ، فَيَجِبُ فِي كُلِّ مَنْ كَانَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّ
رَعِيَّتَهُ تَقْتُلُهُ مِنْ إِمَامٍ أَوْ نَبِيٍّ أَنْ يُوجِبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ الْاسْتِتَارَ وَالْغَيْبَةَ، وَيَحْظُرُ
عَلَيْهِ الظُّهُورَ، وَإِلَّا فَإِنْ جَازَ أَنْ يُبَيِّحَ اللَّهُ تَعَالَى لِبَعْضِ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يُقْتَلُ مِنْ حُجَجِهِ
الظُّهُورَ، جَازَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ إِمَامٍ؛ فَطَلَّ أَنْ يَكُونَ الْمَانِعُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ.

قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا أَوْجَبْنَا أَنْ يَكُونَ مَا بَيَّنَّاهُ مَانِعاً بِشَرِّطِ أَنْ يَكُونَ مَصْلَحَةُ الْمَكْلُفِينَ
مَقْصُورَةً عَلَى ذَلِكَ الْإِمَامِ بَعِيْنِهِ، وَيَكُونَ فِي مَعْلُومِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْبَشَرِ لَا
يَقُومُ فِي مَصْلَحَةِ الْخَلْقِ بِإِمَامَتِهِ مَقَامَهُ، وَمَنْ أَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى الصَّبْرَ عَلَى الْقَتْلِ مِنْ
حُجَجِهِ وَأَنْبِيَائِهِ لَمْ يُبَيِّحْ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ إِذَا قُتِلَ قَامَ مَقَامَهُ غَيْرُهُ مِنَ الْحُجَجِ.
وَهَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ.

فَإِنْ قَالَ: إِذَا كَانَ الْمَانِعُ لِلْإِمَامِ مِنَ الظُّهُورِ مَا بَيَّنَّاهُ مِمَّا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّ الظَّالِمِينَ
هُمُ الْمَخْصُوصُونَ بِهِ، فَمَا قَوْلُكُمْ فِي أَوْلِيَائِهِ وَمَعْتَقِدِي إِمَامَتِهِ وَهُمْ مُمْتَرِزُونَ مِنْ
أَعْدَائِهِ فِي الْمَنْعِ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ؟ فَيَجِبُ عَلَيْكُمْ أَحَدُ أُمُورٍ: إمَّا أَنْ تَقُولُوا أَنَّ التَّكْلِيفَ
الَّذِي الْإِمَامُ لَطَّفَ فِيهِ سَاقِطٌ عَنْهُمْ^٢، وَهَذَا خُرُوجٌ عَنِ الدِّينِ. أَوْ تَرْتَكِبُوا الْقَوْلَ

١. الْحَظَرُ: الْحَجَرُ، وَهُوَ خِلَافُ الْإِبَاحَةِ. الصَّحَاحُ، ج ٢، ص ٦٣٤ (حظر).

٢. فِي حَاشِيَةِ بَعْضِ النُّسخ: «هَذَا إِنَّمَا يَلْزَمُ إِذَا لَمْ يَتِمَّ كُنْوا مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ بِدُونِ ذَلِكَ اللَّطْفِ، وَمَعَ

بظهور الإمام لهم^١، و تَدْعُونَ مَا تَعْلَمُونَ أَنْتُمْ وَ كُلُّ أَحَدٍ خِلَافَهُ. أَوْ تُشْرِكُوا بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ الْأَعْدَاءِ فِي الْمَنْعِ الَّذِي أَدْعَيْتُمُوهُ، فَيَلْزَمُكُمْ مَسَاوَاتُهُمْ لِحَالِهِمْ وَ خُرُوجُهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْوَلَايَةِ إِلَى الْعِدَاوَةِ؛ وَ قَدْ عَلِمْنَا وَ عَلِمْتُمْ أَنَّ جَمِيعَ النَّاسِ لَيْسَ بِأَعْدَاءٍ لِلْإِمَامِ الَّذِي تَدْعُونَهُ، بَلْ فِيهِمْ مَنْ يَعْتَقِدُ إِمَامَتَهُ وَ يَنْتَظِرُ ظُهُورَهُ.

قِيلَ لَهُ: قَدْ أَجَابَ أَصْحَابُنَا عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِأَنْ قَالُوا: إِنَّ الْعِلَّةَ فِي اسْتِثْنَاءِ الْإِمَامِ فِي غَيْبَتِهِ عَنْ أَوْلِيَائِهِ غَيْرِ الْعِلَّةِ فِي اسْتِثْنَائِهِ عَنْ أَعْدَائِهِ؛ وَ هِيَ خَوْفُهُ مِنَ الظُّهُورِ لَهُمْ^٢ لثَلَا يَنْشُرُوا خَبْرَهُ وَ يُجْرُوا ذِكْرَهُ، فَيَسْمَعُ بِهِ الْأَعْدَاءُ وَ يَظْهَرُوا عَلَيْهِ، فَيُؤَوِّلُ الْأَمْرَ إِلَى الْغَايَةِ الْمَوْجِبَةِ لِلْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الْأَعْدَاءِ؛ وَ هَذَا قَرِيبٌ.

وَ مِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ بِهِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ^٣، أَنْ يُقَالَ: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا ظَهَرَ

« كَوْنِ ظُهُورِ الْإِمَامِ لَطْفًا فِي طَاعَتِهِ وَ مَقْرَبًا مِنْهَا يُمْكِنُ بَدْوُهُ أَدَاؤَهَا بِمَشَقَّةٍ، وَ التَّبَعَةُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْ أَلْجَأَهُ إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ تَسَلُّطَ الْمُخَالَفِينَ عَلَى مَكَّةَ وَ الْمَشَاهِدِ الْمُقَدَّسَةِ أَوْجَبَ مَشَقَّةَ التَّقِيَّةِ عَلَى الْحَجَّاجِ وَ الزَّائِرِينَ، وَ لَا يَسْقُطُ بِهَا عَنْهُمْ الْحَجُّ وَ رَجْحَانُ الزِّيَارَةِ، بَلْ يَتَضَاعَفُ بِذَلِكَ أَجْرُهُمْ؟ فَتَدْبُرُ (ح. س.) ».

١. فِي حَاشِيَةِ بَعْضِ النُّسخ: « قَدْ وَرَدَ أَنَّ الْإِمَامَ فِي غَيْبَتِهِ كَالشَّمْسِ يَوْمَ الْغَيْمِ؛ وَ حَاصِلُهُ: أَنَّ نَفْعَهُ لَا يَنْقُطُ عَنْ الْأُمَّةِ وَ الْأَوْلِيَاءِ؛ كَيْفَ؟ وَ هُمْ لاعتقادهم وجوده وَ تجويزهم ظهوره فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَ لِعَرَضِ الْأَعْمَالِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي كُلِّ غَدَوٍ وَ رَوَاحٍ، يَخَافُونَ مِنْهُ وَ مِنْ تَأْدِيبِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ لَطْفًا لَهُمْ (ح. س.) ».

٢. فِي حَاشِيَةِ بَعْضِ النُّسخ: « وَ هَذَا كَمَا تَرَى أَنَّ بَعْضَ الشَّيْعَةِ لَا يَجْتَهِدُ فِي التَّقِيَّةِ فِي بِلَادِ الْمُخَالَفِينَ، وَ لَا يَتَحَمَّلُ أَعْبَاءَهَا، فَتَصْدُرُ عَنْهُ أَعْمَالٌ وَ أَقْوَالٌ تُطْغِرُ الرِّءُوسَ وَ تَذْهَبُ بِالنَّفُوسِ؛ وَ قَدْ يَصْدُرُ مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ وَ لَا تَقْصِيرٍ، بَلْ لِسَبْقِ اللِّسَانِ وَ الْجَوَارِحِ إِلَى مَا يُثْمَرُ ذَلِكَ، مَعَ جَدِّهِ وَ اجْتِهَادِهِ فِي التَّسْتَرِّ وَ الْإِتْقَانِ مِنَ الْأَعْدَاءِ (ح. س.) ».

٣. فِي حَاشِيَةِ بَعْضِ النُّسخ: « وَ أَجَابَ الْمَفِيدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - عَنْ هَذَا السُّؤَالِ: تَارَةً بِالْقَلْبِ بِاسْتِثْنَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي الْغَارِ فَلَمْ يَعْرِفْ مَكَانَهُ غَيْرَ أَبِي بَكْرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ الْمُؤْمِنِينَ، وَ الْجَوَابُ الْجَوَابُ. وَ تَارَةً بِأَنَّ أَوْلِيَاءَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَرَقَتَانِ: فَرَقَةٌ تَوَثَّمْنَ عَنِ الْإِرْتِدَادِ فَيَكُونُ فِي

لجميع رعيته أو لبعضهم و ليس يعلم صدقه في ادعائه أنه الإمام بنفس دعواه، بل لا بد من آية يظهرها تدل على صدقه، وما يظهره من الآيات ليس يعلم ضرورة كونه آية ودلالة، بل يعلم ذلك بضروب الاستدلال التي تدخل في طرقها الشكوك والشبهات، وإذا صح هذا فمن لم يظهر له الإمام من أوليائه لا يمتنع أن يكون المعلوم من حاله أن ما يظهره الإمام من المعجز يدخل عليه في طريقه الشبهات، فلا يصل إلى العلم بكونه آية معجزة، وإذا لم يصل إلى ما ذكرناه واعتقد في المظهر له ما يعتقد في المحتالين^١ المخرفين^٢، لم يمتنع أن يكون في المعلوم منه أن يقدم مع هذا الاعتقاد على سفك دمه أو فعل ما يؤدي إلى ذلك من تنبيه بعضهم عليه - أعني بعض الأعداء - فيؤول الحال إلى العلة التي متعنا لها من ظهوره لأعدائه. وإن كان بين الأعداء والأولياء فرق من وجه آخر؛ لأن الأعداء قبل ظهوره معتقدون أنه لا إمام في العالم، وأن من ادعى الإمامة مبطل كاذب، فهم عند ظهور

﴿خفائه عليه السلام عنهم زيادة في ثبوتهم و علو منزلة لاكتسابهم الأعمال بالمشاق الشديدة، و فرقة يعتقدون الديانة على ظاهر القول بالتقليد و الاسترسال دون النظر في الأدلة فليسوا بمؤمنين لو ظهر عليهم الإمام أو عرفوا مكانه من أن يدعوهم جهنم للعاجلة إلى الإغراء به و السعي عليه - كما عاند قوم موسى إمامهم هارون و ارتدوا و اتبعوا السامري - ففي خفائه عنهم صيانة لنفسه و دينهم؛ فتبصر. فإن قلت: فحينئذ يجب دوام استتاره لئلا ينقص أجر المخلصين. قلنا: يمكن أن يعلم الله من حال كثير من أوليائه في بعض الأعصار ارتكاب فسوق يستحقون بها من العقاب ما لا يفي به أضعاف ما يفوتهم من الثواب فيقتضي اللطف ظهوره، أو يعلم من حال كثير من أعدائه أنهم يؤمنون به عند ظهوره و يعترفون بالحق عند مشاهدته فيظهر لعموم الصلاح؛ فتثبت. و السيد - طاب ثراه - لا يرضى بهذا التفصيل، كما مرّ آنفاً (ح. س).﴾

١. المحتال: من طلب الحيلة. المصباح المنير، ص ١٥٧ (حول).

٢. في بعض النسخ: «المخرفين». و المخرفين من الخرافة، و المخرف: الذي يأتي بما يستملح و لا يصدق عليه. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٥؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٦٦ (خرف).

مَنْ يَدَّعِي الإِمَامَةَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي نَذَهَبُ إِلَيْهِ لَا يَنْظُرُونَ فِيمَا يُظْهَرُهُ مِمَّا يَدَّعِي أَنَّهُ آيَةٌ؛ لَتَقْدَمَ اعْتِقَادُهُمْ أَنَّ كُلَّ مَا يَدَّعِيهِ مِنْ نَسَبِ الإِمَامَةِ الْمَخْصُوصَةِ إِلَى نَفْسِهِ مِنَ الْآيَاتِ بَاطِلٌ لَا دَلَالَةَ فِيهِ، فَيُقَدِّمُونَ لِهَذِهِ الْاِعْتِقَادَاتِ عَلَى الْمَكْرُوهِ فِيهِ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ حَالُ الْأَوْلِيَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ يَنْتَظِرُونَ ظَهْرَ الْإِمَامِ الَّذِي يَدَّعِي هَذَا النِّسَبَ الْمَخْصُوصَ، فَهُمْ يَنْظُرُونَ فِيمَا يُظْهَرُهُ مِنْ آيَةٍ، [و] إِنَّمَا يَسْتَحِلُّ بَعْضُهُمْ فِيهِ الْمَحْرَمَ لَدُخُولِ الشُّبْهَةِ عَلَيْهِ فِيمَا يُظْهَرُهُ حَتَّى يَعتقد أَنَّهُ لَيْسَ بِآيَةٍ وَلَا مُعْجِزَةً. وَ عَلَى الْجَوَابَيْنِ جَمِيعاً لَسْنَا نَقْطَعُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَظْهَرُ لِبَعْضِ أَوْلِيَائِهِ وَ شِيعَتِهِ، بَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ، وَ يَجُوزُ أَيْضاً أَنْ لَا يَكُونَ ظَاهِراً لِأَحَدٍ مِنْهُمْ، وَ لَيْسَ يَعْرِفُ كُلُّ وَاحِدٍ مَنَّا إِلَّا حَالُ نَفْسِهِ، فَأَمَّا حَالُ غَيْرِهِ فَغَيْرُ مَعْلُومَةٍ لَهُ؛ وَلِأَجْلِ تَجْوِيزِنَا أَنْ لَا يَظْهَرُ لِبَعْضِهِمْ أَوْ لَجَمِيعِهِمْ مَا ذَكَرْنَا الْعِلَّةَ الْمَانِعَةَ مِنَ الظُّهُورِ.^١

قال صاحبُ الكتاب:

ثُمَّ نَعُودُ إِلَى مَا ذَكَرُوهُ مِنَ التَّفْصِيلِ، وَ هُوَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ السَّهْوَ يَعْمُ الْجَمِيعَ، فَلَا بُدَّ مِنْ حُجَّةٍ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: جَوَازُ السَّهْوِ عَلَيْهِمْ لَا يَمْنَعُ مِنْ صَحَّةِ قِيَامِهِمْ بِمَا كُفِّوهُ.

إِلَى قَوْلِهِ:

وَيَمْنَعُ^٢ مِنَ التَّكْلِيفِ فِي وَقْتٍ لَا يُمَكِّنُ الْوُصُولَ إِلَى الْحُجَّةِ^٣، وَ يَوْجِبُ فِي نَفْسِ الْحُجَّةِ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْقِيَامُ بِمَا كُفِّ إِلَّا بِحُجَّةٍ....^٤

١. الشافعي، ج ١، ص ٢٠٨.

٢. أي جواز السهو.

٣. كما في زمان الغيبة.

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٥٨ - ٥٩.

فَقُولُ لَهُ: كَلَامُكَ فِي هَذَا الْفَصْلِ مَبْنِيٌّ عَلَى تَوْهُمِكَ عَلَيْنَا إِيْجَابَ الْحُجَّةِ لِأَجْلِ
جَوَازِ السَّهْوِ عَلَى الْخَلْقِ فِي طَرِيقِ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ وَالتَّوَصُّلِ إِلَى الْمَعَارِفِ، وَ قَدْ
بَيَّنَّا أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ مَا ظَنَنْتَهُ، وَ رَبَّنَا التَّعَلُّقُ بِالسَّهْوِ فِي وَجوبِ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِمَامِ.
فَأَمَّا تَكْلِيفُ الْمَكْلُفِينَ فِي وَقْتٍ لَا يَتِمَكَّنُونَ فِيهِ مِنَ الْوَصُولِ إِلَى الْحُجَّةِ، فَإِنَّمَا
كَانَ يَقْبُحُ لَوْ امْتَنَعَ وَصُولُهُمْ إِلَيْهِ لَشَيْءٍ يَرْجِعُ إِلَى الْمَكْلَفِ - جَلَّتْ عَظَمَتُهُ - أَوْ كَانُوا
فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي لَا يَصِلُونَ إِلَيْهِ فِيهَا غَيْرَ مَتَمَكِّنِينَ مِنْ أَعْمَالٍ إِذَا وَقَعَتْ مِنْهُمْ وَصَلُوا
إِلَيْهَا لَا مَحَالَةَ، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُمْ مَتَمَكَّنُونَ مِمَّا إِذَا فَعَلُوهُ زَالَتْ تَقِيَّةُ الْإِمَامِ وَ خَوْفُهُ
وَ وَجَبَ عَلَيْهِ الظُّهُورُ^١.

[نفي السهو عن الإمام]

فَأَمَّا قَوْلُكَ: «وَ يَجِبُ فِي نَفْسِ الْحُجَّةِ أَنْ لَا يُمَكِّنَهُ الْقِيَامُ بِمَا كُلَّفَ إِلَّا بِحُجَّةٍ»
فَطَرِيقُ^٢؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ عِنْدَ خُصُومِكَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ السَّهْوُ وَلَا شَيْءٌ مِمَّا احتَاجَتْ
الْأُمَّةُ مِنْ أَجْلِهِ إِلَيْهِ؛ فَكَيْفَ تَظُنُّ أَنَّهُ يَلْزَمُ خُصُومَكَ إِذَا أَوْجِبُوا حَاجَةَ الْخَلْقِ إِلَى
الْإِمَامِ لِأَجْلِ جَوَازِ السَّهْوِ عَلَيْهِمْ لَزِمَهُمْ حَاجَةُ الْإِمَامِ نَفْسِهِ إِلَى إِمَامٍ، وَ هُوَ عِنْدَهُمْ لَا
يَجُوزُ عَلَيْهِ السَّهْوُ؟!^٣

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَبَعْدُ، فَإِنْ كَانَ الْحُجَّةُ بَيِّنٌ لَنَا مَا لَوْلَاهُ لَمْ يَتَنَبَّهْ^٣ الْمَكْلَفُ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ

١. تَقَدَّمَ فِي ص ١٤٦.

٢. الطَّرِيقُ: الْغَرِيبُ وَ الْمُسْتَحْدَثُ. رَاجِعُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ٣، ص ٢٢٦؛ الصَّحَاحُ، ج ٤،
ص ١٣٩٤ (طَرَف).

٣. فِي الْمَغْنِيِّ: «لَمْ يَتَنَبَّهْ». وَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: «لَمْ يَتَنَبَّهْ».

لا بُدَّ منه في كُلِّ زمانٍ؟ وهَلَّا جازَ أَنْ يَسْتَغْنِيَ المَكْلُفُونَ في كثيرٍ من الأعصارِ بما يَتَوَاتَرُ عن الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَالحُجَّةِ^١ والإمام؟ فَإِنْ اِمْتَنَعُوا مِنْ ارتفاعِ النقصِ والسَّهْوِ بالتواترِ مع أَنَّهُ يوجبُ العِلْمَ الضَّروريَّ^٢، لَزِمَهُمْ أَنْ لَا يَرْتَفِعَا بِالحُجَّةِ الذي غايَةُ ما يَأْتِيهِ هو البيانُ^٣ الذي لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ، وَيُحْتَاجُ معه إِلَى النظرِ والاستدلالِ...^٤ فيقالُ له: هَبْ أَنْ التَّوَاتُرُ يوجبُ العِلْمَ الضَّروريَّ على ما اقْتَرَحْتَ، أَلَيْسَ إِنَّمَا يَجِبُ العِلْمَ الضَّروريُّ عِنْدَ ما يُنْقَلُ وَيُتَوَاتَرُ بِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ؟

فإذا قَالَ: بَلَى، قِيلَ له: فإذا جازَ عَلَى الناقلِ العُدُولُ عَنِ النَقْلِ لِسَهْوٍ أَوْ غَيْرِهِ - عَلَى ما بَيَّنَّاهُ فيما تَقَدَّمَ - لَمْ يَنْفَعْنَا حَصُولُ العِلْمِ الضَّروريِّ لَنَا بِما نُقَلُّ، وَوَجَبَ أَنْ لَا نَكُونَ وَاثِقِينَ بِأَنَّ جَمِيعَ الشَّرْعِ قَدْ تَضَمَّنَهُ النَقْلُ^٥، وَلَزِمَتْ الْحَاجَةُ إِلَى الْإِمَامِ. ثُمَّ يُقَالُ له: لَوْ سَلَّمْتَ لَكَ أَيْضاً أَنَّ النَّاقلِينَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْذِلُوا عَنِ النَقْلِ وَلَا [أَنْ] يُخْلَوْا بِهِ، مُضَافاً إِلَى أَنْ تَسْلِمَنا أَنَّ نَقْلَهُمْ يوجبُ العِلْمَ الضَّروريَّ، لَمْ يَجِبْ ما

١. في المغني: «المتقدم» بدل «و الحجة».

٢. في المغني: «و متى».

٣. في حاشية بعض النسخ: «لا يخفى ما فيه من الخبط؛ إذ التواتر إنما يفيد العلم الضروري ببيان الرسول والحجة، وإذا لم يستقل البيان بل يفتقر إلى النظر والاستدلال كان الافتقار باقياً مع التواتر أيضاً؛ وهذا مع تواتر البيان، لا إذا تواتر المبيِّن. وفي افتقار البيان مطلقاً إلى النظر نظر؛ فتدبر (ح. س).»

٤. في المغني: - «البيان».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٥٩ - ٦٠.

٦. في حاشية بعض النسخ: «و لا ريب أنَّ العمل بجميع التكاليف واجب، فيجب تحصيل العلم بها، كما سيجيء. فلا يرد أنَّ الوثوق غير واجب؛ إذ ليس لنا إلَّا العمل بما وصل إلينا وثقنا به؛ إذ لا تكليف بما لا نعلمه. و ذلك أنا مكلفون بكلِّ ما أتى به الرسول؛ فتأمل».

تَوَهَّمَتِهِ مِنَ الاستِغْنَاءِ عَنِ الإِمَامِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ وَجُودَ الإِمَامِ لُطْفٌ فِي فِعْلٍ كَثِيرٍ مِنَ الْوَأْجِبَاتِ وَ ارْتِفَاعٍ كَثِيرٍ مِنَ الْمُقْبَحَاتِ، وَ مَا هَذِهِ حَالُهُ تَلَزُّمُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ. وَ إِنْ كَانَ الْأَمْرُ فِي النِّقْلِ عَلَى مَا تَدَّعِيهِ وَ تَقْتَرِحُهُ؛ فَكَيْفَ يَصِحُّ إِطْلَاقُكَ أَنَّ التَّوَاتُرَ إِذَا أَوْجَبَ الْعِلْمَ الضَّرُورِيِّ ارْتَفَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى الْحُجَّةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ؟ ثُمَّ أَوْرَدَ صَاحِبُ الْكِتَابِ كَلَاماً فِي السَّهْوِ يَجْرِي مَجْرَى مَا تَقَدَّمَ فِي بِنَائِهِ عَلَى التَّوَهُّمِ عَلَيْنَا إِيْجَابَ وَجُودِ الإِمَامِ لِحَوَازِ السَّهْوِ فِي طُرُقِ الْمَعَارِفِ^١.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

و تَعَلَّقْهُمْ بِكُلِّ ذَلِكَ يَبْطُلُ؛ لِأَنَّهُ يَوْجِبُ أَنْ لَا يُقْتَصَرُوا عَلَى حُجَّةٍ وَاحِدَةٍ^٢ [و يَلْزَمُهُمْ أَنْ لَا يُجَوِّزُوا الْغَيْبَةَ عَلَيْهِ وَ خَفَاءَ الْمَوْضِعِ وَ الشَّخْصِ وَ] أ^٣ يَلْزَمُهُمْ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَكْلَفٍ مَتَمَكِّناً مِنْهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ....^٤ فَيُقَالُ لَهُ: أَمَّا الزَّمَانُ أَنْ لَا يُقْتَصَرَ عَلَى حُجَّةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَدْ مَضَى مَا فِيهِ مَكْرَراً. فَأَمَّا الْغَيْبَةُ: فَإِنَّا لَمْ نُجَوِّزْهَا مَعَ الْإِخْتِيَارِ، بَلْ مَعَ الْإِلْجَاءِ وَ الْاضْطِرَارِ، وَ الْحُجَّةُ فِيهَا عَلَى الظَّالِمِينَ الَّذِينَ أَخَافُوا الْإِمَامَ وَ أَحْجَوْهُ إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَ الْغَيْبَةِ، وَ لَا حُجَّةَ فِيهَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَ لَا عَلَى الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَأَمَّا تَمَكُّنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ: فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ مُمَكِّنٌ؛ مِنْ حَيْثُ تَمَكَّنُوا مِنْ مُفَارَقَةِ مَا أَحْجَى الْإِمَامَ إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ^٥.

١. الشافعي، ج ١، ص ١٥٣.

٢. في النسخ: «على الحجة الواحدة».

٣. ما بين المعقوفين من المغني.

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦٢.

٥. الشافعي، ج ١، ص ٢٢٤.

قال صاحبُ الكتاب:

و يَلْزَمُهُمْ عَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ^١ وجودُ الإمامِ و ظُهُورُهُ و التَّمَكُّنُ مِنْ مُلَاقَاتِهِ لِإِزَالَةِ هَذَا الْاِخْتِلَافِ، وَ يَلْزَمُهُمْ وجودُ الْحُجَّةِ فِي كُلِّ بَلَدٍ وَ عِنْدَ كُلِّ فَرِيقٍ، وَ يَلْزَمُهُمْ إِبْطَالُ الْفَتَاوَى مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ لَجَوَازِ الْعَلَطِ عَلَيْهِمْ أَوْ عَلَى كَثِيرٍ مِنْهُمْ، وَ أَنْ يَوْجِبُوا أَنْ لَا يُقِيمَ الْحُدُودَ^٢ إِلَّا الْإِمَامُ، وَ لَا يَحْكَمُ إِلَّا هُوَ. وَ فِي ذَلِكَ خُرُوجٌ عَنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ^٣.

فَيُقَالُ لَهُ: أَمَّا وجودُ الإمامِ و ظُهُورُهُ فِي كُلِّ بَلَدٍ، فَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيهِ دُفْعَةً بَعْدَ أُخْرَى.

فَأَمَّا الْفَتَاوَى فَلَا تَبْطُلُ كَمَا ادَّعَيْتَ بَلْ يَتَوَلَّاهَا مَنْ اسْتَوْدَعَ حُكْمَ الْحَوَادِثِ، وَ هُمْ الشَّيْعَةُ بِمَا نَقَلُوهُ عَنْ أُنْمَتِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ مَنْ عَدَلَ عَنْ هَذَا الْمَعْدِنِ الَّذِي بَيَّنَّاهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفْتِي فِي الْأَكْثَرِ إِلَّا بِمَا هُوَ عَامِلٌ فِيهِ عَلَى الظَّنِّ وَ التَّرْجِيمِ^٤.

فَإِنْ قَالَ: هَذَا تَصْرِيحٌ مِنْكُمْ بِاسْتِغْنَاءِ الشَّيْعَةِ بِمَا عَلِمْتَهُ عَنْ إِمَامِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ قَدْ اسْتَفَادَتْ عِلْمَ الْحَوَادِثِ عَمَّنْ تَقْدَمُ ظُهُورُهُ مِنَ الْأَثْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَأَيُّ حَاجَةٍ بِهَا إِلَى هَذَا الْإِمَامِ؟
قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا كَانَ يَجِبُ مَا ظَنَنْتَهُ لَوْ كَانَ مَا اسْتَفَادَتْهُ مِنْ هَذِهِ الْعُلُومِ وَ وَثِقَتْ

١. وَ هِيَ وَجُوبُ قَطْعِ الْاِخْتِلَافِ بِوَاسِطَةِ الْإِمَامِ.

٢. فِي بَعْضِ النُّسخِ وَ الْمَغْنِيِّ: «أَنْ لَا يُفْتِيَ» بِدَلِّ «أَنْ لَا يُقِيمَ الْحُدُودَ».

٣. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٦٧.

٤. «التَّرْجِيمُ» تَفْعِيلٌ مِنَ الرَّجْمِ. وَ مِنَ الْمَجَازِ: رَجَمَهُ؛ أَيِ قَذَفَهُ وَ شَتَمَهُ. وَ رَجَمَ بِالظَّنِّ وَ رَجَمَ بِهِ: رَمَى بِهِ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى وَضَعُوا الرَّجْمَ وَ التَّرْجِيمَ مَوْضِعَ الظَّنِّ، فَقَالُوا: قَالَ ذَلِكَ رَجْماً؛ أَيِ ظَنْناً. وَ حَدِيثٌ مُرْجَمٌ؛ أَيِ مَظْنُونٌ. رَاجِعٌ: أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ، ص ٢٢٣ (رَجْم).

به لا يفتقر إلى كون الإمام من ورائهم، وقد علمنا خلاف ذلك؛ لأنه لولا وجود الإمام مع جواز ترك الثقل على الشيعة والعدول عنه، لم نأمن أن يكون ما أدّوه إلينا بعض ما سمعوه، وليس نأمن وقوع ما هو جائز عليهم مما أشرنا إليه إلا بالقطع على وجود معصوم من ورائهم.

قال صاحب الكتاب:

و بعد، فقد علمنا أن من يعترف بالإمام^١ والحجة قد اختلفوا في مذاهب^٢، فيلزمهم الحاجة إلى إمام آخر يقطع اختلافهم، و ما يوجب الغنى عن ذلك في اختلافهم ينقض ما ذكره من عليهم^٣.

يقال له: ليس نكسر اختلاف من اعترف بالحجة في مذاهب، إلا أنهم لم يختلفوا إلا فيما عليه دليل ذهب عن طريقه بعض وصل إليه بعض، وليس كذلك اختلاف مخالفين فيما لا دليل عليه من الشرعيات، ومن شك فيما ذكرناه كانت المحنة^٤ بيننا وبينه في ذلك^٥.

ثم ذكر الشريف ما ادّعه صاحب المغني من أن أمير المؤمنين عليه السلام وغيره ممن عبر عنهم بالأئمة - كانوا يعتمدون على الاجتهاد و يفتون به، فأجاب عنه بإنكار ذلك كله، و ذكر عنه بعد ذلك شبهة خامسة - أضافها إلينا - و ردّ هذه النسبة و الإضافة و نسب الشبهة إلى بعض أصحابنا فردّها و لم يقرّ بها، ثم قال:

١. في بعض النسخ و المغني: «من يعرف الإمام».

٢. أي في الأحكام.

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦٧.

٤. المحنة: الخبرة. و امتحنه: اختبرته. و امتحن القول: نظر فيه و دبره. لسان العرب، ج ١٣،

ص ٤٠١ (محن).

٥. الشافي، ج ١، ص ٢٤٨.

قال صاحبُ الكتاب:

شبهةٌ أخرى لهم:

و رُبَّما سألوا فقالوا: ما يوجبُ الحاجةَ إلى الرسولِ و النبيِّ - من بيان الشرائع و الدُّعاءِ إلى الطاعةِ، إلى غيرِ ذلك - يوجبُ الحاجةَ إلى مَنْ يَقُومُ مقامَه في حِفْظِ شريعته، و يَسُدُّ مَسَدَه؛ لأنَّا قد عَلِمنا أَنَّهُ لا أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِهِ إِلَّا و قد يَجُوزُ أَنْ لا يَحْفَظَ البعضُ أو الكلُّ، و حالُ جميعهم كحالِ كُلِّ واحدٍ مِنْهم، فلا بُدَّ مِمَّنْ يَقُومُ بِحِفْظِ ذلك، و أن يكونَ معصوماً يُوَمِّنُ مِنْهُ العَلَطُ و السَّهْوُ و الكِتْمَانُ؛ لأنَّ تجويزَ ذلكَ عليه يَنْقُضُ القولَ بأنَّ الشريعةَ لا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ محفوظةً. و في ذلك إثباتُ الحاجةِ إلى إمامٍ في كُلِّ زمانٍ؛ إذ لا فَرْقَ بَيْنَ وجوبِ حِفْظِ الشريعةِ حتَّى لا تَتَدَرَسَ و بَيْنَ وجوبِ مَوْرِدِها^١ أَوَّلًا. فإذا لَمْ يَتِمَّ حِفْظُ ذلكَ إِلَّا بوجودِ إمامٍ معصومٍ، فلا بُدَّ مِنَ القولِ به.

قال:

و اعْلَمْ أَنَّ التَّعَلُّقَ بِذلكَ في أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ حُجَّةٍ في كُلِّ زمانٍ لا يَصِحُّ؛ لأنَّهُ قد يَجُوزُ عِنْدَنَا أَنْ يَخْلُوَ التَّكْلِيفُ^٢ الْعَقْلِيُّ مِنَ الشَّرْعِيِّ عَلَى ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ، فإذا لَمْ يَكُنْ شَرَعٌ لَمْ تَجِبِ الحاجةُ إلى حُجَّةٍ في الزمانِ. و إِنَّمَا يُمَكِّنُ التَّعَلُّقُ بِذلكَ في أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ حُجَّةٍ بَعْدَ وجودِ الرُّسُلِ، و هذا أَيْضاً لا يَصِحُّ؛ لأنَّ في الرُّسُلِ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يُكَلَّفَ أداءَ الشريعةِ

١. في بعض النسخ: «مؤدِّها».

٢. في المغني: «عندنا خلو التكليف».

إِلَى مَنْ شَاهَدَهُ وَ لَا تَكُونُ شَرِيعَتُهُ مُؤَيَّدَةً، بَلْ تَكُونُ مَخْصُوصَةً بِزَمَانِهِ
وَقَوْمِهِ [فَمِنْ أَيْنَ بَعْدَ الرُّسُلِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِمَامٍ وَ حُجَّةٍ؟] ... إِلَى
آخِرِ كَلَامِهِ^١.

يُقَالُ لَهُ: مَا تَرَاكَ تَخْرُجُ فِيهَا تَحْكِيهِ مِنْ طُرُقِنَا وَ أَدَلَّتِنَا عَنْ إِيرَادِ مَا لَا نَعْتَمِدُهُ
جُمْلَةً وَ لَا نَرْتَضِيهِ دَلَالَةً وَ طَرِيقَةً، أَوْ إِيرَادِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ بَعْضُنَا وَ لَا يَرْتَضِيهِ أَكْثَرُنَا وَ لَا
الْمَحْقُقُونَ مِنَّا، أَوْ تَحْرِيفِ الْمَعْتَمَدِ وَ تَنْحِيَتِهِ وَ إِزَالَتِهِ عَنْ نَظْمِهِ وَ تَرْتِيهِ، أَوْ حِكَايَةِ
لَفْظٍ رُبَّمَا عَبَّرَ بِهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَ تَفْسِيرِهِ عَلَى خِلَافِ الْمُرَادِ وَ ضِدِّ الْعَرَضِ.
فَأَمَّا هَذِهِ الطَّرِيقَةُ الَّتِي حَكَيْتَهَا آيَفَاءً، فَتَرْتِيبُ الاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى خِلَافِ مَا رَتَبْتَهُ؛
وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ شَرِيعَةَ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ مُؤَيَّدَةٌ غَيْرُ مَنْسُوخَةٍ، وَ مُسْتَمِرَّةٌ
غَيْرُ مَنْقُطِعَةٍ، وَ أَنَّ التَّعَبُّدَ بِهَا غَيْرُ مَنْقَطِعٍ لِأَزْمٍ لِلْمَكْلُفِينَ إِلَى أَوَانِ قِيَامِ السَّاعَةِ،
وَ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ حَافِظٍ؛ لِأَنَّ تَرْكَهَا بِغَيْرِ حَافِظٍ إِهْمَالٌ لِأَمْرِهَا، وَ تَكْلِيفٌ لِمَنْ تُعْبَدُ بِهَا
مَا لَا يُطِيقُ.

وَلَيْسَ يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْحَافِظُ مَعْصُومًا، أَوْ غَيْرَ مَعْصُومٍ.
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْصُومًا لَمْ يُمْنَ تَغْيِيرُهُ وَ تَبْدِيلُهُ^٢ وَ فِي جَوَازِ ذَلِكَ عَلَيْهِ - وَ هُوَ
الْحَافِظُ لَهَا - رُجُوعٌ إِلَى أَنَّهَا غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تُحْفَظَ
بِمَنْ جَائِزٌ عَلَيْهِ التَّغْيِيرُ وَ التَّبْدِيلُ وَ الزَّلَلُ وَ الْخَطَأُ، وَ بَيْنَ أَنْ لَا تُحْفَظَ جُمْلَةً إِذَا كَانَ
مَا يُوْدِّي إِلَيْهِ الْقَوْلُ بِتَجْوِيزِ تَرْكِ حِفْظِهَا يُوْدِّي إِلَيْهِ حِفْظُهَا بِمَنْ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ.
وَ إِذَا ثَبَّتَ أَنَّ الْحَافِظَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا، اسْتَحَالَ أَنْ تَكُونَ مَحْفُوظَةً بِالْأَمَةِ
وَ هِيَ غَيْرُ مَعْصُومَةٍ، وَ الْخَطَأُ جَائِزٌ عَلَى أَحَادِهَا وَ جَمَاعَتِهَا، وَ إِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٦٩ - ٧٠.

٢. أي تغيير الشريعة و تبديل الأحكام.

الحافظُ هو الأمة، فلا بُدَّ من إمامٍ معصومٍ حافظٍ لها.

و هذا على خلافٍ ما ظنَّه صاحبُ الكتاب؛ لأنَّ مَنْ أَحَسَّنَ الظَّنَّ بأصحابنا لا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَهَّمَ عَلَيْهِمُ الاستدلالَ بهذه الطريقة - مع تصريحهم في إثباتها بما يوجبُ الاختصاصَ بشريعتنا هذه - على وجوبِ الإمامةِ في كُلِّ عصرٍ وأوانٍ وقَبْلَ ورودِ الشرع.

فإن قال: وأيُّ فائدةٍ في الاستدلالِ على وجوبِ الإمامةِ بعدَ نبينا صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم ونَحْنُ مُتَّفِقُونَ على وجوبها بعده؟

قيلَ له: ليس الاتفاقُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ يوجبُ رَفْعَ الخِلافِ مِنْ جميعِ فِرَقِ الأمة، وقد عَلِمْنَا أَنَّ في الأمةِ مَنْ يُخَالِفُ في وجوبِ الإمامةِ بعدَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وآله؛ فليسَ يَمْتَنِعُ أَنْ نُحَاجَّجَهُ بما ذَكَرناه.

و بعدُ، فلو كانَ الوفاقُ مِنْ جميعِ الأمةِ ثابتاً في وجوبِ الإمامةِ، لَمْ يَكُنْ وفاقاً على طريقتنا التي ذَكَرناها؛ لأنَّا نوجبُ الإمامةَ بهذه الطريقةِ مِنْ جهةِ حِفْظِ الشريعةِ، وهذا يُخَالِفُنَا فيه الكُلُّ.

قال صاحبُ الكتاب:

فعندَ ذلكَ يُقالُ لهم: إنَّ شريعةَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم وإنَّ كانَ لا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ محفوظةً؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهَا لا تَحْصُلُ محفوظةً إلَّا

١. كآبي بكر الأصم من المعتزلة والخوارج، فقد كانوا يقولون بذلك و يذهبون إلى أنه لا حاجة إلى الإمام، و جعلوا شعارهم «لا حكم إلَّا لله» و مرادهم: لا إمرة إلَّا لله، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «كلمة حق يراد بها باطل، نعم إنه لا حكم إلَّا لله، ولكن هؤلاء يقولون: لا إمرة إلَّا لله...». راجع: نهج البلاغة، ص ٨٢، الخطبة ٤٠؛ أصول الايمان، ص ٢٢٧؛ تلخيص المحصل، ص ٤٠٦؛ شرح المواقف لللاجي، ج ٨، ص ٣٤٥؛ اللوامع الالهية للفاضل المقداد، ص ٣٢١.

بالإمام المعصوم؟ و هل عَوَّلْتُمْ فِي ذَلِكَ إِلَّا عَلَى دَعْوَى فِيهَا تُخَالَفُونَ؟
و يُقَالُ لَهُمْ: هَلَّا^١ جَوَزْتُمْ أَنْ تَصِيرَ مُحْفُوظَةً بِالتَّوَاتُرِ، كَمَا صَارَتْ
وَاصِلَةً^٢ إِلَى مَنْ غَابَ عَنِ الرَّسُولِ فِي زَمَنِهِ بِطَرِيقِ التَّوَاتُرِ؟ فَإِنْ مَنَعُوا
مِنْ ذَلِكَ، لَزِمَهُمْ إِثْبَاتُ حُجَّةٍ وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَيٌّ كَمَا يَقُولُونَ بِإِثْبَاتِهِ
بَعْدَ وَفَاتِهِ؛ إِذِ الْعِلَّةُ وَاحِدَةٌ. وَ مَتَى قَالُوا فِي حَالِ حَيَاتِهِ: إِنَّهُ يَصِلُ^٣ إِلَى
مَنْ غَابَ عَنْهُ بِالتَّوَاتُرِ، فَكَذَلِكَ مِنْ بَعْدُ [و مَتَى طَعَنُوا فِي التَّوَاتُرِ، بَطَلَ
عِلَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ فِي الْوَجْهَيْنِ]^٤.

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا قَوْلُكَ: «و هل عَوَّلْتُمْ إِلَّا عَلَى دَعْوَى فِيهَا تُخَالَفُونَ؟» فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ
الْحَافِظَ لَيْسَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْأُمَّةُ أَوْ الْإِمَامَ، وَ أَبْطَلْنَا أَنْ تَكُونَ الْأُمَّةُ هِيَ
الْحَافِظَةُ، فَلَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ الْحِفْظِ بِالْإِمَامِ، وَإِلَّا وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الشَّرِيعَةُ مُهْمَلَةً.
فَأَمَّا الْإِزَامُكُ لَنَا تَجْوِيزَ حِفْظِهَا بِالتَّوَاتُرِ، عَلَى حَدِّ مَا كَانَتْ تَصِلُ الْأَخْبَارُ فِي حَيَاةِ
الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِلَى مَنْ غَابَ عَنْهُ، فَقَدْ رَضِينَا بِذَلِكَ، وَ قَنِعْنَا بِأَنْ
نُوجِبَ فِي وَصُولِ الشَّرِيعَةِ إِلَيْنَا بَعْدَ وَفَاةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَا نُوجِبُهُ فِي
وَصُولِهَا إِلَى مَنْ غَابَ عَنْهُ فِي حَيَاتِهِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهَا كَانَتْ تَصِلُ إِلَى مَنْ بَعْدَ عَنْهُ
صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِتَقْلٍ هُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ وَرَائِهِ، وَ قَائِمٌ بِمُرَاعَاتِهِ، وَ تَلَاْفِي مَا
ثَلِمَ فِيهِ مِنْ غَلْطٍ وَ زَلَلٍ، وَ تَرَكِ الْوَاجِبِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ وَرَاءِ مَا يُنْقَلُ إِلَيْنَا بَعْدَ
وَفَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ شَرِيعَتِهِ مَعْصُومٌ يَتَلَاْفِي مَا يَجْرِي فِي الشَّرِيعَةِ مِنْ زَلَلٍ

١. في المغني: - «هلا».

٢. في المغني: «كما كان واصلاً» بدل «كما صارت واصلة».

٣. في المغني: «نقل».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٠. و ما بين المعقوفين من المصدر.

و تَرَكِ الْوَاجِبَ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي حَيَاتِهِ، وَإِلَّا فَقَدْ اخْتَلَفَ الْحَالَانِ، وَبَطَلَ حَمْلُكَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى.

فَأَمَّا قَوْلُكَ: «لَزِمَهُمْ إِثْبَاتُ حُجَّةٍ وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَيٌّ» فَعَجِيبٌ؛ وَأَيُّ حُجَّةٍ هُوَ أَكْبَرُ مِنَ النَّبِيِّ الْمَعْصُومِ الْمُؤَيَّدِ بِالْمَلَائِكَةِ وَالْوَحْيِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ؟! وَكَيْفَ تَنْظُرُ أَنَا إِذَا أَوْجَبْنَا أَنْ يَكُونَ وَرَاءَ الْمُتَوَاتِرِينَ حُجَّةً، أَنْ لَا نَكْتَفِيَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهُوَ سَيِّدُ الْحُجَجِ فِي ذَلِكَ؟!

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: خَبَرْنَا عَنْ الْحُجَّةِ وَالْإِمَامِ الَّذِي يَحْفَظُ الشَّرْعَ؛ أَيْوَدِّيهِ^١ كُلَّهُ^٢ إِلَى الْكُلِّ أَوْ إِلَى الْبَعْضِ؟ وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَلْقَاهُ الْكُلُّ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُوَدِّيَ إِلَى الْبَعْضِ.

قِيلَ لَهُمْ: أَوْ فَلَيسَ الشَّرْعُ يَصِلُ إِلَى الْبَاقِينَ^٣ بِالتَّوَاتُرِ؟ فَهَلَّا جَوَّزْتُمْ وَصُولَ شَرْعِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَيْنَا بِمِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَیُسْتَغْنَى عَنْ الْحُجَّةِ كَمَا يُسْتَغْنَى عَنْ حُجَجٍ يَنْقُلُونَ الشَّرْعَ عَنْ الْحُجَّةِ؟^٤

يُقَالُ لَهُ: الْإِمَامُ عِنْدَنَا مُؤَدِّ لِلشَّرْعِ إِلَى الْكُلِّ؛ فَبَعْضُهُ مُشَافِهَةٌ، وَبَعْضُهُ بِالنَّقْلِ الَّذِي هُوَ مِنْ وَرَائِهِ، فَمَتَى لَمْ يُوَدِّ وَوَقَعَ تَفْرِيطٌ فِيهِ مِنَ النَّاqِلِينَ تَلَاْفَاهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِنَاقِلٍ سِوَاهُمْ، فَإِنْ أَلَزَمْتَ فِي نَقْلِ الشَّرِيعَةِ مِثْلَ هَذَا فَمَا نَابَاهُ، بَلْ هُوَ الَّذِي نَدْعُو إِلَيْهِ

١. فِي الْمَغْنِيِّ: «لِيُوَدِّيَهُ».

٢. فِي الْمَغْنِيِّ وَالْمَطْبُوعِ: - «كُلَّهُ».

٣. فِي الْمَغْنِيِّ: «إِلَى النَّاسِ».

٤. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٧٠ - ٧١.

و نَحْدُو^١ عَلَى اعتقاده، و هو أن تَكُونُ الشريعةُ منقولةً، و وَرَاءَ الناقِلِينَ حَافِظٌ لَهَا، و مُرَاعٍ لِمَا يَعْرِضُ فِيهَا، و مُتَلَاَفٍ لِمَا يُفَرِّطُ فِيهِ الناقِلُونَ و يَعْدِلُونَ عَنِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِمْ فِي أَدَائِهِ^٢.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: يَجِبُ عَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ^٣ فِي هَذَا الزَّمَانِ - و الْإِمَامُ مَفْقُودٌ أَوْ غَائِبٌ - أَنْ لَا نَعْرِفَ الشريعةَ. ثُمَّ لَا يَخْلُو حَالُنَا مِنْ وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ نَكُونَ مَعْذُورِينَ و غَيْرَ مَكْلَفِينَ لَذَلِكَ، فَإِنْ جَازَ ذَلِكَ فِينَا لِيَجُوزَ فِي كُلِّ عَصْرِ بَعْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ، وَ ذَلِكَ يُغْنِي عَنِ الْإِمَامِ وَ يُبْطِلُ عِلَّتَهُمْ^٤.

و إِنْ قَالُوا: بَلْ نَعْرِفُ الشريعةَ لَا مِنْ قَبْلِ الْإِمَامِ.

قِيلَ لَهُمْ: فَبَآيَ وَجْهِ يَصِحُّ أَنْ نَعْرِفَهَا، يَجِبُ جَوَازُ مِثْلِهِ فِي سَائِرِ الْأَعْصَارِ، وَ فِي ذَلِكَ الْغِنَى عَنِ الْإِمَامِ فِي كُلِّ عَصْرٍ [و لَا يُمْكِنُهُمُ الْقَوْلُ بَأَنَّا لَا نَعْرِفُ الشَّرْعَ وَ لَا يُمْكِنُنَا مَعْرِفَتُهُ وَ مَعَ ذَلِكَ لَا نُعْذَرُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ]^٥.

يُقَالُ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْفِرْقَةَ الْمُحَقَّقةَ الْقَائِلَةَ بِوُجُودِ الْإِمَامِ الْحَافِظِ لِلشريعةِ هِيَ

١. نحدو، أي نحت، كأنه مأخوذ من حدو الإبل، أي سوقها والغناء لها و زجرها خلفها. راجع:

لسان العرب، ج ١٤، ص ١٦٨ (حد).

٢. الشافي، ج ١، ص ٢٦٦.

٣. و هي حفظ الشريعة بوجود الإمام.

٤. في المغني: «عليهم» و هو تصحيف واضح.

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧١. و ما بين المعقوفين من المصدر.

عارفة بما نُقِلَ مِنَ الشَّرِيعَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَما لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ
فَبِمَا نُقِلَ عَنِ الْأَثْمَةِ الْقَائِمِينَ بِالْأَمْرِ بَعْدَهُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - وَوَاتِقَةً بَأَنْ شَيْئاً مِنَ
الشَّرِيعَةِ يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ لَمْ يُخَلَّلْ بِهِ؛ مِنْ أَجْلِ كَوْنِ الْإِمَامِ مِنْ وَرَائِهَا. وَبَيَّنَّا أَنَّ مَنْ
خَالَفَ الْحَقَّ وَضَلَّ عَنْ دِينِ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي ارْتَضَاهُ لَا يَعْرِفُ أَكْثَرَ الشَّرِيعَةِ؛
لِعُدُولِهِ عَنِ الطَّرِيقِ الَّذِي يُوَصِّلُ إِلَى الْعِلْمِ بِهَا، وَلَا يَتَّقُ بَأَنْ شَيْئاً مِمَّا يَلْزَمُهُ مَعْرِفَتُهُ
لَمْ يَنْطَوِ عَنْهُ وَإِنْ أَظْهَرَ الثَّقَّةَ مِنْ نَفْسِهِ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَنْ هَذَا حُكْمُهُ مَعْذوراً؛
لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ.

فَأَمَّا قَوْلُكَ: «إِنْ قَالُوا: بَلْ نَعْرِفُهَا لَا مِنْ قِبَلِ الْإِمَامِ» فَإِنْ أَرَدْتَ إِمَامَ زَمَانِنَا، فَقَدْ بَيَّنَّا
أَنَّا قَدْ عَرَفْنَا أَكْثَرَ الشَّرِيعَةِ بَيَّانٍ مِمَّنْ تَقَدَّمَ مِنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي
الْغِنَى عَنْهُ فِي الشَّرِيعَةِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي قَدْ تَرَدَّدَ فِي كَلَامِنَا مِرَاراً.

وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّا نَعْرِفُ الشَّرِيعَةَ لَا مِنْ قِبَلِ إِمَامٍ فِي الْجُمْلَةِ بَعْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى بُطْلَانِ ذَلِكَ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ
الشَّرِيعَةِ لَوْلَا مَا نُقِلَ عَنِ الْأَثْمَةِ مِنَ آلِ الرَّسُولِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَوَاتِقَةً بَأَنْ شَيْئاً مِنَ
الْبَيَانِ لَمَّا عُرِفَ الْحَقُّ مِنْهُ، وَأَنَّ مَنْ عَوَّلَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الظَّنِّ فَقَدْ خَبَطَ^١ وَضَلَّ
عَنِ الْقَصْدِ. وَبَيَّنَّا أَيْضاً أَنَّ جَمِيعَ الشَّرِيعَةِ لَوْ كَانَ مَنْقُولاً عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَقِفْ مِنْهَا شَيْءٌ عَلَى بَيَانِ الْأَثْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لِغَيْرِهِ، لَكَانَتْ
الْحَاجَةُ إِلَيْهِمْ فِيهَا قَائِمَةً؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ يَجُوزُ عَلَى مَنْ نَقَلَهَا فَعَلِمْنَاهَا أَنَّ لَا يَنْقُلُهَا،
وَبَعْدَ أَنْ نَقَلَهَا أَنْ يَعْدِلَ عَنْ نَقْلِهَا فَلَا يُعْلَمُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ^٢.

١. خَبَطَ، أَي سَارَ عَلَى غَيْرِ هُدًى، وَمِنْهُ قِيلَ: خَبَطَ عَشْوَاءَ، وَهِيَ النَّاقَةُ الَّتِي فِي بَصَرِهَا ضَعْفٌ إِذَا
مَشَتْ لَا تَتَوَقَّى شَيْئاً. رَاجِعٌ: الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ١١٢١؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٠، ص ٢٢٩ (خبط).

٢. أَي وَ يَجُوزُ عُدُولُهُ عَنِ النُّقْلِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ الْمَنْقُولُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

و قد تَكَرَّرَ هذا المَعْنَى مِنَّا دُفْعَةً بَعْدَ أُخْرَى، و العُذْرُ فِيهِ لَنَا مَا اسْتَعْمَلَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ مِنْ تَرْدَادِ التَّعْلُقِ بِالشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَ تَكَرَّارِهِ مِرَاراً.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَإِنْ قَالُوا: لَيْسَ كُلُّ مَا شَرَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ ثَابِتاً بِالتَّوَاتُرِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ مَا تَعَلَّقْتُمْ بِهِ؟^١

قِيلَ لَهُمْ: إِنَّا أَرَدْنَا أَنْ نَبَيِّنَ أَنَّ حِفْظَ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ بِالتَّوَاتُرِ، وَأَنَّ ذَلِكَ يُسْقِطُ عِلَّتَهُمْ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ بِالْحَاجَةِ إِلَى الْإِمَامِ إِنَّمَا يُمَكِّنُ مَتَى ثَبَّتَ لَهُمْ أَنَّ حِفْظَ الشَّرِيعَةِ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِهِ، فَإِذَا أَرَيْنَاهُمْ أَنَّهُ يُمَكِّنُ بغيرِهِ فَقَدْ بَطَلَتِ الْعِلَّةُ. فَأَمَّا أَنْ نَقُولَ فِي جَمِيعِ الشَّرِيعَةِ^٢ أَنَّهُ مُحْفُوظٌ بِالتَّوَاتُرِ، فَبَعِيدٌ، بَلْ فِيهَا مَا نُقِلَ بِالتَّوَاتُرِ، وَ فِيهَا مَا تَلَقَّتهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ^٣ وَ أَجْمَعَتَ عَلَيْهِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا بِالدَّلِيلِ أَنَّهُمْ لَا يُجْمَعُونَ عَلَى خَطَأٍ، وَ فِيهَا مَا يَثْبُتُ^٤ بِالْكِتَابِ الْمَنْقُولِ بِالتَّوَاتُرِ، وَ فِيهَا مَا يَثْبُتُ بِخَبَرٍ يُعْلَمُ صَحَّتُهُ بِاسْتِدْلَالٍ^٥ عَلَى مَا يَبْنَاهُ مِنْ قَبْلُ، وَ فِيهَا مَا يَثْبُتُ بِطَرِيقَةِ الاجْتِهَادِ مِنْ قِيَاسٍ وَ خَبَرٍ وَاحِدٍ.

١. في المطبوع: «شرع».

٢. وهو الاستغناء عن الإمام بالتواتر.

٣. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: «الشرع».

٤. في المغني: «فلا» بدل «فبعيد».

٥. في المغني: «فيه». وهكذا أيضاً في الموارد الآتية في العبارة.

٦. في المغني: «و فيه ما نقلته الأمة» بدل «و فيها ما تلقت الأمة بالقبول».

٧. في المغني: «و فيه ما ثبت». وهكذا أيضاً في الموارد الآتية.

٨. في المغني: «بخبر تقام صحته بالاستدلال و اكتساب» بدل «بخبر يعلم صحته باستدلال». و

قال محقق المغني في الهامش: «العلها» و «الاكتساب». و في «ج»: «بالاستدلال» بدل «باستدلال».

وَكُلُّ ذَلِكَ يُسْتَعْنَى فِيهِ عَنِ الْإِمَامِ^١.

يُقَالُ لَهُ: لَيْسَ يَنْفَعُكَ إِمَّاكَ التَّوَاتُرِ بِجَمِيعِ الشَّرِيعَةِ إِذَا أَقَرَّرْتَ بِأَنَّ أَكْثَرَهَا أَوْ بَعْضَهَا لَا تَوَاتُرَ فِيهِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مَعْتَرِضاً لِلطَّرِيقَةِ الَّتِي نَحْنُ فِي نُصْرَتِهَا وَأَنْتَ فِي نَقْضِهَا، وَلَا قَادِحاً فِي اسْتِمْرَارِهَا؛ لِأَنَّا فِي الاسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَوْ جَبْنَا الْحَاجَةَ إِلَى الْإِمَامِ فِي الشَّرِيعَةِ لِأَمْرِ يَخْصُصُهَا، وَلِأَحْوَالِ هِيَ عَلَيْهَا، تَقْتَضِي الْحَاجَةَ إِلَيْهِ فِيهَا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ جَمِيعُ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْهَا مُتَوَاتِراً فَقَدْ ثَبَّتَ الْحَاجَةَ إِلَى حُجَّتِهِ، وَلَا عِتْبَارَ بِإِمَّاكَ التَّوَاتُرِ فِي جَمِيعِهَا. عَلَى أَنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ التَّوَاتُرَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُحْفَظَ بِهِ الشَّرِيعَةُ، وَاسْتَقْصَيْنَاهُ وَأَحْكَمْنَاهُ.

فَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَلَا حُجَّةَ فِيهِ إِذَا لَمْ يَقْطَعْ عَلَى أَنَّ فِي جُمْلَةِ الْمُجْمَعِينَ مَعْصُوماً يَوْمُنُ غَلْطُهُ وَزَلُّهُ؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ يَجُوزُ عَلَى أَحَادِ الْأُمَّةِ وَجَمَاعَاتِهَا، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اجْتِمَاعُهَا عَاصِماً لَهَا، وَلَا مُؤَمِّناً مِنْ وَقُوعِ الْخَطَأِ مِنْهَا، وَمَنْ هَذِهِ حَالُهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْفَظَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ شَرْعاً.

فَأَمَّا الْكِتَابُ: فَلَيْسَ يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ فِي حِفْظِ الشَّرْعِ^٢؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الشَّرَائِعِ^٣ لَيْسَ فِي صَرِيحِهِ بَيَانُهَا عَلَى التَّفْصِيلِ وَالتَّحْدِيدِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ لَا يُتَرْجَمُ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَا يُنْبِئُ عَنْ مَعْنَاهُ وَتَأْوِيلِهِ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُتَرْجِمٍ وَمُبَيِّنٍ؛ فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٢.

٢. في حاشية بعض النسخ: «ألا ترى أنَّ الثاني - مع منعه عن إحضار الدواة والكتف بحضرة النبي صلى الله عليه وآله، مخافة كتابته النص على الوصي، معتذراً بكفاية كتاب الله سبحانه - كان في كثير من الحوادث متحيراً؛ إما سائلاً وإما مخترعاً؟ واشتغال الكتاب لكل حكم من الأحكام لا ينافي ذلك؛ فتدبر (ح. س).»

٣. يريد الأحكام.

٤. يترجم: يبين. وَ تَرْجَمَ فَلَا نَ كَلَامَهُ: إِذَا بَيَّنَّه أَوْ ضَحَّه. المصباح المنير، ص ٧٤ (ترجم).

الرسول صَلَّى الله عليه وآله، لَمْ يَدْفَعْ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ لِمَنْ لَمْ يُشَاهِدِ الرَّسُولَ مِنْ أَنْ يَتَّصِلَ ذَلِكَ بِهِ، وَ يَكُونَ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَتِهِ؛ فَإِنْ كَانَ الطَّرِيقُ هُوَ التَّوَاتُرُ أَوْ الإِجْمَاعُ فَقَدْ مَضَى مَا فِيهِمَا، وَ هَذَا يَوْجِبُ الرَّجُوعَ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حُجَّةٍ مَبْلُغٍ لِمَا يَقَعُ مِنْ بَيَانِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِلْكِتَابِ.

فَأَمَّا الاجتهادُ و القياسُ: فَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى بُطْلَانِهِمَا فِي الشَّرِيعَةِ وَ أَنَّهُمَا لَا يَتَّجَانِ عِلْمًا وَ لَا فَائِدَةً، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُحْفَظَ بِهِمَا الشَّرِيعَةُ.

وَحَالُ أَخْبَارِ الْآحَادِ فِي فَسَادِ حِفْظِ الشَّرِيعَةِ بِهَا أَظْهَرُ مِنْ كَثِيرٍ مِمَّا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهَا لَا تَوْجِبُ عِلْمًا. وَ هِيَ أَيْضًا مُتَكَافِئَةٌ مُتَقَابِلَةٌ، وَ وَارِدَةٌ بِالْمُخْتَلَفِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَ الْمُتَضَادِّ. وَ مَا يُعْتَمَدُ فِي قَرَائِنِهَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى طَرِيقَةِ خُصُومِنَا الإِجْمَاعَ أَوْ الْقِيَاسَ، وَ لَيْسَ مُطَابَقَةً شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَهَا بِمَوْجِبٍ لَصَحَّتِهَا وَ الْقَطْعِ عَلَيْهَا.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ أَهْلَ التَّوَاتُرِ وَ إِنْ كَانُوا حُجَّةً، فَقَدْ يَصِحُّ عَلَيْهِمُ السَّهْوُ عَمَّا يَنْقُلُونَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، أَوْ فِي كُلِّ حَالٍ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ حَافِظٍ يُزِيلُ سَهْوَهُمْ، وَ يَنْبُتُهُ عَلَى كِتْمَانِهِمْ، وَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ.

قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ أَهْلَ التَّوَاتُرِ عِلْمُهُمْ بِهِ ضَرُورِيٌّ لَا يَزُولُ بِعِلْمِهِمْ، بَلِ الْقَدِيمُ تَعَالَى يَفْعَلُهُ فِيهِمْ، وَ كِمَالُ الْعَقْلِ فِي الْجَمْعِ الْعَظِيمِ يَتَّقِضِي أَنْ لَا يَنْسَوَامَا حَلَّ هَذَا الْمَحَلِّ. وَ لَوْ جَاَزَ السَّهْوُ فِي ذَلِكَ لَمْ نَأْمَنْ^٢ مِنْ حُصُولِ السَّهْوِ فِي عِلْمِهِمْ بِالْمُشَاهَدَاتِ، وَ هَذَا يُحِيلُ^٣ مَعْرِفَتَنَا بِالْبُلْدَانِ وَ الْمُلُوكِ، وَ

١. في المغني: + «الذي ينقله».

٢. وفي المغني: «لم يؤمن» و لم ترد فيه كلمة «من» بعده.

٣. في المغني: «فتحيل».

فَسَادُ ذَلِكَ يُبْطِلُ مَا قَالُوهُ. وَ يَجِبُ أَنْ لَا يُؤْمَنَ فِيمَنْ لَا يَعْرِفُ الْإِمَامَ أَنْ لَا يَعْرِفَ الصَّلَاةَ وَالصَّيَامَ وَالْأُمُورَ الظَّاهِرَةَ فِي الشَّرِيعَةِ. بَلْ كَانَ يَجِبُ تَجْوِيزُ الْإِخْلَالِ فِي نَقْلِ الْقُرْآنِ، وَ تَقْلِ كَوْنِ الرَّسُولِ فِي الدُّنْيَا وَ ثُبُوتِ أَعْلَامِهِ. [و بَطْلَانُ ذَلِكَ يَبَيِّنُ فَسَادَ هَذَا الْقَوْلِ].^١

يُقَالُ لَهُ: لَيْسَ كُلُّ مَا عَلِمَ ضَرُورَةً لَا يَصِحُّ أَنْ يُسَهَى عَنْهُ، وَإِنَّمَا يُسْتَبَعَدُ سَهْوُ الْعَاقِلِ وَالْعَقْلَاءِ فِي الْعُلُومِ الَّتِي هِيَ مِنْ كَمَالِ عَقُولِهِمْ، كَالْعِلْمِ بِأَنَّ الْاِثْنَيْنِ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدِ، وَأَنَّ الشُّبْرَ لَا يَطَابِقُ الذَّرَاعَ، وَالْمَوْجُودَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا أَوْ مُحَدَّثًا، إِلَى مَا شَاكَلَ هَذِهِ الْعُلُومَ وَهِيَ كَثِيرَةٌ، أَوْ فِيمَا تَكَرَّرَ عِلْمُهُمْ بِهِ وَمَشَاهِدَتْهُمْ لَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَشَاهِدَاتِ، كَامْتِنَاعِ سَهْوِ الْعَاقِلِ عَنْ اسْمِهِ، وَ مَا يَتَكَرَّرُ عِلْمُهُ بِهِ وَ إِدْرَاكُهُ لَهُ مِنْ لِبَاسِهِ وَ أَعْضَائِهِ.

و لَيْسَ بِمُنْكَرٍ أَنْ يَسْهَوَ الْعَاقِلُ فِي أَشْيَاءَ مَخْصُوصَةٍ وَ إِنْ عَلِمَهَا ضَرُورَةً إِذَا كَانَتْ خَارِجَةً عَمَّا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَسْهَوُ عَمَّا أَكَلَهُ فِي أَمْسِهِ، وَصَنَعَهُ فِي عُمُرِهِ، وَ إِنْ كَانَ عِلْمُهُ بِذَلِكَ عِنْدَ حُصُولِهِ ضَرُورِيًّا؛ فَكَيْفَ أَحَلَّتْ^٢ عَلَى أَهْلِ التَّوَاتُرِ السَّهْوَ مِنْ حَيْثُ عَلِمُوا مَا تَوَاتَرُوا بِهِ ضَرُورَةً؟!

فَإِنْ عَنِيَتْ بِمَا ذَكَرْتَهُ إِحَالَةَ السَّهْوِ عَلَى جَمِيعِهِمْ أَوْ عَلَى الْجَمْعِ الْعَظِيمِ مِنْهُمْ، فَهُوَ مِمَّا لَا نَابَاهُ وَ لَا يَنْفَعُكَ، وَ قَدْ تَقَدَّمَ فِي كَلَامِنَا أَنَّ الْعَادَاتِ قَاضِيَةٌ بِامْتِنَاعِ السَّهْوِ عَلَى الْأَمَمِ الْعَظِيمَةِ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ وَ إِنْ كَانَ بَاطِلًا لَمْ يُسْقِطْ عَنْكَ مَا بَيَّنَّا لُزُومَهُ؛ لِأَنَّهُ وَ إِنْ امْتَنَعَ السَّهْوُ عَلَى الْمُتَوَاتِرِينَ جَمِيعًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ عَمَّا تَقْلُوهُ، فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَسْهَوَ بَعْضُهُمْ عَنْهُ فِي حَالٍ، وَ بَعْضٌ فِي

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٢. و الزيادة من المصدر.

٢. أي جعلته محالاً.

حالٍ أُخرى، إلى أن يخرج الخبرُ من أن يكون متواتراً، وهذا أيضاً ممّا قد تقدّم.
 وَهَبَ أَنْ السَّهْوُ لَا يَجُوزُ عَلَى الْمُتَوَاتِرِينَ فِي جَمَاعَاتِهِمْ وَلَا فِي أَحَادِهِمْ -
 حَسَبَ مَا ادَّعَيْتَ - مَا الْمَانِعُ مِنْ عُذُولِهِمْ عَنِ النُّقْلِ تَعَمُّدًا لِبَعْضِ الْأَغْرَاضِ
 وَالِدُّوَاعِي؟ وَقد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ مِنْ كِتَابِنَا جَوَازَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَأَنْ فِي جَوَازِهِ بُطْلَانُ
 كَوْنِهِمْ حُجَّةً، وَصِحَّةُ مَا نَدَّهَبُ إِلَيْهِ مِنْ وَجُودِ إِمَامٍ حَافِظٍ لِلشَّرِيعَةِ.
 فَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ بِالْبُلْدَانِ وَالْمُلُوكِ: فَمُخَالَفَةٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَإِلْزَامُكُ لَنَا الشُّكَّ فِي أَمْرِهَا
 لَا يَلْزَمُنَا.

أَمَّا السَّهْوُ عَنِ الْبُلْدَانِ وَالظَّاهِرِ الشَّائِعِ مِنْ أَخْبَارِ الْمُلُوكِ، فَإِنَّا لَا نُجِيزُهُ؛ لِمَا
 قَدَّمْنَاهُ فِي كَلَامِنَا أَيْفَاءً مِنْ اسْتِحَالَةِ السَّهْوِ عَلَى الْعُقْلَاءِ فِيَمَا تَكَرَّرَ عِلْمُهُمْ بِهِ
 وَإِدْرَاكُهُمْ لَهُ. وَلِحَقِّ هَذَا الْقِسْمِ - مِنْ حَيْثُ تَكَرَّرَ الْعِلْمُ بِهِ - بِالْقِسْمِ الَّذِي أَحَلَّنَا سَهْوَ
 الْعُقْلَاءِ عَنْهُ.

وَأَمَّا تَعَمُّدُ الْعُقْلَاءِ كِتْمَانَ أَمْرِ الْبُلْدَانِ - قِيَاسًا عَلَى جَوَازِ كِتْمَانِ الْعِبَادَاتِ
 وَالشَّرَائِعِ عَلَى الْأُمَّةِ - فَيَسْتَحِيلُ؛ لِأَنَّهُ لَا دَاعِيَ لِلْعُقْلَاءِ - إِلَى كِتْمَانِ أَمْرِ الْبُلْدَانِ
 وَمَا أَشْبَهَهَا - يُعْرِفُ وَلَا غَرَضٌ^١، بَلْ كُلُّ دَاعٍ مَعْقُولٍ يَدْعُو إِلَى نَقْلِهَا وَنَشْرِ خَبَرِهَا؛
 لِأَنَّهُ تَصَرُّفُ النَّاسِ فِي تِجَارَاتِهِمْ وَأَسْفَارِهِمْ وَكَثِيرٍ مِنْ مَعَاشِهِمْ يَقْتَضِي نَقْلَ ذَلِكَ،
 وَيُوجِبُ أَنْ يَهْمَ إِلَيْهِ أَمْسٌ حَاجَةٌ، وَمَا كَانَتْ دَوَاعِي الْإِذَاعَةِ فِيهِ قَائِمَةً وَعُلِمَ
 اسْتِمْرَارُهَا فِي كُلِّ زَمَانٍ لَا يَجُوزُ كِتْمَانُهُ؛ لِأَنَّهُ الْكِتْمَانُ لَا يَقَعُ إِلَّا بِدَاعٍ قَوِيٍّ وَغَرَضٍ
 ظَاهِرٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَفْقُودٌ فِي أَمْرِ الْبُلْدَانِ، مَعَ مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ ثُبُوتِ الدُّوَاعِي إِلَى نَقْلِ
 خَبَرِهَا وَإِشَاعَتِهِ.

١. أي ليس هناك داعٍ ولا غرض يُعرَفُ للعُقْلَاءِ فِي تَعَمُّدِ الْكِتْمَانِ.

فَأَمَّا مَا نَقُلَ مِنْ كَوْنِ الرَّسُولِ فِي الدُّنْيَا^١: فهو جارٍ مجرى ما تَقَدَّمَ مِنْ أَحْوَاحِ الْبُلْدَانِ مِنْ وَجْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا غَرَضَ لِعَاقِلٍ فِي كِتْمَانِ دُعَاءٍ دَاعٍ إِلَى نَفْسِهِ عَلَى وَجْهِ الظُّهُورِ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُحِقًّا وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْطِلًا، وَلِأَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ تَكْذِيبَهُ لَا يَمْنَعُهُ هَذَا الْإِعْتِقَادُ مِنْ نَقْلِ خَبْرِهِ؛ لِأَنَّ الْعُقَلَاءَ قَدْ يُخْبِرُونَ عَنْ حَالِ الصَّادِقِ وَالْكَاذِبِ، وَالْمُحِقِّ وَالْمُبْطِلِ.

فَأَمَّا نَقْلُ الْقُرْآنِ، وَنَقْلُ وَجُودِ الْأَعْلَامِ^٢ سِوَى الْقُرْآنِ: فهو ممَّا لَا يَمْتَنِعُ حُصُولُ الدَّوَاعِي إِلَى كِتْمَانِهِ، وَ قَدْ كَانَ يَجُوزُ مِنْ طَرِيقِ الْإِمْكَانِ وَقَوُّعُ الْإِخْلَالِ بِهِ^٣ لَيْسَ عَلَى أَنْ يُقَدَّرَ أَنَّ الْحَالَ فِي الْمَصْدُقِينَ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي الْكَثْرَةِ وَالظُّهُورِ هَذِهِ، بَلْ بَأَن يُقَدَّرَ أَنَّ الْمُصَدِّقَ فِي الدَّعْوَةِ كَانَ فِي الْأَصْلِ وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ وَكَانَ مَنْ عَدَاهُ مُكْذِبًا مُعَادِيًا، فَلَا يَمْتَنِعُ مَعَ هَذَا التَّقْدِيرِ الْإِخْلَالُ بِنَقْلِ الْأَعْلَامِ بِأَنْ يَدْعُوَ الْمَكْذُوبِينَ دَوَاعِي الْكِتْمَانِ إِلَيْهِ، وَ يُعْرِضُ الْمَصْدُقُونَ لَضَعْفِ أَمْرِهِمْ. غَيْرَ أَنَّ هَذَا مِمَّا يَوْمَنُ وَقَوُّعُهُ؛ لِقِيَامِ الدَّلَالَةِ عِنْدَنَا عَلَى أَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى حُجَّةً فِي كُلِّ زَمَانٍ، حَافِظًا لِدِينِهِ، مُبَيِّنًا لَهُ، مُتَلَفِيًا لِمَا يَجْرِي فِيهِ مِنْ زَلَلٍ وَ غَلَطٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَدْرِكَهُ غَيْرُهُ.

فَأَمَّا الصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ وَالْأُمُورُ الظَّاهِرَةُ فِي الشَّرِيعَةِ: فَلَيْسَ يَلْزَمُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَنْ لَا يَعْرِفَهَا إِلَّا مَنْ عَرَفَ الْإِمَامَ، وَ إِنْزَامُ صَاحِبِ الْكِتَابِ ذَاكَ ظُلْمٌ أَوْ سَهْوٌ؛ لِأَنَّهُ لَا عِلَّةَ لَهُ تَوَجُّبُهُ.

وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْرِفَ الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ وَ مَا أَشَبَّهُهُمَا بِالتَّوَاتُرِ مَنْ

١. أي الإخبار عن كون الرسول صلى الله عليه وآله كان موجوداً في هذه الدنيا. و قد تقدّم هذا

الكلام في نهاية عبارة المغني الأخيرة.

٢. أي معجزات الرسول صلى الله عليه وآله.

٣. أي بالنقل.

لا يَعْرِفُ الْإِمَامَ، غَيْرَ أَنَّهُ وَإِنْ عَرَفَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ وَاتِّقَاءً بَأَنْ شَيْئاً مِمَّا يَجْرِي مَجْرَى
هَذِهِ الْعِبَادَةِ مِنَ الْعِبَادَاتِ لَمْ يَنْطَوِ عَنْهُ، وَأَنَّهُ وَإِنْ أَظْهَرَ الثَّقَةَ بِذَلِكَ فَهُوَ غَيْرُ وَائِقٍ فِي
الْحَقِيقَةِ وَلَا مَتَّقِينَ.

فَأَمَّا مَا لَا يَزَالُ يُعَارِضُنَا بِهِ الْخُصُومُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ قَوْلِهِمْ: «جُوزُوا أَنْ
يَكُونَ الْقُرْآنُ قَدْ عَوِضَ بِمَعَارِضِهِ هِيَ أَبْلَغُ مِنْهُ وَأَفْصَحُ، فَكُتِمَ ذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ؛
لِغَلَبَتِهِمْ وَقُوَّتِهِمْ، وَخَوْفِ الْمَخَالِفِينَ مِنْهُمْ»^١.

فَهُوَ سَاقِطٌ بِمَا أَصْلَانَا فِي كَلَامِنَا؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَا دَوَاعِي النَّقْلِ فِيهِ ثَابِتَةٌ لَا يَلْزَمُنَا
تَجْوِيزُ كِتْمَانِهِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ كُلَّ مَنْ خَالَفَ الْمِلَّةَ مِنَ الدَّوَاعِي إِلَى نَقْلِ مَعَارِضِ
الْقُرْآنِ - لَوْ كَانَتْ^٢ - مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعْدَ مَعَهُ عَنْ نَقْلِهَا لَخَوْفٍ أَوْ لَغَيْرِهِ، وَلَئِنْ فِيهِمْ
مَنْ لَا يَخَافُ جُمْلَةً؛ لِحُصُولِهِ فِي بِلَادِ عِزِّهِ وَمَمْلَكَتِهِ كَالرُّومِ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ،
وَلَئِنْ الْخَوْفُ أَيْضاً لَا يَمْنَعُ مِنَ النَّقْلِ كَمَا لَمْ يَمْنَعُهُمْ مِنْ نَقْلِ كَثِيرٍ مِمَّا يُسْخِطُ
الْمُسْلِمِينَ وَيُغْضِبُهُمْ، مِنْ سَبِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَقَذْفِهِ وَهَجَائِهِ، وَلَئِنْ
الْخَوْفُ إِنَّمَا يَمْنَعُ - إِنْ مَنَعَ - مِنَ التَّظَاهُرِ بِالنَّقْلِ، وَلَا يَمْنَعُ مِنَ الْاسْتِسْرَارِ بِهِ، وَفِي
نَقْلِهِ عَلَى جِهَةِ الْاسْتِسْرَارِ مَا يَوْجِبُ اتِّصَالَهُ بِنَا.

و فِي إِفْسَادِ هَذِهِ الْمَعَارِضِ وَإِبْطَالِهَا وَجُوهٌ كَثِيرَةٌ، وَلَعَلَّنَا نَسْتَقْصِيهَا فِيمَا يَأْتِي
مِنَ الْكِتَابِ عِنْدَ الْكَلَامِ فِي النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
و جُمْلَةٌ مَا يُعْقَدُ عَلَيْهِ هَذَا الْبَابُ: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ كَانَتِ الدَّوَاعِي إِلَى نَقْلِهِ لِلْعُقْلَاءِ أَوْ

١. راجع: الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصرافة)، ص ٨٩ - ٩٠؛ الصواعق المحرقة، ص ١٩١ و ١٩٥.

٢. و لو كانت لذكرها مخالفونا من اليهود والنصارى في كتبهم، ولاشتهر فيهم وفي أهل الإفرنج؛ وليس، فليس؛ فتدبر. (من حاشية بعض النسخ).

لبعضهم ثابتة معلومة لم يجز كتمانها، وكل شيء جاز أن يدخل فيه دواعي النقل ودواعي الكتمان معاً يجوزنا فيه الكتمان، فاعتبر كل ما يرد عليك من أعيان المسائل هذا الاعتبار؛ فما لحق بما يسوغ فيه دواعي الكتمان أجزته، وما لم يسغ فيه أحلته. إلا أن ما يسوغ فيه الكتمان وحصول الدواعي إليه على ضربين:

منه ما يجب إذا كُتِم أن يبينه إمام الزمان ويظهره لتقوم الحجة به؛ وهو ما كان من قبيل العبادات والفرائض، وما يجب على المكلفين العلم به. ومنه ما لا يجب فيه ذلك وإن كُتِم، كأكثر الحوادث التي تجري من الناس في متصرفاتهم التي لا تعلق لها بشرع ولا دين.^١

ب: ما ذكره في حكم الحدود والأحكام في زمن الغيبة وما يتعلق بهما:

[موقف الإمام من الحدود والأحكام]

قال صاحب الكتاب:

يُقَالُ^٢ لهم: إن هذه الحدود والأحكام إنما تجب إقامتها إذا كان إمام، فأما إذا لم يكن فلا تجب^٣ إقامة ذلك، بل لا بُدَّ من سقوط الحدود كما تسقط بالشُّبُهَاتِ، ومن العدول في باب الأحكام إلى صلح وتراض وغير ذلك؛ فمن أين أنه لا بُدَّ من إمام مع إمكان ذلك؟ فإن قالوا: نقول في ذلك كما تقولون^٤.

قيل لهم: إننا نقول: إن إقامة الإمام واجبة، ولسنا نقول: إن

١. الشافعي في الإمامة، ج ١، ص ٢٨٤.

٢. في المغني: «قيل».

٣. في بعض النسخ والمغني: «فلا يجب».

٤. يعني: إنه لازم عليكم في اعتلالكم؛ فما هو جوابكم فهو جوابنا. (من حاشية بعض النسخ).

كَوْنَ الْإِمَامِ^١ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَاجِبٌ^٢ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَ طَرِيقُنَا فِي ذَلِكَ مُخَالِفَةٌ لَطَرِيقَتِكُمْ، وَإِنَّمَا وَجَّهْنَا الْإِلْزَامَ عَلَى عِلَّتِكُمْ، وَ نَحْنُ مُخَالِفُونَ لَكُمْ فِيهَا^٣.

يُقَالُ لَهُ: مَا ذَكَرْتَهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ يَنْقُضُ مَا كُنْتَ اعْتَمَدْتَهُ فِي الْاِسْتِدْلَالِ عَلَى وَجوبِ الْإِمَامَةِ مِنْ طَرِيقِ السَّمْعِ؛ لِأَنَّكَ تَعَلَّقْتَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ، وَ قُلْتَ: إِنَّهَا إِذَا كَانَتْ مِنْ فُرُوضِ الْإِمَامِ وَجَبَتْ عَلَيْنَا إِقَامَتُهُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ أَمْرٌ بِمَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ^٤، وَأَنْتَ الْآنَ قَدْ أَلْزَمْتَ عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي حَكَيْتَهَا مَا هُوَ لَازِمٌ لَكَ؛ لِأَنَّكَ أَلْزَمْتَ أَنْ تَكُونَ الْحُدُودُ وَ الْأَحْكَامُ تَجِبُ إِقَامَتُهَا عِنْدَ حُصُولِ الْإِمَامِ، وَ لَا تَجِبُ إِقَامَتُهُ لِيَقُومَ بِهَا، وَ هَذَا بِعَيْنِهِ لَازِمٌ لَكَ.

وَ لَيْسَ يَفْتَرِقُ الْأَمْرَانِ مِنْ حَيْثُ كَانَ خُصُومُكَ يُوْجِبُونَ إِقَامَةَ الْإِمَامِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَ تَوَجُّهُهَا أَنْتَ عَلَى الْعِبَادِ؛ لِأَنَّ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ لَكَ: إِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَمَرَ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ وَ الْأَحْكَامِ، وَ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَقُومُ بِهِمَا إِلَّا الْإِمَامُ، وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى إِقَامَتُهُ؛ لِأَنَّ مَا أَمَرَ بِهِ مِنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِإِقَامَةِ الْإِمَامِ مِنْ جِهَتِهِ؛ لِأَنَّ اخْتِيَارَهُ وَ هُوَ مَعْصُومٌ - عَلَى مَا رَزَّبْتَ فِي الطَّرِيقَةِ الَّتِي نَاقَضْتَهَا - لَا يُمْكِنُ، فَإِنْ جَازَ أَنْ يَأْمُرَ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ - وَ يَكُونَ الْأَمْرُ مُتَوَجِّهًا إِلَى الْأَنْمَةِ مَتَى أَقَامَهُمْ، وَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ إِقَامَتُهُمْ وَ إِنْ كَانَتْ إِقَامَةُ الْحُدُودِ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِذَلِكَ - جَازَ أَيْضًا أَنْ يَأْمُرَ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ الْأَنْمَةِ فِي حَالِ إِمَامَتِهِمْ، وَ لَا يَكُونَ الْخِطَابُ مُتَوَجِّهًا إِلَيْهِمْ قَبْلَ أَنْ يَكُونُوا أَنْمَةً

١. فِي بَعْضِ النُّسخِ وَ الْمَغْنِيِّ: «إِمَام».

٢. «وَاجِبٌ» خَيْرٌ «إِنْ». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «وَاجِبًا» بِالنَّصْبِ، وَ أَشَارَ مُحَقِّقُ الْمَغْنِيِّ فِي الْهَامِشِ إِلَى أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ «وَاجِبٌ» وَ لَعَلَّهُ نَصَبَهَا عَلَى التَّمْيِيزِ، وَ إِلَّا فَكَوْنُهَا خَيْرًا لـ «كَوْنَ» بِعِيدٍ.

٣. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٧٤.

٤. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٤١؛ الشَّافِعِيُّ، ج ١، ص ١٠٣ - ١٠٤.

فيلزَمهم مع غيرهم التَّوَصُّلُ إلى إقامة الإمام، وإن كانت إقامة الحدود لا يُمكنُ إلا بإقامة الإمام. ولا فصلَ بَيْنَ الأمرين.

[حال الحدود في زمن الغيبة]

قالَ صاحبُ الكتاب:

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: حَبَّرْنَا عَنْ هَذِهِ الْحُدُودِ وَالْأَحْكَامِ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ^١، مَا هَالَهُمَا^٢ وَ لَسْنَا^٣ نَجِدُ إِمَاماً ظَاهِراً يَقُومُ بِذَلِكَ وَ يُمَكِّنُ الرُّجُوعَ إِلَيْهِ؟
فَإِنْ قَالُوا: إِنَّهُمَا يَسْقُطَانِ، وَ يُرْجَعُ فِيهِمَا إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ^٤.

قِيلَ لَهُمْ: جَوَّزُوا مِثْلَهُ فِي سَائِرِ الْأَزْمَانِ؛ [فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِمَامٍ؟]^٥
يُقَالُ لَهُ: لَيْسَ تَسْقُطُ الْحُدُودُ فِي الزَّمَانِ الَّذِي لَا يَتِمُّكَ الْإِمَامُ فِيهِ مِنَ الظُّهُورِ
وَ إِقَامَتِهَا، بَلْ هِيَ ثَابِتَةٌ فِي جُنُوبٍ^٦ مُسْتَحَقِّهَا، فَإِنْ أَدْرَكْتَهُمْ ظُهُورُهُ أَقَامَهَا عَلَيْهِمْ،
وَ إِنْ لَمْ يَدْرِ كَيْفَ ظُهُورُهُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى الْمُتَوَلَّى فِي الْقِيَامَةِ الْجَزَاءَ بِهَا أَوْ الْعَفْوَ عَنْهَا،
وَ الْإِثْمَ فِي تَأْخِيرِ إِقَامَتِهَا وَ الْمَنْعِ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْوَاجِبِ فِيهَا لِأَنَّهُ لَا يُقَامُ إِلَّا بِإِمَامٍ
وَ الْجَأْءُ إِلَى الْغَيْبَةِ وَ الِاسْتِتَارِ.

وَ لَيْسَ يَلْزَمُ قِيَاساً عَلَى هَذَا أَنْ لَا يُقِيمَ اللَّهُ تَعَالَى إِمَاماً؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُقِمَهُ وَ سَقَطَتْ

١. في بعض النسخ و المغني: «في هذا الزمان».

٢. في المغني: «حالها».

٣. في المغني: «فلسنا».

٤. في المغني: «و نرجع».

٥. المراد ما تقدّم في عبارة المغني السابقة من العدول في باب الأحكام إلى الصلح و التراضي عند سقوط الحدود.

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٤ و ما بين المعقوفين من المصدر.

٧. «جنوب» جمع «جانب» و كأنه مأخوذ من القول المعروف: «كلّ ذنبه في جنبه».

الْحُدُودُ الَّتِي تَقْتَضِيهَا الْمَصْلَحَةُ، كَانَ تَعَالَى هُوَ الْمَانِعُ لِلْعِبَادِ مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ.
 ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: خَبَرْنَا عَنْ الْحُدُودِ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ الَّتِي لَا يَتِمَكَّنُونَ فِيهَا مَعَشَرُ أَهْلِ
 الْإِخْتِيَارِ مِنَ الْإِخْتِيَارِ؛ مَا الْقَوْلُ فِيهَا؟ أَسَقُطُ أَمْ هِيَ ثَابِتَةٌ؟
 فَإِنْ قَالَ: هِيَ ثَابِتَةٌ عَلَى مُسْتَحَقِّهَا، وَالْإِثْمُ فِي تَأْخِيرِ إِقَامَتِهَا عَلَى مَنْ مَنَعَ أَهْلَ
 الْإِخْتِيَارِ مِنْ إِقَامَةِ الْإِمَامِ، فَمَتَى تَمَكَّنُوا مِنْ إِقَامَتِهِ وَقَامَتْ عِنْدَهُ الْبَيِّنَةُ بِشَيْءٍ تَقْدَمُ
 مِمَّا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ الْحُدُودُ أَقَامَهَا عَلَى مُسْتَحَقِّهَا، وَإِلَّا كَانَ أَمْرُهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.
 قِيلَ لَهُ: بِمِثْلِ هَذَا الْإِخْتِيَارِ أَجَبْنَا.

وَأِنْ قَالَ: إِنَّ الْحُدُودَ تَسْقُطُ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِمَامٌ يُقِيمُهَا، كَمَا تَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ.
 قِيلَ لَهُ: أَفَيُلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ سُقُوطُهَا فِي كُلِّ حَالٍ وَمَعَ التَّمَكُّنِ؟
 فَإِنْ قَالَ: لَا؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا سَقَطَتْ فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي لَا يَتِمَكَّنُ الْعَاقِدُونَ فِيهَا مِنْ
 الْعَقْدِ.

قِيلَ لَهُ: فَمَا الْمَانِعُ لَنَا مِنْ جَوَابِكَ هَذَا، وَأَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْحُدُودَ تَسْقُطُ فِي غَيْبَةِ
 الْإِمَامِ كَمَا تَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ؛ لِأَنَّ حَالَ الْغَيْبَةِ حَالٌ ضَرُورَةٌ، وَلَا يَجِبُ أَنْ تَسْقُطَ فِي
 كُلِّ حَالٍ حَتَّى يَلْزَمَنَا تَجْوِيزُ خُلُوقِ الزَّمَانِ مِنْ إِمَامٍ يُقِيمُ الْحُدُودَ جُمْلَةً؛ قِيَاسًا عَلَى مَا
 فَاتَ مِنْ إِقَامَتِهَا فِي حَالِ غَيْبَتِهِ. فَكُلُّ شَيْءٍ يَفْصِلُ بِهِ خُصُومُنَا بَيْنَ أَحْوَالِ التَّمَكُّنِ
 مِنْ عَقْدِ الْإِمَامَةِ وَاخْتِيَارِ الْإِمَامِ وَأَحْوَالِ التَّعَذُّرِ فِي مَعْنَى سُقُوطِ الْحُدُودِ وَثُبُوتِهَا،
 هُوَ مَا فَصَّلْنَا بَعَيْنَهُ بَيْنَ حَالِ غَيْبَةِ الْإِمَامِ وَحَالِ فَقْدِهِ^١.

١. فِي حَاشِيَةِ بَعْضِ النُّسخ: «فَكَمَا قُلْتُمْ: إِنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ سُقُوطِ الْحُدُودِ حَالُ تَعَذُّرِ إِقَامَةِ الْإِمَامِ
 سُقُوطُهَا حَالِ التَّمَكُّنِ مِنْ إِقَامَتِهِ، فَكَذَا نَقُولُ: لَا يُلْزَمُ مِنْ سُقُوطِهَا حَالُ غَيْبَةِ الْإِمَامِ وَإِخَافَةِ
 الظَّالِمِينَ لَهُ سُقُوطُهَا حَالِ عَدَمِ الْإِمَامِ وَفَقْدِهِ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ تَعَالَى نَصْبُهُ تَوَسُّلاً إِلَى مَا أَوْجَبَهُ مِنْ
 إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَتَفْذِيلِ الْأَحْكَامِ؛ فَتَدَبَّرْ (ح. س).»

[إشارة إلى الفرق بين عدم إقامة الحدود من قِبَل الظلمة، و من قِبَل تعالَى]

قالَ صاحبُ الكتابِ:

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: إِنَّ وَقْعَ الشَّيْءِ عَلَى وَجْهِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَطَأً وَ فَاسِداً
فِيْمَا يَتَعَلَّقُ بِالَّذِينَ لَيْسَ بِأَكْثَرَ مِنْ عَدَمِهِ، فَإِذَا جَوَّزْتُمْ أَنْ لَا تُقَامَ الْحُدُودُ
فِي هَذَا الزَّمَانِ وَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَزْمِنَةِ الَّتِي لَمْ يَظْهَرْ فِيهَا الْإِمَامُ لَوْ كَانَ
مَعْلُوماً وَ لَا يَوْجِبُ ذَلِكَ فَسَاداً فِي الدِّينِ، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ إِثْبَاتِ
إِمَامٍ غَيْرِ مَعْصُومٍ جَمِيلِ الظَّاهِرِ، يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ فِيْمَا يُقِيمُهُ مِنَ
الْحُدُودِ وَ الْأَحْكَامِ [وَ لَا يَوْجِبُ ذَلِكَ فَسَاداً فِي الدِّينِ؟]¹.

يُقَالُ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ عَدَمَ إِقَامَةِ الْحُدُودِ فِي هَذَا الزَّمَانِ اللَّوْمُ فِيهِ عَلَى الظَّالِمِينَ
الْمُخِيفِينَ لِلْإِمَامِ، وَ لَيْسَ يَلْزَمُ - قِيَاساً عَلَى عَدَمِهَا مِنْ قِبَلِ الظُّلْمَةِ - أَنْ تُعَدَّمَ، أَوْ تَنْقَعَ
عَلَى وَجْهِ يَوْجِبُ فَسَاداً فِي الدِّينِ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى. وَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ ظَاهِرٌ؛
لَأَنَّ الْحُجَّةَ فِي أَحَدِهِمَا لِلَّهِ تَعَالَى، لَا عَلَيْهِ، وَ فِي الْآخَرِ عَلَيْهِ، لَا لَهُ؛ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ
عُلُوّاً كَبِيراً².

ج: مَا ذَكَرَهُ فِي حِفْظِ الشَّرِيعَةِ بِالْإِمَامِ (ع) فِي زَمَنِ الْغَيْبَةِ، وَ وَجُودِ الْإِمَامِ (ع) فِي
الْإِجْمَاعِ وَ وَرَاءِ التَّوَاتُرِ:

قالَ صاحبُ الكتابِ:

وَ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ³ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ وَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ رَزَعُوا أَنَّ الْإِمَامَ الَّذِي
يَحْفَظُ الشَّرْعَ لَا يَلْقَى كُلَّ الْمَكْلُفِينَ، وَ لَا يَلْقَاهُ جَمِيعُهُمْ، فَلَا بُدَّ فِيْمَا

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٧٤ - ٧٥، وَ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنَ الْمَصْنَدِ.

٢. الشافعي فِي الْإِمَامَةِ، ج ١، ص ٣١٣.

٣. أَيُّ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الشَّرِيعَةَ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ مُحْفُوظَةً بِالتَّوَاتُرِ.

يَحْفَظُهُ أَنْ يُبْلِغَهُ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ مِنْهُمْ بِطَرِيقِ التَّوَاتُرِ. فَإِذَا صَحَّ فِيمَا يَحْفَظُهُ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى الْمَكْلُفِينَ بِهَذَا الْوَجْهِ، لَمْ يَمْتَنِعْ مِثْلُهُ فِي شَرِيعَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ يُسْتَعْنَى عَنْ إِبْثَابِ الْمَعْصُومِ، [كَمَا اسْتَعْنَى عَنْ إِبْلَاغِ الْمَعْصُومِ مَا يَحْفَظُهُ إِلَيْهِمْ عَنْ مَعْصُومٍ آخَرَ].^١

و هذا ممّا قد تكلّمنا عليه، و بيّنا أنّ الشّرّع و إن كان واصلًا إلى مَنْ نأى عن الإمام بالتواتر، فإنّه محفوظٌ بالإمام^٢؛ لكونه مُراعياً له، و مُراقباً لِتَلَاْفِي ما يعرّض فيه من خطأ و إخلالٍ بواجب.

فإنّ الزّمانَ مُخَالِفونَا الْقَوْلَ بِوُصُولِ شَرِيعَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إلينا على هذا الوجه التّزْمَناء؛ لأنّنا لا نأبى أن يكونَ الشريعةُ واصلَةً إلينا بتقلّ متواترٍ يكونُ من ورائه مَعْصُومٌ يُراعِيهِ وَ يَتَلَاْفِي ما يعرّضُ فيه، بل هذا هو نصُّ مذهبنا.

و إن أرادوا إلزامنا كَوْنَ الشريعةِ منقولَةً إلينا و لا مَعْصُومَ وراءها، لم يكن هذا مُشَبِّهاً لِمَا نَقُولُهُ فِيمَا يُنْقَلُ عَنِ الْإِمَامِ وَ هُوَ حَيٌّ إِلَى مَنْ نَأَى عَنْهُ فِي أَطْرَافِ الْبِلَادِ، وَ صَارَ قَوْلُهُمْ لَنَا: «قُولُوا فِي هَذَا مَا قُلْتُمُوهُ فِي ذَلِكَ» لا معنى له.

قال صاحبُ الكتاب:

و لا بُدَّ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ لأنّ الإمامَ عندهم قد يكونُ مغلوباً بالخَوَارِجِ وَ غَيْرِهِمْ، وَ لا بُدَّ - مع إِبْثَابِ التَّكْلِيفِ - مِنْ مَعْرِفَةِ الشَّرَائِعِ، فَإِذَا صَحَّ أَنْ يَعْرِفُوهَا وَ الْحَالُ هَذِهِ لَا مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ، فَلَا يَمْتَنِعُ فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ مِثْلُهُ، وَ يُسْتَعْنَى عَنِ الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ.

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨٠، و ما بين المعقوفين من المصدر.

٢. في المطبوع: «في الإمام».

و لا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ مُنْذُ زَمَانٍ غَيْرٍ مَعْلُومٍ عَيْنُهُ،
و إِنْ كَانَ لَهُ عَيْنٌ فَغَيْرُ مَعْلُومٍ مَكَانُهُ، وَ غَيْرُ مَتَمِّزٍ عَلَى وَجْهِ يَصِحُّ أَنْ
يُقَصَّدَ، وَ قَدْ صَحَّ مَعَ ذَلِكَ أَنْ نَعْرِفَ الشَّرَائِعَ وَ نَقُومَ بِهَا؛ فَغَيْرُ مُتَمَتِّعٍ مِثْلُهُ
فِي سَائِرِ الْأَزْمِنَةِ^١.

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا غَلْبَةُ الْخَوَارِجِ فَغَيْرُ مَانِعَةٍ مِنْ حِفْظِ الشَّرْعِ، وَ أَمَّا مَعْرِفَتُهُ فِي هَذِهِ
الْأَحْوَالِ - يَعْنِي أَحْوَالَ غَلْبَتِهِمْ - فَيَكُونُ بِالنَّقْلِ عَنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ، أَوْ عَمَّنْ تَقَدَّمَ
إِمَامَ الزَّمَانِ مِنَ الْأُتَمَّةِ، وَ يَكُونُ ذَلِكَ النَّقْلُ مُحْفُوظًا بِإِمَامِ الزَّمَانِ. وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ
يَنْتَهِيَ غَلْبَةُ الْخَوَارِجِ إِلَى حَدٍّ يَمْنَعُ الْإِمَامَ مِنْ بَيَانِ مَا ضَاعَ مِنَ الشَّرْعِ وَ أَخْلَ بِهِ
النَّاقلُونَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ عَلِمَ لَمَا كَلَّفَنَا اللَّهُ تَعَالَى الْعَمَلَ بِالشَّرْعِ وَ الثِّقَةَ بِهِ وَ الْقَطْعَ عَلَى
وَصُولِهِ إِلَيْنَا، وَ فِي الْعِلْمِ بَأَنَّا مَكْلَفُونَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجُوزُ أَنْ
يَنْتَهِيَ بِهِ غَلْبَةُ الْخَوَارِجِ إِلَى حَدٍّ يَمْنَعُهُ مِنْ بَيَانِ مَا يَضِيعُ مِنَ الشَّرْعِ.

فَأَمَّا حَالُ الْغَيْبَةِ فَغَيْرُ مَانِعَةٍ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِالشَّرْعِ، وَ مِنْ حِفْظِهِ أَيْضًا عَلَى الْوَجْهِ
الَّذِي بَيَّنَّاهُ، وَ لَمْ نَقُلْ: إِنَّا نَحْتَاجُ إِلَى الْإِمَامِ فِي كُلِّ حَالٍ لِنَعْرِفَ الشَّرْعَ، بَلْ لَنَثِقَ
بُوصُولِهِ إِلَيْنَا، وَ نَحْنُ نَثِقُ بِذَلِكَ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ؛ لِعِلْمِنَا بِأَنَّهُ لَوْ أَخْلَ النَّاقلُونَ مِنْهُ
بَشْيَءٍ يَلْزَمُنَا مَعْرِفَتُهُ لَظَهَرَ الْإِمَامُ، وَ بَيَّنَّ بِنَفْسِهِ عَنْهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَ قَدْ قَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَلِيٍّ^٢: إِنْ كَانَ الْغَرَضُ إِثْبَاتَ إِمَامٍ فِي الزَّمَانِ، وَ إِنْ
لَمْ يُبْلَغْ^٣ وَ لَمْ يَقُمْ بِالْأُمُورِ، وَ صَحَّ ذَلِكَ، فَمَا الْأَمَانُ مِنْ أَنَّهُ جَبْرَيْلُ أَوْ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨٠.

٢. وَ هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَبَّائِي.

٣. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَ إِنْ لَمْ يَقْع» وَ هُوَ تَحْرِيفٌ.

بعضُ الملائكةِ في السماءِ، و يُسْتَعْنَى عن إمامٍ في الأرض؛ لأنَّ المعنى الذي لأجله يُطَلَّبُ^١ الإمامُ عندكم يَقْتَضِي ظُهورَه، فإذا لم يَظْهَرْ كان وجودُه كعدمه، و كان كونه في الزمانِ بمنزلةِ كَوْنِ جَبْرِئِلَ في السماءِ [بل إثباتُ جَبْرِئِلَ مُتَيَقَّنٌ، وإثباتُ هذا الإمامِ مشكوكٌ فيه...]^٢.

يُقالُ له: لا شكَّ في أنَّ الغرضَ ليسَ هو وجودُ الإمامِ فقط، بل أمرُه ونهيُه و تصرُّفُه؛ لأنَّ بهذه الأمورِ ما يَكُونُ المكلفونَ مِنَ القَبِيحِ أبعَدَ، و إلى فعلِ الواجبِ أَقْرَبَ، غَيْرَ أنَّ الظالمينَ مَنَعُوهُ ممَّا هو الغرضُ، فَاللَّوْمُ فيه عليهم، و اللهُ الْمُطالِبُ لَهُم.

و لَمَّا كَانَ ما هو الغرضُ لا يَتِمُّ إِلَّا بِوُجُودِهِ أَوْجَدَهُ اللهُ تَعَالَى، و جَعَلَهُ بَحِثُ لَوْ شَاءَ المكلفونَ أَنْ يَصِلُوا إِلَيْهِ و يَتَفَعَّلُوا بِهِ لَوْصَلُوا و انْتَفَعُوا، بَأَنْ يَعْدِلُوا عَمَّا أَوْجَبَ خَوْفَهُ و تَقَيَّتَهُ، فَيَقَعَ مِنَ الظُّهُورِ الَّذِي أَوْجَبَهُ اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ مع التمكنِ.

و لَمَّا كَانَ المانعُ مِنَ تصرُّفِهِ و أمرِهِ و نهيِهِ غَيْرَ مانِعٍ مِنْ وُجُودِهِ، لَمْ يَجِبْ مِنْ حَيْثُ امْتَنَعَ عَلَيْهِ التصرُّفُ بِفعلِ الظلمَةِ أَنْ يُعَدِمَهُ اللهُ تَعَالَى، أَوْ أَنْ لَا يُوْجِدَهُ فِي الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَكَانَ هُوَ المانعُ حِينَئِذٍ لِلْمَكْلُفِينَ لُطْفَهُمْ، و لَكَانُوا إِنَّمَا أُتُوا فِي فسادِهِمْ و ارتفاعِ صلاحِهِمْ مِنْ جِهَتِهِ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُتَمَكِّنِينَ مع عدمِ الإمامِ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى ما فِيهِ لُطْفُهُمْ و مصلحتُهُمْ. فجميعُ ما ذَكَرْنَاهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ وُجُودِ الإمامِ مع الاستتارِ و بَيْنَ عدمِهِ.

و بما تَقَدَّمَ يُعَلَمُ أَيْضاً الْفَرْقُ بَيْنَهُ و بَيْنَ جَبْرِئِلَ فِي السَّمَاءِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا كَانَ موجوداً مُسْتَتِراً كَانَتِ الْحُجَّةُ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى الْمَكْلُفِينَ بِهِ ثابِتَةً؛ لِأَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَى

١. في المغني: «نطلب».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨١.

أفعالٍ تَقْتَضِي ظُهُورَهُ، وَوُصُولَهُمْ مِنْ جِهَتِهِ إِلَى مَنَافِعِهِمْ وَمَصَالِحِهِمْ، وَكُلُّ هَذَا غَيْرٌ حَاصِلٍ فِي جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَالْمَعَارِضُ بِهِ ظَاهِرُ الْغَلَطِ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَمَتَى قَالُوا بَأَنَّ الْإِجْمَاعَ حَقٌّ لِكَوْنِ الْإِمَامِ فِيهِ، أَرَيْنَاهُمْ أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ تَحْتَ هَذَا الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ هِيَ قَوْلُ الْإِمَامِ، فَضَمُّ سَائِرِهِمْ إِلَيْهِ لَا وَجْهَ لَهُ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: ^١ إِنَّ إِجْمَاعَ النَّصَارَى حَقٌّ إِذَا كَانَ عَيْسَى فِيهِمْ، وَقَوْلَ الْيَهُودِ حَقٌّ إِذَا كَانَ مُوسَى فِيهِمْ، وَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: ^٢ إِنَّ إِجْمَاعَ الْكُفَّارِ حَقٌّ إِذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِمْ؛ فَقَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مُحَقِّقِينَ فِي الْأُمَّةِ مِنَ الشُّهَدَاءِ وَغَيْرِهِمْ، عَلَى مَا يَقُولُهُ شَيْخُنَا أَبُو عَلِيٍّ.

فَإِنْ رَجَعُوا بِهَذَا الْكَلَامِ عَلَيْنَا فِي الشُّهَدَاءِ لَمْ يَكُنْ لَزِمًا؛ لِأَنَّا لَا نُعَيِّنُهُمْ، وَلَا يَمْتَنِعُ لِقَدْرِ التَّعْيِينِ أَنْ يُجْعَلَ ^٣ الْإِجْمَاعُ الَّذِي هُوَ حُجَّةٌ إِجْمَاعُ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَوْ تَمَيَّزُوا لَجَعَلْنَا إِجْمَاعَهُمْ هُوَ الْحُجَّةَ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَا قَالَهُ الْقَوْمُ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ عِنْدَهُمْ تَمَيِّزٌ، فَالَّذِي أَلْزَمْنَاهُ ^٤ مُتَوَجِّهٌ، وَهُوَ عِنَّا زَائِلٌ. ^٥

١. المغني: «أن نقول».

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: - «إن».

٣. في المغني: «أن نقول».

٤. في المغني: «رسولنا».

٥. في المغني: «أن نجعل».

٦. في المغني: «ألزمناهم».

٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨١.

يُقَالُ له: قَوْلُ الإِمَامِ وَإِنْ كَانَ بَانْفِرَادِهِ حَقًّا، وَلَا تَأْثِيرَ لَصَمِّ غَيْرِهِ إِلَيْهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ جَوَابٌ مَنْ سَأَلَ عَنِ الإِجْمَاعِ الَّذِي الإِمَامُ فِي جُمْلَتِهِ أَنَّهُ حَقٌّ، كَمَا يَكُونُ مِثْلُ ذَلِكَ الْجَوَابِ لِمَنْ سَأَلَ عَنْ عَشْرَةٍ فِي جُمْلَتِهِمْ نَبِيٌّ.

فَأَمَّا الْفَائِدَةُ فِي ذِكْرِ غَيْرِ الإِمَامِ مَعَهُ، وَالْحُجَّةُ هِيَ قَوْلُهُ بَعَيْنُهُ، فَإِنَّمَا يُسَأَلُ عَنْهَا مَنْ اسْتَعْمَلَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مُبْتَدِئًا مَعَ تَمَيُّزِ قَوْلِ الإِمَامِ، وَنَحْنُ لَا نَكَادُ نَسْتَعْمِلُهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ، وَإِنَّمَا تُجِيبُ بِالصَّحِيحِ عِنْدَنَا فِيهِ عِنْدَ سُؤَالِ الْمُخَالِفِ عَنْهُ.

وَإِنْ كَانَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ فَائِدَةٌ، وَهِيَ أَنَّ قَوْلَ الإِمَامِ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ مَتَمِّزٍ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ؛ كَأَحْوَالِ الْغَيْبَةِ وَالْخَوْفِ الَّتِي لَا يُعْرَفُ قَوْلُ الإِمَامِ فِيهَا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، فَلَا يَمْتَنِعُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ أَنْ يُعْتَبَرَ الإِجْمَاعُ؛ لِعِلْمِنَا بِدُخُولِ الإِمَامِ فِيهِ، كَمَا يَقُولُ خُصُومُنَا فِي الشُّهَدَاءِ وَالْمُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّ إِجْمَاعَ هَؤُلَاءِ عِنْدَهُمْ هُوَ الْحُجَّةُ، وَلَا تَأْثِيرَ لَصَمِّ غَيْرِهِ إِلَيْهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَنَحْنُ نَرَاهُمْ يَعْتَبِرُونَ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَتَمَيَّزْ عِنْدَهُمْ أَقْوَالُ الشُّهَدَاءِ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَعَلِمُوا دُخُولَهَا فِي جُمْلَةِ أَقْوَالِ الْأُمَّةِ.

وَبِهَذَا الْجَوَابِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يَجِبُ أَنْ يُجِيبَ مَنْ سَلَّمَ الْخَبَرَ^١ - الْمَرْوِيُّ فِي الإِجْمَاعِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالٍ» إِذَا تَأَوَّلَهُ عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ حَقٌّ لِمَكَانِ الإِمَامِ الْمَعْصُومِ وَدُخُولِهِ فِي جُمْلَتِهِمْ - مَتَى سُئِلَ فَقِيلَ لَهُ: إِذَا كَانَ قَوْلُ الإِمَامِ هُوَ الْحُجَّةُ بَانْفِرَادِهِ، فَأَيُّ مَعْنَى لَصَمِّ غَيْرِهِ إِلَيْهِ؟! لَأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا الْوَجْهَ فِي حُسْنِ اسْتِعْمَالِ ذَلِكَ ابْتِدَاءً، وَتَبَّهْنَا عَلَى وَجْهِ الْفَائِدَةِ فِيهِ فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي لَا يَتَمَيَّزُ قَوْلُ الإِمَامِ فِيهَا، وَبَيَّنَّا أَيْضًا الْفَرْقَ بَيْنَ مَا يَبْتَدِئُ الْمُسْتَعْمِلُ بِاسْتِعْمَالِهِ مِنَ الْكَلَامِ فَيَلْزِمُهُ الْمَطَالَبَةُ بِفَائِدَتِهِ، وَبَيْنَ مَا يَتَنَاقَلُهُ مِنْ سُؤَالِ خَصْمِهِ وَيُخْرِجُ لَهُ الْوَجْهَ.

١. سلم الخبر، أي عدّه سالماً من الطعن والخذش.

و لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يُجِيبَ مَنْ سُئِلَ عَنْ إِجْمَاعِ النَّصَارَى إِذَا كَانَ عَيْسَى عَلَيْهِ
السلامُ فِيهِمْ بِأَنَّهُ حَقٌّ، وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي إِجْمَاعِ الْيَهُودِ إِذَا كَانَ قَوْلُ مُوسَى عَلَيْهِ
السلامُ فِي جُمْلَةِ أَقْوَالِهِمْ؛ لِأَنَّ إِنْ لَمْ نَقُلْ أَنَّهُ حَقٌّ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَاطِلًا؛ وَ كَيْفَ
يَكُونُ بَاطِلًا وَ فِي جُمْلَتِهِمْ نَبِيُّ مَقْطُوعٍ عَلَى صِدْقِهِ؟!

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُسْأَلَ عَنِ الْفَائِدَةِ فِي الْإِبْتِدَاءِ بِهَذَا الْقَوْلِ^١، فَقَدْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ
إِذَا كَانَ قَوْلُ عَيْسَى عَلَيْهِ السلامُ مَنْفَرِدًا مَتَمِّيزًا، وَ لَوْ عُدِمَ تَمَيُّزُهُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ
لَحَسَّنَ اسْتِعْمَالُهُ، كَمَا حَسَّنَ ذَلِكَ فِي الْإِمَامِ عِنْدَ الْغَيْبَةِ عَلَى مَذْهَبِنَا، وَ فِي الشُّهَدَاءِ
و الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَذَاهِبِ خُصُومِنَا.

فَأَمَّا تَعَاطِيهِ^٢ الْفَرْقَ بَيْنَ قَوْلِنَا فِي الْإِمَامِ وَ قَوْلِهِ فِي الشُّهَدَاءِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ مَتَمِّيزٌ
وَ الشُّهَدَاءَ غَيْرُ مَتَمِّيزِينَ.

فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ مَتَمِّيزٍ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، فَيَجِبُ أَنْ يَسُوعَ
لَنَا فِيهِ مَا سَاعَ لَهُ فِي الشُّهَدَاءِ.

ثُمَّ يَقَالُ لَهُ: لَوْ تَعَيَّنَ الشُّهَدَاءُ عِنْدَكُمْ وَ تَمَيَّزُوا وَ سُئِلَتْ عَنْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ هَلْ هُوَ
حَقٌّ، بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتَ تُجِيبُ؟
فَإِذَا قَالَ: أُجِيبُ بِأَنَّهُ حَقٌّ.

قُلْنَا: فَلِمَ عَيَّبَ عَلَيْنَا أَنْ نُجِيبَ بِمِثْلِ ذَلِكَ إِذَا سُئِلْنَا عَنْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ؟ وَ أَلَا مَنَعَكَ
مِنْ الْجَوَابِ بِأَنَّهُ حَقٌّ تَمَيُّزُ الشُّهَدَاءِ وَ تَعَيُّنُهُمْ، وَ أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لَصَمِّ غَيْرِهِمْ إِلَيْهِمْ؟
فَإِنْ قَالَ: كُلُّ هَذَا لَا يَمْنَعُ مِنَ الْجَوَابِ بِأَنَّهُ حَقٌّ إِذَا سُئِلْتُ عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ
يَكُونَ حَقًّا إِذَا فَرَضْنَا هَذَا الْفَرَضَ، وَ إِنَّمَا الْعَيْبُ أَنْ أَصَمَّ مُبْتَدئًا إِلَى الشُّهَدَاءِ مَعَ

١. أَيْ فِي الْإِبْتِدَاءِ بِالْإِسْتِدْلَالِ بِإِجْمَاعِ النَّصَارَى أَوْ الْيَهُودِ.

٢. فَلَا يُتَعَاطَى كَذَا، أَيْ يَخُوضُ فِيهِ. «الصحاح»، ج ٦، ص ٢٤٣١ (عطا).

تعيّنهم و تميّزهم غيرهم، ثمّ أفضي بأن في قولهم الحقّ.
قلنا: أصبّت في هذا التفصيل، وبمثله أجبنا.

قال صاحب الكتاب:

شبهة أخرى لهم:

قالوا: إذا كان لا بُدّ في شريعة محمّد صلى الله عليه وآله - وهو خاتم الأنبياء - من حافظ و مبلغ، و كان لا يصحّ أن يقع ذلك بالتواتر، فلا بُدّ من إثبات إمام معصوم يكون في كلّ حال بمنزلة الرسول في أنّه يُبلّغ و يُعلّم و يُرجع إليه في المُشكّل، و يؤخّذ عنه الدّين. و كما لا يجوز أن لا يكون الرسول في كلّ حال^١ مع الحاجة إلى معرفة الشرع^٢، فكذلك لا يجوز أن لا يكون الإمام في كلّ حال مع الحاجة إلى ذلك.
و قد حوا في التواتر بوجوه قد قدّمنا ذكرها في باب الأخبار^٣؛ واحدّها: أنّ كلّ واحدٍ منهم إذا جاز أن يكتّم النقل و يكذب و يُغيّر، فيجب جواز ذلك على جميعهم، و أن لا يصحّ القطع على صحّة خبرهم^٤.

يُقال له: هذه الطريقة صحيحة معتمدة، و يؤيّدّها ما دلّلنا عليه من قبل من أنّ التواتر لا يجوز أن يقتصر عليه في حفظ الشرع و أدائه، و أنّه لا بُدّ من كون معصوم وراءه.
فأمّا القدح في التواتر: فمعاذ الله أن نراه أو نذهب إليه. فإن كان يظنّ أنا إذا متّعنا

١. في بعض النسخ و المغني: - «في كلّ حال».

٢. في بعض النسخ و المغني: «الشرية».

٣. المغني، ج ١٦ (إعجاز القرآن)، ص ٩ و ما بعدها.

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨٢.

مِنْ أَنْ يُحْفَظَ الشَّرْعُ بِهِ فَقَدْ قَدَحْنَا فِيهِ، فَقَدْ أَبْعَدَ؛ لِأَنَّ الْقَدَحَ فِيهِ إِنَّمَا يَكُونُ بِالطَّعَنِ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً، وَ طَرِيقاً إِلَى الْعِلْمِ عِنْدَ وُرُودِهِ عَلَى شَرَائِطِهِ، فَأَمَّا لِمَا ذَكَرْنَاهُ فَلَا. وَقَوْلُهُ فِي الْحَكَايَةِ عَنَّا: «إِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِذَا جَازَ أَنْ يَكْتُمَ وَ يَكْذِبَ، فَيَجِبُ جَوَازُ ذَلِكَ عَلَى جَمِيعِهِمْ، وَ أَنْ لَا يَصِحَّ الْقَطْعُ عَلَى صِحَّةِ خَبَرِهِمْ» غَلَطَ طَرِيقاً؛ لِأَنَّا لَا نُجِيزُ الْكَذِبَ عَلَى جَمَاعَتِهِمْ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي أَجْزَاهُ عَلَى أَحَادِهِمْ، وَ لَوْ كُنَّا نُجِيزُ ذَلِكَ لِلْحَقِّ بِمُنْكَرِي الْأَخْبَارِ وَ الدَّاهِيَيْنِ إِلَى أَنَّهُ لَا تَوْجِبُ عِلْمًا، وَ الْمَعْلُومُ مِنْ مَذْهَبِنَا خِلَافُ هَذَا.

وَ أَمَّا الْكِتْمَانُ: فَإِذَا جَازَ عَلَى أَحَادِهِمْ وَ جَمَاعَتِهِمْ، فَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَانِعاً مِنَ الْقَطْعِ عَلَى صِحَّةِ خَبَرِهِمْ إِذَا وَرَدَ عَلَى الشَّرَائِطِ الْمَخْصُوصَةِ. وَإِنَّمَا يَكُونُ مَانِعاً مِنْ كَوْنِهِمْ حَافِظِينَ لِلشَّرْعِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ لَمْ يَتَّقِ بَأْثَهُ لَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ إِلَّا بَأْنُ يَقْطَعُ عَلَى وُجُودِ مَعْصُومٍ يَكُونُ وَرَاءَهُمْ مَتْنٌ وَقَعَ مِنْهُمْ الْكِتْمَانُ الْجَائِزُ عَلَيْهِمْ تَلَافَاهُ وَ بَيَّنَّ عَنْهُ، فَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَخْلِطَ صَاحِبُ الْكِتَابِ جَوَازَ الْكِتْمَانِ بِجَوَازِ الْكَذِبِ، وَ إِخْرَاجَهُمْ مِنْ أَنْ يَكُونُوا حَافِظِينَ لِلشَّرْعِ بِإِخْرَاجِهِمْ مِنْ أَنْ يَكُونُوا حُجَّةً فِيمَا يَتَوَاتَرُونَ بِهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَلِطُ إِلَّا عِنْدَ مَنْ لَا مَعْرِفَةَ عِنْدَهُ.^١

د: مَا ذَكَرَهُ مِنْ كَوْنِ إِمَامِ الزَّمَانِ عليه السلام وَرَاءَ النَّاqِلِينَ لِلشَّرِيعَةِ:

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ عَزَفَ مِنْ قِبَلِ الرَّسُولِ، وَ لَا بُدَّ مِنْ أَوَّلٍ عَزَفَهُ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَ لَا يَعْلَمُ^٢ مُرَادَهُ بِاضْطِرَارٍ. فَإِذَا صَحَّ أَنْ يُعْرَفَ^٣ مُرَادُهُ

١. الشافعي في الإمامة، ج ٢، ص ١٢٥.

٢. في المغني: «و لا نعلم».

٣. في المغني: «أن نعرف».

بكلامه ولا ضرورة، فما الذي يَمْنَعُ من مثله في كُلِّ زمانٍ؟ ولا يُمكنه التخلص من ذلك إلا بأن يوجب أن كُلَّ أحدٍ جاهلٌ بِمُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى ذَاهِبٌ عن الحقِّ: في هذا الزمان، وفي كُلِّ زمانٍ كَانَ الإمامُ مغلوباً عليه فيه؛ فَيَجِبُ من ذلك الشهادةُ عَلَى الكُلِّ بِالْجَهْلِ والكُفْرِ، وأن يَلْزَمَهُ أن لا يَكُونَ هو مُحَقِّقاً.^١

يُقَالُ له: ما قَدَمْتَهُ في هذا الفصلِ يَدُلُّ على أَنَّكَ ظَنَنْتَ عَلَيْنَا أن المُرَادَ بالكلام إذا لم يُعْلَمَ ضرورةٌ لَمْ يَصِحَّ أن يُعْلَمَ، وأنا نُفَصِّلُ بَيْنَ القرآنِ في العِلْمِ بالمُرَادِ مِنْهُ وَبَيْنَ كلامِ الإمامِ، بأنَّ كلامَ الإمامِ يُعْلَمُ مُرَادُهُ باضطرارٍ، وليس كذلك القرآن. وهذا ظَنٌّ بعيدٌ وغلطٌ شديدٌ؛ لأنَّ الذي قلناه وَذَهَبْنَا إليه هو غَيْرُ ما ظَنَنْتَهُ، وإِنَّمَا أَوْجَبْنَا في كَثِيرٍ مِنَ القرآنِ والسُّنَّةِ الحاجةَ إلى مُتَرَجِمٍ للاحتمالِ والاشتباهِ وَقَدْ الدليلِ المقطوعِ به عَلَى المُرَادِ، لا لِقَدْرِ العِلْمِ الضروريِّ. وَلَوْ كَانَ جَمِيعُ القرآنِ والسُّنَّةِ مُحْكَمًا غَيْرَ متشابهٍ، ومفصلاً غَيْرَ مُجْمَلٍ، لَصَحَّ أن يُعْلَمَ المُرَادُ بِهِمَا.

فَأَمَّا الأوَّلُ الذي عَرَفَ مِنْ جِهَةِ الإمامِ أو الرسولِ وَكَيْفِيَّةُ عِلْمِهِ بِمُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَصِحُّ أن يُعْلَمَ مُرَادُهُ - جَلَّ اسْمُهُ -: بأن يُخاطَبَهُ بِلُغَةٍ لا مَجَازَ فيها ولا احتمالاً، أو يُخاطَبَهُ بما ظاهرُهُ مُطَابِقٌ لحقائقِ اللغةِ وَيُعْلَمُهُ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ إِلَّا الظاهرُ. وليس يُمكنُ أن يُدْعَى في جميعِ الكتابِ والسُّنَّةِ مثْلَ ذلك.

فَأَمَّا زَمَانُ الغَيْبَةِ فَلَيْسَ يَجِبُ الْجَهْلُ بِمُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى كما أَلْزَمْتُمْ؛ لأنَّا قد عَلِمْنَا تَأْوِيلَ مُشْكِلِ القرآنِ والدِّينِ بَيَانٍ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الأئِمَّةِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمُ، الَّذِينَ لَقِيتَهُمُ الشَّيْعَةُ وَأَخَذَتْ عَنْهُمْ الشَّرِيعَةَ، فَقَدْ بَثُّوا مِنْ ذَلِكَ وَنَشَرُوا مَا دَعَتِ الحاجةُ

إليه، ونحن آمنون من أن يكون من ذلك شيء لم يتصل بنا؛ لكون إمام الزمان من وراء الناقلين، على ما بيناه وفصلناه.^١

هـ: ما ذكره من الحديث بأن بني عبد المطلب - ومنهم المهدي عليه السلام - هم سادة أهل الجنة:

فأما الخبر الذي يتضمن أنهما سيّدَا كهول أهل الجنة، فمن تأمل أصل هذا الخبر بعين إنصاف علم أنه موضوع في أيام بني أمية؛ معارضة لما روي من قوله صلى الله عليه وآله في الحسن والحسين عليهما السلام: «إنهما سيّدَا شباب أهل الجنة، وأبوهما خير منهما».

... على أنهم قد رَوَوْا عن النبي صلى الله عليه وآله ما يُخالف فائدة هذا الخبر ويُناقضها؛ لأنهم رَوَوْا عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «بنو عبد المطلب سادة أهل الجنة: أنا، وعليّ وجعفر ابنا أبي طالب، وحمزة بن عبد المطلب، والحسن والحسين، والمهدي»^{٢، ٣}.

و: كيفية النص على الإمام عليه السلام مع غيبته وأنّ الخوف هل يكفي للغيبة أم لا؟:

١. الشافعي في الإمامة، ج ٢، ص ١٦٥ - ١٦٦.
٢. الأمالي للصدوق، ص ٤٧٥ - ٤٧٦، المجلس ٧٢، ح ١٥؛ الغيبة للطوسي، ص ١٨٣؛ روضة الواعظين، ج ٢، ص ٢٨، ح ٥ / ٥٩٥؛ الصراط المستقيم، ج ٢، ص ٢٤٢؛ الطرائف، ج ١، ص ١٧٦؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٦٨، ح ٤٠٨٧؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ٢٣٣، ح ٩٤٠؛ تاريخ بغداد، ج ٩، ص ٤٤٠، الرقم ٥٠٥٠؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٧٢، ص ١٢٧، الرقم ٩٨٠٣؛ جواهر العقدین، ج ٢، ص ١٩٥؛ تاريخ الإسلام، ج ٤٥، ص ٣٢٣؛ كنز العمال، ج ١٢، ص ٩٧، ح ٣٤١٦٢، مع اختلاف يسير.
٣. الشافعي في الإمامة، ج ٤، ص ٤٣٤ - ٤٣٨.

قال^١ صاحب الكتاب:

واعلم أن أخذ ما يبطل به^٢ طريقة الإمامية أن يقال لهم: إن مذهبكم في النص على الإمام يقتضي أن يكون إمام كل زمان بمنزلة أمير المؤمنين عليه السلام في أنه لا بُدَّ في النص عليه^٣ من أن يظهر ظهور الحجة القاطعة؛ لأن الإمامة من أعظم أركان الدين عندكم على ما تقدّم القول فيه، فكيف السبيل إلى أن نعلم أنه عليه السلام نص على الحسن والحسين، أو نص الحسن على الحسين، وكذلك سائر الأئمة؟ وقد علمنا أن الوجوه التي يمكنهم ذكرها في النص على أمير المؤمنين عليه السلام - على اختلافها - لا يمكن ادعاء مثلها في النص على إمام كل زمان.

ولا يمكنهم أن يدّعوا في ذلك طريقة العقل؛ لأننا قد بينّا أنها لا تدل، ولو دلت لكانت لا تدل على واحد معين. ولا يمكنهم أن يدّعوا إثباتها في الولد؛ لأنها ليست متوارثة^٤ فيصح ذلك فيها، ولأن ذلك يوجب أن لا ينتقل من الحسن إلى أخيه، بل ينتقل إلى ولده، ويوجب أن لا يكون بعض أولاد الحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد أولى من غيرهم؛ لأنهم خلفوا أكثر من واحد.

١. في «د» والمطبوع والحجري: «ثم قال».

٢. في المغني: «تبطل به».

٣. في المغني: «من النص عليه» بدل «في النص عليه».

٤. في المغني: «ولو دلت لم تدل».

٥. في المغني: «ليست متوازية».

و هذا يُبَيِّنُ أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ إِثْبَاتِ إِمَامَةِ كُلِّ وَاحِدٍ بِنَصِّ ظَاهِرٍ، وَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ إِثْبَاتَهُ.

وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ إِثْبَاتَ النَّصِّ لِلْإِمَامِ فِرْعُ عَلَى إِثْبَاتِ عَيْنِهِ، وَ ذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ فِي إِمَامِ هَذَا الزَّمَانِ؛ فَكَيْفَ يُدْعَى هَذَا النَّصُّ فِيهِ؟

وَ قَدْ سَأَلَهُمْ أَصْحَابُنَا فِي الْغَيْبَةِ؛ وَ أَنَّ سَبَبَهَا إِنْ كَانَ الْخَوْفَ مِنَ الظُّهُورِ، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ تَحْصُلَ غَيْبَةُ الْأَثَمَةِ فِي أَيَّامِ بَنِي أُمَيَّةٍ؛ لِأَنَّ خَوْفَهُمْ كَانَ أَكْثَرَ، وَ كَذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَيَّامِ بَنِي الْعَبَّاسِ، ثُمَّ لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ مِنْ ظُهُورِهِمْ؛ فَكَيْفَ وَجَبَتْ الْغَيْبَةُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ وَ الْخَوْفُ لَا يَزِيدُ فِيهَا عَلَى مَا قَدْ كَانَ مِنْ قَبْلُ؟ وَ كَيْفَ تَصِحُّ الْغَيْبَةُ مَعَ شِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِمَامِ فِيمَا يَتَّصِلُ بِالتَّكْلِيفِ؟ وَ لَنْ جَازَ ذَلِكَ لِيَجُوزَنَّ لِبَعْضِ الْأَعْذَارِ أَنْ لَا يَنْصَبَ - جَلَّ وَ عَزَّ - أَدِلَّةُ الْمُكَلَّفِ^١ وَ أَنْ لَا يُمَكِّنَهُ وَ التَّكْلِيفُ قَائِمٌ! وَ هَلَّا وَجَبَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ حِرَاسَةُ إِمَامِ الزَّمَانِ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَ أَنْ يَعِصِمَهُ مِنْ كُلِّ مَخَافَةٍ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ صِحَّةِ الشَّرِيعَةِ؟ وَ ذَلِكَ يَقْتَضِي بُطْلَانَ الْغَيْبَةِ.

وَ قَدْ أَلْزَمَهُمْ وَاصِلُ بْنُ عَطَاءٍ عَلَى قَوْلِهِمْ هَذَا أَنْ يَكُونَ قَبْلَ بَعَثَةِ الرَّسُولِ فِي الزَّمَانِ حُجَّةٌ مِنْ رَسُولٍ أَوْ إِمَامٍ، وَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا صَحَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَ لَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَ نَذِيرٌ﴾^٢؛ لِأَنَّ

١. فِي الْمَغْنِيِّ: «أَنْتَهُمْ».

٢. فِي بَعْضِ النُّسخِ: «التَّكْلِيفِ». وَ الْأَصَحُّ: «لِلْمُكَلَّفِ».

٣. الْمَائِدَةُ (٥): ١٩.

على قولهم لَمْ يَخْلُ الزَّمَانُ مِنْ بَشِيرٍ وَ نَذِيرٍ، وَ ادَّعَى^١ إجماعُ علماءِ
المُسْلِمِينَ وَ ظُهُورُ الْأَخْبَارِ عَنْ أَهْلِ الْكُتُبِ أَنَّ الْفَتْرَاتِ بَيْنَ الرُّسُلِ قَدْ
كَانَتْ، وَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَنْبِيَاءُ وَ لَا مَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُمْ.
ثُمَّ قَالَ:

وَ هَذِهِ الْوُجُوهُ إِنَّمَا يُقْصَدُ بِهَا تَقْوِيَةُ مَا قَدَّمَنا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمُعْتَمَدُ^٢.
يُقَالُ لَهُ: لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ ادَّعَى النَّصَّ عَلَى إِمَامٍ كُلِّ زَمَانٍ أَنْ يَذْكُرَ
فِيهِ حُجَّةً قَاطِعَةً وَ طَرِيقَةً وَاضِحَةً، فَمِنْ أَيْنَ حَكَمْتَ بِأَنَّا لَا نَتِمَكَّنُ مِنْ ذَلِكَ فِي
النَّصِّ عَلَى الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ وَ مَنْ بَعْدَهُمَا مِنَ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إِلَى وَقْتِنَا
هَذَا؟ وَ قَدْ كَانَ أَقَلُّ مَا يَجِبُ أَنْ تَذْكُرَ مَا يُتَعَلَّقُ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ وَ تَتَعَاطَى إِفْسَادَهُ، ثُمَّ
تَحْكُمَ بِالْحُكْمِ الَّذِي اعْتَمَدْتَ عَلَيْهِ.

وَ أَمَّا قَوْلُكَ: «إِنَّ الْوُجُوهَ الَّتِي يُمَكِّنُهُمْ ذِكْرُهَا فِي النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ لَا يُمَكِّنُ ذِكْرُهَا وَ ادِّعَاءُ مِثْلِهَا فِي النَّصِّ عَلَى إِمَامٍ كُلِّ زَمَانٍ».
فَإِنْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ «مِثْلِهَا» مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا فِي الدَّلَالَةِ وَ الْحُجَّةِ وَ قَطْعِ الْعُذْرِ
وَ إِزَالَةِ الرَّيْبِ، فَنَحْنُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى نَتِمَكَّنُ مِنْ ذَلِكَ، وَ سَنَذْكُرُهُ.
وَ إِنْ أَرَدْتَ أَنَّا لَا نَتِمَكَّنُ فِي بَاقِي الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنْ نَصِّ يَرْوِيهِ الْمُوَافِقُ
وَ الْمُخَالِفُ، وَ يُجْمَعُ عَلَى نَقْلِهِ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ - وَ إِنْ اخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِهِ -
كَالنُّصُوصِ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَهُوَ صَحِيحٌ، إِلَّا أَنْ فَقَدْ التَّمَكَّنَ مِنْ
ذَلِكَ لَا يُجِلُّ بِصِحَّةِ الْمَذْهَبِ، الَّذِي إِنَّمَا قَصَدْتَ إِلَى إِفْسَادِهِ، وَ شَرَعْتَ فِي
الِاسْتِدْلَالِ عَلَى أَنَّهُ لَا دَلِيلَ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ.

١. فِي بَعْضِ النُّسخِ وَ الْمَغْنِيِّ: «وَ ادِّعَاءُ».

٢. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ١٩٥ - ١٩٧.

ولا منفعَةَ لكَ ولمَن وافَقَكَ في أن يَكونَ بعضُ الأدِلَّةِ والطُرُقِ مَفقوداً في هذا المَوضِعِ، إذا قامَ مقامَه ما يَجرِي في الحُجَّةِ مَجرَاهُ، و يَقطَعُ العُذرَ كَقطْعِهِ.

على أن النصوصَ على أمير المؤمنين عليه السلامَ غيرَ مُتَّفِقَةٍ الطُرُقِ؛ لأنَّ فيها ما يَرويهِ جميعُ الرواةِ، ويُسلِّمُ صحَّتهُ جميعُ الأئمَّةِ؛ كخبرِ الغديرِ، وقوله: «أنتَ مِنِّي بِمَنزِلَةِ هَارُونَ مِن مُوسَى»، وما يَجرِي مَجرَاهُما. وفيها ما يَستَركُ العامَّةُ والخاصَّةُ في نَقْلِهِ، وإن كانَ من جِهَةِ الخاصَّةِ ومن طُرُقِ الشيعةِ مُتَوَاتِرًا ظاهراً، ومن طُرُقِ العامَّةِ يَرويهِ الآحادُ ويَذكُرُهُ الأفرادُ، كخبرِ يَومِ الدارِ^١، وما أَشَبَّهُه. وفيها ما يَخْتَصُّ الشيعةُ بِنَقْلِهِ، ولا يُشارِكُها فيه مُخالِفُها، كالأَفاظِ النَّصِّ الصَّريحَةِ^٢. ومِثْلُ هذا القِسمِ^٣ موجودٌ في النصوصِ على سائرِ الأئمَّةِ عليهم السلامُ، وإن لَمْ يوجَدَ فيها

١. يوم الدار ويسمى يوم الإنذار أيضاً، والمراد بالدار دار أبي طالب - رضوان الله عليه -، وذلك لما أنزل الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وآله «وَأُنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ» [الشعراء (٢٦): ٢١٤]، فدعاهم صلى الله عليه وآله إلى دار عمه أبي طالب، وهم يومئذ أربعون رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصون رجلاً، وفيهم أعمامه: أبو طالب، والعباس، وحمة، وأبو لهب. فكلمهم رسول الله صلى الله عليه وآله وكان من جملة ما قال لهم: «يا بني عبد المطلب، إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما جئتمكم به، جئتمكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه، فأيتكم يؤازرنني على أمري هذا على أن يكون أخي وصيي وخليفتي فيكم؟» فأحجم القوم غير علي عليه السلام وكان أصغرهم إذ قام فقال: «أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه»، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله برقبته وقال: «إن هذا أخي وصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا»، فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع. الطبقات الكبرى، ج ١، ص ١٤٧؛ تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٣٢١؛ تهذيب الآثار، ص ٦٢، ح ١٢٧؛ الكامل لابن الأثير، ج ٢، ص ٦٣؛ المنتظم، ج ٢، ص ٣٦٧؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٤٦ و ٤٩، الرقم ٤٩٣٣؛ البداية والنهاية، ج ٣، ص ٤٠؛ كنز العمال، ج ١٣، ص ١١٤، ح ٣٦٣٧١، و ص ١٣٣، ح ٣٦٤١٩.

٢. راجع: الشافي، ج ٢، ص ٦٦ - ٦٧.

٣. أي القسم الأخير.

مِثْلَ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ؛ وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يُجِلُّ بِالْحُجَّةِ.

و لَنَا فِي الاستدلالِ عَلَى إِمَامَةِ الْحَسَنِ، وَ مَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إِلَى عَصْرِنَا هَذَا، طَرِيقَانِ:

أَحَدُهُمَا: الرُّجُوعُ إِلَى النُّقْلِ الظَّاهِرِ بَيْنَ الشَّيْعَةِ، الْوَاردِ مَوْرِدَ الْحُجَّةِ، بِنَصِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مُجْمَلًا وَ مُفَصَّلًا، وَ كَذَلِكَ مَا وَرَدَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ مُتَظَاهِرَةً عَنْهُ بَيْنَ الشَّيْعَةِ، يَنْقُلُهَا خَلْفٌ عَنْ سَلَفٍ، بِنَصِّهِ بِالْإِمَامَةِ عَلَى الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَقَامَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَ بِإِشَارَتِهِ إِلَى الْأَئِمَّةِ مِنْ وَلَدِ الْحُسَيْنِ بِأَعْيَانِهِمْ وَ صِفَاتِهِمْ، وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي نَصِّ الْحَسَنِ عَلَى الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَ نَصِّ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى مَنْ بَعْدَهُ. وَ لَوْ لَا أَنَّ كِتَابَنَا يَضِيقُ عَنْ اسْتِقْصَاءِ الرُّوَايَاتِ فِي هَذَا الْبَابِ، لَذَكَّرْنَا مَا وَرَدَ مِنَ النُّصُوصِ فِي إِمَامَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِالْفَاظِ وَ طُرُقِهِ. وَ مَنْ أَرَادَ الْوُقُوفَ عَلَى ذَلِكَ فَعَلَيْهِ بِكُتُبِ حَدِيثِ الشَّيْعَةِ^١؛ فَإِنَّهُ يَقِفُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا لَا يَسْتَجِيزُ مَعَهُ أَنْ يُطْلَقَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ فِي إِمَامَتِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مَا أَمَكَّنَ فِي إِمَامَةِ أَبِيهِمْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ لَيْسَ يُمَكِّنُ الطَّعْنَ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ بِأَنَّهَا أَحَادٌ، وَ أَنَّ شُرُوطَ الْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ مَفْقُودَةٌ فِيهَا؛ وَ ذَلِكَ أَنَّ الشَّيْعَةَ فِي هَذَا الْوَقْتِ لَا شُبْهَةَ فِي كَثَرَتِهَا، وَ اسْتِحَالَةِ اتِّفَاقِ الْكَذِبِ مِنْهَا وَ التَّوَاطُؤِ عَلَيْهِ؛ وَ هِيَ تَدَّعِي أَنَّهَا أَخَذَتْ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ عَنْ سَلَفِهَا، وَ أَنَّ سَلَفَهَا أَخْبَرَهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ عَنْ سَلَفِهَا، حَتَّى يَنْتَهِيَ الْخَبَرُ إِلَى أَصْلِهِ.

وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ - عِنْدَ الْكَلَامِ فِي النُّصِّ الصَّرِيحِ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ

١. مثل الكافي للكليني، ج ١، ص ٢٨٦ - ٣٢٩ (ج ١، ص ١١٦ - ١٣٤، ط. الإسلامية)؛ وإثبات

الهداة بالنصوص و المعجزات للحرز العاملي، و غيرها.

السلام - صحّة هذه الطريقة، وأجبنا عن الأسئلة والزيادات عليها؛ فلا حاجة بنا إلى استقصائها ها هنا.

وأما الطريقة الثانية: فهو أن يُعتمد في إمامة كل واحد منهم على طريقة الاعتبار، والبناء على الأصول المتقرّرة في العقول، من غير رجوع إلى النقل؛ فنقول في إمامة الحسن عليه السلام: إن الناس، لما قبض الله تعالى أمير المؤمنين عليه السلام إلى جنبه، كانوا في باب الإمامة على ضروب:

فمنهم من نفاها وادّعى أنه لا إمام في العالم، وهم الخوارج^١ ومن وافقهم. وقولهم يُبطله قيام الدلالة العقلية على وجوب الإمامة، وقد تقدّمت.

ومنهم من قال بإمامة معاوية بن أبي سفيان. ويُبطل قول هؤلاء: ما يعترفون معناه من فقد عصمته، التي قد تقدّمت دلالتنا على وجوب اعتبارها في الإمام. وهذا كافٍ في إبطال إمامته، وإن كان لنا أن نتخطى ذلك إلى ما ظهر من كفره وفسقه ومجاهرته بما ينفي العدالة ويرفع حكم الإسلام.

ومنهم من قال بإمامة محمد بن الحنفية - رضوان الله عليه - هؤلاء أحد فرق الكيسانية^٢.

ويُطلّ قول هؤلاء، إذا ادّعوا في محمد بن الحنفية ما نوجبهُ للأئمة من العصمة وغيرها، وحملوا أنفسهم - أعني هؤلاء القوم من الكيسانية - على هذه المقالة. وقد بيّنا على ذلك أن ابن الحنفية ما زال تابعا لأخويه عليهما السلام، مُقدّما

١. الملل والنحل، ج ١، ص ١١٦.

٢. وهي الفرقة التي سادت الإمامة بعد أمير المؤمنين عليه السلام إلى ابنه محمد بن الحنفية مباشرة، وسماها البعض: «الرزامية» أتباع رزام بن رزام، وهي إحدى فرق الكيسانية التي قالت كلّها بإمامة محمد. راجع: الفرق بين الفرق، ص ٥٧؛ الملل والنحل، ج ١، ص ١٥٣.

لَهُمَا عَلَى نَفْسِهِ، رَاجِعاً إِلَيْهِمَا، وَ مُعَوَّلاً عَلَيْهِمَا. وَ الْمَفْضُولُ لَا يَكُونُ إِمَاماً، وَ حَالُهُمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي الْعِلْمِ وَ الْفَضْلِ عَلَيْهِ ظَاهِرَةٌ لَا تُخْفَى عَلَى مَنْ سَمِعَ الْأَخْبَارَ.

و بَعْدُ، فَإِنَّهُ خَصَرَ التَّبِعَةَ لَهُمَا بِالْإِمَامَةِ، وَ كَانَ رَاضِياً بِهِمَا غَيْرَ مُنَازِعٍ وَ لَا مُنْكَرٍ، وَ التَّقِيَّةُ مِنْهُمَا عَنْهُ زَائِلَةٌ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ مَعَ كُلِّ ذَلِكَ إِمَاماً دُونَهُمَا؟

وَ أَيْضاً: فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْكَيْسَانِيَّةَ، وَ مَنْ وَافَقَهُمْ فِي إِمَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ اخْتَلَفُوا: فَادَّعَى بَعْضُهُمْ أَنَّهَا كَانَتْ لَهُ بَعْدَ أَخَوَيْهِ؛ بَعْدَ تَشْتِثِ أَهْوَائِهِمْ، وَ تَفَرُّقِ آرَائِهِمْ. وَ ادَّعَى بَعْضُهُمْ حَيَاةَ مُحَمَّدٍ، وَ أَنَّهُ بَيْنَ أَسَدٍ وَ نَمِرٍ فِي جِبَالِ رَضَوَى، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَذَاهِبِ الَّتِي أَلْجَأَتْهُمْ الْحَيْرَةُ إِلَيْهَا. وَ قَدْ انْقَرَضُوا، فَلَا عَيْنَ لَهُمْ وَ لَا أَثَرَ مِنْذُ السَّنِينَ الطَّوَالِ، وَ مَا رَأَيْنَا أَحَدًا مِنْهُمْ، وَ لَا مَنْ كَانَ قَبْلَنَا بِمُدَدٍ بَعِيدَةٍ؛ فَلَوْ كَانَ قَوْلُهُمْ حَقًّا لَمَا جَازَأْنَا أَنْ يَنْقَرِضُوا حَتَّى لَا يَقُولَ قَائِلٌ بِهِ مِنْ الْأُمَّةِ فِي زَمَانٍ بَعْدَ زَمَانٍ، وَ لَا فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَخْرُجُ عَنْ أَقْوَالِ جَمِيعِ الْأُمَّةِ.

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ بِإِمَامَةِ الْحَسَنِ، وَ هُمْ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَيْهَا مِنْ طَرِيقِ الْإِخْتِيَارِ^٢، وَ قَوْلُ هَؤُلَاءِ يَفْسُدُ بِمَا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ مِنْ وَجُوبِ النَّصِّ.

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا قَوْلُ مَنْ أَوْجَبَهَا بِالنَّصِّ عَلَيْهِ. وَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَاوَى

١. فِي بَعْضِ النُّسخ: «و قد شَاهَدُوا مُحَمَّدًا رَحِمَهُ اللَّهُ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ بَعْدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَاجِعاً إِلَيْهِمَا». وَ فِي بَعْضِهَا الْآخَرُ: «و قد بَيَّنَّا مَقُولَةَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ بَعْدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَاجِعاً إِلَيْهِمَا».

٢. كَالْمَعْتَزِلَةِ، وَ مِنْهُمْ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ، فَقَدْ أَثْبَتَ إِمَامَةَ الْإِمَامِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِبَيْعَةِ فَرِيقٍ مِنَ النَّاسِ لَهُ بَعْدَ مَوْتِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. رَاجِعْ: الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الثَّانِي)، ص ١٤٥.

هذا القول ما تقدّم من الأقوال في الفساد، لاقتضى ذلك خروج الحق من الأمة؛
و قد بينّا ذلك.

و أنت إذا اتبعت هذه الطريقة و سلكتها في إمامة الحسين عليه السلام و من
بعده من الأئمة، وجدتها نهجاً واضحاً و طريقاً جديداً^١؛ لأنّ كلّ من ذهب في
الإمامة إلى غير مذهبنّا في إمام كلّ زمان بعينه إما أن ينفي وجودها، أو يثبتها لمن
يعترف بنفي صفات الأئمة - التي أوجبنّاها بحجج العقول - عنه، أو يدعي حياة
ميت قد علم ضرورة موته^٢، أو يثبتها بطريق مثل الاختيار، أو الدعوة على مذهب
الزيدية؛ و قد دلّت العقول أيضاً على أنّ الطريق إليها لا يكون إلا النصّ و المعجز.
و هذه الطريقة إذا سلكت في إمامة صاحب زماننا هذا عليه السلام كانت أوضح
من غيرها، و أحسم لكلّ شبهة، و أقطع لكلّ شغب؛ لأنّ الإمام إذا وجبت عصمته
و النصّ عليه، فلم يبق في أقوال المختلفين في إمام هذا الزمان ما يجوز أن يكون
مطابقاً لهذه الأدلة إلا قولان:

قول الإمامية، الذاهبين إلى إمامة ابن الحسن عليه السلام.

و قول شذاذ لم يبق منهم إلا صباغة^٣، قد كاد الانقراض يأتي عليهم كما أتى على
أمثالهم، و هم الواقفة على موسى بن جعفر عليه السلام. و هؤلاء يبطل قولهم -
و إن كانت الشبهة به زائلة في وقتنا هذا - ما يعلمه جميع الأمة ضرورة؛ من وفاة
موسى بن جعفر عليه السلام، و مشاهدة كثير من الناس له ميتاً على حدّ إن لم يزد

١. أي مستقيماً مستوياً، أو واضحاً، يقال: هذا طريق جدّد: إذا كان مستوياً لا حذب فيه. راجع:

لسان العرب، ج ٣، ص ١٠٩؛ الطراز، ج ٥، ص ٢٦٣ (جدد).

٢. هذه إشارة إلى قول الواقفة. و سوف يأتي تصريح المصنّف رحمه الله بذلك بعد قليل.

٣. الصباغة: البقية اليسيرة من الشراب تبقى في أسفل الإناء. النهاية، ج ٣، ص ٥ (صب).

في الوضوح على مَوْتِ آبائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَمْ يَنْقُصْ عَنْهُ.
فَلَمْ يَبْقَ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحاً إِلَّا قَوْلُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى إِمَامَةِ ابْنِ الْحَسَنِ؛
فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحاً، وَإِلَّا أَذَى ذَلِكَ إِلَى أَنْ الْحَقُّ مَفْقُودٌ مِنْ أَقْوَالِ الْأُمَّةِ.
وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ تُبَيِّنُ أَنَّ مَا ادَّعَى صَاحِبُ الْكِتَابِ تَعَذُّرَهُ عَلَيْنَا مُمَكِّنٌ مُتَسَهِّلٌ،
بِحَمْدِ اللَّهِ وَنَهْ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الْغَيْبَةَ إِنْ كَانَ الْخَوْفُ سَبَبَهَا فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَحْصُلَ غَيْبَةُ
الْأُئِمَّةِ فِي أَيَّامِ بَنِي أُمَيَّةَ وَكَثِيرٍ مِنْ أَيَّامِ بَنِي الْعَبَّاسِ؛ لِأَنَّ الْخَوْفَ كَانَ هُنَاكَ أَظْهَرَ وَ
أَكْثَرَ».

فَأَوَّلُ مَا نَقُولُهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ مَا ظَنَّنَهُ مِنْ زِيَادَةِ الْخَوْفِ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ
عَلَى غَيْرِهَا؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ مَنْ عَدَا إِمَامَ زَمَانِنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَمْ
يَكُنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ يُدَّعِي لَهُ وَيُحْكَمُ فِيهِ وَيُنْتَظَرُ مِنْهُ إِظْهَارُ الْعَدْلِ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ
وَمَغَارِبِهَا، وَابْتِرَازُ الْأَمْرِ مِنْ أَيْدِي الْجَائِرِينَ وَ الْمُتَغَلِّبِينَ؛ وَلَا أَنَّهُ صَاحِبُ الزَّمَانِ،
وَالْمَهْدِيُّ الْمُنتَظَرُ لِإِصْلَاحِ مَا فَسَدَ مِنَ الْأُمُورِ، وَارْتِجَاعِ مَا غُصِبَ مِنَ الْحَقُوقِ.
وَهَذَا كُلُّهُ مَوْجُودٌ فِي إِمَامَةِ صَاحِبِ الزَّمَانِ، مَفْقُودٌ فِي إِمَامَةِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ آبَائِهِ
عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَجْمَعِينَ؛ وَلِهَذَا كُتِبَتْ وَلادَتُهُ، وَأُخْفِيَ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَمْرُهُ. وَكَيْفَ لَا
يَكُونُ الْحَالُ كَذَلِكَ، وَلَمَّا مَاتَ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَمَعَ جَوَارِيَهُ وَ سَرَارِيَهُ^٢

١. عطف على «يدعى له» أي: ولا أن أحداً من الأئمة يدعى له.

٢. قال الجوهري: «السُّرِّيَّةُ: الأئمة التي بَوَّأَتْهَا بَيْتاً، وَهِيَ فَعْلِيَّةٌ، مَنْسُوبَةٌ إِلَى السَّرِّ، وَهُوَ الْجَمَاعُ أَوْ
الْإِخْفَاءُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ كَثِيراً مَا يُسَرُّهَا وَ يَسْتُرُهَا مِنْ حُرَّتِهِ، وَإِنَّمَا ضُمَّتْ سِيْنُهُ لِأَنَّ الْأَبْنِيَةَ قَدْ تَغَيَّرَ
فِي النِّسْبَةِ خَاصَّةً، كَمَا قَالُوا فِي النِّسْبَةِ إِلَى الدَّهْرِ ذُهْرِيٌّ، وَ إِلَى الْأَرْضِ سَهْلِيٌّ، وَ الْجَمْعُ:
سَرَارِي. وَكَانَ الْأَخْفَشُ يَقُولُ: إِنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ السَّرُورِ؛ لِأَنَّهُ يُسَرُّ بِهَا، يَقَالُ: تَسَرَّرْتُ جَارِيَةً،
وَ تَسَرَّرْتُ أَيْضاً، كَمَا قَالُوا: تَطَلَّيْتُ وَ تَطَلَّيْتُ». (الصَّحاح، ج ٢، ص ٦٨٢ (سَرَر)).

و احتاطَ عليهم المُتملِّكُ في ذلكِ الوقتِ للأمر؛ لِيُظَهِّرَ له ميلادُ القائمِ عليه السلامُ - الذي يُنتَظَرُ منه العجائبُ، و قَلْبُ الدُّوَلِ و المَمَالِكِ - و لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ميلادَهُ قد تَقَدَّمَ، و أَنَّهُ عليه السلامُ وُلِدَ قَبْلَ وفاةِ أبيه بزمانٍ طویلٍ؟ فَكَيْفَ يَجْمَعُ مُنْصِيفٌ بَيْنَ أحوالِ صاحبِ الزمانِ مع ما ذَكرناه، و أحوالِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ آبائِهِ عليهم السلامُ، فيما يَقْتَضِي الخَوْفُ و الغِيبَةُ و الاستتارُ و الأمنُ؟

و كَيْفَ يُضَمُّ - في بابِ الخَوْفِ و التَّقِيَّةِ مِنَ المُتملِّكِينَ للأُمُورِ و المُسْتَبِدِّينَ بالدُّوَلِ - بَيْنَ مَنْ لَا يَخافُونَهُ عَلَى ما في أَيْدِيهِمْ و لَا يَنازِعُهُمْ شَيْئاً مِنْ أُمُورِهِمْ و لَا يُقْضَى لَهُ و لَا يَدْعَى فِيهِ أَنَّهُ المنصُورُ عَلَيْهِمْ، و السالِبُ لِنِعْمَتِهِمْ، و بَيْنَ مَنْ يَجْتَمِعُ فِيهِ هَذِهِ الصِّفَاتُ؟ و الفَرْقُ بَيْنَ هَذَيْنِ الأَمْرَيْنِ فيما يَدْعُو إِلَى الخَوْفِ و التَّقِيَّةِ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يُطَنَّبَ فِيهِ، و هو بالعكسِ مِمَّا قُضِيَ بِهِ صاحِبُ الكتابِ!

عَلَى أَنَّ أحوالَ الخائفِ إِنَّمَا يُرْجَعُ فِيهَا إِلَى اعتقاداتِهِ و طُنُونِهِ، و اعتقاداتُهُ و طُنُونُهُ بِحَسَبِ ما يَظْهَرُ لَهُ مِنَ الأُمَارَاتِ الَّتِي تَقْتَضِي الخَوْفَ أَوِ الأَمْنَ، و لَا مَرَجَعَ فِي أحوالِ الإنسانِ - مِنْ خَوْفٍ و أَمْنٍ - إِلَى غَيْرِهِ؛ و لِهَذَا نَجِدُ كَثِيراً مِنَ العقلاءِ يُقَدِّمُ فِي بَعْضِ المَجَالِسِ الَّتِي يَلْزَمُ فِيهَا الخَوْفُ و التَّقِيَّةُ فِي الظَّاهِرِ عَلَى أفعالٍ و أقوالٍ لَا تَرَاهُ يُقَدِّمُ عَلَى مِثْلِهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ المَجْلِسِ مِمَّا لَا يَظْهَرُ لَنَا فِيهِ قُوَّةُ أُمَارَاتِ الخَوْفِ، و لَا يَلْزَمُ أَنْ نَنْسِبَهُ إِلَى السُّفْهِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَظْهَرْ لَنَا ما ظَهَرَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَخْتَصَّ بِأُمَارَاتٍ تَقْتَضِي شِدَّةَ الخَوْفِ فِي المَوْضِعِ الَّذِي يَظْهَرُ لَنَا فِيهِ ضَعْفُ الخَوْفِ، و يَخْتَصَّ بِأُمَارَاتٍ تَقْتَضِي ضَعْفَ الخَوْفِ فِي المَوْضِعِ الَّذِي يَظْهَرُ لَنَا قُوَّتُهُ، و العاداتُ تَشْهَدُ بِما ذَكرناه شَهادَةً لَا يُحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى الإِكْتِثَارِ فِيهِ. فَأَمَّا قَوْلُهُ: «و كَيْفَ تَصِحُّ الغِيبَةُ مَعَ شِدَّةِ الحَاجَةِ إِلَى الإِمَامِ فيما يَتَّصِلُ

بالتكليف؟ ولئن جازَ ذلكَ لِيَجُوزَنَّ أن لا يَنْصِبَ [جُلَّ و عَزَّ] الأدلَّةُ للمُكَلَّفِ مع قيام التكليفِ».

فقد مضى الكلام في هذا المعنى مُستقصى، و تَكَرَّرَ في أثناءِ نَقْضِنا عليه. و بيَّنا أن سببَ الغيبةِ هو فعلُ الظالمينَ، و تقصيرُهم فيما يَلْزَمُ من تمكينِ الإمامِ فيه، و الإفراجِ بَيْنَهُ و بَيْنَ التصرفِ فيهم. و بيَّنا أنَّهم مع الغيبةِ مُتَمَكِّنُونَ مِن مَصْلَحَتِهِم بأن يزيلوا السببَ الموجِبَ للغيبةِ؛ لِيُظْهَرَ الإمامُ و يَتَفَعَّلُوا بِتدبيره و سياسته.

و فرَّقنا بَيْنَ ذلكَ و بَيْنَ أن لا يَنْصِبَ اللَّهُ تَعَالَى الأدلَّةَ للمُكَلَّفِ، أو لا يُمَكِّنَهُ، بأن قلنا: لو فَعَلَ ذلكَ - تَعَالَى عنه علوًّا كَبِيرًا - لَكَانَ مُكَلَّفًا لِمَا لا يُطَاقُ، و لَكَانَ فَقْدُ العِلْمِ و الانتفاعِ به مِن قِبَلِهِ تَعَالَى خَاصَّةً، و لا مَدْخَلَ للمُكَلَّفِ فيه، و لا أَتَى فيه مِن تقصيره. و غيبةُ الإمامِ بِخِلَافِ ذلكَ؛ لأنَّ التَمَكُّنَ مِن المَصَالِحِ معها ثَابِتٌ، و ما فَقِدَ مِن المَنَافِعِ بِالْغَيْبَةِ مَرَجَعُهُ إِلَى الظالمينَ الذين سَبَّبُوها و أَلْجَأُوا إِلَيْهَا.

فأما قولُه: «و هَلَا وَجَبَ عَلَى مَذْهَبِهِم حِرَاسَةُ إِمَامِ الزَّمَانِ مِن جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى، و أن يَعِصِمَهُ مِن كُلِّ مَخَافَةٍ؟».

فإنَّا نَقُولُ له في ذلكَ: الحِرَاسَةُ و العصمةُ مِن المَخَافَةِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: فَمِنْهَا: ما لا يُنَافِي التَّكْلِيفَ، و لا يُخْرِجُ المُكَلَّفَ إِلَى حَدِّ الإِلْجَاءِ. و هذا الْقِسْمُ قد فَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَبْلَغِ الْوُجُوهِ، و حَرَسَ الإِمَامَ بِالْحُجَّةِ، و أَيْدَهُ و نَصَرَهُ بِالْأَدِلَّةِ.

و أما الْقِسْمُ الْآخَرُ: فهو ما نَافَى التَّكْلِيفَ، و أَخْرَجَ مِن اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ و الْعِقَابِ. و الزَّامُنَا هَذَا الْقِسْمَ مِن عَجِيبِ الْأُمُورِ؛ لأنَّ الإِمَامَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ

للمصلحة في التكليف، فكيف يُجمع بينه وبين ما نافاه التكليف؟ وهل هذا إلا مناقضة من الملزم، أو قلّة تأمل لما يقوله خصومه؟!^١

فأما ما حكاه عن واصل بن عطاء من ذكر الفترة والاستشهاد بالقرآن وإجماع علماء المسلمين عليها: فمن بعيد الكلام عن موقع الحجة؛ لأن قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾^٢ صريح في أن الفترة تختص الرسل، وأنها عبارة عن الزمان الذي لا رسول فيه. وهذا إنما يلزم من ادعى أن في كل زمان حجة هو رسول، فأما إذا لم يزد على ادعاء حجة وجواز أن يكون رسولاً وغير رسول، فإن هذا الكلام لا يكون حجاجاً عليه.

فأما ادعاؤه إجماع علماء المسلمين على الفترات بين الرسل: فإن أراد بالفترات خلو الزمان من رسول، فهو صحيح، ولا فائدة في صحته. وإن أراد خلوه من رسول وحجة، فلا إجماع في ذلك، وكل من يقول بوجوب الإمامة في كل زمان وعصر يخالف في ذلك؛ فكيف يدعى الإجماع فيه؟

وهذه الجملة تبين فساد جميع ما أورده في الفصل الذي حكيناه إلى آخره.^٣

ز: تأويل آية: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي

الأرض﴾.^٣

قد ذكر الشريف كلاماً في هذه الآية في كتابه الشافي، وقال بعد ذكر الآية وحكاية كلام عن مجاهد وابن عباس وغيرهما - من أن المراد من «الذين

١. المائدة (٥): ١٩.

٢. الشافي في الإمامة، ج ٣، ص ٤٩٨ - ٥١٤.

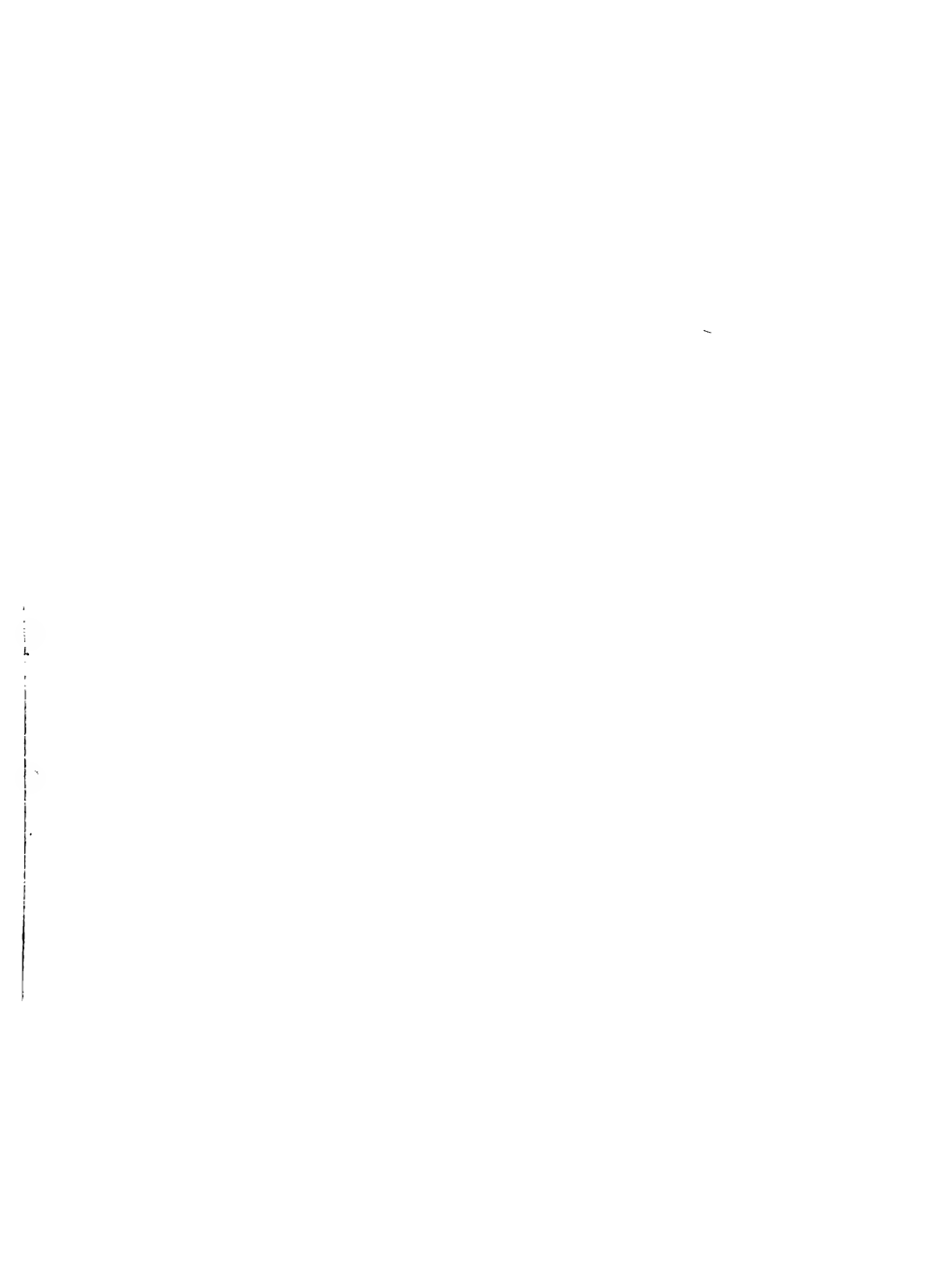
٣. نور (٢٤): ٥٥.

آمَنُوا مِنْكُمْ وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ» هم أمة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) أو ما يقرب من هذا - ما هذا لفظه:

و قد تأوَّل هذه الآية علماء أهل البيت عليهم السلام، و حَمَلوها على وجه معروف، فقالوا: هذا التمكينُ و الاستخلافُ و إبدالُ الخوفِ بالأمنِ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ قِيَامِ المَهْدِيِّ عليه السلام^١؛ فَلَيْسَ عَلَى تَأْوِيلِكَ إِجْمَاعٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ، و قولُ بعضهم لَيْسَ بِحُجَّةٍ^٢.

١. الغيبة للنعماني، ص ٢٤٠، ح ٣٥؛ التبيان، ج ٧، ص ٤٥٧؛ مجمع البيان، ج ٧، ص ٢٣٩، ذيل الآية ٥٥ من سورة النور (٢٤)؛ التفسير الكبير، ج ٢، ص ٢٧٤؛ غرائب القرآن، ج ١، ص ١٤٤، ذيل الآية ٤ من سورة البقرة (٢).

٢. الشافعي في الإمامة، ج ٤، ص ٣٠٦.



٢ - ما ذكره في الديوان

قال في رثاء جدّه الحسين عليه السلام واستنهاض الإمام المهدي عليه السلام:

قِفْ بِالدِّيَارِ الْمُقْفِرَاتِ	لَعِبَتْ بِهَا أَيْدِي الشَّتَاتِ
فَكَأَنَّهِنَّ هَشَائِمٌ	بِمُرُورِ هُوجِ الْعَاصِفَاتِ ^١
فَإِذَا سَأَلْتَ فَلَيْسَ تَسِدُ	أَلْ غَيْرِ صُمِّ صَامِتَاتِ
خُزْنٍ يُخْلَنَ مِنَ السُّكُو	تِ بِهِنَّ هَامِ الْمُضْغِيَاتِ
عُجْ بِالْمَطَايَا النَّاحِلَا	تِ عَلَى الرُّسُومِ الْمَاجِلَاتِ
الدَّارِسَاتِ الْفَانِيَا	تِ شَبِيهَةً بِالْبَاقِيَاتِ
وَأَسْأَلُ عَنِ الْقَتْلِ الْأَلَى	طَرِحُوا عَلَى شَطِّ الْفَرَاتِ
شُعْتُ، لَهُمْ جُمَمٌ عَصِي	نَ عَلَى أَكُفِّ الْمَاشِطَاتِ
وَعُهودُهُنَّ بَعِيدَةٌ	بِدِهَانِ أَيْدٍ دَاهِنَاتِ
نَسَجَ الزَّمَانُ بِهِمْ سَرَا	بِيلاً بِخَوْكِ الرَّامِسَاتِ ^٢
تَطَوَّى وَتُحْمَى عَنْهُمْ	مَخَوًّا بِهَظْلِ الْمُعْصِرَاتِ ^٣

١. الهشائم: جمع الهشيمة، وهي الشجرة اليابسة. و هُوجِ العاصفات: الرياح الشديدة العاصفة.

٢. السرايل: كل ما يُلبس من قميص أو درع. والرامسات: الرياح الدوافن للآثار الطامسة لرسوم الديار.

٣. تطوى: تُخفى. والهظل: الانسكاب. والمعصرات: السحائب الممطرة.

فَهُمْ لِأَيْدِ كَاسِيَا تِ تَارَةً أَوْ مُغْرِيَاتِ
وَلَهُمْ أَكُفٌّ نَاضِرَا تٌ بَيْنَ صُومٍ يَابِسَاتِ
مَا كُنَّ إِلَّا بِالْعَطَا يَا وَالْمَنَايَا جَارِيَاتِ
كَمْ ثُمَّ مِنْ مُهَجٍ سَقَيْدٍ نَ الْحَتَفَ لِلْقَوْمِ السَّرَا^١
وَمُتَقَفٍ مِثْلِ الْقَنَا ةَ أَتَى الْمَيِّتَةَ بِالْقَنَاةِ
أَوْ مُرْهَفٍ سَاقَتْ إِلَيْهِ هِ رَدَى «شِفَارُ» الْمُرْهَفَاتِ^٢
كَرِهُوا الْفِرَارَ وَهُمْ عَلَى «أَقْتَادِ نُجَبٍ» نَاجِيَاتِ^٣
يَطْوِينَ طَيِّ الْأَتْحَمِ يَ لَهْنٌ أَجَوَازَ الْفَلَاتِ^٤
وَتَيَقَّنُوا أَنَّ الْحَايَا ةَ مَعَ الْمَذَلَّةِ كَالْمَمَاتِ
وَرَزِيَّةٍ لِلدَّيْنِ لَيْدِ سَتْ كَالرَّزَايَا الْمَاضِيَاتِ
تَرَكْتُ لَنَا مِنْهَا الشَّوْىَ وَ مَضَتْ بِمَا تَحْتَ الشَّوَاةِ^٥
يَا آلَ أَحْمَدَ وَالَّذِي نَ غَدَاً بِحُبِّهِمْ نَجَاتِي
وَمَيِّتِي فِي نَضْرِهِمْ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الْحَايَا

١. المَهْج: جمع المهجة، وهي دم القلب. وسرّة القوم وسرواتهم: أشرافهم.

٢. المُرْهَف - بتشديد الهاء وتخفيفها - من الرجال: لطيف الجسم، ومن السيوف: الرقيق الحد. والمرهفات: السيوف المرهقة. وفي الأصل: «شفاه» بدل «شفار».

٣. في الأصل: «أقتاد أنجب»، والقند: هو خشب الرحل، ولعله «أقتاب» جمع قتب، وهو الرحل بكماله، إلا أنه كان يستعمل «الأقتاد» كما يجيء في أول قصيدة ثائية من الديوان. والنُجَب - بضم النون والجيم -: جمع النجيب، وهو من الإبل كريمها السريع، وسُكِّنَت الجيم للتخفيف. والناجيات: جمع الناجية، مثل النجب.

٤. الأَتْحَمِي: نوع من الثياب. وأجواز الفلا: طرقها. والفلاة: القفر.

٥. الشَّوْى: جمع لغوي للشوأة، وهي جلدة الرأس، والشَّوْى الأعضاء أيضاً.

حَتَّى مَتَى أَنْتُمْ عَلَى
 وَ حُقُوقُكُمْ دُونَ الْبِرِّ
 وَ سُورُوبُكُمْ مَذْعُورَةٌ
 وَ وَلِيُّكُمْ يُضْحِي وَ يُمِ
 يَلْوِي وَ قَدْ خَبَطَ الظَّلَا
 فَإِذَا أَشْتَكَى فَإِلَى قُلُو
 وَ إِلَى عَصَائِبِ سَارِيَا
 عَزْرَتَانِ إِلَّا مِنْ جَوَى
 وَ إِذَا اسْتَمَدَّ فَمِنْ أَكْ
 وَ إِذَا اسْتَعَانَ عَلَى خُطُو
 فَبِكُلِّ مَغْلُولٍ يَدَيْ
 قُلْ لِلأُلَى حَادُوا وَ قَدْ
 وَ سَرَوْا عَلَى شُعَبِ الرِّكََا
 نَامَتْ عُيُونُكُمْ وَ لـ
 وَ ظَنَنْتُمْ طُولَ الْمَدَى

صَهَوَاتٍ حُدْبٍ شَامِصَاتٍ ١
 يَّةٍ فِي أَكْفٍ عَاصِيَاتٍ
 وَ أَدِيمُكُمْ لِلْفَارِيَاتِ ٢
 سِي فِي أُمُورٍ مُغْضَلَاتٍ
 مُ عَلَى اللَّيَالِي الْمُقْمِرَاتِ
 بِ لَاهِيَاتٍ سَاهِيَاتٍ
 تٍ فِي الدَّادِي عَاشِيَاتٍ ٣
 عُزْرِيَانِ إِلَّا مِنْ أَذَا
 فٍ بِالْعَطَايَا بِاخِلَاتٍ
 بِ أَوْ كُرُوبٍ كَارِنَاتٍ
 نِ هُنَاكَ مَغْلُولِ الشَّبَاةِ ٤
 ضَلُّوا الطَّرِيقَ عَنِ الْهُدَاةِ
 نِ فِي الْفَلَاةِ بِلا حُدَاةِ
 كِنَ عَنْ عُيُونٍ سَاهِرَاتٍ
 يَمْحُو الْقُلُوبَ مِنَ التَّرَاتِ ٥

١. صَهَوَات: جمع صهوة، وهي مقعد الفارس من الفَرَس. والشامصات: النفارات أو الشامسات.
٢. السُّرُوب: جمع السرب وهو القطيع من الغنم وغيره، واستعاره لجماعاتهم. والأديم: الجلد. والفاريات: الشاقات؛ من فَرَى الأديم أي شَقَّه.
٣. عصائب وعصب: جماعات. والساريات: السائرات ليلاً. والدادي: جمع الدأدة، وهي آخر ليالي الشهر المظلمة.
٤. المغلول: المقيّد بالغُلّ - بالضم -.. ومغلول الشَّبَاة: منثلم الحدّ.
٥. التَّرات - بالكسر -: جمع التَّرّة، وهي الذحل والثَّار.

هَـيْهَاتَ إِنْ الضُّغْنَ ثَو
لَا تَأْمَنُوا غَضَّ النَّوَا
إِنَّ السُّيُوفَ الْمُغْرِيَا
وَالْمُثْقَلَاتِ الْمُغْيِيَا
وَالْمُصْمِيَاتِ مِنَ الْمَقَا
وَكَأَنِّي بِالْكُمْتِ تَزُ
وَبِكُلِّ مِقْدَامٍ عَلَى الْـ
قَرِمٍ فَلَا شَيْعَ لَهُ
وَكَأَنَّهُ مُتَنَمِّراً
وَالرُّمَحُ يَفْتَقُ كُلُّ نَجْـ
تَهْمِي نَجِيعاً كَاللُّغَا

قَدُهُ اللَّيَالِي بِالْغَدَاةِ^١
ظِرِّ «مِنْ قُلُوبٍ» مُرْصِدَاتِ^٢
تِ مِنَ السُّيُوفِ الْمُغْمَدَاتِ
تِ مِنَ الْأُمُورِ الْهَيِّنَاتِ
تِلْ هُنَّ نَفْسُ الْمُخْطِئَاتِ^٣
دِي فِي الْبَسِيطَةِ بِالْكَمَاءِ^٤
أَهْوَالِ مَرْهُوبِ الشَّدَاةِ^٥
إِلَّا بِأَزْوَاجِ الْعُدَاةِ^٦
صَفَرٌ تَشْرَفَ مِنْ عِلَاةِ^٧
— لَاءٍ كَأَرْذَانِ الْفَتَاةِ^٨
مِ عَلَى شُدُوقِ الْيَعْمَلَاتِ^٩

١. الضُّغْنُ: الحقد.

٢. «من قلوب» كذا ورد في الأصل، ولعلها «في عيون». والمُرْصِدَات: المترقبات، من التَّرْصُدِ وهو التَّرْقُبُ، والرَّصْد - بفتحين -: هو الحارس والمراقب، يستوي فيه المفرد والجمع.

٣. الْمُصْمِيَات: الراميات المصيبات.

٤. تُرْدِي: تعثر، يقال: رَدَّتْ الْخَيْلُ تُرْدِي رَدِيّاً وردياناً؛ أي رجعت الأرض بحوافرها في عَدْوِهَا. والكُمْتُ: جمع الكميت، وهو من الخيل أو الإبل بين الأشقر والأدهم. والكماء: جمع الكمِيّ، وهو الشجاع لا يلبس السلاح.

٥. الشَّدَاة: بَقِيَّةُ الْقُوَّةِ والشَّدة.

٦. الْقَرِم: من اشتدت شهوته إلى اللحم. والعُدَاة: جمع المعتدي.

٧. تَشْرَفَ: تَطَلَّعَ وأشرف. والعِلَاة: الجبل.

٨. نَجْلَاء: واسعة.

٩. نَجِيعاً: دماً. واللُّغَام: زَبَدُ أَفْوَاهِ الْإِبِلِ. والشُدُوق: الأفواه. واليَعْمَلَات: نُجُبُ النُّوقِ، مفردها يَعْمَلَةٌ.

تُؤْسَىٰ وَلَكِنْ كَلَّمَهَا
 حَتَّىٰ يَعُودَ الْحَقُّ يَثْقَ
 وَلَكُمْ أَتَىٰ مِنْ فُرْجَةٍ
 يَا صَاحِبِي فِي يَوْمٍ عَا
 لَا تَسْقِنِي بِاللَّهِ فِي
 مَا ذَاكَ يَوْمًا صَيِّبًا
 وَإِذَا تَكَلَّمْتَ فَلَا تَزُرْ
 وَتَنَحَّ فِي يَوْمِ الْمُصِيبِ
 وَمَتَى سَمِعْتَ فَمِنْ عَوْدِ
 وَتَدَاوٍ مِنْ حُزْنٍ بِقَدْرٍ
 لَا عُطِّلْتَ تِلْكَ الْحَفَا
 وَشُقَيْنَ مِنْ وَكْفِ التَّجْدِ
 وَتُفِخَنَّ مِنْ عَبَقِ الْجِنَا
 فَلَقَدْ طَوَّيْنِ شُمُوسَنَا
 أَبْدَأُ يُبْرِخُ بِالْأُسَاةِ^١
 ظَنَانًا لَنَا بَعْدَ السَّنَاتِ^٢
 قَدْ كَانَ يُحْسِبُ غَيْرَ آتِ
 شُورَاءَ وَالحَدْبِ الْمُوَاتِي
 هِ سِوَى دُمُوعِ الْبَاكِياتِ
 فَاسْمَحْ لَنَا بِالصَّيِّبَاتِ^٣
 إِلَّا دِيَارَ الثَّاكِلاتِ
 بَةِ عَنْ قُلُوبٍ سَالِيَاتِ
 لِي لِلنِّسَاءِ الْمُغُولَاتِ
 بِكَ بِالْمَرَاثِي الْمُحْزِنَاتِ
 نِرُ مِنْ سَلَامٍ أَوْ صَلَاةٍ
 يَّةَ عَنْ وَكَيْفِ السَّارِيَاتِ^٤
 نِ أَرِيحُهُ بِالذَّاكِياتِ^٥
 وَبُدُورَنَا فِي الْمُشْكِلَاتِ^٦

١. تؤسى: تعالج. والكلم: الجرح. والأساة: جمع الآسى، وهو الطبيب.

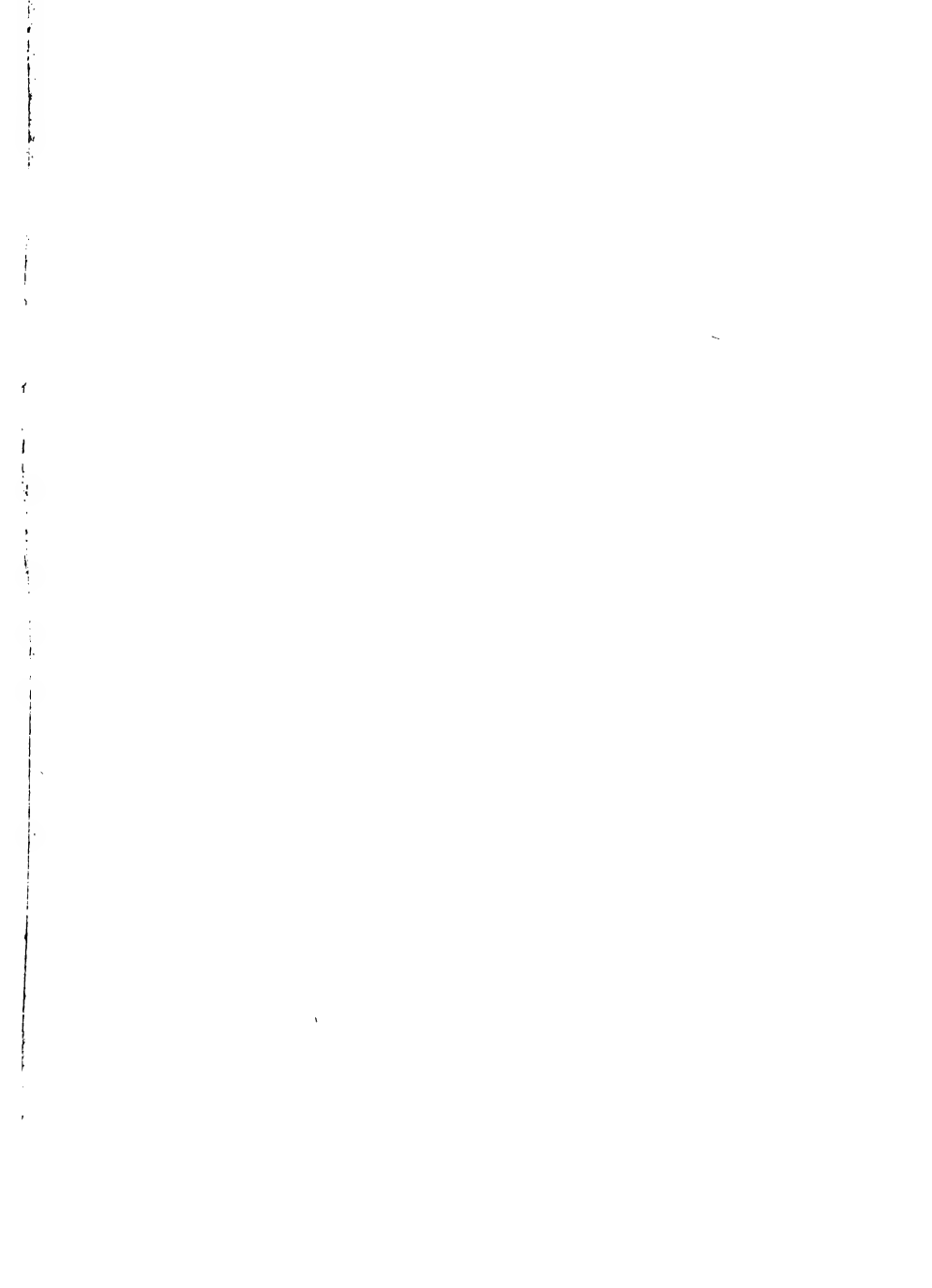
٢. السَّنات: جمع السَّنة، وهي أول النوم أو الفتور الذي يتقدمه.

٣. صَيِّبًا: ممطرًا. والصَّيِّبَات: السحب الممطرة.

٤. الْوَكْفِ وَالْوَكَيْف: تقاطر المطر. والساريات: السحب.

٥. الْعَبَق: مصدر من عبق به الطيب؛ أي لرق. والأريح: توهج ريح الطيب.

٦. الديوان، ج ١، ص ٢٩١-٢٩٥، وقال يرثى جدّه الحسين عليه السلام ويستنهض المهدي عليه السلام لثأره في الأنام.



٣ - ما ذكره في كتاب «تنزيه الأنبياء»

قد ذكر الشريف المرتضى في هذا الكتاب كلاماً في الغيبة و ما يتعلق بها:

القائم المهدي عليه السلام

[الوجه في غيبته عليه السلام]

مسألة: إن قال قائل: ما الوجه في غيبته عليه السلام و استتاره على الاستمرار و الدوام حتى أن ذلك قد صار سبباً لنفي ولادته و إنكار وجوده؟ و كيف يجوز أن يكون إماماً للخلق و هو لم يظهر قط لأحد منهم، و أباه عليهم السلام - و إن كانوا غير أمرين فيما يتعلق بالإمامة و لاهين - فقد كانوا ظاهرين بارزين يفتون في الأحكام و يرشدون عند المعضلات، لا يمكن أحد نفي وجودهم و إن نفي إمامتهم؟!

الجواب: قلنا: أما الاستتار و الغيبة، فسببهما إخافة الظالمين له عليه السلام على نفسه، و من أخيف على نفسه فقد أحوج إلى الاستتار.

و لم تكن الغيبة من ابتدائها على ما هي عليه الآن؛ فإنه عليه السلام في ابتداء الأمر كان ظاهراً لأوليائه غائباً عن أعدائه، و لما اشتد الأمر و قوي الخوف و زاد الطلب استتر عن الولي و العدو؛ فليس ما ذكره السائل من أنه لم يظهر لأحد من الخلق صحيحاً.

فَأَمَّا كَوْنُ ذَلِكَ سَبَبًا لِنَفْيِ وَلَا دِيَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَمْ يَكُنْ سَبَبًا لَشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِالشُّبْهَةِ وَضَعْفِ الْبَصِيرَةِ وَالتَّقْصِيرِ عَنِ النَّظَرِ الصَّحِيحِ. وَمَا كَانَ التَّقْصِيرُ دَاعِيًا إِلَيْهِ وَ الشُّبْهَةُ سَبَبًا مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ، وَعَلَى الْحَقِّ فِيهِ دَلِيلٌ وَاضِحٌ بَادٍ لِمَنْ أَرَادَهُ ظَاهِرٌ لِمَنْ قَصَدَهُ، لَيْسَ يَجِبُ الْمَنْعُ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ وَالْمِحْنَةِ مِنْهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ تَكْلِيفَ اللَّهِ تَعَالَى مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَكْفُرُ قَدْ صَارَ سَبَبًا لِإِعْتِقَادَاتٍ كَثِيرَةٍ بَاطِلَةٍ؛ فَالْمُلْجِدُونَ جَعَلُوهُ طَرِيقًا إِلَى نَفْيِ الصَّانِعِ، وَ الْمُجْبِرَةُ جَعَلَتْهُ طَرِيقًا إِلَى أَنَّ الْقَبِيحَ مِنَّا لَا يَقْبَحُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى، وَ آخَرُونَ جَعَلُوهُ طَرِيقًا إِلَى الشُّكِّ وَ الْحَيْرَةِ وَ الدَّفْعِ عَنِ الْقَطْعِ عَلَى حِكْمَةِ الْقَدِيمِ تَعَالَى. وَ كَذَلِكَ فِعْلُ الْأَلَامِ بِالْأَطْفَالِ وَ الْبَهَائِمِ قَدْ شَكَّكَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ؛ مِنْهُمْ: الثَّوَيَّةُ، وَ أَصْحَابُ التَّنَاسُخِ، وَ الْبَكْرِيَّةُ، وَ الْمُجْبِرَةُ. وَ لَمْ يَكُنْ دُخُولُ الشُّبْهَةِ بِهَذِهِ الْأُمُورِ عَلَى مَنْ قَصَرَ فِي النَّظَرِ وَ انْقَادَ لِلشُّبْهَةِ مَعَ وَضُوحِ الْحَقِّ لَهُ لَوْ أَرَادَهُ مُوجِبًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى دَفْعَهَا؛ حَتَّى لَا يُكَلِّفَ إِلَّا الْمُؤْمِنِينَ، وَ لَا يُؤْلِمَ إِلَّا الْبَالِغِينَ. وَ لِهَذَا الْبَابِ فِي الْأَصُولِ نِظَائِرُ كَثِيرَةٌ ذَكَرَهَا يَطُولُ، وَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا كَافِيَةٌ. فَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فَوَاضِحٌ؛ لِأَنَّ خَوْفَ مَنْ يُشَارُ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ الْقَائِمُ الْمَهْدِيُّ الَّذِي يَظْهَرُ بِالسَّيْفِ وَ يَقْهَرُ الْأَعْدَاءَ وَ يُزِيلُ الدُّوَلَ وَ الْمَمَالِكَ لَا يَكُونُ كَخَوْفِ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَجُوزُ لَهُ مَعَ الظُّهُورِ التَّقِيَّةُ وَ مُلَازِمَةُ مَنَزِلِهِ، وَ لَيْسَ مِنْ تَكْلِيفِهِ وَ لَا مِمَّا سَبَقَ أَنَّهُ يَجْرِي عَلَى يَدِهِ الْجِهَادُ وَ اسْتِصَالُ الظَّالِمِينَ.

[المصلحة بوجوده ﷺ]

مَسْأَلَةٌ: إِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ الْخَوْفُ قَدْ اقْتَضَى أَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِي اسْتِثَارِهِ وَ تَبَاعُدِهِ، فَقَدْ تَغَيَّرَ الْحَالُ إِذْنًا فِي الْمَصْلَحَةِ بِالْإِمَامِ، وَ اخْتَلَفَتْ، وَ صَارَ مَا تَوَجَّهَتْ مِنْ كَوْنِ الْمَصْلَحَةِ مُسْتَمِرَّةً بِوُجُودِهِ وَ أَمْرِهِ وَ نَهْيِهِ مُخْتَلِفًا عَلَى مَا تَرَوْنَ، وَ هَذَا خِلَافُ مَذْهَبِكُمْ!

الجواب: قلنا: المصلحة التي توجب استمرارها على الدوام بوجوده وأمره ونهيه إنما هي للمكلفين، وهذه المصلحة ما تغيرت ولا تتغير، وإنما قلنا: إن الخوف من الظالمين اقتضى أن يكون من مصلحته هو في نفسه عليه السلام الاستتار والتباعد، وما يرجع إلى مصلحة المكلفين به لم يختلف، ومصلحتنا وإن كانت لا تتم إلا بظهوره وبروزه، وقد قلنا: إن مصلحته الآن في نفسه في خلاف الظهور، فذلك غير متناقض؛ لأن من أخاف الإمام وأحوجه إلى الغيبة وإلى أن يكون الاستتار من مصلحته قادر على أن يزيل خوفه فيظهر ويبرز ويصل كل مكلف إلى مصلحته به، والتمكن مما يسهل سبيل المصلحة تمكّن من المصلحة. فمن هذا الوجه لم يزل التكليف الذي الإمام لطف فيه عن المكلفين بالغيبة منه والاستتار.

على أن هذا يلزم في النبي صلى الله عليه وآله لما استتر في الغار وغاب عن قومه بحيث لا يعرفونه؛ لأننا نعلم أن المصلحة بظهوره وبيانه كانت ثابتة غير متغيرة، ومع هذه الحال فإن المصلحة له في الاستتار والغيبة عند الخوف. ولا جواب عن ذلك - وبيان أنه لا تنافي فيه ولا تناقض - إلا بمثل ما اعتمدناه بعينه.

[حكمة وجود الإمام وهو غائب عن الناس]

مسألة: فإن قيل: فإذا كان الإمام عليه السلام غائباً بحيث لا يصل إليه أحد من الخلق ولا يتنفع به، فما الفرق بين وجوده وعدمه؟ وإذا جاز أن يكون إخافة الظالمين سبباً لغيبته بحيث لا يصل إلى مصلحتنا به حتى إذا زالت الإخافة ظهر، فلم لا جاز أن تكون إخافتهم له سبباً لأن يعدمه الله تعالى، فإذا انقادوا وأذعنوا أوجده لهم؟!

الجواب: قلنا: أوّل ما نقوله أنا غير قاطعين على أن الإمام لا يصل إليه أحد، ولا يلقاه بشر؛ فهذا أمر غير معلوم، ولا سبيل إلى القطع عليه. ثم الفرق بين وجوده غائباً عن أعدائه للتقية وهو في خلال ذلك مُنتظر أن يُمكنوه فيظهر ويتصرف و بين عدمه واضح لا خفاء به، وهو الفرق بين أن تكون الحجة فيما فات من مَصالح العباد لازمة لله تعالى و بين أن تكون لازمة للبشر؛ لأنه إذا أخيف فغيب شخصه عنهم كان ما يفوتهم من مصلحة عقيب فعل سببوه وألجأوا إليه، فكانت العهدة فيه عليهم والذم لازماً لهم؛ وإذا أعدمه الله تعالى - ومعلوم أن العدم لا يُسببه الظالمون بفعليهم، وإنما يفعلهُ الله تعالى اختياراً - كان ما يفوت بالإعدام من المَصالح لازماً له تعالى ومنسوباً إليه.

[حُكْمُ الحدودِ في الشريعة في زمن الغيبة]

مسألة: فإن قيل: فالحدود التي تجب على الجناة في حال الغيبة كيف حُكمها؟ وهل تسقط عن أهلها؟ وهذا إن قلتموه صرحتم بنسخ شريعة الرسول صلى الله عليه وآله، وإن أثبتتموه فمن الذي يقيمها والإمام غائب مُستتر؟

الجواب: قلنا: أما الحدود المُستحقة بالأعمال القبيحة فواجبة في جنوب مرتكبي القبائح، وإن تعذر على الإمام في حال الغيبة إقامتها فلائثم فيما تعذر من ذلك على من سبب الغيبة وأوجبها بفعله، وليس هذا نسخاً للشريعة؛ لأن المُتقرر بالشرع وجوب إقامة الحد مع التمكن وارتفاع الموانع، وسقوط فرض إقامته مع الموانع وارتفاع التمكن لا يكون نسخاً للشرع المُتقرر؛ لأن الشرط في الوجوب لم يحصل، وإنما يكون ذلك نسخاً لو سقط فرض إقامة الحدود عن الإمام مع تمكنه.

على أن هذا يلزمُ مخالِفينا في الإمامة إذا قيلَ لهم: كيف الحكمُ في الحدودِ التي تُستَحَقُّ في الأحوالِ التي لا يتمكَّنُ فيها أهلُ الحَلِّ والعقدِ مِن نَصَبِ إمامٍ واختيارِهِ؟ وهل تبطلُ الحدودُ أو تُستَحَقُّ مع تَعَدُّرِ إقامتها؟ وهل يَقْتَضِي هذا التَعَدُّرُ نَسْخَ الشريعة؟ فأَيُّ شيءٍ اعتَصَمُوا به مِن ذلكَ فهو جوابنا بعينه.

[طريق كشف الحق مع غيبة الإمام]

مسألة: فإن قيل: فالحقُّ مع غيبة الإمام كيف يُدرَك، وهذا يَقْتَضِي أن يَكُونَ الناسُ في حيرةٍ مع الغيبة؟ فإن قلتم: إنَّه يُدرَكُ مِن جهةِ الأدلةِ المنصوبةِ عليه. قيلَ لكم: فهذا يَقْتَضِي الاستغناء عن الإمام بهذه الأدلةِ.

الجواب: قلنا: أما العلةُ المُحَوِّجَةُ إلى الإمام في كُلِّ عصرٍ وعلى كُلِّ حالٍ فهي كونه لُطْفاً فيما وَجَبَ علينا فعلُهُ مِنَ العقلياتِ - مِن: الإنصافِ، والعدلِ، واجتنابِ الظلمِ والبغْيِ -؛ لأنَّ ما عدا هذه العلةَ مِنَ الأمورِ المُسْتَنَدَةِ إلى السمعِ والعبادةِ به جائزٌ ارتفاعُها؛ لجوازِ خُلُوءِ المُكَلَّفِينَ مِنَ العباداتِ الشرعيةِ كُلِّها، وما يَجُوزُ على حالِ ارتفاعِهِ لا يَجُوزُ أن يَكُونَ عِلَّةً في أمرٍ مُسْتَمَرٍّ لا يَجُوزُ زوالُهُ. وقد استَقْصَيْنَا هذا المعنى في كتابنا الشافي في الإمامة وأَوْضَحْنَاهُ.

ثمَّ نَقُولُ مِن بَعْدِ ذَلِكَ: إنَّ الحقَّ في زماننا هذا على ضربَيْنِ: عقليٍّ، وسمعيٍّ. فالعقليُّ يُدرِكُهُ بالعقلِ، ولا يَؤْتَرُ فيه وجودُ الإمام ولا فَقْدُهُ. والسمعيُّ إِنَّمَا يُدرَكُ بالنقلِ الذي في مثله الحُجَّةُ. ولا حَقَّ يَجِبُ علينا العِلْمُ به مِنَ الشرعياتِ إلَّا وعليه دليلٌ شرعيٌّ، وقد وَرَدَ النقلُ به عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وآله أو الأئمةِ مِن ولده - صَلَوَاتُ اللهِ عليهم -، فنحنُ نُصِيبُ الحقَّ بالرجوعِ إلى هذه الأدلةِ والنظرِ فيها. والحاجةُ مع ذلكَ كُلِّهِ إلى الإمام فيها ثابتةٌ؛ لأنَّ الناقِلِينَ يَجُوزُ أن يُعْرِضُوا عن

النقل؛ إمّا لشبهة أو اعتماد، فينقطع النقل، أو يبقى فيمن ليس نقله حجة ولا دليلاً، فيحتاج حينئذ المكلّفون إلى دليل هو قول الإمام وبيانه، وإمّا يتقو المكلّفون بما نُقِلَ إليهم، وأنه جميعُ الشرع؛ لعلمهم بأن وراء هذا النقل إماماً متى اختل استدركه وبيّن عما شدّ منه. فالحاجة إلى الإمام ثابتة مع إدراك الحق في أحوال الغيبة من الأدلة الشرعية، على ما بيّناه.

[علّة عدم كونه عليه السلام ظاهراً لأوليائه و شيعته مع عدم خوفه منهم]

مسألة: فإن قيل: إذا كانت العلة في استتار الإمام خوفه من الظالمين واتقاء من المعاندين، فهذه العلة زائلة في أوليائه وشيعته، فيجب أن يكون ظاهراً لهم، أو يجب أن يكون التكليف الذي أوجب إمامته لطفاً فيه ساقطاً عنهم؛ لأنه لا يجوز أن يكلفوا ما فيه لطف ثم يحرموه لجناية غيرهم.

الجواب: قلنا: قد أجاب أصحابنا عن هذا بأن العلة في استتاره من الأعداء هي الخوف منهم والتقية، وعلّة استتاره من الأولياء لا يمتنع أن تكون لئلا يُشيعوا خبره ويتحدّثوا عنه بما يؤدّي إلى خوفه، وإن كانوا غير قاصدين به ذلك.

وقد ذكرنا في كتاب الإمامة جواباً آخر، وهو: أن الإمام عليه السلام عند ظهوره من الغيبة إمّا يعلم شخصه ويميّز عيئه من جهة المعجز الذي يظهر على يده؛ لأن النصّ المتقدم من آبائه عليهم السلام لا يميّز شخصه من غيره كما ميّز النصّ أشخاص آبائه عليهم السلام لما وقع على إمامتهم، والمعجز إمّا يعلم أنه ذلّة وحجة بضرب من الاستدلال، والشبهة معترضة لذلك وداخله فيه. فلا يمتنع على هذا أن يكون كل من لم يظهر له من أوليائه، فلا أن المعلوم من حاله أنه متى ظهر له قصّر في النظر في معجزه، وألحق هذا التقصير عند دخول الشبهة بمن يخاف منه من الأعداء.

و قلنا أيضاً: غير مُمتنع أن يكون الإمام يظهر لبعض أوليائه ممن لا يخشى من جهته شيئاً من أسباب الخوف؛ فإن هذا ممّا لا يمكن القطع على ارتفاعه و امتناعه، و إنما يعلم كلّ واحد من شيعته حال نفسه، و لا سبيل له إلى العلم بحال غيره.^١

و لو لأن استقصاء الكلام في مسائل الغيبة يطول و يخرج عن الغرض بهذا الكتاب لأشبعناه هاهنا، و قد أوردنا منه الكثير في كتابنا في الإمامة، و لعلنا نستقصي الكلام فيه و نأتي على ما لعله لم نوردّه في كتاب الإمامة في موضع نُفردّه له، إن أحرّ الله تعالى في المدة، و تفضل بالتأييد و المعونة؛ فهو المستوّل ذلك، و المأمول لكلّ فضلٍ و خير؛ قريباً من ثوابه، و بعداً من عقابه.

ثمّ الكتاب، و الحمد لله ربّ العالمين، و صلّواته على خيرته من خلقه.^٢

١. راجع: الشافي في الإمامة، ج ١، ص ١٤٨.

٢. تنزيه الأنبياء عليهم السلام، ص ١٨٠ - ١٨٥.

٤ - ما ذكره في رسالة «جواب المسائل التبتانيات»

قد تعرّض الشريف المرتضى في موضعين من هذه الرسالة لهذا المقال:

ألف: كلامه في أنّ الإمام عليه السلام داخل في الإجماع:

و هاهنا طريقٌ أخرى تجري في وقوع العلم مجرى التواتر والمُشافهة؛ وهو: أن يعلم - عند عدم تمييز عين الإمام و انفراد شخصه - إجماع جماعة على بعض الأقوال، يثق بأن قوله داخل في جملة أقوالهم.

فإن قيل: هذا القسم أيضاً لا يخرج عن المُشافهة أو التواتر؛ لأن إمام العصر إذا كان موجوداً، فإما أن يُعرف مذهبه و أقواله مُشافهةً و سماعاً منه، أو بالتواتر عنه. قلنا: الأمر على ما تضمّنه السؤال، غير أن الرسول أو الإمام إذا كان مُتميّزاً مُتعيّناً، علّمت مذهبُه و أقواله بالمُشافهة له و بالتواتر عنه. و إذا كان مُستتراً غير مُتميّز العين - و إن كان مقطوعاً على وجوده و اختلاطه بنا - علّمت أقواله بإجماع «الطائفة» التي تقطع على أن قوله في جملة أقوالهم، و إن كان العلم بذلك من أحواله لا يعدو إما المُشافهة أو التواتر؛ و إنما تختلف الحالان: بالتمييز و التعيين في حال، و فقدهما في أخرى.

فإن قيل: من أين يصح العلم بقول الإمام، إذا لم يكن مُتعيّناً مُتميّزاً؟ و كيف يُمكن أن يُحتجّ بإجماع الفرقة «المُحقّة» في أن قوله داخل في جملة أقوالهم؟

أَوْ لَيْسَ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونُوا قَدْ عَرَفْتُمْ كُلَّ «مُحَقِّ» فِي سَهْلٍ وَجَبَلٍ وَ بَرٍّ وَ بَحْرٍ، وَ حَزَنٍ وَ وَعَرٍ، وَ لَقَيْتُمُوهُ حَتَّى عَرَفْتُمْ أَقْوَالَهُ وَ مَذَاهِبَهُ، أَوْ أَخْبَرْتُمْ بِالتَّوَاتُرِ عَنْ ذَلِكَ؟ وَ مَعْلُومٌ لِكُلِّ عَاقِلٍ اسْتِحَالَةُ هَذَا وَ تَعَذُّرُهُ.

وَ لَيْسَ يُمَكِّنُكُمْ أَنْ تَجْعَلُوا إِجْمَاعَ مَنْ عَرَفْتُمُوهُ مِنَ الطَّائِفَةِ الْمُحَقَّةِ هُوَ الْحُجَّةُ؛ لِأَنَّكُمْ لَا تَأْمَنُونَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ الْإِمَامِ - الَّذِي هُوَ الْحُجَّةُ عَلَى الْحَقِيقَةِ - خَارِجاً عَنْهُ. قُلْنَا: هَذِهِ شُبْهَةٌ مَعْرُوفَةٌ مَشْهُورَةٌ، وَ هِيَ الَّتِي عَوَّلَ عَلَيْهَا وَ اعْتَمَدَهَا مَنْ قَدَحَ فِي الْإِجْمَاعِ؛ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ مَعْرِفَةَ حَصُولِهِ وَ اتِّفَاقِ الْأَقْوَالِ كُلِّهَا عَلَى الْمَذْهَبِ الْوَاحِدِ. وَ الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ سَهْلٌ وَاضِحٌ؛ وَ جُمْلَتُهُ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ دَفْعُ حَصُولِ الْعِلْمِ الَّذِي لَا رَيْبَ فِيهِ وَ لَا شَكَّ، لِفَقْدِ الْعِلْمِ بِطَرِيقِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعُلُومِ قَدْ تَحْصُلُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَفَصَّلَ الْعَالِمُ طُرُقَهَا.

أَلَا تَرَى أَنَّ الْعِلْمَ بِالْبُلْدَانِ وَ الْأُمُصَارِ وَ الْحَوَادِثِ الْكِبَارِ وَ الْمُلُوكِ الْعِظَامِ يَحْصُلُ لِكُلِّ عَاقِلٍ مُخَالِطٍ لِلنَّاسِ، حَتَّى لَا يُعَارِضُهُ شَكٌّ فِيهِ؛ وَ لَوْ طَالَبْتَهُ بِطَرِيقِ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ لَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ ذِكْرُهُ وَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ؟!

وَ لَوْ قِيلَ لِمَنْ عَرَفَ الْبَصْرَةَ وَ الْكُوفَةَ وَ هُوَ لَمْ يُشَاهِدْهُمَا، وَ قَطَعَ عَلَى بَدْرِ وَ حُنَيْنٍ وَ الْجَمَلِ وَ صِفْيَيْنَ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ: «أَشِيرْ إِلَى مَنْ خَبَّرَكَ بِهَذَا، وَ عَيِّنْ مَنْ أَنْبَأَكَ بِهِ، وَ كَيْفَ حَصَلَ لَكَ الْعِلْمُ بِهِ؟» لَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ تَفْصِيلُ ذَلِكَ وَ تَمْيِيزُهُ، وَ لَمْ يَقْدَحْ تَعَذُّرُ التَّمْيِيزِ وَ التَّفْصِيلِ عَلَيْهِ فِي عِلْمِهِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ؛ وَ إِنْ كَانَ عِنْدَ التَّأْمُلِ يَعْلَمُ عَلَى الْجُمْلَةِ أَنَّهُ عِلِمٌ ذَلِكَ بِالْأَخْبَارِ، وَ إِنْ لَمْ يَتَفَصَّلْ لَهُ كُلُّ مُخْبِرٍ عَلَى التَّعْيِينِ.

وَ إِذَا كَانَتْ مَذَاهِبُ الْأُمَّةِ مُسْتَقِرَّةً - عَلَى طُولِ الْعَهْدِ، وَ تَدَاوُلِ الْأَيَّامِ، وَ كَثْرَةِ الْخَوَاضِ وَ الْبُلُوءِ، وَ تَوَفُّرِ الدَّوَاعِي وَ قُوَّتِهَا - فَمَا خَرَجَ عَنِ الْمَعْلُومِ مِنْهَا نَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ: لَيْسَ مَذْهَباً لَهَا، وَ لَا قَوْلٌ مِنْ أَقْوَالِهَا.

وكذلك إذا كانت مذاهبُ فِرَقِ الأُمَّةِ عَلَى اختلافِها مُسْتَمِرَّةٌ مُسْتَقِرَّةٌ - عَلَى طُولِ الأَزمانِ، وَتَرَدُّدِ الخِلَافِ، وَوُقُوعِ التَّنَاضُلِ وَالتَّجَادُلِ - جَرَى العِلْمُ بِاجْتِمَاعِ كُلِّ فِرْقَةٍ عَلَى مَذَاهِبِها المَعْرُوفَةِ المألُوفَةِ وَتَمَيُّزِهِ مِمَّا بَإَيَّهِ وَخَالَفَهُ، مَجَرَى العِلْمِ بِمَذَاهِبِ جَمِيعِ الأُمَّةِ وَما وافَقَهُ وَخَرَجَ عَنْهُ.

وَمَنْ هَذَا الَّذِي يَشْكُ فِي أَنَّ تَحْرِيمَ الخَمْرِ وَلَحْمِ الخَنزِيرِ وَالرِّبَا لَيْسَ مِنْ مَذْهَبِ أَحَدِ المُسْلِمِينَ، وَإِنْ كُنَّا لَمْ نَلْقَ كُلَّ مُسْلِمٍ فِي البَرِّ وَالبَحْرِ وَالسَّهْلِ وَالوَعْرِ؟^١

وَأَيُّ عَاقِلٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ يَرْتَابُ فِي أَنَّ أَحَدًا مِنَ الأُمَّةِ لَمْ يَذْهَبْ فِي الجَدِّ وَالأَخِ إِذَا انفَرَدَا فِي المِيراثِ «أَنَّ المَالَ لِلأَخِ دُونَ الجَدِّ» وَ«أَنَّ الإِخْوَةَ مَعَ الأُمِّ يَرِثُونَ مَعَ الجَدِّ»؟

وَإِذَا كَانَتْ أَقْوَالُ الأُمَّةِ - عَلَى اتِّسَاعِها وَانتِشَارِها - تَنْصَبُطُ لَنَا، حَتَّى لَا نَشْكُ فِيمَا دَخَلَ فِيها وَما خَرَجَ عَنْها؛ فَكَيْفَ يُسْتَبَعَدُ انْحِصَارُ أَقْوَالِ الشَّيْعَةِ الإِمَامِيَّةِ - الَّذِينَ نَذْكُرُ أَنَّ قَوْلَ الحُجَّةِ فِيهِمْ، وَ مِنْ جُمْلَةِ أَقْوَالِهِمْ - وَهُم أَقَلُّ عَدَدًا وَ أَقْرَبُ انْحِصَارًا؟!

أَوَ لَيْسَ أَقْوَالُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَالشَّافِعِيِّ وَالمُحْتَزَّلِيِّ مِنْ أَقْوَالِهِ قَدْ انْحَصَرَتْ؛ حَتَّى لَا يُمَكِّنُ أَحَدًا أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ حَنْفِيًّا أَوْ شَافِعِيًّا يَذْهَبُ إِلَى خِلَافِ ما عُرِفَ وَظَهَرَ وَسُطِرَ؛ وَإِنْ لَمْ تُجَبِّ البَحَارُ وَتُحَلَّ الأَمْصَارُ وَتُشَافَهَ كُلُّ حَنْفِيٍّ وَشَافِعِيٍّ؛ فَمَا المُنْكَرُ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ فِي أَقْوَالِ الشَّيْعَةِ الإِمَامِيَّةِ؟!

١. «الوعر» ضدّ «السَّهْل»، وَهُوَ الصَّعْبُ. وَ عَرِ الطَّرِيقُ: خَشِنٌ وَلَمْ يَسْهَلِ السَّيْرُ فِيهِ. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٢، ص ٨٤٦؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٥، ص ٢٨٥ (وَعَر).

و إن أظهرَ مُظهرُ الشكِّ في جميعِ ما ذكرنا منه القليلُ، وهو الكثيرُ الغزيرُ^١، وقال: «إني لا أقطعُ على شيءٍ مما ذكرتم أنه مقطوعٌ عليه؛ لِفقدِ طريقِ العلمِ؛ الذي هو المُشاهدةُ أو التواترُ» لِحَقِّ بالسُّمَنِيَّةِ^٢ جاحِدي الأخبارِ، وقَرَبِ مِنَ السُّوفِسْطائِيَّةِ مُنْكَرِي المُشاهداتِ.

و لا فَرْقَ البَتَّةَ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ: بَيْنَ تَجْوِيزِ مَذْهَبٍ لِلأُمَّةِ لَمْ نَعْرِفْهُ وَ لَمْ نَأْلَفْهُ وَ لَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا - مع كثرةِ البحثِ و استمرارِ الخوضِ -، وَ بَيْنَ تَجْوِيزِ بَلَدٍ عَظِيمٍ فِي أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ مِنَّا لَمْ يُنْقَلْ خَبْرُهُ إِلَيْنَا، وَ حَادِثَةٍ عَظِيمَةٍ لَمْ تُحِطْ بِهَا عِلْمًا.

و قِيلَ لِمَنْ تَعَلَّقَ بِذَلِكَ: إِنْ كُنْتَ تَدْفَعُ الْعِلْمَ عَنِ نَفْسِكَ وَ السَّكُونَ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، فَأَنْتَ مُكَابِرٌ؛ كَالسُّمَنِيَّةِ وَ السُّوفِسْطائِيَّةِ.

و إِنْ كُنْتَ تَقُولُ: «طَرِيقُ الْعِلْمِ مَفْقُودٌ؛ لِأَنَّهُ الْمُشَاهَدَةُ وَ التَّوَاتُرُ، وَ قَدْ ارْتَفَعَا». قُلْنَا لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ: أَنَّ التَّفْصِيلَ قَدْ يَتَعَذَّرُ مَعَ حُصُولِ الْعِلْمِ، وَ التَّوَاتُرُ وَ الْمُشَاهَدَةُ فِي الْجُمْلَةِ طَرِيقٌ إِلَى كُلِّ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ غَيْرَ أَنَّهُ رُبَّمَا تَجَلَّى وَ تَعَيَّنَ، رُبَّمَا التَّبَسُّ وَ اشْتَبَهَ. وَ لَنْ يَلْتَبَسَ الطَّرِيقُ وَ يَتَعَذَّرَ تَفْصِيلُهُ إِلَّا عِنْدَ قُوَّةِ الْعِلْمِ وَ امْتِنَاعِ دَفْعِهِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَالِمَ بِالْبُلْدَانِ وَ الْحَوَادِثِ الْكِبَارِ عَلَى الْوَجْهِ الْقَوِيِّ الْجَلِيِّ، لَوْ قِيلَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ عِلِمَتْ؟ وَ مَنْ خَبَّرَكَ وَ نَقَلَ إِلَيْكَ؟ لَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْإِشَارَةُ إِلَى الطَّرِيقِ.

١. «الغزير»: الكثير من كل شيء. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٢٩ (غزر).

٢. «السُّمَنِيَّة»: طائفة من الدهريين القائلين بأن طريق حصول العلم الحس فقط؛ وهم يعبدون الأصنام، و يقولون بالتناسخ، و تنكرون حصول العلم بالأخبار. و قيل: نسبة إلى سومنات، بلدة من الهند على غير قياس. راجع: المصباح المنير، ص ٢٩٠؛ القاموس المحيط، ج ٤، ص ٢٣٨ (سمن).

و لَيْسَ هَكَذَا مَنْ عَلِمَ شَيْئاً بِنَقْلِ خَاصٍّ مُتَعَيِّنٍ؛ لِأَنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنْهُ سُلُّ عَنْ طَرِيقٍ
عَلِمَهُ أَنْ يُشِيرَ إِلَيْهِ.

فَقَدْ صَارَ تَعَدُّرُ التَّفْصِيلِ لِلطَّرِيقِ عَلَماً عَلَى قُوَّةِ الْعِلْمِ وَ شِدَّةِ الْيَقِينِ، فَلِهَذَا
اسْتَغْنَى عَنْ تَفْصِيلِ طَرِيقِهِ.

وَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى تَعْيِينِ الطَّرِيقِ فِيمَا لَمْ يَسْتَوْ [ف] الْعِلْمُ بِالطَّرِيقِ الْمَعْلُومِ؛ فَأَمَّا
مَا يَسْتَوْفِيهِ قُوَّةُ الْمَعْلُومِ - بوضوحه و تجليه و ارتفاع الريب و الشك فيه - فَأَيُّ
حَاجَةٍ إِلَى الْعِلْمِ بِتَعْيِينِ طَرِيقِهِ؟

و بَعْدُ، فَالْإِجْمَاعُ الْمَوْثُوقُ بِهِ فِي الْفِرْقَةِ الْمُحَقَّقةِ هُوَ إِجْمَاعُ الْخَاصَّةِ دُونَ الْعَامَّةِ،
و الْعُلَمَاءُ دُونَ الْجُهَّالِ. وَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْحَصَرَ أَقْرَبُ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ عُلَمَاءَ
أَهْلِ كُلِّ نِحْلَةٍ وَ مِلَّةٍ فِي الْعُلُومِ وَ الْأَدَابِ مَعْرُوفُونَ مُحْصَرُونَ مُتَمَيِّزُونَ؟

وَ إِذَا كَانَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ مُضْبُوطَةً، وَ الْإِمَامُ لَا يَكُونُ إِلَّا سَيِّدَ
الْعُلَمَاءِ وَ أَوْحَدَهُمْ، فَلَا بُدَّ مِنْ دُخُولِهِ فِي جُمْلَتِهِمْ، وَ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ كَقَوْلِهِمْ.
وَ هَلِ الطَّاعِنُ عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا بِأَنَّا لَمْ نَلْقَ كُلَّ إِمَامِيٍّ وَ لَا عَرَفْنَاهُ، إِلَّا
كَالطَّاعِنِ فِي إِجْمَاعِ النُّحَوِيِّينَ وَ اللَّغَوِيِّينَ عَلَى مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فِي لُغَاتِهِمْ
وَ طُرُقِهِمْ، بِأَنَّا لَمْ نَلْقَ كُلَّ نَحْوِيٍّ وَ لُغَوِيٍّ فِي الْأَقْطَارِ وَ الْأَمْصَارِ، وَ يَلْزَمُنَا الشُّكُّ فِي
قَوْلِ زَائِدٍ عَلَى مَا عَرَفْنَاهُ مِنْ أَقْوَالِهِمُ الْمُسْطَوْرَةِ الْمَشْهُورَةِ؟

فَإِنْ قِيلَ: لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تَذَلُّوا عَلَى أَنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ - مَعَ عَدَمِ تَمَيُّزِهِ وَ تَعْيِينِهِ - فِي
جُمْلَةِ أَقْوَالِ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ خَاصَّةً دُونَ سَائِرِ الْفِرَقِ؛ حَتَّى تَقَعَ الثَّقَةُ بِمَا يُجْمَعُونَ
عَلَيْهِ وَ يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ. وَ لَا يَنْفَعُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ مَوْجُوداً فِي جُمْلَةِ أَقْوَالِ الْأُمَّةِ، مِنْ غَيْرِ
أَنْ تَتَّعِنَ لَنَا الْفِرْقَةُ الَّتِي قَوْلُهُ فِيهَا وَ لَا يَخْرُجُ عَنْهَا.

قلنا: إذا دَلَّ الدليلُ القاهرُ على أَنَّ الحَقَّ في قولِ هذه الفِرقةِ دونَ غيرها، فلا بُدَّ مِن أن يَكُونَ الإمامُ الذي نَتَقُّ بِأَنَّهُ لا يُفَارِقُ الحَقَّ و لا يَعْتَمِدُ سِوَاهُ، مَذْهَبُهُ مَذْهَبُ هذه الفِرقةِ؛ إذ لا حَقَّ سِوَاهُ.

و كما نَعْلَمُ - مع غَيْبَتِهِ عليه السلامُ و تَعَذُّرِ تَمْيِزِهِ - أَنَّ مَذْهَبَهُ مَذْهَبُ أَهْلِ العَدْلِ و التَّوْحِيدِ، ثُمَّ مَذْهَبُ أَهْلِ الإِسْلامِ مِن جُمْلَتِهِمْ؛ مِن حَيْثُ عَلِمْنَا أَنَّ هذه المَذاهِبَ هي التي دَلَّ الدليلُ على صَوَابِهَا و فَسادِ ما عَدَاها. فَكَذَلِكَ القَوْلُ في [أَنَّ مَذْهَبَ] الإمامِ [مَذْهَبُ الإِمَامِيَّةِ].

وَ إِذَا فَرَضْنَا أَنَّ الإمامَ إِمَامِيَّ المَذْهَبِ، عَلِمْنَا - بالطَّرِيقِ الَّذِي تَقَدَّمَ - في مَذْهَبٍ مَخْصُوصٍ أَنَّ كُلَّ إِمَامِيٍّ عَلَيْهِ، وَ زَالَ الرِّيبُ في ذَلِكَ.

فَقَدْ بَانَ أَنَّ إِجماعَ الإِمَامِيَّةِ على قولٍ أَوْ مَذْهَبٍ لا يَكُونُ إِلَّا حَقًّا؛ لِأَنَّهُمْ لا يُجْمِعُونَ إِلَّا وَ قَوْلَ الإمامِ داخِلٌ في جُمْلَةِ أَقْوالِهِمْ، كما أَنَّهُمْ لا يُجْمِعُونَ إِلَّا وَ قَوْلَ كُلِّ عالِمٍ مِنْهُمْ داخِلٌ في جُمْلَةِ أَقْوالِهِمْ.

فإن عَادَ السَّائِلُ إلى أَن يَقُولَ: فَلَعَلَّ قولَ الإمامِ عليه السلامُ - وَ إن كَانَ مُوافِقاً لِلإِمَامِيَّةِ في مَذاهِبِها - فيما لَمْ تَعْرِفُوهُ وَ لَمْ تَسْمَعُوا بِهِ؛ لِأَنكُمْ ما لَقِيتُمُوهُ وَ لا تَوَاتَرَ عَنْهُ الخَبَرُ على التَّمييزِ وَ التَّعْيِينِ.

فَهَذَا: رَجُوعٌ إلى الطَّعْنِ في كُلِّ إِجماعٍ، وَ تَشْكِيكٍ في الثَّقَةِ بِإِجماعِ كُلِّ فِرقةٍ على مَذْهَبٍ مَخْصُوصٍ؛ وَ لَيْسَ بِطَعْنٍ يَخْتَصُّ ما نَحْنُ بِسَبِيلِهِ.

وَ الجوابُ عَنْهُ قد تَقَدَّمَ مُسْتَقْصًى، وَ أَوْضَحْنَا أَنَّ التَّشْكِيكَ في ذَلِكَ دَفْعٌ لِلضَّرُورِيَّاتِ وَ لِحُوقِ بَاهِلِ الجَہالاتِ.

و إذ قد قَدَّمنا ما أَرَدنا تقديمه ممَّا هو جوابٌ عندَ التأملِ عن جميعِ ما تَضَمَّنَه الفصلُ الأوَّلُ، فنحنُ نُشيرُ إلى المواضعِ التي يَجِبُ الإشارةُ إليها، و التنبيهُ على الصوابِ فيها من جُملةِ الفصلِ:

أما ما مضى في الفصلِ من: أنكم إذا طَعَمْتُمْ على طُرُقِ مُخَالِفِكُمْ التي يَتَوَصَّلُونَ بها إلى الأحكامِ الشرعيَّةِ، لا بُدَّ من ذِكْرِ طريقٍ لا يَلْحَقُه تِلْكَ الطعونُ، توضِّحُونَ أَنَّهُ موصلٌ إلى العلمِ بالأحكامِ.

فلَعَمري إِنَّه لا بُدَّ من ذلك؛ و قد بيَّنا فيما قَدَّمناه كَيْفَ الطريقُ إلى العلمِ بالأحكامِ، و شَرَحْنَاهُ، و أَوْضَحْنَاهُ. و لَيْسَ رَجوعُنَا إلى عملِ الطائفةِ و إجماعِها في ترجيحِ أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ الْمَرْوِيَّيْنِ على صاحبه أَمْرًا يَخْتَصُّ هَذَا الْمَوْضِعَ حَتَّى يَظُنَّ ظَانٌّ أَنَّ الرَّجوعَ إلى إجماعِ الطائفةِ إِنَّمَا هو في هذا الضَرْبِ مِنَ التَّرجيحِ؛ بَلْ نَرْجِعُ إلى إجماعِهِمْ في كُلِّ حُكْمٍ لَمْ نَسْتَفِدْهُ بظَاهِرِ الْكِتَابِ، و لا بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ الْمَوْجِبِ لِلْعِلْمِ عَنِ الرَّسُولِ أَوِ الْإِمَامِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ؛ سِوَاءَ وَرَدَ بِذَلِكَ خَبَرٌ مُعَيَّنٌ، أَوْ لَمْ يَرِدْ؛ و سِوَاءَ تَقَابَلَتْ فِيهِ الرِّوَايَاتُ، أَوْ لَمْ تَتَقَابَلْ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ الْمُتَجَرِّدِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَهُمْ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ؛ انْفِرَدَ مِنْ مُعَارِضٍ، أَوْ قَابَلَهُ غَيْرُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّعَارُضِ.

فأما ما مضى في الفصلِ من ذِكْرِ طُوفِ الْمَشَارِقِ و الْمَغَارِبِ و السُّهُولِ و الوُعُورِ، و أَنَّ ذَلِكَ إِذَا تَعَدَّرَ لَمْ يَقَعْ الثِّقَةُ بِعُمُومِ الْمَذْهَبِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِرْقَةِ؛ فَقَدْ مَضَى الْجَوَابُ عَنْهُ مُسْتَوْفَى مُسْتَقْصَى؛ و بيَّنا أَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ حَاصِلٌ ثَابِتٌ بِالْمُشَافَهَةِ و التَّوَاتُرِ، و إِنْ لَمْ نَجِبِ الْبِلَادَ و نَعْرِفَ كُلَّ سَاكِنٍ لَهَا.

فأما التَّقْسِيمُ الَّذِي ذُكِرَ؛ أَنَّهُ لَا يَخْلُو الْقَائِلُ بِأَنَّ «الْفِرْقَةَ أَجْمَعَت» مِنْ أَنْ يُرِيدَ كُلُّ مُتَدَيِّنٍ بِالْإِمَامَةِ و مُعْتَقِدٍ لَهَا، أَوْ يُرِيدَ الْبَعْضَ. و تعاطي إفسادِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ بِمَا تَقَدَّمَ

ذِكْرُهُ. و الكلام على الثاني بالمطالبة بالدليل المُمَيِّز لذلك البعض من غيرهم،
و الحُجَّة الموجبة لكون الحق فيه، ثُمَّ بإقامة الدلالة على أن قول الإمام المعصوم -
الذي هو الحُجَّة على الحقيقة عليه السلام - في جملة أقوال ذلك البعض دون ما
عَداهم من أهل المذاهب.

فالكلام عليه: أيضاً مُسْتَفَادٌ مِمَّا تَقَدَّمَ بيانه وإيرادنا له، غير أننا نقول: ليس
المُشارُ بالإجماع - الذي نَقَطَعُ على أن الحُجَّة فيه - إلى إجماع العامة و الخاصة
و العلماء و الجهال. وإنما المُشارُ بذلك إلى إجماع العلماء الذين لهم في الأحكام
الشرعية أقوال مضبوطة معروفة، فأما من لا قول له فيما ذكرناه - ولعله لا يَخْطُرُ
بباله - أي إجماع له يُعْتَبَرُ؟

فأما الدليل على أن قول الإمام في هذا البعض الذي عيَّناه دون غيره؛ فواضح؛
لأنه إذا كان الإمام عليه السلام أخذ العلماء بل سيدهم، فقوله في جملة أقوال
العلماء.

و إذا عَلِمْنَا في قول من الأقوال أنه مذهب لكل عالم من الإمامية، فلا بُدَّ من أن
يكون الإمام عليه السلام داخلاً في هذه الجملة، كما لا بُدَّ من أن يكون كل عالم
إمامي - وإن لم يكن إماماً - يدخل في الجملة...^٢.

[فأما قوله:]

«... قرينة للخبر، لا يخلو من أن يُعْتَبَرُ فيه العلم بعمل المعصوم في جملة
عملهم» إلى آخر الفصل؛ فالكلام عليه: أن عمل المعصوم هو الحُجَّة، دون عمل

١. في النسختين المعتمدتين و المطبوع: «بما». و ما أثبتناه هو الصحيح.

٢. هنا بياض في جميع النسخ الموجودة عندنا، و العبارة ناقصة كما هو الظاهر.

غيره ممن انضم إليه. ولا حجة في عمل الجماعة التي لا يعلم دخول المعصوم فيها، ولا هو أيضاً إذا خرج المعصوم منه «إجماع جميع أهل الحق». ولو انفرد لنا عمل المعصوم وتميز، لما احتجنا إلى سواه، وإنما راعينا عند فقد التمييز دخوله في جملة غيره؛ لنتق بأن قوله في جملة تلك الأقوال.

ولا معنى لقول من يقول: «إذا كان عمله مستقلاً بنفسه في كونه حجة ودلالة، فلا اعتبار بغيره»؛ لأننا ما اعتبرنا غيره إلا على وجه مخصوص، وهو حال الالتباس، وما كان اعتبارنا لغيره إلا توصلاً إليه، ولنتق لأجله بما نعلمه.

فأما مطابقة «فائدة الخبر» بعمل المعصوم، فلا شبهة في أنها لا تدل على صدق الراوي فيما رواه، ومن هذا الذي جعل - فيما رواه - المطابقة دليلاً على صدق الراوي؟

والذي يجب تحصيله في هذا: أن الفرقة المحقة إذا عملت بحكم من الأحكام أو ذهبت إلى مذهب من المذاهب، وجدنا روايته مطابقة لهذا العمل، لا نحكم بصحتها ونقطع على صدق روايتها؛ لكننا نقطع على وجوب العمل بذلك الحكم المطابق للرواية؛ لا لأجل الرواية، لكن بعمل المعصوم، الذي قطعنا على دخوله في جملة عمل القائلين بذلك الحكم.

اللهم إلا أن تجمع الفرقة المحقة على صحة خبر مخصوص وصدق راويه، فيحكم حينئذ بذلك مضافاً إلى العمل.

فإن قيل: وكيف تجمع الفرقة المحقة على صدق بعض أخبار الأحاد؟ وأي طريق لها إلى ذلك؟

قلنا: يمكن أن تكون عرفت ذلك بأماره أو علامة على [الخبر] الصادق من طريق الجملة. ويمكن أيضاً أن يكونوا عرفوا في راو بعينه صدقه على سبيل

التمييز والتعيين؛ لأن هؤلاء المُجمِعين من الفرقة المُحققة قد كان لهم سَلَفٌ قَبْلَ سَلَفٍ يَلْقَوْنَ الأئمةَ الذين كانوا في أعصارهم عليهم السلام و هم ظاهرون بارزون؛ تُسَمَّعُ أقوالهم، و يُرَجَّعُ إليهم في المُشكِلاتِ.

و في الجملة: إجماع الفرقة المُحققة - لأن المعصوم فيه - حُجَّةٌ، فإذا أجمَعوا على شيءٍ قَطَعْنَا على صحته، و لَيْسَ علينا أن نَعْلَمَ دليلهم الذي أجمَعوا لأجله: ما هو بعينه؟ فإن ذلك عَنَّا موضوع؛ لأن حُجَّتَنَا التي عليها نَعْتَمِدُ هي إجماعهم، لا ما لأجله كان إجماعهم.

و مُخَالَفُونَا في مسألة الإمامة بِمِثْلِ هذا الجوابِ يُجِيبُونَ إذا سُئِلُوا عن عِلَلِ الإجماع و طُرُقِهِ و أولَوِيَّتِهِ.

فإن قيل: فما تَقُولُونَ في خبرين واردةين من طُرُقِ الآحادِ تَعَارِضًا و تَنَافِيًا، و لَمْ تَعْمَلِ الفرقة المُحققة بما يُطَابِقُ فائدةَ أَحَدِهِمَا، و لا أجمَعوا في واحدٍ منهما على صحته و لا فسادٍ؟

قُلْنَا: لا نَعْمَلُ بشيءٍ من هَذَيْنِ الخبرين، بَلْ يَكُونَانِ عِنْدَنَا مُطَرَّحَيْنِ و بِمَنْزِلَةِ «ما لَمْ يَرِدْ»، و نَكُونُ على ما يَقْتَضِيهِ الأدلةُ الشرعيةُ في تلك الأحكامِ التي تَضَمَّنَتْهَا الأخبارُ الواردةُ من طريقِ الآحادِ؛ و إن لَمْ يَكُنْ لَنَا دَلِيلٌ شرعيٌّ في ذلك، اسْتَمَرَرْنَا على ما يَقْتَضِيهِ العقلُ.^١

ب: كلامه في فلسفة الغيبة و حفظ الشريعة بوجود الإمام عليه السلام:

و على هذا التقريرِ الذي أَوْضَحْنَاهُ يَجِبُ أن نَقُولَ: إِنَّهُ تَعَالَى لا يُوَصِّلُ إِلَى العِلْمِ بِصِدْقِ الرسولِ في دَعْوَاهُ إِلَّا بِأَقْصَرِ الطَّرِيقِ و أَخْصَرِهَا، و أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلْعِلْمِ بِصِدْقِهِ

طريقان، أحدهما أبعد من الآخر، دَلَّ بالأقربِ دونَ الأبعدِ. و لم يُظهِرْ على يدهِ إلا ما لا يُمكنُ العِلْمُ بِصدقهِ من طريقٍ هو أخصَرُ منه.

و إنما قلنا ذلكَ حتَّى لا يَفُوتَ المكلَّفُ العِلْمُ بغيرِ جنايته؛ لأنَّه قد تَفُوتَه مَصالِحُه بِجنايته، مثلُ أن يُعرَضَ عن النظرِ في المُعْجَزِ، أو يَنْظُرَ لا مِن جِهَةٍ حصولِ العِلْمِ، أو يَدْخُلَ على نَفْسِهِ شُبُهَاتٍ تَمْنَعُ مِنَ العِلْمِ.

فإن قيل: نراكم بهذا الكلامِ الذي حَصَلْتُمُوهُ قد تَقَضَّيْتُمْ مُعْتَمَدَ الإِمَامِيَّةِ فِي حِفْظِ النَّبِيِّ وَالْأُئِمَّةِ لِلشَّرَائِعِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمُؤَدِّينَ عَنِ النَّبِيِّ شَرِيعَتَهُ فِي حَيَاتِهِ يَجُوزُ أَنْ يَكْتُمُوهَا وَيُخْلَوْا بِقَلْبِهَا حَتَّى يَجِبَ عَلَى النَّبِيِّ التَّلَافِي وَالِاسْتِدْرَاكُ. وَ يَجُوزُ عَلَى الْأُئِمَّةِ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَكْتُمُوا كَثِيرًا مِنَ الشَّرِيعَةِ، حَتَّى يَقِفَ عِلْمُ ذَلِكَ عَلَى بَيَانِ الْإِمَامِ؛ فَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا أَمَّا مِنْ ذَلِكَ اسْتَدْرَكَه، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا فَلَا بُدَّ مِنْ ظَهْوَرِهِ، وَ الْحَالُ هَذِهِ.

حَتَّى قُلْتُمْ: لَوْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ أَسْبَابَ الْغَيْبَةِ تَسْتَمِرُّ فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي تَكْتُمُ فِيهَا الْأُئِمَّةُ شَرْعًا، حَتَّى لَا يُعْلَمَ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ، لَمَا بَقِيَ التَّكْلِيفُ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ؛ لِأَنَّ تَبْقِيَةَ التَّكْلِيفِ مَعَ فَقْدِ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْمَصَالِحِ فِيهِ وَ الْمَفَاسِدِ قَبِيحَةٌ.

فإن خَشِيتُمْ مَا اسْتَأْنَفْتُمُوهُ فِي هَذَا الْكَلَامِ وَ عَطَفْتُمْ عَلَيْهِ؛ بَأَن تَقُولُوا: إِنَّمَا يُوْجِبُ أَصْحَابُنَا ظَهْوَرَ الْإِمَامِ مِنَ الْغَيْبَةِ وَ رَفَعَ التَّقْيَةَ، إِذَا اجْتَمَعَتِ الْأُئِمَّةُ عَلَى خَطَا، كَأَنَّهُمْ يَذْهَبُونَ عَلَى طَرِيقِ التَّأْوِيلِ فِي بَعْضِ الشَّرِيعَةِ إِلَى مَذْهَبٍ بَاطِلٍ وَ يُجْمَعُونَ عَلَيْهِ، فَيَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ رَدُّهُمْ إِلَى الْحَقِّ فِيهِ.

قِيلَ لَكُمْ: مَا تَذْهَبُونَ فِيهِ إِلَى بَاطِلٍ عَلَى طَرِيقِ التَّأْوِيلِ وَ الشُّبُهَةِ وَ غَيْرِهَا، لَا يَكُونُ طَرِيقُ الْحَقِّ فِيهِ مَسْدُودًا وَ لَا مَوْقُوفًا عَلَى بَيَانِ الْإِمَامِ، حَتَّى يُقَالَ: «إِنَّهُ يَجِبُ

عليه الظهور إن كَانَ غائِباً، وَ يَخْرُجُ أَسْبَابُ التَّقِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ الْحَقُّ بِالِدَلِيلِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ قَوْلِ الْإِمَامِ.

وَ إِنَّمَا يَجِبُ ظُهُورُ الْإِمَامِ حَتَّى يُبَيَّنَ مَا لَا طَرِيقَ إِلَى عِلْمِهِ إِلَّا قَوْلُهُ وَ بَيَانُهُ.
وَ هَذَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِأَنْ يَعْدِلُوا عَنْ ثَقُلِ بَعْضِ الشَّرَائِعِ وَ يَكْتُمُوهُ، حَتَّى يَصَحَّ الْقَوْلُ
بَأَنَّهُ لَا جِهَةً لِعِلْمِهِ إِلَّا بِبَيَانِ الْإِمَامِ.

وَ الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ أَدَاءَ الشَّرِيعَةِ إِلَى مَنْ تَعَدَّى فِي أَطْرَافِ الْبِلَادِ لَا بُدَّ مِنْهُ وَ لَا
غِنَى عَنْهُ؛ لِلْوَجْهِ الَّذِي أَوْضَحْنَاهُ، وَ بَيَّنَّا أَنَّ إِزَاحَةَ الْعِلَّةِ فِي التَّكْلِيفِ الْعَقْلِيِّ لَا يَتِمُّ إِلَّا
مَعَهُ، غَيْرَ أَنَّ مَنْ أُدِّيَ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ وَ عِلْمُوهُ يَجُوزُ أَنْ يَكْتُمُوهُ وَ يَعْدِلُوا عَنْ ثَقُلِهِ؛ إِمَّا
لشُبْهَةٍ، أَوْ غَيْرِهَا.

وَ إِذَا اسْتَمَرَّ ذَلِكَ مِنْهُمْ، لَمْ يُفْضَلْ - بَمَنْ يَأْتِي مِنَ الْخَلْفِ وَ يَوْجَدُ فِيمَا بَعْدَ مَنْ
الْمُكَلَّفِينَ - مَا لَا يَتِمُّ مَصْلَحَتُهُ إِلَّا بِهِ مِنْ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ، فَحِينَئِذٍ يَجِبُ عَلَى النَّبِيِّ إِنْ
كَانَ مَوْجُوداً أَوْ الْإِمَامَ الْقَائِمَ مَقَامَهُ أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ وَ يَوْضِحَهُ وَ يُسَمِّعَ مِنْهُ فِيهِ مَا يُوَدِّي
إِلَى ظُهُورِهِ وَ اتِّصَالِهِ بِكُلِّ مُكَلَّفٍ - مَوْجُودٍ وَ مُتَنَتِّرٍ -، فَلِهَذَا أَوْجَبْنَا حِفْظَ الْإِمَامِ
لِلشَّرِيعَةِ، وَ الثَّقَةَ بِهَا لِأَجْلِهِ وَ مِنْ جِهَةٍ مُرَاعَاتِهِ.

وَ لَا تَنَافِي بَيْنَ هَذَا الْقَوْلِ وَ بَيِّنَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ شَرِيعَةَ النَّبِيِّ لَا بُدَّ مِنْ اتِّصَالِهَا
بِكُلِّ مُكَلَّفٍ مَوْجُودٍ؛ وَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ: أَنَّ الْمَنْعَ مِنْ فَوْتِ الْعِلْمِ بِالْمَصْلَحَةِ
وَاجِبٌ، وَ الِاسْتِظْهَارَ فِي ذَلِكَ حَتَّى لَا يَقْصُرَ الْعِلْمُ عَمَّنْ يَلْزُمُهُ لَا بُدَّ مِنْهُ؛ وَ لَيْسَ
كَذَلِكَ اسْتِدْرَاكُ الْأَمْرِ بَعْدَ فَوَاتِهِ، وَ قُصُورُ عِلْمِهِ فِي حَالِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي
إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قُبْحِ التَّكْلِيفِ فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ الَّتِي لَمْ يَتَّصِلْ فِيهَا الْعِلْمُ بِصِفَاتِ
هَذِهِ الْأَفْعَالِ.

و قد بَيَّنَّا في كتابِ الشافعي في الإمامة: ما يَتَطَرَّقُ عليه الكِتْمَانُ مِنَ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ و ما لَا يَتَطَرَّقُ ذَلِكَ عليه، و ما جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنْ تَدْعُو الدَّوَاعِي الْعُقَلَاءَ إِلَى كِتْمَانِهِ و ما لَمْ تَجْرِ بِذَلِكَ فِيهِ؛ فَمَنْ أَرَادَ ذَلِكَ مُسْتَقْصَى مَبْسُوطاً فليأْخُذْهُ مِنْ هُنَاكَ^١.

فإن قيل: إذا مَنَعْتُمْ مِنْ كِتْمَانِ شَرَعِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّنْ بَعْدَ عَنْهُ فِي أَطْرَافِ الْبِلَادِ، و ادَّعَيْتُمْ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِ النَّاَقِلِينَ لِذَلِكَ أَنْ يَنْقُلُوهُ و لَا يَكْتُمُوهُ، و ذَكَرْتُمْ أَنَّ التَّكْلِيفَ و إِزَاحَةَ الْعِلَّةِ فِيهِ يَوْجِبُ ذَلِكَ، فَأَلَّا جَعَلْتُمْ الْبَابَ وَاحِداً و قُلْتُمْ: «إِنَّ الَّذِي يَنْتَهِي جَمِيعُ الشَّرْعِ إِلَيْهِمْ و يَتَسَاوُونَ فِي عِلْمِهِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْدِلُوا كُلُّهُمْ عَنْ نَقْلِهِ و يَكْتُمُوهُ، حَتَّى لَا يَتَّصِلَ بِمَنْ يَوْجَدُ مُسْتَأْنَفاً مِنْ الْمُكَلَّفِينَ» لِمِثْلِ الْعِلَّةِ الَّتِي رَوَيْتُمُوهَا فِي إِزَاحَةِ الْعِلَّةِ فِي التَّكْلِيفِ؟ و أَلَا كَانَ كُلُّ نَاقِلٍ لِلشَّرْعِ و مُؤَدِّ لَهُ إِلَى غَيْرِهِ - مِنْ مَوْجُودٍ حَاضِرٍ و مَفْقُودٍ مُنْتَظَرٍ - فِي هَذَا الْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ مَتَسَاوِينَ، و لَا حَاجَةَ مَعَ ذَلِكَ إِلَى إِمَامٍ حَافِظٍ لِلشَّرِيعَةِ؟

قُلْنَا: قد أَجَبْنَا عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بَعَيْنِهِ فِي جَوَابِ مَسْأَلَةٍ وَرَدَتْ مِنَ الْمَوْصِلِ^٢، و أَوْضَحْنَا أَنَّ ذَلِكَ كَانَ جَائِزاً عَقْلاً و تَقْدِيرًا، و إِنَّمَا مَنَعْنَا مِنْهُ إِجْمَاعاً؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ قَالَ: «إِنَّ الْأُمَّةَ بِأَسْرِهِمْ يَجُوزُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكْتُمُوا شَيْئاً مِنَ الشَّرْعِ، حَتَّى لَا يَذْكُرَهُ ذَاكِرٌ» لَا يَجْعَلُ الْمُؤْمِنَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بَيَّانَ إِمَامِ الزَّمَانِ لَهُ و إِضَاحَهُ و اسْتِدْرَاكَهُ، دُونَ غَيْرِهِ مِمَّا يَجُوزُ فَرْضاً و تَقْدِيرًا أَنْ يَكُونَ الثَّقَةُ لَهُ و مِنْ أَجْلِهِ.

و كُلُّ مَنْ جَوَّزَ أَنْ يَنْحَفِظَ الشَّرْعُ بِإِمَامِ الزَّمَانِ و يُوَثَّقَ بِأَنَّهُ لَمْ يَفُتْ شَيْءٌ مِنْهُ لِأَجْلِهِ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَنْحَفِظَ و يُوَثَّقَ بِوُصُولِ جَمِيعِهِ بِأَنْ يَكُونَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِ

١. الشافعي في الإمامة، ص ١٩٠ - ١٩٥.

٢. راجع الرسالة المسماة بالمسائل الموصليات من الكتاب.

المؤدِّين أَنَّهُمْ لَا يَكْتُمُونَ، فَيَقْطَعُ عَلَى أَنْ حِفْظَ الشَّرْعِ وَالثِّقَةَ بِهِ مَقْصُورَانِ عَلَى
 الْإِمَامِ وَحِفْظِهِ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ بَيْنَ مُجَوِّزٍ عَلَى الْأُمَّةِ الْكِتْمَانِ وَغَيْرِ مُحِيلٍ لَهُ عَلَيْهِمْ وَبَيْنَ
 مُحِيلٍ لَهُ وَمُعْتَقِدٍ أَنَّ الْعَادَاتِ تَمْنَعُ مِنْهُ؛ فَمَنْ أَجَازَهُ وَلَمْ يُحِلِّهِ - وَهُمْ الْإِمَامِيَّةُ
 خَاصَّةً - لَا يُسْنِدُونَ الثِّقَةَ وَالحِفْظَ إِلَّا إِلَى الْإِمَامِ دُونَ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يُسْنِدُ الثِّقَةَ إِلَى
 غَيْرِ الْإِمَامِ مَنْ يُحِيلُ الْكِتْمَانَ عَلَى الْأُمَّةِ.

وَإِذَا بَانَ بِالْأَدَلَّةِ الْقَاهِرَةِ جَوَازُ الْكِتْمَانِ عَلَيْهِمْ، فَبِالْإِجْمَاعِ يُعْلَمُ أَنَّ الثِّقَةَ إِنَّمَا
 يَصِحُّ اسْتِنَادُهَا إِلَى الْإِمَامِ، دُونَ مَا أَشَارُوا إِلَيْهِ مِنَ الْمَعْلُومِ.
 وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا إِذَا حُصِّلَتْ وَضُبِّطَتْ، بَانَ مِنْ أَثْنَائِهَا جَوَابُ كُلِّ
 شُبْهَةٍ اشْتَمَلَ عَلَيْهَا الْفَصْلُ الَّذِي حَكَيْنَاهُ وَزِيَادَةٌ كَثِيرَةٌ عَلَيْهِ.^١

٥ - ما ذكره في كتاب «الفصول المختارة من العيون و المحاسن»
قد تعرّض الشريف المرتضى في أربعة مواضع من هذه الكتاب لهذا المقال:
ألف: تقيّة الإمام من العدوّ و الوليّ و لطف الغيبة في حقّ الأولياء:

الفصلُ الثامنُ و الأربعونُ

[مناظرةُ في الغيبةِ للإمامِ المهديّ (ع)]

و من حكاياتِ الشيخ و كلامِهِ في الغيبةِ؛ قالَ الشيخُ^١: قالَ لي شيخٌ من حُدّاقِ
المعتزلةِ و أهلِ التّدئينِ بمذهبهِ مِنْهُمْ: أريدُ أن أسألكَ عن مسألةٍ كانتِ خَطَرَتْ
بِالي، و قد سألتُ عنها جماعةً ممَّن لقيتُ من متكلّمي الإماميّةِ بخراسانَ و فارسَ
و العراقِ، فلم يُجيبوا فيها بجوابٍ مُقنعٍ.
فقلتُ له: سَلْ عَلَى اسمِ اللَّهِ إِنْ شِئْتَ.
فقالَ: أَخْبِرْني عَنِ الإمامِ عندكمُ الغائبِ؛ أهُوَ فِي تَقِيّةٍ مِنْكَ، كما هُوَ فِي تَقِيّةٍ مِنْ
أَعْدائِهِ، أَمْ هُوَ فِي تَقِيّةٍ مِنْ أَعْدائِهِ خَاصّةً؟

فقلتُ له: الإمامُ عِنْدِي فِي تَقِيّةٍ مِنْ أَعْدائِهِ لِمَحالّةٍ، وَ هُوَ أَيْضاً فِي تَقِيّةٍ مِنْ كَثِيرٍ
مِنِ الجاهِلينَ بِهِ مِمَّنْ لا يَعْرِفُهُ وَ لا سَمِعَ بِهِ فَيُعَادِيهِ أَوْ يُؤَالِيهِ. هَذَا عَلَى غَالِبِ الظَّنِّ

١. المراد من «الشيخ» في الموضوعين هو المفيد رحمه الله.

و العُرف، و لَسْتُ أَنْكِزُ أَنْ يَكُونَ فِي تَقِيَّةٍ مِنْ جَمَاعَةٍ تَعْتَقِدُ إِمَامَتَهُ الْآنَ؛ فَأَمَّا أَنَا، فَإِنَّهُ لَا تَقِيَّةَ عَلَيْهِ مِنِّي بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِي عَلَى حَقِيقَةِ الْمَعْرِفَةِ، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ.

فَقَالَ: هَذَا - وَاللَّهِ - جَوَابٌ طَرِيفٌ لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ أَحَدٍ قَبْلَكَ، فَأُحِبُّ أَنْ تُفَصِّلَ لِي وَجْهَهُ؛ وَ كَيْفَ صَارَ فِي تَقِيَّةٍ مِمَّنْ لَا يَعْرِفُهُ، وَ فِي تَقِيَّةٍ مِنْ جَمَاعَةٍ تَعْتَقِدُ إِمَامَتَهُ الْآنَ، وَ لَيْسَ هُوَ فِي تَقِيَّةٍ مِنْكَ إِذْ عَرَفَكَ؟!

فَقُلْتُ لَهُ: أَمَّا تَقِيَّتُهُ مِنْ أَعْدَائِهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْكَلَامِ فِيهَا؛ لِظُهُورِ ذَلِكَ.

وَ أَمَّا تَقِيَّتُهُ مِمَّنْ لَا يَعْرِفُهُ، فَإِنَّمَا قُلْتُ ذَلِكَ عَلَى غَالِبِ الظَّنِّ وَ ظَاهِرِ الْحَالِ؛ وَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ يَبْعُدُ أَنْ لَوْ ظَهَرَ لَهُمْ لَكَانُوا بَيْنَ أُمُورٍ: إمَّا أَنْ يَسْفِكُوا دَمَهُ بِأَنْفُسِهِمْ لِيَنَالُوا بِذَلِكَ الْمَنْزِلَةَ عِنْدَ الْمُتَغَلَّبِ عَلَى الزَّمَانِ وَ يَحْزُوا بِهِ الْمَالُ وَ الرِّئَاسَةُ، أَوْ يَسْعُوا بِهِ إِلَى مَنْ يُحِلُّ هَذَا الْفِعْلَ بِهِ، أَوْ يَقْبِضُوا عَلَيْهِ وَ يُسَلِّمُوهُ إِلَيْهِ. فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ عَطْبُهُ^١، وَ فِي عَطْبِهِ وَ هَلَاكِهِ عَظِيمُ الْفَسَادِ.

وَ إِنَّمَا غَلَبَ فِي الظَّنِّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْجَاهِلَ بِحَقِّهِ لَيْسَ يَكُونُ مَعَهُ الْمَعْرِفَةُ الَّتِي تَمْنَعُهُ مِنَ السَّعْيِ عَلَى دَمِهِ، وَ لَا يَعْتَقِدُ فِي الْكَفِّ عَنْهُ مَا يَعْتَقِدُهُ الْمُتَدَيُّنُ بِوَلَايَتِهِ، وَ هُوَ يَرَى الدُّنْيَا مُقْبِلَةً إِلَى مَنْ أَوْقَعَ الضَّرَرَ بِهِ، فَلَمْ يَبْعُدْ مِنْهُ مَا وَصَفْنَاهُ؛ بَلْ قُرْبٌ، وَ بَعْدٌ مِنْهُ خِلَافُهُ.

وَ أَمَّا وَجْهُ تَقِيَّتِهِ مِنْ بَعْضِ مَنْ يَعْتَقِدُ إِمَامَتَهُ الْآنَ، فَإِنَّ الْمُعْتَقِدِينَ لِذَلِكَ لَيْسُوا بِمَعْصُومِينَ مِنَ الْغَلَطِ، وَ لَا مَأْمُونًا عَلَيْهِمُ الْخَطَأُ؛ بَلْ لَيْسَ مَأْمُونًا عَلَيْهِمُ الْعِنَادُ وَ الْإِرْتِدَادُ، فَلَا يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْلُومُ مِنْهُمْ أَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ لَهُمُ الْإِمَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ عَرَفُوا مَكَانَهُ أَنْ تَدْعُوهُمْ دَوَاعِي الشَّيْطَانِ إِلَى الْإِغْرَاءِ بِهِ، وَ السَّعْيِ عَلَيْهِ،

١. «العَطْبُ»: الهلاك. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦١٠ (عطب).

و الإخبار بمكانه؛ طمَعاً في العاجلة، و رَغْبَةً فيها، و إثارةً لها على الآجلة؛ كما دَعَتْ دواعي الشيطان أَمَمَ الأنبياء إلى الارتداد عن شرائعهم حتى غَيَّرَهَا جماعةٌ منهم و بَدَّلَهَا أَكْثَرُهُمْ، و كما عانَدَ قَوْمُ موسى نَبِيَّهُمْ و إمامهم هارون، و ارتدَّوا عن شرعه الذي جاء به هو و أخوه موسى عليه السلام، و اتَّبَعُوا السامريَّ، و لم يَلْتَفِتُوا إلى أمر هارون و نهيهِ، و لا فَكَّرُوا في وَعْظِهِ و زَجْرِهِ، و إذا كانَ ذلكَ على ما وصفتُ لم يُنْكَرْ أن تكونَ هذه حالَ جماعةٍ مِن مُتَنَجِّلِي الحَقِّ في هذا الزمان؛ لارتفاعِ العصمةِ عنهم.

فأما حُكْمِي لِنَفْسِي، فإنه ليسَ يَخْتَصُّنِي؛ لأنَّه يعمُ كُلُّ مَنْ شارَكَني في المعنى الذي مِن أَجْلِهِ حَكَمْتُ، و إنما خَصَّصْتُ نَفْسِي بالذِّكْرِ؛ لأنَّني لا أعرفُ غَيْرِي عِيْناً على اليقينِ مُشاركاً لي في الباطن، فأَدْخَلَهُ مَعِيَ في الذِّكْرِ.

و المعنى الذي مِن أَجْلِهِ نَفَيْتُ أن يَكُونَ صاحبُ الأمرِ عليه السلام متَقِياً مِنِّي عندَ المعرفةِ بِحالي؛ لأنَّني أَعْلَمُ أَنِّي عارفٌ باللَّهِ تعالى و برسولِهِ صَلَّى اللَّهُ عليه و آله و بالأئمةِ عليهم السلام، و هذه المعرفةُ تَمْنَعُنِي مِن إيقاعِ كُفْرٍ غَيْرِ مَغْفُورٍ، و السعيِ على دمِ الإمامِ عليه السلام؛ بل إخافتُهُ عِنْدِي كُفْرٍ غَيْرِ مَغْفُورٍ.

و إذا كُنْتُ على تَقَةٍ تَعْصُمُنِي من ذلكَ لِمَا أَذْهَبَ إِلَيْهِ في المُوافاةِ فَقَدْ أَمِنْتُ أن يَكُونَ الإمامُ في تَقِيَّةٍ مِنِّي أو مِنَّ شارَكَني فيما وصفتُ مِن إخواني إذا تَحَقَّقَ أُمُورُنَا على ما ذَكَرْتُ؛^١ إذ التَقِيَّةُ إِنَّمَا هِيَ الخَوْفُ على النَّفْسِ، و الإخافةُ لِلإمامِ لا تَقَعُ مِن عارفٍ باللَّهِ تعالى على ما قَدَّمْتُ.

قال: فَكَأَنَّكَ إِنَّمَا جَوَّزْتَ تَقِيَّةَ الإمامِ مِن أَهْلِ النِّفاقِ مِنَ الشَّيْعَةِ، فأما المَعْتَقِدُونَ

١. في المطبوع: + «فلا يكون في تَقِيَّةٍ مِنِّي بعد معرفته أَنِّي على حَقِيقَةِ المعرفة».

للتشيع ظاهراً وباطناً فحالهم كحالِكَ، وهذا يُؤدِّي إلى المناقضة؛ لأنَّ المنافقَ ليسَ بمعتقٍ للتشيع في الحقيقة، وأنْتَ فَقَدْ أَجَزْتَ ذَلِكَ عَلَى بَعْضِ الشَّيْعَةِ فِي الْحَقِيقَةِ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا؟!

فقلتُ له: ليسَ الأمرُ كما ظننتُ؛ وذلكَ أنَّ جماعةً من مُعتقدي التشيعِ عندي غيرُ عارفينَ في الحقيقة، وإِنَّمَا يَعْتَقِدُونَ الدِّيانَةَ عَلَى ظَاهِرِ الْقَوْلِ وَالتَّقْلِيدِ وَالاسترسالِ دُونَ النَّظَرِ فِي الْأَدَلَّةِ وَالْعَمَلِ عَلَى الْحُجَّةِ، وَمَنْ كَانَ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الثَّوَابُ الدَّائِمُ الْمُسْتَحَقُّ لِلْمَعْرِفَةِ الْمَانِعُ بِدَلَالَةِ الْخَبَرِ بِهِ عَنْ إِيقَاعِ كُفْرٍ مِنْ صَاحِبِهِ يَسْتَحَقُّ بِهِ الْخُلُودَ فِي الْجَحِيمِ. فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ.

قَالَ: فَقَدْ اعْتَرَضَ الْآنَ هَاهُنَا سُؤَالَ فِي غَيْرِ الْغَيْبَةِ أَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ جَوَابِكَ عَنْهُ ثُمَّ أَرْجِعْ إِلَى الْمَسْأَلَةِ فِي الْغَيْبَةِ: خَبَّرَنِي عَنْ هَؤُلَاءِ الْمُقَلِّدِينَ مِنَ الشَّيْعَةِ: أَمْ تَقُولُ: إِنَّهُمْ كَفَّارٌ يَسْتَحَقُّونَ الْخُلُودَ فِي النَّارِ؟

فإِن قُلْتَ ذَلِكَ، فَلَيْسَ فِي الْجَنَّةِ مِنَ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ إِذَنْ غَيْرُكَ؛ لِأَنَّا لَا نَعْرِفُ أَحَدًا مِنْهُمْ عَلَى تَحْقِيقِ النَّظَرِ سِوَاكَ، بَلْ إِنْ كَانَ فِيهِمْ فَلَعَلَّهُمْ لَا يَكُونُونَ عَشْرِينَ نَفْسًا فِي الدُّنْيَا كُلِّهَا. وَهَذَا لَا أَظُنُّكَ تَذْهَبُ إِلَيْهِ.

وَإِنْ قُلْتَ: إِنَّهُمْ لَيْسُوا بِكَفَّارٍ، وَهُمْ يَعْتَقِدُونَ التَّشْيِعَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، فَهُمْ مِثْلُكَ، وَهَذَا مُبْطِلٌ لِمَا قَدَّمْتُ.

فقلتُ له: لستُ أَقُولُ: إِنَّ جَمِيعَ الْمُقَلِّدَةِ كَفَّارٌ؛ لِأَنَّ فِيهِمْ جَمَاعَةً لَمْ يُكَلِّفُوا الْمَعْرِفَةَ وَلَا النَّظَرَ فِي الْأَدَلَّةِ؛ لِقُصَانِ عَقُولِهِمْ عَنِ الْحَدِّ الَّذِي بِهِ يَجِبُ تَكْلِيفُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانُوا مَكْلُفِينَ عِنْدِي لِلْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَهَذَا مَذْهَبِي فِي جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ السَّوَادِ وَالبَوَادِي وَالأَعْرَابِ وَالعَجَمِ وَالعَامَّةِ، فَهَؤُلَاءِ إِذَا قَالُوا وَعَمِلُوا كَانَ ثَوَابُهُمْ عَلَى ذَلِكَ كَعَوَاضِ الْبَهَائِمِ وَالأَطْفَالِ وَالمَجَانِينِ، وَكَانَ مَا يَقَعُ مِنْهُمْ مِنْ عِصْيَانٍ

يَسْتَحَقُّونَ عَلَيْهِ الْعِقَابَ فِي الدُّنْيَا وَفِي يَوْمِ الْمَآبِ طَوْلَ زَمَانٍ الْحَسَابِ أَوْ فِي النَّارِ أَحْقَابًا، ثُمَّ يَخْرُجُونَ إِلَى مَحَلِّ الثَّوَابِ.

وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَقَلِّدَةِ عِنْدِي كُفْرًا؛ لِأَنَّ مَعَهُم مِّنَ الْقُوَّةِ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ مَا يَصِلُونَ بِهِ إِلَى الْمَعَارِفِ، فَإِذَا انْصَرَفُوا عَنِ النَّظَرِ فِي طَرَقِهَا فَقَدْ اسْتَحَقُّوا الْخُلُودَ فِي النَّارِ.

وَأَمَّا قَوْلُكَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي الدُّنْيَا أَحَدٌ مِنَ الشَّيْعَةِ يَنْظُرُ حَقَّ النَّظَرِ إِلَّا عَشْرُونَ نَفْسًا أَوْ نَحْوَهُمْ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كُنْتُ صَادِقًا فِي هَذَا الْمَقَالِ، مَا مَنَعَ أَنْ يَكُونَ جُمْهُورُ الشَّيْعَةِ عَارِفِينَ؛ لِأَنَّ طَرُقَ الْمَعْرِفَةِ قَرِيبَةٌ يَصِلُ إِلَيْهَا كُلُّ مَنْ اسْتَعْمَلَ عَقْلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَزْ مِنَ الْعِبَارَةِ عَنْ ذَلِكَ وَتَسَهَّلَ عَلَيْهِ الْجَدَلُ وَ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ فِي النَّظَرِ، وَلَيْسَ عَدَمُ الْجِدْقِ^١ فِي الْجَدَلِ وَإِحَاطَةِ الْعِلْمِ بِحُدُودِهِ وَالْمَعْرِفَةِ بَعَوَاضِ الْكَلَامِ وَدَقِيقِهِ وَلَطِيفِ الْقَوْلِ فِي الْمَسَائِلِ دَلِيلًا عَلَى الْجَهْلِ بِاللَّهِ تَعَالَى.

فَقَالَ: لَيْسَ أَرَى أَنْ أَصِلَ مَعَكَ الْكَلَامَ فِي هَذَا الْبَابِ الْآنَ؛ لِأَنَّ الْغُرَضَ هُوَ الْقَوْلُ فِي الْغَيْبَةِ؛ وَلَكِنْ لَمَّا تَعَلَّقَ بِمَذْهَبٍ غَرِيبٍ أَحْبَبْتُ أَنْ أَقِفَ عَلَيْهِ، وَأَنَا أَعُودُ إِلَى مَسَائِلِي الْأُولَى، وَأُكَلِّمُكَ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ يَوْمًا آخَرَ؛ أَخْبِرْنِي الْآنَ: إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِمَامُ فِي تَقِيَّةٍ مِنْكَ فَمَا بَالُهُ لَا يَظْهَرُ لَكَ فَيُعْرِفَكَ نَفْسُهُ بِالْمُشَاهَدَةِ، وَ يُرِيكَ مُعْجَزَةً، وَ يَبَيِّنَ لَكَ كَثِيرًا مِنَ الْمَشْكَلاتِ، وَ يُؤْنِسَكَ بِقُرْبِهِ، وَ يُعْظِمَ قَدْرَكَ بِقَصْدِهِ، وَ يُشْرِفَكَ بِمَكَانِهِ إِذَا كَانَ قَدْ أَمِنَ مِنْكَ الْإِغْرَاءَ بِهِ، وَ تَيَقَّنَ وَلَا يَتَّكِلُ لَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً؟! فَقُلْتُ لَهُ: أَوَّلُ مَا فِي هَذَا الْبَابِ أَتَنِي لَا أَقُولُ: إِنَّ الْإِمَامَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَعْلَمُ السَّرَائِرَ، وَ إِنَّهُ مَعْنٍ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ الصُّمَائِرُ، فَتَكُونُ قَدْ أَخَذْتَ رَهْنِي بِأَنَّهُ يَعْلَمُ مِنِّي مَا أَعْرَفُهُ مِنْ نَفْسِي. وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَذْهَبِي، وَ كُنْتُ أَقُولُ: إِنَّهُ يَعْلَمُ الظُّوَاهِرَ كَمَا يَعْلَمُهَا

١. «الجدق»: المهارة في كل عمل و معرفة غوامضها و دقائقها. راجع: المصباح المنير، ص ١٢٦ (حذق).

البشر، وإن عِلِمَ باطناً فبإعلامِ الله - عزَّ وجلَّ - له خاصَّةٌ على لسانِ نبيِّه صلى الله عليه وآله بما أودَّعه إياه من النُّصوصِ على ذلك، أو بالمنام الذي يَصُدُّقُ ولا يُخْلَفُ أبداً، أو بسببِ أذكره غيرِ هذا، فقد سَقَطَ سؤالُك من أصله؛ لأنَّ الإمامَ إذا فَقَدَ عِلْمَ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَجَازَ عَلَيَّ مَا يُجِيزُ عَلَى غَيْرِي مِمَّنْ ذَكَرْتُ، فَأَوْجَبَتْ الْحِكْمَةُ تَقْيِيَّتَهُ^١ مِنِّي وَإِنَّمَا تَقْيِيَّتُهُ مِنِّي عَلَى الشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرْتُ أَيْفَاءً، وَلَمْ أَقْطَعْ عَلَى حُصُولِهِ لَا مُحَالَةً.

و لم أَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَطْلَعَ الْإِمَامَ عَلَى بَاطِنِي، وَ عَرَفَهُ حَقِيقَةً حَالِي قِطْعاً، فَتَفَرَّغَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ. عَلَى أَتْنِي لَوْ قَطَعْتُ عَلَى ذَلِكَ لَكَانَ لِرَتْكَ ظُهُورِهِ لِي وَ تَعَرَّفَهُ إِلَيَّ وَجْهٌ وَاضِحٌ غَيْرُ التَّقْيِيَّةِ؛ وَ هُوَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَدْ عِلِمَ أَتْنِي وَ جَمِيعَ مَنْ شَارَكَنِي فِي الْمَعْرِفَةِ لَا نَزُولَ عَنْ مَعْرِفَتِهِ، وَ لَا تَرْجِعُ عَنْ اعْتِقَادِ إِمَامِيَّتِهِ، وَ لَا تَرْتَابُ فِي أَمْرِهِ دَامَ غَائِباً، وَ عِلِمَ أَنَّ اعْتِقَادَنَا ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْاسْتِدْلَالِ وَ مَعَ عَدَمِ ظُهُورِهِ لِحَوَاسِنَا أَصْلَحَ لَنَا فِي تَعَاظُمِ الثَّوَابِ وَ عُلوِّ الْمَنْزِلَةِ بِاكتِسَابِ الْأَعْمَالِ؛ إِذْ كَانَ مَا يَقَعُ مِنَ الْعَمَلِ بِالْمَشَاقِّ الشَّدِيدَةِ أَعْظَمَ ثَوَاباً مِمَّا يَقَعُ بِالسَّهُولَةِ وَ مَعَ الرَّاحَةِ. فَلَمَّا عِلِمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَلِكَ مِنْ حَالِنَا وَجَبَ عَلَيْهِ الْاسْتِنَارُ عَنَّا؛ لِتَصِلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ وَ طَاعَتِهِ عَلَى حَدِّ يَكْسِبُنَا مِنَ الْمُثُوبَةِ أَكْثَرَ مِمَّا يَكْسِبُنَا الْعِلْمُ بِهِ وَ الطَّاعَةُ لَهُ مَعَ الْمُشَاهَدَةِ وَ ارْتِفَاعِ الشُّبْهَةِ الَّتِي تَكُونُ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ وَ الْخَوَاطِرِ، وَ هَذَا ضِدُّ مَا ظَنَنْتُ.

مَعَ أَنَّ أَصْلَكَ فِي اللَّطْفِ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَ يَوْجِبُ ذَلِكَ، وَ إِنَّ عِلْمَ أَنَّ الْكَفَرَ يَكُونُ مَعَ الْغَيْبَةِ، وَ الْإِيمَانَ مَعَ الظُّهُورِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِعْلَ اللَّطْفِ الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّ الْعَبْدَ إِنْ فَعَلَ الطَّاعَةَ مَعَ عَدَمِهِ كَانَتْ أَشْرَفَ مِنْهَا

١. في بعض النسخ: «تقيتها» بدل «تقيته مني»، و لم ترد هذه العبارة في بعضها الآخر. و الظاهر أن ما أثبت في المطبوع تصحيح، و لا مفرد منه؛ لأنَّ الكلمة غير مقروءة، و ظاهرها غير موجه.

إِذَا فَعَلَهَا مَعَهُ، فَلذَلِكَ يَمْنَعُ الْإِمَامَ مِنَ الظُّهُورِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الطَّاعَةَ لِلْإِمَامِ تَكُونُ عِنْدَ غَيْبَتِهِ أَشْرَفَ مِنْهَا عِنْدَ ظُهُورِهِ، وَلَيْسَ يَكْفُرُ الْقَوْمُ بِهِ فِي كِلَا الْحَالَيْنِ. وَهَذَا بَيِّنٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ.

فَلَمَّا وَرَدَ عَلَيْهِ هَذَا الْجَوَابُ سَكَتَ هُنَيْئَةً ثُمَّ قَالَ: هَذَا لَعَمْرِي جَوَابٌ يَسْتَمِرُّ عَلَى الْأَصُولِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا، وَالْحَقُّ أَوْلَى مَا اسْتَعْمِلَ. فَقُلْتُ لَهُ: فَأَنَا أَجِيبُكَ بَعْدَ هَذَا بِجَوَابٍ آخَرَ أَظُنُّهُ مِمَّا قَدْ سَمِعْتَهُ؛ لِأَنْظُرَ كَلَامَكَ عَلَيْهِ.

فَقَالَ: هَاتِ ذَٰلِكَ؛ فَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ أُسْتَوْفِيَ مَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ قُلْتُ لَكَ: إِنَّ الْإِمَامَ فِي تَقِيَّةٍ مِنِّي وَفِي تَقِيَّةٍ مِمَّنْ خَالَفَنِي، مَا يَكُونُ كَلَامُكَ عَلَيْهِ؟

قَالَ: أَفُتَطْلُقُ أَنَّهُ فِي تَقِيَّةٍ مِنْكَ كَمَا هُوَ فِي تَقِيَّةٍ مِمَّنْ خَالَفَكَ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: وَ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ؟ فَقُلْتُ: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّنِي إِذَا قُلْتُ: إِنَّهُ فِي تَقِيَّةٍ مِنِّي كَمَا هُوَ فِي تَقِيَّةٍ مِمَّنْ خَالَفَنِي، أَوْ هَمْتُ أَنَّ خَوْفَهُ مِنِّي عَلَى حَدِّ خَوْفِهِ مِنْ عَدُوِّهِ، وَأَنَّ الَّذِي يَحْذَرُهُ مِنِّي هُوَ الَّذِي يَحْذَرُهُ مِنْهُ، أَوْ مِثْلُهُ فِي الْقُبْحِ. فَإِذَا قُلْتُ: إِنَّهُ يَتَّقِي مِنِّي وَ مِمَّنْ خَالَفَنِي، ارْتَفَعَ هَذَا الْإِبْهَامُ.

قَالَ: فَمِنْ أَيِّ وَجْهِ اتَّقَى مِنْكَ؟ وَمِنْ أَيِّ وَجْهِ اتَّقَى مِنْ عَدُوِّهِ؟ فَصَلِّ لِي الْأَمْرَيْنِ حَتَّى أَعْرِفَهُمَا.

فَقُلْتُ لَهُ: تَقِيَّتُهُ مِنْ عَدُوِّهِ هِيَ لِأَجْلِ خَوْفِهِ مِنْ ظُلْمِهِ لَهُ، وَ قَصْدِهِ الْإِضْرَارَ بِهِ، وَ حَذَرَهُ مِنْ سَعْيِهِ عَلَى دَمِهِ. وَ تَقِيَّتُهُ مِنِّي لِأَجْلِ خَوْفِهِ مِنْ إِذَاعَتِي عَلَى سَبِيلِ السُّهُوِّ، أَوْ لِلتَّجَمُّلِ وَ التَّشْرِيفِ بِمَعْرِفَتِهِ بِالْمَشَاهِدَةِ، أَوْ عَلَى التَّقِيَّةِ مِنِّي بِمَنْ أَوْعَزُهُ

إليه من إخواني في الظاهر، فيُعقبه ذلك ضرراً عليه. فبانَ الفرقُ بينَ الأمرين. فقال: ما أنكرت أن يكونَ هذا يوجبُ المساواةَ بينَكَ و بينَ عدوّه؛ لأنّه ليسَ يَتَّقُ بك كما لا يَتَّقُ بعدوّه؟

فقلتُ له: قد بينتُ الفرقَ وأوضحتُهُ، وهذا سؤالٌ قد سَلَفَ جوابُهُ، وتكرارُهُ لا فائدةَ فيه. على أنني أَقْلِبُهُ عَلَيْكَ فأقولُ لك: أليسَ قد هَرَبَ رسولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وآله من أعدائِهِ واستترَ عنهم في الغارِ خوفاً على نَفْسِهِ مِنْهُمْ؟ قال: بلى.

قلتُ له: فهل عَرَفَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ حَالَ هَرَبِهِ وَمُسْتَقَرَّهُ وَمَكَانَهُ كَمَا عَرَفَ أَبُو بَكْرٍ ذَلِكَ بِكَوْنِهِ مَعَهُ؟ قال: لا. أدري.

قلتُ: فَهَبْ عَرَفَ عُمَرُ ذَلِكَ؛ أَعَرَفَ ذَلِكَ جَمِيعَ أَصْحَابِهِ وَالْمُؤْمِنِينَ بِهِ؟ قال: لا.

قلتُ: فَأَيُّ فِرْقٍ كَانَ بَيْنَ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ لَمْ يَعْلَمُوا بِهِرَبِهِ وَلَا عَرَفُوا مَكَانَهُ وَبَيْنَ أَعْدَائِهِ الَّذِينَ هَرَبَ مِنْهُمْ؟ وَهَلَّا أَبَانَهُمْ مِنَ الْمَشْرِكِينَ بِإِقْفَاهِهِمْ عَلَى أَمْرِهِ، وَلَمْ يَسْتَرْ ذَلِكَ عَنْهُمْ كَمَا سَتَرَهُ عَنْ أَعْدَائِهِ؟ وَما أنكرتُ أن يكونَ لا فِرْقَ بَيْنَ أَوْلِيائِهِ وَأَعْدَائِهِ، وَأَن يكونَ قد سَوَّى بَيْنَهُمْ فِي الْخَوْفِ مِنْهُمْ وَالتَّقْيَةِ، وَإِلَّا فَمَا الْفَصْلُ؟ فَلَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهُ جَعَلَ يَوْمِي إِلَى مُعْتَمِدِي فِي الْفِرْقِ، بَيْنَمَا أَلِزِمَ وَلَمْ يَأْتِ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ، وَعَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ الْعَجْزَ عَنْ ذَلِكَ.

قالَ الشَّريْفُ أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيُّ: وَاسْتَزِدْتُ الشَّيْخَ - أَدَامَ اللَّهُ عِزَّهُ - عَلَى هَذَا الْفَصْلِ مِنْ هَذَا الْمَجْلِسِ حَيْثُ اعْتَلَّ بِأَنَّ غَيْبَةَ الْإِمَامِ عَنْ

أوليائه إنما هي لُطْفٌ لَهُمْ في وقوعِ الطاعةِ مِنْهُمْ على وَجْهِ يَكُونُ به أَشْرَفُ منها عندَ مشاهدته.

فقلتُ له: فكيفَ يَكُونُ حالُ هؤلاءِ الأولياءِ عندَ ظُهورِهِ عليه السلام؟ أليسَ يَجِبُ أن يَكُونُ القديمُ تعالى قد مَنَعَهُم اللطفَ في شَرَفِ طاعاتِهِمْ و زيادةِ ثوابِهِمْ؟ فقال الشيخُ - أدامَ اللهُ عِزَّهُ -: لَيْسَ في ذلكَ مَنَعٌ لَهُمْ مِنَ اللطفِ؛ على ما ذَكَرْتُ - مِن قَبْلُ - أَنَّهُ: لا يُنْكَرُ أن يَعْلَمَ اللهُ سُبْحانَهُ مِنْهُمْ أَنَّهُ لو أدامَ سِتْرَهُ عَنْهُمْ و أَباحَهُ الغِيبَةَ في ذلكَ الزمانِ بَدَلًا مِنَ الظهورِ لَفَسَقَ هؤلاءِ الأولياءُ فِسْقًا يَسْتَحِقُّونَ به مِنَ العِقابِ ما لا يَفِي به أضعافُ ما يَفُوتُهُمْ مِنَ الثوابِ، فأَظْهَرَهُ سُبْحانَهُ لِهَذِهِ العِلَّةِ، و كانَ ما يَقْتَضِيهِمْ به عَنْهُ مِنَ العذابِ أَرْدًا عَلَيْهِمْ و أَنْفَعَ لَهُمْ مِمَّا كانوا يَكْتَسِبُونَهُ مِنَ فَضْلِ الثوابِ، على ما تَقَدَّمَ به الكلامُ.

قالَ الشيخُ: و وَجْهٌ آخَرُ، و هو: أَنَّهُ لا يَسْتَحِيلُ أن يَكُونُ اللهُ تعالى قد عَلِمَ مِنْ حالِ كَثِيرٍ مِنَ أعداءِ الإمامِ عليه السلام أَنَّهُمْ يَؤْمِنُونَ عندَ ظُهورِهِ، و يَعْتَرِفُونَ بِالْحَقِّ عندَ مُشاهدَتِهِ، و يُسَلِّمُونَ له الأَمْرَ، و أَنَّهُ إن لم يَظْهَرْ في ذلكَ الزمانِ أَقاموا على كُفْرِهِمْ، و ازدادوا طُغْيانًا بِزيادةِ الشُّبْهَةِ عَلَيْهِمْ، فَوَجَبَ في حِكْمَتِهِ تعالى إِظهارُهُ لعمومِ الصَّلاحِ.

و لو أَباحَهُ الغِيبَةَ لكانَ قد خَصَّ بالصَّلاحِ، و مَنَعَ مِنَ اللطفِ في تَرْكِ الكُفْرِ، و لَيْسَ يَجوزُ على مَذْهَبِنَا في الأصْلَحِ أن يَخُصَّ اللهُ تعالى بالصَّلاحِ، و لا يَجوزُ أَيْضًا أن يَفْعَلَ لُطْفًا في اكتسابِ بَعْضِ خَلْقِهِ مَنافِعَ تَزِيدُ على مَنافِعِهِ، إِذا كانَ في فِعْلِ ذلكَ اللطفِ رَفْعُ لُطْفٍ لجماعةٍ في تَرْكِ القَبِيحِ و الانصرافِ عَنِ الكُفْرِ به

تعالى و الاستخفاف بحقوق أوليائه عليه السلام؛ لأنَّ الأصل و المَدَارَ عَلَى إنقاذِ العبادِ مِنَ المَهَالِكِ، وَ زَجَرِهِم عَنِ القَبَائِحِ، وَ لَيْسَ الغَرَضُ زيادَتَهُم في المنافعِ خاصَّةً؛ إِذْ كَانَ الاقْتِطَاعُ بِاللُّطَافِ عَمَّا يَوْجِبُ دوامَ العقابِ أَوْلَى مِنْ فِعْلِ اللطَفِ فيما يُستزادُ بِهِ الثوابُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَفْعَلَ بَعْدَهُ مَا يَصِلُ مَعَهُ إِلَى نَفْعٍ يَمْنَعُهُ مِنْ أَضْعَافِهِ مِنَ النِّفَعِ.

فَكَذَلِكَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ اللطَفَ لَهُ فِي النِّفَعِ بِمَا يَمْنَعُ غَيْرَهُ مِنْ أَضْعَافِ ذَلِكَ النِّفَعِ، وَ هُوَ إِذَا سَلَبَهُ هَذَا اللطَفَ لَمْ يَسْتَدْرِجْهُ بِهِ إِلَى فِعْلِ القبيحِ، وَ مَتَى فَعَلَهُ حَالٌ بَيْنَ غَيْرِهِ وَ بَيْنَ مَنَافِعِهِ، وَ مَنَعَهُ مِنْ لَطْفٍ مَا يَنْصَرِفُ بِهِ عَنِ القبيحِ، وَ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ كَانَ هَذَا الْفَصْلَانِ يُسْقِطَانِ هَذِهِ الزِّيَادَةَ.^١

ب: حكايته مناظرة الشيخ المفيد في الرجعة:

الفصل الثامن و الخمسون [مناظرة في الرجعة]

و مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ - أَيَّدَهُ اللَّهُ - فِي الرَّجْعَةِ وَ جَوَابِ سُؤَالٍ فِيهَا سَأَلَهُ الْمُخَالَفُونَ؛ قَالَ الشَّيْخُ: سَأَلَ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ شَيْخاً مِنْ أَصْحَابِنَا الْإِمَامِيَّةِ - وَ أَنَا حَاضِرٌ - فِي مَجْلِسٍ قَدْ ضَمَّ جَمَاعَةً كَثِيرَةً مِنْ أَهْلِ النِّظَرِ وَ الْمُتَفَقُّهِةِ، فَقَالَ لَهُ: إِذَا كَانَ مِنْ قَوْلِكَ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَرُدُّ الْأَمْوَاتَ إِلَى دَارِ الدُّنْيَا قَبْلَ الْآخِرَةِ عِنْدَ قِيَامِ الْقَائِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِيَشْفِيَ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا زَعَمْتُمْ مِنَ الْكَافِرِينَ، وَ يَتَّقِمَ لَهُمْ مِنْهُمْ كَمَا فَعَلَ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِيمَا ذَكَرْتُمْ حَيْثُ تَتَعَلَّقُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَ أَمَدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَ بَنِينَ وَ جَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا﴾^٢، فَخَبَّرَنِي مَا الَّذِي يُؤْمِنُكَ أَنْ

١. الفصول المختارة من العيون والمحاسن، ص ٢٥٤ - ٢٦٧.

٢. الإسراء (١٧): ٦.

يَتُوبَ يَزِيدُ وَ شَمِرٌ وَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُلْجَمٍ، وَ يَرْجِعُوا عَنْ كُفْرِهِمْ وَ صَلَّاهُمْ، وَ يَصِيرُوا فِي تِلْكَ الْحَالِ إِلَى طَاعَةِ الْإِمَامِ؟ فَيَجِبُ عَلَيْكَ وَلَا يَتُهُمُ وَ الْقَطْعُ بِالثَّوَابِ لَهُمْ، وَ هَذَا نَقَضُ مَذَاهِبِ الشَّيْعَةِ.

فَقَالَ الشَّيْخُ الْمَسْئُولُ: الْقَوْلُ فِي الرَّجْعَةِ إِنَّمَا قُلْتُهُ مِنْ طَرِيقِ التَّوْقِيفِ، وَ لَيْسَ لِلنَّظَرِ فِيهِ مَجَالٌ، وَ أَنَا لَا أُجِيبُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا نَصَّ عِنْدِي فِيهِ، وَ لَيْسَ يَجُوزُ لِي أَنْ أَتَكَلَّفَ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ النَّصِّ الْجَوَابَ، فَشَنَعَ السَّائِلُ وَ جَمَاعَةُ الْمَعْتَزِلَةِ عَلَيْهِ بِالْعَجْزِ وَ الْإِنْقِطَاعِ.

فَقَالَ الشَّيْخُ - أَيَّدَهُ اللَّهُ - : فَأَقُولُ: إِنَّ لَنَا عَنْ هَذَا السُّؤَالِ جَوَابَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْعَقْلَ لَا يَمْنَعُ مِنْ وَقُوعِ الْإِيمَانِ مِمَّنْ ذَكَرَهُ السَّائِلُ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ إِذْ ذَاكَ قَادِرًا عَلَيْهِ وَ مَتَمَكِّنًا مِنْهُ، لَكِنَّ السَّمْعَ الْوَارِدَ عَنْ أَثَمَةِ الْهُدَى عَلَيْهِمُ السَّلَامَ بِالْقَطْعِ عَلَيْهِمُ بِالْخُلُودِ فِي النَّارِ وَ التَّدْيِينِ بِلَعْنِهِمْ وَ الْبَرَاءَةِ مِنْهُمْ إِلَى آخِرِ الزَّمَانِ مَنَعَ مِنَ الشَّكِّ فِي حَالِهِمْ، وَ أَوْجَبَ الْقَطْعَ عَلَى سُوءِ اخْتِيَارِهِمْ، فَجَرَّوْا فِي هَذَا الْبَابِ مَجْرَى فِرْعَوْنَ وَ هَامَانَ وَ قَارُونَ، وَ مَجْرَى مَنْ قَطَعَ اللَّهُ عَلَى خُلُودِهِ فِي النَّارِ، وَ دَلَّ بِالْقَطْعِ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَخْتَارُونَ أَبَدًا الْإِيمَانَ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي جُمْلَتِهِمْ: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَرَاكُمْ إِيَّاهُمْ الْمَلَائِكَةَ وَ كَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَ حَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾^١، يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يُلْجِئَهُمُ اللَّهُ.

وَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - فِيهِمْ: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ * وَ لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَ لَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَ هُمْ مُعْرِضُونَ^٢. ثُمَّ قَالَ - جَلَّ مِنْ قَائِلٍ - فِي تَفْصِيلِهِمْ، وَ هُوَ يُوَجِّهُ الْقَوْلَ إِلَى إِبْلِيسَ: ﴿لَأَمْلَأَنَّ

١. الأنعام (٦): ١١١.

٢. الأنفال (٨): ٢٢ و ٢٣.

جَهَنَّمَ مِنْكَ وَ مِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ^١. و قوله: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعَنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾^٢، و قوله: ﴿تَبَّتْ يُدَا أَبِي لَهَبٍ وَ تَبَّ * مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَ مَا كَسَبَ * سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾^٣، فَقَطَّعَ عَلَيْهِ بِالنَّارِ، وَ آمَنَ مِنْ انْتِقَالِهِ إِلَى مَا يَوْجِبُ لَهُ الثَّوَابَ. وَ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ بَطَلَّ مَا تَوَهَّمُوهُ عَلَىٰ هَذَا الْجَوَابِ.

و الْجَوَابُ الْآخَرُ: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ إِذَا رَدَّ الْكَافِرِينَ فِي الرَّجْعَةِ لِيَتَنَقَّمَ مِنْهُمْ لَمْ يَقْبَلْ لَهُمْ تَوْبَةً. وَ جَرَوْا فِي ذَلِكَ مَجْرَىٰ فِرْعَوْنَ؛ لَمَّا ﴿أَذْرَكُهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُوا إِسْرَائِيلَ وَ أَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾^٤، قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿الْآنَ وَ قَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَ كُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾^٥، فَردَّ اللَّهُ عَلَيْهِ إِيْمَانَهُ، وَ لَمْ يَنْفَعْهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ نَدَمُهُ وَ إِقْلَاعُهُ. وَ كَأَهْلِ الْآخِرَةِ الَّذِينَ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ تَوْبَةٌ، وَ لَا يَنْفَعُهُمْ نَدَمٌ؛ لِأَنَّهُمْ كَالْمُلْجِئِينَ إِذْ ذَاكَ إِلَى الْفِعْلِ. وَ لِأَنَّ الْحِكْمَةَ تَمْنَعُ مِنْ قَبُولِ التَّوْبَةِ أَبَدًا، وَ تَوْجِبُ اخْتِصَاصَ بَعْضِ الْأَوْقَاتِ بِقَبُولِهَا دُونَ بَعْضٍ.

وَ هَذَا هُوَ الْجَوَابُ الصَّحِيحُ عَلَىٰ مَذْهَبِ أَهْلِ الْإِمَامَةِ، وَ قَدْ جَاءَتْ بِهِ آثَارٌ مُتَظَاهِرَةٌ عَنْ آلِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَرَوَى عَنْهُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انْتَضَرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾^٦، فَقَالُوا: إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ هِيَ الْقَائِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِذَا ظَهَرَ لَمْ تُقْبَلْ تَوْبَةُ الْمَخَالِفِ. وَ هَذَا يُسْقِطُ مَا اعْتَمَدَهُ السَّائِلُ.

١. ص (٣٨): ٨٥.

٢. ص (٣٨): ٧٨.

٣. المسد (١١١): ١ - ٣.

٤. يونس (١٠): ٩٠.

٥. يونس (١٠): ٩١.

٦. الأنعام (٦): ١٥٨.

سؤال:

فإن قالوا في هذا الجواب: ما أنكرتم أن يكون الله سبحانه على ما أصلتموه قد أغرى عباده بالعصيان، وأباحهم الهرجَ والمَرَجَ^١ والطغيان؟ لأنهم إذا كانوا يقدرون على الكفر وأنواع الضلال، وقد يتسوا من قبول التوبة، لم يدعهم داع إلى الكف عما في طبائعهم، ولا انزجروا عن فعل قبيح يصلون به إلى النفع العاجل، ومن وصف الله تعالى بإغراء خلقه بالمعاصي وإباحتهم الذنوب، فقد أعظم الفرية^٢ عليه.

جواب:

قيل لهم: ليس الأمر على ما ظننتموه؛ وذلك أن الدواعي لهم إلى المعاصي ترتفع إذ ذاك، ولا يحصل لهم داع إلى قبيح على وجه من الوجوه، ولا سبب من الأسباب؛ لأنهم يكونون قد علموا بما سلف لهم من العذاب إلى وقت الرجعة على خلاف أئمتهم عليهم السلام، ويعلمون في الحال أنهم مُعَذَّبُونَ على ما سبق لهم من العصيان، وأنهم إن راموا فعل قبيح تزايد عليهم العقاب، ولا يكون لهم عند ذلك طبع يدعوهم إلى ما يتزايد عليهم به العذاب؛ بل تتوفر لهم دواعي الطباع والخواطر كلها على إظهار الطاعة والانتقال عن العصيان. وإن لزمنا هذا السؤال لزم جميع أهل الإسلام مثله في أهل الآخرة وحالهم في إبطال ثوبتهم وكون ندمهم غير مقبول، فمهما أجاب الموحّدون لمن ألزمهم ذلك فهو جوابنا بعينه.

١. «الهرج»: الفتنة، والاختلاط، والقتل. وأصله الكثرة في الشيء. و«المرج» - بالتحريك -: الاضطراب، واللبس، والفساد، والاختلاط. وتقول العرب: «بينهم هَرْجٌ ومَرْجٌ». فتسكن المَرْجَ مع الهرج مزوجة: اختلاط وفتنة وتهوئش واضطراب. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٣١٥ (مرج)؛ و ج ٥، ص ٢٥٧ (هرج).

٢. «الفرية»: الكذب، والبُهتان. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٤٣ (فري).

سؤال آخر:

وإن سألوا على المذهب الأول والجواب المتقدم فقالوا: كيف يتوهم من القوم الإقامة على العناد والإصرار على الخلاف، وقد عاينوا فيما تزعمون عقاب القبور، وحل بهم عند الرجعة العذاب على ما تعلمون مما زعمتم أنهم مقيمون عليه؟ وكيف يصح أن تدعوهم للدواعي إلى ذلك، وتخطر لهم في فعله الخواطر؟ وما أنكرتم أن تكونوا في هذه الدعوى مكابرين؟!

جواب:

قيل لهم: يصح ذلك على مذهب من أجاب بما حكيناه من أصحابنا بأن يقول: إن جميع ما عددتموه لا يمنع من دخول الشبهة عليهم في استحسان الخلاف؛ لأن القوم يظنون أنهم إنما بعثوا بعد الموت تكرمة لهم، وليلوا الدنيا كما كانوا، أولاً، ويظنون أن ما اعتقدوه في العذاب السالف لهم كان غلطاً منهم. وإذا حل بهم العقاب ثانية توهموا قبل مفارقة أرواحهم أجسادهم أن ذلك ليس من طريق الاستحقاق، وأنه من الله تعالى لكنه كما تكون الدوّل وكما حل بالأنبياء.

ولأصحاب هذا الجواب أن يقولوا: ليس ما ذكرناه في هذا الباب بأعجب من كفر قوم موسى وعبادتهم العجل، وقد شاهدوا منه الآيات، وعانوا ما حل بفراعون وملته على الخلاف، ولا هو بأعجب من إقامة أهل الشرك على خلاف رسول الله صلى الله عليه وآله وهم يعلمون عجزهم عن مثل ما أتى به القرآن، ويشهدون معجزاته وآياته، ويجدون مخبرات أخباره على حقائقها؛ من قوله تعالى: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾^١، وقوله: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ﴾^٢،

١. القمر (٥٤): ٤٥.

٢. الفتح (٤٨): ٢٧.

وقوله: «الْم * غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ»^١، وما حَلَّ بهم مِنَ العقابِ بِسَيْفِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهَلَاكَ كُلُّ مَنْ تَوَعَّدَهُ بِالْهَلَاكِ، هذا وَفِيمَنْ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ بِهِ الْمَنَافِقُونَ يَنْصَافُونَ فِي خِلَافِهِ إِلَى أَهْلِ الشَّرِكِ وَالضَّلَالِ.

عَلَى أَنَّ هَذَا السُّؤَالَ لَا يَسُوعُ لِأَصْحَابِ الْمَعَارِفِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ أَكْثَرَ الْمُخَالِفِينَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْعِنَادِ، وَأَنَّ جُمْهُورَ الْمُظْهِرِينَ الْجَهْلَ بِاللَّهِ تَعَالَى يَعْرِفُونَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَيَعْرِفُونَ أَنْبِيََاءَهُ وَصِدْقَهُمْ؛ وَلَكِنَّهُمْ فِي الْخِلَافِ عَلَى اللَّجَاجَةِ وَالْعِنَادِ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِي الرَّجْعَةِ وَأَهْلِهَا عَلَى هَذَا الْوَصْفِ الَّذِي حَكَمَ بِهِ. وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بَيَّاتٍ رَبَّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * بَلْ بَدَأَ لَهُمْ مَا كَانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾^٢، فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ أَهْلَ الْعِقَابِ لَوْ رَدَّاهُمْ إِلَى الدُّنْيَا لَعَادُوا إِلَى الْكُفْرِ وَالْعِنَادِ، مَعَ مَا شَاهَدُوا فِي الْقُبُورِ وَفِي الْمَحْشَرِ مِنَ الْأَهْوَالِ، وَمَا ذَاقُوا مِنَ أَلِيمِ الْعَذَابِ^٣.

ج: حكايته عن المفيد افتراق الشيعة بعد الإمام أبي محمد العسكري عليه السلام:

الفصل الرابع والتسعون

[في افتراق الشيعة بعد وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام]

قَالَ الشَّيْخُ - أَدَامَ اللَّهُ عِزَّهُ -: وَلَمَّا تُوَفِّيَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ افْتَرَقَ أَصْحَابُهُ بَعْدَهُ - عَلَى مَا حَكَاهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى التَّوْبَخْتِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَرْبَعَ عَشْرَةَ فِرْقَةً؛ فَقَالَ الْجُمْهُورُ مِنْهُمْ بِإِمَامَةِ ابْنِهِ الْقَائِمِ

٢. الأنعام (٦): ٢٧ و ٢٨.

١. الروم (٣٠): ١ - ٣.

٣. الفصول المختارة من العيون والمحاسن، ص ٣٣٣ - ٣٣٩.

الْمُنْتَظَرِ عَلَيْهِ السَّلَام، وَاتَّبَعُوا وَلَادَتَهُ، وَصَحَّحُوا النَّصَّ عَلَيْهِ، وَقَالُوا: هُوَ سَمِيُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَمَهْدِيُّ الْأَنَامِ، وَاعْتَقَدُوا أَنَّ لَهُ غَيْبَتَيْنِ؛ إِحْدَاهُمَا أَطْوَلُ مِنَ الْأُخْرَى، وَالْأُولَى مِنْهُمَا هِيَ الْقُضْرَى، وَ لَهُ فِيهَا الْأَبْوَابُ وَالسُّفَرَاءُ. وَرَوَا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ شُيُوخِهِمْ وَبِقَاتِهِمْ أَنَّ أَبَاهُ الْحَسَنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَظْهَرَهُ لَهُمْ، وَ أَرَاهُمْ شَخْصَهُ.

وَ اخْتَلَفُوا فِي سَنَةِ عِنْدَ وَفَاةِ أَبِيهِ، فَقَالَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ: كَانَ سَنُهُ إِذْ ذَاكَ خَمْسَ سِنِينَ؛ لِأَنَّ أَبَاهُ تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، وَ كَانَ مَوْلِدُ الْقَائِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَنَةَ خَمْسِ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ كَانَ مَوْلِدُهُ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَ كَانَ سَنُهُ عِنْدَ وَفَاةِ أَبِيهِ ثَمَانِي سِنِينَ.

وَقَالُوا: إِنَّ أَبَاهُ لَمْ يَمُتْ حَتَّى أَكْمَلَ اللَّهُ عَقْلَهُ، وَ عَلَّمَهُ الْحِكْمَةَ وَ فَصَّلَ الْخِطَابَ، وَ أَبَانَهُ مِنْ سَائِرِ الْخَلْقِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ؛ إِذْ كَانَ خَاتَمَ الْحُجَجِ وَ وَصِيَّ الْأَوْصِيَاءِ وَ قَائِمَ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَام.

وَ احْتَجَّوْا فِي جَوَازِ ذَلِكَ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ؛ مِنْ حَيْثُ ارْتَفَعَتْ إِحَالَتُهُ، وَ دَخَلَ نَحْتَ الْقُدْرَةِ. وَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي قِصَّةِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَ كَهْلًا﴾^١، وَ فِي قِصَّةِ يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَ آتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾^٢.

وَقَالُوا: إِنَّ صَاحِبَ الْأَمْرِ عَلَيْهِ السَّلَامَ حَيٌّ لَمْ يَمُتْ وَ لَا يَمُوتُ وَ لَوْ بَقِيَ أَلْفَ عَامٍ حَتَّى يَمْلَأَ الْأَرْضَ عَدْلًا وَ قِسْطًا كَمَا مَلَأَتْ ظُلْمًا وَ جَوْرًا، وَ إِنَّهُ يَكُونُ عِنْدَ ظُهُورِهِ شَابًّا قَوِيًّا فِي صُورَةِ ابْنِ نَبِيٍّ وَ ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَ اتَّبَعُوا ذَلِكَ فِي مُعْجَزَاتِهِ،

١. آل عمران (٣): ٤٦.

٢. مريم (١٩): ١٢.

وَجَعَلُوهُ فِي جُمْلَةٍ دَلَالَةٍ وَآيَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَقَالَتْ فِرْقَةٌ مِمَّنْ دَانَتْ بِإِمَامَةِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّهُ حَيٌّ لَمْ يَمُتْ، وَإِنَّمَا غَابَ، وَهُوَ الْقَائِمُ الْمُنْتَظَرُ.

وَقَالَتْ فِرْقَةٌ أُخْرَى: إِنَّ أَبَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَاتَ وَعَاشَ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَهُوَ الْقَائِمُ الْمَهْدِيُّ. وَاعْتَلَوْا فِي ذَلِكَ بِخَبَرِ رُوَاهُ: أَنَّ الْقَائِمَ إِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَقُومُ بَعْدَ الْمَوْتِ.

وَقَالَتْ فِرْقَةٌ أُخْرَى: إِنَّ أَبَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ تُوَفِّيَ لَا مَحَالَةَ، وَإِنَّ الْإِمَامَ مِنْ بَعْدِهِ أَخُوهُ جَعْفَرُ بْنُ عَلِيٍّ. وَاعْتَلَوْا فِي ذَلِكَ بِالرَّوَايَةِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَّ الْإِمَامَ هُوَ الَّذِي لَا يَوْجَدُ مِنْهُ مَلْجَأٌ إِلَّا إِلَيْهِ»^١.

قَالُوا: فَلَمَّا لَمْ تَرَ لِلْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلِذَا ظَاهِرًا تَسْجَانًا إِلَى الْقَوْلِ بِإِمَامَةِ جَعْفَرٍ أَخِيهِ.

وَرَجَعَتْ فِرْقَةٌ مِمَّنْ كَانَتْ تَقُولُ بِإِمَامَةِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ إِمَامَتِهِ عِنْدَ وَفَاتِهِ، وَقَالُوا: لَمْ يَكُنْ إِمَامًا، وَكَانَ مَدْعِيًّا مُبْطَلًا، وَانْكُرُوا إِمَامَةَ أَخِيهِ مُحَمَّدٍ، وَقَالُوا: الْإِمَامُ جَعْفَرُ بْنُ عَلِيٍّ بِنَصِّ أَبِيهِ عَلَيْهِ؛ قَالُوا: وَإِنَّمَا قُلْنَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ مُحَمَّدًا مَاتَ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ، وَالْإِمَامُ لَا يَمُوتُ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ. وَالْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَقِبٌ، وَالْإِمَامُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَكُونَ لَهُ عَقِبٌ.

وَقَالَتْ فِرْقَةٌ أُخْرَى: إِنَّ الْإِمَامَ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ أَخُو الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَرَجَعُوا عَنْ إِمَامَةِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَادَّعَوْا حَيَاةَ مُحَمَّدٍ بَعْدَ أَنْ كَانُوا يُنْكِرُونَ ذَلِكَ.

١. لم نعر عليه في مصدر.

و قالت فرقةٌ أُخرى: إنَّ الإمامَ بَعَدَ الحَسَنِ عليه السلام ابْنَهُ المنتظرَ، وإنَّه عليُّ بنُ الحَسَنِ، و ليس كما تقولُ القطعيَّةُ: إنَّه مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ. و قالوا بَعْدَ ذَلِكَ بمقالةِ القطعيَّةِ في الغيبةِ و الانتظارِ حرفاً بحرفٍ.

و قالت فرقةٌ أُخرى: إنَّ القائمَ ابنَ الحَسَنِ عليه السلام وُلِدَ بَعْدَ أبيه بِثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ، و هو المنتظرُ، و أكذبوا مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ وُلِدَ في حياةِ أبيه.

و قالت فرقةٌ أُخرى: إنَّ أبا مُحَمَّدٍ عليه السلام ماتَ عن غيرِ وَلَدٍ ظاهرٍ؛ و لكن عن حَبَلٍ مِنْ بَعْضِ جَوَارِيهِ، و القائمُ مِنْ بَعْدِ الحَسَنِ محمولٌ به و ما ولدته أُمُّه بَعْدُ، و إنَّه يَجُوزُ أَنَّهَا تَبْقَى مِائَةَ سَنَةٍ حَامِلاً بِهِ، فإذا وَلَدَتْهُ ظَهَرَتْ وَلادَتْهُ.

و قالت فرقةٌ أُخرى: إنَّ الإمامَةَ قد بَطَلَتْ بَعْدَ الحَسَنِ عليه السلام، و ارتَفَعَت الأئمَّةُ، و ليس في الأرضِ حُجَّةٌ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ عليهم السلام، و إنَّما الحُجَّةُ الأخبارُ الواردةُ عن الأئمَّةِ المتقدمينَ عليهم السلام، و زَعَمُوا أَنَّ ذَلِكَ سَائِعٌ إِذَا غَضِبَ اللَّهُ عَلَى العبادِ، فجَعَلَهُ عَقوبَةً لَهُمْ.

و قالت فرقةٌ أُخرى: إنَّ مُحَمَّدَ بنَ عليٍّ أَخَا الحَسَنِ بنِ عليٍّ عليهما السلام كَانَ الإمامَ في الحَقِيقَةِ مع أبيه عليٍّ عليه السلام، و إنَّه لما حَضَرَتْهُ الوفاةُ وَصَّى إلى غلامٍ له - يُقالُ له: نَفِيسٌ، و كَانَ ثَقَّةً أَمِيناً - وَدَفَعَ إِلَيْهِ الكُتُبَ وَ السِّلَاحَ، وَ وَصَّاهُ أَنْ يُسَلِّمَهُ إلى أَخِيهِ جَعْفَرٍ، فَسَلَّمَهُ إِلَيْهِ، و كانت الإمامَةُ في جَعْفَرٍ بَعْدَ مُحَمَّدٍ علي هذا الترتيبِ.

و قالت فرقةٌ أُخرى: قد عَلِمْنَا أَنَّ الحَسَنَ عليه السلام كَانَ إماماً، فَلَمَّا قُبِضَ التَّبَسَّ الأمرُ عَلَيْنَا؛ فلا تَدْرِي: أَ جَعْفَرٌ كَانَ الإمامَ بَعْدَهُ، أَمْ غَيْرُهُ؟ و الذي يَجِبُ عَلَيْنَا

أَنْ نَقْطَعَ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِمَامٍ، وَلَا تُقَدِّمَ عَلَى الْقَوْلِ بِإِمَامَةِ أَحَدٍ بَعَيْنِهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَنَا ذَلِكَ.

و قالت فرقةً أخرى: إِنَّ الإِمَامَ بَعْدَ الْحَسَنِ ابْنَهُ مُحَمَّدٌ، وَهُوَ الْمُنْتَظَرُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، وَ سَيَحْيَا وَ يَقُومُ بِالسَّيْفِ، فَيَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطاً وَ عَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ ظُلْماً وَ جَوْرًا.

و قالت الفرقة الرابعة عَشَرَ مِنْهُمْ: إِنَّ أَبَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ الإِمَامَ بَعْدَ أَبِيهِ، وَ إِنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ نَصَّ عَلَى أَخِيهِ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، وَ كَانَ الإِمَامَ مِنْ بَعْدِهِ بِالنَّصِّ عَلَيْهِ وَ الْوَرَاثَةِ لَهُ، وَ زَعَمُوا أَنَّ الَّذِي دَعَاهُمْ إِلَى ذَلِكَ مَا يَجِبُ فِي الْعُقُولِ مِنْ وَجوبِ الإِمَامَةِ مَعَ فَقْدِهِمْ لِوَلَدِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ بُطْلَانِ دَعْوَى مَنْ ادَّعَى وَجُودَهُ - فِيمَا زَعَمُوا - مِنَ الإِمَامِيَّةِ.

قَالَ الشَّيْخُ - أَدَامَ اللَّهُ عَزَّهٗ -: وَ لَيْسَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْفِرَقِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِرْقَةٌ مَوْجُودَةٌ فِي زَمَانِنَا هَذَا - وَ هُوَ مِنْ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَ سَبْعِينَ وَ ثَلَاثِمِائَةٍ - إِلَّا الإِمَامِيَّةُ الْاِثْنَا عَشْرِيَّةُ الْقَائِلَةُ بِإِمَامَةِ ابْنِ الْحَسَنِ الْمُسَمَّى بِاسْمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الْقَاطِعَةُ عَلَى حَيَاتِهِ وَ بَقَائِهِ إِلَى وَقْتِ قِيَامِهِ بِالسَّيْفِ - حَسَبَ مَا شَرَحْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ عَنْهُمْ - وَ هُمْ أَكْثَرُ فِرَقِ الشَّيْعَةِ عِدْداً وَ عِلْماءً وَ مُتَكَلِّمُونَ نُظَّارٌ وَ صَالِحُونَ عِبَادٌ مُتَفَقِّهَةٌ وَ أَصْحَابُ حَدِيثٍ وَ أَدْبَاءٌ وَ شُعْرَاءُ، وَ هُمْ وَجْهُ الإِمَامِيَّةِ وَ رُؤَسَاءُ جَمَاعَتِهِمْ وَ الْمَعْتَمَدُ عَلَيْهِمْ فِي الدِّيَانَةِ.

وَ مِنْ سِوَاهُمْ مُنْقَرِضُونَ، لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مِنْ جُمْلَةِ الْأَرْبَعِ عَشْرَةِ فِرَقَةٍ - الَّتِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا - ظَاهِراً بِمَقَالَةٍ، وَ لَا مَوْجُوداً عَلَى هَذَا الْوَصْفِ مِنْ دِيَانَتِهِ، وَ إِنَّمَا الْحَاصِلُ مِنْهُمْ حِكَايَةُ عَمَّنْ سَلَفَ وَ أَرَاخِيفُ بِوُجُودِ قَوْمٍ مِنْهُمْ لَا تَتَبُّثُ.

الفصل الخامس و التسعون

[في الردّ على الفرق الضالّة عن طريق الهدى]

و أما الفرقة القائلة بحياة أبي محمد عليه السلام، فإنه يُقال لها: ما الفصل بينكم وبين الواقعة و النأوسية؟ فلا يجدون فصلاً.

و أما الفرقة التي زعمت أن أبا محمد عليه السلام عاش من بعد موته و هو المنتظر، فإنه يُقال لها: إذا جاز أن تخلو الدنيا من إمام حيّ يوماً، فلم لا يجوز أن تخلو منه شهراً، و إذا جاز أن تخلو منه شهراً فلم لا يجوز أن تخلو منه سنة؟ و ما الفرق بين ذلك و بين أن تخلو أبداً من إمام؟ و هذا خروج عن مذهب الإمامية، و قول بمذهب الخوارج و المعتزلة، و من صار إليه من الشيعة كلّم كلام الناصية، و دُلّ على وجوب الإمامة.

ثم يُقال لهم: ما أنكرتم أن يكون الحسن عليه السلام ميتاً لا محالة و لم يعيش بعد و سيعيش؟ و هذا نقض مذاهبيهم.

فأما ما اعتلوا به من أن القائم إنما سُمّي بذلك؛ لأنه يقوم بعد الموت، فإنه يُحتمل أن يكون أريد به بعد موت ذكره، دون أن يكون المراد به موته في الحقيقة بعدم الحياة منه. على أنهم لا يجدون بهذا الاعتلال بينهم و بين الكيسانية فرقاً، مع أن الرواية قد جاءت بأن القائم إنما سُمّي بذلك؛ لأنه يقوم بدين قد اندرس، و يظهر بحق كان مخفياً، و يقوم بالحق من غير تقيّة تعتريه في شيء منه. و هذا يُسقط ما ادّعوه.

و أما الفرقة التي زعمت أن جعفر بن عليّ هو الإمام بعد أخيه الحسن عليه السلام، فإنهم صاروا إلى ذلك من طريق الظنّ و التوهم، و لم يوردوا خبراً ولا أثراً

يَجِبُ النظرُ فيه. ولا فصلَ بَيْنَ هؤلاءِ القومِ وَ بَيْنَ مَنْ ادَّعى الإمامةَ بَعْدَ الحسنِ عليه السلام لبعضِ الطالبين، واعتمدَ على الدَّعوى المُتعريةِ من بُرهانٍ. فأمَّا ما اعتلَّوا به من الحديثِ عن أبي عبدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ الإمامَ هو الَّذي لا يوجَدُ منه مَلْجَأٌ إِلَّا إِلَيْهِ»^١، فَإِنَّهُ يُقالُ لهم فيه: وَلِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُ لا مَلْجَأٌ إِلَّا إلى جعفرٍ؟ وما أنكرتم أن يَكُونَ المَلْجَأُ هو ابنُ الحسنِ عليه السلام الَّذي نَقَلَ جُمهورُ الإماميةِ النَصَّ عليه؟

فإن قالوا: لا يَجِبُ أن تُثبِتَ وجودَ مَنْ لَمْ تُشَاهِدْهُ. قلنا لهم: وَلِمَ لا يَجِبُ ذلكَ إذا قامتِ الدَّلالةُ على وجودِهِ؟ مع أَنَّهُ لا يَجِبُ علينا أن تُثبِتَ الإمامةَ لِمَنْ لا نَصُّ عليه ولا دليلٌ على إمامتِهِ. على أَنَّ هذه العِلَّةَ يُمكنُ أن يَعتَلَّ بها كُلُّ مَنْ ادَّعى الإمامةَ لرجلٍ مِنْ آلِ أبي طالبٍ بَعْدَ الحسنِ عليه السلام و يَقولُ: إِنَّمَا قلتُ ذلكَ لأنَّني لَمْ أَجدُ مَلْجَأً إِلَّا إِلَيْهِ.

و أمَّا الفرقَةُ الرَّاجعةُ عن إمامةِ الحسنِ عليه السلام و المُنكَرةُ لإمامةِ أخيه مُحَمَّدٍ، فَإِنَّهَا يُحتَجُّ عليها بِدليلِ إمامةِ الحسنِ عليه السلام مِنَ النَصِّ عليه و التَّواتُرِ عن أبيه به، و يُطالبُ بالدَّلالةِ على إمامةِ عليٍّ بنِ مُحَمَّدٍ عليهما السلام، فكلُّ شيءٍ اعتمدوه في ذلكَ فَإِنَّهُ العُمدةُ عليهم فيما أبوه مِنَ إمامةِ الحسنِ عليه السلام.

فأمَّا إنكارُهم لإمامةِ مُحَمَّدٍ بنِ عليٍّ أخِي الحسنِ عليه السلام، فقد أصابوا في ذلكَ، و نحنُ مُوافِقوهم على صَحَّتِهِ.

و أمَّا اعتِلالُهم لَصوابِهِم في الرجوعِ عن إمامةِ الحسنِ عليه السلام و أَنَّهُ مَمَّنْ مَضَى و لا عَقَبَ له، فهو اعتمادٌ على التَّوَهُّمِ؛ لأنَّ الحسنَ عليه السلام قد أعقَبَ

المنتظرَ عليه السلام، والأدلة على إمامته أكثر من أن تُحصى، وليس إذا لم يُشاهد الإمام بطلت إمامته، ولا إذا لم يُدرَك وجوده حساً واضطراباً أو لم يَظْهَرْ لِلْخَاصَّةِ والعامةِ كان ذلك دليلاً على عدمه.

و أما الفرقة الأخرى الراجعة عن إمامة الحسن عليه السلام إلى إمامة أخيه محمد، فهي كالتي قبلها، والكلام عليها نحو ما سَلَفَ. مع أنهم أشدُّ بهتاً ومكابرة؛ لأنهم أنكروا إمامة مَنْ كَانَ حَيًّا بَعْدَ أَبِيهِ، وَظَهَرَتْ عَنْهُ مِنَ الْعُلُومِ مَا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِهِ عَلَى الْكُلِّ، وَادَّعَوْا إمامةَ رَجُلٍ مَاتَ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ، وَلَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ عِلْمٌ وَلَا مِنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَصٌّ عَلَيْهِ، بَعْدَ أَنْ كَانُوا يَعْتَرِفُونَ بِمَوْتِهِ. وَهَؤُلَاءِ سَقَاطٌ جَدًّا.

و أما الفرقة التي اعترفت بولده الحسن عليه السلام وأقرت بأنه المنتظر إلا أنها زعمت أنه عليٌّ، ولبس بمحمد، فالخلاف بيننا وبين هؤلاء في الاسم دون المعنى، والكلام لهم فيه خاصة، فيجب أن يطالبوا بالأثر في الاسم؛ فإنهم لا يجدونه، والأخبار منتشرة في أهل الإمامة وغيرهم أن اسم القائم عليه السلام اسم رسول الله صلى الله عليه وآله، ولم يكن في أسماء رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله عليٌّ. ولو ادَّعَوْا أَنَّهُ «أَحْمَدُ» لَكَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْحَقِّ. وَهَذَا الْمَقْدَارُ كَافٍ فِي مَا يُحْتَجُّ بِهِ عَلَى هَؤُلَاءِ.

و أما الفرقة التي زعمت أن القائم ابن الحسن عليه السلام، وأنه وُلِدَ بَعْدَ أَبِيهِ ثَمَانِيَةَ أَشْهُرٍ، وَأَنكَرُوا أَنْ يَكُونَ وُلِدَ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ، فَإِنَّهُ يُحْتَجُّ عَلَيْهِمْ بِوُجُوبِ الْإِمَامَةِ مِنْ جِهَةِ الْعُقُولِ، وَكُلِّ شَيْءٍ يَلْزَمُ الْمَعْتَزِلَةَ وَأَصْنَافَ النَّاصِبَةِ يَلْزَمُ هَذِهِ الْفِرْقَةَ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ جَوَازِ خُلُوقِ الْعَالَمِ مِنْ وَجُودِ إِمَامٍ حَيٍّ كَامِلٍ ثَمَانِيَةَ أَشْهُرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الثَّمَانِيَةِ وَالثَّمَانِينَ.

١. «السَّقَاطُ» جمع «الساقط»: اللثيم، الناقص العقل. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٣١٩ (سقط).

على أَنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ: لِمَ زَعَمْتُمْ ذَلِكَ؟ أ بِالْعَقْلِ قُلْتُمُوهُ، أَمْ بِالسَّمْعِ؟ فَإِنْ ادَّعَوْا الْعَقْلَ أَحَالُوا فِي الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي ذَلِكَ. وَإِنْ ادَّعَوْا السَّمْعَ طَوَّلُوا بِالْأَثَرِ فِيهِ، وَ لَنْ يَجِدُوهُ. وَإِنَّمَا صَارُوا إِلَى هَذَا الْقَوْلِ مِنْ جِهَةِ الظَّنِّ وَ التَّرْجِيمِ بِالْغَيْبِ، وَ الظَّنُّ لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الدِّينِ.

وَأَمَّا الْفِرْقَةُ الْأُخْرَى الَّتِي زَعَمَتْ أَنَّ الْحَسْنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تُؤْفِي عَنْ حَمَلِ الْقَائِمِ عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَ أَنَّهُ لَمْ يُولَدْ بَعْدُ، فَهِيَ مُشَارِكَةٌ لِلْفِرْقَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ لَهَا فِي إنْكَارِ الْوِلَادَةِ، وَ مَا دَخَلَ عَلَى تِلْكَ دَاخِلٌ عَلَى هَذِهِ، وَ يَلْزِمُهَا مِنَ التَّجَاهُلِ مَا يَلْزِمُ تِلْكَ؛ لِقَوْلِهَا: إِنَّ حَمَلًا يَكُونُ مِائَةَ سَنَةٍ، إِذْ كَانَ هَذَا مِمَّا لَمْ تَجْرِ بِهِ عَادَةٌ، وَ لَا جَاءَ بِهِ أَثَرٌ فِي أَحَدٍ مِنْ سَائِرِ الْأُمَمِ، وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَظِيرٌ، وَ هُوَ وَإِنْ كَانَ مَقْدُورًا لِلَّهِ تَعَالَى فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ إِلَّا بَعْدَ الدَّلِيلِ الْمَوْجِبِ لِثُبُوتِهِ.

وَ مَنْ اعْتَرَفَ بِهِ مِنْ حَيْثُ الْجَوَازِ فَأَوْجَبَهُ، يَلْزِمُهُ إِجْبَابُ وَجُودِ كُلِّ مَقْدُورٍ، حَتَّى لَا يَأْمَنَ لَعَلَّ الْمَيَاءَ قَدْ اسْتَحَالَتْ ذَهَبًا وَ فَضَّةً، وَ كَذَلِكَ الْأَشْجَارُ، وَ لَعَلَّ كُلَّ كَافِرٍ فِي الْعَالَمِ إِذَا نَامَ مَسَخَهُ اللَّهُ تَعَالَى قِرْدًا أَوْ كَلْبًا أَوْ خَنْزِيرًا مِنْ حَيْثُ لَا يُشْعَرُ بِهِ، ثُمَّ يُعِيدُهُ إِلَى الْإِنْسَانِيَّةِ. وَ لَعَلَّ بِالْبِلَادِ الْقُصُوفِ مِمَّا لَا نَعْرِفُ خَبْرَهُ نِسَاءً يَحْبَلْنَ يَوْمًا وَ يَقْضَعْنَ مِنْ غَدِهِ. وَ هَذَا كُلُّهُ جَهْلٌ وَ ضَلَالٌ فَتَحَهُ عَلَى نَفْسِهِ مَنْ اعْتَرَفَ بِخَرَقِ الْعَادَةِ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ، وَ اعْتَمَدَ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ فِي الْقُدْرَةِ.

وَ أَمَّا الْفِرْقَةُ الَّتِي زَعَمَتْ أَنَّ الْإِمَامَةَ قَدْ بَطَلَتْ بَعْدَ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامَ، فَإِنَّ وَجُوبَ الْإِمَامَةِ بِالْعَقْلِ يُفْسِدُ قَوْلَهَا، وَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ»^١، وَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «مَنْ مَاتَ وَ لَمْ يَعْرِفْ إِمَامَ زَمَانِهِ

مات ميتة جاهليّة^١،

وَقَوْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ لَا تُخْلِي الْأَرْضَ مِنْ حُجَّةٍ لَكَ عَلَى خَلْقِكَ؛ إِمَّا ظَاهِرًا مَشْهُورًا، أَوْ خَائِفًا مَغْمُورًا؛ كَيْلَا تَبْطُلَ حُجَّتُكَ وَبَيِّنَاتُكَ»^٢.
وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَيْضًا: «فِي كُلِّ خَلْفٍ مِنْ أُمَّتِي عَدْلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي؛ يَنْفِي عَنْ هَذَا الدِّينِ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ»^٣.

فَأَمَّا تَعَلُّقُهُمْ بِقَوْلِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِي الْأَرْضَ مِنْ حُجَّةٍ إِلَّا أَنْ يَغْضَبَ عَلَى أَهْلِ الدُّنْيَا»^٤، فَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يُخْلِيهَا مِنْ حُجَّةٍ ظَاهِرَةٍ؛ بِدَلَالَةِ مَا قَدَّمْنَاهُ.

وَأَمَّا الْفِرْقَةُ الَّتِي زَعَمَتْ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ كَانَ إِمَامًا بَعْدَ أَبِيهِ، وَ أَنَّهُ وَصَّى إِلَى غُلَامٍ يُقَالُ لَهُ: «نَفِيسٌ»، وَأَعْطَاهُ السَّلَاحَ وَ الْكُتْبَ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى جَعْفَرٍ، فَإِنَّ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ عَلَى الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى بُطْلَانِ إِمَامَةِ إِسْمَاعِيلَ بَوْفَاتِهِ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ يَكْسِرُ قَوْلَ هَذِهِ الْفِرْقَةِ. وَ نَزِيدُهُ بَيَانًا أَنَّ وَصِيَّ الْإِمَامِ لَا يَكُونُ إِلَّا إِمَامًا، وَ «نَفِيسٌ» غُلَامٌ مُحَمَّدٌ لَمْ يَكُنْ إِمَامًا. وَ يُبْطِلُ إِمَامَةَ جَعْفَرٍ عَدَمُ الدَّلَالَةِ عَلَى إِمَامَةِ مُحَمَّدٍ، وَ دَلِيلُ بُطْلَانِ إِمَامَتِهِ أَيْضًا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وَفَاتِهِ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ.

وَأَمَّا الْفِرْقَةُ الَّتِي أَقَرَّتْ بِإِمَامَةِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ وَقَفَتْ بَعْدَهُ وَ اعْتَقَدَتْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِمَامٍ، وَ لَمْ يُعَيِّنُوا عَلَى أَحَدٍ، فَالْحُجَّةُ عَلَيْهِمُ النُّقْلُ الصَّادِقُ بِإِمَامَةِ الْمُنْتَظَرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ النَّصُّ مِنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ، وَ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهُ فَذَكَرَهُ عَلَى النَّظَامِ.

١. كفاية الأثر، ص ٢٩٦؛ الإنصاح في الإمامة، ص ٢٨.

٢. بصائر الدرجات، ج ١، ص ٤٨٦، ح ١٥؛ كمال الدين، ج ١، ص ٣٠٢، ح ١٠.

٣. قرب الإسناد، ص ٧٧؛ كنز الفوائد، ج ١، ص ٣٣٠؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٢٤٥.

٤. الفصول المختارة، ص ٣٢٥؛ بحار الأنوار، ج ٣٧، ص ٢٧.

وَأَمَّا الْفِرْقَةُ الَّتِي أَقْرَبَتْ بِالْمُنْتَظَرِ وَأَنَّهُ ابْنُ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَزَعَمَتْ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ وَسَيَحْيَا وَيَقُومُ بِالسَّيْفِ: فَإِنَّ الْحُجَّةَ عَلَيْهَا مَا يَجِبُ مِنْ وَجُودِ الْإِمَامِ وَحَيَاتِهِ وَكَمَالِهِ وَكَوْنِهِ بِحَيْثُ يَسْمَعُ الْاِخْتِلَافَ وَيَحْفَظُ الشَّرْعَ، وَبَدَلَالَةٍ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَوْتِهِ وَعَدَمِهِ.

وَأَمَّا الْفِرْقَةُ الَّتِي اعْتَرَفَتْ بِأَنَّ أَبَا مُحَمَّدٍ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ كَانَ الْإِمَامَ بَعْدَ أَبِيهِ، وَادَّعَتْ أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ نَصَّ عَلَى أَخِيهِ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ، وَاعْتَلَّوْا فِي ذَلِكَ بِأَن زَعَمُوا أَنَّ دَعْوَى مَنْ ادَّعَى النَّصَّ عَلَى ابْنِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَاطِلَةٌ، وَالْعَقْلُ يَوْجِبُ الْإِمَامَةَ، فَلِذَلِكَ اضْطُرُّوا إِلَى الْقَوْلِ بِإِمَامَةِ جَعْفَرٍ، فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ: لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ نَقْلَ الْإِمَامِيَّةِ النَّصَّ مِنَ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى ابْنِهِ بَاطِلٌ؟ وَ مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ حَقًّا؟ لِقِيَامِ الدَّلَالَةِ عَلَى وَجوبِ الْإِمَامَةِ، وَثِقَةِ النَّاqِلِينَ، وَ عَلَامَةِ صِدْقِهِمْ بِصِفَاتِ الْغَيْبَةِ، وَ الْخَبَرِ فِيهَا عَمَّا يَكُونُ قَبْلَ كَوْنِهِ، وَ تَكُونُ الثَّقَلَةُ لِذَلِكَ خَاصَّةً أَصْحَابَ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ السَّفَرَاءَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ شِيعَتِهِ.

وَلِفَسَادِ إِمَامَةِ جَعْفَرٍ؛ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الظَّاهِرِ مِمَّا يُضَادُّ صِفَاتِ الْإِمَامَةِ؛ مِنْ: نُقْصَانِ الْعِلْمِ، وَ قَلَّةِ الْمَعْرِفَةِ، وَ ارْتِكَابِ الْقَبَائِحِ، وَ الْاسْتِخْفَافِ بِحُقُوقِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي مُخْلَفِي أَخِيهِ، مَعَ عَدَمِ النَّصِّ عَلَيْهِ؛ لَفَقْدِ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ يَرُوي ذَلِكَ، أَوْ يَأْثُرُهُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ آبَائِهِ، أَوْ مِنْ أَخِيهِ خَاصَّةً. وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فَقَدْ سَقَطَ مَا تَعَلَّقَ بِهِ هَذَا الْفَرِيقُ أَيْضًا.

عَلَى أَنَّهُ لَا فَصْلَ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ وَ بَيْنَ مَنْ ادَّعَى إِمَامَةَ بَعْضِ الطَّالِبِيِّينَ وَ اعْتَلَّ بِعَلَّتِهِمْ فِي وَجوبِ الْإِمَامَةِ وَ فسادِ قَوْلِ الْإِمَامِيَّةِ وَ زَعَمِهِمْ فِي مَا يَدَّعُوْنَهُ مِنَ النَّصِّ عَلَى ابْنِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَإِذَا كَانَ لَا فَصْلَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ، وَ أَحَدُهُمَا بَاطِلٌ بِلَا خِلَافٍ، فَالْآخَرُ فِي الْبُطْلَانِ وَ الْفَسَادِ مِثْلُهُ.

فهذه - وفَّقكم الله - جملة كافية فيما قَصَدناه، ونحن نَسْرَحُ هذه الأبواب والَقَوْلَ فيها على الاستقصاءِ والبيانِ في كتابِ نُفَرِّدُهُ بَعْدُ، والله وليُّ التوفيقِ، وإياه نَسْتَهِدِي إلى سَبِيلِ الرِّشَادِ.

د. فلسفة الغيبة:

الفصل السادس والتسعون

[في الغيبة]

سُئِلَ الشَّيْخُ - أدامَ اللهُ عِزَّهُ - فَقِيلَ لَهُ: أليس رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وآله قد ظهرَ قَبْلَ استتارِهِ، ودعا إلى نَفْسِهِ قَبْلَ هِجْرَتِهِ؟ وكانت ولادَتُهُ معروفةً، ونسبُهُ مشهوراً، ودارُهُ معلومةٌ؟ هذا مع الخبرِ عنه في الكُتُبِ الأولى والبشارة به في صُحُفِ إبراهيمَ وموسى وإدراكِ قريشٍ وأهلِ الكتابِ علاماتِهِ ومشاهدتِهِم لدلائلِ نبوَّتِهِ وأعلامِ عواقِبِهِ، فكيفَ لَمْ يَخَفْ مع ذلكَ على نَفْسِهِ، ولا أَمَرَ اللهُ أباهَ بِسِتْرِ ولادَتِهِ، وفَرَضَ عليه إخفاءَ أمرِهِ؟ كما زَعَمْتُمْ أَنَّهُ فَرَضَ ذلكَ على أبي الإمامِ، لَمَّا كَانَ المُنْتَظَرُ عِنْدَكُم مِن بَيْنِ الأئِمَّةِ والمُشارِ إليه بالقيامِ بالسيفِ دونَ آبائِهِ، فأوجَبَ ذلكَ على ما ادَّعَيْتُمُوهُ واعتَلَّيْتُمْ به في الفَرَقِ بَيْنَ آبائِهِ وَبَيْنَهُ في الظهورِ على خبرِهِ وَكُتْمِ ولادَتِهِ وَالسَّتْرِ عن الأنامِ شَخْصَهُ؟

وهل قولُكم في الغيبةِ مع ما وَصَفناه مِن حالِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وآله إلَّا فاسدٌ مُتَنَاقِضٌ؟

جوابٌ: يُقالُ: أنَّ المصلحةَ لا تُدْرِكُ مِن جهةِ القياسِ، ولا تُعرَفُ أيضاً بالتوهُمِ، ولا يَتَوَصَّلُ إليها بالنِّظائِرِ والأُمثالِ، وإنَّما تُعْلَمُ مِن جهةِ عَلامِ الغُيوبِ المُطَّلَعِ على الضمائرِ العالِمِ بالعواقِبِ الذي لا تَخْفَى عليه السرائِرُ. فليس يُنكَرُ أن يَكُونَ

سُبْحَانَهُ قَدْ عَلِمَ مِنْ حَالِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَعَ جَمِيعِ مَا شَرَحْتُمْ أَنَّهُ لَا يَقْدُمُ عَلَيْهِ أَحَدٌ وَلَا يُؤْتَرُ ذَلِكَ مِنْهُ؛ إِمَّا لَخَوْفٍ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ لَشَكِّ فِيمَا قَدْ سَمِعُوهُ مِنْ وَصْفِهِ، أَوْ لَشُبْهَةٍ عَرَضَتْ لَهُمْ فِي الرَّأْيِ فِيهِ، فَذَبَّرَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي الظُّهُورِ عَلَى خِلَافِ تَدْبِيرِ الْإِمَامِ الْمُنْتَظَرِ؛ لِاخْتِلَافِ الْحَالَيْنِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ.

بَيَانٌ: وَ يُوضِّحُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ أَحَدٌ مِنْ عِبْدَةِ الْأَوْثَانِ وَلَا أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا أَحَدٌ مِنْ مُلُوكِ الْعَرَبِ وَالْقُرَاسِ مَعَ مَا قَدْ اتَّصَلَ بِهِمْ مِنَ الْبِشَارَةِ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِأَحَدٍ مِنْ آبَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْإِخَافَةِ، وَلَا لِاسْتِبْرَاءٍ وَاحِدَةٍ مِنْ أُمَّهَاتِهِ لِمَعْرِفَةِ الْحَمْلِ بِهِ، وَلَا لِقَصْدِ الْإِضْرَارِ بِهِ فِي حَالِ الْوِلَادَةِ، وَلَا طَوْلَ زَمَانِهِ إِلَى أَنْ صَدَعَ بِالرَّسَالَةِ.

و لَا خِلَافَ أَنَّ الْمُلُوكَ مِنْ وُلْدِ الْعَبَّاسِ لَمْ يَزَالُوا عَلَى الْإِخَافَةِ لِآبَاءِ الْإِمَامِ، وَ خَاصَّةً مَا جَرَى مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ مَعَ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ مَا صَنَعَهُ هَارُونُ بِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ الْكَاضِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى هَلَكَ فِي حَبْسِهِ بِبَغْدَادَ، وَ مَا قَصَدَ بِهِ الْمُتَوَكِّلُ أَبَا الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَدَّ الْإِمَامِ حَتَّى أَشْخَصَهُ مِنَ الْحِجَازِ، فَحَبَسَهُ عِنْدَهُ بِسُرَّ مَنْ رَأَى، وَكَذَلِكَ جَرَى أَمْرُ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ أَبِيهِ إِلَى أَنْ قَبَضَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

ثُمَّ كَانَ مِنْ أَمْرِ الْمَعْتَمِدِ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا لَمْ يَخْفَ عَلَى أَحَدٍ؛ مِنْ حَبْسِهِ لِحَوَارِيهِ، وَ الْمُسَاءَلَةِ عَنْ حَالِهِنَّ فِي الْحَمْلِ، وَ اسْتِبْرَاءِ أَمْرِهِنَّ؛ عِنْدَ مَا اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ الْإِمَامِيَّةِ عَلَى أَنَّ الْقَائِمَ هُوَ ابْنُ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَظَنَّ الْمَعْتَمِدُ أَنَّهُ يَظْفَرُ بِهِ فَيَقْتُلُهُ، وَ يُزِيلُ طَمَعَهُمْ فِي ذَلِكَ، فَلَمْ يَتِمَكَّنْ مِنْ مَرَادِهِ، وَ بَقِيَ بَعْضُ جَوَارِي أَبِي مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْحَبْسِ أَشْهُرًا كَثِيرَةً، فَدُلَّ بِذَلِكَ عَلَى الْفَرْقِ

بَيَّنَ حَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي مَوْلِدِهِ وَبَيَّنَ الْإِمَامَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مَا قَدَّمَاهُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ وَشَرَحْنَاهُ.

و شَيْءٌ آخَرُ، وَهُوَ: أَنَّ الْخَوْفَ قَدْ كَانَ مَأْمُونًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَجَمِيعِ أَهْلِ بَيْتِهِ وَأَقَارِبِهِ؛ لِأَنَّ الشَّرَفَ الْمَتَوَقَّعَ لَهُ بِالنَّبُوءَةِ كَانَ شَرَفَهُمْ، وَالْمَنْزِلَةُ الَّتِي تَحْصُلُ لَهُ بِذَلِكَ فَهِيَ تَخْتَصُّ بِهِمْ، وَعِلْمُهُمْ بِهَذِهِ الْحَالِ يَبْعَثُهُمْ عَلَى صِيَانَتِهِ وَحِفْظِهِ وَكَلَاءَتِهِ لِيَبْلُغَ الرِّتَبَةَ الَّتِي يَرْجَوْنَهَا لَهُ، فَيَنَالُونَ بِهَا أَعْلَى الْمَنَازِلِ، وَيَمْلِكُونَ بِهَا جَمِيعَ الْعَالَمِ.

و أَمَّا الْبُعْدَاءُ مِنْهُمْ فِي النَّسَبِ، فَيَعْجِزُونَ عَنْ إِيقَاعِ الضَّرَرِ بِهِ؛ لِمَوْضِعِ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَمَنْعِهِمْ مِنْهُ، وَعِلْمِهِمْ بِحَالِهِمْ، وَأَنَّهُمْ أَمْنَعُ الْعَرَبِ جَانِبًا، وَأَشَدُّهُمْ بَأْسًا، وَأَعَزُّهُمْ عَشِيرَةً، فَيَصُدُّهُمْ ذَلِكَ عَنِ التَّعَرُّضِ لَهُ، وَيَمْنَعُ مِنْ خُطُورِهِ بِبَالِهِمْ.

و هَذَا فَصْلٌ بَيَّنَ حَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي مَا يَوْجِبُ ظُهُورَهُ مَعَ انْتِشَارِ ذِكْرِهِ وَالبِّشَارَةِ بِهِ وَبَيَّنَ الْإِمَامَ عَلَيْهِ السَّلَامَ فِي مَا يُجَوِّزُ اسْتِتَارَهُ وَكَتَمَ وِلَادَتِهِ، وَهَذَا بَيِّنٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ.

و شَيْءٌ آخَرُ، وَهُوَ: أَنَّ مُلُوكَ الْعَجَمِ فِي زَمَانِ مَوْلِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يَكُونُوا يَكْرَهُونَ مَجِيءَ نَبِيِّ يَدْعُو إِلَى شَرِّعٍ مُسْتَأْنَفٍ، وَلا يَخَافُونَ بِمَجِيئِهِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَلا عَلَى مُلْكِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَوَوَّنُ الْإِيمَانَ بِهِ وَالِاتِّبَاعَ لَهُ، وَكَانَتْ الْيَهُودُ تَسْتَفْتِحُ بِهِ عَلَى الْعَرَبِ، وَتَرْجُو ظُهُورَهُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَزَمُوا كَفَرُوا بِهِ﴾^١، وَإِنَّمَا حَصَلَ لِلْقَوْمِ الْخِلَافُ عَلَيْهِ وَالِإِبَاءُ لَهُ بِنَبِيَّةٍ تَجَدَّدَتْ لَهُمْ عِنْدَ مَبْعَثِهِ.

و لَمْ يَجِرْ أَمْرُ الْإِمَامِ الْمُنْتَظَرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذَا الْمَجْرَى؛ بَلِ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِ جَمِيعِ مُلُوكِ زَمَانِ مَوْلِدِهِ وَ مَوْلِدِ آبَائِهِ خِلَافُ ذَلِكَ، مِنْ اعْتِقَادِهِمْ فِيْمَنْ ظَهَرَ مِنْهُمْ يَدْعُو إِلَى إِمَامَةِ نَفْسِهِ أَوْ يَدْعُو إِلَيْهِ دَاعٍ سَفَكَ دَمَهُ وَ اسْتِئْصَالَ أَهْلِهِ وَ عَشِيرَتِهِ. وَ هَذَا أَيْضاً فَرْقٌ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

وَ شَيْءٌ آخَرُ، وَ هُوَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ مَكَثَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً يَدْعُو بِمَكَّةَ إِلَى دِينِهِ وَ الْاعْتِرَافِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ وَ بُنْيَوْتِهِ، وَ يُسَفِّهُ جَمِيعَ مَنْ خَالَفَهُ، وَ يُضِلُّهُمْ، وَ يَسُبُّ آلَهُتَهُمْ، فَلَمْ يُقَدِّمْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى قَتْلِهِ، وَ لَا رَامَ ذَلِكَ، وَ لَا اسْتَقَامَ لَهُمْ نَفْيُهُ عَنْ بِلَادِهِمْ وَ لَا حَبْسُهُ وَ لَا مَنْعُهُ مِنْ دَعْوَتِهِ، وَ نَحْنُ نَعْلَمُ عِلْماً يَقِيناً لَا يَتَخَالَجُنَا فِيهِ الشُّكُّ بِأَنَّهُ لَوْ ظَنَّ أَحَدٌ مِنْ مُلُوكِ هَذِهِ الْأَزْمَانِ بَعْضُ آلِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ يُحَدِّثُ نَفْسَهُ بِادِّعَاءِ الْإِمَامَةِ بَعْدَ مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ لَسَفَكَ دَمَهُ دُونَ أَنْ يَعْلَمَ ذَلِكَ وَ يَتَحَقَّقَهُ، فَضِلاً عَنْ أَنْ يَرَاهُ وَ يَجِدَهُ.

وَ قَدْ عَلِمَ أَهْلُ الْعِلْمِ كَافَّةً أَنَّ أَكْثَرَ مَنْ حُبِسَ فِي السُّجُونِ مِنْ وُلْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قُتِلَ بِالْغِيلَةِ إِنَّمَا فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ عَلَى الظَّنِّ وَ التُّهْمَةِ دُونَ الْيَقِينِ وَ الْحَقِيقَةِ، وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ حَلَّ بِهِ ذَلِكَ إِلَّا مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَكَانَ كَافِياً.

وَ مَنْ تَأَمَّلَ هَذِهِ الْأُمُورَ وَ عَرَفَهَا، وَ فَكَّرَ فِيْمَا ذَكَرْنَاهُ وَ تَبَيَّنَهُ، انْكَشَفَ لَهُ الْفَرْقُ بَيْنَ النَّبِيِّ وَ بَيْنِ الْإِمَامِ فِيْمَا سَأَلَ عَنْهُ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ، وَ لَمْ يَتَخَالَجْهُ فِيهِ ارْتِيَابٌ، وَ اللَّهُ الْمُؤَفِّقُ لِلصَّوَابِ.

وَ بِهَذَا النِّحْوِ يَجِبُ أَنْ يُجَابَ مَنْ سَأَلَ فَقَالَ: أَلَيْسَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ

قد ظهر في أول أمره، وعزفت العامة والخاصة وجوده، ثم استتر بعد ذلك عند الخوف على نفسه؟ فقد كان يجب أن يكون تدبير الإمام في ظهوره واستتاره كذلك، مع أن الاتفاقات ليس عليها قياس، والألطاف والمصالح تختلف في أنفسها، ولا تدرك حقائقها إلا بسمع يرد عن عالم الخفيات جلّت عظمتها، فلا يجب أن يسلك في معرفتها طريق الاعتبار.

و ليس يستتر هذا الباب إلا على من قلّ علمه بالنظر، وبعد عن الصواب، والله نستهدي إلى سبيل الرشاد.^١

٦ - ما ذكره في كتاب «الأمالى»

قد ذكر الشريف المرتضى هناك كلاماً في الإجماع، والكلام طويل اقتصرنا منه على موضع الحاجة:

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، وَسَلَّم تَسْلِيماً^١.

اعلم أنه لا طريق من جهة العقل إلى القطع بفضل مكلفٍ على آخر؛ لأنَّ الفضل المُرَاعَى في هذا الباب هو زيادة استحقاق الثواب، ولا سبيل إلى معرفة مقادير الثواب من ظواهر فعل الطاعات؛ لأنَّ الطاعتين قد تتساوى في ظاهر الأمر حالهما، وإن زاد ثواب واحدة على الأخرى زيادة عظيمة. وإذا لم يكن للعقل في ذلك مجال فالمرجع فيه إلى السمع. فإن دَلَّ سَمْعٌ مَقْطُوعٌ بِهِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى شَيْءٍ عَوَّلَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا كَانَ الْوَاجِبُ التَّوَقُّفُ عَنْهُ وَالشُّكُّ فِيهِ.

وليس في القرآن ولا في سَمْعٍ مَقْطُوعٍ عَلَى صِحَّتِهِ ما يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ نَبِيِّ عَلَى مَلَكٍ، وَلَا مَلَكٍ عَلَى نَبِيِّ، وَسَبَبُ أَنْ آيَةً وَاحِدَةً مِمَّا يُتَعَلَّقُ بِهِ فِي تَفْصِيلِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّرْتِيبِ نَذْكُرُهُ.

١. في حاشية بعض النسخ: + «قال السيد قدس الله روحه سألني الشيخ أبو الحسن بن محمد بن الحسين البصري إملاء كلام مختصر في تفصيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة وأنا أجب إلى ذلك إيجاباً بالمسئله و رغبته و من الله تعالى أستمّد المعونة و التوفيق».

والمُعْتَمَدُ فِي الْقَطْعِ عَلَى أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إِجْمَاعُ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي هَذَا، بَلْ يَزِيدُونَ عَلَيْهِ، وَيَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ الْأئِمَّةَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ - عَلَيْهِمُ أَجْمَعِينَ السَّلَامُ -، وَإِجْمَاعُهُمْ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْصُومَ فِي جُمْلَتِهِمْ.

وَقَدْ بَيَّنَّا فِي مَوَاضِعٍ مِنْ كُتُبِنَا كَيْفِيَّةَ الاسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَرَتَّبْنَاهُ، وَأَجَبْنَا عَنْ كُلِّ سُؤَالٍ يُسْأَلُ عَنْهُ فِيهَا، وَبَيَّنَّا كَيْفَ الطَّرِيقَ مَعَ غَيْبَةِ الْإِمَامِ إِلَى الْعِلْمِ بِمَذَاهِبِهِ وَأَقْوَالِهِ، وَشَرَحْنَا ذَلِكَ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّشَاغُلِ بِهِ هَاهُنَا.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَمْرِهِ تَعَالَى لِلْمَلَائِكَةِ بِالسُّجُودِ لِآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَنَّهُ يَتَقَضَى تَعْظِيمُهُ عَلَيْهِمْ، وَتَقْدِيمُهُ وَإِكْرَامُهُ، وَإِذَا كَانَ الْمَفْضُولُ لَا يَجُوزُ تَعْظِيمُهُ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الْفَاضِلِ عَلِمْنَا أَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَكُلُّ مَنْ قَالَ: «إِنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ» ذَهَبَ إِلَى أَنَّ جَمِيعَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْمَلَائِكَةِ، وَلَا أَحَدَ مِنَ الْأُمَّةِ فَصَّلَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.^١

٧ - رسالة في غيبة الحجة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدٌ مُرْتَبِطٌ لِلنَّعْمِ، مُسْتَدْفِعٌ لِلنَّقَمِ، وَصَلَّى
اللَّهُ عَلَى خَيْرِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ، الْمَبْعُوثِ إِلَى سَائِرِ الْأُمَمِ، مُحَمَّدٍ، وَ عَلَى آلِهِ
الطَاهِرِي النَّسَمِ، الظَاهِرِي الْفَضْلِ وَالْكَرَمِ.

و بَعْدُ، فَإِنَّ الْمُخَالَفِينَ لَنَا فِي الْإِعْتِقَادِ يَتَوَهَّمُونَ صُعُوبَةَ الْكَلَامِ عَلَيْنَا فِي الْغَيْبَةِ
و سُهُولَتَهُ عَلَيْهِمْ، وَ لَيْسَ بِأَوَّلِ اعْتِقَادٍ جَهْلٍ اعْتَقَدُوهُ، وَ عِنْدَ التَّأَمُّلِ يَبِينُ عَكْسُ
مَا تَوَهَّمُوهُ.

بَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الْغَيْبَةَ فَرَعٌ لِأَصُولٍ إِنْ صَحَّتْ، فَالْكَلَامُ فِي الْغَيْبَةِ أَسْهَلُ شَيْءٍ
وَ أَوْضَحُهُ؛ إِذْ هِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهَا. وَ إِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَحِيحَةٍ، فَالْكَلَامُ فِي الْغَيْبَةِ
لَعَمْرِي صَعْبٌ غَيْرٌ مُمَكِّنٍ.

بَيَانُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ: أَنَّ الْعَقْلَ يَقْتَضِي بُجُوبَ الرِّئَاسَةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَ أَنَّ الرِّئِيسَ لَا
يُذَلُّ مِنْ كَوْنِهِ مَعْصُومًا مَأْمُونًا مِنْهُ كُلِّ فِعْلٍ قَبِيحٍ.

وَ إِذَا ثَبَتَ هَذَانِ الْأَصْلَانِ لَمْ تَبْقَ إِلَّا إِمَامَةٌ مَنْ تُشِيرُ إِلَى إِمَامَتِهِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي
اِقْتَضَاهَا الْعَقْلُ وَ دَلَّ عَلَى وَجُوبِهَا لَا تَوْجَدُ إِلَّا فِيهِ، وَ تَنَسَّاقُ الْغَيْبَةُ بِهَذَا سَوَاقًا
ضَرُورِيًّا لَا يَقْرُبُ مِنْهُ شُبْهَةٌ.

فِيحْتَاجُ أَنْ نَذَلَّ عَلَى صَحَّةِ الْأَصْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، فَنَقُولَ: أَمَّا الَّذِي يَذُلُّ عَلَى

وجوب الإمامة في كُلِّ زمانٍ، فهو أَنَا نَعْلَمُ عِلْماً لَا طَرِيقَ لِلشُّكِّ عَلَيْهِ أَنَّ وجودَ الرئيسِ الْمُطَاعِ الْمَهَبِّ الْمُنْبَسِطِ اليَدِ أَدْعَى إِلَى فِعْلِ الْحَسَنِ وَأَرْدَعُ عَنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ، وَأَنَّ التَّظَالُمَ بَيْنَ النَّاسِ إِمَّا أَنْ يَرْتَفَعَ عِنْدَ وجودِ مَنْ وَصَفناه، أَوْ يَقَلَّ. وَأَنَّ النَّاسَ عِنْدَ الإِهْمَالِ وَقَدْرِ الرُّسَاءِ يُتَابِعُونَ فِي الْقَبِيحِ، وَتَفْسُدُ أحوَالُهُمْ، وَيَحْتَلُّ نِظَامُهُمْ، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى دَلِيلٍ، وَالْإِشَارَةُ إِلَيْهِ كَافِيَةٌ، وَاسْتَقْصَاؤُهُ فِي مَظَانِّهِ.

وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ عِصْمَةِ الرَّئيسِ الْمَذْكُورِ، فَهُوَ أَنَّ عِلَّةَ الْحَاجَةِ هِيَ أَنْ تَكُونَ لُطْفاً لِلرَّعِيَّةِ فِي الْإِمْتِنَاعِ مِنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ وَفِي اعْتِمَادِ فِعْلِ الْحَسَنِ؛ فَإِنْ كَانَتْ عِلَّةُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ مَوْجُودَةً فِيهِ، وَجَبَ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى رَئيسٍ وَإِمَامٍ كَمَا احْتِيَجَ إِلَيْهِ، وَالْكَلَامُ فِي الْإِمَامَةِ كَالْكَلَامِ فِيهِ، وَهَذَا يَقْتَضِي إِمَّا الْقَوْلَ بِأُثْمَةٍ لَا نِهَايَةَ لَهُمْ، وَهُوَ مُحَالٌ؛ أَوْ الْقَوْلَ بِوجودِ إِمَامٍ تَرْتَفِعُ عَنْهُ عِلَّةُ الْحَاجَةِ.

وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْقَوْلُ بِإِمَامٍ مَعْصُومٍ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْقَبِيحُ، وَهُوَ الَّذِي قَصَدْنَاهُ، وَشَرَحْنَا ذَلِكَ وَبَسَطْنَاهُ مَذْكُورٌ فِي أَمَاكِنِهِ.

وَإِذَا ثَبَتَ هَذَانِ الْأَصْلَانِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ صَاحِبُ الزَّمَانِ بَعِيْنُهُ، ثُمَّ لَا بُدَّ مَعَ فَقْدِ تَصَرُّفِهِ وَظُهُورِهِ مِنَ الْقَوْلِ بِبَعِيْبَتِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَطَلَتْ إِمَامَةٌ مَنْ أُثْبِتَتْ لَهُ الْإِمَامَةُ بِالْإِخْتِيَارِ، لَفَقْدِ الصِّفَةِ الَّتِي دَلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهَا.

وَبَطْلَ قَوْلِ مَنْ خَالَفَ مِنْ شُدَاذِ الشَّيْعَةِ بِمَا صَاحَبَنَا - كَالْكَيْسَانِيَّةِ، وَالنَّائِوُوسِيَّةِ، وَالْوَاقِفِيَّةِ -: لِانْقِرَاضِهِمْ وَشُدُوذِهِمْ، وَلِعَوْدِ الضَّرُورَةِ إِلَى فَسَادِ قَوْلِهِمْ، وَلَا مَدْوَحَةَ عَنْ مَذْهَبِنَا، فَلَا بُدَّ مِنْ صَحَّتِهِ، وَإِلَّا خَرَجَ الْحَقُّ عَنِ الْأُمَّةِ.

وَإِذَا عَلِمْنَا بِالسِّيَاقَةِ الَّتِي سَاقَى الْأَصْلَانِ إِلَيْهَا أَنَّ الْإِمَامَ هُوَ ابْنُ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ دُونَ غَيْرِهِ، وَرَأْيَانَهُ غَائِباً عَنِ الْأَبْصَارِ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَغِبْ - مَعَ عِصْمَتِهِ وَ

تَعَيَّنَ فَرَضُ الْإِمَامَةِ فِيهِ وَ عَلَيْهِ -إِلَّا لِسَبَبٍ اقْتَضَى ذَلِكَ، وَ مَصْلَحَةٍ اسْتَدَعَتْهُ، وَ حَالٍ أَوْجَبَتْهُ.

وَ إِنْ لَمْ نَعْلَمْ وَجَهَ ذَلِكَ مُفْصَلًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَلَزُمُ عِلْمُهُ، وَ إِنْ تَكَلَّفْنَاهُ وَ تَبَرَّعْنَا بِذِكْرِهِ كَانَ تَفْضُّلًا، كَمَا إِذَا تَبَرَّعْنَا بِذِكْرِ وَجْهِهِ الْمُتَشَابِهِ مِنَ الْآيِ بَعْدَ الْعِلْمِ بِحِكْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى سُبْحَانَهُ كَانَ ذَلِكَ تَفْضُّلًا.

فَنَقُولُ: السَّبَبُ فِي الْغَيْبَةِ هُوَ إِخَافَةُ الظَّالِمِينَ لَهُ، وَ مَنَعُهُمْ يَدَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيمَا جُعِلَ إِلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا يُنْتَفَعُ بِهِ النِّفْعَ الْكُلِّيَّ إِذَا كَانَ مُتِمِّكًا مُطَاعًا، مُخَلَّى بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَغْرَاضِهِ؛ لِيَقُومَ الْجَنَاةُ، وَ يُحَارِبَ الْبُغَاةُ، وَ يُقِيمَ الْحُدُودَ، وَ يَسُدَّ الثُّغُورَ، وَ يُنَصِّفَ الْمَظْلُومَ؛ وَ كُلُّ ذَلِكَ لَا يَتِمُّ إِلَّا مَعَ التَّمَكُّنِ، فَإِذَا حِيلَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَغْرَاضِهِ مِنَ ذَلِكَ سَقَطَ عَنْهُ فَرَضُ الْقِيَامِ بِالْإِمَامَةِ.

وَ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ وَجَبَتْ غَيْبَتُهُ، وَ التَّحَرُّزُ مِنَ الْمَضَارِّ وَاجِبٌ عَقْلًا وَ سَمْعًا، وَ قَدْ اسْتَتَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي الشُّعْبِ، وَ أُخْرِيَ فِي الْغَارِ، وَ لَا وَجَهَ لِذَلِكَ إِلَّا الْخَوْفُ وَ التَّحَرُّزُ مِنَ الْمَضَارِّ.

فَإِنْ قِيلَ: النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَا اسْتَتَرَ عَنْ قَوْمِهِ، إِلَّا بَعْدَ أَدَاءِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ أَدَاؤُهُ، وَ قَوْلُكُمْ فِي الْإِمَامِ يُخَالِفُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اسْتِتَارَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَتَطَاوَلْ وَ لَمْ يَتِمَّادَ، وَ اسْتِتَارَ إِمَامِكُمْ قَدْ مَضَتْ عَلَيْهِ الدَّهُورُ، وَ انْقَرَضَتْ دُونُهُ الْعُصُورُ.

قُلْنَا: لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ؛ لِأَنَّ اسْتِتَارَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَانَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ، وَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَدَّى جَمِيعَ الشَّرِيعَةِ؛ فَإِنْ مُعْظَمَ الْأَحْكَامِ وَ أَكْثَرَهَا نَزَلَ بِالْمَدِينَةِ، فَكَيْفَ ادَّعَيْتُمْ ذَلِكَ؟!

عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ادَّعَيْتُمْ مِنَ الْأَدَاءِ الْكَامِلِ قَبْلَ الْإِسْتِتَارِ، لَمَا كَانَ ذَلِكَ

رافعاً للحاجة إلى تدبيره وسياسته وأمره ونهيه.

وَمَنْ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ غَيْرُ مُتَحَاجٍّ إِلَيْهِ بَعْدَ آدَاءِ الشَّرْعِ؟
وإذا جازَ استتارُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مع تَعَلُّقِ الْحَاجَةِ بِهِ لَخَوْفِ الضَّرَرِ،
وَكَانَتِ التَّبِعَةُ فِي ذَلِكَ لَازِمَةً لِمَنْ أَخَافَهُ وَاحْتَوَجَّهُ إِلَى الْإِسْتِتَارِ وَسَاقِطَةً عَنْهُ،
فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي اسْتِتَارِ إِمَامِ الزَّمَانِ.

فَأَمَّا التَّفَرُّقَةُ بِطَوْلِ الْغَيْبَةِ وَقَصَرُهَا ففَاسِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَصِيرِ وَالْمُمْتَدِّ،
وَذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى عِلَّتِهِ وَسَبَبِهِ، فَتَطَوَّلُ بِطَوْلِ السَّبَبِ، وَتَقْصُرُ بِقَصَرِهِ،
وَتَزُولُ بِزَوَالِهِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ يَظْهَرُ بِالسَّيْفِ، وَيَدْعُو إِلَى
نَفْسِهِ، وَيُجَاهِدُ مَنْ خَالَفَهُ، وَيُزِيلُ الدُّوْلَ؛ فَأَيُّ نَسَبَةٍ بَيْنَ خَوْفِهِ مِنَ الْأَعْدَاءِ
وَخَوْفِ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَوْلَا قِلَّةُ التَّأْمُلِ؟!

فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ وُجُودِهِ غَائِباً لَا يَصِلُ إِلَيْهِ أَحَدٌ وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ بَشَرٌ، وَبَيْنَ
عَدَمِهِ؟ وَالْأَجَازُ إِعْدَامُهُ إِلَى حِينٍ عِلْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِتَمَكُّينِ الرَّعِيَةِ لَهُ، كَمَا جَازَ أَنْ
يُبَيِّحَهُ الْإِسْتِتَارَ حَتَّى يَعْلَمَ مِنْهُمْ التَّمَكُّينَ لَهُ فَيَظْهَرُ؟

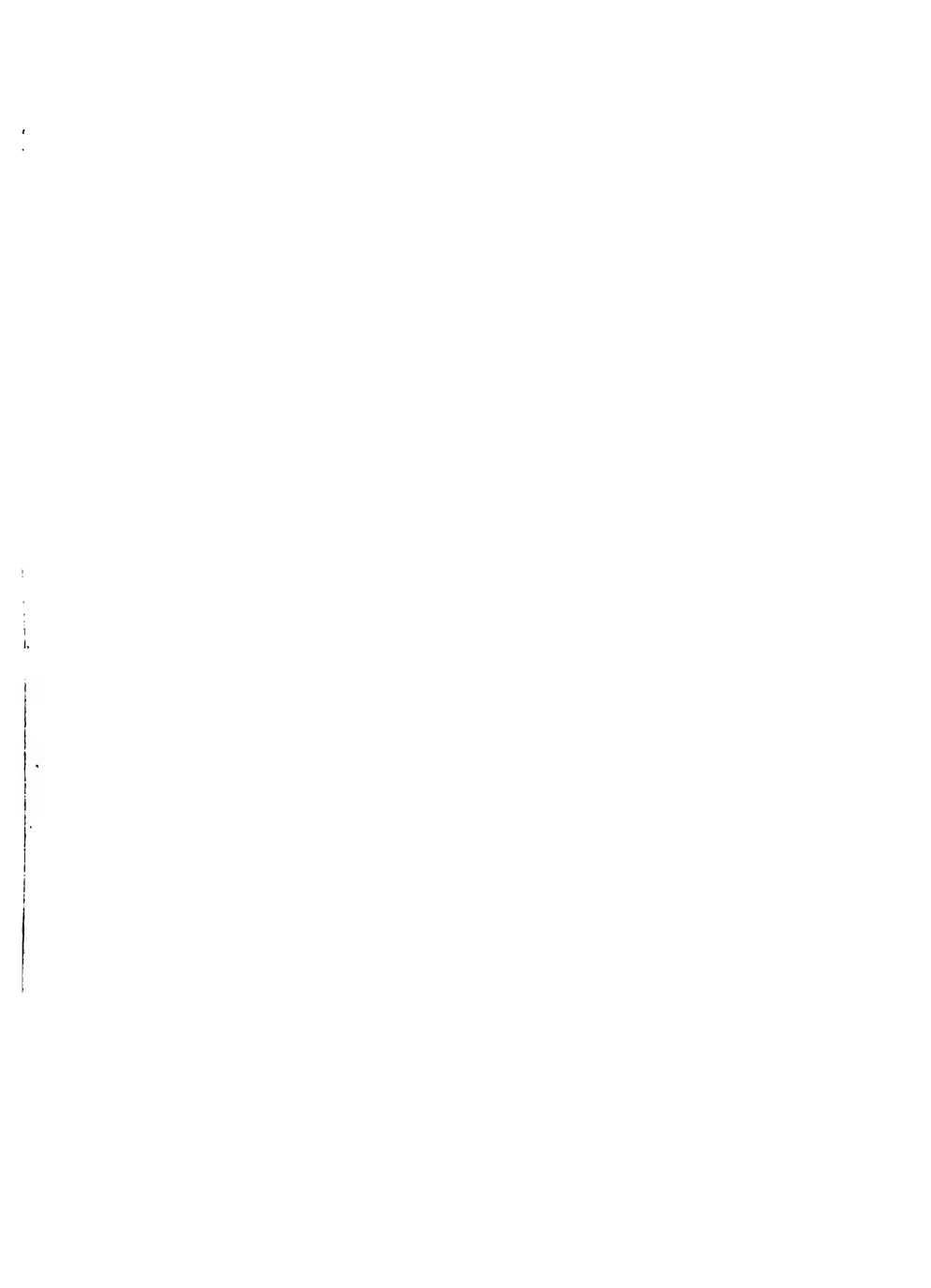
قِيلَ لَهُ أَوَّلًا: نَحْنُ نُجَوِّزُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ أَوْلِيَائِهِ وَالْقَائِلِينَ بِإِمَامَتِهِ فَيَنْتَفِعُوا
بِهِ، وَمَنْ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْهُمْ وَلَا يَلْقَاهُ مِنْ شِيعَتِهِ وَمُعْتَقِدِي إِمَامَتِهِ فَهُمْ يَنْتَفِعُونَ بِهِ
فِي حَالِ الْغَيْبَةِ النَّفْعَ الَّذِي نَقُولُ: إِنَّهُ لَا بُدَّ فِي التَّكْلِيفِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُمْ مَعَ عِلْمِهِمْ
بُوجُودِهِ بَيْنَهُمْ وَقَطْعِهِمْ عَلَى وَجوبِ طَاعَتِهِ عَلَيْهِمْ وَلُزُومِهَا لَهُمْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ
يَخَافُوهُ وَيَهَابُوهُ فِي ارْتِكَابِ الْقَبَائِحِ، وَيَخْشَوْا تَأْدِيبَهُ وَمُواخَذَتَهُ، فَيَقِلَّ مِنْهُمْ فِعْلُ
الْقَبِيحِ وَيَكْثُرَ فِعْلُ الْحَسَنِ، أَوْ يَكُونَ ذَلِكَ أَقْرَبَ.

وهذه جهة العقلية إلى الإمام، فهو وإن لم يَظْهَرْ لأعدائه؛ لخوفه منهم، وسدّهم على أنفسهم طُرُق الانتفاع به، فقد بيّنا في هذا الكلام الانتفاع به لأولياته على الوجهين المذكورين.

على أنا نقول: الفرق بين وجود الإمام غائبا من أجل الخوف من أعدائه - وهو يتوقّع في هذه الحالة أن يُمكنوه فيَظْهَر و يقوم بما فُوض إليه - وبين عدمه جليّ واضح؛ لأنه إذا كان معدوماً. كان ما يفوت العباد من مصالحهم و يُعَدَمُونَهُ مِنْ مَرَاشِدِهِمْ و يُحَرِّمُونَهُ مِنْ لُطْفِهِمْ منسوبا إلى الله سبحانه، لا حجة فيه على العباد ولا لوم. وإذا كان موجوداً مُسْتَتِراً بإخافتهم إياه كان ما يفوتهم من المصالح و يَرْتَفِعُ عَنْهُمْ مِنَ الْمَنَافِعِ منسوبا إليهم، وهم المَلُومُونَ عليه المؤاخذون به. على أن هذا يَنَعَكِشُ عَلَيْهِمْ في استتار النبي صلى الله عليه وآله؛ فأَيُّ شَيْءٍ قالوه فيه أجبناهم بمثله هنا.

والقول في الحدود في حال الغيبة ظاهر، وهو أنها في جنوب فاعليها وجناتها؛ فإن ظهر الإمام والمستحق للحدود باق، وهي ثابتة عليه بالبيّنة أو الإقرار، استوفاهما منه. وإن فات ذلك بموته، كان الإثم على من أخاف الإمام وألجأه إلى الغيبة.

وليس بنسخ الشريعة في إقامة الحدود؛ لأنه إنما يكون نسخاً لو سقط فرض إقامتها مع التمكين و زوال الأسباب المانعة من إقامتها، فأما والحال ما ذكرناه فلا. وهذه جملة مقنعة في الكلام في هذه المسألة، والله المستعان، وبه التوفيق.^١



٨ - ما ذكره في كتاب «الذخيرة في علم الكلام»

قد ذكر الشريف المرتضى في هذا الكتاب كلامين في الغيبة:

ألف: نقل الغيبة عن الأئمة الماضين (عليهم السلام):

فصل

في الدلالة على صحة إمامة باقي الأئمة

الاثني عشر صلوات الله عليهم

الذي يدل على إمامة الأئمة عليهم السلام من لدن حسن بن علي بن أبي طالب إلى الحجة بن الحسن المنتظر صلوات الله عليهم: نقل الإمامية - وفيهم شروط الخبر المتواتر - النصوص عليهم بالإمامة، وأن كل إمام منهم لم يمض حتى ينص على من يليه باسمه ويعينه. وينقلون عن النبي صلى الله عليه وآله نصوصاً في إمامة الاثني عشر - صلوات الله عليهم - وينقلون زمان غيبة المنتظر - صلوات الله عليه و صفة هذه الغيبة عن كل من تقدم من آبائه. وكل شيء دللنا به على صحة نقلهم لما انفردوا به من النص الجلي على أمير المؤمنين عليه السلام يدل على صحة نقلهم لهذه النصوص؛ بالطريقة واحدة.

ومن قوي ما يعتمد في ذلك: أن عصمة الإمام واجبة في شهادة العقول، كما أن ثبوت الإمامة في كل عصر واجب. وإذا اعتبرنا زمان كل واحد من

هؤلاء الأئمة - صلوات الله عليهم - وجدنا كل من تُدعى الإمامة له غيره في تلك الحال: إما غير مقطوع به على عصمته، فلا يكون إماماً؛ لفقد الشرط الذي لا بد منه. أو تُدعى الإمامة لميتٍ أدعيت حياته - كدعوى الكيسانية^١ في مُحَمَّد بن الحنفية، و الناووسية^٢ في الصادق عليه السلام، و الذاهيين إلى إمامة إسماعيل بن جعفر عليه السلام و ابنه مُحَمَّد بن إسماعيل،^٣ و الواقفة على موسى

١. الكيسانية: هم الذين يقولون بإمامة مُحَمَّد بن الحنفية بعد أبيه أمير المؤمنين عليه السلام أو بعد أخويه الحسين عليهما السلام، و الكيسانية منسوبة إلى كيسان، و هو إما اسم لمحمد بن الحنفية، أو اسم للمختار بن أبي عبيد الثقفي نفسه، أو هو اسم لصاحب شرطته المكنى بأبي عمرة، أو اسم مولى لأمير المؤمنين عليه السلام و هو الذي حمل المختار على الطلب بدم سيد الشهداء أبي عبد الله الحسين عليه السلام و دله على قتله و كان صاحب سرّه و مؤامرته و الغالب على أمره؛ على اختلاف الأقوال. و هم يفترون إلى فرق شتى بعضهم أنّها إلى إحدى عشرة فرقة، و هم على كثرة فرقهم يجمعهم شيان: أحدهما القول بإمامة مُحَمَّد ابن الحنفية - و قالت طائفة منهم بأنه المهدي المنتظر في رضوى -، و ثانيهما القول بالبداء على الله عزّو جلّ. راجع: فرق الشيعة، ص ٤١ - ٤٢؛ الفرق بين الفرق، ص ٢٧ - ٣٨؛ الملل و النحل للشهرستاني، ج ١، ص ١٤٧ - ١٥٤؛ بحوث في الملل و النحل، ج ٧، ص ٢٧ - ٤١.

٢. الناووسية: هم أتباع رجل من أهل البصرة يقال له: «ناووس»، أو أتباع ابنه عجلان، أو أتباع رجل كان ينتسب إلى ناووس بالبصرة، و قيل: تُنسبوا إلى قرية ناووس، أو ناووسا. و هم يسوقون الإمامة إلى مولانا الإمام الصادق عليه السلام بنص الإمام الباقر عليه السلام عليه، قالوا: إنّ الإمام الصادق عليه السلام حيّ بعد و لن يموت حتّى يظهر فيظهر أمره، و هو القائم المهدي. و روى عنه أنّه قال: لو رأيتم رأسي تدهده عليكم من الجبل فلا تصدّقوا؛ فإنّي صاحبكم صاحب السيف. راجع: الفرق بين الفرق، ص ٦٧؛ الملل و النحل للشهرستاني، ج ١، ص ١٦٦ - ١٦٧؛ بحوث في الملل و النحل، ج ٧، ص ٥١ - ٥٣.

٣. هم الفرقة الإسماعيلية، و ربّما يُعبّر عنهم بالقرامطة تارة، و بالخطّابية أخرى؛ أصحاب أبي الخطاب مُحَمَّد بن أبي زينب الأسدي الأجدع، و هم القائلون بإمامة إسماعيل بن جعفر عليه السلام، و لمّا مات إسماعيل في حياة أبيه عليه السلام جعلوا الإمامة في ابنه مُحَمَّد بن

عليه السلام^١ - فيَقوُدُ الصَّرورةُ وِالإنقيادُ للأدلةِ إلى إمامةٍ مَن عيَّنَه في كُلِّ زَمَانٍ.
و الذي يُبطلُ - زائداً على ما ذَكَرناه - قَوْلَ مَن خالفنا في أعيانِ الأئمةِ مِمَّنْ
يُوافِقُنا على الأصولِ المُقدِّمِ ذِكْرُها: شُدُوذُ كُلِّ فِرقةٍ منهم و انقراضُها، و خُلُوُّ الزمانِ
مِن قائلٍ بِذلك المَذهَبِ؛ و إن وُجِدَ ذاهِبٌ إليه فشاذاً جاهِلٌ لا يَجوزُ في مثله أن
يَكُونُ على حَقٍّ.

و قد دَخَلَ الرَّدُّ على الزَّيدِيَّةِ^٢ في جُملةِ كلامِنا؛ لَفَقْدِ القَطعِ على

﴿إسماعيل. و منهم من يقول: إن إسماعيل لم يمِت، و لكنَّه أظهر موته تقيّةً عليه حتّى لا يُقصد بالقتل. و هم فرقة كبيرة في العصر الحاضر. راجع: فرق الشيعة، ص ٦٩ - ٧١؛ الملل و النحل للشهرستاني، ج ١، ص ٢٢٦ - ٢٢٨؛ بحوث في الملل و النحل، ج ٧، ص ٥٤.

١. الواقعة أو الواقفية: هم طائفة توقّفوا عند إمامة الإمام موسى الكاظم عليه السلام، و لم يعترفوا بإمامة ابنه عليّ بن موسى الرضا عليه السلام، و هؤلاء المعروفون بالواقفية، و قد اختصّت بهم هذه التسمية، فلا تتبادر منها إلّا هذه الطائفة. و قد لُقّب هذه الطائفة بعضُ مخالفيها مِمَّن قال بإمامة عليّ بن موسى عليهما السلام «الممطورة» و غلب عليها هذا الاسم و شاع لها، و كان سبب ذلك أن عليّ بن إسماعيل الميثميّ و يونس بن عبد الرحمن ناظرا بعضهم، فقال له عليّ بن إسماعيل و قد اشتدّ الكلام بينهم: ما أنتم إلّا كلاب ممطورة. راجع: فرق الشيعة، ص ٨١ - ٨٣؛ بحوث في الملل و النحل، ج ٨، ص ٣٨٥ - ٣٩٦.

٢. الزيدية: هم فرقة زعموا أن من دعا إلى طاعة الله عزّ و جلّ من آل محمّد صلّى الله عليه و آله فهو إمام مفترض الطاعة، قالوا: كان عليّ عليه السلام إماماً حين دعا الناس إلى نفسه، ثمّ الحسن و الحسين عليهما السلام، ثمّ زين العابدين عليه السلام، ثمّ زيد بن عليّ، ثمّ يحيى بن زيد، ثمّ عيسى بن زيد، ثمّ محمّد بن عبد الله بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام؛ فهؤلاء عندهم أئمة قاموا و دعوا الناس إلى أنفسهم.

قالوا: و كلّ من قام من ولد الحسن عليه السلام أو ولد الحسين عليه السلام دون سائر الناس فهو إمام حقّ، و جائز له أن يخرج و يقوم و يدعو إلى نفسه و يدعي الإمامة؛ فأول من قام بهذا القول زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ عليهم السلام و به سُميت هذه الفرقة زيدية. و هي تفرقت على فرق؛ فمعظمها ثلاث فرق: الجارودية، و السليمانية، و تُسمّى الجبرية أيضاً -،

عِصْمَةِ صَاحِبِهِمْ، وَ هِيَ الصِّفَةُ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا فِي كُلِّ إِمَامٍ؛ فَلَا مَعْنَى لِإِخْتِصَاصِهِمْ بِكَلَامٍ مُفْرَدٍ.

وَ إِذَا بَطَلَتِ الْأُصُولُ، بَطَلَ مَا يُبْنَى عَلَيْهَا مِنَ الْقُرُوعِ^١.

ب: فلسفة الغيبة و فائدة وجوده عليه السلام:

قد ذكر الشريف المرتضى في نفس الكتاب باباً في الإمامة، فذكر فيه فصلاً في الدلالة على وجوب الرئاسة في كل زمان، ثم ذكر كلاماً في ادعاء كفاية الأمراء عن الإمام (عليه السلام) و في أن وجود الرئيس في كل زمان لطف^٢، ثم قال:

وَ يُمَكِّنُ أَيْضاً أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْإِمَامَةَ إِنَّمَا يُمَكِّنُ كَوْنُهَا لُطْفاً وَ رَافِعاً لِلْقَبِيحِ فِيمَنْ يَجُوزُ مِنْهُ فِعْلُ الْقَبِيحِ وَ يُشَكُّ فِي وُقُوعِهِ مِنْهُ، فَأَمَّا مَنْ قَطَعْنَا بِالدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْقَبِيحَ لَا يَقَعُ الْبَتَّةَ مِنْهُ فَلَا يُمَكِّنُ رَفْعُ مَا هُوَ مُرْتَفِعٌ، فَجَرَتْ الْإِمَامَةُ فِي هَذَا الْوَجْهِ مَجْرَى الْمَعْرِفَةِ.

وَ قد بيَّنا الْجَوَابَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ وَ عَنْ أَكْثَرِ مَا أَوْرَدْنَاهُ هَاهُنَا فِي كِتَابِنَا «الشافي»^٣ وَ اسْتَقْصَيْنَاهُ بِحَسَبِ اقْتِضَاءِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لَهُ. وَ فِيمَا اقْتَصَرْنَا عَلَيْهِ هَاهُنَا كَفَايَةً.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ فِي كُلِّ حَالٍ ظَاهِراً مُتَصَرِّفاً حَتَّى يَقَعَ

«و البترة». و هذه الفرق الثلاث يجمعها القول بلمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام في أيام خروجه، و كان ذلك في زمان هشام بن عبدالملك. راجع: شرح الأخبار للمغربي، ج ٣، ص ٣١٧ - ٣١٨؛ الفرق بين الفرق، ص ٣٠.

١. الذخيرة في علم الكلام، ص ٥٠٢ - ٥٠٣.

٢. الذخيرة في علم الكلام، ص ٤٠٩ - ٤١٠.

٣. الشافي في الإمامة، ج ١، ص ٤٧ - ٥٩.

الإنزجار عن القبايح به؛ فإن الزاجر هو تدبيره و تصرفه، لا وجود عينه. وهذا يقتضي أن يكون الناس في حال الغيبة غير مزاحي العلة^١ في تكليفهم.

قلنا: لا شبهة في أن تصرف الإمام في الأمة هو اللطف، وفيه المصلحة لهم في الدين، وإن كان ذلك لا يتم إلا بإيجاد الإمام والنص على عينه.

والذي يتم به لطفنا في الإمامة وتعلق به مصلحتنا هو مجموع أمور، بعضها يتعلق بالله سبحانه ويختص به، فعليه تعالى إزاحة العلة فيه، وبعض آخر يتعلق بنا، ولا يتم إلا بفعلنا، فعليه عز وجل أن يوجب علينا، وعلينا أن نطيع فيه، فإذا عصينا وفرطنا كانت الحجة علينا، وبرئ عز وجل من عهدة إزاحة علتنا؛ ألا ترى أن المعرفة التي أجمعنا - مع المحصلين من مخالفيها في الإمامة - على أن جهة وجوبها اللطف، لا يتم الغرض فيها إلا بأمور من فعل الله تعالى وأمور من فعلنا؟ والذي يتعلق بالله عز وجل أن نعلمنا وجوبها، ونقدرنا على السبب المؤدل لها، ونحرفنا من التفريط في فعلها، والذي يتعلق بنا أن نفعلها بأن نفعل سببها. وقد فعل الله تعالى كل ما يتعلق به في هذا الباب، وليس عليه أن يفعل المكلّف ما يتعلق به، ولا يخرجه من أن يكون مزيحاً لعلته في تكليفه.

وقد خلق الله سبحانه إمام الزمان - عليه وعلى آباءه السلام - ونص بالإمامة على عينه، ودل على اسمه ونسبه بالأدلة القاطعة، وحث على طاعته، وتوعد^٢ على معصيته.

فأما الأمور التي لا يتم مصلحتنا بالإمام إلا بها وهي راجعة إلى أفعالنا، فهي

١. «غير مزاحي العلة»، أي غير مؤالي العلة، يقال: زاح الشيء يزوجه، وأزاحه إزاحة، أي أزاله عن مكانه، وهو مزوج ومزاح. جمهرة اللغة، ج ١، ص ٥٣١ (زوج).

٢. «توعد»، أي تهدد. الصحاح، ج ٢، ص ٥٥٣ (وعد).

تَمَكِينُ الْإِمَامِ وَالتَّخْلِيَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَلَايَتِهِ، وَالْعُدُولُ عَنْ تَخْوِيفِهِ وَإِرْهَابِهِ، ثُمَّ طَاعَتُهُ وَامْتِثَالُ أَوَامِرِهِ.

فَإِذَا لَمْ يَنْفَعْ مِنَّا تَمَكِينُ الْإِمَامِ وَأَخْفَانُهُ فَأَحْوَجُنَاهُ^١ إِلَى الْاسْتِثَارِ تَحْزُزًا مِنْ الْمَضَرَّةِ، لَمْ نَخْرُجْ مِنْ أَنْ نَكُونَ مُزَاحِي الْعِلَّةِ فِي تَكْلِيفِنَا، وَكَانَ فَقْدُ انْتِفَاعِنَا بِهَذَا الْإِمَامِ مَنْسُوبًا إِلَيْنَا، وَوِزْرُهُ عَائِدًا عَلَيْنَا؛ لِأَنَّا لَوْ شِئْنَا لَمَكَّنَاهُ وَآمَنَاهُ، فَتَصَرَّفَ فِينَا التَّصَرَّفُ الَّذِي يَعُودُ بِالنَّفْعِ عَلَيْنَا.

وَلَيْسَ يَجِبُ إِذَا لَمْ تَمَكَّنْهُ وَحُلْنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّصَرُّفِ أَنْ يَسْقُطَ عَنَّا التَّكْلِيفُ الَّذِي الْإِمَامَةُ لَطَّفَ فِيهِ، وَأَنْ يَجْرِيَ ذَلِكَ مَجْرَى مَنْ قَطَعَ رَجُلٌ نَفْسَهُ؛ فَإِنَّ التَّكْلِيفَ الْمُتَعَلِّقَ بِهَا يَسْقُطُ عَنْهُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْقَاطِعَ لَهَا أَوْ غَيْرَهُ.

وَذَلِكَ أَنَّا فِي أَحْوَالِ غَيْبَةِ الْإِمَامِ عَنَّا مُتَمَكِّنُونَ مِنْ إِزَالَةِ خَوْفِهِ وَأَنْ نُؤْمِنَهُ لِيُظْهَرَ وَ يَتَصَرَّفَ، فَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ أَيْدِينَا التَّمَكُّنُ مِنَ الْانْتِفَاعِ بِهَذَا الْإِمَامِ، وَلَا كَانَ مَا فَعَلْنَا مِنْ إِخَافَتِهِ يَجْرِي مَجْرَى قَطْعِ الرَّجُلِ؛ لِأَنَّ قَطْعَهَا لَا يَبْقَى مَعَهُ تَمَكُّنٌ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتِمُّ إِلَّا بِالرَّجُلِ. وَجَرَى فَعَلُنَا لِمَا أَحْوَجَ الْإِمَامَ إِلَى الْغَيْبَةِ مَجْرَى شَدِّ أَحَدِنَا رَجُلٌ نَفْسَهُ، فِي أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ تَكْلِيفُ الْقِيَامِ؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِزَالَةِ هَذَا الشَّدِّ، وَجَرَى قَطْعُ الرَّجُلِ مَجْرَى قَتْلِ الْإِمَامِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا جَازَ أَنْ يَغِيبَ إِمَامُ الزَّمَانِ بِحَيْثُ لَا نَصِلُ إِلَيْهِ فِيهِ وَلَا نُمَيِّزُهُ مِنْ غَيْرِهِ حَتَّى إِذَا أَمِنَ مِنَ الْخَوْفِ ظَهَرَ، فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ أَنْ يُعِدِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ يُمَيِّتَهُ، حَتَّى إِذَا أَمِنَ عَلَيْهِ أَوْ جَدَّهُ أَوْ أَحْيَاهُ إِنْ كَانَ مَيِّتًا؟

فإن قلتم: إننا لا نقدر على الانتفاع [به] إذا كان معدوماً أو ميتاً، ونحن نقدر على الانتفاع به إذا كان موجوداً بيننا.

قيل لكم: ونحن لا نقدر على الانتفاع به وهو غير متميز الشخص، ولا معروف العين.

فإذا قلتم: في أيدينا وتحت مقدورنا ما إذا فعلناه من إيمانه وإزالة خوفه تعرف إلينا وتميز لنا.

قيل لكم: وفي أيدينا أيضاً ما إذا فعلناه أوجده الله سبحانه لنا. وعلى كلا الوجهين ليس انتفاعنا به مما يتم بمقدورنا خالصاً دون أن ينضم إليه فعل واقع باختيار مختار؛ فأی فرق بين أن يغيب عنا حتى إذا أزلنا خوفه من جهتنا واعتقدنا فيه الجميل ظهر لنا وتعرف إلينا - وتعرفه وظهوره من فعله وباختياره -، وبين أن يعدمه الله تعالى، فإذا اعتقدنا الجميل له وفيه وأزلنا أسباب خوفه منا أوجده؟ وهل إيجاده أو إحيائه إن كان ميتاً في تعلقه باختيار مختار هو غيرنا، إلا كظهوره إلينا وإعلامنا أنه الإمام في أنه متعلق باختيار مختار هو غيرنا؟

على أن انتفاعنا وإمكان طاعتنا للإمام على كلا الوجهين متعلق بفعل الله تعالى لا بد منه؛ لأنه إذا أمِنَ منا وأراد الظهور، فلا بد من أن يدعي أنه الإمام، ولا بد من أن يصدق الله سبحانه في هذه الدعوى التي لا نعلم صحتها بمجرد إياها إلا بمعجز يظهره على يده، فقد بان أن انتفاعنا بالإمام لا يتم إلا بفعل يختاره الله تعالى على كلا الوجهين؛ فأی فرق بين أن يكون ذلك الفعل المعجز الذي يظهره على يده، وبين أن يكون إيجاده نفسه؟

فإن قُلْتُمْ: لو أَعَدَمَهُ لَكَانَ قُوَّةٌ انتفاعنا بالإمام منسوبةً إليه سبحانه، وليس كذلك إذا كان موجوداً مُسْتَخْفِياً.

قِيلَ لَكُمْ: بَلْ يَكُونُ منسوبةً إلى مَنْ أَخَافَ الإمامَ وَلَمْ يُؤْمِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ فَيُظْهِرَ وَيُتَنَفَّعَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُخِيفَ فَلَيْسَ غَيْرُ الْامْتِنَاعِ مِنَ الظُّهُورِ. ثُمَّ حِينَئِذٍ لَا فَرْقَ إِذَا لَمْ يَتِمَّكَرَنَّ مِنَ الظُّهُورِ بَيْنَ أَنْ يُعَدَّمَ إِلَى أَنْ يُمَكِّنَ إِيجَادَهُ، أَوْ يَسْتَتِرَ إِلَى أَنْ يُمَكِّنَ إِظْهَارَهُ؛ فَأَيُّ الْأَمْرَيْنِ وَقَعَ فَالْعِلَّةُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مُرَاحَةً، وَاللُّؤْمُ عَلَى مَنْ أَخَافَ الْإِمَامَ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ مِنَ الظُّهُورِ.

وَلَا فَرْقَ فِي لُحُوقِ الذَّمِّ لَنَا بَيْنَ أَنْ نُفُوتَ أَنْفُسَنَا مَنَافِعَ تَجِبُ عَنْ أَسْبَابٍ نَفْعُهَا - كَوُجُوبِ الْعِلْمِ عِنْدَ النَّظَرِ -، وَبَيْنَ أَنْ نُفُوتَهَا مَنَافِعَ لَا تَجِبُ عَنْ أَسْبَابٍ، بَلْ مَعْلُومٌ حُصُولُهَا بِالْعَادَةِ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهَا عِنْدَ غَيْرِهَا مِنْ أَعْمَالِنَا، كَنَحْوِ الشَّيْءِ عِنْدَ الْأَكْلِ، وَالرَّيِّ عِنْدَ الشُّرْبِ. وَإِذَا كُنَّا قَاطِعِينَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَوْجِدُ الْإِمَامَ وَيُظْهِرُهُ لَا مَحَالَةَ إِذَا أَرَزَلْنَا أَسْبَابَ خَوْفِهِ، فَقَدْ صِرْنَا مُتَمَكِّنِينَ وَقَادِرِينَ عَلَى مَا يَقْتَضِي ظُهُورَهُ، فَإِذَا لَمْ نَفْعَلْ فَنَحْنُ الْمَلُومُونَ.

وَمَا حَقَّقْنَا هَذَا السُّؤَالَ فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِنَا فِي الْغَيْبَةِ هَذَا التَّحْقِيقَ، وَلَا انْتَهَيْنَا فِيهِ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ، وَهُوَ مِنْ أَشَدِّ مَا تُسْأَلُ عَنْهُ اشْتِبَاهاً وَإِشْكَالاً.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَقْصِدَ بِهَذَا السُّؤَالِ الْإِزَامُنَا تَجْوِيزَ كَوْنِ إِمَامٍ زَمَانِنَا هَذَا عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعْدُوماً بَدَلًا مِنْ كَوْنِهِ غَائِبًا، وَهَذَا غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَفَّعُ بِهِ فِي حَالِ غَيْبَتِهِ جَمِيعُ شِيعَتِهِ وَالْقَائِلِينَ بِإِمَامَتِهِ، وَيَنْزَجِرُونَ بِمَكَانِهِ وَهَيْبَتِهِ عَنِ الْقَبَاحِ؛ فَهُوَ لُطْفٌ لَهُمْ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ كَمَا يَكُونُ لُطْفًا فِي حَالِ الظُّهُورِ. وَسَبِّبُ ذَلِكَ أَفْضَلُ

بَيَانٍ عِنْدَ الْكَلَامِ فِي عِلَّةِ غَيْبِهِ^١.

وَهُمْ أَيْضاً مُتَتَفِعُونَ بِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ يَحْفَظُ عَلَيْهِمُ الشَّرْعَ، وَبِمَكَانِهِ يَتَقَوَّنُ بَأَنَّهُ لَمْ يَكْتَمِ مِنَ الشَّرْعِ مَا لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِمْ، وَإِذَا كَانَ مَعْدُوماً فَإِنْ هَذَا كُلُّهُ مُرْتَفَعٌ.

وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ تُسْقِطُ مَقْصُودَ الْمُخَالِفِينَ فِي هَذَا السُّؤَالِ.

لَكِنَّا نُجِيبُ عَنْهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِذَا بُنِيَ عَلَى التَّقْدِيرِ وَقِيلَ: أَجِيزُوا فِي زَمَانٍ غَيْرِ هَذَا الزَّمَانِ أَنْ يُعَدَّمَ الْإِمَامُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَمَكِّناً مِنَ الظُّهُورِ وَالتَّدْبِيرِ، وَتَفَرِّضُ أَنْ أَحَدًا لَمْ يُقَرَّ بِإِمَامَتِهِ فَيَنْتَفِعَ بِهِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ظَاهِرِ الشَّخْصِ لَهُ.

فَنَقُولُ: انْتِفَاعُ الْأُمَّةِ بِالْإِمَامِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِأُمُورٍ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى فَعَلَيْهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَفْعَلَهَا، وَأُمُورٍ مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَا بُدَّ أَيْضاً مِنْ حُصُولِهَا، وَأُمُورٍ مِنْ جِهَتِنَا فَيَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُكَلِّفَنَا فَعْلَهَا وَتَجِبُ عَلَيْنَا الطَّاعَةُ فِيهَا.

فَالَّذِي مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى هُوَ إِيجَادُهُ لِلْإِمَامِ، وَتَمَكِينُهُ - بِالْقُدَرِ وَالْآلَاتِ وَالْعُلُومِ - مِنَ الْقِيَامِ بِمَا فُوضَ إِلَيْهِ، وَالنَّصُّ عَلَى عَيْنِهِ، وَإِلْزَامُهُ الْقِيَامَ بِأَمْرِ الْأُمَّةِ.

وَمَا يَرْجِعُ إِلَى الْإِمَامِ هُوَ قَبُولُ هَذَا التَّكْلِيفِ، وَتَوَطُّيْنُهُ نَفْسَهُ عَلَى الْقِيَامِ بِهِ.

وَمَا يَرْجِعُ إِلَى الْأُمَّةِ هُوَ تَمَكِينُ الْإِمَامِ مِنْ تَدْبِيرِهِمْ، وَرَفْعُ الْحَوَائِلِ وَالْمَوَانِعِ عَنْ ذَلِكَ بِطَاعَتِهِ وَالْإِنْقِيَادِ لَهُ وَالتَّصَرُّفِ عَلَى تَدْبِيرِهِ.

فَمَا يَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْأَصْلُ وَالْقَاعِدَةُ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِهِ وَتَمْهَدِهِ، وَيَتْلُوهُ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْإِمَامِ، وَيَتْلُو الْأَمْرَيْنِ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْأُمَّةِ؛ فَمَتَى لَمْ يَتَقَدَّمِ الْأَصْلَانِ الرَّاجِعَانِ إِلَيْهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِلَى الْإِمَامِ نَفْسِهِ، لَمْ يَجِبْ عَلَى الْأُمَّةِ مَا قُلْنَا أَنَّهُ يَجِبُ

١. سَبَبُهُ وَيُرْجَعُ الْأَمْرُ إِلَى كِتَابِهِ «الْمَقْنَعُ فِي الْغَيْبَةِ»، كَمَا سَيُسَبِّحُ إِلَيْهِ وَيُرْجَعُ الْأَمْرُ إِلَى كِتَابِهِ «الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ».

عليهم ممّا هو قَرَعٌ للأصْلَيْنِ. و لَيْسَ يُخْرِجُ ما ذَكَرْنَاهُ - و قُلْنَا: إِنَّهُ أَصْلٌ فِي هَذَا الْبَابِ، وَ وَاجِبٌ فِعْلُهُ - مِنْ كَوْنِهِ أَصْلًا وَ مِنْ وَجوبِ التَّقْدِيمِ إِخْلَالُ الْأُمَّةِ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهَا، وَ الْعِلْمُ بِأَنَّهَا تُطِيعُ أَوْ تَعْصِي.

فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ مَوْجُودًا مُزَاحَ الْعِلَّةِ فِي الْقُدَرِ وَ الْعُلُومِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا، مُوْطَأً نَفْسَهُ عَلَى تَدْبِيرِ الْأُمَّةِ إِذَا أَمِنَ وَ زَالَ خَوْفُهُ؛ وَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَقَوْمَ الْعَدَمُ فِي هَذَا الْبَابِ مَقَامَ الْوُجُودِ.

عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ بِهَذَا الْفَرَضِ الَّذِي فَرَضُوهُ - وَ إِنْ كَانَ مَعْدُومًا - فِي حُكْمِ الْمَوْجُودِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى إِذَا أَعْلَمَ الْأُمَّةَ وَ دَلَّهَا عَلَى أَنَّهُ يَوْجِدُ الْإِمَامَ لَا مَحَالَةَ مَتَى مَكْنُوهُ وَ أزالوا خَوْفَهُ، وَ إِنْ كَانُوا مُكَلَّفِينَ لِشَرِيعَتِهِ ثُمَّ انْطَوَى عَنْهُمْ مِنْهَا شَيْءٌ أَوْجَدَهُ فِي الْحَالِ لِتَتَرَجَّمْ عَنْهُ، فَالْإِمَامُ كَالْمَوْجُودِ؛ بَلْ مَعَ هَذِهِ الْعِنَايَةِ مِنْهُ عَزَّ وَجَلَّ. وَ التَّقْدِيرُ الْمَفْرُوضُ الْإِمَامُ هُوَ تَعَالَى.

وَ إِنَّمَا نَوْجِبُ وَجُودَ حُجَّةٍ فِي كُلِّ زَمَانٍ إِذَا كُنَّا عَلَى مَا نَحْنُ الْآنَ عَلَيْهِ، وَ مَعَ الْفَرَضِ الَّذِي ذَكَرُوهُ قَدْ تَغَيَّرَ الْحَالُ.

وَ رُبَّمَا قِيلَ لَنَا: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ رَفْعِ الْإِمَامِ إِلَى السَّمَاءِ حَتَّى يَأْمَنَ فِيهِ بِطَافِئِهَا، وَ بَيْنَ الْغَيْبَةِ فِي الْأَرْضِ؛ مِنْ حَيْثُ لَا تَقِفُ عَلَى مَكَانِهِ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَا إِنْ فَرَضْنَا أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ يَعْرِفُ أَخْبَارَ رَعِيَّتِهِ فِي طَاعَةٍ وَ مَعْصِيَةٍ وَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ أَحْوَالِهِمْ مَا يَجِبُ مَعَهُ الظُّهُورُ وَ اسْتِمْرَارُ الْغَيْبَةِ، فَالسَّمَاءُ كَالْأَرْضِ فِي الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ، وَ الْقُرْبُ كَالْبَعْدِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا السَّبَبُ الْمَانِعُ مِنْ ظُهُورِهِ، وَ الْمُفْتَضِي لَغَيْبَتِهِ، عَلَى التَّحْقِيقِ؟ قُلْنَا: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ هُوَ الْخَوْفُ عَلَى الْمُهْجَةِ؛ فَإِنَّ الْأَلَامَ

و ما دُونَ الْقَتْلِ يَتَحَمَّلُهُ الْإِمَامُ وَ لَا يَتْرُكُ الظُّهُورَةَ لَهُ، وَ إِنَّمَا عَلَتْ مَنَزِلَةُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَ الْأَنْمَةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لِأَنَّهُمْ يَتَحَمَّلُونَ كُلَّ مَشَقَّةٍ عَظِيمَةٍ فِي الْقِيَامِ بِمَا فُوضَ إِلَيْهِمْ.

فَإِذَا قِيلَ: كَيْفَ يَأْمَنُ الْقَتْلُ؟

قُلْنَا: عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ أَنَّ الْإِمَامَ فِي هَذَا الزَّمَانِ قَدْ عَرَفَ مِنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - بِتَوْقِيفِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - حَالَ الْغَيْبَةِ، وَ الْفَرْقَ بَيْنَ الزَّمَانِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ غَائِباً لِلْخَوْفِ، وَ بَيْنَ الزَّمَانِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الظُّهُورُ. وَ هَذَا وَجْهٌ لَا تَتَطَرَّقُ فِيهِ شُبْهَةٌ.

وَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ - زَائِداً عَلَى ذَلِكَ - أَنْ يَكُونَ خَوْفُهُ وَ أَمْنُهُ مَوْقُوفَيْنِ عَلَى الظُّنُونِ وَ الْأُمَارَاتِ؛ فَإِذَا ظَنَّ الْعَطَبُ^١ اسْتَتَرَ، وَ إِذَا ظَنَّ السَّلَامَةُ ظَهَرَ؛ وَ لِلسَّلَامَةِ وَ ضِدُّهَا أُمَارَاتٌ مُمَيَّزَاتٌ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: كَيْفَ يَعْمَلُ الْإِمَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْأُمَارَاتِ وَ الظُّنُونِ فِي ظُهُورِهِ، وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكْذِبَ^٢ الظَّنُّ وَ يَقَعَ خِلَافُ الْمَظْنُونِ؟ أَوْ لَيْسَ يَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ مُجَوِّزاً لِأَنْ يُقْتَلَ وَ إِنْ ظَنَّ السَّلَامَةَ؟

وَ ذَلِكَ أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى تَعَبَّدَ الْإِمَامَ بِأَنْ يَظْهَرَ عِنْدَ قُوَّةِ ظَنِّهِ بِالسَّلَامَةِ، وَ عِلْمُهُ بِإِجَابِ الظُّهُورِ عَلَيْهِ مُؤَمِّنٌ لَهُ مِنَ الْقَتْلِ؛ فَصَارَ الظَّنُّ طَرِيقاً إِلَى الْعِلْمِ.

١. الْعَطَبُ: الْهَلَاكُ. كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٢، ص ٢٠ (عطب).

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي بَعْضِ النُّسخ: «يَكْذِبُ». وَ الصَّحِيحُ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنَ الْأَصْلِ؛ فَإِنَّ الْكُذْبَ قَدْ يَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْإِنْسَانِ، يُقَالُ: كَذَبَ الظَّنُّ وَ الْبَرَقُ وَ الرَّجَاءُ وَ الطَّمَعُ. رَاجِعُ: الْمَحْكَمُ وَ الْمَحِيطُ الْأَعْظَمُ، ج ٦، ص ٧٩١ (كذب).

فإن قيل: إذا كان الغرض في إقامة الرئيس الإنزجار عن القبيح، فقد يكون ذلك عند رياسة كافر؛ فهل تُجيزون ذلك؟

قلنا: رياسة الكافر فيها وجه من وجوه القبح؛ وهو الأمر بتعظيم الكافر وتقديمه، وهذا وجه قبيح، وإن كان الصلاح المقصود قد يتم بولايته.

فإن قيل: فلو علم تعالى أن الأمة لا تنزجر عن القبايح إلا برياسة كافر، أو برياسة من ليست له الصفات التي توجبونها في الأئمة؟

قلنا: إذا كان لطف المكلف في فعل قبيح، فالأصح من المذهبين أن لا يكلف ما ذلك القبيح لطف فيه، ولا يجري مجرى من لا لطف له.

وكذلك إذا قدرنا أن الله تعالى يعلم أن أحداً من الأمة كلها لا يتقبل تكليف الإمامة ولا يتكفل برياسة الأمة، أو يعلم أنه لا يتقبل ذلك إلا من لا تتكامل فيه الشرائط التي نوجبها في الإمام؛ فإننا نقول في هذا الموضع:

إن الله تعالى كان يسقط عن الأمة تكليف ما الرئاسة لطف فيه، و يجري ذلك مجرى ما نقوله قلنا فيمن كان لطفه في فعل غيره من المكلفين، و علم الله عز وجل أن ذلك الغير لا يختار ذلك الفعل الذي فيه لطفه؛ فإنما مجموع على القول بأن التكليف الذي ذلك الفعل لطف فيه يسقط عنه، ولا يجري مجرى من لا لطف له في حسن تكليفه.

فإن قيل: ألا حرس الله تعالى الإمام من الأعداء وأظهره لتدبير أمرهم؟ وهل تضيق قدرته تعالى عن حفظه منهم حتى لا ينالوه بسوء؟

قلنا: الله تعالى قادر على كل شيء، و ما ليس بمقدور في نفسه لا يوصف بالقدرة عليه، و قد منع الله تعالى إمام الزمان عليه السلام وحفظه من الأعداء بكل ما لا ينافي التكليف؛ من النهي والأمر، والوعظ والزجر. فأما ما ينافي التكليف

و يوجبُ الإلجاءَ فلا يجوزُ أن يفعَلَه و الحالُ حالُ تكليفٍ.

فإن قيل: العلةُ في غيبةِ إمامِ الزمانِ عليه السلامِ من أعدائه معروفةٌ؛ فما العلةُ في غيبتهِ عن أوليائه و شيعتهِ؟ وكيف فات هؤلاء الانتفاعُ به لما جنّاه غيرُهم؟ وهل يسوغُ في التكليفِ مثلُ هذا؟

قلنا: قد بيّنا في كتابنا «المقنع في الغيبة»^١ الكلامَ في هذا الفصلِ مُستقصى، و المختارُ من الوجوهِ المذكورةِ أنّا إنّما نطالبُ بعلةٍ استتاره من شيعتهِ إذا كانوا غيرَ مُتّبعينَ به في حالِ الغيبةِ الانتفاعَ الذي لا يزيدُ عليه ظُهورُه. و بيّنا أنّ شيعتهِ مُنزَجرونَ به عن القبايحِ و هو غائبٌ عن أعينهم بهيبتهِ و رهيبتهِ، خائفونَ من انتقامه و سطوتهِ و تأديبهِ و عقوبتهِ كما لو كانَ ظاهراً؛ لأنّهم قاطعونَ على وجوده ببنّهم، و أنّه [يَعْرِفُ]^٢ أخبارَهم، و يعرفُ حالَ المُخطئِ و المُصيبِ و الطائعِ و العاصي؛ فهُمْ يَتْرُكُونَ المَعَاصِيَ أو يَكُونُونَ أَقْرَبَ إِلَى مَنْ تَرَكَهَا حَيَاءً مِنْهُ، و مُحَابَاةً لَهُ، و إِشْفَاقاً مِنْ مُعَالَجَتِهِ بِالْحَدِّ و الْعُقُوبَةِ؛ و فِيهِمْ مَنْ لَوْ ظَهَرَ لَهُ الْإِمَامُ، و أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ، أو يُعَاقِبَهُ بِجِنَايَتِهِ، مَا امْتَنَعَ عَلَيْهِ؛ فَالْإِنْتِفَاعُ الدِّينِيُّ بِالْأُئِمَّةِ حَاصِلٌ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِشِيعَتِهِ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ.

و إنّما يَتَنَفَّعُونَ بِهِ فِي حَالِ الظُّهُورِ فِي انتِقَامِهِ لَهُمْ مِنْ أَعْدَائِهِمْ و أَخِذَ حُقُوقِهِمْ مِنْهُمْ، و هَذِهِ مَنَافِعُ دُنْيَوِيَّةٍ يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا و فَوْتُهَا، و لَا يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى تِلْكَ الْمَنَافِعِ الدِّينِيَّةِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا التَّكْلِيفُ.

و بيّنا أيضاً أنّا غيرُ قاطعينَ على أنّ أَحَدًا مِنْ شِيعَتِهِ لَا يَلْقَاهُ فِي حَالِ غَيْبَتِهِ كَمَا نَقْطَعُ عَلَى ذَلِكَ فِي أَعْدَائِهِ، و أنّا نَجُوزُ أَنْ يَلْقَاهُ الْكَثِيرُ مِنْهُمْ.

١. المقنع في الغيبة، ص ٦١ و ما بعدها.

٢. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٣. في النسخ: «و من فيهم». و الصحيح ما أثبتناه.

٤. المقنع في الغيبة، ص ٥٧.

و بَيَّنَّا هُنَاكَ أَيْضاً^١ أَنَّهُ لَا وَجَهَ لِاسْتِبْعَادِ مَعْرِفَةِ إِمَامِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِجِنَايَاتٍ شَيَعَتْهُ مَعَ الْغَيْبَةِ، وَ أَنَّ مَعْرِفَتَهُ بِذَلِكَ وَ هُوَ غَائِبٌ كَمَعْرِفَتِهِ بِهِ وَ هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِذَلِكَ فِي حَالِ الظُّهُورِ إِنَّمَا تَكُونُ بِالْمُشَاهَدَةِ، أَوْ بِالْبَيِّنَةِ، أَوْ بِالْإِقْرَارِ.

و الْمُشَاهَدَةُ مُمَكِّنَةٌ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ، وَ الْخَوْفُ مِنْهَا وَ هُوَ غَائِبٌ أَقْوَى^٢ مِنْهُ مَعَ ظُهُورِهِ؛ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ مِنْ مُشَاهَدَتِهِ لِلْجِنَايَاتِ وَ هُوَ غَائِبٌ أَشَدُّ وَ أَضْيَقُ تَعَذُّراً مِنْهُ وَ هُوَ ظَاهِرٌ مُتَمَيِّزُ الشَّخْصِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْرُوفَ الْعَيْنِ أَمِنَ مَعَ بُعْدِهِ مِنَ الْمُشَاهَدَةِ لِجِنَايَةِ تَجَرِّي مِنْ بَعْضِ شَيَعَتِهِ، وَ إِذَا لَمْ يَتَمَيَّزْ شَخْصُهُ لَمْ يُؤْمَنْ فِي كُلِّ حَالٍ مِنَ مُشَاهَدَتِهِ، وَ جُوزَ فِي كُلِّ مَنْ يَرَى وَ لَا يَعْرِفُ أَنَّهُ الْإِمَامُ.

وَ أَمَّا الْبَيِّنَةُ فَيَجُوزُ أَنْ تَقُومَ عِنْدَهُ وَ هُوَ غَائِبٌ؛ بِأَنْ يَتَّفَقَ كَوْنُ مَنْ شَاهَدَ تِلْكَ الْفَاحِشَةَ مِمَّنْ يَلْقَى الْإِمَامَ فَيَشْهَدُ بِهَا عِنْدَهُ. وَ التَّجْوِيزُ فِي هَذَا الْبَابِ كَافٍ، وَ لَا يُحْتَاجُ فِي الْخَوْفِ وَ حُصُولِهِ إِلَى الْقَطْعِ.

وَ كَذَلِكَ الْإِقْرَارُ مُمَكِّنٌ فِي الْغَيْبَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَ إِذَا سَلَكَنَا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ رَبِحْنَا الْجَوَابَ عَنْ كُلِّ شُبْهَةٍ تَوَرَّدَ فِي عِلَّةِ اسْتِنَارِ إِمَامِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ وَ عَلَى آبَائِهِ الصَّلَاةُ وَ السَّلَامُ - مِنْ أَوْلِيَائِهِ فِيهِ كَثِيرَةٌ، وَ يَكْفِينَا^٣ مُؤَوَّنَةٌ مَا تَعَسَّفَهُ^٤ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي جَوَابِ ذَلِكَ مِنْ طُرُقٍ ضَعِيفَةٍ لَا تُثْمِرُ فَائِدَةً^٥.

١ . المقنع في الغيبة، ص ٧٧ - ٧٨.

٢ . في النسخ: «قوي». والصحيح ما أثبتناه.

٣ . كذا في النسخ. والأنسب: «وكفينا».

٤ . «تعسفه»، أي سلكه وركبه من غير قصد ولا تدبير. المحيط في اللغة، ج ١، ص ٣٧١ (عسف).

٥ . الذخيرة في علم الكلام، ص ٤١٥ - ٤٢٤.

٩ - ما ذكره في كتاب «جمل العلم و العمل» و شرحه

قد ذكر الشريف المرتضى في كتابه الجمل كلاماً في إمامة الأئمة الاثني عشر، ثم تعرّض لغيبة الإمام المهدي عليه السلام و ما يتعلّق بها و شرّحها في الشرح، و نحن مقتصرون على بعض ما ذكره في الشرح، و هو مشتمل على كلامه في الجمل أيضاً: مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «و الإمامةُ مُنْسَاقَةٌ فِي أَبْنَائِهِ عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنَ الْحَسَنِ ابْنِهِ إِلَى مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ الْمُتَنَطِّرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ الْوَجْهُ الْوَاضِحُ فِي ذَلِكَ اعْتِبَارُ الْعِصْمَةِ، الَّتِي لَمْ تَنْبُتْ فِيمَنْ ادَّعَيْتَ لَهُ الْإِمَامَةَ طَوَلَ هَذِهِ الْأَرْمَانِ إِلَّا فِيمَنْ ذَكَرْنَاهُمْ. وَ مَنْ اتَّفَقَ ادِّعَاءُ الْعِصْمَةِ لَهُ مِمَّنْ تُنْفَى إِمَامَتُهُ بَيِّنٌ مَعْلُومِ الْمَوْتِ وَ قَدْ ادَّعَيْتَ حَيَاتِهِ، وَ بَيِّنٌ مَنْ انْقَرَضَ الْقَوْلُ بِإِمَامَتِهِ وَ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِهَا».

شَرَحَ ذَلِكَ: الطَّرِيقَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مِنْ اعْتِبَارِ الْقَطْعِ عَلَى عِصْمَةِ الْإِمَامِ، يُمَكِّنُ اعْتِبَارَهَا فِي إِمَامَةِ إِمَامٍ إِلَى صَاحِبِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ تَرْتِيبُهَا أَنْ نَجِيءَ إِلَى أَهْلِ كُلِّ عَصْرِ، فَنَعْتَبِرَ أَقْوَالَهُمْ، فَتَجِدَهَا بَيِّنَ نَافٍ لِلْإِمَامَةِ، وَ بَيِّنَ مُوجِبٍ لَهَا وَ نَافٍ لِلْعِصْمَةِ، وَ بَيِّنَ قَائِلٍ بِهَا وَ مُدْعٍ لِإِمَامَةٍ مَنْ قَدْ عَلِمَ مَوْتَهُ. فَإِذَا بَطَلَتْ هَذِهِ الْأَقْوَالُ ثَبَّتَتْ إِمَامَةٌ مَنْ نَذَهَبُ إِلَى إِمَامَتِهِ.

أَلَا تَرَى أَنَا لَمَّا اعْتَبَرْنَا فِي إِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْأَقْوَالَ الثَّلَاثَةَ

و أبطلنا قولين منها، ثَبَّتَ لنا الثالثُ، و هو القولُ بإمامته؟

و وَجَدنا الأُمَّةَ بَعْدَ أميرِ المؤمنينِ عليه السلامُ بَيْنَ أقوالٍ:

و بهذه السِياقةِ التي سَقناها ثَبَّتَ إمامةَ الباقيينَ، و هُم مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، و عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، و الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ (على جميعهم السلام)؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ قَوْلٌ زَائِدٌ عَلَى الْأَقْوَالِ التي أَبْطَلناها.

فأما القولُ في سببِ غَيْبَتِهِ عليه السلامُ فسيَجِيءُ فيما بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[سببُ غَيْبَةِ الإمامِ الثاني عَشَرَ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «و غَيْبَةُ ابْنِ الْحَسَنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ سَبَبُهَا الْخَوْفُ عَلَى النَّفْسِ، الْمُبِیْحُ لِلْغَيْبَةِ وَ الْاسْتِتَارِ. وَ مَا ضَاعَ مِنْ حَدِّ وَ تَأَخَّرَ مِنْ حُكْمٍ، يَبْوءُ بِإِثْمِهِ مَنْ هُوَ سَبَبُ الْغَيْبَةِ وَ أَحْوَجَ إِلَيْهَا»^١.
شَرَحَ ذَلِكَ: لَا سَبَبَ لِلْغَيْبَةِ يَجُوزُ لِأَجْلِهِ الْاسْتِتَارُ إِلَّا خَوْفُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى نَفْسِهِ.

فأما خَوْفُهُ عَلَى مَالِهِ وَ عَلَى الْأَذَى فِي نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَتَحَمَّلَ ذَلِكَ كُلَّهُ؛ لِتَنَازُلِ عِلَّةِ الْمُكَلَّفِينَ فِي تَكْلِيفِهِمْ. كَمَا يَقُولُ مَنْ خَالَفَنَا فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَحَمَّلَ كُلَّ أَذَى فِي نَفْسِهِ دُونَ الْقَتْلِ، حَتَّى يَصِحَّ مِنْهُ الْأَدَاءُ إِلَى الْخَلْقِ مَا هُوَ لَطْفٌ لَهُمْ.

فإن قيل: فَهَلَّا أَوْجِبَتْ الظُّهُورَ وَ إِنْ أَذَى إِلَى قَتْلِهِ، كَمَا أَظْهَرَ اللَّهُ تَعَالَى كَثِيرًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَ الْأَوْصِيَاءِ، وَ إِنْ قَتَلُوهُمْ؟

قُلْنَا: إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَ الْأَوْصِيَاءِ لَمَّا كَانَ مِنْ مَعْلُومِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ هُنَاكَ

١. قَارَنَ: المقنع في الغيبة، ص ٥٢، ٥٨، ٦١؛ تلخيص الشافعي، ج ٤، ص ٢١١، ٢١٨.

مَنْ يَقُومُ مَقَامَ الْمَقْتُولِ فِي تَحْمِيلِ أَعْيَاءِ النُّبُوَّةِ، أَوْ يَعْلَمُ تَغْيِيرَ الْمَصَالِحِ الَّتِي كَانَ يُؤَدِّيهَا. فَأَمَّا إِذَا عَلِمَ تَعَالَى أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ وَلَا تَتَغَيَّرُ الْمَصْلَحَةُ، فَلَا يَجُوزُ ظُهُورُهُ إِذَا أَدَّى إِلَى قَتْلِهِ.

و هذه حالة الإمام المُتَنَظَّرِ عليه السلام؛ فَإِنَّهُ تَعَالَى قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بَعْدَهُ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ، وَ الشَّرِيعَةُ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ، وَ اللَّطْفُ بِمَكَانِهِ لَمْ يَتَغَيَّرْ وَ لَا يَصِحُّ تَغْيِيرُهُ، فَلَا يَجُوزُ ظُهُورُهُ إِذَا أَدَّى إِلَى قَتْلِهِ. وَ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ صَحَّ السَّبَبُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

فَإِنْ قَالُوا: هَلَا مَنَعَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ قَتْلِهِ، وَ ظَهَرَ فَلَا يُتِمَكَّنُ مِنْ قَتْلِهِ؟
قُلْنَا: كُلُّ مَنَعٍ لَا يُؤَدِّي إِلَى زَوَالِ التَّكْلِيفِ وَ الْإِلْجَاءِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ فَعَلَ بِهِ، مِنْ الْأَمْرِ بِطَاعَتِهِ وَ إِجَابِ نُصْرَتِهِ وَ امْتِثَالِ أَمْرِهِ وَ نَهْيِهِ. فَأَمَّا مَا يَمْنَعُ مِنَ التَّكْلِيفِ مِنْ الْحِيلُولَةِ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُمْ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ فَإِنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُ التَّكْلِيفَ مِنْهُمْ.
فَإِنْ قَالُوا: هَلَا ظَهَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَوْلِيَائِهِ، إِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ فِي اسْتِتَارِهِ خَوْفَهُ عَلَى نَفْسِهِ؟ فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَخَافُ مِنْ أَوْلِيَائِهِ، كَمَا يَخَافُ مِنْ أَعْدَائِهِ.

قُلْنَا: عَنْ ذَلِكَ أَجُوبَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا:

فَفِيهِمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ إِذَا ثَبَّتَتْ إِمَامَتُهُ وَ عِصْمَتُهُ، ثُمَّ عَلِمْنَا غَيْبَتَهُ وَ اسْتِتَارَهُ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْتَتِرْ إِلَّا لَوْجِهِ لَا يُتَنَافَى عِصْمَتُهُ غَيْبَتُهُ، [وَ هُوَ وَجْهُ] اسْتِتَارِهِ يَوْجَدُ فِي الْوَلِيِّ وَ الْعَدُوِّ، وَ إِنْ لَمْ نَعْلَمْهُ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، كَالنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَتَرَ فِي الْغَارِ مِنْ الْوَلِيِّ وَ الْعَدُوِّ. كَمَا أَنَّا إِذَا عَلِمْنَا حِكْمَةَ الْقَدِيمِ تَعَالَى، عَلِمْنَا أَنَّ مَا أَمَرَ بِهِ مِنَ الشَّرَائِعِ وَ مَا يَفْعَلُهُ مِنَ الْأَمْرِ الْأَطْفَالِ وَ خَلَقِ الْمُؤْذِيَاتِ لَهُ وَجْهٌ لَا يُتَنَافَى حِكْمَتُهُ تَعَالَى، وَ إِنْ لَمْ نَعْلَمْهُ عَلَى سَبِيلِ [التَّفْصِيلِ]. وَ هَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي الْجَوَابِ عَنْ عِلَّةِ اسْتِتَارِ الْإِمَامِ.

و منهم مَنْ قَالَ: إِنَّ عِلَّةَ اسْتِتَارِهِ عَنْ أَوْلِيَائِهِ عِلَّةٌ اسْتِتَارِهِ عَنْ أَعْدَائِهِ. فِعِلَّةٌ اسْتِتَارِهِ عَنْ أَعْدَائِهِ خَوْفُهُ مِنْهُمْ، وَ عِلَّةٌ اسْتِتَارِهِ عَنْ أَوْلِيَائِهِ هُوَ أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ لَا يُمَكِّنُ مَعْرِفَتَهُ بَعِيْنَهُ إِلَّا بِالْمُعْجِزِ، وَ يَجُوزُ عَلَى مَنْ شَاهَدَ ذَلِكَ الْمُعْجِزَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ شُبْهَةٌ، فَيَعْتَقِدَ فِيهِ أَنَّهُ مُدَّعٍ لِمَا لَيْسَ لَهُ، وَ يَعْتَقِدَ أَنَّهُ مُبْطَلٌ، وَ يُشَيِّعُ خَبْرَهُ، فَيُؤَدِّي إِلَى هَلَاكِهِ.

عَلَى أَنَّا لَا نَقْطَعُ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ أَوْلِيَائِهِ لَا يَرَوْنَهُ، وَ إِنَّمَا يَعْلَمُ كُلُّ إِنْسَانٍ حَالَهُ نَفْسِهِ، غَيْرَ أَنَّا إِذَا جَوَّزْنَا اسْتِتَارَهُ عَنْ بَعْضِهِمْ أَمْكَنَ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

فَأَمَّا مَا يَضِيعُ مِنَ الْحُدُودِ وَ الْأَحْكَامِ فِي حَالِ غَيْبَةِ الْإِمَامِ فَإِنَّهُ بَاقٍ فِي جَنْبِ مُسْتَحِقِّهِ، وَ الذَّنْبُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْ أَوْجَبَ غَيْبَةَ الْإِمَامِ، وَ كَانَ سَبَبًا فِيهَا.

وَ يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى مَا يَقُولُ أَصْحَابُ الْاِخْتِيَارِ: إِنَّهُ إِذَا مُنِعَ أَهْلُ الْحَلِّ وَ الْعَقْدِ مِنْ اِخْتِيَارِ مَنْ يَصْلُحُ [لِلْإِمَامَةِ] فَإِنَّ الْحُدُودَ الَّتِي تَقُوتُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ تَكُونُ بَاقِيَةً فِي جَنْبِ مَنْ يَسْتَحِقُّهَا، وَ يَكُونُ الذَّنْبُ عَلَى مَنْ حَالَ بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ الْاِخْتِيَارِ، وَ لَا يَلْزَمُهُمْ أَنْ تَكُونَ الْحُدُودُ قَدْ سَقَطَتْ، فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى نَسْخِ الشَّرِيعَةِ. فَكَذَلِكَ قَوْلُنَا فِي حَالِ غَيْبَةِ إِمَامِنَا سَوَاءً.

وَ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْفَصْلِ بَيَّنَّاهُ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ «الْمُقْنَعِ فِي الْغَيْبَةِ» وَ غَيْرِهِ.^١

[عَدَمُ ضِيَاعِ الشَّرْعِ مَعَ الْغَيْبَةِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَ الشَّرْعُ مَحْفُوظٌ [فِي زَمَنِ] الْغَيْبَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَرَى فِيهِ مَا لَا يُمَكِّنُ الْعِلْمُ بِهِ لَفَقَدَ أُدْلِيَّتُهُ وَ اِنْسِدَادُ الطَّرِيقِ إِلَيْهِ لَوَجِبَ

١. المقنع في الغيبة، ص ٥١ ٥٢ و ص ٥٨ ٦٧؛ تنزيه الأنبياء، ص ١٨٠ ١٨٥؛ الشافي، ج ٣، ص ١٤٨ ١٥٢؛ الذخيرة، ص ٤٢١؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٣٢٢٣٢٠ (جوابات المسائل الطرابلسيات الثانية)، و ج ٢، ص ٢٩٣ ٢٩٨ (رسالة في غيبة الحجة).

ظهور الإمام لبيانِه واستدراكِه»^١.

شرح ذلك: إن قيل: إذا كان الإمام غائباً لا يوصل إليه، وعندكم أن أحد ما يحتاج إليه فيه أن يحفظ الشريعة، فما الذي يؤمنكم أن يكون شيء من الشريعة لم يصل إليكم ولم ينقل؟ وهذا يؤدّي إلى الشك في فوت كثير من الشرائع.

قلنا: نحن [لا نجوز] أن شيئاً من الشريعة لم يصل إلينا و [لا] نتمكن نحن من الوصول إليه؛ لأننا إذا علمنا أن شريعة النبي صلى الله عليه وآله لازمة لنا إلى يوم القيامة، وعلمنا أن التكليف لم يسقط عنا في حال من الأحوال، علمنا أن ما فرضوه من ضياع بعض الشريعة وترك نقله وإن كان ممكناً لم يتفق؛ لأنه لو اتفق ذلك لكان إما أن يسقط من التكليف عنا ما ذلك الشيء لطف فيه، وقد علمنا أن شيئاً من التكليف لم يسقط؛ أو كان يجب أن يظهر الإمام ويؤيده الله تعالى بالملائكة، فيؤدّي إلينا ما ضاع منا ولم يصل إلينا. فلما لم يسقط التكليف عنا ولم يظهر هو، علمنا أن ذلك لم يتفق.

على أن الذي جوزناه أخيراً، إن جوزنا أن يكون بعض الشريعة لم يصل إلينا و يكون عنده عليه السلام، فلا يجب إسقاط التكليف عنا، من حيث أتينا من قبل نفوسنا؛ لفعّلنا ما أوجب استتاره وغيبته. و جرى ذلك مجرى ما يفوتنا من تصرفه وتأديبه والانتفاع بمكانه، في أن ذلك لا يوجب إسقاط التكليف عنا، من حيث كُنّا السبب في استتاره وغيبته. وعلى هذا السؤال لا جواب علينا في ذلك.

[طولُ غَيْبَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ زِيَادَةُ عُمُرِهِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «و طَوَّلَ الْغَيْبَةَ [كَقَصْرِهَا]¹ لَأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِزَوَالِ الْخَوْفِ الَّذِي رُبَّمَا تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ.

و زِيَادَةُ عُمُرِ الْغَائِبِ عَلَى الْمُعْتَادِ لَا قَدَحَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ قَدْ تَنَحَّرَتْ لِلْأَثْمَةِ، بَلْ لِلصَّالِحِينَ»².

شَرَحَ ذَلِكَ: إِذَا كَانَ السَّبَبُ فِي اسْتِتَارِهِ وَ غَيْبَتِهِ مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ خَوْفِهِ عَلَى نَفْسِهِ، جَازَ أَنْ يَطْوَلَ زَمَانُ غَيْبَتِهِ؛ لِاسْتِمْرَارِ أَسْبَابِهَا الَّتِي أَوْجَبَتْهَا؛ لِأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِهَا. فَلَا يَجُوزُ ظُهُورُهُ مَعَ ثُبُوتِ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِلْغَيْبَةِ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي ذَلِكَ إِلَى تَغْيِيرِهِ بِنَفْسِهِ. وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَبْعَدَ اسْتِمْرَارُ أَسْبَابِ الْغَيْبَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ.

فَأَمَّا طَوَّلُ الْغَيْبَةِ وَ خُرُوجُهُ عَنِ الْعَادَةِ فَلَا اعْتِرَاضَ بِهِ أَيْضاً؛ لِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ ذَلِكَ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ؛ لِأَنَّ مَنْ قَرَأَ الْأَخْبَارَ، وَ نَظَرَ فِي أَحْوَالِ مَنْ تَقَدَّمَ، وَ وَقَفَ عَلَى مَا سَطَرَ فِي الْكُتُبِ مِنْ ذِكْرِ الْمُعَمَّرِينَ، عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِمِثْلِهِ، وَ قَدْ نَطَقَ الْقُرْآنُ بِبَعْضِ ذَلِكَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِبْرَاهِيمَ عَنْ نُوْحٍ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «قَلْبَتْ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ غَاماً»³. فَأَخْبَرَ بِمُقَامِهِ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ هَذِهِ الْمُدَّةَ، وَ هُوَ أَضْعَافُ مَا وَجَدْنَا مِنْ عُمُرِ صَاحِبِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ مَا ذُكِرَ مِنْ أَخْبَارِ الْمُعَمَّرِينَ مِنَ الْعَرَبِ وَ الْعَجَمِ قَدْ صُنِفَتْ فِيهِ الْكُتُبُ، وَ قَدْ

١. فِي بَعْضِ النُّسخ: «كَقَصْرِهَا»؛ وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ «جَمَلِ الْعِلْمِ وَ الْعَمَلِ».

٢. قَارِنِ: الْمَقْنَعُ فِي الْغَيْبَةِ، ص ٥٤.

٣. الْعَنْكَبُوتُ (٢٩): ١٤.

٤. تَمَّ تَصْنِيفُ كُتُبٍ بِاسْمِ «الْمُعَمَّرِينَ» مِنْ جَانِبِ عِدَّةٍ مِنَ الْمُؤَرِّخِينَ، مِنْهُمْ: أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِي، وَ أَبُو مِخْنَفٍ الْأَزْدِي، وَ أَبُو مُنْذِرٍ هَشَامِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكَلْبِي.

أوردنا طرفاً منه في كتاب «الغُرَرِ والدُّرَرِ»^١، لا يتحمّل هذا الموضع إيرادَه.
و الوجه الأخير: أننا لو سلّمنا أن ذلك خارقٌ للعاداتِ كُلِّها، عادتنا و غيرها، كانَ
أيضاً جائزاً عندنا؛ لأنّ أكثرَ ما في ذلك أن يكونَ مُعْجِزاً، وإظهارُ المُعْجِزاتِ عندنا
يجوزُ على [مَن] ليسَ بنبيٍّ من إمامٍ أو صالحٍ، وهو مذهبُ أكثرِ الأُمّةِ غيرِ المُعْتَزِلَةِ
و الزيديةِ و الخوارجِ. و إن سَمِيَ بعضهم ذلكَ كراماتٍ، لا مُعْجِزاتٍ، و لا اعتبارَ
بالأسماءِ، بل المرادُ خرقُ العاداتِ.

و قد دَلَّلنا على هذا المذهبِ في كثيرٍ من المَوَاضِعِ، ذكرناه في «الشافِي»
و «الذخيرة»^٢، و ليسَ هذا موضعُ ذِكرِه.

و [هذه] جُمْلَةٌ مُقْنَعَةٌ في هذا البابِ إن شاءَ اللهُ تَعَالَى.^٣

١. راجع: أمالي المرتضى، ج ١، ص ٢٣٢.

٢. راجع: الشافِي، ج ١، ص ١٩٥؛ الذخيرة، ص ٣٣٢.

٣. جمل العلم والعمل، ص ٤٤ - ٤٥.

١٠ - ما ذكره في «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث وغيره»

قد ذَكَرَ الشريف المرتضى هناك كلماتٍ متفرقةً، و في ثنَّين منها علاقةً بما استدركناه هنا، فنذكرهما بحسب تقديمه رحمه الله و تأخيره:

ألف: كلامه في الرجعة:

إِعْلَمُ أَنَّ الَّذِي يَقُولُهُ الْإِمَامِيَّةُ مِنَ الرَّجْعَةِ، لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ - بَلْ بَيْنَ الْمُوحِدِينَ - فِي جَوَازِهِ، وَ أَنَّهُ مَقْدُورٌ لِلَّهِ تَعَالَى. وَ إِنَّمَا الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّهُ سَيُوجَدُ لَا مَحَالَةَ، أَوْ لَيْسَ كَذَلِكَ؟

و لَا يُخَالَفُ فِي صِحَّةِ رَجْعَةِ الْأَمْوَاتِ إِلَّا مُلْحِدٌ وَ خَارِجٌ عَنْ أَقْوَالِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى [إِعَادَةِ] الْجَوَاهِرِ بَعْدَ إِعْدَامِهَا. وَ إِذَا كَانَ عَلَيْهَا قَادِرًا، جَازَ أَنْ يُوَجِّدَهَا مَتَى شَاءَ.

و الْأَعْرَاضُ الَّتِي بِهَا يَكُونُ أَحَدُنَا حَيًّا مَخْصُوصًا عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لَا خِلَافَ فِي أَنَّ إِعَادَتَهُ بِعَيْنِهِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ؛ كَالْكُونِ، وَ الْاعْتِمَادِ، وَ مَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ.

و الضَرْبُ الْآخَرُ: اخْتِلَافٌ فِي وَجوبِ إِعَادَتِهِ بِعَيْنِهِ، وَ هُوَ الْحَيَاةُ وَ التَّأْلِيفُ. وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِ «الذَّخِيرَةِ»^١ أَنَّ إِعَادَتَهُمَا بِعَيْنِهِمَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ، إِنْ نَبَتَ أَنَّ الْحَيَاةَ

١. راجع: الذخيرة في علم الكلام، ص ٥٢٩.

و التَّأْلِيفِ مِنَ الْأَجْنَاسِ الْبَاقِيَةِ؛ ففِي ذَلِكَ شَكٌّ.

فَالْإِعَادَةُ جَائِزَةٌ صَحِيحَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

و قد اجْتَمَعَتِ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ ظُهُورِ الْقَائِمِ صَاحِبِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُعِيدُ قَوْمًا مِنْ أَوْلِيَائِهِ لِنُصْرَتِهِ وَ الْإِبْتِهَاجِ بِدَوْلَتِهِ، وَ قَوْمًا مِنْ أَعْدَائِهِ لِيَفْعَلَ بِهِمْ بَعْضَ مَا يَسْتَحِقُّونَهُ مِنَ الْعَذَابِ. وَ إِجْمَاعُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ قَدْ بَيَّنَّا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كُتُبِنَا أَنَّهُ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْصُومَ فِيهِمْ. فَيَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى ثُبُوتِ الرَّجْعَةِ، مُضَافًا إِلَى جَوَازِهَا فِي الْقُدْرَةِ.

و لَيْسَتْ الرَّجْعَةُ مِمَّا يُنَافِي التَّكْلِيفَ وَ يُحِيلُ الْإِجْمَاعَ مَعَهُ؛^١ وَ ذَلِكَ أَنَّ الدَّوَاعِيَ مَعَ الرَّجْعَةِ مُتَرَدِّدَةٌ، وَ الْعِلْمُ بِاللَّهِ تَعَالَى فِي تِلْكَ الْحَالِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُكْتَسَبًا غَيْرَ ضَرُورِيٍّ؛ كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ بِهِ تَعَالَى [فِي هَذِهِ الْحَالِ] يَكُونُ مُكْتَسَبًا غَيْرَ ضَرُورِيٍّ، وَ الدَّوَاعِيَ إِلَى [الْكُفْرِ] ثَابِتَةٌ، مَعَ تَوَاطُرِ الْمُعْجِزَاتِ وَ تَرَادُفِ بَاهِرِ الْآيَاتِ.

و مَنْ هَرَبَ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنَ الْقَوْلِ بِثَبَاتِ التَّكْلِيفِ عَلَى أَهْلِ الرَّجْعَةِ - لِإِعْتِقَادِهِ أَنَّ التَّكْلِيفَ فِي تِلْكَ الْحَالِ لَا يَصِحُّ، [وَ أَنَّ] الْقَوْلَ بِالرَّجْعَةِ إِنَّمَا هِيَ عَلَى طَرِيقِ الثَّوَابِ وَ إِدْخَالِ الْمَسْرَةِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِمَّا يُشَاهَدُ مِنْ ظُهُورِ كَلِمَةِ الْحَقِّ - فَهُوَ غَيْرُ مُصِيبٍ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى [إِنَّمَا] يُعِيدُ مَنْ سَبَقَتْ وَفَاتُهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَيَنْصُرُوا الْإِمَامَ وَ لَيُشَارِكُوا إِخْوَانَهُمْ مِنْ نَاصِرِيهِ وَ مُحَارِبِي أَعْدَائِهِ، وَ أَنَّهُمْ بِالرَّجْعَةِ أَدْرَكُوا مِنْ نُصْرَتِهِ وَ مَعُونَتِهِ مَا كَانَ يَقُوتُهُمْ لَوْلَاهَا؛ وَ مَنْ أُعِيدَ لِلثَّوَابِ الْمَحْضِ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِ نُصْرَةُ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ الْقِتَالُ عَنْهُ وَ الدِّفَاعُ. وَ قَدْ أَعْنَى اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْقَوْلِ بِمَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ هَرَبًا مِمَّا هُوَ غَيْرُ لَازِمٍ وَ لَا مُسْتَبَيِّهٍ.

١. أي: يجعل اتفاق الرجعة والتكليف واجتماعهما أمراً محالاً.

فإن قيل: فإذا كان التكليف ثابتاً على أهل الرجعة، فجوزوا ثبوت تكليف الكفار الذين أعيدوا النزول استحقاق العقاب.

قلنا: عن هذا جوابان:

أحدهما: أن من أعيد من الأعداء للنكاح والعقاب، لا تكليف عليه. وإنما قلنا: إن التكليف باقٍ على الأولياء؛ لأجل النصرة والدفاع والمعونة.

والجواب الآخر: أن التكليف وإن كان ثابتاً عليهم، فيجوز أن يعلم الله تعالى أنهم لا يختارون التوبة؛ لأننا قد بينا أن الرجعة غير ملجئة إلى ترك القبيح وفعل الواجب، وأن الدواعي مترددة. ويكون وجه القطع على أنهم لا يختارون ذلك^٢ ما علمنا وقطعنا عليه من أنهم مخلدون لا محالة في النار.

وبمثل ذلك نجيب من يقول: جوزوا في بعض هؤلاء الأعداء أو كلهم أن يكون قبل موته بساعة تاب، فأسقطت التوبة عقابه، ولا تقطعوا - لأجل هذا التجويز - على أنهم لا محالة مخلدون في النار.

فإن قيل: فما عندكم فيما تستدل به الإمامية على ثبوت الرجعة - من قوله تعالى ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ * ونمكن لهم في الأرض ونرى فرعون و هامان و جنودهما منهم ما كانوا يخذرون^٣، و [من أن] ظاهر هذا الكلام يقتضي الاستقبال، فلا يجوز أن يحمل على أن المراد به موسى عليه السلام و شيعته. وإذا حملنا فرعون و هامان على

١. في جميع النسخ: «قول»؛ وهو سهو من أقلام النساخ ظاهرًا.

٢. أي: لا يختارون ترك القبيح وفعل الواجب.

٣. الفصص (٢٨): ٥ - ٦.

أنهما الرجلان المعروفان اللذان كانا في عهد موسى عليه السلام و شيعته، فيجب أن يُعادا ليَرَيَا ما مَنَّ اللَّهُ تعالى به على مَنْ ذَكَرَهُ مِنَ الْمُسْتَضَعِّفِينَ؛ وهذا يوجب الرجعة إلى ما بيَّناه لا محالة - ؟

قلنا: ليس الاستدلالُ بذلك مرضياً، ولا دليلٌ يَقْتَضِي ثُبُوتَ الرجعةِ إلّا ما بيَّناه من إجماع الإمامية. وإنما قلنا أن ذلك ليس بصحيح؛ إذ لفظُ الاستقبالِ في الآية لا يدلُّ على أن ذلك ما وَقَعَ؛ لأنَّ اللَّهَ تعالى تَكَلَّمَ بِالْقُرْآنِ عندَ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَ خَلْقِ آدَمَ عليه السلام فضلاً عن موسى عليه السلام، والألفاظُ التي تَقْتَضِي الْمُضِيِّ فِي الْقُرْآنِ هي التي نَحْتَاجُ [إلى] أن نَتَأَوَّلَهَا إذا كَانَ إيجاده مُتَقَدِّماً.

و إذا سَلَّمْنَا أن ذلك ما وَقَعَ إِلَى الآنَ وَ أَنَّهُ مُتَنَظَّرٌ مِنْ أَيْنَ^١ اقْتِضَاؤُهُ لِلرَّجْعَةِ فِي الدُّنْيَا؟ وَلَعَلَّ ذَلِكَ خَبْرٌ عَمَّا يَكُونُ فِي الْآخِرَةِ وَ عِنْدَ دُخُولِ الْجَنَّةِ وَ النَّارِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا مَحَالَهَ يَمُنُّ عَلَى مُسْتَضَعِّفِي أَوْلِيائِهِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الدُّنْيَا، بَأَن يورِثَهُمُ الثَّوَابَ فِي الْجَنَّةِ، وَ يُمَكِّنَ لَهُمْ فِي أَرْضِهَا، وَ يَجْعَلَهُمْ أئِمَّةً وَ أَعْلَاماً بما يوصلُهُ إِلَيْهِمْ مِنْ صُنُوفِ التَّعْظِيمَاتِ وَ فُنُونِ الْكَرَامَاتِ. وَ يُعَلِّمُ فِرْعَوْنَ وَ هَامَانَ وَ جُنُودَهُمَا فِي النَّارِ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِمْ؛ لِيَرُدَادُوا حَسْرَةً وَ غَمًّا وَ أَسْفَاءً.

و قولُ اللَّهِ تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾ صحيحٌ، لا يَنبُو عَنْ التَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ فِرْعَوْنَ وَ هَامَانَ وَ شِيعَتَهُمَا [كانوا] يَحْذَرُونَ وَ يَكْرَهُونَ وَصُولَ الثَّوَابِ وَ الْمَسَارِّ وَ التَّعْظِيمِ وَ التَّجِيلِ إِلَى أَعْدَائِهِمَا مِنْ مُوسَى وَ أَنْصَارِهِ وَ شِيعَتِهِ، وَ مُشَاهَدَتِهِمْ لذلِكَ أَوْ عِلْمُهُمْ بِهِ زَائِدٌ فِي عِقَابِهِمْ وَ مُقَوُّ لَعْدَابِهِمْ وَ مُضَاعَفٌ لِإِيلَامِهِمْ. وَ هَذَا مِمَّا لَا يَخْفَى صِحَّتُهُ وَ اطِّرَادُهُ عَلَى مُتَأَمِّلٍ^٢.

١. في بعض النسخ: «من أن». واستظهر في حاشية المطبوع: «منعنا» بدلها.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣٥ - ١٣٩، مسألة في الرجعة من جملة الدمشقيات.

ب: كلامه في الغيبة:

و قد ذَكَرَ فيه كلامين: كلاماً في الغيبة و كلاماً في الإمامة بعده ﷺ، فقال رحمه الله:

فَصْلُ فِي الْغَيْبَةِ

قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

إِنْ قَالُوا: إِنْ قَبَلْتُمْ أَنَّ الْإِمَامَ مُوجُودٌ، وَأَنَّهُ يَظْهَرُ وَيَفْعَلُ وَيَصْنَعُ، فَأَيُّ شَيْءٍ يَمْنَعُ مِنْ ظُهُورِهِ؟ بَيَّنَّا مَا الْمَوْجِبُ لِاسْتِتَارِهِ وَغَيْبَتِهِ؟!

قُلْنَا: قَدْ ثَبَّتَ وَجُوبُ الْإِمَامِ، وَأَنَّ مِنْ صِفَتِهِ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ الْفَعْلُ الْقَبِيحُ؛ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ كَوْنُهُ مُوجُودًا، وَالْآنَ مَا بَقِيَ إِلَّا ظُهُورُهُ وَغَيْبَتُهُ.

فَنَقُولُ: إِذَا ثَبَّتَ عِصْمَتُهُ ثُمَّ اسْتَتَرَ وَلَمْ يَظْهَرْ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لَعُذْرٍ؛ لِأَنَّ الْقَبِيحَ لَا يَجُوزُ وَقُوعُهُ مِنْهُ. وَلَيْسَ يَجِبُ عَلَيْنَا بَيَانُ ذَلِكَ الْعُذْرِ وَإِنَّ «مَا هُوَ؟» بُوْجِهٍ مِنْ الْوُجُوْهِ.

و هَذَا مِثْلُ مَا نَقُولُ [كُلُّنَا لِمُخَالَفِينَا] وَ هُمْ الْمُلْحِدَةُ حِينَ يَقُولُونَ: مَا الْحِكْمَةُ فِي رَمِي الْحِجَارَةِ وَ الْهَرَوَلَةِ وَ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ [و نَحْنُ] لَا نَعْلَمُ شَيْئًا [مِنْ حِكْمَتِهِ]؟ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَسْأَلُونَ عَنْهُ.

أَلَسْنَا نَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ صَانِعَ الْعَالَمِ قَدْ ثَبَّتَ حِكْمَتُهُ بِالْدَّلِيلِ الْبَاهِرِ الْقَاهِرِ؛ وَ مَعَ حِكْمَتِهِ إِذَا أُمِرْنَا بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، عَلِمْنَا أَنَّ الْحِكْمَةَ أَوْجَبَتْ ذَلِكَ الْأَمْرَ؟

فَإِذَا قَالُوا: مَا ذَلِكَ الْأَمْرُ؟

قُلْنَا: لَا يَجِبُ عَلَيْنَا بَيَانُهُ؛ مِنْ حَيْثُ عَلِمْنَا أَنَّ الْقَبِيحَ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ تَعَالَى.

و الطريقانِ واحدٌ على ما ترى؛ وهذا هو سدُّ البابِ على مُخالِفينا، و قَطْعُ التطويلاتِ عنهم و الإسهاباتِ. و بهذا يَنْبَغِي أن يُسْتَعْمَلَ معهم.

سؤالُ لَهُم: إذا قالوا: إنَّ نَصَبَ الإمامِ إذا كانَ لُطْفاً لِلْمُكَلَّفِينَ في فعلِ الواجباتِ و تَجَنُّبِ الْمُقْبَحَاتِ، فإنَّ استتارَه و غَيْبَتَه يَنْقُضَانِ هذا البناءَ، و يُبْطِلَانِ هذا الغرضَ.

قُلْنَا لَهُم: لا يَمْتَنِعُ أن يَقَعَ هذا اللطْفُ مع غَيْبَتِهِ في هذا البابِ أقوى؛ لأنَّ المُكَلَّفَ إذا لِمَ يَعْلَمُ مكانه، و لَمْ يَقِفْ على مَوْضِعِهِ، و يُجَوِّزُ فيمن لا يَعْرِفُهُ أَنَّهُ الإمامُ، يَكُونُ إلى أن لا يَفْعَلَ القَبِيحَ و لا يَقْصُرَ في فعلِ الواجبِ أَقْرَبَ منه لو عَرَفَهُ و لَمْ يُجَوِّزْ فيه كَوْنَهُ إماماً.

و هذا جوابُ ظاهرٍ لَيْسَ لأَحَدٍ مِنَ أصحابنا هذا الجوابُ.

قالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: العَصْمَةُ في صِفَاتِ الإمامِ من أَكْبَرِ الْأَصُولِ في الإمامَةِ؛ إنْ ثَبَّتَتْ يَكْفِي كَثِيراً مِنَ الْمُؤْنِ. فالواجبُ أن يَكُونَ الاشتغالُ بتصحيحِها أَكْثَرَ.

فَصْلٌ

(في الإمامة بعد قائمنا ﷺ)

و سُئِلَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عن الحالِ بَعْدَ إمامِ الزمانِ عليه السلامُ في الإمامَةِ فقال: إذا كانَ مِنَ المَذْهَبِ المَعْلُومِ أنَّ كُلَّ زَمَانٍ لا يَجُوزُ أن يَخْلُوَ مِنْ إمامٍ يَقُومُ بإصلاحِ الدينِ و مَصالِحِ المُسْلِمِينَ، و لَمْ يَكُنْ لَنَا [مَعْلُوماً] بالدليلِ الصَّحِيحِ أنَّ خُرُوجَ القَائِمِ يُطَابِقُ زَوَالَ التَّكْلِيفِ، فلا يَخْلُو الزَّمانُ بَعْدَهُ عليه السلامُ مِنْ أن يَكُونَ فيه إمامٌ مُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ، أو لَيْسَ يَكُونُ.

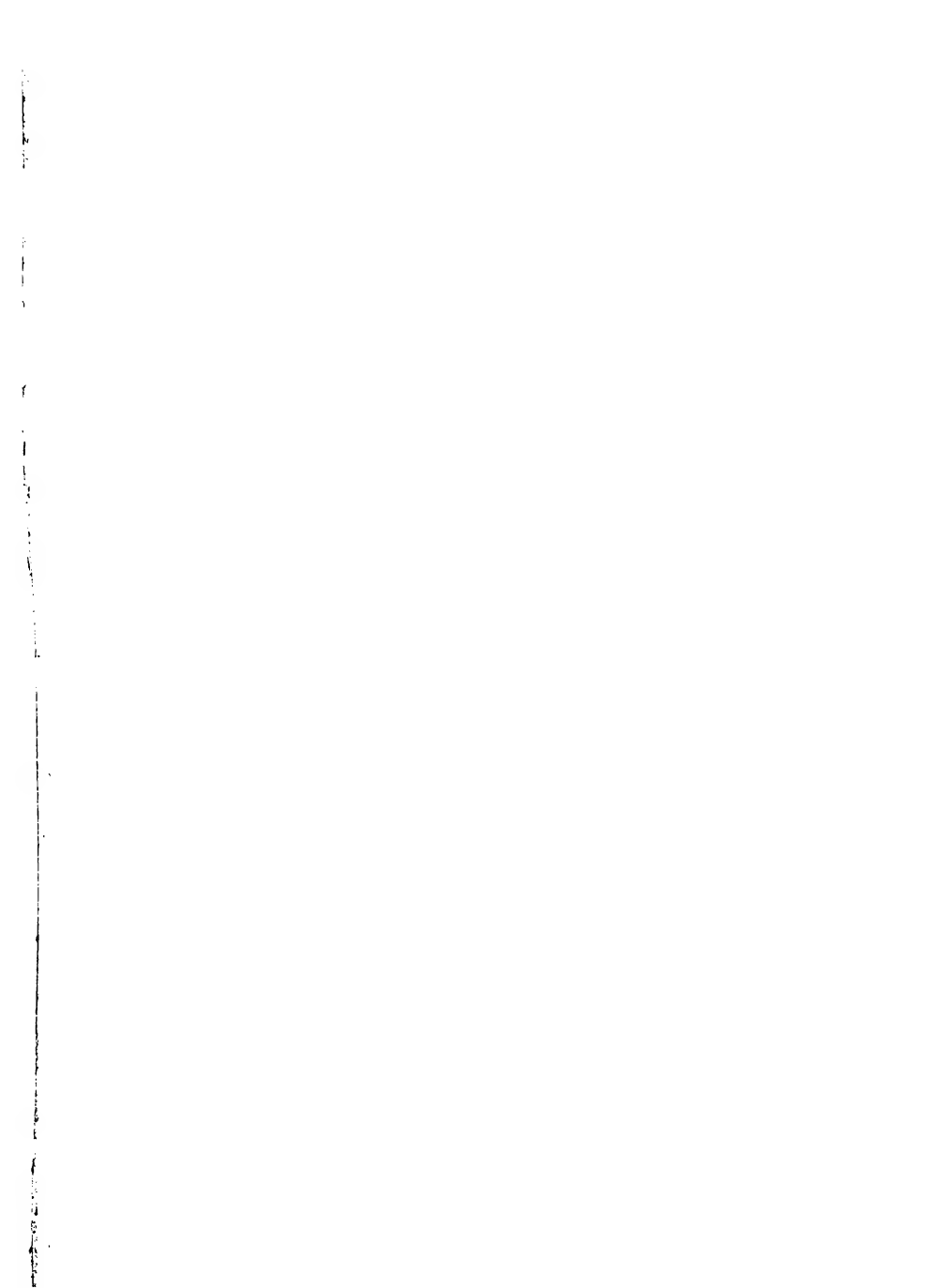
فإن قُلْنَا بوجودِ إمامٍ بَعْدَهُ، خَرَجْنَا مِنَ القَوْلِ بِالْإِثْنِي عَشْرِيَّةِ.

و إن لَمْ نَقُلْ بوجودِ إمامٍ بَعْدَهُ، أَبْطَلْنَا الْأَصْلَ الذي هو عِمَادُ المَذْهَبِ؛ و هو قُبْحُ خُلُوعِ الزَّمانِ مِنْ إمامٍ.

فأجاب - رضي الله عنه - وقال: إنا لا نَقْطَعُ على مُصادَفَةِ خروجِ صاحبِ الزمانِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عليهما السلامُ زوالَ التكليفِ؛ بل يجوزُ أن يَبْقَى العالمُ بَعْدَهُ زماناً كثيراً، ولا يجوزُ خُلُوُ الزمانِ بَعْدَهُ مِنَ الْأُثْمَةِ.

و يجوزُ أن يَكُونَ بَعْدَهُ عِدَّةُ أُنْمَةٍ يَقُومُونَ بِحِفْظِ الدينِ و مَصالحِ أهله، و لَيْسَ يَضُرُّنا ذلكَ فيما سَلَكْنَاهُ مِنْ طُرُقِ الإمامَةِ؛ لأنَّ الذي كَلَّفْنَا إِيَّاهُ و تُعَبِّدُنَا مِنْهُ أَنْ نَعْلَمَ إِمَامَةً هَؤُلَاءِ الْإِثْنِي عَشَرَ، و بُيِّنَهُ بَيَاناً شافِئاً؛ إذْ هُوَ مَوْضِعُ الْخِلَافِ و الْحَاجَةِ.

ولا يُخْرِجُنَا هَذَا الْقَوْلُ عَنِ التَّسْمِي بِالْإِثْنِي عَشْرِيَّةٍ؛ لأنَّ هَذَا الْإِسْمَ عِنْدَنَا يُطْلَقُ عَلَى مَنْ يُثَبِّتُ إِمَامَةً اثْنِي عَشَرَ إِمَاماً. و قد أثبتنا نحنُ؛ و لا مُوَافِقَ لَنَا فِي هَذَا الْمَذْهَبِ، فَانْفَرَدْنَا نَحْنُ بِهَذَا الْإِسْمِ دُونَ غَيْرِنَا.^١



١١ - ما ذكره في رسالة «جوابات المسائل الرازية»

قد ذكر الشريف المرتضى في هذه الرسالة كلاماً في الرجعة:

المسألة الثامنة

ما حقيقة الرجعة؟ لأنَّ شُذَّاذَ الإمامية يذهبون إلى أنَّ الرجعة رجوعُ دولتهم في أيامِ القائمِ عليه السلام، من دونِ رجوعِ أجسامهم.

الجواب:

إِعلم أنَّ الذي تذهبُ الشيعةُ الإماميةُ إليه: أنَّ اللهَ تعالى يُعيدُ عندَ ظهورِ إمامِ الزمانِ - المهديِّ عليه السلام - قوماً مَمَّنْ كانَ قد تقدَّمَ موتهُ من شيعته؛ ليفوزوا بثوابِ نُصْرَتِهِ ومَعُونَتِهِ ومُشَاهَدَةِ دَوْلَتِهِ. ويُعيدُ أيضاً قوماً من أعدائه؛ لينتقمَ منهم، فيَهْتَرُوا بما يُشاهدونَ من ظهورِ الحقِّ وعلوِّ كلمةِ أهله.

وَالدَّلالةُ على صِحَّةِ هذا المذهبِ أنَّ الذي ذهبوا إليه ممَّا لا شُبْهَةَ على عاقلٍ في أَنَّهُ مقدورٌ لله تعالى غيرُ مُستحيلٍ في نفسه؛ فَإِنَّا نَرى كثيراً من مُخَالِفينا يُنْكِرُونَ الرجعةَ إنكاراً مَنْ يراها مُستحيلةً غيرَ مقدورة.

وَإِذَا ثَبَّتَ جَوَازُ الرجعةِ ودخولُها تَحْتَ المقدورِ، فالطريقُ إلى إثباتِها إجماعُ الإماميةِ على وقوعِها؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ في ذلك. وإجماعُهم قد بيَّنَّا - في مواضعٍ مِن كُتُبِنَا - أَنَّهُ حُجَّةٌ؛ لدخولِ قولِ الإمامِ عليه السلام فيه، وما يَشتمِلُ على قولِ

المعصوم من الأقوال لا بُدَّ فيه من كونه صواباً.

وقد بينّا أن الرجعة لا تُنافي التكليف، وأن الدواعي مُتردّدة معها؛ حتّى لا يَظُنُّ ظانٌّ أن تكليف مَنْ يُعادُ باطلٌ. وذكّرنا أن التكليف كما يَصِحُّ مع ظهور المُعْجِزاتِ الباهرة والآياتِ القاهرة، فكذلك مع الرجعة؛ لأنّه ليس في جميع ذلك مُلجئٌ إلى فعلِ الواجبِ والامتناعِ من فعلِ القبيحِ.

فأمّا مَنْ تأوَّل الرجعة من أصحابنا على أن معناها «رجوعُ الدولة والأمر والنهي، من دون رجوع الأشخاص وإحياء الأموات»، فإنّ قوماً من الشيعة لمّا عَجَزُوا عن نُصرة الرجعة وبيان جوازها وأنّها [لا] تُنافي التكليف، عوّلوا على هذا التأويل للأخبار الواردة بالرجعة.

وهذا منهم غيرُ صحيح؛ لأن الرجعة لم تثبُتْ بظواهر الأخبار المنقولة، فتطرّق التأويلاتُ عليها؛ فكيف يَثْبُتُ ما هو مقطوعٌ على صحّته بأخبارٍ آحاد لا توجب العلم؟

وإنّما المُعوَّلُ في إثبات الرجعة على إجماع الإماميّة على معناها، فإنّ الله تعالى يُحيي أمواتاً عند قيام القائم عليه السلام - من أوليائه وأعدائه - على ما بيناه؛ فكيف تَطَرَّقُ التأويل على ما هو معلوم، فالمعنى غيرُ مُحْتَمِلٍ^١.

١٢ - ما ذكره في رسالة «جواب المسائل الطرابلسيات الثانية»

قد ذكرَ الشريف المرتضى في بداية المسائل الطرابلسيات الثانية سؤالاتٍ

يتعلّق بالإمام الثاني عشر عليه السلام وغيبته، فأجاب عنها:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المَسْأَلَةُ الْأُولَى:

ذَكَرَ^١ - أَعْلَى اللَّهِ ذِكْرَهُ وَرَفَعَ فِي الدَّارَيْنِ كِلْتاهِمَا قَدْرَهُ - فِيمَا قَدَّمَهُ
أَمَامَ جَوَابِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى مِنَ الْأَدْلَةِ الَّتِي لَا يَدْخُلُهَا إِحْتِمَالٌ وَلَا مَجَازٌ،
وَجُوبَ جِنْسِ الْإِمَامَةِ مِنَ الرِّئَاسَةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ؛ فَقَالَ: «الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ^٢،
أَنَا نَعْلَمُ ضَرُورَةً [و] باختِيارِ الْعَادَاتِ أَنَّ النَّاسَ مَتَى خَلَوْا مِنْ رَئِيسٍ مُهْدَبٍ^٣،
نَافِذِ الْأَمْرِ، بِاسِطِ الْيَدِ، يَقُومُ^٤ الْجَانِي، وَ يُؤَدِّبُ الْمُذْنِبَ، فَشَا بَيْنَهُمُ التَّظَالُمُ

١. أي: ذكر الشريف المرتضى. راجع: المسألة الأولى من رسالة «جواب المسائل الطرابلسيات الأولى».

٢. أي: علي وجوب جنس الإمامة من الرئاسة في كل زمان.

٣. أضفناها من المصدر.

٤. كذا في جميع النسخ؛ والظاهر أنه خطأ وتصحيف؛ والصحيح: «مُهَيَّب» كما ورد في المُقَنع في الغيبة، ص ٣٦، وفي رسالة في غيبة الحجة ورسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٩٤. وفي شرح جمل العلم والعمل، ص ١٩٢.

٥. في بعض النسخ: «يقود». و «يَقُومُ» من «قَوْمُهُ، أي: عدلته». القاموس المحيط، ج ٤، ص ١٣٨

وَالْتَّعَاشُمُ^١ وَالْأَفْعَالُ الْقَبِيحَةُ؛ وَأَنَّهُ مَتَى رَعَاهُمْ مِّنْ هَذِهِ صِفَتُهُ، كَانُوا إِلَى الْإِرْتِدَاعِ وَالْإِنْزِجَارِ وَلُزُومِ الْمَحَجَّةِ الْمُثْلَى^٢ أَقْرَبَ. وَمَنْ كَلَّفَهُمْ وَأَرَادَ مِنْهُمْ فِعْلَ الْوَاجِبِ وَكَرِهَ فِعْلَ الْقَبِيحِ لَا بُدَّ أَنْ يَلْطَفَ لَهُمْ بِمَا هُوَ مُقَرَّبٌ مِنْ مُرَادِهِ، مُبْعَدٌ مِنْ مَسْخُوطِهِ^٣، فَيَجِبُ أَلَّا يُخْلِيَهُمْ مِنْ إِمَامٍ فِي كُلِّ زَمَانٍ».

فَمَا جَوَابُ مَنْ قَالَ: «كُلُّ عِلَّةٍ لَكُمْ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ، يَقْتَضِي إِعْزَاذَهُ وَكَفَّ أَيْدِي الظَّلْمَةِ عَنْهُ لِيُظْهَرَ وَيَصِحَّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مِنْ سَائِرِ وَجُوهِ الْإِنْتِفَاعِ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا؛ وَإِلَّا فَإِنْ أَجَزْتُمْ أَنْ يَتَأَخَّرَ ظُهُورُهُ وَإِصْرَاخُهُ الْمَظْلُومَ وَمَعُونَتُهُ الضَّعِيفَ وَإِرْشَادُهُ الضَّلَالِ وَتَعْلِيمُهُ الْجُهَالِ، وَتَكُونَ حُجَّةُ اللَّهِ ثَابِتَةً، وَ لِه فِي تِلْكَ الْحَادِثَةِ حُكْمٌ مَعَ غَيْبَتِهِ خِلَافَ الْحُكْمِ مَعَ ظُهُورِهِ، فَأَلَّا أَجَزْتُمْ أَنْ يَتَأَخَّرَ الْحُكْمُ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِيَتَوَلَّى اللَّهُ - تَعَالَى - حُكْمَهَا وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ لَا تُتْلَفِي وَلَا تُحْتَمِلُ الْإِنْتِظَارَ؛ لِأَنَّهُ يَمُوتُ الظَّالِمُ وَالْمَظْلُومُ، وَيَبْطُلُ الْحَقُّ الْمَطْلُوبُ، وَ يَنْقَرِضُ النَّاسُ وَلَمْ يَزَلْ^٤ اخْتِلَافُهُمْ وَلَا انْتَصَفُوا مِمَّنْ ظَلَمَهُمْ. فَقَدْ أَذَاكُمْ إِعْتِلَالُكُمْ إِلَى إِجْبَابِ ظُهُورِهِ بِإِعْزَاذِهِ وَ الشَّدِيدِ^٥ مِنْهُ وَكَفَّ أَيْدِي الظَّلْمَةِ عَنْهُ، أَوْ

«(قوم). و ورد في معجم أُمّهات الأفعال، ج ٣، ص ١١٤٤: «قال الحسين بن ضحّاك: أسأتُ الأدبَ فقومني أمير المؤمنين، أي: عاقبني تأديباً لي».

١. العَشمُ: الظلم. مختار الصحاح، ص ١٩٨ (عشم). وفي الإفصاح، ج ١، ص ٢٥٣: «العَشمُ: الظلم. غشمه يغشمه غشماً: ظلمه أشدَّ الظلم، الفاعل: غاشمٌ وغشوم. وغشم الراعي الرعيّة: خبّطهم بعُصفه وأخذ ما قدّر عليه. وتغاشموا: ظلم بعضهم بعضاً».

٢. الطَّرِيقَةُ الْمُثْلَى: الْأَشْبَهُ بِالْحَقِّ. القاموس المحيط، ج ٣، ص ٦١٣ (مثل).

٣. الْمَسْخُوطُ: الْمَكْرُوه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ٥٥٣ (سخط).

٤. الرُّؤَالُ: الدَّهَابُ وَالِاسْتِحَالَةُ وَالِاضْمِخْلَالُ. لسان العرب، ج ١١، ص ٣١٣ (زول).

٥. الشَّدُّ: التَّوْبَةُ، تقول: شَدَّ اللَّهُ مُلْكَهُ، وَ شَدَّدَهُ، أَي: قَوَّاهُ. وقوله تعالى: (وَ شَدَّدْنَا مُلْكَهُ). أَي: قَوَّينَاهُ، وَ شَدَّ عَلَى يَدِهِ قَوَّاهُ وَأَعَانَهُ. وَ شَدَّ عُضُدَهُ قَوَّاهُ. تاج العروس، ج ٥، ص ٤٠ (شدد).

تَجْوِيزِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ - عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ.

الْجَوَابُ - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ :

إِعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ تَتَعَلَّقُ بِالْغَيْبَةِ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، فَجَوَابُهَا مَوْجُودٌ فِي كِتَابِنَا الْمُقْنِعِ فِي الْغَيْبَةِ وَ فِي الْكِتَابِ الشَّافِي الَّذِي هُوَ نَقْصُ كِتَابِ الْإِمَامَةِ مِنَ الْكِتَابِ الْمَعْرُوفِ بـ «الْمُغْنِي»^١، - وَ مَنْ تَأَمَّلَ ذَلِكَ وَجَدَهُ إِمَّا فِي صَرِيحِهِمَا أَوْ فَحَوَاهُمَا. فَأَمَّا الزَّمَانُ عَلَى عِلَّتِنَا فِي الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَ جَوَابُ إِعْزَازِهِ وَ كَفِّ أَيْدِي الظُّلْمَةِ عَنْهُ لِيُظْهَرَ وَ يَقَعَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ؛ فَالْإِعْزَازُ وَ كَفُّ أَيْدِي الظُّلْمَةِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: أَحَدُهُمَا لَا يُنَافِي التَّكْلِيفَ وَ يَكُونُ التَّكْلِيفُ مَعَهُ ثَابِتًا؛ وَ الضَّرْبُ الْآخَرُ يُنَافِي التَّكْلِيفَ. فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ، قَدْ فَعَلَ اللَّهُ مِنْهُ كُلَّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْإِعْزَازَ الَّذِي لَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ التَّكْلِيفِ إِنَّمَا يَكُونُ بِإِقَامَةِ الْحُجَجِ وَ الْبَرَاهِينِ وَ الْأَمْرِ وَ النَّهْيِ وَ الْوَعْظِ وَ الزَّجْرِ وَ الْأَلْطَافِ الْمُقْوِيَةِ لِدَوَاعِي الطَّاعَةِ الصَّارِفَةِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ، وَ قَدْ فَعَلَ اللَّهُ - تَعَالَى - ذَلِكَ أَجْمَعَ عَلَى وَجْهِ لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ.

وَ أَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي - وَ هُوَ الْمُنَافِي لِلتَّكْلِيفِ، كَالْقَهْرِ وَ الْقَسْرِ وَ الْإِكْرَاهِ وَ الْإِلْجَاءِ -، فَالْثَّوَابُ الَّذِي الْغَرَضُ بِالتَّكْلِيفِ هُوَ التَّعْرِضُ لَهُ، يَسْقُطُ مَعَ ذَلِكَ؛ فَكَيْفَ يَفْعَلُ لِأَجْلِ التَّكْلِيفِ مَا يُسْقُطُ الْغَرَضُ بِهِ وَ يَنْقُضُهُ؟

وَ الَّذِي مَضَى فِي خِلَالِ السُّؤَالِ مِنَ الْحِكَايَةِ عَنَّا الْقَوْلَ بَأَنَّ: «فِي الْحَوَادِثِ مَا الْحُكْمُ فِيهِ عَنْ غَيْبَةِ الْإِمَامِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - يُخَالِفُ الْحُكْمَ مَعَ ظُهُورِهِ»^٢، بَاطِلٌ، لَا نَذْهَبُ إِلَيْهِ، وَ لَا قَالَ مِنَّا بِهِ قَائِلٌ. وَ حُكْمُ اللَّهِ فِي الْحَوَادِثِ الشَّرْعِيَّةِ مَعَ غَيْبَةِ الْإِمَامِ -

١. يعني كتاب «المُغْنِي فِي أَبْوَابِ التَّوْحِيدِ وَ الْعَدْلِ» لِلْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ الْمُعْتَزَلِيِّ (م ٤١٥ ق).

٢. هذه إشارة إلى قول السائل فيما سبق حيث قال: «و له في تلك الحادثة حُكْمٌ مَعَ غَيْبَتِهِ خِلَافَ الْحُكْمِ مَعَ ظُهُورِهِ».

عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَ ظُهُورِهِ وَاحِدٌ غَيْرُ مُخْتَلِفٍ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَا جَازَ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ أَوْ الْحَوَادِثِ عِنْدَ الْإِمَامِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَ النَّاسُ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ عَلَى بَاطِلٍ، وَ لَوْ زَالَتِ التَّقِيَّةُ عَنْهُ لَبَيَّنَ الْحَقُّ وَ أَوْضَحَهُ؟!

قُلْنَا: قَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا السُّؤَالِ - فِي كِتَابِنَا فِي الْغَيْبَةِ وَ الشَّافِي وَ الذَّخِيرَةِ وَ كُلِّ كَلَامٍ أَمْلَيْنَاهُ فِيْمَا يَتَعَلَّقُ بِالْغَيْبَةِ - بِأَنَّ الْحَقَّ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ لَوْ خَفِيَ عَلَيْنَا وَ كَانَتْ مَعْرِفَتُهُ عِنْدَ الْإِمَامِ الْغَائِبِ، لَوَجَبَ أَنْ يَظْهَرَ وَ يُوضَحَ ذَلِكَ الْحَقُّ، وَ لَا تَسْعُهُ التَّقِيَّةُ وَ الْحَالُ هَذِهِ. وَ قُلْنَا: إِنَّ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَجِبْ، لَكُنَّا مُكَلَّفِينَ مَا لَا طَرِيقَ لَنَا إِلَى عِلْمِهِ؛ وَ ذَلِكَ لِاحْتِاجِ تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ فِي الْقُبْحِ. وَ جَرَيْنَا فِي الْجَوَابِ بِذَلِكَ عَلَى طَرِيقَةٍ أَصْحَابِنَا؛ فَإِنَّهُمْ عَوَّلُوا فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ.

وَ الَّذِي يَقْوَى الْآنَ فِي نَفْسِي وَ يَتَّضِحُ عِنْدِي: أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ إِمَامِ الزَّمَانِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - غَائِباً كَانَ أَوْ حَاضِراً، مِنْ الْحَقِّ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مَا لَيْسَ عِنْدَنَا، لَا سِيَّمًا مَعَ قَوْلِنَا بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكْتُمَ الْأُمَّةُ كُلُّهَا شَيْئاً مِنَ الدِّينِ حَتَّى لَا يَرَوْنَهُ مِنَ الْحُجَّةِ فِي رِوَايَتِهِ.

وَ لَا يَكُونُ تَكْلِيفُنَا مَعْرِفَةَ ذَلِكَ الْحَقِّ تَكْلِيفاً لِمَا لَا يُطَاقُ؛ لِأَنَّا نَطِيقُ مَعْرِفَةَ ذَلِكَ الْحَقِّ الَّذِي اسْتَبَدَّ^١ بِمَعْرِفَتِهِ الْإِمَامُ؛ مِنْ حَيْثُ قَدَرْنَا - إِذَا كَانَ غَائِباً لِخَوْفِهِ - عَلَى إِزَالَةِ خَوْفِهِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ حِينَئِذٍ يَظْهَرُ وَ يُبَيَّنُّ ذَلِكَ الْحَقُّ. وَ إِذَا كُنَّا مُتَمَكِّنِينَ مِنْ ذَلِكَ، فَهُوَ تَمَكُّنٌ مِنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ.

أَلَا تَرَى أَنَّا نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَدْ كَلَّفَ الْخَلْقَ طَاعَةَ الْإِمَامِ وَ الْإِنْقِيَادَ لَهُ

١. اسْتَبَدَّ فَلَانٌ بِكَذَا، أَي: انْفَرَدَ بِهِ. الصَّحاح، ج ٢، ص ٤٤٤ (بدد).

وَ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ، وَ ذَلِكَ كُلُّهُ مُتَنَفِّ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ فَالتَّكْلِيفُ لَهُ مَعَ ذَلِكَ ثَابِتٌ؛
لَأَنَّ التَّمَكُّنَ مِنْهُ فِينَا قَائِمٌ؛ مِنْ حَيْثُ تَمَكَّنَّا مِنْ إِزَالَةِ تَقْيَةِ الْإِمَامِ وَ مَخَافَتِهِ. فَأَيُّ فَرْقٍ
بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ؟!

فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كُنْتُمْ تُجَوِّزُونَ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ عِنْدَهُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ وَ هُوَ خَافٍ
عَنَّا، وَ لَمْ تُوجِبُوا مَا أَوْجَبَهُ أَصْحَابُكُمْ - مِنْ أَنَّ ذَلِكَ لَوْ جَرَى، لَوَجَبَ ظُهُورُ الْإِمَامِ
عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ لَمْ تُبَيِّحِ التَّقْيَةَ، أَوْ سَقُوطُ التَّكْلِيفِ فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ الْمُعَيَّنِ - فَمَا الْأَمْرُ
لَكُمْ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ خَافِيًا عَنْكُمْ وَ مُسْتَبْدًّا بِمَعْرِفَتِهِ الْإِمَامُ، وَ
يَكُونَ التَّكْلِيفُ عَلَيْنَا فِيهِ ثَابِتًا لِلْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا، وَ هُوَ التَّمَكُّنُ مِنْ إِزَالَةِ خَوْفِ
مُبَيِّنِ هَذَا الْحَقِّ لَنَا؟

قُلْنَا: يَمْنَعُ مِنْ تَجْوِيزِ ذَلِكَ إِجْمَاعُ طَائِفَتِنَا، وَ فِيهِ الْحُجَّةُ؛ بَلْ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ
كُلَّ شَيْءٍ كُتِبَ عَلَيْهِ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَ إِلَيْهِ طَرِيقٌ، نَقْدِرُ - وَ نَحْنُ عَلَى مَا
نَحْنُ عَلَيْهِ - عَلَى إِصَابَتِهِ، وَ نَتَمَكَّنُ مَعَ غَيْبَةِ الْإِمَامِ وَ ظُهُورِهِ مِنْ مَعْرِفَتِهِ. وَ لَوْلَا هَذَا
الْإِجْمَاعُ لَكَانَ مَا قُلْتُمُوهَا مُجَوِّزًا.

وَ هَذَا الْإِجْمَاعُ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ لَا شُبْهَةَ فِيهِ؛ لَأَنَّ أَصْحَابَنَا الْإِمَامِيَّةَ لَمَّا مَنَعُوا مِنْ
كَوْنِ حَقٍّ فِي حَادِثَةٍ كُتِبَ عَلَيْهِ مَعْرِفَةُ حُكْمِهَا خَفِيَ عَنَّا وَ هُوَ عِنْدَ إِمَامِ الزَّمَانِ - عَلَيْهِ
السَّلَامُ - وَ عَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّ: «هَذَا التَّقْدِيرُ مُزِيلٌ لِتَكْلِيفِ الْعِلْمِ بِحُكْمِ تِلْكَ الْحَادِثَةِ»،
قَدْ اعْتَرَفُوا بِأَنَّ: «ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» وَ إِنَّمَا عَلَّلُوهُ بِعِلَّةٍ غَيْرِ مَرْضِيَّةٍ، فَالِاتِّفَاقُ مِنْهُمْ
حَاصِلٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، مِنْ أَنَّ أَحْكَامَ الْحَوَادِثِ وَ الْعِلْمَ بِالْحَقِّ مِنْهَا
مُمْكِنٌ مَعَ غَيْبَةِ الْإِمَامِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، كَمَا هُوَ مُمَكِّنٌ مَعَ ظُهُورِهِ.

فَإِنَّمَا الزَّامُنَا تَأَخَّرَ حُكْمُ بَعْضِ الْحَوَادِثِ بِاسْتِمْرَارِ تَقْيَةِ الْإِمَامِ الْمُتَوَلَّى لَهَا إِلَى يَوْمٍ

القيامة، فلا شبهة في جواز ذلك. وطول زمانه كقصره في أن الحجة فيه على الظالم المانع للإمام من الظهور لاستيفاء ذلك الحق وإزالة تلك المظلمة، والاثم محيط به؛ ولا حجة على الله - تعالى - ولا على الإمام المنصوب.

فأما موت الظالم قبل الانتصاف منه، وهلاك من الحد في جنبه قبل إقامته عليه: فجائز. وإذا جرى ذلك بما عرض من منع الظالمين من ظهور من يقوم بهذه الحقوق، فهم المؤاخذون بإثم ذلك. والله - تعالى - يتصف للمظلوم في الآخرة، ويسوفي العقاب - الذي ذلك الحد من جملته - في القيامة كما يشاء.

ولا بد لمخالفينا في هذه المسألة من مثل جوابنا إذا قيل لهم: «ما تقولون في هذه الحقوق والحدود التي لا يستوفيها إلا الإمام إذا قصر أهل الحل والعقد في العقد لإمام يقوم بها، أو أقاموا إماماً فلم يمكن التصرف وحيل بينه وبينه أو ليس هذا يوجب عليكم فوات هذه الحقوق وتعتل هذه الحدود إلى يوم القيامة؟!». فلا بد لهم من مثل جوابنا.

فأما إلزامنا إعزاز الإمام وكف الأيدي عنه، فقد قلنا فيه ما وجب. ثم نعكس هذا السؤال على المخالف، فنقول لهم: «كل علة لكم في وجوب الإمامة من طريق السمع، فإنه لا بد منها ولا غنى عنها، يوجب عليكم إعزاز الإمام حتى لا يضام ولا يمنع من التصرف والتدبير، وكف الأيدي الظالمة عنه، وما رأيته - تعالى - فعل ذلك عند منع الأئمة من التصرف؟». فلا بد لهم من مثل جوابنا.

المسألة الثانية:

وما جوابه أيضاً إن قال - ناصراً لما تقدم منه في تجويز الاستغناء عن الإمام - : «ما حجة الله - تعالى - على من جهل الإمام واشتبه عليه موضع النص؟»، وقال:

«فَإِنْ قُلْتُمْ: حُجَّةُ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ - وَ لَا بُدَّ لَكُمْ مِنَ الْاعْتِرَافِ بِذَلِكَ - قِيلَ لَكُمْ: أَوْ ذَلِكَ كَافٍ بِنَفْسِهِ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى إِمَامٍ؟».

ثُمَّ قَالَ: «فَلَا بُدَّ مِنْ نَعَم. فَيَقَالُ لَهُمْ: فَلِمَ كَانَ ذَلِكَ فِي كُلِّ ضَالٍّ عَنْ حَقِّ كَائِنًا مَا كَانَ؟

فَإِنْ قَالُوا: النَّقْلُ مُخْتَلِفٌ وَالْحُجَجُ مُعَارَضَةٌ.

قِيلَ لَهُمْ: أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّكُمْ مَتَى قُلْتُمْ أَنَّكُمْ تَقْدِرُونَ عَلَى إِبَاقَةِ هَذَا السَّائِلِ الْمُسْتَرَشِدِ عَنِ النَّصِّ وَعَنِ الْإِمَامِ بِحُجَجٍ فِيهِ وَ لَا مُخَالَفٍ فِيهَا وَ بِنَقْلِ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ لَا تَنَازُعَ فِيهِ، تَجَاهَلْتُمْ، وَ سُئِلْتُمْ فِي ذَلِكَ، فَلَا تَجِدُونَ إِلَيْهِ سَبِيلًا. وَ إِنْ قَالُوا: وَ لَكِنْ لَا يَتَسَاوَى الْحَقُّ وَ الْبَاطِلُ.

قِيلَ لَهُمْ: فَقُولُوا ذَلِكَ فِي كُلِّ مُخْتَلَفٍ فِيهِ، وَ اسْتَغْنُوا عَنْ إِمَامٍ.
الْجَوَابُ - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ :-

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْاعْتِرَاضَ دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَرِضَ بِهِ لَمْ يُحْصِلْ عَنَّا عِلَّةَ الْحَاجَةِ الْعَقْلِيَّةِ إِلَى الْإِمَامِ؛ وَ إِنَّمَا يَحُوجُّ^١ النَّاسُ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَ عَلَى كُلِّ وَجْهِ إِلَى رَئِيسٍ، لِيَكُونَ لُطْفًا لَهُمْ فِي الْعُدُولِ عَنِ الْقَبَائِحِ الْعَقْلِيَّةِ وَ الْقِيَامِ بِالْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، وَ أَنَّهُمْ مَعَ تَدْبِيرِهِ وَ تَصَرُّفِهِ يَكُونُونَ أَقْرَبَ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ؛ وَ لَمْ يُحِجِّهِمْ إِلَيْهِ لِيَعْلَمُوا مِنْ جِهَتِهِ الْحَقَّ فِيمَا عَلَيْهِ دَلِيلٌ مَنْصُوبٌ، إِمَّا عَقْلِيٌّ أَوْ سَمْعِيٌّ. فَمَنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ حَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِالْإِمَامَةِ، فَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا نَصَبَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - عَلَى ذَلِكَ الْحَقِّ، مِنْ دَلِيلٍ يُوصِلُ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ، إِمَّا عَقْلِيٌّ أَوْ شَرْعِيٌّ. وَ هَكَذَا نَقُولُ فِي كُلِّ حَقٍّ كَائِنًا مَا كَانَ: «إِنَّ عَلَيْهِ دَلِيلًا، وَ إِلَيْهِ طَرِيقًا».

١. حَاجٌ يَحُوجُّ حَوْجًا أَيْ: احْتَاجَ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ٢٤٤ (حُوج).

و لَيْسَ الْحُجَجُ فِي ذَلِكَ مُتَكَافِئَةٌ كَمَا مَضَى فِي الْكَلَامِ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي أُدْلَةٍ الْعُقُولِ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ وَ التُّبُوتِ الْحُجَجُ مُتَقَابِلَةٌ مُتَكَافِئَةٌ. وَ الْحَقُّ فِي كُلِّ ذَلِكَ مُدْرَكٌ لِكُلِّ مَنْ طَلَبَهُ مِنْ وَجْهِهِ وَ سَلَكَ إِلَيْهِ مِنْ طَرِيقِهِ.

و قَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِنَا الشَّافِي^١ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَا يُوجِبُ الاسْتِغْنَاءَ عَنِ الْإِمَامِ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ الْمَنْقُولَةَ يَجُوزُ أَنْ يُعْرَضَ نَاقِلُهَا أَوْ أَكْثَرُهُمْ عَنْ نَقْلِهَا، إِمَّا اعْتِمَاداً^٢ أَوْ شُبْهَةً، فَتَكُونُ الْحُجَّةُ حِينَئِذٍ فِي بَيَانِ الْإِمَامِ لِذَلِكَ الْحُكْمِ. وَ تَجْرِي الْإِمَامَةُ - وَ الْحَالُ هَذِهِ - مَجْرَى التُّبُوتِ فِي أَنَا نَسْتَفِيدُ مِنَ الْإِمَامِ مَا لَا يُمْكِنُ اسْتِفَادَتُهُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ.

المسألة الثالثة:

وَمَا جَوَابُهُ إِنْ قَالَ:

«وَيُقَالُ لَهُمْ: مَا الْحُكْمُ فِي صَاحِبٍ حَقٍّ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَيْسَ يَتَوَي لِلْإِمَامِ

١. قال في الشافي في الإمامة، ج ١، ص ٧٥ - ٧٦: «فأما قوله: و بعد فإن ذلك يوجب الاستغناء بالرسول إذا بين بياناً يشتهر بطريقة التواتر هذه الأمور التي ذكرها، كما يستغنى الآن عن الإمام في وجوب الصلوات، فإن الفرض أن يستقبل القبلة و يصلي بطهارة إلى غير ذلك ...، فقد بينا ما يصح أن يستغنى فيه بالتواتر و ما لا يصح أن يستغنى بذلك فيه و فصلنا بين الأمرين. فأما الإمام فليس يستغنى عنه في وجوب الصلوات إلى سائر ما ذكره على ما ظنه، لأن أصحابنا قد ذكروا وجوه الحاجة إليه في ذلك. فمنها تأكيد العلوم و إزالة الشبهات. و منها أنه يبين ذلك و يفصله، و يبينه على مشكله و غامضه. و منها كونه من وراء الناقلين ليأمن المكلفون من أن يكون شيء من الشرع لم يصل إليههم. و لو وجب أن يطلق الاستغناء عن الإمام في هذه الأمور من حيث كان لنا طريق يوصل إلى العلم بها من غير جهة لوجب على صاحب الكتاب و أهل مذهبه أن يطلقوا الاستغناء عن الرسول في جميع ما أذاه إلينا ممّا علّمناه قبل أذاه بالعقل، و من أطلق ذلك خرج من جملة المسلمين، و ليس يمكن أن يمتنع منه و يحتج فيه إلا بمثل ما احتجنا به».

٢. هكذا في جميع النسخ؛ و ورد أيضاً هذا الضبط، أي: «اعتماداً»، في بعض نسخ تنزيه الأنبياء، ص ٢٨١ و كذلك في المقنع في الغيبة، ص ٦٠.

سوءاً و أنه مُطِيعٌ لَهُ مَتَى قَامَ وَ ظَهَرَ؛ وَ حَقُّهُ مُشْكِلٌ، يَعْرِفُهُ هُوَ وَ يَجْهَلُهُ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ؛ وَ قَوْلُ الْأُمَّةِ مُخْتَلِفٌ فِيهِ؛ وَ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ أَيْضاً حَسَنُ الرَّأْيِ فِي الْإِمَامِ، عَازِمٌ عَلَى طَاعَتِهِ؛ وَ لَيْسَ يَصِحُّ لَهُ أَنْ عَلَيْهِ حَقًّا؛ وَ لَوْ صَحَّ لَهُ، لِأَدَاةٍ. وَ هُوَ لَا يَحْتَمِلُ التَّأخِيرَ؛ لِأَنَّ بَقِيَّةَ الْغُرَمَاءِ يُطَالِبُونَهُ بِتَوْزِيعِ مَالِهِ عَلَيْهِمْ، وَ لَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُ. أَ صَحَّ حَقُّ هَذَا أَمْ بَطُلَ؟».

و قَالَ:

فَإِنْ قَالُوا: «يُمْكِنُهُ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْإِمَامِ وَ يَسْأَلُهُ فَيَرْجِعَ إِلَى قَوْلِهِ»؛ أَشْبَعَ^١ هَذَا عَنْهُمْ، وَ عُلِمَ بُطْلَانُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ بِتَعَذُّرِ قُدْرَتِهِمْ عَلَيْهِ فِي الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ مِنَ الزَّمَانِ فَضْلاً عَنْ حَالِ يَضِيقُ فِيهَا الْخِثَاقُ^٢ وَ يَلِجُ الْغُرَمَاءُ.

وَ إِنْ قَالُوا: «يُمْكِنُهُ أَنْ يَعْرِفَ الْحَقُّ: أَلَهُ أَمْ عَلَيْهِ؟»؛ قِيلَ لَهُمْ: «إِذَا كَانَ هَذَا مُمَكِّناً بِحُجَّةٍ سَمْعِيَّةٍ وَ إِنْ اخْتَلَفَ فِيهَا، فَلِمَ لَا جَاَزَ مِثْلُهُ فِي سَائِرِ الشَّرَائِعِ وَ الْمَسَائِلِ؟».

وَ إِنْ قَالُوا: «يَتَأَخَّرُ حُكْمُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ دَارِ التَّكْلِيفِ وَ يَلْزَمُ صَاحِبَ الْحَقِّ الْكَفَّ عَنْهُ، وَ لَا شَيْءَ عَلَى مَنْ مَنَعَهُ، وَ يَكُونُ الْعَوَضُ عَلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ -».

قِيلَ لَهُمْ: «فَجَوِّزُوا مِثْلَ ذَلِكَ أَيْضاً فِيمَا أَشْكَلُ أَمْرُهُ^٣، وَ يَكُونُ كُلُّ مَا لَمْ تَنْضَحِ الْحُجَجُ السَّمْعِيَّةُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ سَمْعٌ».

الْجَوَابُ - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ - :

جَوَابُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُسْتَفَادٌ مِنْ جَوَابِنَا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ عَلَيْهَا. وَ قَدْ

١. فِي تَاجِ الْعُرُوسِ، ج ١١، ص ٢٣٣: «وَ تَقُولُ: شَبِغْتُ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ وَ رَوَيْتُ، إِذَا كَرِهْتَهُ وَ مَلَيْتَهُ، نَقَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ، وَ هُوَ مَجَازٌ».

٢. الْخِثَاقُ: الْحَبْلُ الَّذِي يُخْتَقُ بِهِ. (لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٠، ص ٩٢).

٣. وَ أَشْكَلُ الْأَمْرِ: التَّبَسُّسُ وَ اخْتِلَاطُ. تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٤، ص ٣٨١ (شَكْل). وَ كَذَا فِي الْمَغْرِبِ، ج ١، ص ٤٥٢ (شَكْل): «أَشْكَلُ الْأَمْرِ: إِذَا اشْتَبَهَ».

بَيِّنًا أَنَّهُ لَا حُكْمَ لِلَّهِ - تَعَالَى - فِي الْحَوَادِثِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَّا وَعَلَيْهِ دَلِيلٌ، إِمَّا عَلَى جُمْلَةٍ أَوْ تَفْصِيلٍ. وَفَرَضَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي بَيَّنَّاهُ بِاطِّلٍ؛ لِأَنَّهُ فُرِضَ فِيهَا أَنَّ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ لَا طَرِيقَ لَهُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ الْحَقَّ عَلَيْهِ؛ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ ذَلِكَ. فَإِذَا قِيلَ لَنَا: «هَذِهِ مُكَابَرَةٌ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْحَوَادِثَ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ، فَأَحْكَامُهَا إِذَا غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ، وَنُصُوصُ الْقُرْآنِ مَحْصُورَةٌ مُتَنَاهِيَةٌ، وَمَا تَرَوُونَهُ عَنْ أَيْمَتِكُمْ^١ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - الْغَالِبُ عَلَيْهِ، بَلْ أَكْثَرُهُ وَجُمْهُورُهُ، الْوَرُودُ مِنْ طَرِيقِ الْآحَادِ الَّتِي لَا تُوجِبُ عِلْمًا. وَعِنْدَكُمْ خَاصَّةٌ أَنَّ الْعَمَلَ تَابِعٌ لِلْعِلْمِ دُونَ الظَّنِّ. وَفِيكُمْ مَنْ يَتَجَاوَزُ هَذِهِ الْغَايَةَ فَيَقُولُ: إِنَّ أَخْبَارَ الْآحَادِ مُسْتَحِيلٌ فِي الْعُقُولِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ - تَعَالَى - بِالْعَمَلِ بِهَا. وَلَوْ كَانَتْ أَيْضًا هَذِهِ الْأَخْبَارُ أَوْ بَعْضُهَا مُتَوَاتِرًا، لَكَانَتْ أَيْضًا مَحْصُورَةٌ مُتَنَاهِيَةً، فَكَيْفَ يُسْتَفَادُ مِنْهَا الْعِلْمُ بِأَحْكَامِ حَوَادِثٍ لَا تَتَنَاهَى؟».

قُلْنَا: نُصُوصُ الْقُرْآنِ وَإِنْ كَانَتْ مُتَنَاهِيَةً، فَقَدْ يَدُلُّ مَا يَتَنَاهَى فِي نَفْسِهِ عَلَى حُكْمِ حَوَادِثٍ لَا تَتَنَاهَى.

أَلَا تَرَى أَنَّ النَّصَّ إِذَا وَرَدَ بِأَنَّهُ: «لَا يَرِثُ مَعَ الْوَالِدَيْنِ وَالْوَلَدِ أَحَدٌ مِنَ الْوَرَاثَةِ إِلَّا الزَّوْجَ وَالزَّوْجَةَ»؛ فَقَدْ دَلَّ هَذَا النَّصُّ - وَهُوَ مَحْصُورٌ - عَلَى مَا لَا يَنْحَصِرُ مِنَ الْأَحْكَامِ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ مِيرَاثِ كُلِّ نَسَبٍ^٢ أَوْ قَرِيبٍ تَعَدَّى مِنْ ذِكْرِنَاهُ، وَهُمْ لَا يَتَنَاهَوْنَ؟

١. هكذا في أكثر النسخ، وهو الأصح والأرجح في كتابة هذه الكلمة كما كتبت بهذه الصورة (أي:

«أَيِّمَةٌ» بدلًا من «أَيِّمَةٌ») في النسخ العتيقة. لاحظ: مختار الصحاح، ص ١١ (أم م).

٢. ناسبته: شَرِكُهُ فِي نَسَبِهِ. وَالنَّسَبُ: الْمُنَاسِبُ، وَالْجَمْعُ نُسَبَاءُ وَأَنْسِبَاءُ. وَفُلَانٌ يَنْسِبُ فُلَانًا، فَهُوَ نَسَبِيهِ، أَي: قَرِيبِهِ. وَرَجُلٌ نَسِيبٌ مَشْهُوبٌ: ذُو حَسَبٍ وَنَسَبٍ. لسان العرب، ج ١، ص ٧٥٦ (نسب).

وَلَمَّا قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - : ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^١،
استفدنا من هذا اللفظ وجوب الميراث للأقارب دون الأبعد؛ والأبعد لا يتناهون. فقد استفدنا من متناهٍ ما لا يتناهي.

وعلى هذا معنى الخبر الذي يروى عن أمير المؤمنين - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - أَنَّهُ
قَالَ: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ عَلَى آلِهِ - أَلْفَ بَابٍ، فَتَحَ لِي كُلَّ بَابٍ
مِنْهَا أَلْفَ بَابٍ»^٢.

فَعَلَىٰ هَذِهِ الْجُمْلَةِ لَا تَخْلُو الْحَادِثَةُ الشَّرْعِيَّةُ الَّتِي تَحْدُثُ مِنْ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهَا
مُسْتَفَاداً مِنْ نُصُوصِ الْقُرْآنِ - إِمَّا عَلَىٰ جُمْلَةٍ أَوْ تَفْصِيلٍ - ، أَوْ مِنْ خَبَرٍ مُتَوَاتِرٍ
يُوجِبُ الْعِلْمَ - وَ قَلَمًا يُوْجَدُ ذَلِكَ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ - ، أَوْ مِنْ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ
الْمُحَقَّةِ الَّتِي هِيَ الْإِمَامِيَّةُ، فَقَدْ بَيَّنَّا فِي مَوَاضِعٍ^٣ أَنَّ إِجْمَاعَهَا حُجَّةٌ.

فَإِنْ فَرَضْنَا أَنَّهُ لَا يُوْجَدُ حُكْمُ هَذِهِ الْحَادِثَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ ذَكَرْنَاهُ، كُنَّا فِيهَا عَلَى
حُكْمِ الْأَصْلِ فِي الْعَقْلِ؛ وَ ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ - تَعَالَى - فِيهَا إِذَا كَانَتْ الْحَالُ هَذِهِ.
وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي جَوَابِ الْمَسَائِلِ الْحَلَبِيَّاتِ هَذَا الْبَابِ وَ شَرَحْنَاهُ وَ أَوْضَحْنَاهُ،
وَ انْتَهَيْنَا فِيهِ إِلَىٰ أَبْعَدِ غَايَاتِهِ، وَ بَيَّنَّا كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَحْكَامِ الْمَسَائِلِ الْحَادِثَةِ
الَّتِي اتَّفَقَتْ عَلَيْهَا الْإِمَامِيَّةُ وَ اخْتَلَفَتْ؛ وَ كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَحْكَامِ مَا لَمْ يَجْرِلْهُ

١. الأنفال (٨): ٧٥.

٢. راجع: بصائر الدرجات المنسوب إلى الصَّفَّارِ القَمِّي، ج ٢، ص ٧٦ - ٨٦، باب في ذكر الأبواب
التي علَّم رسول الله أمير المؤمنين (صلى الله عليهما و على أولادهما)، حيث وردت روايات
عديدة بالطرق المتعددة. أنظر أيضاً: الكافي للكليني، ج ٢ (كتاب الحجّة)، (باب الإشارة والنص
على أمير المؤمنين عليه السلام)، ص ٢٩ - ٣٣؛ الأمالي للشيخ الصدوق، ص ٣٧؛ الإرشاد للشيخ
المفيد، ج ١، ص ٣٤. كَرَّ الْعَمَلُ لِلْمَتَّقِي الهندي، ج ١٣، ص ١١٤ (٣٦٣٧٢).

٣. و قد ذكرنا في هذا المستدرك كثيراً ممَّا ذكره في هذه المواضع.

ذَكَرَ فِي كُتُبِهَا، مِمَّا لَمْ تَتَّفَقْ فِيهِ وَلَا اخْتَلَفَتْ وَلَا خَطَرَ بِبَالِهَا، مِمَّا هُوَ مَوْجُودٌ فِي كُتُبِ الْمُخَالِفِينَ أَوْ مِمَّا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فِي كُتُبِهِمْ، فَهُوَ أَيْضًا كَثِيرٌ. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي عَقَدْنَاهَا تَنْبَهُ عَلَى مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ وَ يَزِيلُ الشُّبْهَةَ الْمُعْتَرِضَةَ.

المسألة الرابعة:

وَمَا جَوَابُهُ إِنْ قَالَ:

«وَيُقَالُ لَهُمْ: أَنْتُمْ شِيعَةُ الْإِمَامِ وَخَوَاصُّهُ، وَلَا حَذَرٌ عَلَيْهِ مِنْكُمْ؛ فَكَيْفَ تَعْمَلُونَ الْآنَ إِذَا حَدَّثْتَ حَادِثَةً تَخْتَلِفُ فِيهَا الْأُمَّةُ وَأَشْكَلُ الْأُمُرِ عَلَيْكُمْ أَتَصِلُونَ إِلَى الْإِمَامِ وَتَسْأَلُونَهُ مَعَ تَحَقُّقِ مَعْرِفَتِهِ وَعِصْمَتِهِ؟».

فَإِنْ قَالُوا: «نَعَمْ!»؛ كَانَ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ؛ وَ عُرِفَ حَالُ مَنْ ادَّعَى هَذَا؛ وَ زَالَ اللَّبْسُ فِي أَمْرِهِ.

وَ إِنْ قَالُوا: «نَعْمَلُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَرُوي لَنَا عَنِ الْأُئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ.».

قِيلَ لَهُمْ: «فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْحَادِثَةُ فِيمَا فِيهِ نَصٌّ عَنْهُمْ؟».

فَإِنْ قَالُوا: «لَا يَكُونُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ لَهُمْ فِي كُلِّ حَادِثَةٍ نَصًّا»؛ كَانَ مَنْ عَرَفَ قَدْرَ فُرُوعِهِمْ وَ كُتُبِ فَحْهِهِمْ عَالِمًا بِبُطْلَانِ هَذِهِ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّ كُتُبَ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ^٢

١. أَشْكَلُ الْأُمُرِ: التَّنَبُّسُ وَ اخْتِلَاطُ. تاج العروس، ج ١٤، ص ٣٨١ (شكل). وَ كَذَا فِي الْمَغْرِبِ، ج ١، ص ٤٥٢ (شكل): أَشْكَلُ الْأُمُرِ: إِذَا اشْتَبَهَ.

٢. أَبُو حَنِيفَةَ النُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ، التِّيمِيُّ بِالْوَلَاءِ، الْكُوفِيُّ، (٨٠ - ١٥٠ هـ. ق. / ٦٩٩ - ٧٦٧ م.) إِمَامُ الْحَنْفِيَّةِ، أَحَدُ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عِنْدَ الْعَامَّةِ. قِيلَ: أَصْلُهُ مِنْ أَبْنَاءِ فَارَسٍ. وَلَدَ وَ نَشَأَ بِالْكُوفَةِ. وَ كَانَ يَبِيعُ الْخَزْرَ وَ يَطْلُبُ الْعِلْمَ فِي صَبَاهُ، ثُمَّ انْقَطَعَ لِلتَّدْرِيسِ وَ الْإِفْتَاءِ. لَهُ «مُسْنَدٌ» فِي الْحَدِيثِ، جَمَعَهُ

مَعْلُومٌ حَالُهَا، وَ دَائِمًا يَحْدُثُ مَسَائِلُ غَيْرُ مُسْطَرَّةٍ لَهُمْ، حَتَّى يُحْتَاجَ إِلَى الْقِيَاسِ عَلَى مَا فَرَعُوا.

وَ إِنْ قَالُوا: «نَقِيسُ عَلَى مَا رُويَ لَنَا عَنْهُمْ»؛ تَرَكُوا أَصْلَهُمْ وَ قَوْلَهُمْ فِي إِبْطَالِ الْقِيَاسِ؛ وَ قِيلَ لَهُمْ: فَنَحْنُ نَقِيسُ عَلَى مَا رُويَ لَنَا عَنْ نَبِيِّنَا - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَنَسْتَعْنِي - إِنْ اخْتَلَفْنَا - عَنْ إِمَامٍ.

وَ قِيلَ لَهُمْ مَعَ ذَلِكَ: أَلَيْسَ الثَّقَلَةُ إِلَيْكُمْ لَيْسُوا مَعْصُومِينَ فَإِذَا جَازَ أَنْ تَعْمَلُوا بِخَبَرٍ مَنْ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ وَ تَتَّقُوا بِثَقْلِهِمْ، فَأَلَّا جَازَ أَنْ يَعْلَمَ صِحَّةُ مَا رُويَ لَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - بِثَقْلِ مَنْ نَتَّقُ بِهِ، فَنَسْتَعْنِي عَنْ إِمَامٍ؟ وَ كَذَلِكَ إِنْ قَالُوا: «تُرَاسِلُ الْإِمَامَ بِالْحَادِثَةِ وَ نَسْتَعْلِمُ مَا عِنْدَهُ».

قِيلَ لَهُمْ: أَلَيْسَ إِنَّمَا تُرَاسِلُ بِمَنْ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ فَإِذَا جَازَ أَنْ تَقُومَ الْحُجَّةُ بِقَوْلِ مَنْ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ، فَلِمَ لَا جَازَ ذَلِكَ فِي سَائِرِ أَمْرِ الدِّينِ؛ وَ لَا فَصْلٌ؟ الْجَوَابُ - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ - :

قَدْ مَضَى جَوَابُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُسْتَقْصَى فِي جَوَابِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَ قَدْ بَيَّنَّا كَيْفَ يَجِبُ أَنْ تَعْمَلَ الشَّيْعَةُ فِي أَحْكَامِ الْحَوَادِثِ فِيمَا اتَّفَقَتِ الطَّائِفَةُ عَلَيْهِ أَوْ اخْتَلَفَتْ، وَ كَانَ عَلَيْهِ نَصٌّ أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ فَأَعْنِي مَا ذَكَرْنَاهُ عَمَّا حُكِيَ عَنَّا مِمَّا لَا نَقُولُهُ وَ لَا نَذْهَبُ إِلَيْهِ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْقِيَاسِ أَوْ مُرَاسَلَةِ الْمَعْصُومِ. وَ إِذَا كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا كَيْفَ الطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَقِّ فِي الْحَوَادِثِ، فَمَا عَدَاهُ بَاطِلٌ لَا نَقُولُهُ وَ لَا نَذْهَبُ إِلَيْهِ.

﴿تلاميذه، مطبوع، و «المخارج» في الفقه، صغير، رواه عنه تلميذه أبو يوسف. و تنسب إليه رسالة «الفقه الأكبر». توفي ببغداد و أخباره كثيرة. الأعلام للزركلي، ج ٨، ص ٣٦.

١. في «ج»: «نقول»؛ و في «ر، طح»: «لقول».

المسألة الخامسة:

وَمَا جَوَابُهُ إِنْ قَالَ قَائِلٌ:

إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَدْ أَبَاحَ كَثِيرًا مِنْ أَنْبِيَائِهِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - الِاسْتِتَارَ مِنْ أَعْدَائِهِ حَسَبَ مَا عَلِمَهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ تَقْتَضِ حِكْمَتُهُ إِظْهَارَهُمْ إِذْ ذَاكَ بِالْقَهْرِ^١ وَالْإِعْزَازِ، وَلَا التَّخْلِيَةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَعْدَائِهِمُ الضَّلَالِ؛ فَكَانَ سَبَبُ مَا فَاتَ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِمْ مِنْ قِبَلِ الظَّالِمِينَ لَا مِنْ قِبَلِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ.

[وَأَقِيلَ لَكُمْ: وَلَا سَوَاءٌ غَيْبَةٌ مِنْ غَيْرِ شَرِيعَةٍ تَقَرَّرَتْ، يَجِبُ تَنْفِذُهَا وَإِمْضَاؤُهَا وَإِزَالَةُ الشُّبْهِ عَنْهَا وَالْإِبَانَةُ عَنْ حَقَائِقِهَا، وَكَوْنُ هَذِهِ الْغَيْبَةِ بَعْدَ ظُهُورِ شَائِعٍ ذَائِعٍ قَدْ ارْتَفَعَ الرَّيْبُ فِيهِ، وَانْقَطَعَ الْعُذْرُ بِهِ لِلْمَعْلُومِ بِهِ ضَرُورَةً وَحِسًّا؛ وَغَيْبَةٌ بَعْدَ شَرِيعَةٍ تَقَرَّرَتْ، يَجِبُ فِيهَا مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، مِنْ غَيْرِ ظُهُورِ شَاكِلٍ ذَلِكَ الظُّهُورِ فِي حُكْمِهِ لِيَنْقَطَعَ الْعُذْرُ بِهِ. فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُبَيِّحَ اللَّهُ - تَعَالَى - الْإِمَامَ الثَّقِيَّةَ وَالِاسْتِتَارَ كَمَا أَبَاحَ مَنْ قَبْلَهُ، وَيَمْسِكُ عَنْ تَأْيِيدِهِ كَمَا أَمْسَكَ عَنْ تَأْيِيدِهِمْ، وَالصِّفَاتُ مُخْتَلِفَةٌ، وَالْأَسْبَابُ مُتَضَادَّةٌ وَقَدْ رَأَيْنَاكُمْ رَفَعْتُمْ عُذْرَ الْإِمَامِ وَصَيَّقْتُمُوهُ فِي الْإِسْتِتَارِ لَوْ أَطَبَقَتْ شِيعَتُهُ وَالنَّقْلَةُ عَنْ آبَائِهِ عَلَى الضَّلَالِ، وَأَوْجَبْتُمْ عَلَيْهِ إِذْ ذَاكَ الظُّهُورَ لِيَصْدَعَ بِالْحَقِّ^٢ عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَذَلِكَ قَوْلُكُمْ عِنْدَ الزَّامِكُمْ اسْتِغْنَاءَ خُصُومِكُمْ بِالنَّقْلَةِ، وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مَعْصُومِينَ، كَاسْتِغْنَائِكُمْ بِنَقْلَتِكُمْ إِذَا كَانُوا كَذَلِكَ. وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِاخْتِلَافِ الْأَسْبَابِ - عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ. وَلَوْلَا ذَلِكَ لَوَجِبَ مِثْلُهُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ الْمُسْتَتِرِينَ - عَلَيْهِمُ

١. الجار والمجرور متعلق بقوله: «إظهارهم»؛ أي: وَلَمْ تَقْتَضِ حِكْمَتُهُ حِينَئِذٍ إِظْهَارَهُمْ بِالْقَهْرِ وَالْإِعْزَازِ.

٢. صَدَعَ بِالْحَقِّ: تَكَلَّمَ بِهِ جِهَارًا مُفْرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَاطِلِ، وَهُوَ مَجَازٌ. تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١١، ص ٢٦٥ (صدع).

السَّلَامُ - في حَالِ اسْتِتَارِهِمْ عَنِ الْأَنَامِ، وَقَدْ كَانُوا إِذْ ذَاكَ مُطْبِقِينَ عَلَى الضَّلَالِ.
وَبَعْدُ، فَكَيْفَ أَوْجِبْتُمْ ظُهُورَهُ وَرَفَعْتُمْ عُذْرَهُ عِنْدَ ذَاكَ أَعْلَى شَرْطِ التَّائِيدِ لَهُ مِنَ
اللَّهِ - تَعَالَى -، وَالمَنْعِ لِأَعْدَائِهِ مِنَ الْوُصُولِ، أَمْ عَلَى وَجْهِ التَّخْلِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ؟
فَإِنْ كَانَ عَلَى شَرْطِ التَّائِيدِ، فَكَيْفَ أَوْجِبْتُمْ تَأْيِيدَهُ عِنْدَ ذَلِكَ وَلَمْ تَوْجِبُوهُ عِنْدَ
اسْتِمْرَارِ الظُّلْمِ وَعَدَمِ حَقِيقَةِ الْحُكْمِ، وَارْتِفَاعِ الْعِلْمِ بِهِ وَالنَّصِّ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ
يَنْقَطِعُ بِهِ الْعُذْرُ، وَيرْتَفِعُ الْخِلَافُ فِيهِ بَيْنَ الْكُلِّ، وَتَعْطِيلِ الْحُدُودِ وَخُدُوثِ
المُعْضَلَاتِ وَالمُشْكِلَاتِ؟!

وإن كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّعْزِيزِ^١ مِنْهُ بِنَفْسِهِ، فَكَيْفَ وَجَبَ تَعْزِيزُهُ بِهَا فِي ذَلِكَ، وَلَمْ
يَجِبْ فِي هَذَا وَكَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ مَا لَمْ يَجِبْ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ
- فِي حَالِ الإِطْبَاقِ عَلَى الضَّلَالِ، وَهُمْ عَلَى جُمْلَةِ الثَّقَيَّةِ وَالِاسْتِتَارِ؟
قَالُوا: وَلَا مَهْرَبَ مِنَ الَّذِي أَوْرَدَنَاهُ إِلَّا إِلَى مَا قُلْنَاهُ أَوَّلًا. جَوْرَنَاهُ.
فَقُولُوا مَا عِنْدَكُمْ فِيهِ، وَاقْرَأُوهُ بِالْذَّلِيلِ الَّذِي يُتَمَيِّزُ مِنَ الشُّبْهَةِ، وَبَيَانِهَا فِي
الْمَعْنَى وَالصِّفَةِ؛ لِنَسْمَعَهُ مِنْكُمْ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.
الجَوَابُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ - :

أَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ تَسْوِغِ اسْتِتَارِ نَبِيِّ لِحَوْفٍ مِنْ أُمَّتِهِ، وَبَيْنَ اسْتِتَارِ إِمَامِ الزَّمَانِ - عَلَيْهِ
السَّلَامُ -، بِأَن: «النَّبِيَّ قَدْ بَيَّنَّ شَرِيعَتَهُ وَأَدَاَهَا وَأَوْصَحَهَا وَمَهَّدَهَا فِي النُّفُوسِ،
فَاسْتِتَارَهُ غَيْرَ قَادِحٍ فِي طَرِيقِ الْعِلْمِ بِالْحَقِّ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ اسْتِتَارُ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ
فِي الْأَحْكَامِ فِي حَالِ غَيْبَتِهِ مُشْكِلٌ غَيْرُ مُتَمَهِّدٍ وَلَا مُتَقَرَّرٍ؛ فَغَيْرُ صَحِيحٍ، وَالْأَمْرُ

١. التَّعْزِيزُ: التَّفْخِيمُ، وَالتَّعْظِيمُ، ضِدُّهُ، وَالْإِعَانَةُ، وَضَرَبَ دُونَ الْحَدِّ، أَوْ هُوَ أَشَدُّ الضَّرْبِ. الْقَامُوسُ
الْمَحِيطُ، ج ٢، ص ١٦٤ (عز).

بِالْعَكْسِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ إِمَامَ الزَّمَانِ الْغَائِبَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَمْ يَغِبْ إِلَّا وَشَرِيعَةُ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ عَلَى آلِهِ - قَدْ أُذِيتْ وَ مُهَدَّتْ وَ تَفَرَّزَتْ، وَ أَذَى الرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مِنْ ذَلِكَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ، وَ بَيَّنَّ الْأَثْمَةُ بَعْدَهُ مِنْ لَدُنْ وَفَاتِهِ إِلَى زَمَانِ الْإِمَامِ الْغَائِبِ - عَلَى جَمَاعَتِهِمُ الصَّلَوَةُ وَ السَّلَامُ - مِنَ الشَّرِيعَةِ مَا وَجَبَ بَيَانُهُ، وَ أَوْضَحُوا الْمُشْكِلَ وَ كَشَفُوا الْغَامِضَ؛ فَاسْتَوَى الْأَمْرَانِ فِي جَوَازِ الْغَيْبَةِ مَعَ الْخَوْفِ عَلَى النَّفْسِ.

وَ أَرَى كَثِيرًا مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَوْ عَلِمَ أَنَّ النَّبِيَّ - الَّذِي بَعَثَهُ لِيُؤَدِّيَ مِنَ الشَّرِيعَةِ مَا لَا يُمَكِّنُ عِلْمُهُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ - تُخْفِيهِ أُمَّتُهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَ يَقْتُلُونَهُ إِنْ أَذَى إِلَيْهِمْ مَا حَمَلَهُ، وَ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَقْدُورِ مَا يَصْرِفُهُمْ عَنْ قَتْلِهِ - مِنْ لُطْفٍ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ مِمَّا لَا يُنَافِي التَّكْلِيفَ -؛ فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يُسْقِطُ عَنْ أُمَّتِهِ التَّكْلِيفَ الَّذِي ذَلِكَ الشَّرْعُ لُطْفٌ فِيهِ، وَ يَجْرُونَ ذَلِكَ مَجْرَى أَنْ يَعْلَمَ - تَعَالَى - أَنَّ النَّبِيَّ الْمَبْعُوثَ يَكْتُمُ الرِّسَالََةَ وَ لَا يُؤَدِّيَهَا.

وَ لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ظَنُّوهُ. وَ بَيَّنَّ الْأَمْرَيْنِ فَرْقٌ وَاضِحٌ لَا يَخْفَى عَلَى مُتَأَمِّلٍ؛ لِأَنَّ بَعْثَهُ مَنْ لَا يُؤَدِّي وَ يُعْلَمُ مِنْ جِهَتِهِ أَنَّهُ يَكْتُمُ الرِّسَالََةَ يُسَدُّ عَلَى الْأُمَّةِ طَرِيقَ الْعِلْمِ بِمَا هُوَ مَصْلَحَةٌ لَهَا مِنَ الشَّرَائِعِ. وَ لَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا أَخَافُوهُ عَلَى نَفْسِهِ فَاسْتَتَرَ وَ هُوَ مُقِيمٌ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ^٢؛ لِأَنَّهُمْ - وَ الْحَالُ هَذِهِ - يَتِمَكَّنُونَ مِنْ مَعْرِفَةِ مَا هُوَ لُطْفٌ لَهُمْ مِنَ الشَّرَائِعِ، بِأَنْ يُزِيلُوا خَوْفَهُ وَ يُؤْمِنُوهُ، فَيُظْهَرُ لَهُمْ وَ يُؤَدِّيَ إِلَيْهِمْ. فَقَوَتْ الْمَعْرِفَةُ هَهُنَا

١. فِي بَعْضِ النُّسخ: «تخفيه»؛ وَ فِي بَعْضِهَا الْآخَرُ: «تخفيه» أَوْ «يُخْصِي». وَ لَا مَعْنَى لِمَا فِي النُّسخِ يَنَاسِبُ الْمَقَامَ. وَ الظَّاهِرُ أَنَّ هَاهُنَا تَصْغِيرًا، وَ الصَّحِيحُ ظَاهِرًا مَا أَثْبَتْنَاهُ. وَ يُؤَيِّدُهُ مَا سَيَأْتِي بَعْدَ اسْطَر: «وَ لَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا أَخَافُوهُ عَلَى نَفْسِهِ فَاسْتَتَرَ».

٢. بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، أَي: وَسَطَهُمْ وَ فِي مُعْظَمِهِمُ. الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ٢، ص ١٥٦ (ظهر).

مِنْ جِهَتِهِمْ، وَ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْ جِهَةِ غَيْرِهِمْ عَلَى وَجْهِ لَا يَتِمَّكَونَ مِنْ إِزَالَتِهِ.
فَمَا التَّبَوُّةُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا كَالْإِمَامَةِ؛ وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَقَدْ ضَلَّ عَنِ الصَّوَابِ.
وَ كَيْفَ يَذْهَبُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ ذَاهِبٌ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ النَّبِيَّ إِذَا حَمَلَ الرِّسَالَةَ، وَلَمْ
تُنْعَمِ أُمَّتُهُ النَّظَرُ فِي مُعْجَزِهِ، وَ اشْتَبَهَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ فِي صِدْقِهِ، فَكَذَّبُوهُ، لَا يَقُولُ أَحَدٌ:
«إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يُسْقِطُ عَنْ أُمَّتِهِ التَّكْلِيفَ فِيمَا كَانَ مَا يُؤْذِيهِ لُطْفًا فِيهِ»؛ وَ يَحْتَلُونَ
فِي أَنَّ إِسْقَاطَهُ غَيْرُ وَاجِبٍ بِأَنَّ اشْتِبَاهَ الْحَقِّ عَلَيْهِمْ فِي صِدْقِهِ لَا يُخْرِجُهُمْ مِنْ أَنَّ
يَكُونُوا مُتَمَكِّنِينَ مِنَ الْعِلْمِ بِمَا فِيهِ مَصْلَحَتُهُمْ مِنْ جِهَتِهِ، وَإِنَّمَا أَتَوْا^٢ مِنْ قَبْلِ
تَقْصِيرِهِمْ، وَلَوْ شَاءُوا لِأَصَابُوا الْحَقَّ وَ عَرَفُوا مِنْ جِهَتِهِ الْمَصْلَحَةَ.

و هَذَا الْاِعْتِلَالُ صَحِيحٌ، وَ هُوَ قَائِمٌ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ مَعَ اسْتِثَارِ
النَّبِيِّ عَنْهُمْ لِحَوْفِهِ عَلَى نَفْسِهِ، يَتِمَّكَونَ مِنْ مَعْرِفَةِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ جِهَتِهِ، بِأَنَّ
يُؤْمِنُوهُ وَ يُزِيلُوا مُحَافَتَهُ. وَ لِهَذَا يَقُولُ أَهْلُ الْحَقِّ: «إِنَّ الْيَهُودَ وَ النَّصَارَى مُخَاطَبُونَ
بِشَرِيعَتِنَا مَأْمُورُونَ بِكُلِّ شَيْءٍ أَمَرْنَا بِهِ مِنْهَا».

فَإِذَا قِيلَ لَنَا: كَيْفَ يَصِحُّ مِنَ الْيَهُودِيِّ أَوْ النَّصْرَانِيِّ - وَ هُوَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ
الْكُفْرِ - الصَّلَاةُ وَ الصِّيَامُ؟!

كَانَ جَوَابُنَا: أَنَّهُ يَقْدَرُ عَلَى الْإِيمَانِ وَ الْمَعْرِفَةِ بِصِدْقِ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -،
فَيَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ صِحَّةَ الشَّرِيعَةِ وَ وَجُوبَهَا عَلَيْهِ، فَيَفْعَلُ مَا أَمَرَ بِفِعْلِهِ.
وَ لَا نَقُولُ: «إِنَّ تَكْلِيفَ الشَّرِيعَةِ سَقَطَ عَنْهُ مَعَ الْكُفْرِ»؛ لِلتَّمَكُّنِ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ،
وَ هُوَ قَائِمٌ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي اخْتَلَفْنَا فِيهِ.

١. أُنْعِمَ النَّظَرُ فِي الشَّيْءِ: إِذَا أَطَالَ الْفِكْرَةَ فِيهِ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٥٨٦ (نعم).
٢. أَتَيْنِي مِنْ جِهَةٍ كَذَا: أَصِيبُ مِنْ جِهَتِهِ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ، ج ١، ص ٢١ (أُتِي). وَ فِي الْمَصْبَحِ الْمُنِيرِ،
ج ٢، ص ٤: (أُتِي) مِنْ جِهَةٍ كَذَا بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ إِذَا تَمَسَّكَ بِهِ وَ لَمْ يَضْلُحْ لِلتَّمَسُّكِ فَأَخْطَأَ.

و على هذا الذي ذكرناه هاهنا يجب الاعتماد؛ فهو المحقق المحصل.
 وما مضى في آخر المسألة - من الكلام في كيفية التأييد للإمام - عليه السلام -
 ومنع أعدائه منه، و هل يجب القطع على وجوب ظهوره على كل حال إذا أطبق
 الخلق على ضلاله، إلى آخر ما ختمت به المسألة - ، قد مضى بيان الحق فيه في
 كلامنا، و الفرق بين الصحيح منه و الباطل؛ فلا وجه لإعادته.^١

١٣ - ما ذكره في رسالة «شرح القصيدة المذهبة للسيد الحميري»

قد ذَكَرَ هناك الشريف المرتضى بعد ذكر البيت الخامس و السبعون - و هو:
«رَجُلٌ كَلَّا طَرْفِيهِ مِنْ سَامٍ وَ مَا * حَامٌ لَهُ بِأَبٍ وَ لَا بِأَبِي أَبٍ» - كلاماً حول أُمّهات
بعض الأئمة (عليهم السلام) و منهنَّ أُمُّ صاحب الزمان (عليهما السلام):
و أَمَّا قَوْلُهُ:

رَجُلٌ كَلَّا طَرْفِيهِ مِنْ سَامٍ وَمَا حَامٌ لَهُ بِأَبٍ وَلَا بِأَبِي أَبٍ
فإنما يُريدُ أَنَّ أمير المؤمنين عليه السلام ما وَلَدَهُ مِنْ كَلَّا طَرْفِيهِ حَامٌ؛ لِأَنَّ حَاماً
والدَّ السودان، و سَامٌ والدَّ البيضان.

و أُمُّ أمير المؤمنين عليهما السلام فاطمة بنتُ أسدِ بْنِ هَاشِمٍ بْنِ عَبْدِ مَنْفٍ،
و هُوَ أَوَّلُ هَاشِمِيٍّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَ لَدَ لَهَا شَمِيَّتَيْنِ^١، وَ لَيْسَ فِي أُمّهَاتِهِ عَلَيْهِ
السلام، وَ إِن بَعْدَنَ وَ عَلَوْنَ - مَنْ هِيَ مِنْ وَلَدِ حَام.

و عَرَضَ السَّيِّدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ هَذَا بَعْمَرِ بْنِ الْخَطَّابِ؛ لِأَنَّ صَهَاكَ أُمُّهُ
حَبَشِيَّةٌ، وَ طَيْهَا عَبْدُ الْعَزْزِيِّ بْنِ رِيَّاحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُرْطِ بْنِ رِزَاحِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ كَعْبِ

بنِ لُؤيِّ بنِ غالبٍ، فجاءَتْ بُنْغِيلُ بنِ عبدِ العُزَّى^١.

هذا في رواية الهيثم بن عدي الطائي^٢، وأبي عبيد مُعَمَّر بنِ المُثَنَّى^٣، وغيرهما^٤.

و قال قومٌ آخرون: إنَّ صهاك أُمَّ الخطَّابِ بنِ نُفيل.

وخالف آخرون في أُمَّ الخطَّابِ، وذكروا أنَّها من فهم بن قيس^٥ غيلان^٦.

و أرادَ السيّدُ رحمه الله تفضيلَ أمير المؤمنين عليه السلام في نسبه على نسب من ذكره.

فإن قيل: إنَّ كان في ولادة حام معيرةً ومنقصةً، فكيف تطرَّق ذلك على كثير من أئمتكم، فقد ولدتهم الإماماء من أبي الحسن موسى، إلى صاحب الزمان، على جماعتهم السلام؟

١. لاحظ: سنن البيهقي، ج ٦، ص ٣٧٠؛ المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ٤٣٨؛ و ج ٤، ص

١٤؛ عمدة القاري، ج ١٦، ص ١٩٢؛ مسند أبي داود الطيالسي، ص ٤؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١،

ص ٦٤؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١١٤٤؛ وغير ذلك.

٢. الهيثم بن عدي بن عبد الرحمن الثعلبي الطائي البحتري الكوفي (١١٤ - ٢٠٧ هـ) مؤرخ عالم

بالأدب والنسب، أصله من منبج، وإقامته وشهرته بالكوفة، اختص بمجالسة المنصور

و المهدي والهادي والرشيد، وروى عنهم. من مصنفاته: بيوتات العرب، بيوتات قريش،

ولادة الكوفة، خطط الكوفة، أخبار الحسن بن علي، وغير ذلك. تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ٥٠؛ سير

أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ١٠٣؛ الأعلام، ج ٨، ص ١٠٤.

٣. هو أبو عبيد معمر بن المثنى التميمي بالولاء، البصري، النحوي (١١٠ - ٢٠٩ هـ) من أئمة العلم

بالأدب واللغة، مولده وفاته في البصرة. استقدمه الهارون إلى بغداد سنة ١٨٨ هـ، وقرأ عليه

أشياء من كتبه. له نحو مئتي مؤلف، منها: نقاض جرير و الفرزدج، و مجاز القرآن، والعفة والبررة،

سير أعلام النبلاء، ج ٩، ص ٤٤٥؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٢٧١؛ الأعلام، ج ٧، ص ٢٧٢.

٤. لاحظ: أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٤٧٣؛ و مجمع الزوائد، ج ١٠، ص ٣.

٥. في جميع النسخ: «قيس بن» وهو خطأ.

٦. لاحظ: تاريخ يعقوبى، ج ٢، ص ٢١٥؛ سر السلسلة العلوية، ص ٣٦.

قلنا: ما عَيَّرَ السَيِّدُ رَحْمَهُ اللَّهَ بَوْلَادَةِ الْإِمَاءِ، وَإِنَّمَا عَيَّرَ بَوْلَادَةَ حَامٍ، وَلَيْسَ كُلُّ أُمَةٍ
مِنْ وَلَدِ حَامٍ.

وَأُمّهَاتُ مَنْ ذُكِرَ مِنْ أُنْمَتِنَا - صَلَوَاتُ اللَّهَ عَلَيْهِمْ - وَإِنْ كُنَّ إِمَاءً، فَلَسْنَ مِنْ أَوْلَادِ
حَامٍ.

فَأُمُّ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بَرَبْرِيَّةً، وَقِيلَ: إِنَّهَا أُنْدَلَسِيَّةٌ، وَاسْمُهَا
حَمِيدَةُ^١.

وَأُمُّ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ مَرِيسِيَّةً، تُسَمَّى الْخِيزْرَانُ^٢.
وَأُمُّ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَيْلٌ: إِنَّهَا أَيْضاً مَرِيسِيَّةً، تُسَمَّى سُكَيْنَةَ، وَقِيلَ: إِنَّهَا
بَرَبْرِيَّة^٣.

وَأُمّهَاتُ الْعَسْكَرِيِّينَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَالْقَائِمُ - عَجَّلَ اللَّهُ فَرْجَهُ - مَوْلِدَاتٍ، لَسْنَ
مِنْ وَلَدِ حَامٍ^٤.

عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى أَصْعَبِ الْوَجْهِ فِي أُمّهَاتِ بَعْضِ أُنْمَتِنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ
مَنْ هِيَ مِنْ وَلَدِ حَامٍ، لَمَا كَانَ فِي ذَلِكَ نَقْصٌ وَلَا عَابٌ؛ لِأَنَّ السَيِّدَ رَحْمَهُ اللَّهَ
فَضَّلَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مَنْ لَمْ يَلِدْهُ حَامٍ. وَمَا الْحَقُّ نَقْصاً فِي الَّذِينَ
مِنْ وَلَدِ حَامٍ.

وَلَيْسَ كُلُّ فَضِيلَةٍ تَتَعَلَّقُ بِالْإِيمَانِ يَكُونُ فَقْدُهَا نُقْصَاناً فِيهِ.
وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ لِلْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ الْفَضِيلَةَ الْعَظِيمَةَ؛ لِأَنَّ

١. الإرشاد، ج ٢، ص ٢١٥؛ سر السلسلة العلوية، ص ٣٦.

٢. تاريخ أهل البيت عليهم السلام برواية الجهضمي، ص ١٣٤؛ تاريخ الأئمة، ص ٢٥.

٣. تاريخ أهل البيت عليهم السلام برواية الجهضمي، ص ١٣٥.

٤. تاريخ أهل البيت عليهم السلام برواية الجهضمي، ص ١٣٥؛ تاريخ الأئمة، ص ٢٦.

أُمُّهُمَا الدُّنْيَا فَاطِمَةُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ،
وَلَيْسَ هَذَا لِغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَثَمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَإِنْ كَانَ لَا نَقْصَ يَلْحَقُ بِفَقْدِ
هَذِهِ الْفَضِيلَةِ.^١

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ١٠٨ - ١٠٩.

١٤ - ما ذكره في رسالة «جوابات المسائل الموصليات الثالثة»

قد ذكر الشريف المرتضى هناك كلاماً في الإجماع:

و هاهنا طريق آخر يُتوصَّل به إلى الحقِّ و الصحيح من الأحكام الشرعية عند فقدِ ظهورِ الإمام و تَمييزِ شخصه، و هو إجماعُ الفرقةِ المُحقِّقة من «الإمامية» التي قد عَلِمنا أن قولَ الإمام - وإن كانَ غيرَ مُتميِّزِ الشخص - داخلٌ في أقوالها و غيرُ خارجٍ عنها.

فإذا أطبقوا على مذهبٍ من المذاهب، عَلِمنا أنه هو الحقُّ الواضح و الحجةُ القاطعة؛ لأنَّ «قولَ الإمام» الذي هو الحجةُ في جملةِ أقوالها، فكانَ الإمامُ قائله و مُنفرداً به.

و معلومٌ أن قولَ الإمام - و هو غيرُ مُتميِّزِ العينِ و لا معروفِ الشخص - في جملةِ أقوالِ الإمامية؛ لأننا إذا كنَّا نَقْطَعُ على وجودِ الإمام في زمانِ الغيبةِ بَيِّنَ أَظْهَرِنا، و لا نرتابُ بذلك، و نَقْطَعُ أيضاً على أنَّ الحقَّ في الأصولِ كُلِّها مع الإماميةِ دونَ مُخالفيها، و كانَ الإمامُ لا بُدَّ أن يكونَ مُحَقِّقاً في جميعِ الأصولِ؛ وَجَبَ أن يكونَ الإمامُ على مذاهبِ الإماميةِ في جميعِ الأصولِ.

و إذا عَرَفنا إجماعَ الإماميةِ جَمِيعَها على مذهبٍ من المذاهبِ في فُرُوعِ

الشرعية، فلا بُدَّ من أن يَكُونَ الإمام، وهو سَيِّدُ الإمامية وأَعْلَمُها وأَفْقَهها، في جُمْلَةِ هذا الإجماع.

فكما لا يَجُوزُ فيما أَجمَعَت عليه الإمامية أن يَكُونَ بعضُ علماء الإمامية غير قائلٍ به ولا ذاهِبٍ إليه، فكذلك لا يَجُوزُ مثله في الإمام.

فإن قيل: هذا جَحْدٌ عَظِيمٌ منكم، يَقْتَضِي أنكم قد عَرَفْتُمْ كُلَّ مُحِقٍّ في بَرٍّ وبحرٍ وسَهْلٍ وجَبَلٍ، حتَّى مَيَّزْتُمْ أَقْوَالَهُمْ ومَذَاهِبَهُمْ؛ إمَّا بأن لَقِيتُمُوهم، أو بأن تَوَاتَرَتْ عنهم إليكم الأخبارُ بمَذَاهِبِهِمْ^١؛ ومعلومٌ بَعْدُ هذه الدعوى عن الصَّحَّةِ.

قلنا: قد أَجَبْنَا عن هذه المسألة بما فَرَّعْنَاهُ واستَوْفَيْنَاهُ وجَعَلْنَاهُ كالشمسِ الطالعة في الوضوح والجلاء في مَسَائِلَ سَأَلْنَا عنها أبو عبد الله مُحَمَّدٌ بنُ عَبْدِ المَلِكِ التُّبَائِي^٢ (رَحِمَهُ اللَّهُ) مقصورة^٣ على أخبارِ الآحادِ وطريقِ العِلْمِ بالآحادِ، أَجْهَدَ فيها نَفْسَهُ، وأَتَعَبَ بها عُمُرَهُ، وما قَصَّرَ فيما أوردَهُ مِنَ الشُّبْهَةِ. فالجوابُ عن هذه المَسَائِلِ موجودٌ في يَدِ الأَصْحَابِ - أَيَدَهُمُ اللَّهُ - وهو يُقَارِبُ مائَةَ وَرَقَةٍ.

وإذا أَطْلَعَ عليه عُرِفَ منه الطريقُ الصَّحِيحُ إلى العِلْمِ بأحكامِ الشريعة على مَذَاهِبِ أَصْحَابِنَا، مع نَفْيِهِمُ القياسَ والعملَ بأخبارِ الآحادِ، وَوُجِدَ في جوابِ هذه المَسَائِلِ - مِن تَقْرِيرِ المَذْهَبِ وتَأْسِيسِهِ، والجمعِ بَيْنَ أَصُولِهِ وفُرُوعِهِ - ما لا يوجَدُ في شَيْءٍ مِنَ الكُتُبِ المُصَنَّفَةِ.

١. في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة والمطبوع: «بمذاهبه»؛ وهو سهو من أفلام النُسخ.

٢. في بعض النسخ: «التبان». وما أثبتناه هو الصواب.

٣. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «مقصورة». وهذه الكلمة إنما هي نعتٌ لـ «مسائل»، فمن اللازم أن تَوُثَّ.

ثُمَّ لَا تُخْلِي السُّؤَالَ الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ جَوَابٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَتَقُولُ: هَذِهِ الطَّرِيقَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي السُّؤَالِ هِيَ طَرِيقَةٌ مِّنْ نَّفْيِ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، وَادَّعَى أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِإِجْمَاعِهَا عَلَى قَوْلٍ مِنَ الْأَقْوَالِ، مَعَ تَبَاعُدِ الدِّيَارِ وَتَفَرُّقِ الْأَوْطَانِ وَفَقْدِ الْمَعْرِفَةِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى التَّعْيِينِ وَالتَّمْيِيزِ.

وَقَدْ عَلِمْنَا -مَعَ طُولِ الْمُجَالَسَةِ وَالْمُخَالَطَةِ، وَامْتِدَادِ الْعُصْرِ، وَاسْتِمْرَارِ الْأَزْمَانِ تَقَرُّرَ مَذَاهِبِ الْمُسْلِمِينَ وَحَصَرَ أَقَاوِيلِهِمْ، وَفَرَّقْنَا بَيْنَ مَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَيَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ؛ وَمَنْ شَكَّكْنَا فِي ذَلِكَ كَمَنْ شَكَّكْنَا فِي الْبُلْدَانِ وَالْأَمْصَارِ وَالْأَحْدَاثِ الْعَظِيمَةِ، الَّتِي يَقَعُ بِهَا الْعِلْمُ وَيَزُولُ الرِّيبُ فِيهَا بِالْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ.

وَأَيُّ عَاقِلٍ يَشْكُكُ فِي أَنَّ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ فِي بَرٍّ وَبَحْرٍ، وَسَهْلٍ وَجَبَلٍ، وَقُرْبٍ وَبُعْدٍ يَذْهَبُونَ إِلَى تَحْرِيمِ الزَّنا وَالْخَمْرِ؟ وَأَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ لَمْ يَذْهَبْ فِي الْجَدِّ وَالْأَخِ إِذَا انْفَرَدَا بِالْمِيرَاثِ إِلَى أَنَّ الْمَالَ لِلْأَخِ دُونَ الْجَدِّ؟ وَأَنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ الْآنَ - وَإِنْ كَانَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ قَدِيمٌ بَيْنَ الْأَنْصَارِ، فِي أَنَّ التَّقَاءَ الْخِتَانَيْنِ لَا يَوْجِبُ الْغُسْلَ.

وَلَوْ شَكَّكْنَا فِي هَذَا مُشَكِّكٌ، فَقَالَ: لَعَلَّ فِي فَقَهَاءِ الْأُمَّةِ وَعُلَمَائِهَا مَنْ يَذْهَبُ إِلَى مَذْهَبِ الْأَنْصَارِ «أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ». لَعَنُفَاهُ وَبَكَّتْنَاهُ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَعْرِفُ فَقَهَاءَ الْأُمَّةِ وَعُلَمَاءَهَا فِي الْأَمْصَارِ عَلَى سَبِيلِ التَّعْيِينِ وَالتَّمْيِيزِ.

وَكَمَا أَنَّ مَذَاهِبَ الْأُمَّةِ بِأَجْمَعِهَا مُحْصَوْرَةٌ مَعْلُومَةٌ، فَكَذَلِكَ مَذَاهِبُ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْ فِقْهَائِهَا وَطَائِفَةٍ مِنْ عُلَمَائِهَا؛ فَإِنَّ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ مُحْصَوْرَةٌ بِالرَّوَايَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ عَنْهُ مُضْبُوطَةٌ، وَكَذَلِكَ مَذَاهِبُ الشَّافِعِيِّ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ أَقْوَالٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي بَعْضِ

المَسَائِل؛ فَقَدْ فَرَّقَ أَصْحَابُهُ وَالْعَارِفُونَ بِمَذْهَبِهِ: بَيْنَ الْمَذَاهِبِ الَّتِي لَهُ فِيهَا أَقْوَالٌ، وَبَيْنَ مَا لَيْسَ لَهُ فِيهِ إِلَّا قَوْلٌ وَاحِدٌ.

فَلَوْ أَنَّ قَائِلًا قَالَ لَنَا: إِذَا كُنْتُمْ لَا تَعْرِفُونَ أَصْحَابَ أَبِي حَنِيفَةَ - فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، وَالسَّهْلِ^١ وَالْجَبَلِ، وَالسَّهْلِ^٢ وَالْوَعْرِ - فَلَعَلَّ فِيهِمْ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى مَا يُخَالِفُ مَنْ اجْتَمَعَ - مِمَّنْ تَعْرِفُونَ - عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ فِي مَذَاهِبِ الشَّافِعِيِّ، لَكُنَّا لَا نَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِهِ، وَنَقُولُ:

قَدْ عَلِمْنَا ضَرُورَةَ خِلَافٍ مَا تَذْكُرُونَهُ، وَقَطَعْنَا عَلَى أَنْ أَحَدًا مِنْ عُلَمَاءِ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ أَوْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ لَا يَذْهَبُ - قَرِيبًا كَانَ، أَوْ بَعِيدًا - إِلَى خِلَافٍ مَا عَرَفْنَاهُ، وَقَعَ الْإِطْبَاقُ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ؛ وَأَنَّ التَّشْكِيكَ فِي ذَلِكَ كَالْتَّشْكِيكِ فِي سَائِرِ الْأُمُورِ الْمَعْلُومَةِ.

وَإِذَا اسْتَقَرَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، وَكَانَ مَذْهَبُ الْإِمَامِيَّةِ أَشَدَّ انْحِصَارًا وَانْضِبَاطًا مِنْ مَذْهَبِ جَمِيعِ الْأُمَمِ، وَكُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْأُمَّةَ مَعَ كَثْرَةِ عَدَدِهَا وَانْتِشَارِهَا فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ قَدْ أَجْمَعَتْ عَلَى شَيْءٍ بَعَيْنِهِ نَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ لَهَا قَوْلٌ سِوَاهُ، فَأَحْرَى أَنْ يَصَحَّ فِي الْإِمَامِيَّةِ - وَهِيَ جُزْءٌ مِنْ كُلِّهَا وَفِرْقَةٌ مِنْ فِرْقِهَا - أَنْ نَعْلَمَ مَذَاهِبَهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِقْرَارِ وَالتَّعْيِينِ، وَإِجْمَاعِهِمْ عَلَى مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ؛ حَتَّى يَزُولَ عَنَّا الرَّيْبُ فِي ذَلِكَ وَالشَّكُّ فِيهِ، كَمَا زَالَ فِيهَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ وَأَنْشُرُ.

وَإِذَا كَانَ الْإِمَامُ فِي زَمَانِ الْغَيْبَةِ مَوْجُودًا بَيْنَهُمْ، وَغَيْرَ مَفْقُودٍ مِنْ جُمْلَتِهِمْ، فَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ جَمَاعَتِهِمْ. وَإِذَا عَلِمْنَا - بِالسَّبْرِ^٣، وَالْمُخَالَطَةِ، وَطَوْلِ الْمُبَاحَثَةِ أَنْ كُلَّ

١. «السَّهْلُ» هُنَا: الْأَرْضُ الْمُنْبَسِطَةُ الَّتِي لَا تَبْلُغُ الْهَضْبَةَ.

٢. مَعْنَى «السَّهْلِ» هُنَا: كُلُّ شَيْءٍ يَسِيلُ إِلَى اللَّيْنِ وَقَلَّةِ الْخَشُونَةِ.

٣. «السَّبْرُ»: التَّجَرُّبَةُ. رَاجِعْ: كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٧، ص ٢٥١، لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٤، ص ٣٤٠ (سَبْر).

عالم من علماء الإمامية قد أجمع على مذهب بعينه، فالإمام وهو واحد من العلماء - بل أوحّد العلماء - داخل في ذلك، وغير خارج عنه.

وليس يُخلّ بمعرفة مذهبه عدم المعرفة بعينه، لأننا لا نعرف كل عالم من علماء الإمامية و فقيه من فقهاءها في البلاد المتفرقة، وإن علمنا على سبيل الجملة إجماع كل عالم - عرفناه، أو لم نعرفه - على مذهب بعينه؛ فالإمام في هذا الباب كمن لم نعرفه من علماء الإمامية.

وإذا لم يعرض لنا شك في مذهب من لا نعرفه من الإمامية، لم يجوز أن يعرض أيضاً شك في قول الإمام وأنه في جملة أقوال الإمامية، وإن كنا لا نميز شخصه، ولا نعرف عينه.

واعلم أن الطريق المعتمد^١ الجدد^٢ إلى صحة مذاهبنا في فروع الأحكام الشرعية هو هذا الذي بيناه وأضحناه؛ سواء كانت المسائل مما تنفرد الإمامية بها، أو مما يوافقها فيها بعض خصومها.

وربما اتفق في بعض المسائل غير هذه الطريقة، وهي: أن يكون عليها دليل؛ من ظاهر كتاب الله تعالى، أو من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله مقطوع بها معلوم صحتها.

وربما اتفق في بعض الأحكام أن تكون معلومة من مذاهب أئمتنا المتقدمين للإمام الغائب صلوات الله عليهم، الذين ظهروا وعرفوا، وسئلوا وأجابوا، وأفتوا وعلموا الأحكام؛ فقد علمنا ضرورة أن من مذاهب أبي جعفر محمد بن علي

١. كذا في النسخ والمطبوع، والأصح الأفصح: «المعبد».

٢. «الجدد»: الأرض المستوية، وفي المثل: «من سلك الجدد آمن العثار». راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١٠٨ و ١٠٩؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٢١ (جدد).

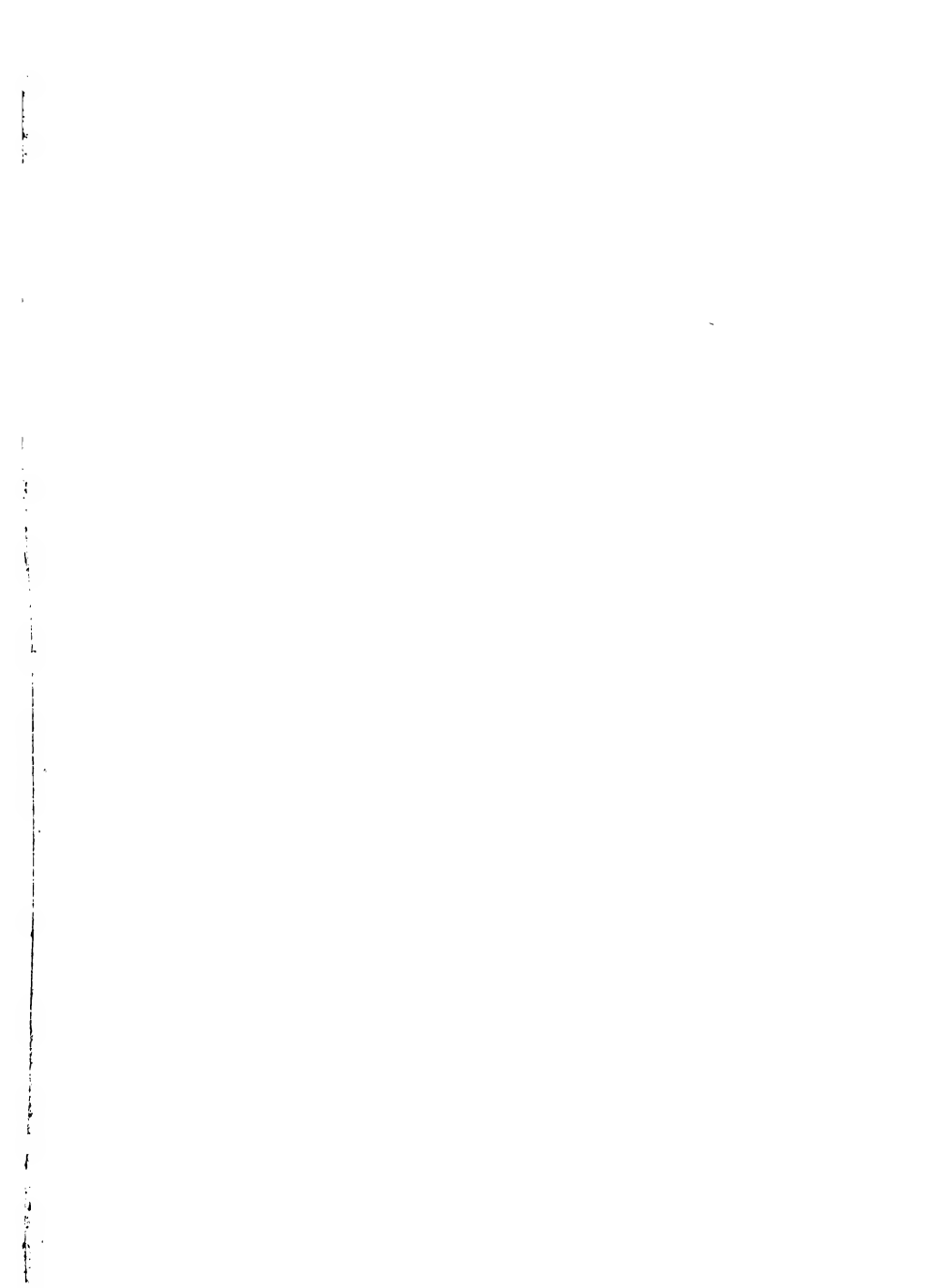
الباقر صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا: تحريمُ كُلِّ شَرَابٍ مُسْكِرٍ، وَ مَسْحَ الرِّجْلَيْنِ، وَ تحريمُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَ أَنَّ تَكْبِيرَاتِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ خَمْسٌ، وَ أَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ لَا يَقَعُ، وَ مَا جَرَى مَجْرَى هَذِهِ الْمَسَائِلِ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي ظَهَرَتْ عَلَيْهِمْ وَ اسْتَهْزَتْ.

وَ إِذَا عَلِمْتَ مَذَاهِبَهُمْ، وَ كَانُوا عِنْدَنَا حُجَّةً مَعْصُومِينَ، كَفَى ذَلِكَ فِي وَقْعِ الْعِلْمِ بِهَا، وَ الْقَطْعِ عَلَى صِحَّتِهَا؛ وَ لَا اعْتِبَارَ بِمَنْ خَالَفَنَا فِي الْعَمَلِ بِشَيْءٍ مِمَّا عَدَدْنَاهُ عَنْهُمْ، وَ دَفَعَ أَنْ يَكُونَ مُشَارِكاً فِي الْمَعْرِفَةِ بِذَلِكَ، لِأَنَّ الْمُخَالَفَ فِي هَذَا: إمَّا أَنْ يَكُونَ مُعَانِداً، أَوْ مُكَابِراً، أَوْ يَكُونَ مِمَّنْ لَمْ تَكْثُرْ خِلَاطُهُ لَنَا، أَوْ تَصَفُّحُهُ لِأَخْبَارِنَا وَ سَمَاعِهِ مِنْ رِجَالِنَا؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ رُبَّمَا وَقَفَ عَلَى أَسْبَابٍ مِنْ: مُخَالَطَةٍ، أَوْ مُجَالَسَةٍ، وَ سَمْعِ أَخْبَارٍ مَخْصُوصَةٍ.

وَ عَلَى هَذَا لَا يَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ مَنْ لَمْ تَتَّفَقْ خِلَاطُهُ بِأَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَ سَمَاعِ أَخْبَارِهِمْ عَنْ صَاحِبِهِمْ لَا يَعْلَمُونَ مِنْ مَذَاهِبِ أَبِي حَنِيفَةَ مَا يَعْلَمُ أَصْحَابُهُ ضَرُورَةً. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَقُولُونَ فِي مَسْأَلَةِ شَرْعِيَّةِ اخْتِلَافِ فِيهَا قَوْلَ الْإِمَامِيَّةِ، وَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا دَلِيلٌ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ مَقْطُوعٍ بِهَا؟ كَيْفَ الطَّرِيقُ إِلَى الْحَقِّ فِيهَا؟

قُلْنَا: هَذَا الَّذِي فَرَضْتُمُوهُ قَدْ أَمِنَّا وَقُوعَهُ؛ لِأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُخْلِي الْمُكَلَّفَ مِنْ حُجَّةٍ وَ طَرِيقٍ لِلْعِلْمِ بِمَا كُلِّفَ، وَ هَذِهِ الْحَادِثَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا إِذَا كَانَ لِلَّهِ تَعَالَى فِيهَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَ اخْتَلَفَتِ الْإِمَامِيَّةُ فِي وَقْتِنَا هَذَا فِيهَا، فَلَمْ يُمَكِّنِ الْاعْتِمَادُ عَلَى إِجْمَاعِهِمْ - الَّذِي نَتَّقُ بِأَنَّ الْحُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَجْلِ وَجُودِ الْإِمَامِ فِي جُمْلَتِهِمْ - فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ مَقْطُوعٍ بِهَا، حَتَّى لَا يَفُوتَ الْمُكَلَّفَ طَرِيقٌ لِلْعِلْمِ يَصِلُ بِهِ إِلَى تَكْلِيفِهِ.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ نَفَرِضَ وجودَ حادثةٍ لَيْسَ للإمامية فيها قولٌ، على سبيلِ اتِّفَاقٍ، أو اختلافٍ؛ فَقَدْ يَجُوزُ عِنْدَنَا فِي مِثْلِ ذَلِكَ - إِنْ اتَّفَقَ - أَنْ لَا يَكُونَ لِلَّهِ تَعَالَى فِيهَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، إِذَا لَمْ نَجِدْ فِي الْأَدْلَةِ الْمَوْجِبَةِ لِلْعِلْمِ طَرِيقاً إِلَى عِلْمِ حُكْمِ هَذِهِ الْحَادِثَةِ، كُنَّا فِيهَا عَلَى مَا يَوْجِبُ الْعَقْلُ وَحُكْمُهُ.^١



١٥ - ما ذكره في مقدّمة كتاب «الانتصار»

قد ذكر الشريف المرتضى هناك كلاماً في الإجماع:

وَمِمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ حُجَّةَ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ فِي صَوَابِ جَمِيعِ مَا انْفَرَدَتْ بِهِ أَوْ شَارَكَتْ فِيهِ غَيْرَهَا مِنَ الْفُقَهَاءِ هِيَ إجماعُها عليه؛ لأنَّ إجماعَها حُجَّةٌ قاطعةٌ، ودلالةٌ موجبةٌ للعِلْمِ، فإنْ انضافَ إلى ذلك ظاهرُ كتابِ اللَّهِ تعالى أو طريقةٌ أخرى تُوجِبُ العِلْمَ وتُثَمِّرُ اليَقِينَ، فهي فَضِيلَةٌ ودَلالةٌ تُنضافُ إلى أخرى، وإلا ففي إجماعهم كفاية^١.

وإنما قلنا: إنَّ إجماعهم حُجَّةٌ؛ لأنَّ في إجماعِ الإمامية قولَ الإمام الذي دَلَّتِ العُقُولُ على أنَّ كُلَّ زَمَانٍ لا يَخْلُو مِنْهُ، وأنَّه معصومٌ لا يَجُوزُ عليه الخَطَأُ في قولٍ ولا فِعْلٍ، فَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ كانَ إجماعُهم حُجَّةً ودليلاً قاطعاً.

وقد بيَّنا صَحَّةَ هذه الطَّرِيقَةِ في مواضعٍ مِنْ كُتُبِنَا، وَخَاصَّةً فِي جَوَابِ مَسَائِلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ التُّبَّانِ^٢ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَفِي جَوَابِ مَسَائِلِ أَهْلِ الْمُوصِلِ

١. أخذ قطب الدين الراوندي من قوله: «لأنَّ إجماعها حجة قاطعة...» إلى هنا وذكره في مقدّمة

فقه القرآن، ج ١، ص ٤.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١١ - ٢٠.

الفقهية^١ الواردة في سنة عشرين وأربعمائه، وفي غير هذين الموضعين من كتبنا؛ فإننا فرعنا ذلك وأشبعناه واستقصيناه، وأجبنا عن كل سؤال يسأل عنه، وحسبنا كل شبهة تعترض فيه.

وبينّا كيف الطريق إلى العلم بأن قول الإمام المعصوم في جملة أقوال الإمامية؟ وكيف السبيل إلى أن نعرف مذهبها، ونحن لا نُميّز شخصه وعينه في أحوال غيبته؟ وأسقطنا عجب من يقول: من لا أعرفه كيف أعرف مذهبها؟ ولا فائدة في شرح ذلك هاهنا؛ لأنّ التّشاغل في هذا الكتاب بغيره. ومن أراد التناهي في معرفة صحّة هذا الأصل، رجّع إلى حيث أرشدناه؛ فإنّه يجد ما يوفي على حاجته، ويتجاوز قدر كفايته.

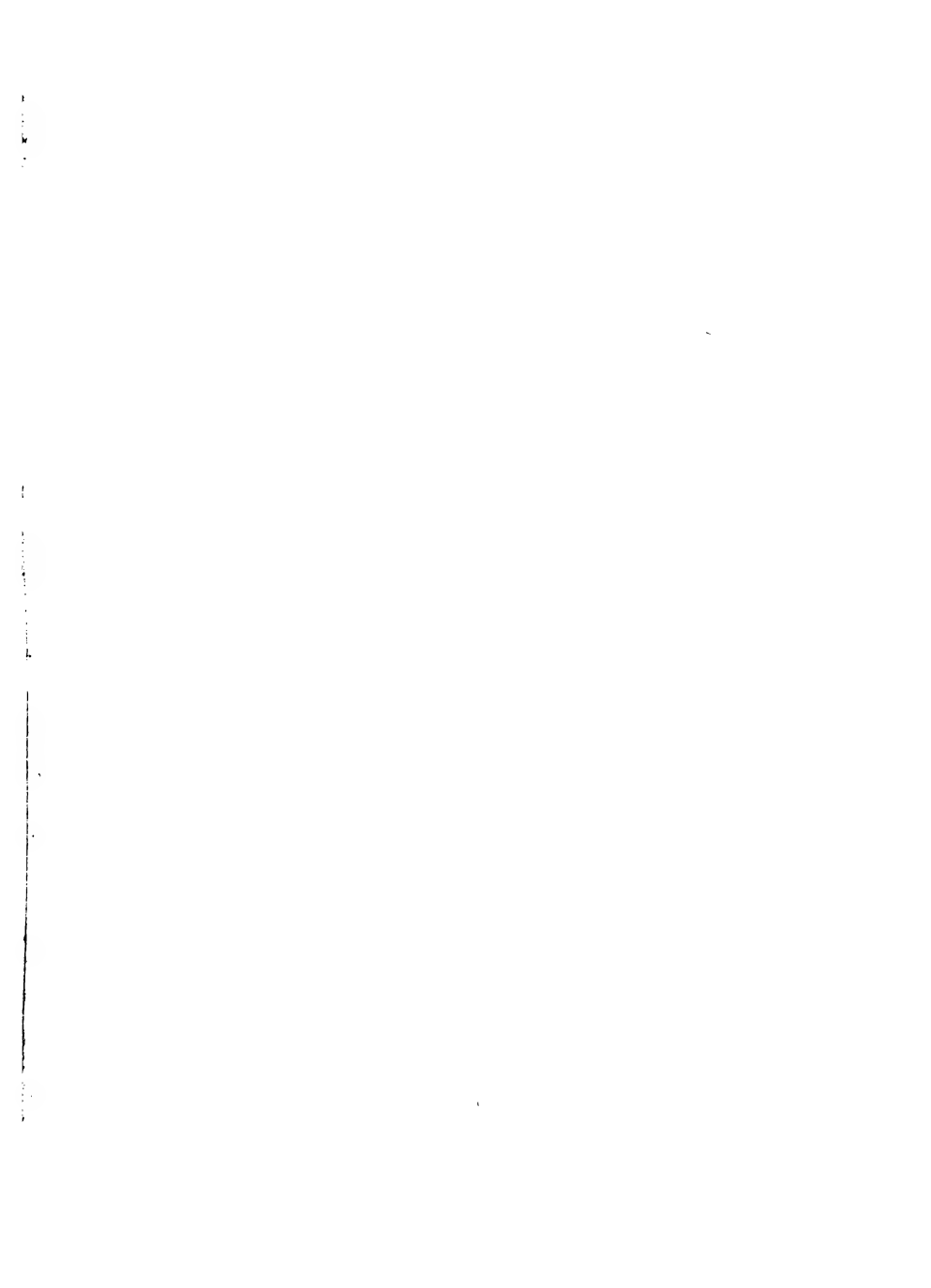
«و أبو عبد الله ابن التّبان هو: أبو عبد الله محمّد بن عبد الملك بن محمّد التّبان البغدادي. قال النجاشي: «كان معتزلياً ثمّ أظهر الانتقال ولم يكن ساكناً». حضر درس الشريف المرتضى وانتفع به، وسأله مسائل، أجاب عنها المرتضى، وعرفت بالمسائل التّبانيات، وهي في أصول الفقه. قال السيّد المرتضى عن مسائله وهو يجيب عنها: «وجدتها عند التّصفّح والتأمّل دالة على فكر دقيق التّوصل، لطيف التّغلغل، فكم من شبهة لقوتها ودقّتها أدلّ على الفطنة من حجة جليّة ظاهرة». وقال العلامة الطهراني في طبقات أعلام الشيعة: «و يظهر من تشقيقاته لمسائله كمال تحرّره». وللتّبان كتاب في تكليف من علم الله أنّه يكفر، وكتاب في المعدوم. توفي سنة ٤١٩ هـ. رجال النجاشي، ص ٤٠٣، الرقم ١٠٦٩؛ طبقات أعلام الشيعة، ج ٢، ص ١٦٨.

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٥ - ٢٠٩.
٢. وقد أشار السيّد المرتضى رحمه الله إلى هذا في رسائله، وقال بعد ذكر جواب التّبانيات: «وفي كتاب نصرة ما انفردت به الشيعة الإمامية من المسائل الفقهية، فإنّ هذا الكتاب مبني على صحّة هذا الأصل»، ونقله الطبرسي في الاحتجاج، وكذلك الراوندي في فقه القرآن من غير إشارة إلى نقله عن المرتضى، وحذف نهاية كلام السيّد هكذا: «وهذه الطريقة واضحة مشروحة في غير موضع من كتبنا». رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٥٢؛ الاحتجاج، ج ٢، ص ٣٣٧؛ فقه القرآن، ج ٢، ص ٩٣.

وإذا كانت الجملة التي أشرنا إليها هي الحجة في جميع مذاهب الشيعة الإمامية في أحكام الفقه، فعلى من شك في شيء من مذاهبهم وارتاب بصحته أن يسأل عن صحة ذلك، فإذا أقيمت فيه عليه الحجة بالطريقة التي أشرنا إليها، وجب زوال ريبه وحصول علمه، وبرئت عهدة القوم فيما ذهبوا إليه ببيان الحجة فيه والدلالة عليه، وما يضروهم بعد ذلك خلاف من خالفهم؛ كما لا يتفق وفاق من وافقهم. ولو اقتصرنا على هذه الجملة في تمام الغرض لكفينا وما افتقرنا إلى زيادة عليها، ولا احتجنا إلى تفصيل المسائل وتعيينها؛ فإن الحجة في صحة الجميع واحدة.

لكننا نفصل المسائل ونعينها، ونبين ما فيه موافق للشيعة الإمامية من غيرهم وإن ظن مخالفوهم أنه لا موافق لهم فيها، ثم نبين ما انفردوا به من غير موافق من مخالفيهم.

ونضيف إلى هذه الطريقة - التي أشرنا إليها في صحته على جهة الجملة - ما لعله يمكن فيه أن يستدل به من ظاهر كتاب الله جل ثناؤه، أو طريقة توجب العلم، وكل ما تيسر من تقويته وتقريبه وتسهيل مرامه، لتكون الفائدة بذلك أكثر وأغزر، وعلى الله توكلنا، وهو حسبنا ونعم الوكيل.^١



١٦ - ما ذكره في رسالة «الرد على أصحاب العدد»

قد ذكر الشريف المرتضى في بداية الرسالة كلاماً في الإجماع: وقفتُ (أحسن الله توفيقك) على ما أنفذته من الكلام المجموع في نصرة العدد في الشهور، والطعن على مَنْ ذهب إلى الرؤية واعتمدها، ولم يلتفت إلى ما سواها.

و أنا أجيب مسألتك وأشفعُكَ بطلبتك، وأُملي في هذا الباب كلاماً وجيزاً تقع بمثله الكفاية، فإنَّ من طَوَّل من أصحابنا الكلام في هذه المسألة تكلف ما لا يحتاج إليه، والأمر فيها أقرب وأهون من أن يَحُوجَّ إلى التدقيق والتطويل. والله الموفق للصواب في جميع الأمور.

واعلم أنَّ هذه مسألة إذا تَوَمَّلْتَ عَلمَ أنَّها مسألة إجماع من جميع المسلمين، والإجماع عليها هو الدليل المعتمد؛ لأنَّ الخلاف فيها إنَّما ظهر من نفر من أصحاب الحديث المنتمين إلى أصحابنا، وقد تقدَّمهم الإجماع وسبقهم، ولا اعتبار بالخلاف الحادث؛ لأنَّه لو كان به اعتبار لما استقرَّ إجماع، ولا قامت الحجَّة به. وقد علمنا ضرورة أنَّ أحداً من أهل العلم لم يخالف قديماً في هذه المسألة، ولا جرى بين أهل العلم فيها متقدماً كلام، ولا نظر ولا جدال، حتَّى ظهر من بين أصحابنا فيها هذا الخلاف.

ثم لا اعتبار بهذا الخلاف، سابقاً كان أم حادثاً متأخراً؛ لأنَّ الخلاف إنَّما يعتدُّ به إذا وقع ممَّن بمثله اعتبار في الإجماع من أهل العلم والفضل والدراية والتحصيل. والذين خالفوا من أصحابنا في هذه المسألة عدد يسير ممَّن ليس قوله بحجة في الأصول ولا في الفروع، وليس ممَّن كُلفَ النظر في هذه المسألة، ولا فيما هو أجلى منها؛ لقصور فهمه ونقصان فطنته.

وما لأصحاب الحديث - الذين لم يعرفوا الحقَّ في الأصول، ولا اعتقدوها بحجة ولا نظر، بل هم مقلِّدون فيها - والكلام في هذه المسائل، وليسوا بأهل نظر فيها ولا اجتهاد، ولا وصول إلى الحقِّ بالحجة، وإنَّما تعويلهم على التقليد والتسليم والتفويض.

فقد بان بهذه الجملة أنَّ هذه المسألة مسألة إجماع، والإجماع عندنا حجة؛ لأنَّ الإمام المعصوم - الذي لا يخلو الزمان منه - قوله داخل فيه، وهو حجة؛ لدخول قول من هو حجة فيه.

وقد بيَّنا في مواضع كثيرة من كتبنا صحَّة هذه الطريقة، وكيفية العلم بالطريق إلى أنَّ قول الإمام داخل في أقوال الشيعة وغير منفصل عنها في زمان الغيبة، الذي يخفى عنَّا فيه قول الإمام على التحقيق.

منها: في جواب مسائل أبي عبد الله بن التَّبان رحمه الله. وقد مضى الكلام هناك في هذه المسألة أيضاً فيما هو جواب مسائل أهل المَوْصل الواردة أخيراً. ومَن أراد استيفاء الكلام في هذا الباب رجع إلى ما أشرنا إليه من هذه الكتب^١.

١. انظر جوابات المسائل التَّبانيات، وجوابات المسائل الموصليَّات الثالثة، ضمن رسائل الشريف

المرتضى، ج ١، ص ١١ - ٢٠، ٢٠٥ - ٢٠٨.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٧ - ١٩.

١٧ - ما ذكره في «رسالة في إبطال العمل بأخبار الأحاد»

قد ذكر الشريف المرتضى هناك كلاماً في الإجماع:

فاعلم أنَّ مُعْظَمَ الفقهِ تُعَلِّمُ ضَرُورَةَ مَذَاهِبِ أُمَّتِنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِيهِ بِالْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ. فَإِنْ وَقَعَ شَكٌّ فِي أَنَّ الْأَخْبَارَ تَوْجِبُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ، فَالْعِلْمُ الَّذِي لَا شُبْهَةَ فِيهِ وَلَا رَيْبَ يَعْتَرِيهِ حَاصِلٌ، كَالْعِلْمِ بِالْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ كُلِّهَا الَّتِي يَدَّعِي قَوْمٌ أَنَّ الْعِلْمَ بِهَا ضَرُورِيٌّ؛ فَإِنَّ الْإِمَامِيَّةَ كُلَّهَا تَعَلِّمُ أَنَّ مِنْ مَذَهَبِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَآبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إنْكَارَ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ، وَإِجَابَ مَسْحِهِمَا، وَإِنْكَارَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَأَنَّ الطَّلَاقَ بِالثَّلَاثِ لَا يَقَعُ، وَأَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَا يَخْتَلِجُ شَكٌّ فِي أَنَّهَا مَذَاهِبُهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وَمَا سِوَى ذَلِكَ - وَلَعَلَّهُ الْأَقْلُ - يُعَوَّلُ فِيهِ عَلَى إجماعِ الْإِمَامِيَّةِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ إِمَامِ الزَّمَانِ الْمُعْصُومِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي جُمْلَةِ أَقْوَالِهِمْ، وَكُلُّ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ مَقْطُوعٌ عَلَى صَحَّتِهِ. وَقد فَرَعْنَا هَذِهِ الْجُمْلَةَ فِي مَوَاضِعَ وَبَسَطْنَاهَا.

فَأَمَّا مَا اخْتَلَفَ الْإِمَامِيَّةُ فِيهِ، فَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

ضَرْبٌ يَكُونُ الْخِلَافُ فِيهِ مِنَ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ، اللَّذَيْنِ عَرَفْنَاهُمَا بِأَعْيَانِهِمَا وَأَنْسَابِهِمَا، وَقَطَعْنَا عَلَى أَنَّ إِمَامَ الزَّمَانِ لَيْسَ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا. فَهَذَا الضَّرْبُ يَكُونُ

المُعَوَّلُ فيه على أقوال باقي الشيعة الذين هُم الجُلُّ و الجُمهورُ، ولأنَّا نَقْطَعُ على أن قول الإمام في تلك الجهة دون قول هذا الواحد والاثنتين.

و الضرب الآخر من الخلاف: أن تقول طائفة كثيرة لا تتميزُ بعددٍ ولا معرفة الأعيان والأشخاص بمذهبٍ والباقون بخلافه، فحينئذ لا يُمكن الرجوعُ إلى الإجماع والإعتمادُ عليه، ويُرجعُ في الحق من ذلك إلى نص كتاب أو اعتماد على طريقة تُفضي إلى العلم، كالتمسك بأصل ما في العقل ونفي ما ينقل عنه، وما أشبه ذلك من الطرق التي قد بيّناها في مواضع وفي كتاب «نصرة ما انفردت به الإمامية في المسائل الفقهية»^١.

فإن قدّرنا أنه لا طريق إلى قطع على الحق فيما اختلفوا فيه و بعد ذلك، كنّا مُخَيَّرِينَ في تلك المسألة بين الأقوال المُختلفة؛ لفقْد دليل التخصيص والتعيين. وكذلك القول في أحكام الحوادث التي تحدّثت ولا قول للإمامية فيها على وفاقٍ ولا خلافٍ.^٢

١. و هو كتابه المعروف بالانتصار؛ قد تكلم فيه عن هذه المسئلة مفصلاً.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١٢ - ٣١٣.

١٨ - ما ذكره في رسالة «جوابات المسائل الرئسية الأولى»

قد ذكر الشريف المرتضى هناك كلاماً في الإجماع، بعد ذكر مسائل و جواباتٍ

عنها:

المسألة الحادية والعشرون

إثبات حُجَّةِ إجماع الطائفة

إذا كان طريقُ مُعْظَمِ الأحكام الشرعية إجماعَ علماءِ الفرقةِ المُحَقَّقةِ - لِكُونِ الإمامِ المعصومِ الذي لا يَجُوزُ عليه الخَطَأُ أَحَدًا مِنْ علمائهم، دونَ عامَّتِهِمْ و علماءِ غيرهم، وكان العلماءُ مِنْ هذه الفرقةِ محصورينَ؛ بدليلِ عدمِ التجويزِ لوجودِ عالمٍ منهم: تُعْرَفُ فُتْيَاهُ، مع تَعَذُّرِ مَعْرِفَتِهِ بَعِيْنِهِ و اسْمِهِ و نَسَبِهِ.

و وجوبُ هذه القضيةِ يوجبُ أَحَدَ أمورٍ، كُلٌّ منها لا يُمْكِنُ القولُ به:

إمَّا كَوْنُ فُتْيَا الإمامِ الغائبِ - المُرْتَفَعَةِ مَعْرِفَتُهُ بَعِيْنِهِ - خارجَةً عن إجماعِ علماءِ الإماميةِ؛ و هذا يَمْنَعُ مِنَ الثَّقةِ بإجماعهم.

أو كَوْنُ فُتْيَاهُ داخلَةً فيهم؛ فهذا يوجبُ تَعَيُّنَهُ و تَمَيُّزَ فُتْيَاهُ، و هذا مُتَعَذِّرُ الآنَ مع غَيْبَتِهِ.

أو حَصُولُ فُتْيَاهُ فِي جُمْلَةِ فُتْيَاهُمْ، مع تَعَذُّرِ مَعْرِفَةِ شَخْصِهِ، فهذا يؤدي إلى تجويزِ عِدَّةِ علماءٍ لا سَبِيلَ إِلَى العِلْمِ بِتَمَيُّزِهِمْ؛ لأنَّهُ إذا جازَ فِي فُتْيَا الإمامِ و هو سيِّدُ

العلماء و رئيس الملة، أن تتعدّد معرفته على سبيل التفصيل - مع حصولها في جملة فئيا شيعته - فذلك في علماء شيعته أجوز. و ذلك يمنع من القطع على حصول إجماعهم على الحكم الواحد.

أو يقال: إن إمساكه عن النكير دلالة على رضاه بالفتيا.

فهذه طريقة المتقدمين من شيوخنا، و قد رغبتنا عنها، و صرّحنا بخلافها؛ لأن فيها الاعتراف بأن «الإمساك يدلّ على الرضا» مع احتماله لغيره؛ من «الخوف» المعلوم حصوله للغائب.

الجواب - والله التوفيق:-

إعلم أن قول إمام الزمان و فتياه في كلّ حادثه من الشرائع لا بدّ أن يكونا في جملة أقوال علماء الفرقة الإمامية.

و ليس كلّ عالم من علماء الفرقة الإمامية يعلم بعينه و اسمه و نسبه على سبيل التمييز، و إنما يعلم على سبيل التفصيل بالعين و الاسم و النسب من علماء هذه الطائفة من اشتهر باشتهار كتبه و تصنيفاته و رئاسته و أحواله له مخصوصة؛ و إلا فمن نعلمه على سبيل الجملة - و إن لم نعلمه على سبيل التفصيل التعيين - أكثر ممّن عرفناه باسمه و نسبه. و من هذا الذي يدّعي معرفة كلّ عالم من علماء كلّ فرقة من فرق المسلمين بعينه و اسمه و نسبه في كلّ زمان و على كلّ حال؟

فعلى هذا الذي قرّناه، لا يجب القطع على أن من لم نعرفه بعينه و اسمه و نسبه من علماء الإمامية؛ يجب نفيه و القطع على فقده.

و ليس إذا كنّا لا نعلم عين كلّ عالم من الإمامية و اسمه و نسبه و جب أن لا نكون عالمين على الجملة بمدّهبه، و أنّه موافق لمن عرفنا بعينه و اسمه و نسبه؛ لأن العلم بأقوال الفرق و مذاهبها يعلم ضرورة على سبيل الجملة؛ إمّا باللقيا

أو بالمشافهة أو بالأخبار المتواترة، وإن لم يفتقر هذا العلم إلى تمييز الأشخاص وتعيينهم وتسميتهم؛ لأننا نعلم ضرورة أن كل عالم من علماء الإمامية يذهب إلى أن الإمام يجب أن يكون معصوماً منصوباً عليه، وإن لم يعلم كل قائل بذلك وذهب إليه بعينه واسمه ونسبه.

وهكذا القول في العلم بإجماع علماء كل فرقة من فرق المسلمين: أن الجملة فيه متميزة من التفصيل، وليس العلم بالجملة مفتقراً إلى العلم بالتفصيل.

وقد علمنا أنه لا إمامي لقيناه وعاصرناه وشاهدناه إلا وهو عند المناظرة والمباحثة يفتي بمثل ما أجمع علماؤنا. عليه؛ وسواء عرفناه بنسبه وبلدته أو لم نعرفه بهما.

وكذلك كل إمامي خبرنا عنه - في شرق وغرب، وسهل وجبل؛ عرفناه بنسبه واسمه أو لم نعرفه - قد عرفنا - بالأخبار المتواترة الشائعة الذائعة التي لا يمكن إسنادها إلى جماعة بأعيانهم؛ لظهورها وانتشارها - أنهم كلهم قائلون بهذه المذاهب المعروفة المألوفة، حتى أن من خالف منهم في شيء من الفروع عرف خلافه، وضبط، وميز عن غيره.

وقد استقصينا هذا الكلام في «جواب المسائل الثبائيات»، واثبتنا فيه إلى أبعد الغايات.

فاذا قيل لنا: فلعل الإمام، لأنكم لا تعرفونه بعينه يخالف علماء الإمامية فيما اتفقوا عليه.

قلنا: لو خالفهم لما علمنا ضرورة اتفاق علماء الإمامية - الذين هو واحد منهم - على هذه المذاهب المخصوصة؛ وهل الإمام إلا أحد علماء الإمامية، وكواحد من العلماء الذين لا نعرفهم بنسب ولا اسم؟!!

و نَحْنُ إِذَا ادَّعَيْنَا إِجْمَاعَ الْإِمَامِيَّةِ أَوْ غَيْرَهَا عَلَى مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ، فَمَا نَحْصُ
بهذه الدعوى مَنْ عَرَفَنَاهُ بِاسْمِهِ وَ نَسَبِهِ دُونَ مَنْ لَمْ نَعْرِفْهُ؛ بَلِ الْعِلْمُ بِالِاتِّفَاقِ عَامٌّ
لِمَنْ عَرَفَنَاهُ مُفَصَّلًا وَ لِمَنْ لَمْ نَعْرِفْهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

و لَيْسَ يَجِبُ إِذَا كَانَ إِمَامُ الزَّمَانِ غَيْرَ مُتَمَيِّزِ الشَّخْصِ وَ لَا مَعْرُوفِ الْعَيْنِ أَنْ لَا
يَكُونَ مَعْرُوفَ الْمَذْهَبِ مُتَمَيِّزَ الْمَقَالَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَقْتَضِي أَنْ كُلُّ مَنْ لَمْ نَعْرِفْهُ
مِنْ عُلَمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ أَوْ عُلَمَاءِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْفِرَقِ، فَإِنَّا لَا نَعْرِفُ مَذْهَبَهُ، وَ لَا نَتَحَقَّقُ
مَقَالَتَهُ؛ وَ هَذَا حَدٌّ لَا يَبْلُغُهُ مُتَأَمِّلٌ.

فَإِنْ قِيلَ: أَ تُجَوِّزُونَ أَنْ يَكُونَ فِي جُمْلَةِ الْإِمَامِيَّةِ عَالِمٌ يُخَالِفُ هَذِهِ الطَّائِفَةَ فِي
بَعْضِ الْمَسَائِلِ، لَمْ يَنْتَهَ إِلَيْكُمْ خَبْرُهُ؛ لِأَنَّهُ مَا اسْتَهَرَّ كَاشْتَهَارِ غَيْرِهِ، وَ لَا لَهُ تَصْنِيفَاتٌ
سَارَتْ وَ انْتَشَرَتْ؟

فَإِنْ أَجَزْتُمْ ذَلِكَ فَلَعَلَّ الْإِمَامَ هُوَ ذَلِكَ الْعَالِمُ. وَ هَذَا يَقْتَضِي ارْتِفَاعَ الثَّقَةِ بِأَنَّ
قَوْلَ إِمَامِ الزَّمَانِ دَاخِلٌ لَا مَحَالَةَ فِي جُمْلَةِ أَقْوَالِ عُلَمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ، وَ يُبْطِلُ مَا تَدَّعَوْهُ
مِنْ أَنَّ الْحُجَّةَ فِي إِجْمَاعِهِمْ.

وَ إِنْ مَنَعْتُمْ مِنْ كَوْنِ عَالِمٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ يَخْفَى خَبْرُ خِلَافِهِ لَهُمْ فِي بَعْضِ
الْمَذَاهِبِ، كَاتَبَرْتُمْ.

قُلْنَا: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي عُلَمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ مَنْ يُخَالِفُ أَصْحَابَهُ فِي مَذْهَبٍ مِنْ
مَذَاهِبِهِمْ، وَ يَسْتَمِرُّ ذَلِكَ وَ تَمُضِي عَلَيْهِ الدُّهُورُ، فَيَنْطَوِي خَبْرُ خِلَافِهِ؛ لِأَنَّ الْعَادَاتِ
مَا جَزَتْ بِمِثْلِ ذَلِكَ، لِأَنَّ مَا دَعَا هَذَا الْعَالِمَ إِلَى الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ الْمَذْهَبِ يَدْعُوهُ
إِلَى إِعْلَانِهِ وَ إِظْهَارِهِ؛ لِيَتَّبِعَ فِيهِ وَ يَقْتَدِيَ بِهِ فِي اعْتِقَادِهِ.

وما هذه سبيله يَجِبُ بِحُكْمِ الْعَادَةِ ظُهُورَهُ وَنَقْلَهُ وَحُصُولَ الْعِلْمِ بِهِ، لَا سِيَّما مع استمراره و كُرُورِ الدُّهُورِ عَلَيْهِ.

وما تجويزُ عَالِمٍ يَخْفَى خَبْرُ خِلَافِهِ إِلَّا كَتَجْوِيزِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ يُخَالِفُونَ مَنْ عَرَفْنَا مَذَاهِبَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ -إِمَّا فِي أَصُولِ الدِّينِ، أَوْ فِي فُرُوعِهِ، أَوْ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ وَالنَّحْوِ، وَ اللَّغَةِ- فَيَخْفَى خِلَافُهُمْ وَ يَنْطَوِي أَمْرُهُمْ؛ وَ تَجْوِيزُ ذَلِكَ يُوَدِّي مِنَ الْجَهَالَاتِ إِلَى مَا هُوَ مَعْرُوفٌ مَسْطُورٌ.

عَلَى أَنْ لِإِمَامِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذَا الْبَابِ مَزِيَّةٌ مَعْلُومَةٌ؛ فَلَوْ جازَ هَذَا الَّذِي سَأَلْنَا عَنْهُ فِي غَيْرِهِ، لَمْ يَجْزِ مِثْلُهُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ قَوْلُهُ حُجَّةٌ، وَ الْجَمَاعَةُ الَّتِي تُوَافِقُهُ فِي مَذْهَبِهِ إِمَّا كَانَتْ مُحَقِّقَةً لِأَجْلِ مُوَافَقَتِهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُظْهِرَ مَا يَعْتَقِدُهُ وَ يَذْهَبُ إِلَيْهِ حَتَّى يُعَرَفَ مَنْ يُوَافِقُهُ مِمَّنْ يُخَالِفُهُ. وَ لَيْسَ إِظْهَارُهُ لِاعْتِقَادِهِ وَ تَصْرِيحُهُ لِمَذْهَبِهِ مِمَّا يَقْتَضِي أَنْ يُعَرَفَ هُوَ بِنَسَبِهِ؛ لِأَنَّا قَدْ نَعْرِفُ مَذَاهِبَ مَنْ لَا نَعْرِفُ نَسَبَهُ وَ لَا كَثِيرًا مِنْ أَحْوَالِهِ.

وَ كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِمَامِ مَذْهَبٌ -أَوْ مَذَاهِبٌ- يُخَالِفُ مَذَاهِبَ الْإِمَامِيَّةِ لَا يَكُونُ مَعْرُوفًا مَشْهُورًا بَيْنَ الْإِمَامِيَّةِ، وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الْمَرْجِعَ فِي أَنْ «إِجْمَاعُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ حُجَّةٌ» إِلَى أَنْ قَوْلُهُ فِي جُمْلَةِ أَقْوَالِهَا؟! فَإِذَا أَجْمَعُوا عَلَى قَوْلٍ هُوَ مُخَالِفٌ فِيهِ، هَلْ لَهُ مَدْنُوحَةٌ عَنْ إِظْهَارِ خِلَافِهِ وَ إِعْلَانِهِ، حَتَّى يَزُولَ الْاِغْتِرَارُ بِأَنَّ إِجْمَاعَ الْإِمَامِيَّةِ عَلَى خِلَافِهِ؟!

وَ لِهَذَا قُلْنَا فِي مَوَاضِعَ مِنْ كُتُبِنَا: إِنَّ مَا اخْتَلَفَ قَوْلُ الْإِمَامِيَّةِ فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْتَجَّ فِيهِ بِإِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ؛ لِأَنَّهَا مُخْتَلِفَةٌ، وَ نَحْنُ غَيْرُ عَالِمِينَ بِجِهَةِ قَوْلِ الْإِمَامِ وَ لِمَنْ هُوَ مُوَافِقٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُخْتَلِفِينَ؟ فَلَا بُدَّ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى

دليل غير الإجماع، يُعَلَّمُ به الحقُّ ممَّا اختلفوا فيه؛ فإذا عَلِمْنَا قَطَعْنَا على أَنْ قَوْلَ الإمامِ مُوَافِقٌ له؛ لأنَّ قَوْلَهُ لَا يُخَالِفُ الحقَّ و ما تَدُلُّ عليه الأدلَّةُ^١.

١٩ - ما ذكره في كتاب «الذريعة إلى أصول الشريعة»

قد ذكر الشريف المرتضى هناك باباً في الإجماع يشتمل على فصول، فذكرنا من

الباب ما له علاقة بالمقام:

باب الكلام في الإجماع

اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

فَقَالَ أَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ وَجَمِيعُ الْفُقَهَاءِ: إِنَّ إِجْمَاعَ أُمَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حُجَّةٌ، وَإِنَّهُمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُجْمِعُوا عَلَى بَاطِلٍ^١.
وَخَالَفَ النَّظَامُ وَمَنْ تَابَعَهُ فِي ذَلِكَ، وَنَفَى كَوْنَ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً. وَحُكِيَ عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْخَوَارِجِ مِثْلَ ذَلِكَ^٢.

١. حكاية الاتفاق في الفصول، ج ٣، ص ٢٥٧؛ العدة لأبي يعلى، ج ٤، ص ١٠٦٣؛ العدة للشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٦٠١؛ البحر المحيط، ج ٣، ص ٤٩٠.

٢. وحكي عن جعفر بن حرب و جعفر بن مبشر. قال الجويني: «ذهب النظام من المعتزلة إلى أن الإجماع كل قول يجب اتباعه سواء صدر من جمع أو من واحد، و سمي لذلك خبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم إجماعاً». و يُنسب بداية الخلاف في حجّة الإجماع إليه. قال الزركشي: «قال ابن دقيق العيد في شرح العنوان: نُقل عن النظام إنكار حجّة الإجماع، و رأيت أبا الحسين الخياط أنكر ذلك في نقضه لكتاب الراوندي و نسبته إلى الكذب، إلا أن النقل مشهور عن النظام بذلك. و حكى الجاحظ في كتاب الفتناء عن النظام أنه قال: الحكم يُعلم

و حُكِيَ أيضاً عن بعضهم أنه أحوال كَوْن الإجماع حُجَّةً، وَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي جَمَاعَةٍ يَجُوزُ الْخَطَأُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا أَنْ يَنْتَفِي عَنْ جَمَاعَتِهَا^١.
و آخَرُونَ تَفَوُّوا كَوْنَهُ حُجَّةً بَأَن قَالُوا: إِنْ أَجْمَعُوا عَلَى الشَّيْءِ تَبْخِيتاً^٢ فَذَلِكَ لَا يَجُوزُ اتِّبَاعُهُ، وَ إِنْ كَانَ تَوْقِيفاً عَنْ نَصٍّ فَيَجِبُ ظُهُورُ الْحُجَّةِ بِذَلِكَ وَ يُغْنِي عَنْ الإِجْمَاعِ، وَ إِنْ كَانَ عَنْ قِيَاسٍ فَلَنْ يَجُوزَ مَعَ اخْتِلَافِ الْهَيْمَمِ وَ تَبَايُنِ الْأَرَاءِ وَ اخْتِلَافِ وَجْهِ الْقِيَاسِ أَنْ يَتَّفِقُوا عَلَى ذَلِكَ^٣.
وَ فِي النَّاسِ مَنْ نَفَى الإِجْمَاعَ لِتَعَذُّرِ الْعِلْمِ بِاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ، مَعَ أَنَّهَا غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ عَلَى مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ^٤.

وَ الصَّحِيحُ الَّذِي نَزَّهَ إِلَيْهِ أَنَّ قَوْلَنَا: «إِجْمَاعٌ» إِمَّا أَنْ يَكُونَ وَاقِعاً عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ، أَوْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُمْ، أَوْ عَلَى الْعُلَمَاءِ فِيمَا يُرَاعَى فِيهِ إِجْمَاعُهُمْ. وَ عَلَى كُلِّ الْأَقْسَامِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ دَاخِلاً فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأُمَّةِ وَ مِنْ أَجْلِ

«بِالْعَقْلِ أَوْ الْكِتَابِ أَوْ إِجْمَاعِ النَّقْلِ. لَكِنْ قِيلَ: إِنَّهُ عَنِ بَعْضِ التَّوَاتُرِ».

انظر: المجزي، ج ٢، ص ٤٠٦؛ المعتمد، ج ٢، ص ٤٥٨؛ العدة للشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٦٠١؛ التلخيص، ج ٣، ص ٦-٧؛ المحصول، ج ٤، ص ٣٥؛ البحر المحيط، ج ٣، ص ٤٩١.
١. حكاة الصيرفي عن بعضهم ولم يسمه، انظر البحر المحيط، ج ٣، ص ٤٨٨.
٢. التبخيت هو «الاعتقاد الواقع في سبيل الابتداء من غير نظر في شيء». الشُّغُوب، ص ٣٥ (بخت).

٣. حكاة الرازي و الأمدي عن بعض من غير تسمية، و وافقه الرازي في غير عصر الصحابة.
انظر: المحصول، ج ٤، ص ٢١؛ الإحكام للأقدي، ج ١، ص ١٩٦؛ البحر المحيط، ج ٣، ص ٤٨٨.
٤. حُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ: «مَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ فَقَدْ كَذَبَ، لَعَلَّ النَّاسَ قَدْ اخْتَلَفُوا، وَ لَكِنْ يَقُولُ: لَا يَعْلَمُ النَّاسُ اخْتِلَفُوا، إِذْ لَمْ يَلْغِهِ». انظر: العدة لأبي يعلى، ج ٤، ص ١٠٦٠؛ الإحكام للأقدي، ج ١، ص ١٩٨؛ البحر المحيط، ج ٣، ص ٤٨٩.
وَ حَكَى الْهَارُونِيُّ هَذِهِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةَ وَ غَيْرَهَا أدلة للنظام و من وافقه في إنكار حجة الإجماع في المجزي، ج ٢، ص ٤٠٦-٤٠٧.

المؤمنين وأفضل العلماء، فالإسْمُ مُشْتَمِلٌ عليه، وما يَقُولُ به المعصومُ لا يَكُونُ إِلَّا حُجَّةً وَحَقًّا.

فصارَ قولُنا مُوافِقاً لقولِ مَنْ يذهبُ إلى أنَّ الإجماعَ حُجَّةٌ في الفتوى، وإِنَّمَا الخِلافُ بَيْنَنا في مَوْضِعَيْنِ إمَّا في التعليل، أو الدلالة؛ لأنَّنا نُعلِّلُ كَوْنَ الإجماعِ حُجَّةً بأنَّ العِلَّةَ فيه اشتمالُهُ على قولِ معصومٍ قد عَلِمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ لا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ مُنْفَرِداً ولا مُجْتَمِعاً، وَأَنَّهُ لو انْفَرَدَ لَكَانَ قَوْلُهُ الحُجَّةَ، وإِنَّمَا نُفْتِي بأنَّ قولَ الجماعةِ التي قولُهُ فيها مُوافِقٌ لها حُجَّةٌ لأجلِ قوله، لا لشيءٍ يَرْجِعُ إلى الاجتماعِ معهم، ولا يَتَعَلَّقُ بِهِمْ.^١ وَمَنْ خَالَفَنا يُعَلِّلُ مَذْهَبَهُ بأنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلِمَ أَنَّ جميعَ هذه الأُمَّةِ لا تَنْفَعُ على خَطَأٍ، وإن جازَ الخَطَأُ على كُلِّ واحدٍ منها بانْفِراده، فلِلإجماعِ تأثيرٌ بخِلافِ قولنا: إِنَّه لا تأثيرَ له.

فأما نَحْنُ فَنَسْتَدِلُّ على صَحَّةِ الإجماعِ وَكَوْنِهِ حُجَّةً في كُلِّ عَصْرٍِ بأنَّ العقلَ قد دَلَّ على أَنَّهُ لا بُدَّ في كُلِّ زمانٍ مِنْ إمامٍ معصومٍ، لكَوْنِ ذَلِكَ لُطْفاً في التَكْلِيفِ العَقْلِيِّ - وهذا مذكورٌ مُسْتَقْصَى في كُتُبِ الإمامَةِ،^٢ فلا معنى لِلتَعَرُّضِ له هاهنا - وَثُبُوتُ هذه الجُمْلَةِ يَقْتَضِي أَنَّ الإجماعَ في كُلِّ عَصْرٍِ حُجَّةٌ. وهذه الطَّرِيقَةُ مِنْ الاستدلالِ لا تُوافِقُ مَذاهِبَ مُخَالَفِينا؛ لأنَّ الأَصْلَ الذي بَيَّنَّا عليه هُمْ يُخَالِفُونَ فيه، وَلو تَجَاوَزُوا عنه لَكَانَ ثُبُوتُ الحُجَّةِ بِالإجماعِ على هذا الوجهِ يُنافِي مَذاهِبَهُمْ في

١. قال الشيخ المفيد: «و ليس في إجماع الأُمَّة حُجَّة من حيث كان إجماعاً، ولكن من حيث كان فيها الإمام المعصوم، فإذا ثبت أنها كلها على قول فلا شبهة في أنَّ ذلك القول هو قول المعصوم؛ إذ لو لم يكن كذلك كان الخبر عنها بأنها مجمعة باطل، فلا تصحُّ الحُجَّةُ بإجماعها لهذا الوجه».

التذكرة، ص ٤٥.

٢. الشافعي في الإمامَةِ، ج ١، ص ١٧٩؛ الذخيرة، ص ٤٠٩.

أَنْ لاجتماعِ الأُمَّةِ تأثيراً في كَوْنِهِ حُجَّةٌ، وَأَنْ بَعْضَهُمْ فِي هَذَا الْحُكْمِ بِخِلَافِ كُلِّهِمْ. فَأَمَّا مَا يَسْتَدِلُّونَ هُمْ بِهِ عَلَى كَوْنِ الإجماعِ حُجَّةً فَإِنَّمَا نَطْعَنُ فِيهِ نَحْنُ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا ادَّعَوْهُ، وَلَوْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّنَا، وَلَا يُنَافِي مَذْهَبَنَا؛ لِأَنَّ شَهَادَةَ الْقُرْآنِ أَوْ الْآيَاتِ بَأَنَّ الأُمَّةَ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالٍ نَحْنُ نَقُولُ بِفَحْوَاهِ وَمَعْنَاهِ، وَلَيْسَ فِي الشَّهَادَةِ بِذَلِكَ تَعْلِيلٌ يُنَافِي مَذْهَبَنَا، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي تَعْلِيلِ قَوْلِنَا: «إِنَّ الإجماعَ حُجَّةٌ» وَاسْتَدْلَانَا عَلَيْهِ.

فَبَانَ بِهَذَا الشَّرْحِ الَّذِي أَطْلَنَاهُ هَاهُنَا مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ. وَإِذَا كُنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى كَيْفِيَّةِ كَوْنِ الإجماعِ حُجَّةً عَلَى مَذْهَبِنَا، فَيَنْبَغِي أَنْ نَعْطِفَ إِلَى مَا تَعَلَّقَ بِهِ مُخَالَفُونَا فَنُورِدَهُ، ثُمَّ تَكَلَّمْ عَلَيْهِ، وَنَحْنُ لَذَلِكَ فَاعِلُونَ.^١

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ صَفَحَاتٍ:

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ نَفَى الإجماعَ لَتَعَذُّرِ الطَّرِيقِ إِلَيْهِ فَجَهَالَةٌ؛ لِأَنَّا قَدْ نَعْلَمُ اجْتِمَاعَ الْخَلْقِ الْكَثِيرِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْوَاحِدِ وَتَرْتَفِعُ عَنَّا الشُّبْهَةُ فِي ذَلِكَ إِمَّا بِالشَّاهِدَةِ أَوْ النُّقْلِ، وَنَعْلَمُ مِنْ إجماعِهِمْ وَاتِّفَاقِهِمْ عَلَى الشَّيْءِ الْوَاحِدِ مَا يَجْرِي فِي الْجَلَاءِ وَالظُّهُورِ مَجْرَى الْعِلْمِ بِالْبُلْدَانِ وَالْأَمْصَارِ وَالْوَقَائِعِ الْكِبَارِ. وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ كُلَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى تَحْرِيمِ الْخَمْرِ وَطَيِّ الْأُمُهَاثِ وَإِنْ لَمْ نَلْقَ كُلَّ مُسْلِمٍ فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ وَالسَّهْلِ وَالْجَبَلِ. وَنَعْلَمُ أَيْضاً أَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مُتَّفِقُونَ عَلَى الْقَوْلِ بِقَتْلِ الْمَسِيحِ وَصَلْبِهِ وَإِنْ كُنَّا لَمْ نَلْقَ كُلَّ يَهُودِيٍّ وَنَصْرَانِيٍّ فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ. وَمَنْ دَفَعَ الْعِلْمَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ كَانَ مُكَابِراً مُبَاهِثاً. وَقَدْ اسْتَفْصَيْنَا الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِي الْجَوَابِ عَنِ الْمَسَائِلِ التَّبَانِيَّاتِ،^٢ وَبَلَّغْنَا فِيهِ الْغَايَةَ، وَفِيمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ كِفَايَةً.

١. الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ٢، ص ٦٠٣ - ٦٠٧.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٢.

وَأَرَى كَثِيرًا مِنْ مُخَالَفِينَا يَعْبَوْنَ مِنْ قَوْلِنَا: «إِنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ»، مَعَ أَنَّ الْمَرْجِعَ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً إِلَى قَوْلِ الْإِمَامِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لِلْإِجْمَاعِ تَأْثِيرٌ، وَ يَنْسُبُونَا فِي إِطْلَاقِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ إِلَى اللَّغْوِ وَالْعَبَثِ^١، وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي الْكِتَابِ الشَّافِيِّ فِي هَذِهِ النِّكْتَةِ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ^٢.

و فِي الْجُمْلَةِ فَلَيْسَ نَحْنُ الْمُبْتَدِئِينَ بِالْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ^٣، لَكِنَّا إِذَا سُئِلْنَا وَقِيلَ لَنَا: مَا تَقُولُونَ فِي إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ؟ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ حَقٌّ وَ حُجَّةٌ لِأَنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ الَّذِي لَا يَخْلُو كُلُّ زَمَانٍ مِنْهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِي هَذَا الْإِجْمَاعِ، فَجَوَابُنَا بِأَنَّهُ حَقٌّ وَ حُجَّةٌ صَحِيحٌ، وَ إِنْ كَانَتْ عَلَيْنَا فِي أَنَّهُ حُجَّةٌ غَيْرَ عَلَيْهِمْ. وَ لَوْ أَنَّ سَائِلًا سَأَلَنَا كُلَّنَا عَنْ جَمَاعَةٍ فِيهِمْ نَبِيٌّ: هَلْ قَوْلُ هَذِهِ الْجَمَاعَةِ حَقٌّ وَ حُجَّةٌ؟ لَمَا كَانَ لَنَا كُلَّنَا بُدٌّ مِنْ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ حُجَّةٌ لِأَجْلِ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ لَا نَمْتَنِعُ مِنَ الْقَوْلِ بِذَلِكَ لِأَجْلِ أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِقَوْلِ بَاقِي الْجَمَاعَةِ. وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي الْكِتَابِ الشَّافِيِّ أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَلْتَبَسَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ قَوْلُ إِمَامِ الزَّمَانِ إِمَّا لَغَيْبِهِ أَوْ لَغَيْرِهَا، فَلَا نَعْرِفُ قَوْلَهُ عَلَى التَّعْيِينِ، فَتَنْفَرَعُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ أَوْ إِجْمَاعِ عُلَمَائِهَا لِنَعْلَمَ دُخُولَ الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ فِيهِ، وَ إِنْ كُنَّا لَا نَعْرِفُ شَخْصَهُ وَ عَيْنَهُ، فَفِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ نَقْتَفِرُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْإِجْمَاعِ عَلَى الْقَوْلِ لِنَعْلَمَ دُخُولَ الْحُجَّةِ فِيهِ، إِذَا كَانَ قَوْلُ الْإِمَامِ هُوَ الْحُجَّةُ مُلْتَبَسًا أَوْ مُسْتَبَهًا.

١. المغني، ج ٢٠، ق ١، ص ٨١.

٢. الشافعي في الإمامة، ج ١، ص ٢٨٠ - ٢٨١.

٣. في الشافعي: «فَأَمَّا الْفَائِدَةُ فِي ذِكْرِ غَيْرِ الْإِمَامِ مَعَهُ وَ الْحُجَّةِ فِي قَوْلِهِ بَعِينَهُ، فَإِنَّمَا يُسْأَلُ عَنْهَا مِنْ اسْتَعْمَلِ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مُبْتَدَأًا مَعَ تَمَيُّزِ قَوْلِ الْإِمَامِ، وَ نَحْنُ لَا نَكَادُ نَسْتَعْمَلُهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ، وَ إِنَّمَا نَجِيبُ بِالصَّحِيحِ عِنْدَنَا فِيهِ عِنْدَ سُؤَالِ الْمُخَالَفِ عَنْهُ». الشافعي في الإمامة، ج ١، ص ٢٨١.

وهذا يجري مجرى قول المُحَصِّلِينَ مِنْ مُخَالَفِينَا: إِنَّ الإِجْمَاعَ الَّذِي هُوَ الْحُجَّةُ هُوَ إِجْمَاعُ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْأُمَّةِ دُونَ غَيْرِهِمْ، لَكِنَّ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مُتَمَيِّزًا، وَجَبَ عَتَبَارُ إِجْمَاعِ الْكُلِّ لِيَدْخُلَ ذَلِكَ فِيهِ.^١

فَصْلُ

فِي الإِجْمَاعِ هَلْ هُوَ حُجَّةٌ فِي شَيْءٍ مَخْصُوصٍ أَوْ فِي كُلِّ شَيْءٍ؟

إِعْلَمُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَ خَطَأٍ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ خَطَأً فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ صَوَابًا. وَ مَا هُوَ صَوَابٌ عَلَى ضَرِيحَيْنِ: فَمَنْهُ مَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ بِإِجْمَاعِهِمْ، وَ هَذَا الْقِسْمُ هُوَ الَّذِي يَكُونُ إِجْمَاعُهُمْ حُجَّةً فِيهِ. فَأَمَّا مَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ بِإِجْمَاعِهِمْ فَقَوْلُهُمْ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ صَوَابًا، وَ كَوْنُ الشَّيْءِ حُجَّةً كَالْمُنْفَصِلِ مِنْ كَوْنِهِ صَوَابًا؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ صَوَابًا يَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَ كَوْنَهُ حُجَّةً يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهِ.^٢

فَأَمَّا الَّذِي يَكُونُ إِجْمَاعُهُمْ حُجَّةً فِيهِ فَهُوَ كُلُّ أَمْرٍ صَحَّ أَنْ يُعْلَمَ بِإِجْمَاعِهِمْ، وَ الَّذِي لَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ بِإِجْمَاعِهِمْ مَا يَجِبُ أَنْ تَتَقَدَّمَ مَعْرِفَتُهُ عَلَى مَعْرِفَةِ صَحَّةِ

١. الشافعي في الإمامة، ج ١، ص ٢٨١.

و قال القاضي عبد الجبار: «فإن رجعوا بهذا الكلام علينا في الشهداء لم يكن لازماً؛ لأننا لا نعتيهم ولا يمتنع لفقد التعيين أن نجعل الإجماع الذي هو حجة إجماع المؤمنين، و لو تميزوا لجعلنا إجماعهم هو الحجة، و ليس كذلك ما قاله القوم؛ لأن الإمام عندهم متميز، فالذي أُلزمناهم متوجه، و هو عَنَّا زائل». فأجابه السيد المرتضى بما تقدم من احتمال التباس قول الإمام عليه السلام و غيره. انظر: المغني، ج ١٧، ص ٢٠٣ - ٢٠٤؛ ج ٢٠، ق ١، ص ٨١؛ الشافعي في الإمامة، ج ١، ص ٢٨٢.

٢. «و كونه حجة توجب [كذا، و الصحيح: يوجب] تعدّي حكمه إلى الغير». المجزي، ج ٣،

الإجماع كالتوحيد والعَدْل وما أشبههما^١.

وإذا كُنَّا إِنَّمَا نَرْجِعُ فِي كَوْنِ الإِجْمَاعِ حُجَّةً إِلَى قَوْلِ الإِمَامِ المَعصُومِ الَّذِي لَا يَخْلُو كُلُّ زَمَانٍ مِنْهُ فَيَجِبُ أَنْ نَقُولَ: كُلُّ شَيْءٍ تَقَدَّمَتْ مَعْرِفَةُ وَجُوبِ وَجُودِ الإِمَامِ المَعصُومِ فِي كُلِّ زَمَانٍ لَهُ فَقَوْلُ الإِمَامِ حُجَّةٌ فِيهِ، وَالإِجْمَاعُ الَّذِي يَدْخُلُ هَذَا الْقَوْلُ فِيهِ أَيْضاً حُجَّةٌ فِي مِثْلِهِ. فَأَمَّا مَا لَا يُمَكِّنُ المَعْرِفَةَ بِوُجُودِ الإِمَامِ المَعصُومِ قَبْلَ المَعْرِفَةِ بِهِ فَقَوْلُهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِيهِ، كَالْعَقْلِيَّاتِ كُلِّهَا.

وَالَّذِي يُمَكِّنُ عَلَى أُصُولِنَا المَعْرِفَةَ بِهِ مِنْ طَرِيقِ الإِجْمَاعِ أَوْسَعُ وَأَكْثَرُ مِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ بِالإِجْمَاعِ عَلَى مَذْهَبِ مُخَالِفِينَا؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَعْلَمُونَ بِالإِجْمَاعِ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ خَاصَّةً^٢، وَنَحْنُ نَتِمَكَّنُ مِنْ أَنْ نَعْلَمَ بِالإِجْمَاعِ زَائِداً عَلَى ذَلِكَ فَرَضاً وَتَقْدِيرًا النَّبَوَّةَ وَالْقُرْآنَ وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَصِحُّ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا الْعِلْمُ بِوُجُوبِ الإِمَامَةِ، فَلَوْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ فِي شَخْصٍ بَعَيْنِهِ أَنَّهُ نَبِيُّهُمْ، وَفِي كَلَامٍ بَعَيْنِهِ أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ لَعَلِمْنَا صَحَّتَهُمَا لِسَلَامَةِ الْأَصْلِ الَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ، وَصَحَّةُ تَقْدِيمِهِ عَلَى هَذِهِ المَعْرِفَةِ.

وَعَلَى هَذَا يَصِحُّ عَلَى مَذَاهِبِنَا أَنْ يَعْلَمَ صَحَّةُ الإِجْمَاعِ وَكَوْنُهُ حُجَّةً مَنْ يَجْهَلُ

١. المجزي، ج ٣، ص ٥؛ المعتمد، ج ٢، ص ٤٩٣؛ التلخيص، ج ٣، ص ٥٢.

٢. قال أبو الحسين: «فَأَمَّا أُمُورُ الدِّينِ فَإِنَّهُ يَكُونُ اتِّفَاقُهُمْ حُجَّةً فِيهِ، سَوَاءٌ كَانَ عَقْلِيًّا نَحْوَ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى لَا فِي جِهَةٍ وَنَفْيِ ثَانٍ مِثْلِهِ، أَوْ كَانَ شَرْعِيًّا؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ الْعِلْمُ بِصَحَّةِ الإِجْمَاعِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ، إِذِ الشُّكُّ فِي ذَلِكَ لَا يُحِلُّ بِالْعِلْمِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَحُكْمَتِهِ وَصَدَقَ نَبِيِّهِ». المعتمد، ج ٢، ص ٤٩٤.

وَانْظُرْ: لِلْمَعْمُودِ، ص ٨٨؛ قَوَاعِدُ الْأَدْلَةِ، ج ١، ص ٤٨٦.

وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ مَا مَلْخَصُهُ: «وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَلَخَّصُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - أَعْنِي جَرِيَانِ الإِجْمَاعِ فِي الْعَقْلِيَّاتِ - ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ: أَحَدُهَا: الْجَوَازُ مَطْلَقًا، وَالثَّانِي: الْمَنْعُ مَطْلَقًا، وَالثَّالِثُ: التَّفْصِيلُ بَيْنَ كَلِمَاتِ أُصُولِ الدِّينِ كَحُدُوثِ الْعَالَمِ فَلَا يَثْبُتُ بِهِ وَبَيْنَ جُزْئِيَّاتِهِ كَجَوَازِ الرُّؤْيَا فَيَثْبُتُ بِهِ». الْبَحْرُ الْمَحِيطُ، ج ٣، ص ٥٦٣.

صَحَّةُ الْقُرْآنِ وَ ثُبُوتُ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ كَوْنِهِ حُجَّةٌ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْعِلْمِ بِالنَّبُوتِ وَ الْقُرْآنِ، وَ عَلَى مَذْهَبِ مُخَالِفِينَا لَا يَصِحُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ وَ السُّنَّةَ عِنْدَهُمَا أَصْلُ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةٌ.^١

وَ اخْتَلَفُوا فِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى مَا يَرْجِعُ إِلَى الْأَرَاءِ فِي الْحُرُوبِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا؛ فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ خِلَافَهُمْ فِي ذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَيْضاً، وَ اعْتَمَدُوا عَلَى أَنَّ الْأَدْلَةَ حَرَمَتْ مُخَالَفَتَهُمْ عَمُوماً،^٢ وَ جَوَّزَ آخَرُونَ أَنْ يُخَالَفُوا فِيهِ، وَ قَالُوا: لَيْسَ يَزِيدُ حَالُهُمْ عَلَى حَالِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ.^٣

وَ الصَّحِيحُ أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَجُوزُ خِلَافُ الرَّسُولِ أَوْ الْإِمَامِ فِيهِ لَا يَجُوزُ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ أَيْضاً فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَرْجِعَ فِي أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ لَا تَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ إِلَى أَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى قَوْلِ الْحُجَّةِ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ مَنْ جَرَى مَجْرَاهُ، وَ خِلَافُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي آرَاءِ الْحُرُوبِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا صَادِرَةٌ عَنْ وَحْيٍ، وَ لَهَا تَعَلُّقٌ قَوِيٌّ بِالدِّينِ. وَ لَوْ رَجَعَتْ إِلَى آرَائِهِ فِي نَفْسِهِ لَمْ يَجُزْ مُخَالَفَتُهُ فِيهَا لِأَجْلِ التَّنْفِيرِ. وَ كَذَلِكَ آرَاءُ الْإِمَامِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالسِّيَاسَاتِ الدِّينِيَّةِ وَ الدُّنْيَوِيَّةِ لَا يَجُوزُ مُخَالَفَتُهَا لِأَنَّهَا تُنْفَرُ عَنْهُ، وَ تَضَعُ مِنْهُ.^٤

١. قال القاضي عبد الجبار: «اعلم أَنَّ الْإِجْمَاعَ فِي كَوْنِهِ حُجَّةٌ فَرَعَ عَلَى الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ». المغني، ج ١٧، ص ٢١٦.

٢. حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَ اخْتَارَهُ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ فِي كِتَابِ النِّهَايَةِ. انظر: المعتمد، ج ٢، ص ٤٩٤؛ قواطع الأدلة، ج ١، ص ٤٨٦. وَ فِي تَفْصِيلِ الْخِلَافِ انظر: البحر المحیط، ج ٣، ص ٥٦٤.

٣. وَ هُوَ اخْتِيَارُ الْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ وَ بَعْضُ مَنْ تَبِعَهُ. وَ حُكِيَ الْهَارُونِيُّ الْقَوْلَيْنِ وَ الْأَدْلَةُ بِتَفْصِيلِ أَكْثَرِ مَنْ دُونَ تَسْمِيَةِ أَصْحَابِهِمَا. انظر: المجزي، ج ٣، ص ١٠ - ١١؛ المعتمد، ج ٢، ص ٤٩٤؛ الإحكام للأمدی، ج ١، ص ٢٨٢.

٤. أَي تَحْطُّ مِنْ دَرَجَتِهِ وَ قُدْرِهِ. انظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٣٠٠ (وضع).

و يَنْقَسِمُ الإِجْمَاعُ إِلَى أَقْسَامٍ؛ وَ هِيَ أَنْ يُجْمِعُوا عَلَى الشَّيْءِ قَوْلًا، أَوْ فِعْلًا، أَوْ
 اعتقادًا، أَوْ رِضًا بِهِ. وَ قَدْ يَنْفَرِدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ، وَ قَدْ يَجْتَمِعُ مَعَ غَيْرِهِ.^١
 وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُجْمِعُوا عَلَى الذَّهَابِ عَنْ عِلْمٍ مَا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمُوهُ، وَ الْوَجْهُ فِي
 ذَلِكَ أَنَّ إِخْلَالَهِمْ بِالْوَاجِبِ يَجْرِي فِي اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ وَ الْعِقَابِ بِهِ مَجْرَى فِعْلِ
 الْقَبِيحِ، وَ إِذَا كَانَ الْمَعْصُومُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْأَمْرَانِ مَنَعْنَا ذَلِكَ فِي كُلِّ جَمَاعَةٍ يَكُونُ
 هَذَا الْمَعْصُومُ فِيهَا. فَأَمَّا مَنْ اسْتَدَلَّ مِنْ مُخَالِفِينَا عَلَى صَحَّةِ الإِجْمَاعِ بِالْخَبَرِ، وَ طَعَنَ
 فِي دَلَالَةِ الْآيَاتِ، فَيَلْزِمُهُ تَجْوِيزُ الذَّهَابِ عَمَّا يَجِبُ عِلْمُهُ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ إِنَّمَا نَفَى أَنْ
 يُجْمِعُوا عَلَى خَطَا، وَ لَمْ يَتَضَمَّنْ نَفْيَ الإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ، وَ لَفْظُهُ لَا يَقْتَضِيهِ.^٢

فَأَمَّا مَا لَا يَجِبُ أَنْ يَعْرِفُوهُ، وَ لَمْ يُنْصَبْ لَهُمْ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، فَيَجُوزُ ذَهَابُهُمْ عَنْ عِلْمِهِ.
 وَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَجْتَمِعَ الْأُمَّةُ عَلَى الْخَطَا فِي مَسْأَلَتَيْنِ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَجْتَمِعَ
 عَلَى الْخَطَا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ. وَ دَلِيلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَذْهَبِنَا وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ تَجْوِيزَ
 ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى خَطَا الْمَعْصُومِ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِمَّا فِي هَذِهِ الطَّائِفَةِ أَوْ
 فِي الْأُخْرَى، وَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مُخْطِئَةٌ، فَهُوَ مُخْطِئٌ. فَأَمَّا مُخَالِفُونَا فِي عِلَّةِ
 الإِجْمَاعِ فَإِنَّمَا يَعْتَمِدُونَ فِي نَفْيِ الْخَطَا عَنِ الْأُمَّةِ - وَ إِنْ كَانَ فِي مَسْأَلَتَيْنِ - عَلَى أَنْ
 يَقُولُوا: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ نَفَى الْخَطَا عَنْ أُمَّتِهِ نَفْيًا عَامًّا، وَ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ
 الْمَسْأَلَةِ وَ الْمَسْأَلَتَيْنِ، فَيَجِبُ نَفْيُ الْكُلِّ.^٣

١. انظر في تفصيله: المعتمد، ج ٢، ص ٤٧٩.

٢. راجع: المجزي، ج ٣، ص ٩.

٣. المجزي، ج ٣، ص ٦، ثم قال الهاروني: «و لولا صحة ما ذكرناه لبطل أكثر الإجماعات؛ لأن الإجماع الذي يظهر فيه إطباقهم على الحكم من طريق القول يقل وجوده، و أكثر الإجماعات إنما نعلم بأن يقول بعضهم بحكم و يظهر من بعضهم الرضا به بأن سكتوا عن نكيره، أو يظهر من بعضهم الفعل به».

فصل

في ذكر من يدخل في الإجماع الذي هو حجة

إِعلَمُ أَنَّ الكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - عَلَى أَصُولِنَا فِي عِلَّةِ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً - كَالْمُسْتَعْنَى عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ إِذَا كَانَ عِلَّةً كَوْنَهُ حُجَّةً كَوْنُ الْإِمَامِ فِيهِ، فَكُلُّ جَمَاعَةٍ - كَثُرَتْ أَوْ قَلَّتْ - كَانَ قَوْلُ الْإِمَامِ فِي جُمْلَةِ أَقْوَالِهَا فَاجْمَاعُهَا حُجَّةً؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ إِذَا كَانَ هُوَ قَوْلُهُ، فَبِأَيِّ شَيْءٍ اقْتَرَنَ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ حُجَّةً لِأَجْلِهِ، لَا لِأَجْلِ الْإِجْمَاعِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ قَوْلُ مَنْ خَالَفْنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:^١

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِجْمَاعَ الَّذِي هُوَ حُجَّةٌ هُوَ إِجْمَاعُ جَمِيعِ الْأُمَّةِ الْمُصَدِّقَةِ بِالرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٢.

١. قَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ مَا مَلَّحْصَهُ: «اختلفوا في الإجماع المعتبر، بعد اتفاقهم على أنه حجة؛ فقال بعضهم: المعتبر إجماع كل المصدقين على اختلاف أحوالهم، وقولهم هو الحجة. وقال بعضهم: المعتبر إجماع المؤمنين منهم والشهداء، إلا أن لا يتميز قولهم، فيعتبر قول غيرهم ممن يُعلم معه إجماعهم. فقال بعضهم: المعتبر إجماع أكثر الأمة. وقال بعضهم: المعتبر إجماع من يُعلم فيما يُظهره أن باطنه كظاهره. وقال بعضهم: المعتبر إجماع الأمة، إلا العدد القليل الذي يُعد في الشذوذ، فخلافتهم لا يُعتبر. وقال بعضهم: المعتبر إجماع العلماء دون العامة. وقال بعضهم: لا يُعتبر في الحادثة إذا كانت من باب الفقه إلا إجماع الفقهاء، دون سائر العلماء. وقال بعضهم: المعتبر إجماع عترة الرسول وأهل بيته صلى الله عليه وسلم. ولم يسم أصحاب الأقوال، انظر المغني، ج ١٧، ص ٢٠٥.

٢. الْقَوْلُ بِاعْتِبَارِ قَوْلِ الْعَوَامِ حُكْمِي عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَنُسِبَ إِلَى الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَاتِي عَلَى خِلَافٍ، وَالْقَوْلُ بِدُخُولِ الْمُبْتَدِعِ غَيْرِ الْكَافِرِ اخْتِيَارَ بَعْضِهِمْ وَنُسِبَ إِلَى الشَّافِعِيِّ. انظر: العدة لأبي يعلى، ج ٤، ص ١١٣٣؛ التبصرة، ص ٣٧١؛ المحصول، ج ٤، ص ١٩٦؛ البحر المحيط، ج ٣، ص ٥٠٩ و ٥١٥ و ٥١٧.

و منهم مَن قَالَ: بَلْ هُوَ إِجْمَاعُ الْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً.^١
و فِيهِمْ مَن ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ الَّذِي هُوَ حُجَّةٌ هُوَ إِجْمَاعُ الْفُقَهَاءِ.^٢
و لَا مَعْنَى لَخَوِضِنَا فِي هَذَا الْخِلَافِ؛ لِأَنَّ أَصُولَنَا تَقْتَضِي سِوَاهُ، وَ قَدْ بَيَّنَّا مَا
يَجِبُ أَنْ يُعْتَمَدَ.

وَ اخْتَلَفُوا فِي الْوَاحِدِ وَ الْإِثْنَيْنِ إِذَا خَالَفَا مَا عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ؛ فَمِنْهُمْ مَن قَالَ: لَا
يُعْتَدُ بِخِلَافِ وَاحِدٍ وَ اثْنَيْنِ لِأَنَّهُ شَاذٌ خَارِجٌ عَنْ قَوْلِ الْجَمَاعَةِ.^٣ وَ مِنْهُمْ مَن قَالَ: إِنَّ
خِلَافَ الْوَاحِدِ وَ الْإِثْنَيْنِ يُخْرِجُ الْقَوْلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِجْمَاعاً.^٤

١. نُسَبُ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ الْجُبَّائِيِّ، وَ حَكَاهُ الْجِصَّاصُ عَنْ بَعْضِهِمْ وَ اخْتَارَهُ، وَ إِلَيْهِ ذَهَبَ الْقَاضِي
عَبْدُ الْجُبَّارِ. انْظُرْ: الْفُصُولُ، ج ٣، ص ٢٩٣؛ الْمَغْنِي، ج ١٧، ص ١٦٦ وَ ٢٠٨. وَ انْظُرْ: الْبَحْرُ
الْمَحِيطُ، ج ٣، ص ٥١٥.

٢. نُسَبُ إِلَى أَحْمَدَ، وَ ذَهَبَ الْبَاقِلَانِيُّ إِلَى «أَنَّ مَنْ لَمْ يَنْتَسِبْ لِلْفَتْوَى، وَ لَمْ يَتَصَدَّقْ لَجْمَعَ مَسَائِلِ
الْفُرُوعِ، وَ لَكِنْ لَمَّا كَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ بِأَصُولِ الدِّيَانَاتِ وَ أَصُولِ الْفَقْهِ، وَ كَانَ يَعْلَمُ مَوَاقِعَ الْأَدَلَّةِ
وَ مُوجِبَهَا وَ وَجْهَ إِفْضَالِهَا إِلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَ طَرُقِ الْاسْتِنْبَاطِ، وَ وَجْهَ التَّرْجِيحِ عِنْدَ
تَعَارُضِ الْأَدَلَّةِ، وَ تَقْدِيمِ بَعْضِهَا عِنْدَ التَّبَاسُ الْحَالِ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ». وَ قَرِيبٌ مِنْهُ مَا حَكَاهُ
الْهَارُونِيُّ عَنْ شَيْوْخِهِ الْمَعْتَزِلَةِ وَ اخْتَارَهُ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ. انْظُرْ: الْمَجْزِي، ج ٣، ص ٧٠؛ الْعُدَّةُ لِأَبِي
يَعْلَى، ج ٤، ص ١١٣٣ وَ ١١٣٦؛ الْعُدَّةُ لِلشَّيْخِ، ج ٢، ص ٦٣٦؛ التَّلْخِصُ، ج ٣، ص ٣٨ وَ ٤١.

٣. اخْتَارَهُ الْجِصَّاصُ، وَ نُسَبُ إِلَى أَحْمَدَ وَ ابْنِ جُرَيْرٍ وَ أَبِي الْحُسَيْنِ الْخِطَّاطِ وَ كَثِيرٍ مِنْ شَيْوْخِ
الْمَعْتَزِلَةِ فِي بَغْدَادَ. انْظُرْ: الْفُصُولُ، ج ٣، ص ٢٩٩؛ الْمَجْزِي، ج ٣، ص ٨٨؛ الْمَعْتَمَدُ، ج ٢،
ص ٤٨٦؛ الْأَحْكَامُ لِابْنِ حَزْمٍ، ج ٤، ص ٥٤٤؛ الْعُدَّةُ لِأَبِي يَعْلَى، ج ٤، ص ١١١٨؛ التَّلْخِصُ،
ج ٣، ص ٦١؛ قَوَاطِعُ الْأَدَلَّةِ، ج ٢، ص ١٢؛ الْبَحْرُ الْمَحِيطُ، ج ٣، ص ٥٢٣.

٤. هَذَا الْقَوْلُ مَنْسُوبٌ إِلَى الْأَكْثَرِينَ، وَ حُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ وَ الْجُبَّائِيِّينِ وَ أَبِي الْحُسَيْنِ الْكَرْخِيِّ وَ أَبِي عَبْدِ
اللَّهِ الْبَصْرِيِّ، وَ اخْتَارَهُ الْبَاقِلَانِيُّ وَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجُبَّارِ وَ ابْنُ حَزْمٍ. قَالَ الْقَاضِي: «وَ إِنَّمَا قَالَ الْعُلَمَاءُ:
إِنَّ الشَّاذَّ لَا يُعَدُّ فِي الْخِلَافِ، إِذَا كَانَ الْإِجْمَاعُ قَدْ تَقَرَّرَ وَ ثَبَتَ وَ شَذَّ الْبَعْضُ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَثْبُتِ الْإِجْمَاعُ
فَقَوْلُ الْوَاحِدِ مُعْتَبَرٌ». انْظُرْ: الْفُصُولُ، ج ٣، ص ٢٩٨؛ الْمَغْنِي، ج ١٧، ص ٢١١ - ٢١٢؛ الْمَجْزِي،
ج ٣، ص ٨٩؛ الْأَحْكَامُ لِابْنِ حَزْمٍ، ج ٤، ص ٥٤٤؛ الْعُدَّةُ لِأَبِي يَعْلَى، ج ٤، ص ١١١٧؛ التَّلْخِصُ،
ج ٣، ص ٦١؛ الْأَحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ، ج ١، ص ٢٣٥؛ الْبَحْرُ الْمَحِيطُ، ج ٣، ص ٥٢٢.

و هذا القول الثاني أشبه بالصواب على مذاهبهم؛ لأن الإجماع الذي هو حجة إذا كان هو إجماع الأمة أو المؤمنين فخرج بعضهم عنه يخرجهم من تناول الاسم^١ والذي يجب أن يعول عليه في هذه المسألة أن نقول: ليس يخلو الواحد والاثنيان المخالفان لما عليه الجماعة من أن يكون إمام الزمان المعصوم أحدهما قطعاً أو تجويزاً، أو أن يعلم أنه ليس بأحدهما قطعاً و يقيناً. و القسم الأول يقتضي أن يكون قول الجماعة وإن كثرت هو الخطأ، و قول الواحد والاثنيان لأجل اشتماله على قول الإمام هو الحق و الحجة. فأما القسم الثاني فإننا لا نعتد فيه بقول الواحد والاثنيان؛ لعلمنا بخروج قول الإمام عن قولهما و أن قوله في أقوال تلك الجماعة، بل نقطع على أن إجماع تلك الجماعة - و إن لم تكن جميع الأمة - هو الحق و الحجة، لكون الإمام فيه و خروجه عن قول من شذ عنها و خالفها.

و من تأمل كلامنا في هذا الفصل و ما حققناه و فصلناه من سبب كون الإجماع حجة و علته، علم استغناءنا عن الكلام فيما تكلم مخالفونا عليه في كتبهم من أقسام الإجماع، و ما يراعى فيه إجماع الأمة كلها أو العلماء أو الفقهاء، و ما بينهم في ذلك من الخلاف^٢ فإن خلافهم في ذلك إنما ساع لأن أصولهم في علة كون الإجماع حجة غير أصولنا، ففرعوا الكلام بحسب أصولهم، و نحن مستغنون عن الكلام في تلك الفروع لأن أصولنا لا تقتضيها، و قد بينا من ذلك ما يرفع الشبهة^٣.

١. المغني، ج ١٧، ص ٢١٢؛ التلخيص، ج ٣، ص ٦٢.

٢. انظر: المغني، ج ١٧، ص ٢٠٥ - ٢١٥؛ المجزي، ج ٣، ص ٦٩ - ٧٦؛ المعتمد، ج ٢، ص ٤٨٠ -

٤٨٣؛ العدة لأبي يعلى، ج ٤، ص ١١٣٣ - ١١٥١.

٣. الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ٢، ص ٦٢٢ - ٦٣٣.

٢٠ - ما ذكره في رسالة «جواب المسائل المتأفاريات»

قد تعرّض الشريف المرتضى في موضعين من هذه الرسالة لهذا المقال:

ألف: تعيين يوم الظهور وأنه عليه السلام هل يشاهدنا أم لا؟

مسألة ثانية و عشرون: لصاحب الزمان عليه السلام يومٌ معلومٌ يظهر فيه؟ و هل يُشاهدنا، أم لا؟

الجواب: ليس يُمكنُ نعتُ الوقتِ الذي يظهر فيه صاحبُ الزمانِ عليه السلام، وإنما يُعلمُ على سبيلِ الجملةِ أنه يظهرُ في الوقتِ الذي يأمنُ فيه المَخافة، و تزولُ عنه التقيّةُ.

و هو عليه السلامُ مُشاهدٌ لنا، و مُحيطٌ لنا، و غيرُ خافٍ عليه شيءٌ من أحوالنا.^١

ب: الكلام في الرجعة:

المسألة الستون: الاعتقاد في الرجعة عند ظهور القائم عليه السلام و ما في الرجعة:

الجواب: معنى الرجعة أن الله تعالى يحيي قوماً ممن توفّي قبل ظهور القائم عليه السلام من مواليه و شيعته؛ ليفوزوا بمباشرة نصرتِهِ و طاعته و قتال أعدائه،

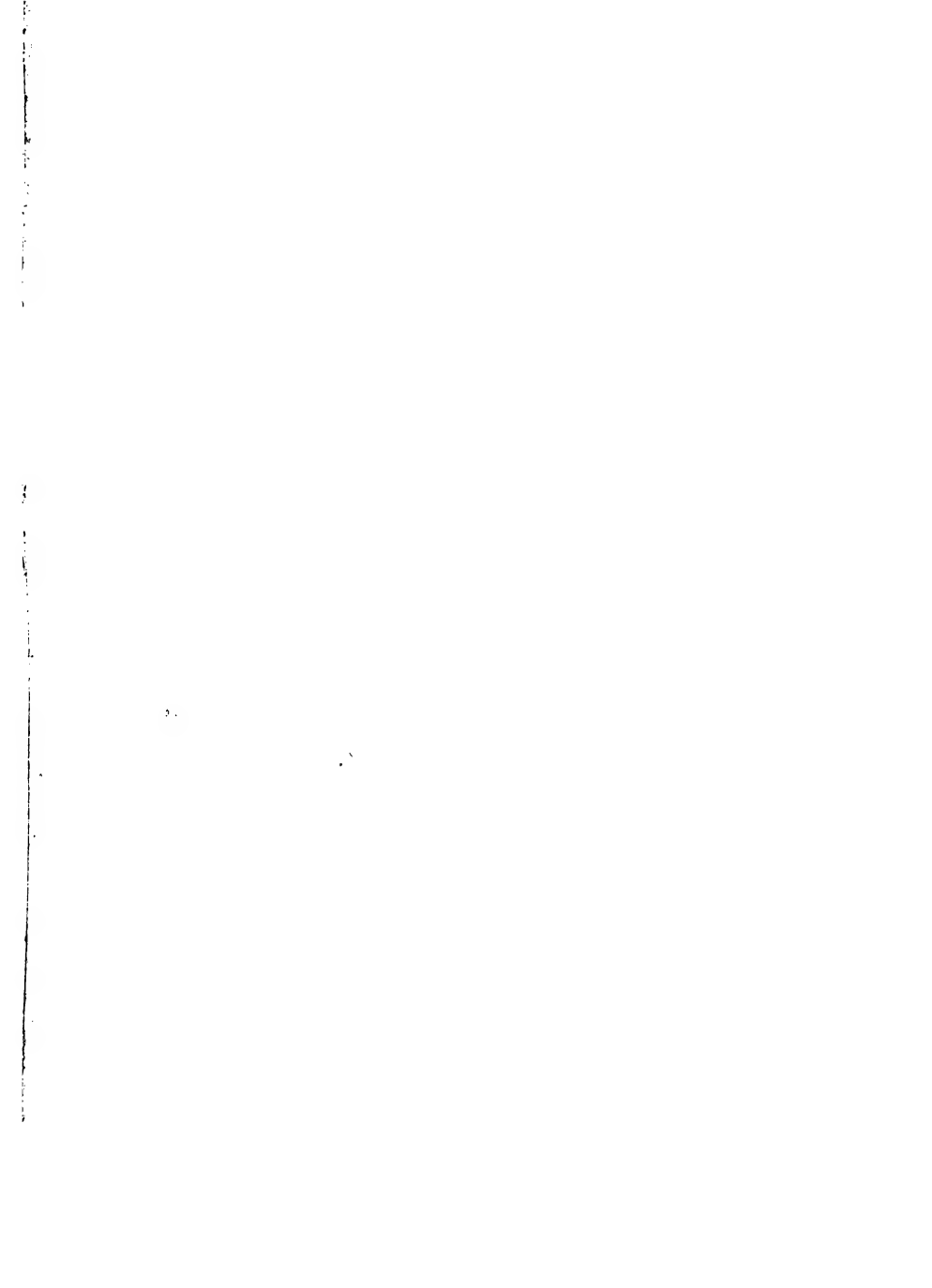
و لا يَفُوتُهُمْ ثَوَابُ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ الْجَلِيلَةِ الَّتِي لَمْ يُنْكِرُوهَا؛ حَتَّى لَا يُسْتَبَدَّلَ عَلَيْهِمْ
بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ غَيْرُهُمْ.

و اللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَحْيَاءِ الْمَوْتَى؛ فَلَا مَعْنَى لَتَعَجُّبِ الْمُخَالِفِينَ لِهَذِهِ الْحَالِ
وَاسْتِعَادِهِمْ.^١

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٣٠٢ - ٣٠٣، المسألة الستون.

الفهارس العامة

١. فهرس الآيات ٣٦٧
٢. فهرس الأحاديث ٣٧٠
٣. فهرس الأشعار ٣٧١
٤. فهرس الأعلام ٣٧٢
٥. فهرس الأماكن ٣٧٦
٦. فهرس الأديان، والفرق والمذاهب ٣٧٧
٧. فهرس الجماعات والقبائل ٣٧٩
٨. فهرس الأيام والوقائع ٣٨٣
٩. فهرس الأشياء والحيوانات ٣٨٥
١٠. فهرس الكتب الواردة في المتن ٣٨٦
١١. فهرس مصادر التحقيق ٣٨٧
١٢. فهرس المطالب ٤٠١



(١)

فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	الصفحة
البقرة (٢)		
﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾	٨٩	٢٦٤
آل عمران (٣)		
﴿ وَ يُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَ كَهْلًا ﴾	٤٦	٢٥٢
المائدة (٥)		
﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى ... ﴾	١٩	٢٠٦، ١٩٦
الأنعام (٦)		
﴿ وَ لَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا ... ﴾	٢٧	٢٥١
﴿ بَلْ يَدَّاهُمْ مَا كَانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ وَ ... ﴾	٢٨	٢٥١
﴿ وَ لَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَ ... ﴾	١١١	٢٤٧
﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا ... ﴾	١٥٨	٢٤٨

الأنفال (٨)

٢٤٧	٢٢	﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ...﴾
٢٤٧	٢٣	﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَ...﴾
٣١٧	٧٥	﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾

يونس (١٠)

٢٤٨	٩٠	﴿أَذْرَكُهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي...﴾
٢٤٨	٩١	﴿الآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾

الإسراء (١٧)

٢٤٦	٦	﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ...﴾
٢٥٩	٧١	﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أَنَسٍ بِإِمْهَامِهِمْ﴾

مريم (١٩)

٢٥٢	١٢	﴿وَآتَيْنَاهُ الْخُكْمَ صَبِيحًا﴾
-----	----	-----------------------------------

نور (٢٤)

٢٠٦	٥٥	﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...﴾
-----	----	---

القصاص (٢٨)

٢٩٩	٥	﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَ...﴾
٢٩٩	٦	﴿وَنَمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنَرَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَ...﴾
٣٠٠	٦	﴿مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾

العنكبوت (٢٩)

﴿قُلِّبَتْ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ ١٤ ٢٩٤

الروم (٣٠)

﴿الْمَ﴾ ١ ٢٥١

﴿غُلِّبَتْ الرُّؤُومُ﴾ ٢ ٢٥١

﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيُغْلَبُونَ﴾ ٣ ٢٥١

ص (٣٨)

﴿وَإِنْ عَلَيْنِكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾ ٧٨ ٢٤٨

﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَتَّبِعُ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ٨٥ ٢٤٧

الفتح (٤٨)

﴿لَنَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ﴾ ٢٧ ٢٥٠

القمر (٥٤)

﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾ ٤٥ ٢٥٠

المسد (١١١)

﴿تَبَّتْ يُدَا أُبَىٰ لَهُبٍ وَتَبَّ﴾ ١ ٢٤٨

﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ ٢ ٢٤٨

﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ ٣ ٢٤٨

(٢)

فهرس الأحاديث

النبي ﷺ

- ١٩٨ أنت مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى
- ١٩٤ إِنَّمَا سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأَبُوهُمَا خَيْرٌ مِنْهُمَا
- ١٩٤ بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ سَادَةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ: أَنَا، وَعَلِيٌّ وَجَعْفَرٌ...
- ٢٦٠ فِي كُلِّ خَلَفٍ مِنْ أُمَّتِي عَدْلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي؛ يَنْفِي...
- ١٨٩ لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالٍ
- ٢٥٩ مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَعْرِفْ إِمَامَ زَمَانِهِ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً

امير المؤمنين عليه السلام

- ٢٦٠ اللَّهُمَّ إِنَّكَ لَا تُخْلِي الْأَرْضَ مِنْ حُجَّةٍ لَكَ عَلَى خَلْقِكَ...

الإمام الصادق عليه السلام

- ٢٥٧، ٢٥٣ أَنَّ الْإِمَامَ هُوَ الَّذِي لَا يُوْجَدُ مِنْهُ مَلْجَأٌ إِلَّا إِلَيْهِ
- ٢٦٠ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِي الْأَرْضَ مِنْ حُجَّةٍ إِلَّا أَنْ يَغْضَبَ...

(٣)

فهرس الأشعار

السطر الأول	القافية	الشاعر	الصفحة
رجلٌ كَلَا طَرْفِيهِ مِنْ سَامٍ وَمَا	أَبِ	السيد الحميري	٣٢٥
فَفِ بِالْدِّيارِ الْمُقْفِرَاتِ	الشَّاتِ	سيد مرتضى	٢٠٩

(٤)

فهرس الأعلام

الف: المعصومون و الأنبياء ﷺ

٣٢٧	محمّد = النبي = نبينا = خاتم الأنبياء =
فاطمة بنت رسول الله ﷺ، ٣٢٨	رسول الله = رسول ﷺ، ٩٧، ١١٢، ١١٧،
حسن بن علي بن أبي طالب = الحسن ﷺ،	١١٨، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧،
١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٧٥،	١٦٢، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢،
٣٢٧، ٢٨٩	١٧٣، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٩، ١٨٥، ١٨٨، ١٩١،
الحسين ﷺ، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٢،	١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٩، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩،
٣٢٧	٢٢٣، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٢،
علي بن الحسين ﷺ، ١٩٥	٢٤٤، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٢،
أبو جعفر محمد بن علي الباقر = محمد بن	٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢،
علي = أبو جعفر ﷺ، ١٩٥، ٢٦٠، ٢٦٣،	٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨٥، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣، ٣١٧،
٣٣٣، ٣٢٧	٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٣٣، ٣٥١، ٣٥٨، ٣٥٥،
أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق =	٣٥٩، ٣٦٠
جعفر بن محمد = أبو عبد الله =	علي ابن أبي طالب = أمير المؤمنين ﷺ،
الصادق ﷺ، ١٠٤، ١٩٥، ٢٥٣، ٢٥٧،	١٢٦، ١٢٧، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩،
٣٤٣، ٢٧٦، ٢٦٣، ٢٦٠	٢٦٠، ٢٦٥، ٢٩٠، ٣١٧، ٣٢٥، ٣٢٦،

١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٨، ١٣٥، ١٣٦،
 ١٤٥، ١٦٤، ١٧٢، ١٨٠، ١٨٦، ١٩٤، ١٩٦،
 ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٥، ٢١٦،
 ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤،
 ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١،
 ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٠،
 ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١،
 ٢٩٤، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٠،
 ٣١١، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٤٣،
 ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٥، ٣٦٢، ٣٦٣

آدم، ٢٦٨، ٣٠٠

نوح النبي ﷺ، ٢٩٤

يحيى ﷺ، ٢٥٢

إبراهيم ﷺ، ٢٦٢

موسى ﷺ، ١١٢، ١١٣، ١٨٨، ١٩٠، ٢٣٩،

٢٥٠، ٢٦٢، ٢٩٩، ٣٠٠

هارون ﷺ، ٢٣٩، ٢٦٣

عيسى = المسيح ﷺ، ١٨٨، ١٩٠، ٢٥٢، ٣٥٤

جبرئيل، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨

ب: الأعلام

إبليس، ٢٤٧

ابن الحنفية، ١٠٤

أبو بكر، ١٢١، ٢٤٤

إسماعيل، ٢٦٠

أبو الحسن موسى بن جعفر الكاظم = أبو

الحسن موسى = موسى بن جعفر =

موسى ﷺ، ١٠٤، ٢٠٢، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧٦،

٣٢٧، ٣٢٦

علي بن موسى ﷺ، ٣٢٧

مُحمَّد بن علي ﷺ، ٢٩٠

علي بن مُحمَّد = علي ﷺ، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٩٠

الحسن بن علي أبي القائم = الحسن بن علي

= الحسن = أبو مُحمَّد الحسن بن علي

بن مُحمَّد = أبو مُحمَّد الحسن بن علي =

أبو مُحمَّد الحسن = أبو مُحمَّد = أبو

الحسن العسكري ﷺ، ١٢٦، ٢٠٣، ٢٥١،

٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨،

٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٩٠

العسكريين، ٣٢٧

مُحمَّد بن الحسن المُنتظر = مُحمَّد بن

الحسن = مُحمَّد = الحجة بن الحسن =

ابن الحسن = الإمام الغائب = الإمام

المُنتظر = المُنتظر المهدي = المنتظر =

القائم = إمام الزمان = إمام الزمان الغائب

= إمام زماننا = صاحب الزمان مُحمَّد بن

الحسن = صاحب الزمان = صاحب

زماننا = صاحب الأمر = صاحبنا =

مهدي الأمة = وصي الأوصياء = خاتم

الحجج = قائم الزمان ﷺ، ١٠١، ١٠٣،

١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٤،

- إسماعيل بن جعفر، ٢٧٦
الإمام، ٣٢٦، ٣٢٧
أبو حنيفة، ٣٣٢، ٣٣١، ٣١٨، ٢٢٥
أبو عبد الله محمد بن عبد الملك التباين، ٣٣٠
أبو عبيد مَعْمَر بن الْمُثَنَّى، ٣٢٦
أبو علي، ١٨٦، ١٨٨
أبو محمد الحسن بن موسى التَوَيْخِي، ٢٥١
أحمد، ٢٥٨
البيضان، ٣٢٥
جعفر ابن أبي طالب، ١٩٤
جعفر بن علي بن محمد بن علي، جعفر بن
علي، جعفر، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦
٢٥٧، ٢٦١
حام، ٣٢٦، ٣٢٧
حمزة بن عبد المطلب، ١٩٤
حميدة، ٣٢٧
الخطّاب بن نفيل، ٣٢٦
الخيزران، ٣٢٧
سام، ٣٢٥
السامري، ٢٣٩
سكينة، ٣٢٧
السودان، ٣٢٥
السيد المرتضى عَلَم الهُدَى، السيد
المرتضى، السيد، ١٣٥، ٢٨٩، ٢٩٠
٢٩٢، ٢٩٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧
الشافعي، ٢٢٥، ٣٣١، ٣٣٢
شَدَّاذ، ٢٠٢
الشريف أبو القاسم علي بن الحسين
الموسوي، ٢٤٤
شَمِر، ٢٤٧
الشيخ، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥١
٢٥٥، ٢٦٢
الشیطان، ٢٣٨، ٢٣٩
صاحب الكتاب، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٠، ١٦١
١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٧١، ١٧٣
١٧٥، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦
١٨٨، ١٩١، ١٩٢، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٠٤
صَهاك، ٣٢٥، ٣٢٦
العبّاس، ٢٦٣
عبد الرحمن بن مُلْجَم، ٢٤٧
عبدُ العزّی بن رباح بن عبد الله بن قُرت بن
رِزاح بن عَدِي بن كعب بن لُؤي بن
غالب، ٣٢٥
عبد المطلب، ١٩٤
علي، ٢٥٨
علي بن الحسن، ٢٥٤
عُمَر بن الخطّاب، ٢٤٤، ٣٢٥
فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف،
٣٢٥
فرعون، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٩٩، ٣٠٠
فهم بن قيس غيلان، ٣٢٦

- قارون، ٢٤٧
 المتوكل، ٢٦٣
 محمد، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٥٨
 محمد بن إسماعيل، ٢٧٦
 محمد بن الحنفية، ١٠٣، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٧٦
 محمد بن علي، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٧
 معاوية بن أبي سفيان، ٢٠٠
 المعتد، ٢٦٣
 نفيس، ٢٦٠
 نقيل بن عبد العزى، ٣٢٦
 واصل بن عطاء، ١٩٦، ٢٠٦
 الوزير السيد، ٩٧
 هامن، ٢٤٧، ٢٩٩، ٣٠٠
 الهيثم بن عدي الطائي، ٣٢٦
 يزيد، ٢٤٧

(٥)

فهرس الأماكن

البصرة، ٢٢٤	الشَّعب، ١١٧، ١١٨، ٢٧١
بَغداد، ٢٦٣	العراق، ٢٣٧
الْبَيْت، ١١١	الغار، ١١٧، ١١٨، ١٢١، ٢١٧، ٢٤٤، ٢٧١،
جِبَال رَضوى، ٢٠١	٢٩١
جَبَل رَضوى، ١٠٤	فارس، ٢٣٧
الحجاز، ٢٦٣	الكوفة، ٢٢٤
خراسان، ٢٣٧	المَدِينَة، ١١٨، ٢٧١
سُرَّمَن رَأى، ٢٦٣	مَكَّة، ١١٨، ٢٦٥
شَطَّ الفُرات، ٢٠٩	

(٦)

فهرس الأديان و الفرق و المذاهب

الإثني عَشَريّة، ٣٠٣	السُّوفِسْطائيّة، ٢٢٦
الإسلام، ٢٢٨، ٢٠٠	شافعيّ، ٢٢٥
الإسماعيليّة، ٢٦٠	شريعتنا، ١٦٨، ٣٢٣
الإماميّة، ١٠١، ١٠٤، ١٠٦، ١٤٤، ١٩٥، ٢٠٢،	شريعة الرسول، ١٨٥، ٢١٨، ٣٢٢
٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٦، ٢٥٥،	شريعة النبي، ١٦٨، ٢٣٤، ٢٩٣
٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٧٥، ٢٨٥، ٢٩٧،	شريعة محمد، ١٩١
٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١١، ٣١٧،	شريعة نبيّنا، ١٦٧
٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٧،	الشيعة، ١٠١، ١٦٤، ١٦٥، ١٩٣، ١٩٨، ١٩٩،
٣٣٨، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨،	٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٧٠،
٣٤٩	٣٠٦، ٣١٩، ٣٤٢، ٣٤٤
الإماميّة الاثنا عشرية، ٢٥٥	الشيعة الإماميّة، ١٠٣، ١٢٦، ٢٢٥، ٢٢٧،
البكرية، ٢١٦	٢٤٠، ٢٦٨، ٣٠٥، ٣٣٧، ٣٣٩
التشيّع، ٢٤٠	طائفتنا، ٣١١
الثنوية، ٢١٦	الطائفة، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٩٨، ٣١٩، ٣٤٥، ٣٤٦،
حنفيّ، ٢٢٥	٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٩
الخاصّة، ١٩٨، ٢٣٠، ٢٥٨، ٢٦٦،	الطائفة المُحقّقة، ٢٢٤، ٣١٧،
الزيدية، ٢٠٢، ٢٧٧، ٢٩٥	العامّة، ١٩٨، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٥٨، ٢٦٦،
السُّمْنيّة، ٢٢٦	الفرقة المُحقّقة، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٢، ٣٢٩

الْكَيْسَانِيَّة، ١٠٣، ١٠٥، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٥٦،	الصادق، ٣٤٣
٢٧٦، ٢٧٠	مَذْهَبُ الْإِمَامِيَّة، ٣٣٢
المُجْبِرَة، ٢١٦	مَذْهَبُ مُخَالِفِينَا، ٣٥٧
مَذَاهِبُ أَثْمَتِنَا، ٣٤٣	مَذْهَبِنَا، ١٠٦، ١٨٥، ١٩٠، ٣٥٤، ٣٥٩
مَذَاهِبُ أَثْمَتِنَا الْمُتَقَدِّمِينَ، ٣٣٣	المعتزلة، ٢٣٧، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٥٨،
مَذَاهِبُ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ الْبَاقِرِ،	٢٩٥، ٣٢٢
٣٣٣	المُلْجِدَة، ٣٠١
مَذَاهِبُ أَبِي حَنِيفَةَ، ٣٣١، ٣٣٤	الناصبية، ٢٥٦، ٢٥٨
مَذَاهِبُ أَصْحَابِنَا، ٣٣٠	الناووسية، ١٠٤، ١٠٥، ٢٥٦، ٢٧٠، ٢٧٦
مَذَاهِبُ الْإِمَامِيَّة، ٣٤٩	النَّصَارَى، ١٨٨، ١٩٠، ٣٢٣، ٣٥٤
مَذَاهِبُ الشَّافِعِيِّ، ٣٣١، ٣٣٢	الواقفة، ١٠٤، ١٠٥، ٢٥٦
مَذَاهِبُ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّة، ٣٣٩	الواقفية، ٢٧٠
مَذَاهِبُ مُخَالِفِينَا، ٣٥٣	اليهود، ١١٢، ١١٣، ١٨٨، ١٩٠، ٢٦٤، ٣٢٣،
مَذَاهِبِنَا، ١١٦، ١٤١، ٣٥٧	٣٥٤
مَذْهَبُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ	

(٧)

فهرس الجماعات و القبائل

أبناء رسول الله، ٢٦٣	أصحاب الاختيار، ٢٩٢
آل أبي طالب، ٢٥٧، ٢٦٥	أصحاب التناضح، ٢١٦
آل الرسول، ١٧٢	أصحاب الحديث، ٣٤١، ٣٤٢
آل أحمد، ٢١٠	أصحاب الحسن، ٢٦١
آل محمد، ٢٥٤	أصحاب الشافعي، ٣٣٢
أنتمنا، ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٤٣	أصحاب القياس، ١٤٥
أنتمهم، ٢٤٩	أصحاب حديث، ٢٥٥
الأئمة، ١٢٣، ١٢٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٤، ١٧٢،	أصحابنا، ١٢٤، ١٥٨، ١٦٨، ١٩٦، ٢٢٠، ٢٣٣،
١٨١، ١٨٦، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨،	٢٨٨، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣١١
١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٩، ٢٣٢، ٢٣٣،	أصحابنا، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٩١، ٣١٠، ٣٤١، ٣٤٢
٢٣٩، ٢٥٤، ٢٦٢، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٧٧،	الأطفال، ١٠٨، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ٢٤٠،
٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٤، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣١٢،	٢٩١
٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٤٣	الأعداء، ١١٩، ١٢١، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧،
أنمة الهدى، ٢٤٧	١٢٨، ١٣٦، ١٣٧، ١٥٨، ١٥٩، ٢١٦، ٢٢٠،
الأئمة من ولد الحسين، ١٩٩	٢٤٥، ٢٧٢، ٢٨٦، ٢٩٩
الأصحاب، ٣٣٠	الأعراب، ٢٤٠
أصحاب أبي حنيفة، ٣٣٢، ٣٣٤	الأئمة، ١٠٦، ١٢٤، ١٤٠، ١٤٥، ١٦١، ١٦٧،
أصحاب أبي حنيفة، ٣١٨	١٦٨، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠،

أهل الحَلِّ والعقد، ٢١٩، ٢٩٢، ٣١٢	١٩٨، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦
أهل الرِّجعة، ٢٩٨، ٢٩٩	٢٢٧، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٦٨، ٢٧٩
أهل الشرك، ٢٥٠	٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٩٥، ٣١٠، ٣١١، ٣٣١
أهل الشرك والضَّلال، ٢٥١	٣٣٢، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧
أهل العدل والتوحيد، ٢٢٨	٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٢
أهل العقاب، ٢٥١	الأنبياء، ١٥٧، ١٩٧، ٢٣٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٦٧
أهل العلم، ٢٢٥، ٢٦٥، ٣٤١	٢٦٨، ٢٨٥، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٢٠، ٣٢١
أهل العناد، ٢٥١	الأنصار، ٣٣١
أهل الكتاب، ٢٦٢، ٢٦٣	الأوصياء، ٢٩٠، ٢٩١
أهل الكُتُب، ١٩٧	أولاد الحُسين، ١٩٥
أهل المذاهب، ٢٣٠	أولاد حام، ٣٢٧
أهل النظر والمتفَقَّهة، ٢٤٦	الأولياء، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٠
أهل النفاق، ٢٣٩	١٥٩، ١٦٠، ٢٢٠، ٢٤٥، ٢٩٩
أدباء، ٢٥٥	أولياء الإمام، ١٣٦
أمة النبي، ٣٥١	أولياء إمام الزمان، ١٣٥
البالغون، ٢١٦	أولياء أمير المؤمنين عليه السلام، ١٢٦
بعض أصحابنا، ١٦٧	أهل الاختيار، ١٨٣
البُغاة، ١١٧، ٢٧١	أهل الآخرة، ٢٤٨، ٢٤٩
بنو إسرائيل، ٢٤٦	أهل الإسلام، ٢٢٨، ٢٤٩
بنو العباس، ١٩٦، ٢٠٣	أهل الإمامة، ٢٤٨، ٢٥٨
بنو أمية، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٣	أهل البيت، ٢٠٧
بنو عبد المطلب، ١٩٤، ٢٦٤	أهل التدئين، ٢٣٧
بنو هاشم، ٢٦٤	أهل التواتر، ١٧٥، ١٧٦
الجاثرون، ٢٠٣	أهل التوحيد، ٢٩٧
الجاهلون، ٢٣٧	أهل الجَهالات، ٢٢٨
الجماعة، ٣٦١	أهل الحق، ٣٢٣

العقلاء، ١٢٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ٢٠٤	جميع المُقلَّدة، ٢٤٠
٢٣٥، ٢٢٦	الجُنَّة، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ٢١٨، ٢٧١
العلماء، ١٠٦، ١٦٤، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٥٥، ٣٣١	جَواري أبي مُحَمَّد عليه السلام، ٢٦٣
٣٦٢، ٣٥٣، ٣٥٢، ٣٤٩، ٣٤٥	الجُهَال، ٢٢٧، ٢٣٠
علماء أصحاب أبي حَنِيفَةَ، ٣٣٢	حُذَّاق المعتزلة، ٢٣٧
علماء الإمامية، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٤٨	الخُصوم، ١٧٩
علماء الفرقة الإمامية، ٣٤٦	خُصومنا، ١٧٥، ١٨٣، ١٨٩، ١٩٠
علماء الفرقة المُحِقَّة، ٣٤٥	الخَوَارِج، ١٨٥، ١٨٦، ٢٠٠، ٢٥٦، ٢٩٥، ٣٥١
علماء المُسلمين، ٢٠٦	الرُّسُل، ١٥٧، ١٦٦، ١٦٧، ١٩٧، ٢٠٦
علماء أهل البيت عليهم السلام، ٢٠٧	الرواة، ١٩٨
الغُرَمَاء، ٣١٥	الرؤساء، ١٠٢، ٢٧٠
غير مكلَّفين، ١٧١	شُعراء، ٢٥٥
الفرقة المُحِقَّة، ١٧١	الشُّيوخ، ١٠٩، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١٤٣
الفقهاء، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٥١، ٣٦١، ٣٦٢	شُيوخنا، ٣٤٦
فقهاء الأُمَّة، ٣٣١	الصالحون، ١٤١، ٢٩٤
قريش، ٢٦٢	صالحون عُبَاد متفقَّة، ٢٥٥
قَوْم موسى، ٢٣٩، ٢٥٠	الطالبين، ٢٥٧، ٢٦١
الكافرون، ٢٤٦، ٢٤٨	الظالمون، ١١٦، ١١٩، ١٢٠، ١٥٥، ١٥٦
الكُبَرَاء، ١٠٢	١٥٧، ١٦٣، ١٨٤، ١٨٧، ٢٠٥، ٢١٦، ٢١٧
الكُفَّار، ١٨٨، ٢٩٩	٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٧١، ٣١٢، ٣٢٠
اللُّغَوِيَّون، ٢٢٧	الظُّلَمَة، ١٨٤، ١٨٧، ٣٠٨، ٣٠٩
المُتغلبون، ٢٠٣	عالمون، ١٣٠، ٣٤٦
المُتكلِّمون، ٣٥١	العباد، ١٠٨، ١٢٠، ١٢١، ١٨١، ١٨٣، ٢١٨
متكلِّمون نُظَّار، ٢٥٥	٢٤٦، ٢٥٤، ٢٧٣
المُتملِّكون، ٢٠٤	العَجَم، ٢٤٠، ٢٦٩، ٢٩٤
المُجانين، ٢٤٠	العَرَب، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٩٤

المُحْتَالُونَ، ١٥٩	المُكَلَّفُونَ، ١٠٠، ١٢٧، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦
المُحَقَّقُونَ، ١٦٧	١٥٧، ١٦١، ١٦٢، ١٦٧، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٥
المُخَالِفُونَ، ١٣٦، ١٧٩، ١٨١، ٢٤٦، ٢٥١	١٨٦، ١٨٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥
٢٦٩، ٢٨٣، ٣١٨، ٣٦٤	٢٤٠، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٩٠، ٣٠٢، ٣١٠
مُخَالِفُونَا، ٩٩، ١٠٦، ١٠٧، ١٣٧، ١٨٥، ٢١٩	١٧٠، ١٨٧، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٩٣
٢٣٢، ٢٧٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣١٢، ٣٥٣	المُلْحِدُونَ، ٢١٦
٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٢	مُلُوك، ٢٦٥
المُخْرِفُونَ، ١٥٩	مُلُوكِ الْعَجَم، ٢٦٤
المُسْتَبْدُونَ، ٢٠٤	مُلُوكِ الْعَرَبِ وَالْقُرْس، ٢٦٣
المُسْتَضْعَفُونَ، ٣٠٠	المُلُوكِ مِنْ وَلَدِ الْعَبَّاسِ، ٢٦٣
المُسْلِمُونَ، ١٦٤، ١٧٩، ١٩٧، ٢٠٦، ٢٢٥	الْمَنَافِقُونَ، ٢٥١
٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٢٥، ٣٣١، ٣٤١، ٣٤٦	الْمُوحِدُونَ، ٢٤٩، ٢٩٧
٣٤٧، ٣٥٤، ٣٥٥	الْمُؤْمِنُونَ، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ٢١٦، ٢٤٤
المُشْرِكُونَ، ٢٤٤	٢٤٦، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٦١
المُصَدِّقُونَ، ١٧٨	٣٦٢
المُصَنَّفُونَ، ١٠٦	الْمُنَاقِلُونَ، ١٢٣، ١٦٢، ١٧٠، ١٧١، ١٨٦، ١٩٤
المُعَانِدُونَ، ٢٢٠	٢١٩، ٢٣٥
مُعْتَقِدِي الشَّيْعِ، ٢٤٠	النَّحْوِيُّونَ، ٢٢٧
مَعْصُومُونَ، ٣١٩	وُلْدُ حَامٍ، ٣٢٥، ٣٢٧
المُعَمَّرُونَ، ٢٩٤	وُلْدُ رَسُولِ اللَّهِ، ٢٦٥
المُفَسِّرُونَ، ٢٠٧	هَاشِمِيِّينَ، ٣٢٥
المُقَلَّدُونَ، ٢٤٠	
المُكَذِّبُونَ، ١٧٨	

(٨)

فهرس الأيام و الوقائع

سنة خمس و خمسين و مائتين، ٢٥٢	استلام الحجر، ٣٠١
سنة ستين و مائتين، ٢٥٢	أيام الحسن بن علي أبي القائم عليهم السلام،
سنة عشرين و أربعمئة، ٣٣٨	١٢٦
صقيين، ٢٢٤	أيام القائم، ٣٠٥
عهد موسى، ٣٠٠	أيام بني العباس، ١٩٦، ٢٠٣
الغيبة، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٦،	أيام بني أمية، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٣
١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٤،	بدر، ٢٢٤
١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤،	بعثة الرسول، ١٩٦
١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٣٥،	الجمال، ٢٢٤
١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣،	حُنين، ٢٢٤
١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٣،	حياة الرسول، ١٦٩
١٨٢، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٦،	الرجعة، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٩٧، ٢٩٨،
٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩،	٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٦٣
٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤١،	رمي الجحارة، ٣٠١
٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٤، ٢٦١، ٢٦٢،	زمان مولد النبي، ٢٦٤
٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٩،	سنة اثنتين و خمسين و مائتين، ٢٥٢
٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٨،	سنة ثلاث و سبعين و ثلاثمئة، ٢٥٥

وفاة أبي محمد، ٢٦٣	٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠١، ٣٠٢.
وفاة محمد (الباقر) عليه السلام، ١٠٤	٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٩.
وفاة موسى بن جعفر عليه السلام، ٢٠٢	٣٣٢، ٣٤٢، ٣٥٥
وفاة موسى عليه السلام، ١٠٤	قيام المهدي عليه السلام، ٢٠٧
ولادة صاحبنا عليه السلام، ١٠٥	موت النبي، ٢٣٣
الهجرة، ١١٨، ٢٧١	وفاة الرسول، ١٦٩
الهرولة، ٣٠١	وفاة الصادق عليه السلام، ١٠٤
يوم عاشوراء، ٢١٣	وفاة أمير المؤمنين عليه السلام، ١٢٦

(٩)

فهرس الأشياء و الحيوانات

شَراب، ٣٣٤

العِجل، ٢٥٠

فضة، ٢٥٩

قِرْد، ٢٥٩

كلب، ٢٥٩

أسد، ٢٠١

الأشجار، ٢٥٩

الخمير، ٢٢٥، ٣٣١، ٣٥٤

الخنزير، ٢٢٥، ٢٥٩

ذهب، ٢٥٩

(١٠)

فهرس الكتب الواردة في المتن

الشافي في الإمامة، ٩٧، ١٣٥، ٢١٩	القرآن = كتاب الله = الكتاب، ١٠٧، ١١٣،
صُحُف إبراهيم وموسى، ٢٦٢	١١٨، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٩٣،
العُرُو والدَّر، ٢٩٥	٢٠٦، ٢٢٩، ٢٥٠، ٢٦٧، ٢٩٤، ٣٠٠، ٣١٦،
كتاب الإمامة، ٢٢٠، ٢٢١	٣١٧، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٥٤، ٣٥٨، ٣٥٧
الكتاب الشافي، ٣٥٥	تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام، ٩٧
كتابنا في الغيبة، ٣١٠	جواب المسائل التَّبَانِيَات، ٣٤٧
كُتُب الإمامة، ٣٥٣	جواب المسائل الحَلَبِيَّات، ٣١٧
كُتُب الْمُخَالِفِينَ، ٣١٨	الجواب عن المسائل التَّبَانِيَات، ٣٥٤
كُتُب أَصْحَاب أَبِي حَنِيفَةَ، ٣١٨	جواب مسائل أبي عبد الله ابن التَّبَان، ٣٣٧
كُتُب حَدِيث الشَّيْعَةِ، ١٩٩	جواب مسائل أهل المَوْصِلِ الفَقْهِيَّة، ٣٣٧
المُغْنِي، ٣٠٩	جواب مسائل أبي عبد الله بن التَّبَان، ٣٤٢
المُقْنِع، ١٣٢	جواب مسائل أهل المَوْصِلِ الواردة، ٣٤٢
المُقْنِع فِي الْغَيْبَةِ، ١٣٥، ٢٨٧، ٢٩٢، ٣٠٩	جواب مسألة وَرَدَتْ مِنَ المَوْصِلِ، ٢٣٥
نُصْرَةٌ مَا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّة فِي الْمَسَائِلِ	الذخيرة، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣١٠
الفَقْهِيَّة، ٣٤٤	الشافي، ١٠٢، ١٢٤، ٢٣٥، ٢٧٨، ٢٩٥، ٣٠٩،
	٣١٤، ٣١٠

فهرس مصادر التحقيق

١. إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، محمد بن الحسن الحر العاملي (م ١١٠٤ هـ)، قم: المطبعة العلمية.
٢. أساس البلاغة، أبو القاسم جارا لله محمود بن عمر الزمخشري الخوازمي (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ)، القاهرة - مصر: دار و مطابع الشعب، الطبعة الأولى، ١٩٦٠ م.
٣. أصول الايمان، عبد القاهر بن محمد بن عبد الله التميمي الشافعي، شرح و مراجعه: ابراهيم محمد رمضان، بيروت: دار و مكتبة الهلال، ١٤٠٩ هـ.
٤. أعيان الشيعة، محسن الأمين (ت ١٣٧١ هـ)، تحقيق: حسن الأمين، بيروت: دار التعارف للمطبوعات.
٥. الاحتجاج، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (٥٤٨ هـ)، تحقيق: السيد محمد باقر الخراسان، النجف: مكتبة النعمان، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م.
٦. الاحكام في أصول الأحكام، الشيخ علي بن محمد الآمدي، علّق عليه: الشيخ عبد الرزاق عفيفي، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ.
٧. الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري (٤٥٦ هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: زكريّا علي يوسف، القاهرة: مطبعة العاصمة.
٨. الإذاعة، محمد صديق حسن القنوجي البخاري، تحقيق: عبد القاهر الارنوط، دمشق: دار ابن كثير، ١٤٢٠ هـ.

٩. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (الشيخ المفيد) (م ٤١٣ ق)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام، قم: مؤسسة آل البيت عليه السلام، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.
١٠. الاستيعاب في أسماء الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي (م ٣٦٣ هـ)، تحقيق: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ.
١١. الأعلام، خير الدين الزركلي (م ١٤١٠ هـ)، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٩٠ م.
١٢. الإفصاح في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (الشيخ المفيد) (م ٤١٣ هـ)، قم: مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
١٣. الاقتصاد في ما يتعلق بالاعتقاد، محمد بن حسن الطوسي، بيروت: دار الأضواء، ١٤٠٦ هـ.
١٤. الأمالي، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (٣٨١ هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة، مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة قم المقدسة، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.
١٥. الأمالي، الشريف المرتضى علم الهدى، علي بن الحسين العلوي الموسوي (٣٥٥ - ٤٣٦ هـ)، تعليق: السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، الطبعة الأولى، ١٣٢٥ ش / ١٩٠٧ م، [بالأفست].
١٦. الإمامة والتبصرة من الحيرة، أبو الحسن علي بن الحسين بن بابويه القمي والد الشيخ الصدوق (م ٣٢٩ هـ)، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام - قم، ١٤٠٤ هـ.
١٧. الانتصار، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي البغدادي المعروف بعلم الهدى (م ٤٣٦ هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي - قم، ١٤١٥ هـ.
١٨. الأنساب الأشراف، عبد الكريم بن محمد السمعاني (م ٥٦٢ هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، بيروت: دار الجنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.
١٩. إمام مهدي موجود موعود، عبد الله جواد آملی، تحقيق وتنظيم: سيد محمد حسن مخبر، قم: مركز نشر اسراء، ١٣٨٧ هـ.

٢٠. أمل الآمل في علماء جبل عامل، الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي (١١٠٤ هـ)، تحقيق السيد احمد الحسيني، مكتبة الأندلس بغداد، مطبعة الآداب - النجف الأشرف، ١١٠٤ هـ.
٢١. إيضاح المكنون في الذيل على الكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إسماعيل باشا البغدادي، تصحيح: محمد شرف الدين يالتقايا، رفعت بيلگه الكليسي، بيروت: دار احياء التراث العربي، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م.
٢٢. بحار الأنوار، العلامة المجلسي، بيروت: مؤسسة الوفاء، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٢٣. بحث حول المهدي، السيد محمد باقر الصدر، بيروت: دار التعارف، ١٤١٠ هـ.
٢٤. البحر المحيط، أبو عبدالله محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق ونشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
٢٥. بحوث في الملل والنحل، جعفر السبحاني، بيروت: دار الاسلاميّة، الطبعة الثانية، ١٤١١ هـ.
٢٦. بصائر الدرجات، أبو جعفر محمد بن الحسن الصفّار القميّ المعروف بابن فروخ (م ٢٩٠ هـ)، قم: مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.
٢٧. بغية الطلب في تاريخ حلب، ابن العديم صاحب كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة (٦٦٠ هـ)، تحقيق: سهيل زكار، بيروت: مؤسسة البلاغ، طبعة دمشق ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.
٢٨. البيان في أخبار صاحب الزمان عليه السلام، محمد بن يوسف الكنجي (م ٦٥٨ هـ)، تحقيق: محمد هادي الأميني، طهران: دار إحياء تراث أهل البيت عليهم السلام، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ.
٢٩. تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد المرتضى بن محمد الحسيني الزبيدي (م ١٢٠٥ هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
٣٠. تاريخ الأئمة، بيوك آقا واعظ التبريزي، ١٣٧٦ هـ.
٣١. تاريخ الإسلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٩٨ م.
٣٢. تاريخ الطبري (= تاريخ الأمم والملوك)؛ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (م ٣١٠ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣ هـ.

٣٣. تاريخ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي (ت ٢٨٤ هـ)، تحقيق ونشر: دار صادر، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
٣٤. تاريخ أهل البيت عليهم السلام، نصر بن علي الجهضمي، قم: دليل ما، ١٤٢٦ هـ.
٣٥. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ)، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٤٩ هـ.
٣٦. تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي (٤٩٩-٥٧١ هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.
٣٧. التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
٣٨. تذكرة الخواص (تذكرة خواص الأمة في خصائص الأئمة عليهم السلام)، يوسف بن فرغل بن عبد الله المعروف بسبط ابن الجوزي (م ٦٥٤ هـ)، تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم، طهران: مكتبة نينوى الحديثة.
٣٩. التذكرة بأصول الفقه، محمد بن محمد بن نعمان المعروف بالشيخ المفيد (م ٤١٣ هـ)، تحقيق: مهدي النجفي، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، ١٤١٣ هـ.
٤٠. تفسير الرازي: تفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، فخر رازي (٥٤٤-٦٠٦ هـ)، تحقيق: محمد رضوان الدايه، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤ هـ.
٤١. تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (قرن ٨)، به كوشش: زكريا عميرات، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦ هـ.
٤٢. تفسير، نقد وتحليل مثنوي، جلال الدين محمد البلخي، شرح: محمد تقي الجعفري، تهران، ١٣٤٩.
٤٣. تلخيص الشافي، ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (الشيخ الطوسي) (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيد حسين بحر العلوم، قم: دار الكتب الاسلاميّة، الطبعة الثالثة، ١٣٩٤ هـ.
٤٤. تلخيص المحصل، خواجه نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: عبد الله نوراني، تهران: مركز مطالعات اسلامي دانشگاه مك گيل (فرع تهران).
٤٥. تمهيد الأصول في علم الكلام، الشيخ الطوسي، تحقيق: عبد الحسين مشكوة الديني، تهران:

مؤسسه انتشارات و چاپ دانشگاه تهران (مؤسسه منشورات و طباعة جامعة طهران)،
١٣٦٢ش.

٤٦. تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي السيد المرتضى
(م ٤٣٦هـ)، قم: دار الشريف الرضي، ١٢٥٠هـ.

٤٧. تنقيح المقال في علم الرجال، عبد الله المامقاني (١٢٩٠ - ١٣٥٥هـ)، تحقيق: محيي الدين
المامقاني (١٣٤٠ - ١٤٢٩هـ) ومحمد رضا المامقاني، قم: مؤسسة آل البيت لأحياء التراث،
١٤٢٣ - ١٤٣١هـ.

٤٨. تهذيب الأحكام، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠هـ)، تحقيق:
السيد حسن الموسوي الخرسان، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٣٦٤ش.

٤٩. جامع الرواة وأزاحه للاشتباهات، محمد بن علي اردبيلي، بيروت: دار الاضواء، ١٤٠٣هـ.

٥٠. جمل العلم والعمل، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي السيد المرتضى (م ٤٣٦هـ)،
نجف: مطبعة الآداب، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ.

٥١. جهمرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير
بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٥٢. جواهر العقدين في فضل الشرفين، علي بن عبد الله السمهودي (م ٩١١هـ) تحقيق: مصطفى
عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.

٥٣. دائرة المعارف بزرگ اسلامي، كاظم موسوي بجنوردي، تهران، مركز دائرة المعارف
بزرگ اسلامي، ١٣٧٣ش.

٥٤. الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، صدر الدين علي بن أحمد المدني الشيرازي (سيد
عليخان) (م ١١٣٠هـ)، نجف: المطبعة الحيدرية، ١٣٨٢هـ.

٥٥. ديوان الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي (السيد المرتضى علم الهدى)، شرح:
محمد التونجي، بيروت: دار الجبل، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٥٦. ديوان شمس تبريزي، شمس تبريزي، كتابفروشي أدبيه، ١٣٣٥.

٥٧. ديوان عطار، محمد بن ابراهيم عطار، تهران: الهام، ١٣٨٨.

٥٨. الذخيرة في علم الكلام، الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (٤٣٦ هـ)، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
٥٩. الذريعة إلى أصول الشريعة، الشريف المرتضى، تحقيق: د. أبو القاسم كرجي، الناشر: جامعة طهران، ١٣٤٦ ش.
٦٠. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، العلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٦١. رجال النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي النجاشي (ت ٤٥٠ هـ)، تحقيق: السيد موسى الشبيري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٣ هـ.
٦٢. رسائل الشريف المرتضى، تقديم وإشراف: السيد أحمد الحسيني، إعداد: السيد مهدي الرجائي، دار القرآن الكريم - قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٦٣. روضة الواعظين، محمد بن الحسن بن علي الفثال النيسابوري (م ٥٠٨ هـ)، تحقيق: حسين الأعلمي، بيروت: مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
٦٤. رياض العلماء وحياض الفضلاء، المولى عبد الله الأفندي الإصفهاني (من أعلام القرن الحادي عشر)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، قم: مطبعة الخيام، ١٤٠١ هـ.
٦٥. ربحانة الأدب، محمد علي المدرّس التبريزي، تهران: خيام، ١٣٦٩.
٦٦. سر السلسلة العلوية، أبو نصر سهل بن عبد الله البخاري (ت ٤٣١ هـ)، نجف: مكتبة الحيدرية، ١٣٨١.
٦٧. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه) (م ٢٧٥ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٥ هـ.
٦٨. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨ هـ)، بيروت: دار الفكر.
٦٩. سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (م ٧٤٨ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة العاشرة، ١٤١٤ هـ.
٧٠. الشافي في الإمامة، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي السيد المرتضى (م ٤٣٦ هـ)، تحقيق: سيد عبد الزهراء حسيني خطيب، تهران: مؤسسة الصادق، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ.

٧١. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، بيروت: دار ابن كثير، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
٧٢. شرح أصول الكافي، لصدر الدين محمد بن إبراهيم الشيرازي المعروف بملاً صدرا (م ١٠٥٠هـ)، تحقيق: محمد الخواجوي، طهران: مؤسسة المطالعات و التحقيقات الثقافية، الطبعة الأولى، ١٣٦٦.
٧٣. شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار عليهم السلام، قاضي نعمان بن محمد التميمي المغربي (ت ٣٦٣هـ)، تحقيق: السيد محمد الحسيني الجلاي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
٧٤. شرح المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الايجي (م ٧٥٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميره، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٧٥. شرح جمل العلم والعمل، السيد المرتضى علي بن الحسين علم الهدى (م ٤٣٦هـ)، تحقيق: كاظم مدير شانه جي، مشهد: دانشگاه مشهد، ١٣٥٢.
٧٦. شواهد النبوة، عبد الرحمن الجامي، به كوشش: حسن أمين، تهران - قم: ميركسرى - طيب، ١٣٧٩.
٧٧. الصحاح (= تاج اللغة العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، بيروت: مؤسسة دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ.
٧٨. الصراط المستقيم إلى مستحقى التقديم، زين الدين أبو محمد علي بن يونس العاملي البياضي النباطي (م ٨٧٧هـ)، تحقيق: محمد باقر البهودي، طهران: المكتبة المرتضوية، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.
٧٩. الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، أحمد بن حجر الهيتمي الكوفي (م ٩٧٤هـ)، إعداد: عبد الوهاب بن عبد اللطيف، مصر: مكتبة القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ.
٨٠. طبقات أعلام الشيعة، الشيخ آقا بزرك الطهراني (١٢٩٣ - ١٣٨٩هـ)، تحقيق: علي بنقي المنزوي، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.

٨١. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد كاتب الواقدي (م ٢٣٠ هـ)، تحقيق و نشر: دار صادر - بيروت.
٨٢. طبقات المعترلة، أحمد بن يحيى بن المرتضى، بيروت: دار المنتظر، ١٩٨٨م.
٨٣. الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، السيّد عليّ بن موسى بن طاووس الحلّي (ت ٦٦٤ هـ)، تحقيق و نشر: مطبعة الخيّام، قم، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ.
٨٤. العدة في أصول الفقه، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ)، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، قم: مطبعة ستاره، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٨٥. العروة لأهل الخلوة والجلوة، أحمد بن محمد علاء الدوله سمناني، تهران: مولى، ١٤٠٤ هـ.
٨٦. عقد الدرر في أخبار المنتظر، يوسف بن يحيى بن عليّ المقدّسي الشافعي السلمي (من أعلام ق ٧ هـ)، تحقيق: عدّة من العلماء، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.
٨٧. عمدة القارئ، محمود بن أحمد العيني (٨٥٥ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٨٨. الغيبة، أبو جعفر محمد بن الحسن الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الله الطهراني وأحمد عليّ الناصح، قم: مؤسّسة المعارف الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
٨٩. الغيبة، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن جعفر الكتاب النعماني (ت ٣٥٠ هـ)، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري، طهران: مكتبة الصدوق، ١٣٥٥ هـ.
٩٠. الفتوحات المكيّة، محمد بن عليّ بن العربي (م ٦٣٨ هـ)، تحقيق: عثمان يحيى وإبراهيم مذكور، بيروت: دار صادر، ١٣٩٢ هـ.
٩١. فرق الشيعة، أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي (ت ٣١٧ هـ)، طهران: المكتبة المرتضويّة.
٩٢. الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادلي، تحقيق: نعيم حسين زرزور، صيدا - بيروت: المكتبة العصريّة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م.
٩٣. فصوص الحكم، محيي الدين محمد بن عليّ بن العربي (م ٦٣٨ هـ)، تحقيق: أبو العلاء العفيفي، طهران: الزهراء، ١٣٧٠ هـ.

٩٤. **الفصول العشرة في الغيبة**، الشيخ المفيد، تحقيق: فارس الحسون، بيروت: دار المفيد، ١٤١٤هـ.

٩٥. **الفصول المختارة من العيون والمحاسن**، أبو عبد الله محمد بن محمد نعمان العكبري البغدادي، (٤١٣هـ) اختار منه أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (الشریف المرتضى و علم الهدى) (م ٤٦٣هـ)، تحقيق: نور الدين الجعفريان و يعقوب الجعفري و محسن الأحمدى، قم: المؤتمر العالمي الألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٩٦. **فقه القرآن**، أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي (قطب الدين راوندي) (م ٥٧٣هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٩٧. **الفوائد الرجالية**، العلامة السيد محمد مهدي بحر العلوم، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، السيد حسين بحر العلوم، الناشر: مكتبة الصادق - طهران، الطبعة الأولى، ١٣٦٣ش.

٩٨. **الفهرست**، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٩٩. **الفهرست**، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق النديم (م ٤٣٨هـ)، تحقيق: رضا تجدد، طهران: الطبعة الأولى.

١٠٠. **فهرست (رجال) النجاشي**، أبو العباس أحمد بن علي النجاشي الأسدي، تحقيق: آية الله السيد موسى الشيرازي الزنجاني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين، الطبعة الثامنة، ١٤٢٧هـ.

١٠١. **فهرستگان نسخه های خطی حدیث و علوم حدیث**، علي صدرایي خويي (المعاصر)، قم: دار الحديث، ١٣٨٤.

١٠٢. **قاموس الرجال**، الشيخ محمد تقي التستري (١٣٢٠ - ١٤١٥هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم، قم - إيران، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٠٣. **القاموس المحيط**، أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (م ٨١٤هـ)، تحقيق: نصر الهوريني، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٠٤. **قرب الإسناد**، الشيخ أبو العباس عبد الله بن جعفر الحميري (ق ٣هـ)، تحقيق مؤسسة آل

البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.

١٠٥. قواطع الأدلة في أصول الفقه، منصور بن محمد السمناني (٤٢٦-٤٨٩ هـ)، رياض: مكتبة نزار مصطفى، ١٤١٨ هـ.

١٠٦. الكافي، ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (٣٢٩ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٣٦٧ ش.

١٠٧. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠-١٧٥ هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي الخزمي والدكتور إبراهيم السامرائي، قم: مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ، [بالأفست].

١٠٨. كتابنامه حضرت مهدي عليه السلام [ما كتب عن الإمام المهدي عليه السلام]، علي أكبر مهدي پور، ١٤١٧ هـ.

١٠٩. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المولى مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، المعروف بحاجي خليفة، والملا كاتب جليبي (م ١٠٦٧ هـ)، بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي، غير مؤرخة، [بالأفست].

١١٠. كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر، أبو القاسم علي بن محمد بن علي الخزاز القمي (القرن الرابع الهجري)، تحقيق: السيد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمره اي، قم: منشورات بيدار، ١٤٠١ هـ.

١١١. كمال الدين وتمام النعمة، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق) (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

١١٢. كنز العمال، علي بن حسام الدين المتقي الهندي (ت ٩٧٥ هـ)، تصحيح: صفوة السقا، بيروت: مكتبة التراث الإسلامي، ١٣٩٧ هـ.

١١٣. كنز الفوائد، أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراچكي (ت ٤٤٩ هـ)، تحقيق و نشر: مكتبة المصطفوي، قم، ١٤١٠ هـ.

١١٤. لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم المصري (ابن منظور) (م ٧١١ هـ)، قم: أدب الحوزة، ١٤٠٥ هـ، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.

١١٥. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ.
١١٦. اللمع، أبي نصر عبد الله بن علي الطوسي (م ٣٧٨هـ)، تحقيق: عبد الحليم محمود و طه عبد الباقي سرور، قاهره: مكتبة الثقافية الدينية.
١١٧. اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية، جمال الدين مقداد بن عبد الله الأسدي السوري الحلبي، تحقيق: السيد محمد علي القاضي الطباطبائي، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
١١٨. المتبقي من التراث المفقود للشيخ المرتضى، جمع و تحقيق: حيدر البياتي، إشراف: محمد حسين الدرايتي، قم: دار الحديث.
١١٩. مثنوي معنوي، جلال الدين محمد مولوي (م ٦٧٢هـ)، تهران: طلوع.
١٢٠. مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم: العدد الأول، السنة الثانية محرم الحرام، ١٤٠٧هـ.
١٢١. مجمع البحرين و مطلع النيرين، فخر الدين الطريحي (ت ١٠٨٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني الإشكوري، طهران: مكتبة النشر الثقافية الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
١٢٢. مجمع البيان في تفسير القرآن، أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ق ٦هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء و المحققين مع تقديم السيد محسن الأمين العاملي، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
١٢٣. مجمع الرجال في معرفة أحوال الرجال، عناية الله بن علي بن محمود القهپاني (ح ١٠١٩هـ)، تحقيق و نشر مؤسسة إسماعيليان - قم، ١٣٦٤.
١٢٤. مجمع الزوائد، علي بن أبي بكر الهيتمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ.
١٢٥. المحصول، فخر الرازي (٥٤٤-٦٠٦هـ)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.
١٢٦. المحكم و المحيط الأعظم في اللغة، أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيدة (ت ٤٥٨هـ)، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي.

١٢٧. المحيط في اللغة، أبو القاسم إسماعيل صاحب بن عبد الطالقاني (م ٣٨٥ هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
١٢٨. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ضبط و تصحيح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.
١٢٩. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
١٣٠. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري الشهير بأبي داود الطيالسي (٢٠٤ هـ)، بيروت: دار المعرفة.
١٣١. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت ٧٧٠ هـ)، قم: دار الهجرة، ١٤٠٥ هـ.
١٣٢. معالم العلماء، محمد بن علي بن شهر آشوب السروي المازندراني (م ٥٨٨ هـ)، تحقيق: السيد محمد صادق آل بحر العلوم، قم: [بالأفست عن طبعة النجف].
١٣٣. المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي (٤٢٦ هـ)، تحقيق: خليل الميس، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.
١٣٤. معجم الأدباء (إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠ هـ.
١٣٥. معجم البلدان، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (م ٦٢٦ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ.
١٣٦. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني (م ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ.
١٣٧. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة (معاصر)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٦ هـ.
١٣٨. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة: إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، دار الدعوة.
١٣٩. معجم أمهات الأفعال، أحمد عبد الوهاب بكير، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٧ م.

١٤٠. معجم رجال الحديث، السيّد أبو القاسم الموسويّ الخوئي (ت ١٤١١ هـ)، منشورات مدينة العلم، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ.
١٤١. المغرب في ترتيب المغرب، أبو الفتح ناصر بن عبد السيّد بن عليّ المطرزي (ت ٦١٦ هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي.
١٤٢. المغني، أبو محمّد عبد الله بن أحمد بن محمّد بن قدامة (٦٢٠ هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي.
١٤٣. المفردات في غريب القرآن، محمّد حسين الراغب الإصفهاني، تهران: كتاب فروشي مرتضوي، ١٣٦٢.
١٤٤. الملل والنحل، أبو الفتح محمّد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ)، تحقيق: صلاح الدين الهوّاري، بيروت: نشر مكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٩٨٩ م.
١٤٥. المناقب، أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن شهر آشوب السروي المازندراني (م ٥٨٨ هـ)، تحقيق ونشر: المكتبة الحيدريّة، النجف الأشرف، ١٣٧٦ هـ.
١٤٦. منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر، شيخ لطف الله الصافي الكلبايگاني (معاصر)، مكتبة الصدر - طهران.
١٤٧. منهج المقال في تحقيق احوال الرجال، محمّد بن عليّ الاسترآبادي، قم: مؤسسه آل البيت، ١٤٢٢ هـ.
١٤٨. الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة)، عليّ بن الحسين الموسوي (علم الهدى) (٣٥٥ - ٤٣٦ هـ)، تحقيق: عدّة من المحقّقين، قم: دار الحديث.
١٤٩. نجم الثاقب، حسين بن محمّد تقّي النوري، تحقيق: ياسين الموسوي، قم: أنوار الهدى، ١٤١٥ هـ.
١٥٠. النعيم المقيم لعترة النبا العظيم، عمر بن محمّد الموصلي، قم: دار الكتاب الإسلامي، ١٤٢٣ هـ.
١٥١. النهاية، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق ونشر انتشارات قدس - قم.

١٥٢. النهاية في غريب الحديث، المبارك بن محمد الشيباني الجزري المعروف بابن الأنير (م ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، قم: مؤسسة إسماعيليان، الطبعة الرابعة، ١٣٦٤ ش.
١٥٣. نهج البلاغة، جمع و تدوين: محمد بن الحسين الموسوي (الشريف الرضي) (م ٤٠٦هـ)، ترجمة: السيد جعفر الشهيد، طهران: علمي و فرهنگي، الطبعة الرابعة عشر، ١٣٧٨ ش.
١٥٤. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن ايبك الصفدي (٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ.
١٥٥. وفيات الأعيان و انباء ابناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمد البرمكي (ابن خلّكان) (م ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ١٣٩٧ هـ.
١٥٦. هدية العارفين أسماء المؤلفين و آثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي (م ١٣٣٩هـ)، بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي، [بالأفست عن طبعة إسطنبول بتاريخ ١٩٥١ م].
١٥٧. اليواقيت و الجواهر، عبد الوهّاب بن أحمد الشعراني، قاهره: مكتبة مصطفى البابي و أولاده، ١٣٧٨هـ.

(١٢)

فهرس المطالب

٥	الفهرس الإجمالي
٧	مقدمة التحقيق
٨	الفصل الأول: الدراسات المهدوية بين المسلمين؛ تاريخها و مناهجها
٩	المصنّفات المهدوية في القرن الثالث
١٦	المصنّفات المهدوية في القرن الرابع
١٦	الف) المصنّفات الموجودة
١٨	ب) المصنّفات المفقودة
٢٣	المصنّفات المهدوية في القرن الخامس
٢٣	الف) المصنّفات الموجودة
٢٥	ب) المصنّفات المفقودة
٢٨	المناهج في الدراسات المهدوية
٢٩	الأول: المنهج النقلي
٢٩	الكتاب الأول: كتاب الغيبة للنعماني
٣١	الكتاب الثاني: كمال الدين و تمام النعمة للشيخ الصدوق
٣٤	الثاني: المنهج النقلي - العقلي
٤٢	الثالث: المنهج العرفاني - الصوفي
٤٧	إيماء العرفاء إلى روايات المهدوية
٥٠	الفصل الثاني: الشريف المرتضى و منهجه في الأبحاث المهدوية

٦١	فهرسة الأبحاث المهدوية في مصنفات الشريف المرتضى
٦١	منهج الشريف المرتضى في الأبحاث المهدوية
٦٦	الفصل الثالث: التعريف بكتاب المقنع
٦٦	اسمه و نسبته
٦٨	ترجمة الوزير المغربي
٧٠	تاريخ تأليفه
٧٢	حول تكملة المقنع
٧٢	بين المقنع و رسالة في الغيبة
٧٣	جهود حول الكتاب
٧٣	(أ) الردود
٧٣	(ب) الترجمة
٧٤	(ج) المقالات
٧٤	(د) الرسائل الجامعية
٧٤	(هـ) جهود أخرى
٧٥	طبعاته
٧٥	مخطوطاته
٧٨	مخطوطات الزيادة المكملة
٧٨	عملنا في التحقيق
٧٩	كلمة الشكر
٨١	نماذج من تصاوير النسخ

المقنع في الغيبة

١٠٠	[دلالة العقل على وجود الإمام و اتصافه بالعصمة]
١٠٢	[تفصيل دلالة العقل على وجوب الإمامة]
١٠٢	[دلالة العقل على وجوب عصمة الإمام]
١٠٣	[طريق تمييز الإمام الغائب عن غيره ممن يدَّعي الإمامة]

- ١٠٦.....[علّة غيبة الإمام و الوجه الذي يحسّنها]
- ١٠٨.....[الجهل بحكمة الغيبة لا ينافي صحّتها]
- ١١٠.....[تقدّم الكلام في الأصول على الكلام في الفروع]
- ١١٢.....[لا خيار في الاستدلال على الفروع قبل الأصول]
- ١١٢.....[اعتماد شيوخ المعتزلة على هذه الطريقة]
- ١١٤.....[الكلام في الإمامة أصل للكلام في الغيبة]
- ١١٥.....[مزنيّة في استعمال تلك الطريقة في بحث الغيبة]
- ١١٥.....[التأكيد على المحافظة على المنهج الموضوعي للبحث]
- ١١٦.....[بيان سبب الغيبة و حكمتها على التفصيل]
- ١١٧.....[الفرق بين استتار النبي و غيبة الإمام]
- ١١٩.....[علّة عدم استتار الأئمة السابقين عليهم السلام]
- ١١٩.....[الفرق بين الغيبة و عدم الوجود]
- ١٢١.....[إمكان ظهور الإمام بحفظ الله تعالى له من الآفات]
- ١٢٢.....[كيفية إقامة الحدود في زمن الغيبة]
- ١٢٣.....[الحال فيما لو احتيج إلى بيان الإمام الغائب]
- ١٢٤.....[علّة عدم ظهور الإمام عليه السلام لأوليائه]
- ١٣١.....[عدم الظهور ليس دليلاً على كفر المكلف و فساده]

الزيادة المكمل بها كتاب «المقنع»

- ١٣٥.....[استلهاهم الأولياء من وجود الإمام و لو في الغيبة]
- ١٣٦.....[هل الغيبة تمنع الإمام من التأثير و العمل؟]
- ١٣٧.....[لا فرق في الاستلهاهم من وجود الأئمة بين الغيبة و الظهور]
- ١٣٨.....[الظهور للأولياء ليس بواجب]
- ١٣٨.....[طرق علم الإمام حال الغيبة بما يجري]
- ١٤٠.....[الإقرار عند الإمام]
- ١٤٠.....[احتمال بعد الإمام و قربه]

- ١٤١ [إمكان استخلاف الإمام لغيره في الغيبة و الظهور]
- ١٤٢ [الفرق بين الغيبة و الظهور في الانتفاع بوجود الإمام]
- ١٤٣ [هل يقوم شيء مقام الإمام في أداء دوره؟]
- ١٤٤ [كيف يعلم الإمام بوقت ظهوره؟]
- ١٤٥ [هل يعتمد الإمام على الظن في أسباب ظهوره؟]
- ١٤٦ [كيف يساوى بين حكم الظهور و الغيبة مع أن...]

الملحقات

- ١٥١ المقدمة
- ١٥٣ ١ - ما ذكره في كتابه «الشافى في الإمامة»
- ١٥٣ ألف: ما ذكره في وجه الانتفاع به ﷺ في زمن الغيبة و ما يتعلّق به
- ١٦١ [نفى السهو عن الإمام]
- ١٨٠ ب: ما ذكره في حكم الحدود و الأحكام في زمن الغيبة و ما يتعلّق بهما
- ١٨٠ [موقف الإمام من الحدود و الأحكام]
- ١٨٢ [حال الحدود في زمن الغيبة]
- ١٨٤ [إشارة إلى الفرق بين عدم إقامة الحدود من قبل الظلمة، و من قبله تعالى]
- ١٨٤ ج: ما ذكره في حفظ الشريعة بالإمام ﷺ في زمن الغيبة، و وجود الإمام
- ١٩٢ د: ما ذكره من كون امام الزمان ﷺ وراء الناقلين للشريعة
- ١٩٤ هـ: ما ذكره من الحديث بأن بني عبد المطلب - و منهم المهدي ﷺ -
- ١٩٤ و: كيفية النصّ على الإمام ﷺ مع غيبته و أنّ الخوف هل يكفي للغيبة
- ٢٠٦ ز: تأويل آية: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَ غَمَلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾
- ٢٠٩ ٢ - ما ذكره في الديوان
- ٢١٥ ٣ - ما ذكره في كتاب «تنزيه الأنبياء»
- ٢١٥ القائم المهدي ﷺ
- ٢١٥ [الوجه في غيبته ﷺ]
- ٢١٦ [المصلحة بوجوده ﷺ]

- ٢١٧ [حكمة وجود الإمام و هو غائب عن الناس]
- ٢١٨ [حكم الحدود في الشريعة في زمن الغيبة]
- ٢١٩ [طريق كشف الحق مع غيبة الإمام]
- ٢٢٠ [علة عدم كونه ﷺ ظاهراً لأوليائه و شيعته مع عدم خوفه منهم]
- ٢٢٣ ٤ - ما ذكره في رسالة «جواب المسائل الثبائيات»
- ٢٢٣ ألف: كلامه في أن الإمام ﷺ داخل في الإجماع
- ٢٣٢ ب: كلامه في فلسفة الغيبة و حفظ الشريعة بوجود الإمام ﷺ
- ٢٣٧ ٥ - ما ذكره في كتاب «الفصول المختارة من العيون و المحاسن»
- ٢٣٧ ألف: تقيّة الإمام من العدو و الولي و لطف الغيبة في حقّ الأولياء
- ٢٣٧ الفصل الثامن و الأربعون [مناظرة في الغيبة للإمام المهدي ﷺ]
- ٢٤٦ ب: حكايته مناظرة الشيخ المفيد في الرجعة
- ٢٤٦ الفصل الثامن و الخمسون [مناظرة في الرجعة]
- ٢٥١ ج: حكايته عن المفيد افتراق الشيعة بعد الإمام أبي محمد العسكري ﷺ
- الفصل الرابع و التسعون [في افتراق الشيعة بعد وفاة الإمام الحسن العسكري ﷺ]
- ٢٥١ الفصل الخامس و التسعون [في الردّ على الفرق الضالة عن طريق الهدى]
- ٢٦٢ د. فلسفة الغيبة
- ٢٦٢ الفصل السادس و التسعون [في الغيبة]
- ٢٦٧ ٦ - ما ذكره في كتاب «الأمالى»
- ٢٦٩ ٧ - رسالة في غيبة الحجة
- ٢٧٥ ٨ - ما ذكره في كتاب «الذخيرة في علم الكلام»
- ٢٧٥ ألف: نقل الغيبة عن الأنمة الماضين ﷺ
- ٢٧٥ فصل: في الدلالة على صحّة إمامة باقي الأنمة الاثني
- ٢٧٨ ب: فلسفة الغيبة و فائدة وجوده ﷺ
- ٢٨٩ ٩ - ما ذكره في كتاب «جمل العلم و العمل» و شرحه
- ٢٩٠ [سبب غيبة الإمام الثاني عشر]

- ٢٩٢ [عدم ضياع الشرع مع الغيبة]
- ٢٩٤ [طول غيبته ﷺ و زيادة عمره]
- ٢٩٧ ١٠ - ما ذكره في «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره»
- ٢٩٧ ألف: كلامه في الرجعة
- ٢٩٩ قلنا: عن هذا جوابان
- ٣٠١ ب: كلامه في الغيبة
- ٣٠١ فصل في الغيبة
- ٣٠٢ فصل (في الإمامة بعد قائمنا ﷺ)
- ٣٠٥ ١١ - ما ذكره في رسالة «جوابات المسائل الرازية»
- ٣٠٥ المسألة الثامنة
- ٣٠٧ ١٢ - ما ذكره في رسالة «جواب المسائل الطرابلسيات الثانية»
- ٣١٢ المسألة الثانية
- ٣١٤ المسألة الثالثة
- ٣١٨ المسألة الرابعة
- ٣٢٠ المسألة الخامسة
- ٣٢٥ ١٣ - ما ذكره في رسالة «شرح القصيدة المذهبة للسيد الحميري»
- ٣٢٩ ١٤ - ما ذكره في رسالة «جوابات المسائل الموصليات الثالثة»
- ٣٣٧ ١٥ - ما ذكره في مقدمة كتاب «الانتصار»
- ٣٤١ ١٦ - ما ذكره في رسالة «الرد على أصحاب العدد»
- ٣٤٣ ١٧ - ما ذكره في «رسالة في إبطال العمل بأخبار الآحاد»
- ٣٤٥ ١٨ - ما ذكره في رسالة «جوابات المسائل الرسية الأولى»
- ٣٤٥ المسألة الحادية و العشرون: إثبات حجّة إجماع الطائفة
- ٣٥١ ١٩ - ما ذكره في كتاب «الذريعة إلى أصول الشريعة»
- ٣٥١ باب الكلام في الإجماع
- ٣٥٦ فصل: في الإجماع هل هو حجة في شيء مخصوص أو في كل شيء؟
- ٣٦٠ فصل: في ذكر من يدخل في الإجماع الذي هو حجة

- ٢٠ - ما ذكره في رسالة «جواب المسائل الميافاريات» ٣٦٣
- ألف: تعيين يوم الظهور وأنه ﷺ هل يشاهدنا أم لا؟ ٣٦٣
- مسألة ثانية و عشرون: لصاحب الزمان ﷺ يوم معلوم يظهر فيه؟ ٣٦٣
- ب: الكلام في الرجعة ٣٦٣
- المسألة الستون: الاعتقاد في الرجعة عند ظهور القائم ﷺ و ما في الرجعة ٣٦٣

الفهارس العامة

١. فهرس الآيات ٣٦٧
٢. فهرس الأحاديث ٣٧٠
٣. فهرس الأشعار ٣٧١
٤. فهرس الأعلام ٣٧٢
٥. فهرس الأماكن ٣٧٦
٦. فهرس الأديان و الفرق و المذاهب ٣٧٧
٧. فهرس الجماعات و القبائل ٣٧٩
٨. فهرس الأيام و الوقائع ٣٨٣
٩. فهرس الأشياء و الحيوانات ٣٨٥
١٠. فهرس الكتب الواردة في المتن ٣٨٦
١١. فهرس مصادر التحقيق ٣٨٧